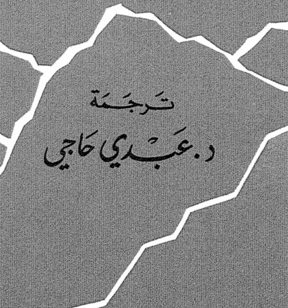
م. س. لازاريف

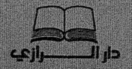
المسألة الكرديّة

(١٩١٧ - ١٩٢٣)



ترجمة

د. عبدي حاجي



المسألـة الكرديَّة

م. س. لازاريف

المسألة الكرديّة

(١٩١٧ - ١٩٢٣)

ترجمة
د. عبدي حاجي



الاسم الأصلي للكتاب بالروسية

М. С. Лазарев, **ИМПЕРИАЛИЗМ** и курдский вопрос (1917-1923), Москва, 1989

الطبعة الأولى

بيروت ١٩٩١



لبنان - بيروت - ص. ب: ١٣٥١٢٧

المحتويات

المقدمة

برزت المسألة الكردية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ولم تفقد حدتها إلى يومنا هذا. ويكمن في أساس هذه المسألة النضال التحرري للشعب الكردي المضطهد، الذي عرف الصعود والهبوط لكنه لم يتوقف أبداً. فلم يتمكن الأكراد من تحقيق نجاح حاسم في كردستان كلها ولا في أجزاء معينة منها، كما أن أعداء حرية الأكراد لم يتمكنوا بدورهم من إخماد الحركة الكردية القومية نهائياً. وتظل جميع الأسباب الرئيسة التي تغذي هذه الحركة قائمة جاعلةً من المسألة الكردية أحد العوامل الدائمة والمؤثرة على الوضع السياسي الداخلي والخارجي في الشرقين الأوسط والأدنى.

مرت المسألة الكردية في تطورها التاريخي بمراحل عديدة، وتتحدد أُطرها الزمنية بالتحولات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، سواء في كردستان وفي المجتمع الكردي، أم في البلدان التي يعيش فيها الأكراد من جهة، وبالتطورات الاقتصادية ـ الاجتماعية في العالم بأسره (وخاصةً في البلدان التي لها مصالح في الشرقين الأوسط والأدنى) وبالتغيرات الجارية في العلاقات الدولية بما في ذلك على ساحة الشرق الأوسط من جهةٍ أخرى. وقد مرت المسألة الكردية حسب هذه المقاييس منذ نشوئها في ثلاث مراحل وهي الآن في مرحلتها الرابعة.

انتهت المرحلة الأولى في ثمانينات القرن التاسع عشر. وكان نشوء المسألة الكردية مقترناً بتلك التطورات التاريخية المتبادلة كالضعف المتزايد للامبراطورية العثمانية وإيران الشاهنشاهية وعدم قدرة الأوساط الحاكمة في هاتين الدولتين المتخلفتين السير على طريق الانبعاث، وكذلك تبعيتها الاقتصادية للرأسمال الغربي وفقدان سيادتها السياسية جزئياً نتيجة لذلك، أي تحويل البلدين إلى شبه مستعمرة. كما اشتد في آنٍ واحدٍ الصراع والتنافس بين الدول العظمى آنذاك مثل روسيا، وبريطانيا، وفرنسا والامبراطورية النمساوية ـ المجرية لاحتلال أراضي الغير وتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ومن أجل حصتها للمشاركة في استغلال الثروات الطبيعية في تركيا وإيران. واكتسبت الأراضي التي يعيش عليها الأكراد في شرق الأناضول وشمال العراق وغرب إيران أهمية استراتيجية فائقة في هذا النزاع، بينما سلك

الأكراد مستغلين ضعف السلطة المركزية الواضح وتدخل الدول العظمى عسكرياً وسياسياً طريق النضال التحرري ضد اضطهاد السلاطين الأتراك وشاهات إيران. وكانت هذه الحركات ذات طابعٍ اقتصادي انفصالي تتناسب مع المستوى المتدني جداً لتطور المجتمع الكردي آنذاك.

حلت المرحلة الثانية في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي تحت تأثير انعطافات كبيرة ذات طابع خارجي وداخلي، ففي هذه المرحلة دخل الرأسمال العالمي طور الامبريالية، مما أدى إلى إحداث تغييرات هامة في الشرق الأوسط. فقد تعرضت الامبراطورية العثمانية وإيران اللتان تحولتا إلى شبه مستعمرتين للدول الرأسمالية الكبرى في أوروبا لاستغلالٍ وإذلالٍ أكثر من ذي قبل. وازداد عدد المشاركين في النهب الاستعماري، فتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ألمانيا وإيطاليا بدعواتها لنيل حصتها.

جرى الإعداد لتقسيم نهائي لهذين البلدين المتخلفين وشبه الإقطاعيين واللذين كانت تمزقها النزاعات الداخلية والقوى الانفصالية، وقد شرعت الدولتان العظميان (روسيا وبريطانيا) عملياً في تقسيم إيران. ولكن برزت وتصلبت في آنٍ واحدٍ في تركيا وإيران وعلى أرضية التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ـ الفكرية الجارية في هذين البلدين وبتأثير مباشر للأحداث الثورية الجارية في روسيا المجاورة، القوى المناهضة للإمبريالية والكولونيالية والملكية المحلية والكمبرادورية ـ الإقطاعية والرجعية، هذه القوى التي كشفت عن نفسها في أحداث عصر «استيقاظ آسيا» الساطعة، مثل ثورة الأتراك الفتيان عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، والثورة الإيرانية عام ١٩٠٥ ـ ١٩١٢. وكان آنذاك عهد ولادة الخطوات الأولى للقومية الكردية التي خرجت وللمرة الأولى على الساحة التاريخية كتيار سياسي ـ فكري معلنةً هدفها النهائي الا وهو تشكيل دولة كردية قومية على أراضي كردستان.

وبدأت المرحلة الثالثة بعد ثورة أكتوبر وفي نهاية الحرب العالمية الأولى. بدأ عصر أزمة النظام الكولونيالي للإمبريالية وانهياره، وقد برزت الظواهر المتأزمة قبل كل شيء وبقوة أكبر في الشرقين الأوسط والأدنى بما في ذلك كردستان بالطبع. وتكبدت الإمبريالية خسارة أكبر في «الشريط الشمالي» من منطقة الشرق الأوسط حيث سلكت فيه طريق التطور المستقل تركيا وإيران وأفغانستان، التي أقامت وللمرة الأولى علاقات تكافؤ وحسن جوار مع الاتحاد السوفياتي. بيد أن الدول الاستعمارية الكبرى الساعية إلى الحفاظ على مواقعها وتوطيدها، في أعقاب وضوح وازدياد أهميتها في الاقتصاد والسياسة العالمية إثر اكتشاف احتياطات كبيرة للنفط واستخراجه التجأت إلى المناورات السياسية ـ وعلى نطاق واسع وإلى وضع مخططات بعيدة المدى.

وتمّ تكييف النظام الكولونيالي بما يتلاءم وروح العصر: فقد ظهرت في المشرق العربي أراضٍ ودول تحت الانتداب (العراق، سوريا، فلسطين) وكذلك دول مستقلة شكلياً، لكنها كانت تقع تحت إشراف بريطانيا العسكري والاقتصادي والسياسي التام (مصر، شرق الأردن)، وضُمّ جنوب وجنوب غرب كردستان إلى العراق وسوريا. وفضلاً عن ذلك حاول

المستعمرون البريطانيون الذين كانوا يشغلون مواقع قوية جداً على ساحة الشرق الأوسط أثناء مرحلة التسوية السلمية في ما بعد الحرب عقد الرهان مباشرةً على الأكراد معلنين رسمياً شعار كردستان مستقلة (أو ذات حكم ذاتي) وتميزت هذه المرحلة بنهوض أكبر للقومية الكردية التي انضوت تحت لوائها حركات الجماهير الشعبية التحررية في معظم أرجاء كردستان.

حلت المرحلة الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية ولا تزال مستمرة إلى الآن. ولقد أظهر ميزان القوى على الساحة الدولية الذي تشكّل في مرحلة ما بعد الحرب تأثيراً مباشراً على الوضع في كردستان وعلى المسألة الكردية بوجه عام. فبعد الانتصار على ألمانيا الفاشية والعسكرية اليابانية ازداد نفوذ القوى التقدمية في ذلك في الشرق الأوسط من جهة، كما ازداد نشاط الإمبرياليين ازدياداً كبيراً في المنطقة وخاصةً الإمبريالية الأمريكية التي أصبحت منطقة الشرق الأوسط بسببها بؤرة أساسية للتوتر العالمي، وأكثر المناطق قابلية للانفجار على وجه الأرض من جهة أخرى. وهذا ما عقّد كثيراً من وضع الأكراد الذين ترتّب عليهم النضال ضد قوى الإمبريالية والرجعية الإقليمية. ورغم أن الحركة الكردية في فترة ما بعد الحرب قد اجتازت عموماً أطر القومية البورجوازية وارتقت إلى طورٍ أعلى للديمقراطية الثورية فهي لم تحقق نجاحات حاسمة في النضال العادل من أجل تقرير مصير الشعب الكردي، كما لم يتم بعد اجتياز العقبات الكبيرة سواءً على الصعيد الداخلي أم الخارجي.

ومن البديهي أن كل مرحلة من المراحل المذكورة تتفرع بدورها إلى أطوار داخلية تتناسب مع المدّ والجزر في الحركة الكردية القومية ومع جملةٍ من التغييرات على المسرح العالمي. وتنقسم المرحلة المعاصرة مثلاً، إلى مراحل عام ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، و١٩٥٨ ـ ١٩٧٥ والمرحلة المعاصرة بعد عام ١٩٧٥ وهذه المرحلة يمكن تقسيمها. وترتدي مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر ـ بدأت في نهاية عام ١٩١٧ وانتهت في منتصف عام ١٩٢٣ بتوقيع معاهدة لوزان السلمية التي وضعت حداً نهائياً للمسألة الشرقية المعروفة ـ أهمية كبيرة لمصائر الحركة الكردية القومية وللمسألة الكردية كلها. وبالذات فإن هذه المرحلة لم تَدُمْ طويلاً، لكنها كانت تحفل بأحداثٍ عسكرية وسياسية وديبلوماسية هامة تكون موضوعاً لهذا البحث العلمي (مونوغرافيا).

ويجوز القول إن البحث جاء وفق تسلسل زمني دقيق. لقد جرت دراسة المسألة الكردية في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين دراسة شاملة في أعمال ن. أ. خالفين وجليلي جليل وكاتب هذه الأسطر[1]. ولم تظهر في الخارج دراسات من هذا القبيل، ومما لا شك فيه أن الاستشراق السوفياتي يشغل مركزاً طليعياً في هذا المضمار.

---

(١) انظر: ـ ن. أ. خالفين، **الصراع على كردستان (القضية الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر)**، موسكو، ١٩٦٣.
وأيضاً ـ جليلي جليل في: **انتفاضة الأكراد في عام ١٨٨٠**، موسكو، ١٩٦٦؛ **أكراد الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، موسكو، ١٩٧٣؛ **من تاريخ الصحافة الكردية السياسية**. مجموعة دراسات عن اللغات التركية، ١٩٧٣؛ **المنظمات الاجتماعية السياسية الكردية** =

وفي ما يتعلق بالمرحلة اللاحقة لتاريخ المسألة الكردية التي يتناولها هذا الكتاب، فإن الوضع مع الدراسة يبدو على شكلٍ آخر. فلقد أثارت حيوية القضية الكردية والمشاريع التي تقدمت بها دول الحلفاء لإقامة «كردستان مستقلة» ظهور مصادر علمية كثيرة آنذاك في الاتحاد السوفياتي وخارجه، وكان الجزء الأكبر منّها ذا طابع اجتماعي ـ سياسي، وكُتِبَتْ فورَ وقوع الأحداث، لذلك فهي كانت سوقية بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم أي كانت لها ميزات إيجابية وأخرى سلبية. فقد كانت حداثة استيعاب قضايا الساعة التي جرى الاحتفاظ بأكثريتها للتاريخ بفضل ذلك، ولكن وجدت نزعة معينة ومقصودة لم يكن منشأها الظروف الذاتية فحسب، بل الموضوعية أيضاً. وعلى أية حال جرى الانتقاص من الحقيقة وعلاوة على ذلك فقد بقي عدد كبير من الدوافع والعوامل الخفية التي حركت الأحداث خافية عن أنظار المعاصرين ولأسباب معلومة، بينما لم تُكتب بعد دراسات شاملة وعميقة.

كما ولم تظهر مثل هذه الدراسات في مرحلة متأخرة، ويعود سبب ذلك إلى أن التوتر في كردستان قد ساد طويلاً منذ الثلاثينات (باستثناء نهوض قصير ومؤقتٍ له في كردستان إيران والعراق في نهاية الحرب العالمية الثانية). ولم تدرج قضية «كردستان مستقلة» أو على الأقل من جانبها الدولي في جدول الأعمال. وفقط بعد مرور ٣٠ عاماً، وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات، أي عندما أصبحت القضية الكردية بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ قضية ملحّة من جديد نشأت حاجة كبيرة لإجراء دراسة شاملة للجوانب الرئيسة في تاريخ الأكراد المعاصر خاصة، والمسألة الكردية كلها بوجه عام. ومن الواضح أن هذه الحاجة لم تُملِها اهتمامات علمية فحسب، بل سياسية لجميع الأطراف التي مسّها النزاع.

وقد صدر في الغرب عدد كبير من الأبحاث العلمية والمقالات حول المسألة الكردية التي تعالج، وكقاعدة عامة، حالتها الراهنة في دول معينة يعيش فيها الأكراد، في حين تغيب حتى مثل هذه الأعمال في المشرق، إذ إن النهج الشوفيني الثابت للأوساط الحاكمة في دول الشرق الأوسط إزاء المسألة القومية، يقف حائلاً أمام تطور الدراسات الكردية (وتوجد لدى ممثلي علم التأريخ الكردي إمكانية العمل في المهجر فقط) وفي ما يتعلق بعلم الاستكراد السوفياتي فالأمر يختلف تماماً، وتندر تلك البحوث العلمية الشاملة التي تعالج القضايا المعاصرة، لكن تاريخ القضية الكردية وخاصة الحركة القومية يجري دراستها عندنا بعمق. وقد جرى الحديث عن مرحلة ما قبل عام ١٩١٧، في حين أن المرحلة المعاصرة دُرست وبصورةٍ رئيسة في الأعمال المكرسة للحركة الكردية في العراق وتركيا وإيران.

= في عهد حكم الأتراك الفتيان؛ مواد جديدة عن تاريخ الحركة الكردية القومية. انتفاضة بدليس في عام ١٩١٤. مجموعة دراسات عن اللغات التركية، ١٩٧٨، موسكو؛ «مجلة روزا كورد» كمصدر لدراسة الفكر الكردي الاجتماعي السياسي في أوائل القرن العشرين»؛ ـ بلدان وشعوب الشرقين الأوسط والأدنى: ١٩٧٨؛ مدخل لدراسة الأكراد، يريفان، ١٩٧٥.

ـ م. س. لازاريف. كردستان والقضية الكردية (من تسعينات القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٧)، موسكو، ١٩٦٤؛ المسألة الكردية (١٨٩١ ـ ١٩١٧)، موسكو، ١٩٧٢.

وتتحدد الأهمية الخاصة للمرحلة المدروسة في التاريخ الكردي في أنها تزامنت مع عصر انعطاف جرى في تاريخ البشرية جمعاء. فقد أثرت ثورة أكتوبر في روسيا والأحداث اللاحقة في الشرق الأوسط بما فيها كردستان بصورة مباشرة، وغيرت بشكل كبير ظروف وجود الشعب الكردي المقبلة. وبالتحديد فقد جرى في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب تقسيم جديد (وبتعبير أدق إعادة تقسيم) كردستان فلقد تغير جذرياً الوضع السياسي الداخلي والخارجي في البلدان التي عاش الأكراد فيها. وقد نشبت نزاعات جديدة في مرحلة ما بعد أكتوبر ما زالت آثارها تظهر حتى الآن، وتشابكت عقد تناقضات جديدة بحيث ليست لدى المعاصرين طاقة لحلها. وعموماً فقد وضعت آنذاك أسس تطور القضية الكردية اللاحق كله، وهذا ما يجعل دراسة القضية الكردية ضمن الأطر الزمنية المعينة ليست هامة للغاية، من منظور سياسي وعلمي فحسب، بل وفي غاية الصعوبة.

ويقع فوراً عدد كبير من المواضيع المتعددة الجوانب في حقل رؤية الباحث، فهي أحداث التاريخ العسكري والسياسي والديبلوماسي التي تمسّ الأكراد بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة، وان تزامنها مهمة ليست سهلة. أما الصعوبة الأخرى من بين مجموعة من الوقائع المتناقضة فهي إبراز تلك الوقائع التي لها علاقة بالموضوع. وهنا فإن من يدرس القضية الكردية لا يمكنه الاستناد على تقليد علمي ما راسخ، ففي الماضي اهتم المؤرخون بالانتفاضات الكردية على الأغلب، والتي كانت كثيرة في حين أن الجانب الدولي للمسألة الكردية لم يُعترف به، وفي أفضل الأحوال كان يجرى النظر إلى هذه المسألة كجزءٍ من القضية الأرمنية. وكان تقديمها على مسرح العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى حدثاً في تلك الفترة الزمنية لم تتم دراسته إلى يومنا هذا دراسةً مستفيضة ومقبولة في المصادر العلمية. ويعد البحث الحالي محاولةً لسدّ هذا الفراغ.

ويدرك المؤلف أنه ليس قادراً على دراسة الموضوع الذي اختاره بحجمه الكامل، وهذا أمر مستحيل في ما يتعلق بأي موضوع تاريخي، ذلك أنه لا يوجد أي باحث لا تبقى خارج رؤيته ولأسبابٍ عديدة هذه الوقائع أو تلك التي قد تؤثر بصورةٍ حاسمة أحياناً على الدراسة الشاملة والتقويم الموضوعي، في حين أن الباحث يصطدم في هذه الحالة بنقصٍ واضح في المواد الموثوق بها.

وقبل كل شيء ليست جميع الأرشيفات، والأجنبية منها بوجه خاص، في متناول الباحث ولا تتوفر في معظمها الظروف الملائمة لعملٍ متمر. وأن نشر الوثائق الديبلوماسية وغيرها يعاني من نقص ومن نزعة معينة، وعلى العموم لم يُعنَ الناشرون كثيراً بدراسة المسألة الكردية معتبرين أنه ليس لها أهمية كبيرة بينها لم يتم نشر الوثائق العربية والتركية والإيرانية حول المسألة الكردية بوجه عام.

وفي ما يتعلق بالمصادر العلمية فقد أصاب التحريف وعدم الموضوعية الجزء الأكبر منها، ويتم تفسير ذلك أحياناً بالمستوى المتدني للمعارف حول الأكراد والقضية الكردية التي تتميز بها المرحلة المدروسة والتي لا تزال، وإلى حدٍ ما، إلى يومنا هذا، وأحياناً بالدوافع

السياسية من مختلف الأصناف بدءاً من المشاعر القومية والخرافات وحتى المطلب الاجتماعي المباشر لفئات وطبقات مختلفة. وهذا ما تمتاز به صحافة ذلك الوقت بوجه خاص، التي كانت تتضمن بشأن الوضع في كردستان وحوله مزيجاً متنوعاً من الوقائع الحقيقية والشائعات والأكاذيب والأوهام وما إلى ذلك.

وعلى هذا النحو فإن قاعدة المصادر العلمية والمراجع للدراسة المقدمة لها عيوب كثيرة، بيد أنها ليست كذلك بحيث يقف المرء حائراً، فهي تزيد من صعوبة استقصاء مادة واقعية حول الموضوع لكنها لا تجعله بلا أمل. بل وحتى في ظل الوضع الحالي للمصادر العلمية والمراجع الموجودة، فإنه يمكن تعبئة عدد كبير من الوقائع والآراء التي تسمح وإلى حدٍ معين وضع صورةٍ مماثلة عن القضية الكردية في الحرب العالمية الأولى وفي السنوات الأولى التي أعقبتها. وعلى الرغم من أنه لا مناص من تشوهات محددة بسبب خصائص المراجع والمصادر العلمية المشار إليها فإن هدف وضع لوحة صادقة نسبياً قابل التحقيق، وبالتحديد وضع المؤلف هذه المهمة نصب عينيه.

وجرت استقصاءات المواد لأجل هذا البحث في اتجاهات مختلفة، ومن أكثرها فائدةً كان استخدام أرشيف الهند الوطني الذي يحتفظ بما يخصه على شكل أفلام صغيرة في أرشيف سياسة روسيا الخارجية في موسكو حالياً. وتعد وثائق هذا الأرشيف من المصادر العلمية الأولية حول تاريخ السياسة البريطانية الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط كلها بما فيها كردستان، ففيها تركزت المعطيات القادمة من الشرق الأوسط مباشرة إلى نائب الملك البريطاني في الهند[٢] ومن لندن التي وصفت ومن كافة الجوانب الموقف السياسي في جميع أجزاء كردستان (بصورة أفضل وأكمل في كردستان الشرقية والجنوبية) وكذلك الصراع الديبلوماسي حول المسألة الكردية. وعادة كان مرسلو هذه المعلومات خبراء ضالعين يعملون في دوائر الاستخبارات البريطانية السياسية وأحياناً مستشرقين محترفين يتقنون اللغات المحلية ولهذا كانت تقاريرهم موضع ثقة، وفي القسم الذي يتضمن وقائع محددة. ولقد أمّن الطابع السري لهذه المراسلات ولدرجة معينة من التحريفات المقصودة، وتتم أخبار السياسة الخارجية القادمة من لندن ودلهي ما يمكن البحث عنه في المنشورات الرسمية للوثائق الديبلوماسية.

ولعل الأرشيف الهندي يكون المكان الوحيد، حيث توجد فيه مجموعة متكاملة من المواد حول القضية الكردية، ولقد جرت الاستقصاءات المقبلة في منشورات مختلفة وبصورة رئيسة الوثائق الديبلوماسية وفي الصحافة وفي المراجع الخاصة والعامة. ولا تحتوي على معلومات كثيرة حول القضية الكردية، وتمّ الحصول عليها أحياناً بصعوبة بالغة.

كما وتتصف المطبوعات السوفياتية والبريطانية والأمريكية الشهيرة[٣] عن السياسة

---

(٢) كانت الدوائر العسكرية ـ السياسية في إيران والعراق وفي الجزيرة العربية تابعة لدلهي بصورةٍ تقليدية كما أن الدوائر الديبلوماسية في البلدان المشار إليها كانت تابعة في آنٍ واحدٍ لنائب الملك.

(٣) انظر في الحواشي البيبلوغرافية: أسماءها ومعطياتها الصادرة وذلك شأنها شأن معظم المصادر العلمية الأخرى المذكورة هنا.

الخارجية بتلك الميزة، ويجري الحديث فيها بصورة متقطعة عن المسألة الكردية وفي أكثر الأحيان بخصوص مناقشة «المسألة التركية» كلها في اللقاءات والمؤتمرات الدولية المختلفة التي انعقدت بعد الحرب. وهنا يمكن أن نستمد وقائع معينة تصف الوضع السياسي الداخلي في كردستان وفي الأراضي المجاورة لها.

وترتدي مذكرات الشخصيات السياسية آنذاك (لويد جورج، تشرشل، بوانكاريه، وهاوز وغيرهم) أهمية مماثلة للموضوع الذي نحن بصدده. وقد استحوذت المسألة الكردية بحد ذاتها على اهتمام هذه الشخصيات قليلاً، وفقط ما كان بخصوص المسألتين الأرمنية أو العربية. ولقد تناول مصطفى كمال (أتاتورك) في كلمته الطويلة التي استمرت ساعاتٍ عديدة أثناء مؤتمر حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٧، التي كانت بمثابة سرد تاريخي وبإسهاب المسألة الكردية في تركيا خلال النضال الوطني التحرري لكنه من بين معظم الذين دوَّنوا مذكراتهم كان جائراً بحق الأكراد، ذلك أنه اتخذ موقفاً قومياً تركياً متعصباً، وستر على شوفينيته تجاه المسألة القومية بقناع وطني لا يساوم ومعادٍ للاستعمار.

وبدت استقصاءات المادة الواقعية في الصحافة عملاً صعباً، مع أنه كان مشكوراً، وبطبيعة الحال اهتم الصحفيون منذ ظهور المسألة الكردية على الساحة الدولية بهذه الظاهرة الفريدة، فقد ظهرت في الصحف والمجلات التي كان لها توجّه عامّ أم خاصّ أنباء عن الأكراد مع المحاولات الأولى لتحليل هذه الحركة الاجتماعية الجديدة لجمهور واسع.

ومن بين الصحف الغربية، كانت المجلات الفرنسية والبريطانية والمتخصصة في القضايا «الآسيوية» السياسية العامة والخاصة (والشرق الأوسط على وجه الخصوص) مثل الصحيفة البريطانية «نير ايست اند انديا» (التي غيرت تسميتها عدة مرات) والصحيفة الفرنسية «كوريسبوندانس دي أوريان» وغيرهما. ولا يمكن لأي باحث متخصص بمرحلة ما بعد الحربين ألّا يستخدم المجلة الإيطالية «أوريانتي موديرنو» التي لم تستعرض فيها مادة مخصصة للمجلات، وكذلك الصحف والتي لم تكن بحد ذاتها في متناول اليد على الدوام.

وبطبيعة الحال تسود في الصحافة الغربية نزعة معينة لتفسير المسألة الكردية ولصالح «حكوماتها» (مما يسترعي الاهتمام ولدرجةٍ ما)، لكن الوقائع التي احتوتها وخاصة تلك التي جمعت في الحال تحتفظ بأهميتها الفريدة.

ويستهدف الكثير من المطبوعات حول الأكراد والمسألة الكردية وخاصة ما نُشر منها في العشرينات وفي المطبوعات السوفياتية الدورية جملة من المواضيع الشرقية، وهذا مفهوم، ذلك أن الاضطرابات التي جرت في كردستان مسّت مباشرةً أمن الحدود الجنوبية للجمهورية السوفياتية الفتية. كما أن جزءاً هاماً من المعلومات عن الشؤون الكردية نشر في الصحافة السوفياتية بطريقة غير مباشرة مما أثر على صحتها.

ومما يستحق الاعتبار منهجُ المستشرقين والمؤلفين السوفيات الذين يعنون بالقضايا السياسية والاجتماعية في دراسة الوضع في كردستان والقضية الكردية بصورة شاملة من مواقع

الماركسية، وقد تحققت، بالطبع، إنجازات معينة في هذا المضمار. وإلى جانب ذلك، كما يحدث مراراً، فإن سعي المؤلفين السوفيات إلى جعل المسألة الكردية حيوية لم يناسب دائماً أطر الموضوعية العلمية. كما كانت هنا، ثمة مواقف متطرفة (مثل السعي إلى رؤية الدسائس الإمبريالية في كل مكان وخاصة «من صنع بريطانيا». . . الخ) التي كانت تفسرها ظروف ذلك الوقت تماماً. ولقد أثرت هذه النزعة المرفوضة لدى علم الاستكراد حالياً على أبحاث علماء كبار في العشرينات ولغاية الأربعينات.

إن المصادر العلمية كثيرة حول هذا الموضوع، لكنها ليست متساوية من حيث أهميتها وتؤلف الأعمال التي دونها المشاركون بصورةٍ مباشرة في الأحداث المصورة أهم جزءٍ فيها. وكان هؤلاء وبصورةٍ أساسية من العاملين في الإدارة الاستعمارية البريطانية في العراق وإيران بمن فيهم التابعون للاستخبارات الخاصة العاملون في صفوف العشائر الكردية وكقاعدة عامة كان هؤلاء من المحترفين ذوي المستوى الرفيع الذين كانوا يتقنون اللغات المحلية وراقبوا الأحداث مباشرة (أ. ويلسون، وغ. بيل، وس. ادموندز و. أو. هيه) ولهذا السبب يمكن النظر إلى أعمالهم التي ترسبت فيها المادة الميدانية أيضاً بمثابة مصادر وإلى حدٍ ما، وهي تعد في الوقت ذاته دراسات استخدمت أثناء وضعها مصادر ومراجع علمية أخرى، وتعد هذه الدراسة أو تلك من هذه الفئة ذاتية جداً وغير موضوعية. فلقد سعى مؤلفوها إلى عرض نشاطهم وبصورةٍ مُثلى في الشرق الأوسط وسياسة بريطانيا العظمى بوجه عام. وعلاوة على ذلك فقد كتبوا وبصورةٍ رئيسة عن الوضع في كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية وفي كردستان الشرقية إلى حدٍ ما. ولم يتناولوا تقريباً الجوانب الأخرى من القضية الكردية بما في ذلك جانبها الدولي.

أما المصادر الأخرى الباقية فهي رغم كثرتها تفتقر إلى المواد المتعلقة بالموضوع الذي نحن بصدده ويمكن القول ذاته عن الأعمال المكتوبة خصيصاً عن المسألة الكردية والتي ـ كما جاء آنفاً ـ كانت تتمحور حول المعاصرة بشكل أساسي. ولقد دار الحديث فيها عن أحداث المرحلة التي تستأثر باهتمامنا وبكلمات عامة فقط وبشكل مقتضب جداً، ولا سيما أنه يمكن قول هذا عن الأعمال التي تتسم بطابع عام، سواءً عن تلك الأعمال المكرسة بصورةٍ استثنائية للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. أم تلك التي درست العلاقات الدولية.

ويمكن أن نجد فيها تنويهات عرضية فقط عن الأكراد والمسألة الكردية دون القيام بمحاولة ما لإجراء تحليل مسهب. ولهذا السبب فإن استخدام معظم هذه المصادر اتسم بطابع محدود لكتابة هذا البحث العلمي. وتنحصر قيمته الأساسية بالنسبة للمؤرخ ـ مهما يبدو في ذلك من مفارقة ـ في وجود نزعة معينة لدى الأكثرية الساحقة من الباحثين في المسائل السياسية والاجتماعية والدارسين الذين يساعدون على كشف النوايا الحقيقية لعددٍ من حكومات الدول الغربية والشرق أوسطية في المسألة الكردية.

كما أن المصادر السوفياتية التي استخدمتها ليست كثيرة. وقد شاخت المراجع العلمية في العشرينات والمعروضة في الكتابات التي تتناول المسائل الاجتماعية والسياسية المعاصرة إلى حدٍ

كبير. أما المصادر العلمية الحديثة (أعمال المستشرقين من أمثال أ.م. مينتيشاشفيلي، وم.أ. حسرّيتان، وأ.ف. فيدتشنكو، ول.ن. كوتلوف وم.أ. كمال وغيرهم)[٤] فقد ساعدت على دراسة أحد أهم مواضيع البحث الحالي، وليس الموضوع الرئيس للدراسة الحالية الحركات الكردية في العراق وإيران وتركيا.

وهكذا من الملاحظ تبدو قاعدة الوقائع المصورة للبحث الحالي بعيدة عن الكمال من الناحيتين الكمية والنوعية على السواء، إلا أن ما تم تحقيقه طالما استمد من مصادر متنوعة ومن المراجع العلمية الكثيرة، قد سمح لنا بوضع هذه الدراسة التي نعرضها ليحكم عليها القراء.

---

(٤) مظهر أحمد كمال: عالم كردي من العراق وشخصية اجتماعية، تلقّى إعداده العلمي في الاتحاد السوفياتي حيث أصدر كتابه (في باكو عام ١٩٦٧) باللغة الروسية وبعنوان **الحركة الوطنية التحررية في كردستان العراق (١٩١٨ ـ ١٩٣٢)**، الذي استخدم في البحث الحالي.

كردستان على عتبة العصر الحالي

أصبحت مناطق شرق الأناضول وغرب إيران وشمال العراق التي يعيش فيها الأكراد، مسرحاً للعمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى[1]. فقد دخلت أرمينيا الغربية كلها وأذربيجان الجنوبية وجزء كبير من كردستان بالذات ضمن منطقة احتلال دائم، وعرضة لغارات دورية من جانب القوات الروسية.

وبطبيعة الحال فقد غيَّر خروج روسيا الثوري من الحرب، وانهيار جبهة القفقاس كلها وانسحاب القوات الروسية من المناطق المحتلة في شرق الأناضول وغرب إيران وشمال العراق، تغيراً جذرياً في الوضع السياسي ـ العسكري كله في كردستان والمناطق المجاورة لها. وبهذا الشكل أثرت الأحداث الهامة التي جرت في روسيا تأثيراً قويًّا وفورياً على الأكراد، بعد أن غيرت وبشدة الظروف الخارجية والسياسية لوجودهم بالذات في أكثر مرحلة من مراحل التاريخ العالمي حراجةً.

ومع أن ذلك كان عاملاً هامًّا للغاية، لكنه كان عاملاً زمنياً قصيراً نسبياً، وقد اتسمت العوامل الاجتماعية والفكرية السياسية التي استمرت طويلاً وجاءت وليدة ثورة أكتوبر العظمى بأهمية كبيرة جداً لمصائر المسألة الكردية. فظهور دولةٍ اشتراكية عظمى على حدود كردستان الشمالية بدلاً عن روسيا القيصرية الإمبريالية التي حاولت استغلال الأكراد لأغراضها الكولونيالية، هذه الدولة الجديدة التي لم تعلن فحسب، بل ومارست عملياً مبدأ تقرير مصير الأمم في سياستها الداخلية والخارجية، طرحت المسألة الكردية على أساس آخر تماماً، ومنحت الأكراد وللمرة الأولى في تاريخهم آفاقاً واقعية للتحرر القومي. وفتحت أمامهم طريقاً رئيساً للنضال حيث امتزج فيه عضوياً الانبعاث القومي مع إعادة بناء المجتمع من الناحية الاجتماعية، ولذلك أصبح عام ١٩١٧ تاريخاً مشهوداً في تاريخ الأكراد.

---

(١) لازاريف، المسألة الكردية (١٨٩١ ـ ١٩١٧)، الفصل الثامن.

أولاً: الاحتلال التركي لكردستان الشمالية والشرقية

كما هو معروف لا يجري التطور التاريخي في طريق مستقيم أبداً، وليس ثمة انعطافات تقدمية في تاريخ أي شعب كان، بل وتعرجات وحتى تراجعات مؤقتة إلى الوراء، وهذا ما جرى (مراراً) مع الشعب الكردي الذي عانى كثيراً من الاضطهاد، وكان وجوده الداخلي والخارجي يقع على الدوام في ظروف سيئة للغاية. واستمر الأمر على هذا المنوال حتى في العصر الذي حلّ بعد ثورة أكتوبر، فلم يتمكن الأكراد فوراً من تجسيد الظروف الملائمة التي أتاحها الوضع الدولي الذي تغير بصورة جذرية مع ولادة أول دولة اشتراكية في العالم. وفضلاً عن ذلك ازداد وضع الشعب الكردي تعقيداً في أواخر الحرب العالمية الأولى وعقب انتهائها، بينما اكتسبت القضية الكردية التي تفاقمت بصورةٍ حادة، مضموناً جديداً.

وأصبح الشعب الكردي مرة أخرى ضحية مؤامرة القوى الرجعية العدوانية في المنطقة والغرب الاستعماري. فقد حاولا على عجلة من أمرهما، استغلال تفكك الجبهة الروسية في القفقاس إثر الأحداث الثورية في روسيا من أجل احتلال أراضي جديدة. ولهذا السبب لم يخفف انهيار روسيا الإمبريالية من وطأة وضع الأكراد، بل جلب لهم خطراً كبيراً وجديداً ولو كان قصير المدى.

وكان هذا الخطر يأتي من تركيا، العدو القديم لحرية الشعب الكردي. فلقد قام قادة تركيا الفتاة ـ الذين كانوا على عتبة انهيار عسكري وسياسي واقتصادي وبتحريض من برلين ـ بمحاولةٍ يائسة لتغيير مجرى الأحداث لمصلحتهم واحتلال معظم الأراضي التي يقطنها الأكراد إلى جانب جزء كبير من ما وراء القفقاس سواء التي كانت تدخل في عداد الامبراطورية العثمانية أو التي كانت تابعة لإيران.

وفور التوقيع على هدنة بريست ـ ليتوفسك (بتاريخ ١٥ كانون الأول عام ١٩١٧ والتي كانت شاملة للمشاركين في الاتحاد الرباعي) وعلى هدنة أرزنجان (بتاريخ ١٨ كانون الأول)، شرعت القيادة العسكرية ـ السياسية في تركيا تعد العدة لخرقهما، ووضعت المخططات لشن حملةٍ عدوانية على الشرق تحت شعارات مذهب الوحدة التركية والإسلامية بغية احتلال ما وراء القفقاس كله وقبل كل شيء باكو وشمال غرب إيران أي أذربيجان (الإيرانية) الجنوبية وكردستان الشرقية وذلك تحت ذريعة تحرير الإخوة المسلمين والأتراك (الطورانيين). ومن الأغراض العدوانية العابرة التي خططت لها الأوساط التركية الحاكمة، لكنها كانت في غاية الأهمية هي الحل النهائي للقضية الكردية القومية والأرمنية على السواء وذلك عن طريق الإبادة الجماعية الشاملة وتدمير المراكز القومية للشعبين الكردي والأرمني.

وقامت الحكومة التركية بنشاط دعائي واسع النطاق دون أن تخفي مخططاتها الانتقامية نحو الأراضي الواقعة إلى الشرق من آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس، وانهالت على رؤوس الأرمن الاتهامات في «الفظائع التي ارتكبوها ضد السكان المسلمين». فقد صعدت «جمعية الإسلام» التي تأسست عام ١٩١٦ في الأراضي التي احتلتها القوات الروسية، من

النشـاط الاستفزازي ـ التحـريضي، وقـامت بتـأليب الأتـراك والأكـراد ضـد الأرمن ومن ثم اتهمت الأرمن بالذات في إثارة الحوادث(٢).

وخـلال الإعداد لحملة أخـرى إلى الشرق (ونضيف إلى أنها كانت الأخـيرة في تـاريـخ الامـبراطوريـة العثمانيـة) أعطي ـ وكـما كان عـلى الـدوام ـ دور ملحـوظ لـلأكـراد. وبـدأت السلطات من جـديد وأثنـاء انتشار الجيش الـتركي الثالث في جبهـة القفقـاس (بقيـادة محمـد وهيب باشا)، بتشكيـل المفارز الكـردية غـير النظاميـة والتي أنيطت بهـا مهمة القيـام بأعـمال تخريبية في المؤخرة وعلى خطوط مواصلات الجبهة الروسية القفقاسية المنهارة، ومحاربة الإرهاب ضد السكان الأرمن في شرق الأناضول(٣). وهذا ما أدى إلى تفاقم مطرد في الوضع الـداخلي الذي كان متوتراً قبل ذلك في كردستان (التركية) الشمالية وفي أرمينيا (التركية) الغربية.

وينبغي الإشارة إلى أنه لم تكن لدى سلطات تركيا الفتاة في العـام الأخير من الحـرب، مشاكل خـاصة مـع الأكراد في شرق الأنـاضول، وعـانت الحركـة الكرديـة من ركود مؤقت، عنـدما لم تكن قـادرة على مـواجهة نكبـات الحرب وويـلاتهـا وأعبـاء الاحتـلال العسكـري. وباستثناء ذلك أثر على مشاعر الأكراد في تركيا، نهج روسيا الكولونيالي أثنـاء احتلالهـا لمناطق شرق الأناضـول، ومغازلة القيـادة الروسيـة للقوميـين الأرمن الـذين سلكوا سيـاسة الثـأر من المسلمين بما فيهم السكان الأكراد في المناطق التي احتلتها القـوات الروسيـة(٤). ولهذا السبب تمكن المستفـزون من تركيـا الفتاة إثـارة الاقتتال من جـديد بـين الأرمن والأكراد في عـدد من المناطق، وكذلك هجمات مفارز الأكراد على القوات الـروسية المتقهقـرة وقد وقعت مثـل هذه الحـوادث بالقـرب من أرزنجـان بـل وحتى في ديـرسم المـركـز التقليـدي للحـركـة المعـاديـة للأتراك(٥).

وبدأ الأتراك في الإعداد المباشر لشن هجوم باتجاه أرزنجان في أواخر كانون الثاني عـام ١٩١٨. وفي ١٢ شبـاط عبرت القـوات التركيـة الخط الدولي الفـاصل الـذي حددتـه هدنـة أرزنجان، ولقد استهدف خرق الجانب التركي لهذه الهدنـة (وبتأييـدٍ من الألمان) إلى جـانب أمور أخرى، الضغط على الوفد السوفيـاتي في بريست ـ ليتـوفسك كي تصبـح شـروط السلام المقبلة على المسرح التركي الأسيوي أقل أربحية للجانب السوفياتي، رغم أن الأتراك لم يحققوا خلال الأعمال العسكرية كلها نصراً واحداً على جبهـة القفقاس، بـل بالعكس مُنـوا بالهـزائم فقط. ولقد كان سلوك الجانب التركي عشيـة التوقيـع على المعـاهدة السلميـة يدل عـلى عدم التزامه بها، وهذا ما جرى فعلاً.

---

(٢) أ.م. شمس الدينوف «مشاركة تركيا في ا لتدخل ضـد روسيا السـوفياتيـة عام ١٩١٨». تـاريخ بلدان الشرقين الأوسط والأدنى واقتصادها (نشرة دورية علمية لمعهد الاستشراق في أكاديمية العلوم السوفياتيـة): الجزء ١٤، موسكو، ١٩٥٦، ص ١٦٨.

(٣) ي.ف. لودشوفيت، تـركيا في سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨. نبذة عسكرية وسياسيـة، موسكو، ١٩٦٦، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(٤) لازاريف، المسـألة الكرديـة، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥ و ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

(٥) W.E.D., Allen, and Paul Muratoff, Caucasien Battlefieldge, 1953, pp. 459-460.

وأثناء إبرام معاهدة صلح بريست ـ ليتوفسك بين روسيا السوفياتية والدول العظمى في الاتحاد الرباعي (٣ آذار عام ١٩١٨) تقدمت القوات التركية تقدماً كبيراً نحو أرضروم ـ ألكسندرو بول محتلة أرزنجان، بايبورت وطرابزون وغيرها من المراكز الهامة، وجرى دعم الفرق التركية الخمس المهاجمة بالمفارز الكردية غير النظامية العاملة بصورةٍ رئيسة في الأجنحة وضد الوحدات الأرمنية بشكل أساس(٦)، فمثلاً انضم ١٥٠٠ من الخيالة الأكراد إلى الفرقة السادسة والثلاثين في الفيلق التركي الأول(٧).

وفي أعقاب بريست ـ ليتوفسك تكوَّن وضع ملائم لتطوير التوسع التركي القادم في شرق آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس، وزال الجيش الروسي كقوةٍ عسكرية نهائياً، ونالت تركيا حق العودة ودون عائق إلى حدود عام ١٩١٤ وذلك حسب المادة الرابعة من المعاهدة السلمية. وفضلاً عن ذلك نظرت معاهدة بريست ـ ليتوفسك (والمعاهدة التركية الإضافية الملحقة بها) عملياً في مشاركة تركيا الحاسمة في مصير مقاطعات قارس، وأردهان وباطومي التي اقتطعت من تركيا إثر الحرب الروسية ـ التركية عام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨(٨). وبعبارة أخرى تضمنت المعاهدة المبرمة في بريست ـ ليتوفسك أسس رقابة تعليمات معاهدة برلين الدولية عام ١٨٧٨ التي كانت تتعلق بالحدود التركية الروسية، وبالتالي الظروف الدولية ـ السياسية لوجود قسم من الأكراد في كردستان الشمالية وأرمينيا الغربية.

وسارعت القيادة التركية إلى الحصول على مكاسب من مجموعة ظروف عسكرية ـ ديبلوماسية تكونت بالنسبة لتركيا بعد عقد صلح بريست ـ ليتوفسك، فواصلت هجومها نحو ما وراء القفقاس. ولقد ساعد الوضع السياسي الناشىء في المنطقة بعد ثورة أكتوبر المخططات العدوانية للآلة العسكرية التركية، حيث تسلمت القوى البورجوازية ـ القومية مقاليد السلطة هنا، وأعلنت سياسة الانفصال القومي، ولم يتناقض انفصال جيورجيا، أرمينيا، وأذربيجان عن روسيا السوفياتية في ربيع عام ١٩١٨ مع المصالح الجذرية لجماهير الشغيلة فحسب، بل واستحال إلى خيانة وطنية تاركةً هذه الجمهوريات «المستقلة» عزلاء من السلاح عملياً أمام أعداء خطيرين مثل تركيا وألمانيا وبريطانيا. وشكل العسكريون الأتراك خطراً كبيراً على شعوب ما وراء القفقاس في هذه السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، فقد وضعوا خطةً لشن حملةٍ على باكو بغية احتلال ما وراء القفقاس، وشمال القفقاس والتوسع المقبل تجاه الأراضي التي تعيش فيها الشعوب التركية والإسلامية وآسيا الوسطى والمحاذية لبحر قزوين وفي المناطق القريبة من نهر الفولغا.

وعلى الرغم من رداءة هذا المشروع الذي انتهت محاولة تطبيقه بفشل حتمي، فقد

---

(٦) تم بقرار من جيش القفقاس و «مفوضية ما وراء القفقاس» المناهضة للثورة إعادة تشكيل الجيش القفقاسي حسب السمة القومية: الأرمنية والجيورجية والأذربيجانية، انظر: لودشوفيت، ص ١٦٦ ـ ١٧٣.

(٧) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء الأول، العدد ٧٨، ٨٢، ص ١٢١ ـ ١٢٣ و ١٩٩ ـ ٢٠٢.

(٨) لودشوفيت، ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

جلب مصائب وويلات كثيرة لشعوب ما وراء القفقاس وفي مناطق تركيا وإيران المجاورة لها (وخاصةً للشعب الأرمني الذي عانى كثيراً من الاضطهاد) وللأكراد الذين عاشوا بجواره وليس للمرة الأخيرة.

وفي أواخر آذار ومطلع نيسان عام ١٩١٨، وصلت القوات التركية إلى الحدود الروسية التركية عام ١٩١٤. وبعد مرور شهر بلغت حدود عام ١٨٧٧، ومن ثم تقدم الأتراك وبسرعة نحو هدفهم المنشود إلى باكو وعبر أراضي أرمينيا الشرقية (محافظة يريفان سابقاً) إلى الحكومة الطاشناقية التي فُرضت عليها اتفاقية جائرة (في أوائل حزيران عام ١٩١٨) وأصبحت أرمينيا «المستقلة» في وضع بلدٍ محتلٍ عملياً[٩]. وفي صيف عام ١٩١٨ دخلت قطعات الجيش التركي النظامية إلى أراضي جيورجيا الجنوبية[١٠] ومن ثم إلى أذربيجان وهي توسع نطاق هجومها إلى باكو من الغرب.

وهكذا بدا أن الأوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية قد ثأرت أخيراً لمعظم هزائمها السابقة في شرق آسيا الصغرى وما وراء القفقاس، فاحتلت أرمينيا الغربية كلها، بينما وقعت أرمينيا الشرقية تحت الحماية العثمانية عملياً، واستسلمت أذربيجان بثرواتها النفطية في باكو. وبات وشيكاً حل المسألة الأرمنية والمرضية بالنسبة لتركيا بالشكل الذي كان يروق للأتراك الفتيان الشوفينيين الذين ورثوا سياسة حكومة السلطان الانهزامية، وظهر في الوقت ذاته انعطاف مناسب لهم لم يكن أقل تهديداً للدولة العثمانية من القضية الكردية.

حل هدوء في كردستان الشمالية ترقبته استانبول طويلاً، وتم إشراك المفارز الكردية غير النظامية في حملة الجيش التركي في القفقاس والتي نكلت إلى جانب القطعات التركية بالسكان الأرمن العزَّل (وخاصة ضد الأرمن اللاجئين من تركيا)[١١]. ولقد وقع الغالبية العظمى من الأكراد في ما وراء القفقاس تحت حكم الاحتلال التركي آنذاك[١٢].

وتمكن الأتراك ثانيةً من تثبيت أقدامهم في كردستان (إيران) الشرقية، وكما هو معروف لم تأخذ الدول الكبرى المتنازعة أثناء الحرب العالمية الأولى (روسيا وبريطانيا من جهة، وتركيا وألمانيا من جهة أخرى) بالحسبان أبداً الحياد الإيراني، وحوَّلت أراضي البلاد وخاصةً محافظاتها الشمالية ـ الغربية إلى مسرحٍ للعمليات العسكرية حيث تعرض أثناء ذلك جزء هام من إيران

---

(٩) المصدر السابق ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(١٠) لم يسمح الألمان للأتراك بالاستيلاء على جيورجيا كلها حيث آثروا ترك هذه البلاد الغنية لهم. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات أيضاً أوقفت برلين تقدم الأتراك نحو باكو، انظر: ف. بيبيا ك، الإمبريالية الألمانية في ما وراء القفقاس في عام ١٩١٠ ـ ١٩١٨، موسكو، ١٩٧٨، الفصل ٣ ـ ٥.

(١١) لودشوفيت، ص ١٧٤.

(١٢) لا توجد أية معلومات حول مساعدة الأكراد في ما وراء القفقاس للمحتلين الأتراك، أما الأكراد ـ اليزيديون فقد آثروا الهروب عنهم بعيداً، انظر: لودشوفيت ص ١٨٢.

لاحتلال القوات الروسية والبريطانية، إلا أن عملاء الأتراك استمروا في نشاطهم بين صفوف العشائر الكردية المحلية في منطقة الحدود التركية ـ الإيرانية(١٣).

غيَّر خروج روسيا من الحرب وما أعقب ذلك من انسحاب للقوات الروسية في إيران (حسب صلح بريست ـ ليتوفسك بتاريخ ١٥ كانون الأول عام ١٩١٧) الوضع في شمال غرب إيران بصورة جذرية: وطبق الجانب السوفياتي وبإخلاص شروط الهدنة ومن ثم اتفاقية بريست ـ ليتوفسك السلمية (ألزمت المادة السابعة الطرفين المتعاقدين باحترام الاستقلال السياسي والاقتصادي لكلٍ من إيران وأفغانستان وعدم انتهاك حرمة أراضيهما)(١٤). وفي نيسان عام ١٩١٨ تم انسحاب قطعات الجيش القديم من إيران، وتصرفت الأطراف المعنية الأخرى بطريقة أخرى.

لم تكن ألمانيا مهتمة بإيران بعد لانشغالها بأمورها، بيد أن تركيا وبريطانيا حاولتا الحصول على مكاسب عسكرية ـ سياسية قصوى من انسحاب الروس من المسرح الإيراني، وبطبيعة الحال كانت أهدافها متعارضة، إذ تاقت كل واحدة منها إلى الوصول إلى باكو قبل الأخرى، لكنها اتفقتا في أمرٍ واحدٍ فقط وهو حقدهما على السلطة السوفياتية وكومونة باكو، وفي سعيهما فصل شعوب ما وراء القفقاس عن روسيا السوفياتية وبشكل دائم. واكتسب رأس الجسر الإيراني في مثل هذه الظروف أهمية خاصة للأتراك والإنكليز، كما لعب موقف العشائر الكردية المحلية دوراً هاماً في تثبيت أقدامها في شمال غرب إيران.

وفي شباط عام ١٩١٨ بدأ الفيلق العسكري الرابع للجيش التركي زحفه نحو الحدود الإيرانية، ودخل في نيسان، أي بعد انسحاب القوات الروسية، مع قطعات الجيش السادس المتمركزة في ميسوبوتاميا(*) (وفق مصطلح ذلك الوقت) إلى أراضي أذربيجان إيران وكردستان وتقدم نحو الشمال إلى حدود ما وراء القفقاس. وفي ١٤ حزيران من العام نفسه احتلت القوات التركية تبريز، وفي آب عام ١٩١٨ أتمت احتلال أذربيجان الإيرانية والمناطق الشمالية من كردستان (الشرقية) الإيرانية (إلى الجنوب من بحيرة أورمية). وقاومت المفارز الأرمنية والآشورية المسلحة فقط الاحتلال التركي، بيد أن هذه المقاومة لم تكن فعالة بما فيه الكفاية كي تقف حائلاً أمام تجسيد مخططات الأتراك في شمال ـ غرب إيران(١٥).

ويجوز القول بأن المستعمرين البريطانيين قد سلكوا نهجاً موازياً مع المعتدين الأتراك في إيران الغربية، فقد رغبوا قبل الأتراك والألمان (القادمين من جهة جيورجيا) في الاستيلاء على باكو النفطية وترسيخ أقدامهم في ما وراء القفقاس كله بغية احتلاله بعد هزيمة الدول

---

(١٣) انظر: لازاريف، المسألة الكردية، الفصل الثامن؛ ل.ي. ميروشينكوف، التوسع البريطاني في إيران (١٩١٤ ـ ١٩٢٠)، موسكو ١٩٦١، الفصل الأول؛ م.ن. إيفانوف، الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران عام ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، موسكو، ١٩٦١، الفصل الأول.

(١٤) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية الجزء الأول، العدد ٧٨، ص ٢٣.

(*) ما بين النهرين.

(١٥) لودشوفيت، ص ١٩٣ ـ ١٩٧ و ٢٤٦ ـ ٢٤٨.

العظمى المركزية. وقدم خرق الأتراك الفظّ للحياد الإيراني، وتوغل القوات التركية والألمانية في ما وراء القفقاس، ذرائع إضافية للإنكليز لزيادة تدخلهم في إيران ولأجل التحضير للتدخل في جبهة القفقاس. ولتنفيذ هذه المخططات يجب القيام «بحملةٍ» عسكرية خاصة بقيادة الجنرال دنيسترفيل التي تزودت بالسلاح في أواخر كانون الثاني عام ١٩١٨ وتحركت من بغداد التي احتلها الإنكليز نحو الشمال. وعندما لم يتمكن الإنكليز من التوغل في ما وراء القفقاس «بطريق بري» بسبب مقاومة الأتراك، وصلت قوات التدخل البريطانية في آب عام ١٩١٨ إلى بحر قزوين واحتلت ميناء انيزيلي وأقاموا خط مواصلات ـ عسكرياً مباشراً من قصر شيرين وحتى انيزيلي(١٦).

وبهذا الشكل انقسم شمال ـ غرب إيران في أواسط ١٩١٨ إلى منطقتين: المنطقة الغربية بتركيبها السكاني المتعدد القوميات احتلتها القوات التركية التي قدمت لها المساعدة المفارز التركية غير النظامية وجزئياً الأكراد الإيرانيون، والمنطقة الشرقية التي كانت أكثر تجانساً من الناحية العرقية إذ كانت غالبيتها من الفرس، وقادت العمليات فيها قوات التدخل البريطانية وبقايا تشكيلات الحرس الأبيض الروسي الموجهة نحو باكو. وبطبيعة الحال، كان الأتراك والإنكليز انطلاقاً من مصالح سياستهم الإيرانية والقفقاسية معنيين جدًّا بتأييد العشائر الكردية في كردستان إيران وأذربيجان أو على حيادها عند الضرورة القصوى.

وعلى الرغم من أنه لم تكن القوات الروسية والقوات الحكومية الإيرانية توجد عملياً في شمال غرب إيران خلال ربيع عام ١٩١٨، لم يكن تقدم القطعات التركية في أراضيها باتجاه حدود ما وراء القفقاس نزهةً عسكرية كما خطط لذلك في البداية الضباط الأتراك في الأركان العامة. فلقد أبدت مفارز الدفاع عن النفس التابعة للأقليات المسيحية من الأرض والآشوريين المحليين أو اللاجئين من تركيا الذين نجوا من مجازر عام ١٩١٥ ـ ١٩١٦ مقاومةً عنيفة ضد الأتراك. ولهذا السبب لجأت القيادة التركية ثانية إلى ممارسة نهجها المجرّب في تأجيج نار العداء القومي والديني سعياً منها كالسابق إلى استغلال الأكراد الإيرانيين في المناطق الحدودية لأغراضها، ولقد ساعدت الفوضى التامة والدمار السائد في غرب إيران بعد انسحاب القوات الروسية منها على هذه المخططات. وانتشر وباء الكوليرا (خاصةً في سنه) وبلغت الكوارثُ حداً لا مثيل له(١٧). وكان من المناسب «صيد السمك في الماء العكر» في مثل هذا الوضع، الأمر الذي حاول الأتراك والإنكليز القيام به، والسلطات المحلية التي فقدت هيبتها تماماً. ولقد فعلت السلطات هذا بنجاح أقل، لكنها أفلحت في أمر واحدٍ إذ تمكنت (وبمشاركة الإنكليز) من تأليب الأكراد ضد الآشوريين الذين أصبحوا قوة عسكرية فعلية في المنطقة المجاورة لأورمية، وبالنتيجة قام زعيم أكراد شكاك إسماعيل آغا سمكو في

---

(١٦) المصدر السابق، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ و ٢٣١ ـ ٢٣٥؛ ايفانوف، ص ٣٧؛ ميروشينكوف، ص ٦٥ ـ ٨١ و ٩٦ ـ ١٢٣.

(١٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقيات القنصل الإنكليزي في كرمنشاه إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند. ٣ و ٢١ أيار عام ١٩١٨.

١٦ آذار عام ١٩١٨ بقتل بطريرك الآشوريين في هكاري بنيامين مار شمعون وقطعت على أثر ذلك جميع الصلات بين الأكراد والآشوريين[١٨].

ولقد كان ذلك لمصلحة المتدخلين الأتراك قبل كل شيء، الذين تمكنوا من استمالة عدد كبير من الزعماء الأكراد ذوي النفوذ في الشريط الحدودي وفي كردستان إيران إلى جانبهم. وقد انضم إلى الأتراك قادة أكراد بارزون وقفوا بالأمس القريب ضدهم من أمثال سمكو وسيد طه[١٩] اللذين وجها ضرباتها إلى المفارز المسلحة التابعة للآشوريين والأرمن[٢٠]. كما تمكنت القيادة التركية من تجنيد أنصارٍ لها في صفوف عشائر صاوجبلاق (مهاباد) وفي غيرها من المناطق الواقعة في عمق أراضي كردستان إيران التي عندما حصلت على الإعانات التركية مدت الوحدات التركية بالاحتياجات الضرورية[٢١].

وكان الموقف الودي لأكثرية الأكراد الإيرانيين والمساعدة المباشرة من جانب عددٍ من الزعماء ذوي النفوذ، أهم سبب في تمكن الأتراك في نهاية صيف عام ١٩١٨ من تحطيم مقاومة التشكيلات المسيحية واحتلال أذربيجان إيران كلها وجزءٍ هام من كردستان إيران.

إلا أن نجاحات الجيش التركي في كردستان إيران وفي أذربيجان كانت وهمية، ذلك أن الامبراطورية العثمانية نفسها كانت آنذاك على عتبة انهيار عسكري سياسي. فقدعجلت الحملة العسكرية التركية في القفقاس والاستيلاء على باكو (١٥ أيلول عام ١٩١٨) وتوغل القطعات التركية اللاحق في شمال القفقاس من هذا الانهيار فقط، ذلك أنها صرفا طاقات الامبراطورية العسكرية عن حماية مناطقها الهامة والحيوية، بل وأن تركيا بوجه عام كعضوٍ ضعيف وتابع تماماً قد أُصيبت بهزيمة نكراء على أيدي الحلفاء في الاتحاد الرباعي وانهارت كلياً بغضّ النظر عن مجرى العمليات العسكرية على المسرح الآسيوي ـ التركي للحرب العالمية. ولهذا السبب كانت السياسة الكردية لقادة الأتراك الفتيان في الامبراطورية العثمانية والواقفة على عتبة كارثة قد بُنيت على الرمال وانهارت بصورة طبيعية مع الفشل السياسي ـ العسكري الذريع لحكم تركيا الفتاة على الرغم من أنهم تمكنوا في نهاية الحرب من الاستيلاء على كردستان الشرقية كلها تقريباً ولفترةٍ زمنية قصيرة.

---

(١٨) ك.ب. ماتفييف (بار ـ ماتاي) مار ـ يوحنا ي.ي، **المسألة الآشورية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها (١٩١٤ ـ ١٩٣٣)**، موسكو، ١٩٦٨، ص ٦٤ ـ ٧٩؛ ماتفييف، **الآشوريون، والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن**، موسكو، ١٩٧٩، ص ٩٢ ـ ١٠٥.

(١٩) طه ـ الملقب بسيد طه (تيمناً بسورة طه في القرآن الكريم).

(٢٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسائل السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند، ١٤ أيار عام ١٩١٨، عدد ٣١٥، رسائل السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند، ص ٥٣. Persia Series. Part XIX.

(٢١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، Persia Series Part XIX, p.54-55. رسائل السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند، ١٩ نيسان ١٩١٨، برقية قائد القوات الجنرال دنيسترفيل إلى وزارة الحربية بتاريخ ٦ أيار عام ١٩١٨.

ثانياً: سياسة بريطانيا الكردية في نهاية الحرب العالمية الأولى

كانت سياسة بريطانيا الكردية أمراً آخر، ولها آفاق بالمعنى التام للكلمة (رغم أنها، كما تبيّن، لم تكن لفترةٍ زمنيةٍ طويلةٍ كالتي اعتمدوا عليها في لندن)، ذلك أنها ارتكزت على فرض زعامة بريطانيا على ساحة الشرق الأوسط كلها التي تحققت في أواخر الحرب العالمية الأولى. وصحيح أن الإنكليز لم يحققوا الكثير من أهدافهم في كردستان نفسها حتى نهاية عام ١٩١٧، لكن ذلك كان ضرورياً لهم لتثبيت أقدامهم في هذه البلاد الهامة من وجهة النظر العسكرية - الاستراتيجية. وفي أسوأ الأحوال فإن المواقع التي احتلها الإنكليز في إيران والمشرق العربي ظلت ضعيفة، وأصبح انتشار التوسع البريطاني القادم في منطقة الشرق الأوسط وخاصةً في جبهة ما وراء القفقاس وآسيا الصغرى مستحيلاً.

وكان أمام الإنكليز أفضل الفرص في كردستان الجنوبية والشرقية. ولئن كان يترتب عليهم احتلال كردستان الجنوبية (بينما كانت مقاومة الجيش التركي وقطعات العشائر الكردية عنيفة جداً) فإن انسحاب الجيش الروسي من إيران قد سهّل كثيراً على بريطانيا مهمة إخضاع كردستان الشرقية لحكمها حتى بصرف النظر عن احتلال الأتراك لجزء كبير منها وبصورةٍ مؤقتة. وقد رأت لندن أن ذلك من مهامها الأولى. ولاحت بعد انسحاب روسيا من الساحة الإيرانية، التي كانت أقدم وأقوى خصمٍ لبريطانيا في الشرق الأوسط واحتلال القوات البريطانية لإيران كلها، في نهاية الحرب تباشير التفاؤل في لندن.

ولوحظ في أواخر عام ١٩١٧ الاهتمام المتزايد لدوائر الاستخبارات العسكرية - السياسية البريطانية في الشرق الأوسط بجنوب غرب إيران وحيث يسكن الأكراد وغيرهم من القبائل. فقد كتب أول رئيس للإدارة المدنية البريطانية «كبير الضباط السياسيين» في جنوب العراق والخليج العربي كله الجنرال بيرسي كوكس عن ضرورة تقوية الممثلية البريطانية السياسية ليس في كردستان الجنوبية فحسب، بل وفي كرمنشاه و «بلاد الكلهور» ولورستان وبختران وهمدان، فقد أوصى بإدخال «الضباط السياسيين» البريطانيين هناك وبشكل أسرع، أي البدء بإدخال الإدارة الكولونيالية بغية سد الفراغات الناتجة عن انسحاب القوات الروسية[٢٢].

رغبت السلطات البريطانية - وقبل كل شيء - في الحصول على المساعدة العسكرية من الأكراد المحليين. فقد اقترح القائم بأعمال القنصل البريطاني في تبريز ضمّ الأكراد إلى المفرزة المتشكلة في أورمية التي كان معظمها من اللاجئين المسيحيين الذين قدموا من تركيا وكان عليها مواجهة المتدخلين الأتراك. وحسب رأيه فإن ذلك سوف لا يساهم في استمالة الأكراد الإيرانيين إلى جانب الحلفاء فحسب، بل والعشائر في المنطقة الحدودية[٢٣]. ودون أن

---

(٢٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، برقية ب. كوكس من بغداد بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩١٧.

(٢٣) المصدر السابق، برقية السفير البريطاني في طهران إلى حكومة الهند بتاريخ ٨ كانون الثاني عام ١٩١٨.

يقتصروا على الأماني الطيبة شرع الممثلون البريطانيون في إيران في تشكيل المفارز العشائرية الكردية (الألوية)[٢٤] لاستخدامها وبصورةٍ رئيسية في أغراض ثانوية (الحفاظ على طرق المواصلات وغيرها)[٢٥]، لكنهم خططوا في الوقت ذاته لاستخدامها في أعمال أكثر شأناً[٢٦].

إلا أن الإنكليز لم يتمكنوا في هذه المرحلة من ضمان تأييد فعال من الأكراد الإيرانيين، ومما حال دون ذلك النجاحات المؤقتة التي أحرزتها القوات التركية في إيران الغربية وفي ما وراء القفقاس وعدم وجود مواقع قوية لبريطانيا في منطقة النفوذ الروسي سابقاً. ففي كانون الثاني عام ١٩١٨ أبلغ عملاء الإنكليز في تقرير لهم عن عدم «إخلاص» العشائر القاطنة في الحدود التركية ـ الإيرانية وخاصةً عشيرة سنجابي التي شكلت خطراً دائماً على خطوط المواصلات البريطانية[٢٧]. وفي نيسان عام ١٩١٨ أرسلت القوات البريطانية النظامية لمحاربة أكراد سنجابي[٢٨]، إلا أنه لم يحلّ الهدوء المرتقب و«النظام» بين صفوف السكان الأكراد في منطقة عمليات القوات البريطانية في إيران رغم اتفاق السلطات البريطانية مع عددٍ من الزعماء الأكراد أصحاب النفوذ «وخاصةً في منطقة كرمنشاه»[٢٩].

وتوصلت القيادة العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق وإيران سريعاً إلى استنتاج مؤداه أنه لا تكفي الإجراءات العسكرية فقط للتوغل في كردستان إيران، فمن الضروري اقترانها بالوسائل السياسية. وفضلاً عن ذلك كان من الضروري وبصورة عاجلة منع تأثير أفكار ثورة أكتوبر التحررية والأحداث الثورية في روسيا على السكان القاطنين في غرب إيران وخاصةً في مناطق القفقاس وآسيا الوسطى المجاورة لإيران، ولهذا السبب شرع الإنكليز منذ أوائل عام ١٩١٨ في علاقاتهم مع الأكراد الإيرانيين في طرح فكرة حول رسالة «تحررية» ما للقوات البريطانية في كردستان كلها.

وحاول الإنكليز إشراك المهاجرين الأكراد القوميين في أوروبا والشرق الأوسط وخاصةً البدرخانيين (أحفاد الزعيم الكردي الشهير بدرخان بك من الجزيرة)[٣٠] في الدعاية لمثل هذه الأفكار. ولم يتم الاعتماد على الموالين لبريطانيا المعروفين (مثل ثريا بدرخان الذي كان

---

(٢٤) كلمة مقتبسة من الإنكليزية Levy، القوات، المجندون.

(٢٥) أي أن الإنكليز حاولوا (دون نجاح كبير) انتهاج تلك السياسة التي انتهجها قبل ذلك بوقت قصير أسلافهم الروس في كردستان إيران (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني») برقية قائد القوات الجنرال دنيسترفيل إلى الملحق العسكري البريطاني في طهران ودلهي بتاريخ ١١ آذار عام ١٩١٨.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٣٩. برقية السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند بتاريخ ١٠ آذار عام ١٩١٨.

(٢٧) المصدر السابق. برقية القنصل البريطاني في كرمنشاه إلى حكومة الهند بتاريخ ١٠ و١٨ حزيران عام ١٩١٨.

(٢٨) ميروشينكوف، **التوسع البريطاني في إيران**، ص ٧٧.

(٢٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(٣٠) لازاريف، **المسألة الكردية**، ص ٤٥٣.

يعيش في القاهرة) فحسب، بل وعلى الموالين للروس سابقاً (عبد الرزاق بك، ويوسف كامل بك وغيرهما) الذين بقوا بعد انهيار القيصرية «بلا عمل» وحاولت الاستخبارات البريطانية الخاصة إقناعهم مؤكدةً لهم أن الأكراد سوف يتحررون من النير التركي بعد أن تضع الحرب أوزارها(٣١).

كما جرت الدعاية لصالح التقارب الكردي ـ الأرمني في كردستان إيران نفسها وقد طرح (في تموز عام ١٩١٨) عدد من زعماء الأكراد المكريين (منطقة صاوجبلاق) بالذات فكرة إعلان كردستان مستقلة تحت الوصاية البريطانية(٣٢). وأجرى المكريون بهذا الشأن مباحثات مع القنصل البريطاني في كرمنشاه محاولين إثارة اهتمام الإنكليز باستعدادهم للمساهمة في حل القضية الأرمنية الصعبة(٣٣).

وتجددت المباحثات بشأن استقلال كردستان على الأرضية الأوروبية في جنيف، وقام بإجرائها بيرسي كوكس وشريف باشا عام ١٩١٨، وكما يبدو جرى الحديث في هذه المباحثات عن الحكم الذاتي لكردستان الجنوبية فقط ومركزها الموصل وتحت الحماية البريطانية، ونصح شريف باشا بالإعلان عن هذا الحكم الذاتي قبل بداية مؤتمر الصلح (وكأمرٍ واقع).

وقد اقترح شريف باشا تشكيل لجنة لحل الخلافات الكردية ـ الأرمنية، بيد أن الإنكليز لم يثمنوا شريف باشا عالياً كشخصية سياسية (فقد رأوا أنه شخصية لا تتمتع بنفوذ كبير بين صفوف القيادة الكردية انقطع منذ فترة طويلة عن الأرضية «الكردستانية» المحلية(٣٤) ولذلك أجروا المباحثات معه بغية جس النبض فقط)(٣٥).

وعندما أجرى الإنكليز المفاوضات مع الزعماء الأكراد في إيران وخارجها فإنهم كعادتهم اتبعوا أساليب المكر والخداع، وبالطبع لم يكن هدفهم القريب تحرير كردستان ولو كان الجزء الشرقي منها، بل استخدام الأكراد لطرد القوات التركية وعملاء الأتراك والألمان من إيران ومن وراء القفقاس وتحويلها إلى مستعمرات في ما بعد. وفضلاً عن ذلك أعدّ الإنكليز العدة لاحتلال كردستان كلها، ولهذا السبب بالذات عندما حاول الممثلون البريطانيون الحصول

---

(٣١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية رئيس الاستخبارات العسكرية إلى قائد القوات في ١٥ شباط ١٩١٨؛ برقية قائد القوات إلى رئيس الاستخبارات العسكرية في ١٢ آذار عام ١٩١٨.

(٣٢) كانت القيادة الكردية تميل سابقاً في مشاريع النضال من أجل الاستقلال نحو حماية روسيا فقط.

(٣٣) المصدر السابق، Precis of Affairs in Southern Kurdistan during the Great War. Baghdad, 1919, p.7-8 .

(٣٤) Precis of Affairs p.8.

(٣٥) حسب رواية أخرى جرت هذه المفاوضات في مرسيليا وربما لأن شريف باشا أجرى منذ بداية الحرب مع الممثلين الفرنسيين إلا أنهم لم يأخذوه على محمل الجد.

D.A. Schmidt , **Journey Among Brave Men,** Boston-Toronto, 1964, p.192-193; E. Yung, **La revolte arabe. 1924-1925,** pp. 109-110; G. Bell, **Review of the Civil Administration of Mesopotamia,** London, 1920, p.60.

على المساعدة العسكرية من حكومة فاسوغ الدولة الموالية للإنكليز ضد الأتراك قاموا بإغراء طهران في إمكانية احتلال أراضي جديدة في كردستان تركيا، وتركت هذه الوعود كما يبدو انطباعاً لدى رئيس الحكومة الإيرانية وحاشيته، الذين امتزج الخنوع لديهم أمام بريطانيا في الشؤون الداخلية، وبصورة رائعة، مع المطامع التوسعية نحو الأراضي المجاورة والتي حسب رأيهم «يمكن سلبها بسهولة»[٣٦]. وبطبيعة الحال لم يكن استقلال كردستان يخطر ببال من كان في لندن وطهران.

ومما يفسر ذلك وبوضوح تامّ مصير كردستان الجنوبية الداخلة حالياً في عداد العراق. فقد استأثرت ميسوبوتاميا بفضل موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية باهتمام متزايد من المحتلين البريطانيين منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين معلنين ميسوبوتاميا منطقة مصالحهم على الأغلب (موضوعة لورد كيرزون الشهيرة حول أن «حدود الهند تقع على الفرات») وبطبيعة الحال أَوْلَوْا في لندن ودلهي أهمية كبيرة لفرض الإشراف على الجزء الجبلي من بلاد ما بين النهرين الذي يسكنه الأكراد، الذي بدونه بقيت جميع المحاولات لا جدوى منها لتثبيت الأقدام في هذه البلاد. ووفرت هزيمة الامبراطورية العثمانية عسكرياً فرصةً مؤاتية سرعان ما قام الاستعمار البريطاني باستغلالها.

صحيح أنه كان على بريطانيا أن تحسب الحساب لمصالح حلفائها في كردستان أيضاً، فقد بات ممكناً في نهاية الحرب شطب روسيا من الحسابات، ولكن ليس فرنسا التي ارتبطت بها بريطانيا كثيراً في الشؤون الأوروبية. وحسب اتفاقية «سايكس ـ بيكو» عام ١٩١٦ حول تقسيم تركيا الآسيوية كانت حصة فرنسا (على شكل احتلال مباشر ومناطق نفوذ على الأغلب) جزءاً كبيراً من كردستان الجنوبية (مع الموصل) وكردستان الجنوبية الغربية (في أراضي سوريا الحالية وتركيا)، أما بريطانيا فقد كانت حصتها جزءاً من مقاطعة كركوك[٣٧]. كما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بدعواتها وبإلحاح أكثر فأكثر لقيادة جميع القضايا العالمية بما في ذلك الشرق الأوسط، وهي تخفي أغراضها الإمبريالية بقناع ديماغوجية ويلسن، المفضلة، كما طالبت إيطاليا وبإلحاح بحصتها من «الفطيرة العثمانية» معتبرة نفسها محرومة أثناء التقسيم التمهيدي.

شعرت بريطانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ أنها «المنتصرة» في ساحة الشرق الأوسط بصرف النظر عن الإخفاق المؤقت في ما وراء القفقاس. وفي نهاية المطاف كانت القوة هي التي تقرر كل شيء في حين أنها كانت متمثلة في المنطقة من جانب دول الحلفاء الكبرى وخاصةً في الجيش البريطاني والأسطول والطيران الذي كان يلعب أكثر فأكثر

---

(٣٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية السفير البريطاني في طهران إلى نائب الملك في الهند بتاريخ ٣٠ أيار عام ١٩١٨، برقية قائد القوات إلى وزارة الحربية بتاريخ ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٨.

(٣٧) م.س. لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، موسكو، ١٩٦٠، ص ١٢٩ ـ ١٣٧.

دوراً نشيطاً، ولذلك كان بوسع الإنكليز ألا يخشوا أبداً من منافسة خطيرة من جانب «أخوة السلاح» بما في ذلك من كردستان الجنوبية أيضاً التي أعطيت كما يبدو لفرنسا وأصبحت في تلك الآونة هدفاً رئيسياً لمطامع لندن التوسعية.

ومع ذلك كان ينبغي احتلال كردستان الجنوبية حيث كانت حسب اعتراف بيرسي كوكس «مشكلة صعبة للغاية»[٣٨] ورغم أن الغالبية العظمى من زعماء عشائر كردستان الجنوبية وحسب معطيات الاستخبارات البريطانية كانوا يضمرون العداء للأتراك فإن ذلك لم يكن يعني البتة أنهم على استعداد لاستقبال الغزاة الجدد بالحفاوة والترحاب. وباءت محاولة الإنكليز بالفشل في الحصول على رأسمال سياسي من وراء انسحاب القوات الروسية من عددٍ من المناطق الحدودية في كردستان الجنوبية، التي ناصبها الأكراد، أي لهذه القوات، العداء مراراً[٣٩]، بل وان القوات التركية لم تلجأ إلى الفرار مطلقاً وواجهت العدو بصمود كان يتفوق عليها في شتى المجالات، وحاولت بنجاح أحياناً تأليب العشائر الكردية المحاربة ضده. وفقط في أيار عام ١٩١٨ تمكنت الفرقة البريطانية العسكرية في ميسوبوتاميا من دخول أراضي كردستان الجنوبية بعد أن احتلت كيفري، وطوز (طوز ـ خورماتلي) وكركوك.

شرعت السلطات البريطانية على الفور في ترسيخ نفوذها في الأجزاء الشمالية والشمالية ـ الشرقية من العراق التي يسكنها الأكراد، وأرسلت إليها (في البداية إلى كركوك وألتون كوبري وأربيل، والموصل) الضباط السياسيين ورجال الاستخبارات المجربين (ومنهم كان أول خبير ضليع بشؤون الأكراد الرائد إ. ب. سوف) الذين كانت لديهم خبرة كبيرة في التعامل مع زعماء العشائر، وقد كان هدفهم الوحيد هو جذب أكثر الزعماء نفوذاً إلى تحالف عسكري ـ سياسي وثيق الارتباط مع بريطانيا (وبطبيعة الحال تحت قيادتها) للإسراع في عملية هزيمة القوات التركية واحتلال البلاد كلها التي رغبت بريطانيا تحويلها إلى مستعمرة قادمة. وفي بادىء الأمر حقق الإنكليز نجاحاً، وعبّر أكثرية الزعماء الأكراد عن استعدادهم لتقديم المساعدة الممكنة للجيش البريطاني ولترسيخ مواقع الإنكليز في المنطقة واتّسم بأهمية بالغة الموقف الودي الذي اتخذته عشيرة هماوند الكبيرة وخاصةً «أعيان» السليمانية بزعامة الشيخ محمود برزنجي أكثر زعماء كردستان الجنوبية نفوذاً وقوةً حيث كان يحظى باحترام كبير بين الأكراد من أتباع النحلة الدينية كاكا، وأبرز شخصية في حركة الأكراد العراقيين التحررية في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين[٤٠]. وقرر زعماء السليمانية تشكيل حكومة مؤقتة بقيادة الشيخ محمود التي من شأنها مصادقة بريطانيا، كما توجهوا بنداء مماثل إلى جميع العشائر

---

(٣٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقيات مندوب بريطانيا السياسي في الخليج بتاريخ ١٤ كانون الأول عام ١٩١٧ والمفوض السامي ب. كوكس في بغداد بتاريخ ٧ كانون الأول عام ١٩١٧.

(٣٩) المصدر السابق.

(٤٠) الاسم الكامل للشيخ محمود برزنجي هو محمود ابن الحفيد بن كاكا، وأعاد نسبه إلى النبي محمد (صلعم) من خلال ابنته فاطمة وصهره (ابن عم الرسول) علي بن أبي طالب الخليفة الراشدي الرابع.

في كردستان الجنوبية والجنوبية ـ الشرقية، وقد لاقى هذا النداء أصداءً إيجابيةً الأمر الذي سهل من عمليات القوات البريطانية في جبهة ميسوبوتاميا، وانسحب الأتراك من السليمانية وتراجعوا نحو الشمال(٤١).

غير أن مجرى تطور الأحداث القادم بَيَّنَ أن الموقف الذي تشكل في كردستان الجنوبية لم يكن مغرياً بالنسبة للإنكليز كما بدا لهم في بادىء الأمر. ففي صيف عام ١٩١٨ تم تقويض مواقعهم بشدة، وكان أحد أسباب ذلك مغامرة دنيسترفيل في ما وراء القفقاس الذي طالب بتحويل قوات كبيرة من جبهة ميسوبوتاميا. كما كانت ثمة أسباب داخلية، فقد شعر الأكراد العراقيون على الفور بقوة الغزاة البريطانيين الضاربة الذين لم يأتوا إلى العراق كمحررين أبداً، بل سعوا إلى فرض رقابتهم الصارمة على العشائر الكردية التي أُعِدَّ لها دور وقود الحرب. وانتهز الأتراك وعملاء الألمان ذلك على الفور، والذين استغلوا كل ذريعةٍ لنشر الدعاية ضد الإنكليز بين صفوف الأكراد وما أكثرها. وعلى إثرها تمكّن الأتراك من استرجاع كركوك وطرد القوات البريطانية حتى خط كيفري ـ توز، كما سقطت السليمانية. ووقفت عدة عشائر كردية في مقاطعة السليمانية واليزيديين في جبال سنجار ضد الإنكليز، وفقط في نهاية تشرين الأول عام ١٩١٨ تمكن فيلق الحملة البريطانية من استئناف هجومه على الموصل عندما باتت هزيمة تركيا العسكرية التامة والاتحاد الرباعي كله حقيقةً قائمة(٤٢).

ثالثاً: العامل الروسي

جرى في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ التوقيع على هدنة مودروس التي دشنت عملياً استسلام الامبراطورية العثمانية أمام دول الحلفاء الكبرى، كما استسلمت ألمانيا بعد ١٢ يوماً، فوضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، فما هو الموقف السياسي ـ العسكري في كردستان خلال هذه المرحلة التاريخية؟

جاءت نتائج العام الأخير للحرب العالمية الأولى بتعديلات هامة في وضع القضية الكردية سواءً من الناحية الداخلية أم من الناحية الدولية، كما تحدد لها ثلاثة عوامل رئيسية وهي: «العامل الروسي» و«العامل التركي» و«العامل البريطاني».

وقبل كل شيء تجلى، وبصورة نهائية، عدم قدرة الأوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية على إخضاع كردستان كلها وتوحيدها بالقوة العسكرية حتى في ظل وجود وضع ملائم نشأ عقب انسحاب روسيا من الحرب. فقد بدت حملة أنور باشا إلى الشرق مغامرة لم يتم تعزيزها أبداً بإمكانيات البلاد العسكرية وغيرها، وقد باءت بفشل ذريع. كما أصيب حكم الأتراك الفتيان بالانهيار. وزالت عملياً من الوجود الامبراطورية العثمانية ذاتها. وفي ما

---

(٤١) المصدر السابق، Precis of Affairs, p.5-6; capt. G.R. Driver, **Kurdistan and Kurds**, p.78.

(٤٢) لازاريف، **المسألة الكردية**، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧ و ٤٥٢ ـ ٤٥٣؛ Precis of Affairs p.5-7; **Kurdistan and Kurds**, p. 78-79.

يتعلق بإيران فقد كشفت الحكومة العميلة القائمة في طهران عن عجزها التامّ في محاولاتها للاحتفاظ برقابتها على القوميات في أطراف البلاد بما فيها الأكراد.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى ازداد خطر الإنكليز على كردستان ازدياداً شديداً، فقد قاموا بسد الفراغ الذي تشكل في شرق البلاد إثر انسحاب القوات الروسية ومن بعدها القوات التركية. وقد احتل الجيش البريطاني العامل في ميسوبوتاميا كردستان الجنوبية أثناء حملته البطيئة ولكن دون توقف. وأصبحت القوات البريطانية المسلحة على عتبة كردستان الشمالية والغربية التي أصابها الدمار نتيجة الحرب والنزاعات الداخلية وإرهاب السلطات ولذلك بدت وكأنها فريسة «شرعية» سهلة المنال[٤٣]. صحيح أن الجزء الجنوبي ـ الغربي من الأراضي الكردية كان من نصيب فرنسا حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو، لكن القوات الفرنسية لم تظهر فيها بعد، أما القوات الإنكليزية فقد كانت قريبة منها. وشنت الامبراطورية البريطانية هجومها على كردستان، وتبين أنه لا يمكن أن يقف أي شيء حائلاً أمام ابتلاع كردستان كلها. وأصبح «العامل البريطاني» يلعب الدور الرئيسي في المسألة الكردية خلال المرحلة المدروسة كلها.

كما تغير وضع كردستان بصورةٍ جذرية نحو جارتها الشمالية، فلقد كان إزالة خطر الاستعباد الكولونيالي من جانب روسيا نتيجة رئيسية لتطور الأحداث في المنطقة، فلم تستطع ويلات الغزو التركي الجديد من شطبها وكان ذلك عاملاً مؤقتاً أما التغييرات الجذرية في مبادىء سياسة روسيا الخارجية نتيجة ثورة أكتوبر فقد كانت من العوامل الدائمة.

ومما يستأثر بالاهتمام هو أن شعوب الشرقين الأوسط والأدنى، بما فيها الشعب الكردي، قد حظيت ومنذ الأيام الأولى لقيام السلطة السوفياتية بدعم معنوي ـ سياسي ودبلوماسي من روسيا السوفياتية ولم يجرِ الحديث فقط عن تلك الإجراءات الدعائية ـ السياسية المعروفة على نطاق واسع التي اتخذتها السلطة السوفياتية مثل «إعلان حقوق شعوب روسيا» بتاريخ (١٥) تشرين الثاني عام ١٩١٧، ونداء مجلس مفوضي الشعب في روسيا الاتحادية «إلى جميع جماهير الشغيلة المسلمين في روسيا والشرق» بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (٣ كانون الأول) عام ١٩١٧ وبيان الحكومة السوفياتية بشأن إلغاء جميع المعاهدات السرية حول تقسيم إيران وتركيا[٤٤] ونشر نصوص هذه المعاهدات لاحقاً، واتخذت خطوات عملية ملموسة لتقديم المساعدة إلى شعوب كردستان وأرمينيا والدول المجاورة لها.

ولم تنسَ الحكومة السوفياتية والدبلوماسية السوفياتية الفتية خلال فترة المفاوضات السلمية مع ألمانيا وحلفائها في بريست ـ ليتوفسك من ٩ (٢٢) كانون الأول عام ١٩١٧

---

(٤٣) نعيد إلى الأذهان إلى أنه حسب الاتفاقيات بين الحلفاء عام ١٩١٥ ـ ١٩١٦ يجب أن تنسلخ هذه «القطع» من كردستان عن تركيا لمصلحة روسيا وفرنسا.

(٤٤) أ.ن. خيفيتس، ثورة أكتوبر وشعوب الشرق المضطهدة، موسكو، ١٩٥٩، ص ١٩ ـ ٢٣؛ تاريخ الدبلوماسية، الجزء ٣، موسكو، ١٩٦٥، ص ٥٣ ـ ٥٨.

ولغاية ٣ آذار عام ١٩١٨ ولو لدقيقةٍ مصالح الشعوب الصغيرة التي أصبحت ضحية المجازر الجماعية التي سببها الإمبرياليون وبالتحديد ضد الأرمن وغيرهم من شعوب ما وراء القفقاس والشرق الأوسط وتعطي على ذلك مثلاً، أول وثيقة سياسية خارجية تستحق الاعتبار من مختلف الجوانب كمرسوم ممثلي مفوضي الشعب «أرمينيا التركية» الذي أتخذ في ٢٩ كانون الأول عام ١٩١٧ (١١ كانون الثاني عام ١٩١٨). وأعلنت هذه الوثيقة عن تأييد الحكومة السوفياتية لحق الأرمن في أرمينيا التركية في «حرية تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال التامّ» وتضمنت عدداً من الإجراءات الملموسة التي من شأنها تجسيد مثل هذا الحق (انسحاب جميع الجيوش من هذه الأراضي وتشكيل الميليشيا الأرمنية وعودة المهاجرين واللاجئين الأرمن وإنشاء أجهزة السلطة المنتخبة بصورةٍ ديمقراطية) وقد عهد إلى القوميسار المفوض بشؤون القفقاس س.غ. شاوميان الإجراءات العملية لتطبيق بنود هذا المرسوم[٤٥].

كان مرسوم «أرمينيا التركية» وثيقة ذات أهمية مبدئية، رغم أنه لم يطبق في تلك الفترة، فلم يتم تلبية الطموحات القومية العادلة للشعب الأرمني التي انعكست جزئياً في المرسوم في مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر مباشرة (وخاصة في المسألة الحدودية) وذلك بسبب ظروف دولية سيئة للغاية لأرمينيا وبسبب تعسف الثورة المضادة في ما وراء القفقاس، وموضوعياً سياسة القوميين الأرمن الطاشناق الخيانية الذين كانت مقاليد الأمور بأيديهم في يريفان. وبات ممكناً بعد الهزيمة النهائية للثورة المعادية على نطاق روسيا والقفقاس كله فقط ظهور جمهورية أرمينيا السوفياتية المستقلة التي سرعان ما انضمت طواعية في عداد الاتحاد السوفياتي.

ولم يتناول مرسوم «أرمينيا السوفياتية» الأرمن وحدهم عملياً، وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أنه أثناء إصدار المرسوم كان الأرمن فقط من بين الأقليات القومية الأخرى في الامبراطورية العثمانية موضوعاً للقانون الدولي، أما البند الرئيس للمرسوم حول حق تقرير المصير بما فيه الاستقلال التام فقد عبر عن سياسة السلطة السوفياتية المبدئية في المسألة القومية وكان يخص وبصورة مباشرة معظم المجموعات العرقية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الأكراد بطبيعة الحال.

وبخصوص ذلك ثمة إشارة صريحة في المرسوم وجاء في الملاحظة التي أُضيفت إليه: يجري تحديد الحدود الجغرافية «لأرمينيا التركية» من قبل ممثلي الشعب الأرمني الذين انتخبوا بصورةٍ ديمقراطية وبالاتفاق مع ممثلي المقاطعات المختلطة والمتنازع عليها (الإسلامية وغيرها) والمنتخبين بصورةٍ ديمقراطية بالاشتراك مع القوميسار المفوض القائم بأعمال القفقاس[٤٦]. وبعبارة أخرى فإن أهم جانب إقليمي لتقرير مصير الأرمن ارتبط بصورة مباشرة بالمصالح الإقليمية (أي بتقرير المصير أيضاً) للمجموعات العرقية المجاورة ومن بينها كان الأكراد

---

(٤٥) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء ١، العدد ٤٣؛ ي.ك. سركسيان، **سياسة الامبراطورية العثمانية التوسعية في ما وراء القفقاس عشية الحرب العالمية الأولى وخلالها**، يريفان، ١٩٦٢، ص ٣٢٤.

(٤٦) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء ١، العدد ٤٣.

بـالدرجـة الأولى. ومن المهم جداً أن المرسوم افـترض المشاركـة الإلـزاميـة لممثلي الحكـومـة السوفياتية في حل المسألة الأرمنية (وفي المسائل القومية الأخرى في المنطقة). ويسمـح لنا كـل ما جرى قوله بأن نعتبر مرسوم «أرمينيا السوفياتية» وثيقة ذات صلة بالمسألة الكردية أيضاً.

كما أن الظروف التي صدر فيها هذا المرسـوم ترتـدي أهمية لا تقـل عن المرسـوم ذاته. وكان ذلك بداية للمفاوضات السلمية في بريست ـ ليتـوفسك عنـدما كـانت القوات الـروسية مستمـرة في احتلالهـا لأرمينيا (الـتركية) الغـربية كلهـا تقريبـاً وجزءاً من كـردستـان الشـماليـة والغربية. وكان مرسوم «أرمينيا التركية» خطوة ديبلوماسية صرفة وإجراءً سياسياً من شأنه منع العدوان الألماني ـ التركي المخطط له على شرق آسيا الصغرى وفي ما وراء القفقاس ومـواجهته باتحاد روسيا السوفياتية مع الحركـة القوميـة التحرريـة ـ للأرمن وشعـوب المنطقـة الإسلاميـة له[٤٧].

وبصرف النظر عن عدم تطبيقه عملياً فإنه ترك تأثيراً سياسياً معيناً، لا سيما أن أفكـاره قد تسربت إلى معظم إجراءات الحكومة السـوفياتية في السياسة الخارجية بشـأن مسألـة الشرق الأوسط والقفقاس خلال التدخل الـتركي ـ الألماني في مـا وراء القفقاس عـام ١٩١٨، والمثال الساطع على ذلك كانت مذكرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية روسيا الاتحادية إلى السفـير الإيراني بتـاريخ ١٤ (٢٧) كـانـون الثـاني عـام ١٩١٨ التي أبلغت بقـطع روسيـا السوفياتية علاقاتها كاملةً مع سياسة القيصرية الكولـونياليـة في البلاد والتخـلي عن الامتيازات الاقتصادية والسياسية النابعة منها وتضمنت المذكرة وعداً بتقـديم المساعـدة لتحريـر إيران من القوات البريطانية والتركية أي تقديم المساعدة لشعب كردستان إيران وأذربيجان[٤٨].

وعـبرت الحكومـة السوفيـاتية عن رفضهـا الحازم لأعـمال الضباط الـروس ذوي الميـول المعادية للثورة بقيادة الجنرال ن. ن. بارانوف في إيران الغـربية، ووعـدت السلطات الإيرانيـة بتقديم المساعدة للإسراع في عمليـة إجلاء بقـايا القـوات الروسيـة من إيران[٤٩]. وقصـارى القول: اعترفت الحكومة السوفياتية بحق جميع الشعوب الإيرانية التام في تقرير المصـير، وهي على استعداد لتقديم المساعدة لها حسب الإمكانية المتاحة[٥٠].

وكان كذلك النضال الذي خاضته روسيا الـسوفياتيـة في ذلك الـوقت العصيب بجميع الوسائل السياسية والديبلوماسية المتـاحة ضـد العدوان الـتركي في ما وراء القفقـاس[٥١]، ولم

---

(٤٧) انظر: ي. ف. ستالـين، «أرمينيا الـتركية» في الأعـمال الكاملة، الجـزء ٤، موسكـو، ١٩٤٧، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤٨) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، الجزء ١، العدد ٥٤.

(٤٩) المصـدر السابق، العدد ١٥٦، ص ٢٧٣؛ مذكرة المفوض الشعبي للشؤون الخارجية إلى القـائم بالأعـمال الإيرانية في جمهورية روسيا الاتحادية أسد خان بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩١٨.

(٥٠) انظر: خيفيتس، ثـورة أكتوبر وشعوب الشرق المضـطهـدة، ص ٢٥ ـ ٢٨. وأيضاً: خيفيتس، روسيـا الـسوفياتيـة وبلدان الشرق المجاورة في سنـوات الحرب الأهليـة (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، مـوسكـو، ١٩٦٤، ص ١٧٣ ـ ١٩٦.

(٥١) خيفيتس، روسيـا الـسوفياتيـة، الفصل الأول؛ لودشوفيت، ص ٤.

يكن ضد الأوساط الحاكمة في تركيا وألمانيا التي خرقت صلح بريست ـ ليتوفسك فقط وفي سبيل المصالح الوطنية الجذرية لجماهير جيورجيا وأذربيجان وأرمينيا الشرقية وشمال القفقاس فحسب، بل وعملياً في سبيل حق تقرير المصير التام للشعوب القاطنة ـ كما يقال ـ في أقرب مؤخرةٍ للعدوان في شرق آسيا الصغرى، أي الأرمن والأكراد في الغرب بصورةٍ رئيسة.

ومما له دلالته مذكرة مفوض الشعب للشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية الألمانية بتاريخ ١٢ نيسان عام ١٩١٨ التي تضمنت احتجاجاً شديداً ضد مذابح الأرمن المستمرة في مقاطعات قارص، أردهان، وباطوم والتي ألقت بمسؤولية هذه الجرائم على عاتق تركيا حليفة ألمانيا الرئيسة(٥٢)، ولم يكن هذا الموقف محاولةً لتقديم مساعدةٍ مباشرة إلى الشعب الأرمني الذي تعرض للويلات فحسب، بل وتعبيراً عن موقف روسيا السوفياتية المبدئي تجاه المسألة القومية في شرق آسيا الصغرى وما وراء القفقاس.

أما بالنسبة للشعب الكردي فقد كان موقف الحكومة السوفياتية من الأحداث الجارية في الشرق الأوسط وفي ما وراء القفقاس عام ١٩١٨ فقد كان هاماً لسببين اثنين: الأول، قدم برهاناً ساطعاً على التغيير الجذري لموقف روسيا الجديد من شعوب هذه المنطقة وبلدانها؛ والثاني، كان موجهاً وبشكل ملموس نحو حلّ جذري للمسألة الأرمنية على أسس ديمقراطية حقيقية، الأمر الذي كان في ظروف تلك الفترة مقدمةً ضرورية لحل المسألة الكردية أيضاً. ذلك أن الأرمن والأكراد عاشوا سوية أو بجوار بعضهم البعض. وصحيح أن «العامل الروسي» لم يكن بوسعه ولأسباب معلومة تقديم المساعدة لحل هاتين المسألتين وبصورةٍ فورية، لكن الأساس الذي وضعه لعب دوره في ما بعد.

---

(٥٢) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، العدد ١٢٧، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

الاعداد لتقسيم جديد لكردستان

عندما صمتت المدافع، شرع المنتصرون في التقسيم الذي انتظروه طويلاً، وكان ذلك عملاً في غاية الصعوبة وشاقاً. فكسب السلم لم يكن أسهل من الانتصار في الحرب، وكانت الفريسة كبيرة جداً لدرجة أن قوى الدول الكبرى المنتصرة وإمكانياتها كانت غير متكافئة بحيث تبين أن حل المسألة لم يكن ممكناً عملياً لإرضاء الجميع، وبرزت تناقضات الإمبريالية النموذجية بكل مظهرها الكلاسيكي البشع، فلم يَسُد السلم بعد الحرب العالمية الأولى عملياً، بل هدنة استمرت ٢١ عاماً بحيث لم يمض جيل واحد خلال هذه السنوات. . .

تلكم هي الأسباب الموضوعية لهشاشة تلك الدعائم السلمية التي حاول فرضها زعماء دُول الحلفاء الكبرى وخاصةً بريطانيا وفرنسا وأمريكا التي تزعمت هذا الحلف العسكري ـ السياسي، وبصورة أقل اليابان وإيطاليا. بيد أن الأسباب الذاتية أيضاً لعبت دوراً هامًّا بما لا يقل عن دور الأسباب الموضوعية. فعندما أعدّ قادة دول الحلفاء العدة لتقسيم العالم من جديد أغفلوا في حساباتهم السياسية ـ الديبلوماسية أو في «أفضل حال» لم يقدروا أبداً عاملين جديدين لهما أهمية تاريخية ـ عالمية ظهرا في المرحلة المدروسة وبالتحديد الثورة الاشتراكية في روسيا ونهوض حركة التحرر الوطني في العالم الكولونيالي. المعتدون والإمبرياليون حتى النخاع الذين أخذتهم نشوة النصر ويحترمون القوة ويعترفون بها فقط، وقادة العالم الرأسمالي آنذاك ظنوا أن الأحداث المشار إليها ظاهرة عابرة ومؤقتة شبيهة بأمراض الأطفال، التي لا يتطلب اجتيازها جهداً كبيراً، وهنا كمن خطأ حساباتهم الرئيسة.

وقد برزت، وبجلاء، جميع سمات الوضع الدولي الناشيء بعد هزيمة الاتحاد الرباعي على ساحة الشرق الأوسط، حيث انتظر المنتصرون فيها المكافآت الأساسية من الامبراطورية العثمانية والمحتلّ نصفها (علماً أنه تم احتلال محافظاتها غير التركية بالتحديد) وإيران المحتلة عملياً والمكبلة بالقيود من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية ـ السياسية، وبرزت التناقضات بين الدول الإمبريالية في هذه المنطقة بأكثر أشكالها حدةً وتنافراً.

كانت المعركة ضارية، ولم تمر ـ بطبيعة الحال ـ دون متضررين. كما ألحق الضرر بعدد من الأدعياء ولكن هذا، كما يقال، من جهة؛ أما من جهة أخرى، فقد أصبح من ضحايا مخططات الإمبريالية العدوانية والكولونيالية عدد كبير من شعوب جنوب ـ غرب آسيا التي لم تتمكن ـ رغم نضالها المتفاني ولأسباب مختلفة ـ من نيل الحرية والاستقلال آنذاك، ومن بينها كان العرب والأكراد بالدرجة الأولى. وبالنتيجة برزت في نهاية الحرب العالمية الأولى تناقضات عميقة ومَرَضِية جداً، وارتبطت عقد شديدة في منطقة الشرق الأوسط لدرجة أنه لم يتم حل الكثير منها لغاية يومنا هذا.

أصبحت كردستان أحد المواضع الرئيسة للدعاوى الإمبريالية، فقد بينت العمليات العسكرية في الجبهات التركية ـ الآسيوية والإيرانية أثناء الحرب العالمية الأولى وبجلاء أهمية كردستان العسكرية ـ الاستراتيجية من الدرجة الأولى. كما أن وجود حقول النفط في أراضيها قد زاد من جاذبيتها أكثر من ذي قبل، ذلك أن تلك الحرب قد برهنت على أن النفط أصبح المادة الاستراتيجية الرئيسة واستعمال النزاع الدائر على الأراضي التي يعيش عليها الأكراد إلى عامل مؤثر لسياسة الدول الكبرى المنتصرة في الشرق الأوسط.

كانت المسألة الكردية مرتبطة من حيث مضمونها ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بقضايا الشرق الأوسط الأخرى، وقد برزت سمتها الرئيسة هذه وبصورة أكثر وضوحاً في مرحلة «المعارك من أجل العالم» التي بدأت حتى قبل هزيمة الاتحاد الرباعي، واستمرت حتى أواسط عام ١٩٢٠. وإلى جانب المسألة الكردية برزت أمام الحلفاء المسائل «العربية» و«التركية» و«الإيرانية» من مختلف جوانبها، وقصارى القول، قضية الاستعباد الاستعماري وتقسيم الشرقين الأوسط والأدنى بالكامل. وأدت الحرب الأهلية في روسيا وتدخل الدول الاستعمارية الكبرى فيها، إلى ظهور مسألتين جديدتين هما المسألة «القفقاسية» و«التركستانية». وحاول قادة دول الحلفاء حل جميع هذه القضايا خدمة لأغراضهم الخاصة، وبالتالي ضد مصالح شعوب الشرقين الأوسط والأدنى ودولها، بينما ارتبط مستقبل الأكراد وكردستان مباشرة بمصائر معظم هذه المسائل.

أولاً: مشاريع بريطانيا واستعداداتها في كردستان الجنوبية

أجرى الإمبرياليون في دول الحلفاء التحضير لضم كردستان كلها إلى منطقة نفوذهم بطريقتين رئيستين هما: العسكرية ـ السياسية والدبلوماسية، ودخل هذا التحضير في طوره الحاسم بعد عقد هدنة مودروس وبادرت بريطانيا على الفور في الدخول إلى حلبة الصراع من أجل السيطرة على كردستان، حيث كانت لها ـ كما أشير سابقاً ـ أكثر الفرص المؤاتية.

حاولت القيادة العسكرية ـ السياسية في بريطانيا العظمى، وضع حلفائها وشعوب الشرق الأوسط بما فيهم الأكراد أيضاً أمام الأمر الواقع[١]. وطالما كان يجري التحضير على

---

(١) كما كتب المؤرخ الأمريكي هوارد لم يعمل الإنكليز عندما سعوا إلى فرض إشرافهم على الشرق الأوسط كله =

الساحة الديبلوماسية لخلط أوراق العالم القديم وقبل كل شيء أوراق الشرق الأوسط، استمرت القوات العسكرية البريطانية بعد أن احتلت عملياً معظم الممتلكات العربية في الامبراطورية العثمانية في آسيا ووضعت إيران كلها تحت إشرافها في تقدمها السريع في الجبهة الشمالية الغربية بهدف احتلال أجزاءٍ من أراضي كردستان وبشكل أكبر حسب الإمكانية المتاحة.

وبصرف النظر عن الهدنة، واصلت بريطانيا عملياتها العسكرية في ساحة الشرق الأوسط. وقد عرض القادة الإنكليز - وفيما بعد المؤرخون - المادتين السابعة والسادسة عشرة[٢] من هدنة مودروس بصفتها أساساً قانونياً لاستمرار العمليات الهجومية. وعارض عدد كبير من المؤرخين السوفيات والأتراك والفرنسيين مثل هذا التفسير لهاتين المادتين مؤكدين على أن الإنكليز خرقوا، وبشكل فظ، شروط هدنة مودروس[٣].

ولكن في حقيقة الأمر إن المادة السابعة من هدنة مودروس سمحت للحلفاء باحتلال أي مركز استراتيجي في تركيا «فيما إذا شكلت الأوضاع خطراً على أمن الحلفاء»، بينما نصت المادة السادسة عشرة على إعطاء الحلفاء جميع الحاميات التركية الباقية في البلدان العربية، بما فيها الحاميات الواقعة في ميسوبوتاميا. وفضلاً عن ذلك نصت المادة السادسة والعشرون على أنه «يحق للحلفاء أثناء انتشار الفوضى في ولاية من الولايات الأرمنية احتلال جزءٍ منها»[٤]. وكان ذلك بمثابة «دعوة» لزحف قوات الحلفاء (أي البريطانية) في مناطق تركيا الشرقية حيث كان يعيش الأكراد فيها أيضاً.

وبهذا الشكل، تضمّن نصّ هدنة مودروس دوافع واضحة تماماً للتدخل، مسّت بصورة مباشرة كردستان والأكراد القاطنين في «المراكز الاستراتيجية»، وفي الولايات العربية من الامبراطورية العثمانية سابقاً وفي ست «ولايات أرمنية»[٥]. وبطبيعة الحال كانت الذرائع من وجهة نظر الإنكليز كافية في كردستان، وفي الأراضي المجاورة لها وفي المراكز الاستراتيجية المهدَّدة وفي الفوضى وغيرها لشن العدوان، وبالتالي كان الخلاف حول خرق الإنكليز لا هدف له بوجه عام، فلم تكن هذه الهدنة عملياً إجراءً قانونياً دولياً بين فريقين متعاقدين (وحتى كان متعدد الجوانب شكلياً)، بل ذا جانب واحد (فرضته بريطانيا على تركيا المغلوبة على أمرها) كان بوسع لندن خرقه شكلياً، وهذا ما فعلته.

= «ضد خصومهم الأتراك فقط، بل وضد حلفائهم الفرنسيين». Harry N. Howards, **The Partition of Turky. A. Diplomitic History 1913-1923.** New York, 1966, p.210.

(٢) انظر مثلاً: Ph. W. Ireland. **Iraq. A Study in Political Development,** London,1937, p.155; C.J. Edmonds, **Kurds, Turks and Arabs. Politics, Travel and Research in North-Eastern Iraq , 1919-1925,** London, 1957, p.29.

(٣) مثلاً: أ. ف. ميللر، نبذة عن تاريخ تركيا المعاصر، موسكو - لينينغراد، ١٩٤٨، ص ٧٥.

(٤) انظر: H.W.A. Temperley, **History of the Peace Conference of Paris,** London, 1920, p.495-497.

(٥) اعتبروا تقليدياً ولايات أرضروم، وان، بدليس، دياربكر، خربوط وسيواس ولايات أرمنية.

بـدأ هجوم حملة الفيلق العسكـري البريـطاني بقيادة الجنـرال أ. مارشـال على المـوصل الواقعة تحت سيطرة الأتراك بتاريخ ٢٣ تشرين الأول عام ١٩١٨، وانسحبت القوات التركية بصورةٍ عاجلة، وكان الهدف الاستراتيجي لهذا الهجوم، هو احتلال شمال ميسوبوتاميا كله بما في ذلك كردستان الجنوبية الداخلة في عدادها والعبـور إلى جنوب شرق الأنـاضول، وبكلمـة أخـرى إلى كردستـان الغربيـة والوسـطى وإلى أرمينيا الغـربية. وفي ٣١ تشرين الأول كـانت القوات البريطانية على مسافة ١٤ ميلاً من الموصل، ولم يؤثر عقد الهدنة على مخططات القيـادة البريطانية العسكرية. وفي اليوم الثاني شنّت القوات البريطانية هجومها على المـوصل بـأمر من وزير الحربية الذي تذرع بالمادتين المذكورتـين السابعـة والسادسـة عشرة (مع أن الـظروف في حينه لم تبرر استخدامهما) وخلافاً لاحتجاج قائـد الجيش التركي السـادس علي إحسـان باشا، سقطت الموصل في غضون عدة أيام، واحتلت القوات البريطانية ولاية الموصل كلها في العاشر من تشرين الثانـي[٦]، وبدأت لندن تمارس سياسة الأمر الـواقع[٧].

ولم تدع خطوات سلطات الاحتلال ـ العسكرية البريطانية في ولاية الموصل مجالاً للشك في نواياها الحقيقية، فقد جاء الإنكليز إلى كردستان غزاةً وتصرفوا بما يتفق مع ذلك، وكـانت الذريعة المباشرة للاحتلال هي إعادة «القوانين والنـظام» إلى نصابهـا، وبالـدرجة الأولى بـين العشائر الكردية في كردستان الجنوبية[٨]. ومن البـديهي أن الأولويـة أُعطيت لـوسائـل الحكم العسكـرية، وخـلافاً لـولايتي بغداد والبصرة أقيمت في ولايـة الموصـل إدارة عسكريـة صرفة وليس إدارة مدنية (باستثناء النـظام الحقوقي الـذي كان يشمـل جميع الأراضي المحتلة) وعلّل الإنكليز ذلك بالغموض الذي يكتنف مستقبل ولاية الموصل السياسي التي وُعـدت بها فـرنسا حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو[٩]. وبـاعتقادي أن ذلـك لم يكن السبب الرئيسي لا سيما ـ كما سنرى في ما بعد ـ أن بريطانيا لم تعتزم إعطاء ولاية الموصل لحليفتها، وان مـا كان يشغـل بال لندن أكثر من أي شيء آخر هو موقف العشائر الكردية التي تتمتع بروح قتالية ولم تسارع البتة إلى الخضوع طواعية للغزاة الجدد.

وقد كانت العلاقات المتبـادلة مـع الأكراد مسـألةً عـويصة بـالنسبة لسلطات الاحتـلال البريطانية وبصورة دائمة في ميسوبوتاميا، فلئن تمكن الإنكليز في العراق وحتى قبل الحرب من استمالة جزءٍ من النخبة العربية صاحبة النفوذ إلى جانبها، فإن الأمر اختلف مع الأكـراد مع أن مشاعرهم كانت كمشاعر العرب معـادية لـلأتراك، وبشـدّة. ولا يتم تفسير ذلـك وللمرة الأخيرة بالنزاعات القديمة الكردية ـ العربية القومية التي أشعل الأتراك نارها، كما أثّرت تقاليد

---

(٦) ثمة تواريخ مختلفة نجدها في المصادر والمراجع العلمية لاستيلاء الإنكليز على المدينة وولاية المـوصل كلهـا، ولكن هـذا ليس مهماً لأن اختـلاف الروايـات تتعلق بعدة أيـام فقط ويعود سبب ذلـك إلى أن فـريقـاً من المؤلفين يعني المدينة، في حين أن الفريق الآخر يعني الولاية كلها.

(٧) أرشيف سيـاسة روسيـا الخارجيـة قسم «أرشيف الهند الـوطني»؛ Ireland, p.155, Bell, Review, p.48; Precis of Affairs, p.7؛ لازاريف، **انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي**، ص ٢١٧.

(٨) Precis of Affairs, p.7.

(٩) Bell, p.48; Ireland, p.155.

المجتمع الكردي التي تعشق الحرية ـ وتخلّفه العام ـ مهما يبدو في ذلك من مفارقة (غياب تربة اجتماعية ـ ثقافية قوية لاتصالات ثابتة مع سلطة المحتلين البريطانيين الجديدة). وبالطبع رحّب سكان كردستان الجنوبية بوجه عام في بادىء الأمر بقيام القوات البريطانية بتحرير البلاد من النير التركي. بيد أن العلاقات الكردية ـ البريطانية تعكرت على الفور بالعداء والريبة المتبادلين.

صحيح أن السلطات البريطانية تمكنت على العموم من تحسين علاقاتها مع القيادة الكردية العشائرية ـ الإقطاعية لغاية نهاية العمليات العسكرية ضد تركيا وساعد على ذلك وجود هدفٍ مشترك، ألا وهو طرد الأتراك من العراق. وكما أُشيرَ سابقاً فقد حارب عدد كبير من عشائر كردستان الجنوبية إلى جانب الإنكليز الذين تمكنوا حتى من تشكيل وحدات غير نظامية. وعلقت القيادة العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق آمالاً خاصة على التعاون مع الشيخ محمود برزنجي، الذي كان لديه، شأنه في ذلك شأن جميع الأعيان في السليمانية، أوهام ـ وإلى حين ـ حول نوايا الإنكليز آملين تشكيل حكومة كردية مؤقتة بمساعدتهم. وفي ربيع عام ١٩١٨ كتب الشيخ محمود يقول: «يرغب الشعب الكردي كله على جانبي الحدود»[١٠] في إقامة السلطة إما عن طريق بريطانيا مباشرةً أو عبر ممثليها وفي ظل حماية الراية البريطانية المجيدة» كما كتب أيضاً عن إعجاب شعب كردستان بنجاحات الأسلحة البريطانية وناشد الإنكليز «بعدم السماح لعودة السلطة التركية إلى كردستان مهما كانت الظروف»[١١].

ولكن على الأرجح تم التصريح بمثل هذا البيان لأهداف تكتيكية ليدفع بالإنكليز إلى زيادة عملياتهم الهجومية ضد الأتراك، أما في الواقع فقد وقف الشيخ محمود وغيره من الزعماء الأكراد في العراق رغم الوفاء الظاهري موقف الريبة المتزايدة من الإنكليز. ولم يكن الأمر ينحصر هنا في دسائس الأتراك الذين حاولوا بشتى الوسائل استمالة الأكراد إلى جانبهم في نهاية الحرب كما أكد على ذلك المؤلفون الإنكليز[١٢]، في الشكوك القائمة التي كانت تساور القيادة الكردية حيال المرامي النهائية لبريطانيا في العراق.

وفي ربيع وصيف ومطلع خريف عام ١٩١٨ وجدت التناقضات الأنكلو ـ كردية، وكأنها في الخفاء، فعندما عانى الإنكليز من مصاعب مؤقتة في الجبهة حاولوا إثارة الأكراد لكنهم أخفقوا في ذلك. وجرت مباحثات مكثفة مع أبرز زعماء الأكراد سواء في العراق أم في المهجر، بيد أن النجاحات لم تكن كبيرة. فقد عبر كلاً من شريف باشا وسيد طه الزعيم الشمديني عن استعدادهما في تلك المرحلة للتعاون مع الإنكليز، لكن الأول ـ نكرر القول ـ لم تكن له صلات بكردستان ولم يتمتع بنفوذ فيها[١٣]، أما الثاني لم تكن له أهمية كبيرة، وفضلاً

(١٠) القصد من ذلك الحدود بين الامبراطورية العثمانية آنذاك وإيران.

(١١) Arnold T. Wilson, **Mesopotamia 1917-1920. A Clash of Loyalties. A Personal and Historical Record,** London,1931, p.84-86.

(١٢) المصدر السابق، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٣) كما كتبت غيرترود بيل الشخصية النشيطة في الإدارة الكولونيالية في ميسوبوتاميا وأكثرها موهبة أن آراؤه كان لها «مذاقاً أكاديمياً للغاية» انظر: Bell, p.60.

عن ذلك كان في خصام دائم مع الزعماء الآخرين. وقد أثارت نوايا الإنكليز في المسألة الأرمنية شكوكاً متزايدة لدى القيادة الكردية حيث ظلت المسألة الأرمنية حجر الزاوية في علاقات بريطانيا حتى مع الشخصيات الكردية الموالية لها[١٤].

وبعد أن أصبحت السلطات البريطانية سيدة الوضع في العراق في أعقاب التوقيع على هدنة مع تركيا، شددت من ضغطها على القيادة الكردية محاولةً إرغامها على خدمة أغراضها العسكرية والسياسية في المنطقة، وتبين أنها آثرت في المرحلة الأولى اتخاذ إجراءات ذات طابع سياسي مع استغلال «مشاعر الأكراد القومية المشروعة» في كردستان الجنوبية[١٥]، وحمل لواء السياسة البريطانية الاستعمارية في هذه المنطقة الضباط السياسيون البريطانيون الأوفياء لقوات الاحتلال والذين ترتب عليهم قيادة زعماء العشائر الكردية، وكان هؤلاء عاملون مجربون في دوائر الاستخبارات السياسية البريطانية وتمرسوا في فن «الديبلوماسية الشرقية» وعلى دراية حسنة بالظروف المحلية (كثيراً ما كانوا يتقنون اللغات المحلية اتقاناً تامًّا)، ولهم صلات وثيقة مع القيادتين العشائرية الكردية والعربية والفئة الإكليريكية والأوساط الإقطاعية المالكة. وإذا لم يتمكنوا من تحقيق كل شيء وخاصة في كردستان، كما خطط لذلك في لندن، فإن ذلك لم يكن ذنبهم في أكثر الأحيان. فلقد تغير الوضع في ساحة الشرق الأوسط لغير صالح بريطانيا والإمبريالية العالمية بوجه عام.

ولقد وضع العقيد أرنولد ويلسون نائب كبير الضباط السياسيين للقوات العسكرية البريطانية في ميسوبوتاميا بيرسي كوكس، ومن ثم القائم بأعمال الأخير في منصب مندوب سامي السياسة الكردية في العراق خلال الحرب وفي العامين الأوّلين بعد انتهائها. وأعلن ويلسون في مقدمة «مذكراته الشخصية والتاريخية» عن «عدم حل» القضية الكردية «طالما ظلت العشائر منقسمة على نفسها، ويفتقر قادتها إلى سياسة عامة وهم متفقون فقط في معارضة كل شكل من أشكال الإدارة التي من شأنها وضعهم تحت السيطرة العربية»[١٦]. وكان يجدر بنا أن نضيف إلى ذلك أن ويلسون نفسه والضباط السياسيين الخاضعين له كانوا يعملون بروح بث الفرقة بين صفوف الشعب الكردي وإذكاء نار الخلافات الكردية ـ العربية القديمة كي يقيموا السيطرة البريطانية الكولونيالية في هذه البلاد على المواجهة بين هاتين المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين. وقصارى القول فقد كان «عدم الحل» هذا، لمصلحة الإنكليز، ولدرجة كبيرة، وتم تفاقمه من قبل الإنكليز كما سنرى فيما بعد.

وأبرز ويلسون في الكتاب ذاته ثلاثة جوانب في المسألة الكردية[١٧]، مؤكداً على أنها ظهرت بعد الهدنة فوراً:

---

(١٤) المصدر السابق ص ٥٨ ـ ٥٩؛ Precis of Affairs, p.8 .

(١٥) Precis of Affairs p.8.

(١٦) Wilson, **Mesopotamia 1917-1920...**

(١٧) يبدو أنه كان يعني أطراً زمنية محدودة جداً والمصالح البريطانية في ذلك الوقت فقط، وفي الواقع نشأت المسألة الكردية في مفهومها الداخلي والدولي منذ القرن التاسع عشر وقد جرى البرهان على ذلك، خاصةً، في دراسات المستشرقين السوفيات، انظر: خالفين، **الصراع على كردستان**؛ لازاريف، **المسألة الكردية**.

١ ـ مستقبل جزء من ولاية الموصل يسكنه الأكراد.
٢ ـ مستقبل المناطق الكردية الواقعة إلى الشمال من ولاية الموصل.
٣ ـ الفوضى بين صفوف العشائر الكردية في الأراضي الإيرانية التي يثيرها الأكراد الذين يعيشون في المناطق الحدودية(١٨).

وبعبارةٍ أخرى، ربط ويلسون مضمون المسألة الكردية بمصير كردستان (الجنوبية) العراق التي كان لها فعلاً آنذاك أهمية من الدرجة الأولى بالنسبة للإنكليز؛ وثانياً بمصير كردستان (الشمالية والغربية) التركية التي كانت تشغل المرتبة الثانية من حيث أهميتها كموضوع لدعاوى بريطانيا العظمى، وثالثاً بالوضع المتوتر في كردستان (الشرقية) إيران، حيث تطورت حركة العشائر الكردية التحررية التي كانت تشكل تهديداً قائماً ـ في ظل الظروف المناسبة ـ لمصالح لندن في إيران وفي المنطقة كلها. ومما يستحق الاعتبار أن ويلسون وضع الحركة الكردية في المرتبة الثالثة في هذا السرد، لكنه سرعان ما تأكد من أنه أخطأ في حساباته. ولكن الإنكليز ما زالوا يسارعون في إخضاع السكان الأكراد القاطنين في ميسوبوتاميا لنفوذهم.

وفي البداية حاولت الإدارة البريطانية استخدام طريقة الإشراف غير المباشر بالاعتماد على القيادة الإقطاعية، هذه الطريقة التي تمَّ اختبارها كثيراً في الهند وفي غيرها من المستعمرات وأثبتت فعاليتها. ووعدت هذه القيادة بحرية التصرف التامّة في الشؤون الداخلية في ظل ظروف الإشراف التي فرضها الضباط السياسيون الإنكليز. وجاء في تعليمات الرائد «نوئيل» أحد حاملي لواء السياسة البريطانية في كردستان، والذي جرى تعيينه ضابطاً سياسياً في مقاطعة كركوك في الأول من تشرين الثاني عام ١٩١٨، السماح لتعيين الشيخ محمود برزنجي «ممثلنا في السليمانية» وجرت تعيينات مماثلة للزعماء الأكراد في جم جمال وحلبجة وغيرهما من المراكز الهامة في كردستان الجنوبية. وكان ينبغي أن يتم توضيح الأمر للزعماء بأنه لن تقام عليهم إدارة أجنبية وسيترتب عليهم تشكيل كونفدرالية بقيادة الضباط السياسيين الإنكليز، ويبقى النظام الضريبي الذي كان موجوداً في عهد الأتراك مع إجراء التعديلات الضرورية(١٩).

وحُدِّد مقر نوئيل في السليمانية، وقام بتعيين الشيخ محمود محافظاً واستبدل جميع الموظفين الأتراك والعرب بموظفين أكراد. وكما أشير في تقرير رسمي قدمته السلطات البريطانية عن الوضع في كردستان الجنوبية أثناء الحرب العالمية الأولى(٢٠)، أن «الإدارة التي تمَّ إدخالها كانت إدارة إقطاعية عملياً»؛ فقد كان كل زعيم مسؤولاً عن عشيرته أمام الحكومة(٢١)، وكان بمثابة موظفٍ قامت الحكومة بتعيينه وتحت إشراف الضابط السياسي

(١٨) Wilson, p.126.
(١٩) Precis of Affairs, p.9.
(٢٠) كما وُجد في التقرير انعكاس لحوادث نهاية عام ١٩١٨ والنصف الأول من عام ١٩١٩.
(٢١) كان يُعنى إقامة الإدارة البريطانية العسكرية ـ المدنية في بغداد التي شملت دائرة اختصاصها ولايتي البصرة والموصل المحتلتين من الامبراطورية العثمانية المهزومة.

البريطاني. كما جاء في التقرير أن مهمة الإدارة الرئيسة في هذه المنطقة (أي مقاطعة السليمانية وكركوك في ولاية بغداد والتي يسكن فيها الأكراد) القضاء على الخراب الاقتصادي والمجاعة، وفي حقيقة الأمر فإن الاهتمام الرئيسي أعير لنشر النفوذ البريطاني بين العشائر الكردية تحت شكل فرض «النظام والشرعية». ومما لا شك فيه أن الإنكليز حققوا بعض النجاحات في بادىء الأمر وقد انتشر شعار «كردستان للأكراد» (والذي كان يقصد به تحت الحماية البريطانية) انتشاراً واسعاً في منطقة السليمانية وكركوك. ولم تعبّر العشائر المحلية فحسب، بل عدد من العشائر المجاورة، عن استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الكردي الذي تشكل تحت الرعاية البريطانية[٢٢].

حقاً أن عدداً من العشائر و«شركائها الطامعين» رفضوا الاعتراف بالحماية البريطانية[٢٣]، بيد أن الإنكليز لم يولوا ذلك أهمية. وفي الأول من كانون الأول عام ١٩١٨ وصل أرنولد ويلسون إلى السليمانية كي يُوطِّد نجاح السياسة البريطانية بين صفوف القيادة الكردية المحلية، وقد أجرى لقاءً مع ٦٠ زعيماً بارزاً في كردستان الجنوبية ومن مناطق كردستان الشرقية المجاورة، وتحدث طويلاً مع الشيخ محمود برزنجي.

وعلى العموم تمت المباحثات بنجاح بالنسبة لأرنولد ويلسون، ولكن في الوقت ذاته كان غلبها تحذيره من المصاعب التي قد تنشأ في المستقبل القريب. وقد اتفق القادة الأكراد فقط في مساعيهم لمنع إعادة السيطرة التركية، إلا أن مثل هذا التغيير كان قليل الاحتمال من دون ذلك. وبالمقابل ظهر آنذاك اختلاف في الرأي حول مسألة المستقبل السياسي للأراضي الكردية، كما لم يغب عن أنظار المراقبين الإنكليز نمو المشاعر القومية. ورغم الاعتراف العام بضرورة الحماية البريطانية، فقد ساور الشكُّ عدداً من الزعماء في «حكمة» إقامة «إدارة بريطانية فعّالة» في كردستان. وطالب الآخرون بانفصال كردستان التام عن العراق وإقامة إدارة لندن المباشرة فيها «التي حلت الآن في أنظارهم محل القسطنطينية» كما وجد من كان يخشى توطيد دعائم سلطة الشيخ محمود معبرين لأرنولد ويلسون عن مخاوفهم «سراً».

بيد أن الخلافات بين القيادة الكردية لم تظهر بوضوح في تلك المرحلة، ورداً على بيان أ. ويلسون (باسم الحكومة البريطانية) الذي تضمّن وعوداً كثيرة حول تحرير الشعوب الشرقية من النير التركي وتقديم المساعدة لها في بلوغ الاستقلال، قام الشيخ محمود بتسليمه بياناً مذيلاً بتواقيع أكثر من ٤٠ زعيماً كردياً طالبوا فيه قبولهم بالوصاية البريطانية وتقديم المساعدة لهم، ولم يعارض الموقعون على البيان إقامة صلات مع الإدارة العربية القادمة في العراق، لكنهم طلبوا من الإنكليز ألاّ يتم عند ذلك الانتقاص من مصالحهم. ومن جانبه وقع ويلسون على وثيقة جاء فيها أنه بوسع جميع الزعماء الأكراد من الزاب الكبير وحتى ديالى الاعتراف

(٢٢) المصدر السابق، ص ٩؛ Wilson, p.129.
(٢٣) Wilson, p.126.

وحسب رغبتهم بـرئاسـة الشيخ محمـود الذي يحـظى «بتأيـيـد معنوي في الإشراف عـلى هذه الأراضي» فيما إذا وافق على الانصياع لأوامر الحكومة البريطانية»(٢٤).

وهكذا فقد كانت نوايا المحتلين الإنكليز حيال كردستان الجنوبية واضحة تمـاماً، حيث أرادوا بمساعدة الشيخ محمود إخضاع هذه الأراضي لهم إخضاعاً تامًّا بهدف:

١ ـ احتلالها (وبشكل أساسي لاستثمار ثرواتها النفطية)؛ ٢ ـ تحويلها إلى قاعدة للتوسع القادم في الجبهات الشمالية والغربية والشرقية؛ ٣ ـ مواجهة الحركـة الكرديـة القوميـة الناشئـة فيها بالحركة العربية التي اشتد عودها أيضاً في العـراق ولتوطيـد السيطرة الـبريطانيـة في البلاد كلها. وفي نهاية الأمر تم تنفيذ جميـع هذه المخـططات جزئيـاً فقط، ذلك أنها اصـطدمت منذ بدايتها بمعـارضة قـوية من جـانب الأكراد بصـورة رئيسة (وسيجـري الحديث عن المصـاعب الأخرى لاحقاً).

وقبل كل شيء لم يقـدر ويلسون ومـرؤسيـه قوة الفـرقة والانقسـام بين العشـائر، فقـد رفض عدد كبير من العشائر وكـذلك سكـان كيفري وكـركوك وغـيرهما من المنـاطق الاعتراف بسلطة الشيخ محمود وطالبوا بوضعهم تحت حكم بريطاني مباشر (وبـالمناسبـة لم يطلب محمـود الخضوع المطلق لمعظم سكان كردستان الجنوبية) أمـا الشيء الرئيسي فقـد انحصر في أنه كـان من الصعب معرفة مـا كان يـدور في خلد الشيخ محمـود نفسه، وتبـين أنه وافق عـلى الحمايـة البريطانية ليس لغايةٍ في نفس يعقوب، بل لقاء إنشاء دولة كردية ذات حكم ذاتي تحت إدارته مع ضم معظم أكراد ولاية الموصل وفي أجزاء من إيران (كردستان الجنوبية ـ الشرقيـة) إليها. وقصـارى القول طـالب الشيخ محمـود الإنكليز ثـانية بمـا اقترحـه عليهم هو وغـيره من القادة الأكراد (شريف باشا وسيد طه وزعماء الأكراد المكريـين في صاوجبلاق) أثنـاء الحرب العـالمية الأولى(٢٥) سعيـاً منهم لوضـع الأكراد في كفـة ميزان واحـدةٍ مع العـرب الذين وعـدتهم دول الحلفاء بتقديم المساعدة لهم في إنشاء دولتهم(٢٦).

بيـد أنه كـان هناك فـارق كبير بـين العـرب والأكـراد من وجهـة نـظر مصـالـح لنـدن الامـبراطوريـة (وباريس أيضـاً)، ولم يكن هذا الفـارق لمصلحة الأكـراد. فالأكـراد في أنـظار الحلفاء لم يستحقوا حتى تلك الوعود التي لم يعتزموا تنفيذها. وعلى أية حال عندما كان، فـور انتهاء الحرب العالمية، أمام القيادة العسكرية ـ السياسية مهمـة أولية لتـوسيع منـاطق نفوذهـا المبـاشر لم تكن هذه القيـادة معنية حتى بمـا يشبه تشكيـل دولة كـردية كبـيرة. فقـد عـارضت السـلطات البريطانيـة معارضـةً شديـدةً انضمام عشـائر كـردستان إيـران إلى الاتحاد الفيـدرالي المخطط له وبقيادة الشيخ محمود، فقد أُبلغ ممثلوها أن يظلوا «مـواطنين أوفيـاء لإيران والـذين كانت لهم ـ بالطبع ـ علاقات حسنة مع الكونفدرالية»(٢٧).

---

(٢٤) Precis of Affairs, p.9-10; Wilson, p.129.

(٢٥) Wilson, p.130-132.

(٢٦) انظر: لازاريف، انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي، الفصل ٣ ـ ٥.

(٢٧) Precis of Affairs, p.9-10; Wilson, p.129-130; Bell, p.60-61 .

وبهذا الشكل باتت تعقيدات السلطات البريطانية لا مناص منها في علاقاتها المتبادلة مع الشيخ محمود الذي وافق على الحماية البريطانية كإجراء اضطراري ومؤقت، وفي الوقت نفسه علَّل نفسه بآمال تشكيل دولة كردية مستقلة تحت إشرافه، تضم على أقل تقدير الأراضي الكردية في شمال العراق وجنوب ـ غرب إيران. وقد كان الشيخ محمود برزنجي نفسه زعيماً كردياً إقطاعياً نموذجياً بأصله ونمط حياته ورؤيته ومثله السياسية، لكن كفاحه في سبيل تشكيل دولة كردية مستقلة عملياً ولو على جزءٍ من أراضي كردستان وفي سياق ذلك العصر، ومن منظوره التاريخي، كان يرتدي بلا شك أهمية تقدمية من الناحيتين السياسية والاجتماعية على السواء.

وقد أخذت سلطات الاحتلال البريطانية في الحسبان المخاوف الكامنة لهم من تقوية الشيخ محمود وحاولت بشتى الوسائل الحدّ من مجال نفوذه، ولأجل «التأثير» على الشيخ الكردي استخدم باستثناء نوئيل وويلسون الرائد سون أفضل خبير في إدارة الاستخبارات السياسية البريطانية الذي كان في السليمانية منذ أواسط تشرين الثاني عام ١٩١٨ كممثل «لبريطانيا المنتصرة»[٢٨]، غير أنه كان مصاباً بمرض عضال وتمكن فقط من تشكيل مفرزة مؤلفة من ٢٠٠ كردي[٢٩]. وأولى الإنكليز اهتمامهم الرئيسي في تلك المرحلة من نشاطهم بين صفوف الأكراد العراقيين «المتحررين» بحصر نشاط الشيخ محمود في ولاية بغداد وحدها، حيث شعروا بأنفسهم فيها بثقة أكبر.

وتشكل وضع آخر في ولاية الموصل، فقد كان مستقبلها السياسي غامضاً، طالما تدعيها فرنسا شكلياً إلا أن الإنكليز لم يعتزموا أبداً إعطاء ولاية الموصل لفرنسا، وبعد فترة قصيرة شرعوا في إدخال نظام الإدارة، الذي كان في ولاية بغداد إليها، وتم تعيين كبير الضباط السياسيين العقيد ليتشمين ومقره في الموصل. كما أرسل الضباط السياسيون إلى مراكز ولاية الموصل الأخرى (زاخو وعقرة وغيرهما) لإقامة الاتصالات مع الأكراد. ولكن لم يجرِ حتى الحديث عن إخضاع أكراد الموصل لحكم الشيخ محمود.

وعلى العموم، اصطدم الإنكليز بادىء الأمر بمصاعب كبيرة في الموصل أكثر من السليمانية، ويعود سبب ذلك إلى الوضع الجغرافي للولاية، الواقعة بجوار الأراضي السورية والتركية والأرمنية والتركيب العرقي ـ الديني الخليط لسكانها، فقد توجهت الطوائف المسيحية المتعددة في الموصل وبصورة تقليدية نحو فرنسا لمساعدتها، وكان تأثير المبشرين الفرنسيين الكاثوليك قوياً بينها، وقد جرت الدعاية الموالية لفرنسا في تلك الفترة بين سكان الموصل المسيحيين وبنشاط كبير، وإلى جانب ذلك قام عملاء الأتراك من مختلف الصنوف بتأجيج المشاعر المعادية للإنكليز والمسيحيين بين السكان المسلمين.

وفي ما يتعلق بأكراد الموصل بالذات فإن ما أثار قلقهم هو تلك الشائعة التي راجت في

---

(٢٨) وصف أ. ويلسون بأن سون كان «أروع إنسان التقى به» انظر: Wilson, p.82 .

(٢٩) المصدر السابق، ص ٨٣ ـ ٨٤، Precis of Affairs, p.7.

كل مكان حول إنشاء دولة أرمنية مستقلة في القريب العاجل، تطالب بالأراضي الكردية الأصلية أيضاً. واستخدمت العناصر المعنية هذه الشائعات غير المؤكدة تماماً لأغراض الدعاية المعادية للإنكليز بين الأكراد(٣٠)، أما السبب الآخر الذي أثار قلق الأكراد فهو المسألة الأشورية التي تفاقمت في نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد استغلت القيادة الإنكليزية الوضع العصيب الذي مر فيه الشعب الأشوري القليل العدد وفراره من الاضطهاد التركي من منطقة هكاري الواقعة في جنوب شرق تركيا إلى شمال غرب إيران لمصلحة سياسة امبراطوريتها في الشرق الأوسط. وخططت السلطات البريطانية لتحويل الأشوريين إلى أنصار للإدارة البريطانية الجديدة في ما يشبه القوزاق، الذي كان باستطاعتها مواجهتهم بحركة الشعوب التحررية في إيران والعراق وتركيا. ولهذا الغرض قامت السلطات البريطانية بتهجير قسم من الأشوريين من منطقة أورمية (إيران) إلى بعقوبة بالقرب من بغداد، ومن ثم بدأت توطينهم في شمال شرق الموصل. وشرعت السلطات العسكرية البريطانية في تجنيد الأشوريين في المفارز العشائرية العسكرية التي كان عليها القيام بوظائف الجندرمة. ومع أنه جرى مشاركة العرب والأكراد فيها أيضاً، إلا أن الغالبية العظمى من ملاكها كان يتألف من الأشوريين، وبالتحديد تعاونت معهم هذه التشكيلات التي كان يقودها الضباط الإنكليز(٣١). وأثار تقوية العنصر الأشوري في ولاية الموصل الاضطرابات بين الأكراد المحليين (وأحياناً بإيعازٍ من تركيا التي كانت تأمل في الاحتفاظ بالموصل) وقد قُتل إثر ذلك ضابطان بريطانيان هما النقيب أويلي والملازم ماكدونالد(٣٢).

كما ازداد التوتر في أواخر عام ١٩١٨ في المناطق الكردية من ولاية بغداد في مقاطعتي السليمانية وكركوك وبات النزاع بين السلطات البريطانية والشيخ محمود وشيك الوقوع. وتزايد نفوذ هذا الأخير وسلطته بشكلٍ ملحوظ، الأمر الذي أثار خشية الإنكليز المتزايدة. وفي نهاية كانون الأول عام ١٩١٨ غادر نوئيل السليمانية متوجهاً إلى راوندوز لإدخال نظام جديد للإدارة فيها، كما جرى تعيين الضباط السياسيين في كويسنجق ورانية، وتمكنوا، وإلى حين، من إعادة النظام وتوطيد المواقع البريطانية بين العشائر الكردية القاطنة في شرق السليمانية وإلى الغرب منها، التي اعترفت بسلطة الشيخ محمود كممثل لبريطانيا في كردستان وعبرت عن استعدادها للانضمام إلى الاتحاد الكونفدرالي الكردي المخطط له (والذي لم يُقم أبداً)، بيد أن إعادة الثقة ولا سيما ترسيخها بين السلطات البريطانية وحكام السليمانية لم يتم التوصل إليها، وبالعكس فقد ازدادت عدم الثقة والشكوك المتبادلة.

وجاء في تقرير رسمي للسلطات البريطانية في العراق وهو يلمح إلى الوضع في كردستان الجنوبية: «لقد اعترفنا بالشيخ محمود بقدر ما كان هو معترفاً به من قبل الشعب»، وكان هذا يرمي عملياً إلى السعي لتحديد نفوذ سلطة الشيخ بالنسبة للمناطق «التي تجري

---

(٣٠) Precis of Affairs, p.10-11.

(٣١) Wilson, p.39-40.

(٣٢) المصدر السابق.

الأمور فيها على ما يرام» من وجهة نظر سلطات الاحتلال البريطانية وإن لم تتمتع تلك الأوساط في كردستان العراق التي وقفت إلى جانب إدارة بريطانية مباشرة وليس عن طريق الزعماء الأكراد، بتأييد علني فإنها حظيت بعطف السلطات البريطانية، وكانت هذه الأوساط تتألف من فئات التجار ورجال الأعمال والبورجوازية الكردية الناشئة التي كانت مواقعها أكثر قوة في السليمانية بالذات[٣٣].

وهكذا فعلى الرغم من أن الشيخ محمود برزنجي كان من أكثر الشخصيات السياسية نفوذاً في كردستان خلال المرحلة المدروسة (بين عام ١٩١٨ و ١٩١٩) وحسب (رأي مراقب بريطاني كان مقابل كل خصم له أربعة من أنصاره) فقد بات في أنظار للسلطات البريطانية شخصاً غير مرغوب فيه Persona Non Grata واشتد انتقاد الموظفين العسكريين والسياسيين الإنكليز له، وهم لم يبخلوا بأكثر الألقاب تقريظاً، (التي تضمنت المفاهيم التالية: مثل «الجهل» و«الغدر» و«الأنانية» و«عقل الطفل ومداركه» وما إلى ذلك). وقد اعترف أ. ويلسون أن «الشيخ محمود كان أصعب قضية بالنسبة لنا» وفي حقيقة الأمر توصلت السلطات البريطانية في ميسوبوتاميا منذ أواخر عام ١٩١٨ إلى استنتاج حول انسداد أفق النهج الذي تم اختياره في إدارة المناطق الكردية مباشرةً بأيدي الأعيان الأكراد وعلى رأسهم الشيخ محمود، وحول ضرورة ـ حسب أقوال ويلسون ـ «تغيير سياستنا في كردستان الجنوبية بإدخال تلك الإدارة أو ما يشابهها كالتي كانت قائمة في كل مكانٍ من العراق». ويبدو أن هذا التغيير الاضطراري لطريقة إدارة الشؤون الكردية قد جاء نتيجة تبديل سون الذي كان أكثر خبرة[٣٤] بنوئيل في السليمانية ونوئيل كانت له صلات شخصية مع الشيخ محمود، وربما كانت له التزامات أمامه.

ومما لا شك فيه أن تحليل الموقف في هذه المنطقة والآراء حول مستقبل سياسة بريطانيا الكردية يستأثران بالاهتمام في سياق المصاعب المتزايدة التي اصطدمت بها السلطات البريطانية في كردستان العراق. ولقد كان هذا التحليل يتمحور حول أن «الأكراد أمة بلا قادة... وليست قادرة الآن على الإدارة الذاتية». وجرى الاعتراف بأن الوسيلة الوحيدة لمنع الفوضى السائدة في كردستان بسبب الاقتتال بين العشائر هي شكل ما من أشكال الحكم أو الإدارة الأجنبية، وأن القضية الرئيسة هي إيجاد نظام للحكم يكون مقبولاً لدى أكثرية الشعب.

وفي هذه الحالة اقترح مؤلف «استعراض الأحداث في كردستان الجنوبية أثناء الحرب الكبرى»[٣٥] عدة طرائق لحل القضية الكردية في ميسوبوتاميا، وقد سُميت إحداها ـ التي كانت بالأحرى «تعبيراً دقيقاً» ـ بإعادة فرض سلطة الأتراك على الأكراد، مع أن، المؤلف نفسه استبعد هذه الطريقة التي كان تطبيقها ـ حسب رأيه ـ يحول كردستان إلى «مشتل للدسائس وعدم الشرعية» وعلاوةً على ذلك يجعل حل المسألة الأرمنية مستحيلاً.

---

(٣٣) Precis of Affairs, p.12-13; Wilson, p.133.

(٣٤) Precis of Affairs, p.12-13; Wilson p.134.

(٣٥) وُقع بالحروف الأولى من الاسم EJR التي يستحيل الكشف عنها.

وينكشف في العرض ما يقصد به وبصورة محددة «شكل الإدارة الأجنبية». وكما كان متوقعاً فإن ذلك كان «شكلاً من أشكال الإدارة البريطانية» وهنا يرى المؤلف طريقتين:

١ ـ الإدارة المباشرة والاحتلال، الأمر الذي لا يجده مقبولاً بسبب معارضة الشعب وزعمائه؛ ٢ ـ «دولة ذات حكم ذاتي تحت الحماية البريطانية وقيادتها والواقعة تحت إشرافنا مباشرة من خلال الزعماء الأكراد الطبيعيين (Natural)»، أما الشكل الثاني فأكثر قبولاً لأنه يتفق مع «الحل النهائي للمسألة الأرمنية».

ويبدو أن هذه الطريقة شبيهة بذلك النهج الذي سلكته السلطات البريطانية في العراق إزاء المناطق الكردية في نهاية عام ١٩١٨ ومستهل عام ١٩١٩ وهي تعقد الرهان على الشيخ محمود وغيره. إلا أنه جاء في ما بعد ما يعارض ذلك في نص الوثيقة المقتبسة.

وقبل كل شيء يجري فوراً تنحية مسألة تحديد حدود الدولة الكردية ذات الحكم الذاتي لغاية حل مسألة مستقبل أرمينيا. ويجري التأكيد في ما بعد على أن الدولة الكردية لا تستطيع أن تضم في عدادها كردستان كلها بسبب عدم وجود قائد معترفٍ به من معظم الأكراد، وفي الوقت ذاته يوجد زعماء محليون بوسعهم أن يصبحوا، وبدعم بريطاني، حكاماً في مناطق «محدودة». وبعبارة أخرى من الأفضل إقامة «دويلات صغيرة» في كردستان يعمل فيها المستشارون البريطانيون وبمساعدة بريطانيا المالية. ويجب أن تشرف على جميع هذه الدويلات الإدارة البريطانية المركزية برئاسة «شخصية» كردية، ويسمح فيها بإنشاء مجلس كردي وطني تابع لها من شأنه تلبية دعاوى الأكراد.

ويتوجون هذا التحليل بتوصية حول المسألة الإقليمية، ويُرفض بشدة الحدود الاثنوغرافية للدولة الكردية المخططة لها. ويؤكد المؤلف على أن الأكراد في كردستان إيران يؤثرون البقاء في فارس دون أن يأتي بأية براهين، بل بالعكس يعترف بأن سلطة طهران لا تتمتع بأية شعبية بين أقسام من هؤلاء الأكراد وخاصةً القاطنين في أذربيجان إيران، وفي ما يتعلق بالأكراد العراقيين فإنه يجب ـ حسب رأي المؤلف ـ أن يؤخذ بعين الاعتبار:

أولاً: مصالح أمن الدولة العربية تحت الحماية البريطانية. وثانياً: أن العرب والأكراد مختلطون لدرجة تتلاشى معها الحدود الاثنوغرافية على حد زعمه، وبالتالي يجب أن تكون مناطق ميسوبوتاميا الكردية في العراق، وليس في كردستان، وبكلمةٍ تمت التوصية على إنشاء دولة كردية في جنوب ـ شرق الأناضول وعلى الأراضي الواقعة شمال خط جزيرة ابن عمرو (الجزيرة حالياً) ونصيبين ورأس العين، وبيريجاك وثم إلى الشمال بمحاذاة الفرات ضاماً ولايات خربوط، بدليس، ووان ومن ثم إلى الشرق حتى الحدود الفارسية(٣٦).

وجرى اقتباس «العرض» المشار إليه لأنه انعكس فيه ـ كما في المرآة ـ السمات المميزة

---

(٣٦) Precis of Affairs, p.18-20 .

للسياسة البريطانية في المسألة الكردية، مع أن هذه التوصيات هي من صنع ممثلي حلقة القاعدة في إدارة الاحتلال البريطانية وتتضمن أموراً كثيرة غامضة ومتناقضة.

وقبل كل شيء كانت الرغبة واضحة في وضع كردستان الجنوبية المحتلة تحت إشراف بريطانيا الكولونيالي المباشر كما وضعت مخططات مماثلة بشأن كردستان (إيران) الشرقية، عندما تعالت ردود ضد انضمامها إلى الدولة الكردية. فقد شعرت بريطانيا في تلك الآونة بأنها السيد دون منازع في هذه البلاد، كما تجلّى بوضوح السعي إلى الحفاظ، بل إلى تعميق اقتسام كردستان حسب المبدأ الكلاسيكي «فرِّقْ تَسُدْ»، كما لا يقل وضوحاً الاعتماد على فرض النفوذ البريطاني في كردستان الغربية والشمالية الداخلة في عداد تركيا بالذات. وأخيراً دار الحديث وبوضوح تام عن أن الدولة الكردية المخطط لها والمنقسمة على إمارات متعددة برئاسة «شخصية» كردية رمزية صرفة، وبمجلسٍ رمزي أيضاً تم تعيينه من قبل سلطة أجنبية، ما هي إلّا وهم.

وهكذا انكشفت في إحدى الوثائق الأولى للعصر الذي حلّ بعد الحرب فوراً والمعلقة بسياسة بريطانيا في المسألة الكردية ثلاثة عناصر رئيسية ونموذجية للمرحلة المدروسة كلها - وكما يقال - ذات اتجاه سلبي، فقد كانت هذه السياسة موجهة ضد المصالح القومية الجذرية للشعب الكردي وضد معظم شعوب الشرق الأوسط الأخرى، وأخيراً ضد فرنسا التي كانت آنذاك المنافسة الرئيسة لبريطانيا في المناطق التي كانت تطالب بجنوب - غرب كردستان.

ولم ينسَ قادة الاحتلال البريطاني أثناء وضعهم لمبادىء السياسة «الكردية» في الظروف الجديدة التي أعقبت الحرب الإشادة بدور الأكراد الوظيفي في تنفيذ أغراض بريطانيا في الشرق الأوسط، فلقد تنبأ الرائد نوئيل، الخبير الضالع، بأن الأكراد سيكونون «حاجزاً منيعاً لا غنى عنه بين ميسوبوتاميا ودوامة القفقاس السياسية». وحسب رأيه يكون الرهان على الأكراد أفضل للمصالح البريطانية، فقد أكد نوئيل على أن الاعتراف بمطالب الأرمن يؤدي إلى سيطرة أرمني واحد على عشرة أكراد، وسيكون أفضل «من وجهة نظر عملية» من حكم كردي واحد على عشرة أرمن. ورغم أن سبب هذا الخيار وهمي إلّا أنه بالغ الدلالة. وهذه هي إمكانية «انبعاث» روسيا وإقامة «الامبراطورية الروسية» التي يجب سبقها في كردستان (ذلك أن روسيا كانت حامية تقليدية للأرمن)(٣٧).

وقد توقع نوئيل وغيره من الخبراء الإنكليز في الشؤون الكردية إمكانية ظهور خطر التنافس ليس من الغرب وحده في تلك المرحلة المبكرة من السيطرة البريطانية في كردستان الجنوبية. فقد حذروا من خطر إمكانية ترميم للنفوذ التركي على الأكراد العراقيين ولو بصورةٍ جزئية (وبصورة رئيسة عبر الأقنية الإسلامية) وعندما دافع نوئيل عن تأسيس «اتحاد كونفدرالي كردي» في ميسوبوتاميا تحت الوصاية البريطانية (التي حسب رأيه يجب أن تصبح نموذجاً

---

(٣٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»،
Major E.W.C., Noël, Note on the Kurdish situation. July 1919, Bagdad, 1919, p.11 .

لكردستان كلها) أصرّ كي تكون السلطة التنفيذية فيه كردية بحتة تستبعد كل مشاركة للموظفين الأتراك فيها، كما يجب وضع جميع الوثائق والإجراءات الصادرة عن هذه السلطة باللغة الكردية، وليس باللغة التركية أو العربية، واقترح وضع مهمة جباية الضرائب وعموماً القيام بالوظائف الإدارية في كردستان الجنوبية على عاتق القيادة الكردية المحلية، وبهذا الشكل ظل النظام الكردي الإقطاعي التقليدي قائماً، لكن من الضروري - كما رأى نوئيل - وضعه تحت الإشراف البريطاني وتغييره حسب متطلبات العصر(٣٨)، أفلا يكون هذا دليلاً ساطعاً على أن قيام السلطة البريطانية في كردستان الجنوبية قد اتسم - دون شك - بطابع رجعي من الناحيتين الاجتماعية الاقتصادية الصرفة والداخلية؟

وقد أثار الوضع في شمال كردستان العراق حيث تمر حالياً الحدود العراقية - التركية قلق الإنكليز بصورة خاصة (لم تكن هذه الحدود موجودة آنذاك من الناحية الحقوقية، بل كانت الحدود الشمالية لولاية الموصل التي كانت شرطية أيضاً وإلى حدٍ معين). وهنا جرت الدعاية التركية بين صفوف الأكراد بصورة مكثفة، علماً أنه جرى تخويفهم «بالخطر الأرمني» أكثر من أي شيء آخر، وكذلك بإمكانية عودة الأشوريين الذين طردوا أثناء العمليات العسكرية في الماضي القريب، ولكن إذا كانت مطامع تركيا في السيطرة على كردستان الجنوبية استندت على تقليد استمر حرفياً «لغاية يوم أمس»، فقد كان خطر «مذهب الحركات العربية الموحدة (غيرترود بيل) مسألة جديدة»(٣٩).

حاولت بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية الغربية الكبرى قبل انهيار الامبراطورية العثمانية وبنجاح استغلال القومية العربية التي اشتد عودها لمصالحها. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد احتلال بريطانيا وفرنسا لمعظم الدول العربية الآسيوية (باستثناء مناطق شبه جزيرة العرب الداخلية) أو وقعت تحت تأثيرهما تغيّر موقف دول الحلفاء الكبرى من القومية العربية (مذهب الوحدة العربية) تغيراً شديداً، فقد تحولت من حليف إلى خصم سياسي وخطير للغاية علاوة على ذلك. ولقد أصبحت المهمة الرئيسة للغزاة الجدد وضعها ضمن تلك الأطر التي قد تسمح لهم بتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية ودون عائق في الشرق الأوسط (وفي كردستان وليس للمرة الأخيرة). وكان هذا يعني في ظروف العراق الملموسة فرض نظام رقابة صارمة على النشاط السياسي للأوساط العربية القومية في البلاد، كي لا تفسح المجال أمام إمكانية تقويتها كثيراً، كما تمثلت في هذه السياسة الاستفادة من التناقضات العربية - الكردية ولكن إلى حدود معينة تستبعد خرق وحدة أراضي العراق كدولة - متكونة حديثاً تحت السيطرة البريطانية، لكنها تستبعد في الوقت ذاته تقوية العنصر العرقي العربي وبشدة على حساب الكردي والخضوع التام للعنصر الكردي في العراق للعربي الأكثر عدداً.

---

(٣٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». صورة عن مذكرة الضابط السياسي في كركوك ١٩١٨/١١/٧.

(٣٩) حسب رأي غ. بيل يجب أن يصبح جبل سنجار الذي يسكنه الأكراد - اليزيديون «حاجزاً استراتيجياً هاماً» ضد هذه الحركات وكذلك ضد «حركات الأتراك» انظر: Bell, p.51, 61.

وبمثل هذه الروح تقريباً، عملت الإدارة البريطانية في العراق بعد طرد الأتراك من البلاد. وفي ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨ صدر أمر بإجراء الاستفتاء العام حول مستقبل نظام الدولة في العراق واقترح الموافقة على إنشاء دولة عربية فوق أراضي ميسوبوتاميا التاريخية (ولايات البصرة وبغداد والموصل في الامبراطورية العثمانية المنهارة) تحت الحماية البريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل وحتى الخليج. وبهذا الشكل بينت بريطانيا وبصورةٍ مكشوفة، وللمرة الأولى، للجميع عن عدم رغبتها في تنفيذ وعدها للعرب في تشكيل دولة موحدة تضم جميع الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية (بما فيها سوريا، ولبنان، وفلسطين، والحجاز)، ولا تعهدها للفرنسيين بالتنازل لهم عن ولاية الموصل. وفضلاً عن ذلك أظهرت السلطات البريطانية بأن الأكراد في كردستان الجنوبية لا أمل لديهم في الاستقلال. وجاء في تقرير الضباط السياسيين في شمال العراق أن بديل الدولة العربية المخطط لها في العراق يمكن أن يكون دولةً منفصلة تتألف من ولاية الموصل فقط ولا تقع تحت الحماية البريطانية بعد، ومن الواضح أن مثل هذا الشكل لم يكن يناسب الإنكليز(٤٠).

وتقررت نتيجة الاستفتاء العام، ذلك أن الإنكليز كانت لديهم إمكانيات كبيرة لممارسة الضغط، وتم عزل فئات شعبية واسعة عن المشاركة في التصويت، أما الأوساط الإقطاعية ـ الإكليريكية والبورجوازية المالكة وكذلك زعماء العشائر من العرب والأكراد على حد سواء فكانوا منقسمين سياسياً(٤١). إلا أنه في ظل مثل الظروف الملائمة للإنكليز لم يكن الموقف الذي تشكل حول الموصل سهلاً لهم. فخلافاً للعرب المسلمين الذين صوتوا لمصلحة الدولة العربية أصدر أكراد الموصل واليزيديون في جبل سنجار بياناً أثناء الاستفتاء العام موجهاً ضد إقامة إدارة عربية(٤٢)، ومن الواضح أن السلطات البريطانية لم تحسب الحساب لرأي الأكراد، لكن ما أثار قلقها هو عدم الوضوح في الوضع الحقوقي الدولي للموصل. ولذلك سارعت في سياسة الأمر الواقع آملة بمساعدة الإجراءات القانونية الداخلية الحصول على البراهين الإضافية التي من شأنها أن تضفي طابعاً شرعياً على احتلال بريطانيا لشمال العراق.

اقترح نائب المندوب السامي البريطاني في العراق ضم بند إلى الفقرة الثانية من مشروع الدستور بتاريخ ٢٠ شباط عام ١٩١٩ الذي من شأنه «ضم ولاية الموصل ودير الزور إلى عداد العراق». وكذلك تلك الأجزاء من كردستان التي تؤلف الآن جزءاً من ولاية الموصل ولم تنضم إلى الدولة الأرمنية القادمة، أي حوض الزاب الكبير كله». وأضاف أنه من الضروري السماح للآشوريين بالقدوم إلى هنا(٤٣). ولقد سارع وزير شؤون الهند والإدارة البريطانية التابعة له في العراق في «تأسيس محافظة عربية في الموصل محاطة بدويلات كردية ذات حكم

---

(٤٠) Ireland, p.161-162.

(٤١) انظر: ل. ن. كوتلوف، **الثورة الوطنية التحررية عام ١٩٢٠ في العراق**، موسكو، ١٩٥٨، ص ١٠١ - ١٠٣.

(٤٢) Ireland, p.168-172.

(٤٣) المصدر السابق، ص ١٨١.

ذاتي بقيادة الزعماء الأكراد الذين يمكنهم الاستفادة من نصائح الضباط السياسيين البريطانيين»(٤٤). صحيح أن الوزارة الأنكلو ـ هندية، وانطلاقاً من اعتبارات «السياسة الكبيرة»، قد حذّرت بغداد من مثل هذه النشاطات التي من شأنها تكوين انطباع في «ولاية الموصل أو في كل مكان» عن أن «النظام الحقوقي السياسي القادم في العراق قد تقرر»، لكن نائب المندوب السامي أصرّ على أن تشمل الموصل وبأسرع وقت تلك الأنظمة القائمة في أجزاء العراق الأخرى(٤٥).

وهكذا ارتسمت ومنذ الأشهر الأولى في أعقاب التوقيع على الهدنة، الملامح الخارجية للسياسة البريطانية نحو كردستان الجنوبية. ومما لا شك فيه أن تلك السياسة كانت سياسة احتلال استعمارية شكلت خطراً بالغاً على المصالح القومية، وبالدرجة الأولى على مصالح ذلك الجزء من الشعب الكردي الذي كان يعيش في العراق الواقع تحت الاحتلال البريطاني، وكذلك على مصالح الأكراد في أجزاء كردستان الأخرى. وإلى جانب ذلك لم يتّضح بعد لشخصيات الاحتلال البريطانية «المحليين» كيف ينبغي انتهاج مثل هذه السياسة، وما هي الإجراءات الضرورية الملموسة لترسيخ مواقع بريطانيا في كردستان العراق.

ولئن شعر الإنكليز بأنهم أسياد الموقف في كردستان الجنوبية، فإن مواقعهم كانت في كردستان الشرقية أضعف بكثير، فلم يرسموا بعد في المرحلة الأولى التي أعقبت الحرب خطة عمل ما تتعلق بالأكراد الإيرانيين، وكان الشيء الوحيد الذي يثق به المحتلون البريطانيون في إيران هو ضرورة وجود القوات البريطانية في هذه البلاد، وإلا أبرق القائم بالأعمال البريطاني في طهران أن أصفهان، مازينديران، غيلان، أذربيجان، لورستان وكردستان «تبقى في حالةٍ من الفوضى التامة»، ذلك أن الحكومة لا تمتلك «المال ولا القوة»، كي تتغلب على الوضع(٤٦).

وكما ورد آنفاً، فقد صمموا في لندن، وبثبات، البقاء في العراق على الدوام وتحويل هذا البلد ـ على أية حال ـ إلى شبه مستعمرة دون منازع في الشرق الأوسط، إن لم يتم تحويله إلى مستعمرة تامة. ولعله لهذا رأى قادة الامبراطورية البريطانية أنه لا حاجة إلى التفكير بانتهاج سياسة ما خاصة في كردستان إيران، فاقتصروا فقط على اتخاذ إجراءاتٍ ترمي إلى إبقائها داخل إيران الواقعة تحت احتلالهم. وكان موقف الشخصيات العسكرية ـ السياسية البريطانية العاملة في إيران من الأكراد موقفاً براغماتياً صرفاً، إذ كان على العشائر الكردية تقديم المساعدة للإنكليز في تنفيذ هذه المهام العسكرية الاستراتيجية أو تلك في إيران والبلدان المجاورة لها، وقصارى القول: استخدام الأكراد للمجموعات القبلية الأخرى في إيران للقيام بذلك الدور الذي أُنيط بهم.

---

(٤٤) المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٤٥) المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٤٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»، برقية رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني عام ١٩١٨.

أولى الإنكليز في نهاية الحرب، وعلى الفور بعدها، اهتماماً خاصّا بالأكـراد في كرمنشـاه (بختران حالياً) حيث كانت عشيرة سنجابي من أكثر العشائر نفوذاً فيها(٤٧). «واستأثرت منطقة كرمنشاه باهتمام خاص وبأهمية بالنسبة للإنكليـز، أي أنها يجب أن تكون بمثـابة تتمـة لفكرة دولةٍ منيعةٍ تحت الحماية البريطانية وقائمة على الطريق بين تركيا وما وراء القفقاس وبلاد فارس وميسوبوتاميا وعليها الحفاظ على مصالح بريطانيا في ميسوبوتاميا»(٤٨).

وباءت جميع المحاولات باستمالة عشـيرة سنجابي إلى جـانب الإنكليز بـالفشل، عنـدئذٍ استخـدمت القوة ضـدها. فشرع الإنكليـز في تشكيل بـوليس خاص بهم عـلى نمط البوليس الذي قاموا بتشكيله في جنوب إيران، وجرى تأليب العشائر المجاورة ضـد عشيرة سنجـابي، كـما تم اعتقال زعيم العشـيرة قـاسم خـان ونُفي إلى بغـداد، بينـما أرسـل شقيقـاه قسـراً إلى طهران. وأخيراً زُجَّ بالطيران الحربي في المعارك ضد أفراد عشيرة سنجابي، هذا الطيران الذي سرعان ما أصبح حجة بريطانيا المفضلة في علاقاتها المتبادلة مع العشائـر الكرديـة وغيرهـا من العشائر في العراق وإيران. وانهزمت عشيرة سنجابي ونُهبت أموالها التي قـدرت بعشرة ملايـين تومان(٤٩).

كـما ظهر في هـذه المرحلة مشروع استخـدام أكراد خـراسـان وقـود حـرب لـلاستعـمار البريطاني. فقد اقترح رئيس البعثة العسكريـة البريـطانية في تـركستان الجنـرال أو. ماليسـون المتمركز في مـا وراء بحر قـزوين إلى جانب الثـورة المحلية المضـادة تجنيد ٣٠٠ كـردي «كمادة جيدة» في حال دخول البلاشفة إلى خراسان. بيد أن هذه الخطة قـوبلت بالـرفض من جانب ولي العهد بسبب عدم أمان الأكراد، الأمر الذي يكون عرضياً للغاية(٥٠).

وعـلى العموم لم يتمكن الإنكليـز فوراً من إخضـاع أكراد إيـران لإشرافهم العسكـري والسيـاسي ولكن، كما يبـدو، لم يشغل هـذا الأمر بـال الحكومـة البريـطانية كثيـراً معتـبرة أن «الفطيرة» الإيرانية لن تفلت منها.

ثانياً: على الجبهة الديبلوماسية

لم تكن وجهة النظر الداخلية للقضية الكردية شأنها في ذلك شأن قضايا الشرق الأوسط الأخرى في المرحلة المدروسة مهمـة أولية بـالنسبة للذين كـانت زمام أمـور بريـطانيا العـظمى بـأيديهم، فقـد كان أهم أمـرٍ بالنسبـة إليهم في الأشهـر الأولى التي أعقبت الحـرب هـو نيـل

---

(٤٧) سنجـابي ـ شبه رحـل؛ تشكلت العشيرة في نهايـة القرن السـادس عشر من الكاشكـايـين والشهرزوريـين واللور وبلغ عدد قراها ١٥٠ قرية. ويعتنق أفراد عشيرة سنجابي مذهب علي ـ إلهي.

(٤٨) أ. فينوغرادوف، «العشائر الرحل في فارس ودورها السياسي»، **الحياة الدولية**: العدد ٣ (١٢١)، ١٩٢٢، ص ١٣.

(٤٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقيـة الجنرال مـاليسـون إلى قـائد الأركـان العامة في سيمل بتاريخ ٢٧ تموز ١٩١٩ وبرقية نائب الملك في الهند إلى وزير شؤون الهند بتاريخ ٩ تموز ١٩١٩، Persia Series. Part 26, Situation in Persia.

اعتراف عالمي باحتكارهم حق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بما فيها كردستان والأراضي المجاورة لها، الذي حصلوا عليه عملياً عن طريق القوة العسكرية ولدرجةٍ كبيرة (ولكن ليس بصورة كاملة ولا في كل مكان). والآن سارعت لندن في تثبيت الأراضي التي احتلتها في الشرق الأوسط قانونياً، ولكن لم يكن ذلك أمراً ميسوراً. وكان من المتوقع أن تأتي العقبات من جانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد كان لهاتين الدولتين العظميين مصالح استراتيجية وسياسية هامة في الشرق الأوسط، فبريطانيا كانت مرتبطة بفرنسا التي ساهمت بالقسط الأكبر في إحراز النصر على الجبهة الغربية، ولعبت فيها دوراً رئيساً في حل المسألة الألمانية التي كانت ـ بالطبع ـ مسألة رئيسة بالنسبة لجميع الدول الكبرى، وكان لفرنسا القول الفصل في مناقشة قضايا البلقان والقضية البولونية، وأخيراً لا يجوز إغفال القوات الفرنسية المسلّحة في شبه جزيرة البلقان وفي شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أن قوة أمريكا المالية والاقتصادية أرغمت بريطانيا على أن تحسب لها حساباً، حيث وجدت بريطانيا نفسها في سنوات الحرب مدينةً لأمريكا بالمعنى الحرفي للكلمة، الأمر الذي أدّى ـ بطبيعة الحال ـ إلى تبعية سياسية معينة (مع أنها لم تكن بذلك المستوى مثلما كان عقب الحرب العالمية الثانية).

ذلكم هو ميزان القوى قبل بدء المعركة الديبلوماسية حول «الإرث التركي»، والتي كانت الأوراق الرابحة فيها بأيدي الإنكليز الذين لم يتوانوا في استخدامها، أما كردستان فلم تكن المكافأة الوحيدة، بل كانت ثمينة جداً للامبراطورية البريطانية في عملية التقسيم القادمة.

وكان أمام الديبلوماسية البريطانية مهمتان مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً؛ الأولى، الحصول على موافقة الحلفاء لترك الأراضي التي احتلتها بريطانيا لها عملياً؛ والثانية، خلق الظروف التي تسمح لبريطانيا بتوسيع مجال نفوذها في الشرقين الأوسط والأدنى في المستقبل وعلى «أساسٍ قانونيّ»، ولكن تطلّب ذلك فرض رقابة صارمة على الاتفاقيات بين الحلفاء في زمن الحرب بشأن تقسيم تركيا الآسيوية.

وفي نهاية الحرب تغيّر الوضع الدولي عموماً وفي الشرق الأوسط خاصّة تغيراً كبيراً بالمقارنة مع عام ١٩١٥ ـ ١٩١٦ عندما أبرمت هذه الاتفاقيات. وحوَّل الحدث الرئيس ـ الثورة في روسيا وخروجها من الحرب ـ اتفاقية عام ١٩١٥ حول القسطنطينية والمضائق حبراً على ورق، وتم بذلك تقويض اتفاقية سايكس ـ بيكو أيضاً المرتبطة عضوياً بالاتفاقية السابقة. وأصبحت لدى بريطانيا ذريعة للتخلص من المواد التي لم تكن لمصلحتها في هذه الاتفاقية.

ومن أكثر الأمور التي لم تجد قبولا لدى بريطانيا في هذه الاتفاقية: الاتفاق الذي يقضي بوضع (منطقة «أ») شمال العراق (ولاية الموصل) ضمن مجال النفوذ الفرنسي. وقد أكدت مصادر علمية واسعة حول مسألة الموصل وبصورة دائمة، على أن الموصل كانت ضرورية لبريطانيا سواءً لاعتبارات اقتصادية بحتة، أم لاعتبارات سياسية ـ عسكرية. فكما هو معروف استولت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى على نفط الموصل بعد أن زادت من حصة مشاركة

بريطانيا في شركة «تيركيش بتروليوم» إلى ٣/٤ تاركةً للألمان الرُبع فقط، ولم تكتفِ بإبعاد كل من تركيا وولاية الموصل ذات السيادة، والأكراد إبعاداً تامًّا ومالكي حقول البترول عن المشاركة في استثمار نفط الموصل بل أبعدت كذلك الأمريكيين الذين قد حصلوا على امتياز نفطي في العراق(٥١).

قدمت هزيمة ألمانيا وحليفتها تركيا (المفترضة في مرحلة عقد اتفاقية سايكس - بيكو) آفاقاً واقعية لبريطانيا كي تصبح المالكة الوحيدة والتامة لخط الموصل، ولكن ذلك كان يحتاج إلى ضمان إشراف سياسي تامّ على العراق كله وأمن حدوده كاملة، والشمالية منها بوجه خاص، وكتب المؤلف البريطاني بروكس مشيراً إلى أن «قيام الملكية في العراق ضمن حدوده الحالية اقتضتها سياسة بريطانيا العظمى الخارجية «والسياسة النفطية» وشركة النفط الأنكلو - فارسية». وأردف يقول: «إذا لم تشمل الحماية البريطانية في ميسوبوتاميا منطقة راوندوز الجبلية في الشمال، فإنها تفقد أهميتها الاستراتيجية. فبدلاً عن أن يتم وضع حاجزٍ منيعٍ بين الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وإيران وكذلك المناطق الأخرى الواقعة خلفهما تركت بريطانيا خطوط المواصلات الحيوية الهامة بين هذه المناطق في أيدي دولةٍ كبرى أخرى»(٥٢) (ويعني هنا اتفاقية سايكس - بيكو).

وقد عمّق كارل هوفمان الذي كان يضمر البغضاء للإنكليز وجهة نظر مماثلة قبل ذلك حيث كتب يقول: «إن الأهمية الأساسية لميسوبوتاميا هي إقليمية - سياسية، ذلك أن هذه المنطقة عبارة عن حلقة رئيسة في الاتصال البري المخطط له بين مصر والهند. وحتى لو لم يكن النفط موجوداً هنا، لكانت هذه المنطقة تمتلك نفس الأهمية للسياسة البريطانية، وبما أن النفط موجود هنا فإن أهميتها السياسية - الإقليمية تزداد، وعلاوة على ذلك فإن أهميتها الخاصة كمنطقة نفطية تستند أيضاً على الأهمية الإقليمية - السياسية... ويستحيل من وجهة نظر مضمون السياسة العملية وضع حدٍ بين أهمية المنطقة الإقليمية - السياسية والنفطية - السياسية». وانطلاقاً من هذه النظرية قدر هوفمان بصورةٍ سلبية تماماً أهمية اتفاقية سايكس - بيكو بالنسبة لبريطانيا: «وبوجه عام من شأن ميسوبوتاميا أن تفقد أهميتها الإقليمية - السياسية بعد حرمانها من الموصل، وفقط أثناء السيطرة على هذه المنطقة تتم حماية ميسوبوتاميا بالجبال من الشمال. وفي الوقت ذاته وجدت في ولاية الموصل حلاً واضحاً لمسعاها في الخروج إلى البحر المتوسط، وتمر عبر الموصل أيضاً أكثر طرق الاتصال الملائمة مع بلاد فارس. إن الموصل عبارة عن نقطة وصل في الاتحاد المباشر المخطط للجزء الشرقي من البحر المتوسط مع الهند. واقتطاع الموصل من شأنه أن يؤدي إلى أن هذا الطريق في جزئه الغربي يفقد الاتصال مع مصر إثر تحييد فلسطين. وقصارى القول: من شأن اتفاقية سايكس - بيكو إحباط كل سياسة الاتصال البري مع الهند ودون قيد أو شرط». وأكّد هوفمان على أن

---

(٥١) ل. ديني، **الصراع على احتكار النفط**، موسكو - لينينغراد، ١٩٤٩، ص ٤٣؛ وغيراسيموف، **النفط العراقي**، موسكو، ١٩٦٩، ص ٩ - ١٣.

(٥٢) مايكل بروكس، **النفط والسياسة الخارجية**، موسكو، ١٩٤٩، ص ١٠١ - ١٠٢.

«السياسة البريطانية لم تحسب أبداً الحساب لاتفاقية سايكس ـ بيكو كعامل هام وواقعي» وخاصة في نهاية الحرب، عندما تمكنت الديبلوماسية البريطانية وهي تعزف على وتر المصالح العامة للدولتين العظميين والمسألة الألمانية من إقناع الأوساط الديبلوماسية الفرنسية بضرورة إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو وأن هدف بريطانيا النهائي هو «نزع منطقة الموصل الهامة من فرنسا. ومن هنا نشأت «مسألة الموصل» كمشكلة أنكلو ـ فرنسية»(٥٣).

إن الأفكار الواردة هي من طبيعة أنصار المبادىء اللاعلمية والرجعية المستخدمة لتبرير سياسة الدول الإمبريالية التي تنطوي على حقائق لا جدال فيها. لكنها تغفل جانباً هاماً ضرورياً لفهم الوضع الناشىء في الشرق الأوسط. فلقد كانت بريطانيا بحاجة إلى الموصل ليس فقط لأغراض «دفاعية» كعنصر استراتيجي ضروري هام يضمن استمرارية مسلسل ممتلكات بريطانيا الكولونيالية من القاهرة وحتى كلكوتا. وعندما بذلت بريطانيا جهودها لإعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو فإنها توخت هدفاً هجومياً معيناً تماماً وهو أن تصبح الموصل رأس جسرٍ لها تنتشر منه التوسع العسكري ـ السياسي البريطاني في الاتجاهات الشرقية والغربية إلى ما وراء القفقاس والبحر الأسود. وبعبارة أخرى كان الهدف المباشر لهذا التوسع هو تركيا وكردستان إيران وأرمينيا (الغربية) التركية، ولم يكن بوسع بريطانيا اعتبار مواقعها راسخة في الشرق الأوسط دون فرض إشراف ثابت على هذه الأراضي الاستراتيجية المرتفعة والغنية بالثروات الطبيعية؛ وبالتالي أصبحت المسألة الكردية بالذات أثناء التسوية السلمية ترتدي أهمية أولية للأوساط الحاكمة في بريطانيا، وشرعت الديبلوماسية البريطانية تستغلها وبمهارة بغية تقويض اتفاقية سايكس ـ بيكو بالدرجة الأولى.

لقد وصف دافيد لويد جورج في مذكراته المبكرة بعد الحرب اتفاقية سايكس ـ بيكو بأنها «أغبى وثيقة»، كما استخدم كيرزون عبارات مماثلة لا تقل شأناً عنها، حيث كتب يقول: «عندما وضعت اتفاقية سايكس ـ بيكو اعتزم واضعوها بلا شك. . . على شيء شبيه بصورةٍ خياليةٍ تعني وضعية لم تكن قائمة آنذاك، والتي من الصعوبة بمكان أن تنشأ يوماً ما، وهنا يكمن ـ في اعتقادي ـ التفسير الرئيسي لذلك الجهل الفظ الذي رُسمت به خطوط الحدود في هذه الاتفاقية»(٥٤).

وبطبيعة الحال كان من السهولة نشر اتفاقية سايكس ـ بيكو بعد أن وقعت الواقعة، في حين أنه ترتب على الديبلوماسية البريطانية في وضع معين نشأ في نهاية الحرب العالمية الأولى والتسوية السلمية التي أعقبتها، القيام بنشاط غير قليل من أجل إلغاء هذه الاتفاقية، وقد شرع فيه قبل عامٍ من هزيمة الدول الكبرى في الاتحاد الرباعي.

وأحد المشاريع الأولية المقدمة لإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين الحلفاء حول

---

(٥٣) كارل هوفمان، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو ـ الساكسوني، لينينغراد، ١٩٣٠، ص ٧١، ٨١، ٨٢، ٨٥.

(٥٤) أكد كيرزون على أن الخبير الإنكليزي مارك سايكس لم يوافق على هذه الاتفاقية وعمل بإكراه من وزارة الخارجية انظر: لويدجورج،حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء الثاني، موسكو، ١٩٥٧ ص ٢١٦.

تقسيم آسيا التركية وفي اتجاهٍ معادٍ لفرنسا كان قبل أوائل تشرين الأول عام ١٩١٧، وكما كتب السفير البريطاني في فرنسا اللورد ف. ل. بيرتي في مذكراته اليومية بتاريخ ٢ تشرين الأول عام ١٩١٧، أن عضو البرلمان العقيد أوبريه هربرت المعروف بميوله للأتراك اقترح التخلي عن آسيا الصغرى لتركيا ومنح أرمينيا «وضعاً شبه مستقل» وإقامة «نظام خاص» في ميسوبوتاميا وشبه جزيرة العرب تحت القيادة البريطانية والتركية»، وينبع من هذا المشروع بوجه خاص أن الأراضي الكردية يجري عزلها عن منطقة النفوذ الفرنسي، وقد أعرب عن شكوكه الثابتة في أن فرنسا وإيطاليا تتخليان عن دعواتهما إزاء آسيا الصغرى(٥٥).

نشأت في نهاية عام ١٩١٧ وللمرة الأولى، فكرة دولة ـ سياسية منفصلة للأكراد في الامبراطورية العثمانية، زد على ذلك أنها نشأت في بريطانيا بالذات أو في مجال نفوذ الديبلوماسية البريطانية. ففي ١٨ كانون الأول، جرى لقاء بين الديبلوماسي البريطاني ف. خ. كير (في ما بعد اللورد لوتيان) ورئيس البعثة الديبلوماسية للمنشآت المصرية التعليمية خ. بارودي الذي عرض وجهة نظر أنصار الحلفاء في الحكومة التركية حول شروط السلام. وتضمن الحديث الفقرة الشهيرة التالية: «ف (أرمينيا. تعترف المجموعة الموالية للحلفاء في اللجنة(٥٦) بفشل الإدارة التركية التامّ في أرمينيا. وتثير وحشية الأتراك وأعمال القتل التي ارتكبوها في أرمينيا الخجل لدى هؤلاء الناس، وهم يرغبون في وضع قرار مصير أرمينيا تحت تصرف الدول الأوروبية الكبرى وبصورةٍ تامة ولكي يضمنوا تنفيذ قرارهم هذا، فهم يريدون عزل الأكراد عن الولايات الأرمنية في ولاية كردية منفصلة»(٥٧). ولم يكن معروفاً بالدقة ردّ فعل الجانب البريطاني على هذا الإيضاح التمهيدي، لكنه كان متعاطفاً بلا شك.

وفي هذا الوقت بالذات دخل المصطلح الجغرافي «كردستان» وللمرة الأولى في قاموس الديبلوماسية الإنكليزية. وجاء في المعاهدة السرية حول تقسيم مناطق النشاطات في روسيا والمبرمة بين بريطانيا وفرنسا في ٢٣ كانون الأول عام ١٩١٧ حسب أقوال وزير الإمداد الحربي ونستون تشرشل في حكومة لويد جورج، أن المنطقة البريطانية كانت تتألف من «أراضي القوزاق، والقفقاس، وجيورجيا وكردستان». ويجب أن تتمتع «شعوب جيورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان بحماية قوات الاحتلال البريطانية. وقد تم الحيلولة دون دخول البلاشفة إلى تركيا (التي كانت خاضعة تماماً آنذاك) وإلى كردستان أو في بلاد فارس»(٥٨).

ويستحق الاعتبار أن تشرشل الذي كان بوسعه أن يرى قبل عددٍ كبير من الساسة في القرن العشرين وبصورة أفضل ظواهر هامة وجديدة في العلاقات الدولية (رغم أنه أعطى

---

(٥٥) لورد بيرتي، خلف كواليس دول الحلفاء. مذكرات السفير البريطاني في باريس. ١٩١٤ ـ ١٩١٩، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٢٧، ص ١٥٦.

(٥٦) كان يُعنى بحزب لجنة «الاتحاد والترقي» الحاكم في تركيا عام ١٩٠٨ ـ ١٩١٨.

(٥٧) لويد جورج، مذكرات الحرب، الجزء ٥، موسكو، ١٩٣٨، ص ٥٢.

(٥٨) ف. تشرشل، **الأزمة العالمية**، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٣٢، ص ١٠٥، ١٠٦؛ **تاريخ الديبلوماسية**، الطبعة الثانية، الجزء ٣، موسكو، ١٩٦٥، ص ٧٢.

تفسيرات مشوهة ـ كما هو مثلاً، هنا ـ حول «تدخل البلاشفة»)، فهو لم يذكر كردستان في نسق واحد مع جيورجيا وأرمينيا فقط، وكانتا آنذاك مواضيع ومواد للعلاقات الحقوقية الدولية ـ العلنية، بل مع تركيا وإيران الدولتين الكبيرتين والمستقلتين. وأظن أن هذا الكشف المفاجىء للحقيقة الجغرافية قد قام به تشرشل بتسديد عن بعد.

وبينما استمرت الديبلوماسية البريطانية في الإعداد لتقسيم الامبراطورية العثمانية، فالدب لم يُقتل بعد، لكن الصيادين سارعوا في الاتفاق ليس على التقسيم فقط، بل وعلى إعادة تقسيم جلده. فلقد غيّر خروج روسيا الثوري من الحرب ودخول الولايات المتحدة الأمريكية وتقدمها بدعاوى فردية لفرض زعامتها على العالم، تغييراً كبيراً في الوضع، الذي تمت فيه عملية تقسيم «التركة العثمانية»، كما طرأ تغيير على تكتيك الديبلوماسية البريطانية إزاء هذه المسألة.

وفي أعقاب إجراءات الحكومة السوفياتية الأولى في السياسة الخارجية («مرسوم السلام» وغيره)، ونشر نصوص الاتفاقيات السرية بين دول الحلفاء الكبرى حول تقسيم تركيا على صفحات الجرائد السوفياتية، لم يَعُد بوسع بريطانيا وحلفائها التمسك رسمياً بالنهج الكولونيالي السابق، وبسياسة الإلحاق في المسألتين القومية والكولونيالية. وكان الأمريكيون أول من أدرك ضرورة التمويه معلنين على لسان الرئيس ف. ويلسن في ٨ كانون الثاني عام ١٩١٨ بنوده الـ «١٤» الشهيرة التي من شأنها شل التأثير الثوري لمبادرات السلطة السوفياتية الجديدة بالعبارات الديماغوجية، وفي آن واحدٍ مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية تحت ستار «الإمكانيات المتكافئة» في احتلال مركز الصدارة في العالم بقدراتها الاقتصادية الكبيرة. كما تناول البند الثاني عشر كردستان، ونص على أن مناطق الامبراطورية العثمانية غير التركية «يجب أن تحصل على ضمان صريح لوجودها وحق تقرير المصير للقوميات غير التركية»[٥٩].

ويستحق الاعتبار ردّ فعل الحكومة البريطانية على بنود ويلسن الأربعة عشر، فقد كتب لويد جورج يقول: «لم تعتبر أية دولة من دول الحلفاء إعلان ويلسن على خلافٍ مع بياناتها بالذات بصدد المسائل الأساسية، رغم عدم قبول أية دولة من دول الحلفاء به رسمياً ولم تشكل هذه البنود الأربعة عشر سياسة الحلفاء الرسمية»[٦٠] وبعبارات أخرى: نحن «مع» وعلى استعداد لمواكبة الأحداث، لكننا سوف نتوخى أثناء ذلك مصالحنا الخاصة. وهذا ما فعله الإنكليز وحلفاؤهم على حدّ سواء.

وعلى الفور انطلقت من لندن تفسيرات حول أن التحرير سيكون ناقصاً، فقد جاء في إعلان لويد جورج منذ تاريخ ٥ كانون الثاني عام ١٩١٨ أن «موافقة المحكومين يجب أن

---

(٥٩) يو. ف. كلوجينكوف، وأ. ف. سابانين، السياسة الدولية المعاصرة في المعاهدات والمذكرات والإعلانات، الجزء ٢. من الحرب الامبريالية وحتى رفع الحصار عن روسيا السوفياتية. موسكو، ١٩٢٦، العدد ٨٨، ص ١٠٩.

(٦٠) جورج، مذكرات الحرب. الجزء ٥، ص ٤١.

تكون أساساً لكل تسوية إقليمية في هذه الحرب»[٦١]، ولكن جرى الإعلان في ما بعد أن الحلفاء لم يضعوا نصب أعينهم سواء في الإعلان أم في الأربعة عشر بنداً للرئيس ويلسن: الاستقلال التام لشعوب مختلفة مستعبدة من قبل ألمانيا والنمسا ـ المجر وتركيا باستثناء بولونيا. . .»[٦٢] وقد ركز لويد جورج في كلماته آنذاك وعن وعي ـ كما يقال ـ على الجانب السلبي للمسألة، على ما ينبغي أن يكون تاركاً في الضباب النظام القادم للأقاليم غير التركية في الامبراطورية العثمانية. وقال: «جرى النظر في قراراتنا الاعتراف بالظروف القومية الخاصة لشبه جزيرة العرب، وأرمينيا، وميسوبوتاميا، وسوريا، وفلسطين. والآن لا توجد حاجة لمناقشة ما هو الشكل الذي سيأخذه هذا الاعتراف بالدقة في كل حالةٍ منفردةٍ، ويجب الإعلان فقط بأن إعادة السيادة السابقة إلى الأراضي التي أوردت ذكرها غير قابل للتحقيق»[٦٣].

ومع اقتراب نهاية الحرب، استمر الإنكليز بلا شرطٍ في التحضير السياسي والديبلوماسي لإعادة تقسيم «التركة العثمانية» التي لم يجرِ تقسيمها بعد، ولهذا الغرض تمّ في آذار عام ١٩١٨ في المكتب العسكري للويد جورج وبرئاسة عضو المكتب ج. ن. كيرزون تشكيل «اللجنة الشرقية» التي عليها تنسيق «السياسة البريطانية بين اليونان وأفغانستان». ومنذ ذلك الحين بدأ اللورد كيرزون يلعب دوراً بارزاً في انتهاج السياسة الشرقية لبريطانيا العظمى، مع أن لويد جورج كان يترك لنفسه القول الفصل عالماً بميوله المتطرفة، وخاصة لم تتم الموافقة على توصية هذه اللجنة إلى مؤتمر الصلح من قبل المكتب العسكري الذي لم يكن راغباً في ربط يديه[٦٤].

وقبل شهرٍ تقريباً من انتهاء الحرب، وافق المكتب العسكري البريطاني على نص المعاهدة حول الهدنة مع تركيا، التي وافق عليها مؤتمر الحلفاء المنعقد في ٧ و ٨ تشرين الأول عام ١٩١٨، ونظر في فرض إشراف الحلفاء على جميع الخطوط الحديدية في تركيا بما فيها الواقعة تحت إشراف الأتراك في ما وراء القفقاس وتسليم نفق طوروس للحلفاء وانسحاب القوات التركية من شمال ـ غرب إيران وما وراء القفقاس إلى حدود ما قبل الحرب. وجاء في المادة الرابعة عشرة: تستسلم معظم الحاميات التركية في الحجاز وآشور، واليمن، وسوريا،

(٦١) جورج، **حقيقة معاهدات الصلح**. الجزء ٢، ص ٩.

(٦٢) المصدر السابق، ص ١٠.

(٦٣) المصدر السابق، ص ١٠ ـ ١١. قبل ذلك بقليل كان موقف الجانب البريطاني أكثر وضوحاً في المفاوضات مع رئيس بعثة الصليب الأحمر التركي مختار بك حول الصلح المنفرد، والتي أجراها سكرتير لويد جورج كير والجنرال ي. خ. سميث. وقد جرى النظر مسبقاً في تشكيل حكومات خاصة تتمتع بحكم ذاتي في أرمينيا وسوريا وميسوبوتاميا وفلسطين والجزيرة العربية أو «إدارة مختلطة من الموظفين المحليين والأوروبيين تحت حماية دولةٍ كبرى من دول الحلفاء أو عدة دول منها بمثابة استطلاع تمهيدي انظر: جورج، **مذكرات الحرب** الجزء ٥، ص ٥٤؛ لازاريف، **انهيار السيطرة التركية**، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٦٤) John Darwin, **Britain, Egypt and the Middle East. Imperial Policy in the Aftermath of War. 1918-1922,** New York, 1981, p.162.

وكيليكية، وميسوبوتاميا إلى أقرب قائد عسكري للحلفاء أو لممثل عربي الانتماء»(٦٥)، وكان ذلك يعني عملياً موافقة تركيا على احتلال القوات البريطانية لجميع المقاطعات التركية بما فيها الكردية، من الجزء الآسيوي للامبراطورية العثمانية (باستثناء المناطق الداخلية في شبه جزيرة العرب التي سُلّمت إلى حليف الإنكليز آنذاك حسين بن علي حاكم مكة). ونعيد إلى الأذهان أن هدنة مودروس قد تمت مراعاتها في هذا الإطار.

وهكذا باتت واضحة رغبة الإنكليز في العمل ليس ضد شعوب الشرق الأوسط فقط، ولكن ضد مصالح فرنسا حليفتهم الغربية الرئيسة. إلا أن بريطانيا وفرنسا وقفتا متضامنتين ظاهرياً وخاصةً في نهاية الحرب وفي الأشهر الأولى بعدها، عندما كان ينبغي في مرحلة الانعطاف الحاسم لمجمل نظام العلاقات الدولية المتكونة تاريخياً استعراض الوحدة سواء ضد المنافسين الجدد (وبالدرجة الأولى ضد أمريكا وكذلك اليابان وإيطاليا اللاهثين وراء التقسيم)، أم ضد الشعوب المحتلة التي هبّت للنضال التحرري والتي أصبحت روسيا السوفياتية منارةً لها. ولقد كان البيان الأنكلو ـ فرنسي بتاريخ ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨ مثالاً على هذا التضامن الظاهري.

وجاء في هذا البيان أن «الهدف الذي تتوخاه كلّ من فرنسا وبريطانيا العظمى في الحرب هو تحرير الشعوب التي رزحت طويلاً تحت النير التركي نهائياً وبصورة تامّة، وتشكيل الحكومات الوطنية والإدارات التي سوف تكون مبادرة السكان المحليين واختيارهم الحر مصدراً للسلطة فيها. ولأجل تحقيق هذه الرغبات اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تأييد وتشكيل الحكومات والإدارات المحلية في سوريا وميسوبوتاميا اللتين حررهما الحلفاء، وكذلك على الأراضي التي يعتزمون تحريرها الآن. وتعترف فرنسا وبريطانيا العظمى بهذه الحكومات فور تشكيلها فعلاً، ولا توجد لديها أية رغبة في فرض هذه المؤسسات أو تلك على سكان هذه المناطق، سوى هدف واحد هو جعل هذه المؤسسات والحكومات التي شكلها السكان أنفسهم وبشكل حرّ تعمل بصورة طبيعية من خلال تقديم المساعدة العملية والدعم لها، وتأمين قضاء موحد وعادل للجميع وتقديم المساعدة للبلاد في تطورها الاقتصادي من خلال تشجيع المبادرة المحلية وتأييدها، وضمان نشر التعليم وكذلك وضع حدٍ نهائي للعداوات التي استغلها الأتراك ردحاً طويلاً من الزمن خلال تنفيذ سياستهم. ذلكم هو الدور الذي تأخذه على عاتقها الحكومتان في الأراضي المحررة»(٦٦).

وقد تكون هذه الوثيقة أنموذجاً للثرثرة الديماغوجية، لكنها بالكاد تخفي النوايا العدوانية والاستعمارية لواضعيها. وخاصة ورد ذكر الأراضي «التي يحاول الحلفاء تحريرها الآن» بصورة رائعةٍ. وهذا ما قيل بعد أسبوع من استسلام تركيا فعلاً!. فقد تم يوم إعلان البيان «تحرير» معظم المناطق غير التركية في ألامبراطورية العثمانية باستثناء أرمينيا وكردستان التركية.

---

(٦٥) جورج، مذكرات الحرب. الجزء ٦، موسكو، ١٩٣٧، ص ١٤٠.
(٦٦)جورج،حقيقة مفاوضات الصلح، الجزء ٢، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

وواضحة تماماً مرامي واضعي البيان، بمقدار ما كانت واضحة الأهداف الحقيقية لمساعدتهم غير المطلوبة في «تحرير الأراضي».

ولكن هذا ـ كما يقال ـ كان وصفاً عامًّا للوثيقة الواردة، فقد توخى بيان ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨ أهدافاً محددة تماماً، زد على ذلك أنها كانت لمصلحة لندن على الأغلب، ولقد تحدث عن ذلك لويد جورج في وضع هادىء بعد أن تخلى عن دفة الحكم.

فحسب أقواله، نُشر هذا البيان في الصحافة العربية المحلية «لتهدئة العرب» بخصوص نشر المفاوضات السرية في الصحافة السوفياتية، أي أنه كان يرمي إلى خداع العرب وغيرهم من شعوب الشرق الأوسط تجاه نوايا الحلفاء، وأردف لويد جورج يقول: «باستثناء «ما كشفه البلاشفة» فقد تم نزع الثقة من اتفاقية سايكس ـ بيكو لاعتبارات عملية أخرى، فقد اعتبرت السلطات البريطانية أن الاتفاقية بحاجةٍ لإجراء تعديلين فيها على أقل تقدير، التعديل الأول يتناول فصل الموصل من عداد ميسوبوتاميا: فمن شأن العراق أن يتضرر كثيراً من النواحي المالية والاقتصادية بحرمانه من حبوب الموصل ونفطها، وحسب التعديل الثاني يجب تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء، على أن يوضع كل جزءٍ تحت إدارة خاصة»(٦٧)، وهذا ما يبدو أهم ما في الأمر. ورغم أن بيان ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٨ كان يعدّ بياناً أنكلو ـ فرنسياً فإنه كان عملياً يصب الماء في طاحونة بريطانيا على الأغلب، طالما أنه كان تفسيره بمثابة رفضٍ فعلي لاتفاقية سايكس ـ بيكو التي باتت غير صالحة لبريطانيا. ولا يستبعد أن الديبلوماسية البريطانية هي التي حثت على ذلك.

وبهذا الشكل صاغت الديبلوماسية البريطانية موقفها في وقتٍ شارفت فيه العمليات العسكرية على جميع جبهات الحرب العالمية على نهايتها، وأثناء الإعداد لمفاوضات الصلح، من اتفاقية سايكس ـ بيكو أيضاً، التي شاخت من وجهة نظرها بوجه عام، ومن ولاية الموصل الهامة من الناحية الاستراتيجية التي تضم جزءاً كبيراً من كردستان الجنوبية بوجه خاص. ولقد كان هذا الموقف عدوانياً وكولونيالياً من جهة، ومعادياً لفرنسا ويتعقب أهدافه الخاصة من جهة أخرى. ولم تثر أية شكوك رغبة في احتلال ميسوبوتاميا التاريخية كلها بما في ذلك مقاطعة الموصل. وحسب أقوال الباحث الأمريكي هوارد فإن بريطانيا أرادت إنشاء «اتحاد عربي مستقل أو كونفدرالية محافظات». وبسط سلطتها و«بموافقة السكان» على كردستان الجنوبية التي «قد تصبح ذات حكم ذاتي مع أنه لا ينبغي أن تضم جميع العشائر الكردية»(٦٨)، لكنّ مستقبل نظام الدولة في الأراضي المحتلة عبارة عن تفاصيل، لا تقلل أبداً من الجوهر الاستعماري لمشاريع لندن في العراق، في حين أن التذكير بكردستان الجنوبية هام للغاية رغم أن هوارد ـ كما يبدو ـ لم يتصور حدودها بدقة.

---

(٦٧) المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(٦٨) Harry N. Howard, **The King-Crane Comission. An American Inquire in the Middle East,** Beirut, 1963, p.17.

ومما لا شك فيه أن المسألة الكردية أصبحت تلعب دوراً هامًّا في تلك اللعبة الديبلوماسية التي باشرت بها لندن في أواخر عام ١٩١٧ وفي عام ١٩١٨ حول إعادة تقسيم الجزء الآسيوي من «التركة العثمانية»، ولم ينحصر الأمر في أن تعبير «المسألة الكردية» أو «كردستان» لم يكن شائعاً كثيراً في الديبلوماسية البريطانية آنذاك (وفي ما بعد يقول لويد جورج للرئيس ويلسن بأن مصطلح «كردستان» لم يرد في المقترحات البريطانية لأنه كان يدخل في عداد مصطلح «ميسوبوتاميا»)[٦٩] والأهم من ذلك لم تتصور الأوساط الحاكمة في بريطانيا العظمى «التسوية السلمية» في الشرق الأوسط دون فرض إشرافها الفعلي المباشر وغير المباشر على كردستان، وعلى الجنوبية منها في المرحلة الأولى[٧٠]. ووصل الوفد البريطاني إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح حاملاً معه ذلك.

لقد كان «العفش الشرقي» للوفد الفرنسي ضئيلاً جداً، إذ لم يكن لدى الفرنسيين شيء ما يعزز من دعواتهم ما عدا وحدات عسكرية رمزية صرفة من التي حاربت أثناء طرد الأتراك من سوريا ولبنان. ولقد كان بوسعهم عملياً أن يأملوا في الحصول على هذين البلدين فقط، ولم يكن ذلك مؤكداً، وكما تبين من نص هدنة مودروس فإنه ترتب على فرنسا ترك الموصل نهائياً، وأدى كل ذلك إلى زيادة التنافس الأنكلو - فرنسي في الشرق الأوسط[٧١]. وقد تذكر لويد جورج قائلاً: «لقد فرّقت الهدنة مع الأتراك بيني وبين كليمنصو للمرة الأولى وبشكل جدّي» وأردف يقول: «مما لا شك فيه أن الفرنسيين وقفوا في تلك الآونة غيارى من الوضع الذي شغلناه في مصر وفلسطين وميسوبوتاميا، ولذلك أرادوا الاحتفاظ في أيديهم بجميع المفاوضات المقبلة في البلقان ومع تركيا، ومن ناحية أخرى آثر الأتراك التعامل معنا بالذات»[٧٢].

وعلى أية حال لم يكن النزاع طويلاً وجادًّا، فلقد أدرك كليمنصو بحسّه الواقعي أنه ينبغي على فرنسا عاجلاً أم آجلاً التنازل عن مسألة الموصل وسارع في الحصول على التعويضات، وكانت لها حصة في نفط الموصل والزيادة في كيليكية، إضافة إلى ما تم وعدها به حسب اتفاقية سايكس - بيكو. ولقد تم عقد اتفاق شفوي بين لويد جورج وكليمنصو أثناء زيارة هذا الأخير إلى لندن في كانون الأول عام ١٩١٨، وحسب أقوال لويد جورج فقد وافق كليمنصو «دون أية أحاديث» على أن «تنضم الموصل إلى العراق، في حين أن فلسطين وقعت من دان وحتى بئر السبع تحت الإشراف البريطاني»[٧٣].

---

(٦٩) المصدر السابق، ص ٢١.

(٧٠) يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الأطر الجغرافية لمصطلحي «كردستان» و«المسألة الكردية» كانت غير واضحة جداً وتضمنت مناطق في ميسوبوتاميا وأرمينيا وسوريا.

(٧١) انظر بالتفصيل: لازاريف، **انهيار السيطرة التركية في المشرق العربي**، ص ٢٠٠ - ٢٠٢.

(٧٢) جورج، **حقيقة معاهدات الصلح**، الجزء ٢، ص ٢٢٧؛ هوفمان، **السياسة النفطية والإمبريالية الأنكلو - ساكسونية**، ص ٨٧.

(٧٣) جورج، **مذكرات الحرب**، الجزء ٥، ص ١٦٥، ١٦٧.

إن تخلي فرنسا الاضطراري عن الموصل (في ذلك الوقت لم يكن نهائياً بعد) لم يدلّ على أن الأوساط الفرنسية الحاكمة قد فقدت الاهتمام بالأراضي التي يسكنها الأكراد في الشرق الأوسط. فأولاً اعتبرت باريس أن الولايات السورية في الامبراطورية العثمانية والتي كانت تدخل في عدادها كردستان الجنوبية ـ الغربية حصتها من الغنيمة، وثانياً سعت فرنسا كما في الماضي إلى ترسيخ نفوذها الاقتصادي والسياسي في الشمال والشرق من سوريا حتى في ظل وجود السيطرة البريطانية على هذه الأراضي، وقد عُلقت آمالٌ خاصة على الأقلية المسيحية (بما في ذلك على الأرمن) حيث اعتبرت فرنسا حامية لها منذ زمن بعيد (رغم أن الكنيسة الكاثوليكية قد انفصلت عن الدولة في المرحلة المدروسة). ومما يدلّ على أن هذه الآمال قد ارتكزت على أرضية واقعية. وهو ما جاء في بيان كيرزون الذي ألقاه في اجتماع المكتب الامبراطوري بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨: «يطلب سكان أرمينيا أن تقوم فرنسا أو أمريكا بحماية مصالحهم»[٧٤]، وقصارى القول، لم تعتزم باريس التخلي عن مواقعها في الشرق الأوسط دون معركة.

ومما يدل على أن الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس كان مزوداً منذ البداية ببرنامجه الخاص حول المسألة الشرقية هو أن أ. تارديه كبير مساعدي كليمنصو ومستشاريه أثناء المفاوضات وضع في أوائل كانون الثاني عام ١٩١٩ الخطة التالية:

«٣. المسائل الشرقية

(أ) تحرير القوميات الواقعة تحت نير الامبراطورية العثمانية السابقة: أرمينيا؛ سوريا وكيليكية؛ الدول العربية؛ فلسطين.

(ب) نظام القسطنطينية الذي يكون مسألة خاصة.

(ج) وضع حدود الدولة العثمانية.

ويجب إبقاء السيطرة التركية لوجود السكان الذين غالبيتهم من الأتراك في الأجزاء الغَربية والوسطى من شبه جزيرة آسيا الصغرى، ويرغب هؤلاء السكان في أن تقوم حكومة وطنية بإدارتهم، وأن مبادىء الحلفاء تفرض عليهم أخذ رغبة الشعب بعين الاعتبار»[٧٥].

وينتج من هذا المشروع وعلى أقل تقدير أن فرنسا قد وقفت أولاً؛ إلى جانب اقتطاع معظم ممتلكاتها غير التركية بما فيها كردستان عن تركيا، وثانياً؛ ظلت مسألة مستقبل نظام الدولة في هذه الأراضي مادة للنقاش، أي أنها يجب أن تغدو حتماً موضوعاً للمطامع الاستعمارية بما فيها الفرنسية.

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدُعاة الرئيسيين لإدارة الأمور في الشرق الأوسط، ولقد كان اهتمام الأمريكيين بالمنطقة قديماً واقتصادياً على الأغلب، ففي عام ١٩٠٩ حصل رجل الأعمال الأمريكي الأدميرال كولبي

(٧٤) جورج، **حقيقة معاهدات الصلح**، الجزء ١، ص ١١١.

(٧٥) أ. تارديه، **الصلح**، موسكو، ١٩٦٠، ص ٣٦ ـ ٣٨.

تشستر على امتياز للخط الحديدي المقبل الذي يشمل أراضي كبيرة من الأجزاء الشمالية والغربية والجنوبية من كردستان (وقد افترض بناء شبكة من الخطوط الحديدية من سيواس وحتى السليمانية والتي تمر في خربوط ـ دياربكر ـ الموصل ـ كركوك وسيواس ـ بومورتاليك ـ اسكندرون، سيواس ـ بدليس ـ وان). ونالت مجموعة تشستر لتأمين المداخيل («الضمانات الكيلومترية») حق استثمار الموارد المعدنية بما فيها حقول النفط في منطقة بناء الخطوط الحديدية.

ولقد كان ذلك ـ حسب فكرته ـ مشروعاً كولونيالياً كبيراً للرأسمال الأمريكي، الذي لم يُنفذ آنذاك بسبب معارضة ألمانيا له والتي تمتعت ـ يومذاك ـ بتأثير أكبر على الباب العالي[٧٦]. ومما له دلالته، اختيار أراضي الامتياز التي لم تكن لها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فحسب، بل ومن الناحية الاستراتيجية ولقد بينّ فشل امتياز تشستر للأمريكيين أن المال الكثير وحده ليس كافياً للنجاح إذا لم يعزز بالنفوذ السياسي والعسكري. وأظن أن إدارة ف. ويلسن قد توصلت إلى استنتاج بعد هذا الفشل، عندما عرضت مشروع التسوية السلمية بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط أيضاً.

ومعروف جداً المضمون الحقيقي لبيانات السياسة الخارجية للرئيس ف. ويلسن «رسول السلام» كما سُمي آنذاك (بما في ذلك ضلاله أثناء القيام بواجباته بإخلاص) ولقد أتينا على ذكر ذلك، كما بُحثت هذه المسألة بصورة وافية في المراجع العلمية، وهنا نشير فقط إلى تلك الجوانب التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث.

كان لمواقف أمريكا في الشرق الأوسط جوانب قوية وأخرى ضعيفة في المرحلة المدروسة، وتحددت الأولى بالقوة الاقتصادية للإمبريالية الأمريكية، وكذلك بالسمعة الرفيعة للولايات المتحدة الأمريكية في أنظار شعوب المنطقة التي لم تعرف الأمريكيين بصفة مستعمرين، بل فقط كمبشرين ورحالة وأصحاب الجمعيات الخيرية وما شابه ذلك، والثانية، بخصوص الضعف العسكري للأمريكيين والسياسي خاصةً في منطقة الشرق الأوسط وغياب مستلزمات عسكرية ـ سياسية فعالة لديهم التي بمساعدتها كان بمقدورهم «احتواء» أراضي الامبراطورية العثمانية المنهارة. إلا أن الجوانب القوية وجدت وكأنها في الخفاء، زد على ذلك أنها كانت على بُعد معروف من الشرق الأوسط، في حين كانت الجوانب الضعيفة بادية للعيان وكانت المهمة الرئيسة للرئيس ويلسن وأعوانه أثناء حل مسألة الشرق الأوسط[٧٧] هي

---

(٧٦) ف. ي. شبيلكوفا، السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا (١٩١٤ ـ ١٩٢٠)، موسكو، ١٩٦٠، ص ٨٠.

(٧٧) تشتمل مسألة الشرق الأوسط بالمعنى الواسع للكلمة على إعادة التغيير بعد الحرب لجنوب ـ غرب آسيا كلها ـ التي شغلتها الامبراطورية العثمانية المنهارة وإيران التي احتلها الحلفاء (بريطانيا لوحدها منذ نهاية عام ١٩١٧). وفي ذلك الوقت كانت أفغانستان المكافحة في سبيل الاستقلال التام تميل أكثر نحو الهند البريطانية ولم ينسبوها إلى هذه المنطقة. إلا أن هذه المسألة بالذات كانت تتألف من عدة مسائل مستقلة =

إزالة الخلل في ميزان القوى الذي لم يكن لمصلحة أمريكا وذلك من خلال الوسائل الديبلوماسية والدعائية بصورة رئيسة، مستخدماً جميع وسائل الضغط الممكنة.

وفي نيسان عام ١٩١٧ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء، وفي تشرين الأول من العام ذاته أصبح جاهزاً لدى ويلسن برنامج حل «المسألة التركية»، وكان موجهاً ضد تقرير مصير «التركة العثمانية» وفق السيناريو الأنكلو - فرنسي. وفي ١٣ تشرين الأول عام ١٩١٧ كتب أدوارد هاوز من المساعدين والمستشارين المقربين للرئيس في مسائل السياسة الخارجية ما يلي: «حسب رأيه (أي رأي ويلسن) ينبغي القول إنه يجب شطب تركيا كدولة ويجب وضع مهمة التصرف بمصيرها على عاتق مؤتمر الصلح، وأضفت أنه من الضروري التأكيد على أن تركيا سوف لن تنقسم بين المشاركين في الحرب، بل يجب أن تصبح في أجزائها المختلفة ذات حكم ذاتي حسب الخصائص العرقية. وقد وافق على ذلك».

وفي الأول من كانون الأول عام ١٩١٨ أرسل ويلسن برقية لاسلكية إلى هاوز الذي كان موجوداً في أوروبا، حيث عرضت فيها هذه الصيغة بإسهاب، بالشكل الذي سرعان ما عرف بالبند الثاني عشر الوارد آنفاً أنه تفصيل جزئي يستحق الاعتبار. ورغب ويلسن في أن يتم عرض هذا البند بصورة أكثر تحديداً فكتب يقول: «أيمكن أن نسمي أرمينيا، وميسوبوتاميا وسوريا بأسمائها» فعارضه هاوز في ذلك وبقي كل شيء دون تغيير»[٧٨].

= نسبياً وكبيرة جداً وهامة بحد ذاتها وهي: ١ - المسألة التركية بالذات أي مستقبل نظام الدولة السياسي لشبه جزيرة آسيا الصغرى وفراكيا الشرقية اللتين عاش فيها الأتراك بصورةٍ رئيسة؛ ٢ - المسألة الإيرانية؛ ٣ - المسألة العربية (القائمة نظرياً وبحد ذاتها بصدد وعود الإنكليز والفرنسيين حسب اتفاقية سايكس - بيكو المساهمة في تشكيل دولة عربية مستقلة على أراضي تركيا الآسيوية، لكنها تفرعت عملياً إلى مسائل مستقلة عن مصائر البلدان العربية الداخلة في عداد الامبراطورية العثمانية؛ ٤ - المسألة الفلسطينية التي بدأت بالانفصال عن المسألة العربية وخاصة بعد ظهور إعلان بلفور الشهير بتاريخ ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧ حول إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ ٥ - المسألة الأرمنية؛ ٦ - المسألة الكردية. وينبغي الإشارة إلى أن معظم هذه المسائل مرتبط مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ولا يجوز النظر إليها بمعزلٍ عن بعضها البعض. وفضلاً عن ذلك انضمت إليها قضايا المناطق الأخرى مثل «المسألة القفقاسية»، المذكورة آنفاً و«المسألة المصرية». ويجب أن نضيف إلى ما جرى قوله بأن المسائل التي قمنا بسردها لم تكن متساوية من حيث تأثيرها ولا من الناحية الدولية - الحقوقية. فمنها ما كانت (التركية، العربية، الأرمنية، الكردية) موضع بحث متعدد الجوانب أما الأخرى (الإيرانية، وضع إمارات شبه الجزيرة العربية) فقد تمسكت بريطانيا بإدارتها وحدها. وفي الوقت ذاته فإن ما وحّد معظم دول الائتلاف الكبرى هو سلوك نهجٍ إمبريالي كولونيالي ثابت إزاء جميع قضايا الشرق الأوسط هذه. وقد جرت دراسة جميع المسائل المشار إليها بصورة لا بأس بها في المصادر العلمية السوفياتية والأجنبية. وتؤلف المسألة الكردية حالة استثنائية. ولهذا السبب فإنه يجرى هنا وفي العرض القادم إبراز الجوانب التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بها، كما ينبغ هذا من مهام البحث الحالي.

(٧٨) أرشيف العقيد هاوز، أعده للطبع أستاذ التاريخ في جامعة إيلسك تشارلز سايمور الجزء ٣، موسكو، ١٩٣٩، ص ٢٢٧، ٢٣٣.

ويرأي هاوز يجب أن يصبح حق تقرير مصير الامبراطورية العثمانية مادة للعمل الديبلوماسي، حيث يسبب التحديد الزائد قيام العوائق فقط.

وقد أجرى التفسير الرسمي لـ «البنود الـ ١٤» والموضوع بإشراف هاوز في تشرين الأول عام ١٩١٨ أشياء جديدة في الموقف الأمريكي، لكنه أبرز علامات هامة في ما يتعلق بمصير الأتراك والعرب والأكراد والأرمن وغيرهم من الشعوب في تركيا الآسيوية الذين قرر البيت الأبيض لهم. ونصت الإيضاحات المتعلقة بالمادة السادسة على أنه «يجب النظر ـ على الأرجح ـ إلى القفقاس كجزء من مشكلة الامبراطورية التركية» وقيل عن المادة الثانية عشرة «تنشأ الصعوبة هنا ـ كما هو الحال مع النمسا ـ المجر ـ بخصوص «مصطلح» الحكم الذاتي. . . يجب إبقاء الأناضول تحت سيطرة الأتراك ويجب منح أرمينيا ميناءً على البحر الأبيض المتوسط وتحت حماية دولة من الدول العظمى، وربما ستطالب فرنسا بذلك، غير أن الأرمن كانوا يفضلون بريطانيا العظمى.

أما سوريا فقد مُنحت لفرنسا حسب الاتفاقية مع بريطانيا العظمى، ومن الواضح أن بريطانيا كانت من أكثر المنتدبين المناسبين لفلسطين وميسوبوتاميا وشبه جزيرة العرب.

وينبغي تدوين قانونٍ عام للضمانات في المعاهدة السلمية يكون إلزامياً لأصحاب الانتدابات في آسيا الصغرى وعليه تأمين حقوق الأقليات ومبدأ الأبواب المفتوحة، كما يجب أن تصبح الخطوط الحديدية الرئيسة دولية»[٧٩].

ويتضح من هذه النصوص أن الأمريكيين ربطوا، أولاً؛ ربطاً وثيقاً مخططات تقسيم الامبراطورية العثمانية بالمخططات المعادية للسوفيات؛ ثانياً، عندما قاموا بتعتيم مسألة الحكم الذاتي للأقليات فإنهم قد وقفوا عملياً ضد حق تقرير مصيرها؛ ثالثاً، أعطيت معظم الأراضي غير التركية بما فيها الأراضي الكردية لبريطانيا وفرنسا بمثابة ممتلكات استعمارية تحت شكل أنظمة انتدابية؛ ورابعاً، عندما طرحوا «مبدأ الأبواب المفتوحة» وجعل الخطوط الحديدية دولية فإنهم أرادوا ضمان حرية التدخل الاقتصادي لهم في الشرق الأوسط. وهنا لم يتم تسمية الأكراد وكردستان مباشرة، ولكن حسب سياق النص كان يعنى بهما بلا شك، مع أنه يجري الحديث عن ذلك مباشرة في المواد التحضيرية الأولى للإدارة الحكومية المقدمة إلى مؤتمر الصلح والمؤرخة في ٢٠ آذار عام ١٩١٨ والمسماة «تقرير حول التحقيق: حدوده ومنهجه» ـ «أرمينيا»:

١ ـ «تبيان حدود المنطقة الأرمنية، ودراسة المناطق التي يتنازع عليها الأكراد وغيرها».
«النساطرة
١ ـ الأكراد»[٨٠].

وبهذا الشكل يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن خصماً مبدئياً للمخططات الإمبريالية تجاه الأجزاء الآسيوية من الامبراطورية العثمانية، التي انعكست بجلاء في اتفاقية

---

(٧٩) المصدر السابق، الجزء ٤، موسكو ١٩٤٤، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٨٠) **PRFR.**, 1919. The Paris Peace Conference, Vol. I. Wash., 1942, p.69.

سايكس ـ بيكو فلم يرق لواشنطن ـ كما يقال ـ صيغة التقسيم فقط وتوزيع الأراضي المضمومة وعدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فيها كما وقف الأمريكيون إلى جانب إدخال أشكال جديدة وحديثة للاستعمار («نظام الانتداب» ـ للحلفاء و «الأبواب المفتوحة» و «الإمكانيات المتكافئة» بالنسبة لهم بالذات). ويجوز لنا وبكل تأكيد وضع الولايات المتحدة الأمريكية في عداد الدعاة الرئيسيين للإخضاع الامبريالي إلى جانب معظم الأجزاء الأخرى من الامبراطورية العثمانية وكردستان.

وهكذا فقد تبلورت أثناء افتتاح مؤتمر الصلح في باريس في أواسط كانون الثاني عام ١٩١٩ مواقف جميع قادة الحلفاء من مسألة مصير «التركة العثمانية». ولقد كانت نوايا المنتصرين نحو الامبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها نوايا كولونيالية واستعمارية بلا شك، كما خيم الخطر على الأراضي الكردية الواقعة تحت النير العثماني (وكذلك على كردستان إيران عملياً) وكانت بريطانيا الداعية الرئيسة بعد أن أبعدت عن كردستان (مع أنه ليس بصورة تامة) حليفتها فرنسا. كما كانت لدى الإمبرياليين الأمريكيين مخططات واسعة تجاه كردستان، وكان على الأبواب صراع ديبلوماسي شديد، لذلك لم يرغب أي طرف من الأطراف التخلي طواعية ودون معركة عن مطامعه في الأراضي التي يسكنها الأكراد وغيرهم من الشعوب، والتي كان احتلالها يبشر بمكاسب اقتصادية واستراتيجية هامة.

الفصل الثالث

الحركة الكردية ١٩١٨ - ١٩٢٠[1]

افتتح في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٨ مؤتمر الصلح في باريس بين دول الحلفاء من جهة، ودول الاتحاد الرباعي من جهة أخرى، ففي هذه الأثناء تحددت مواقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا فقط من المسألة التركية، وبصورة أدق، من مسألة الشرق الأوسط كما ورد آنفاً وإلى حدٍ معين، زد على ذلك أنها كانت بصورة عامة وبشكل غير محدد من الجزء الكردي لهذه المسألة. ومن المفهوم أن رأي ألمانيا والنمسا والمجر (حيث انهار في هذه الأثناء الاتحاد النمساوي ـ المجري) وبلغاريا المهزومة لم يستأثر باهتمام أحدٍ في باريس، إلا أن تركيا لا ينبغي إسقاطها من الحساب، رغم أن البلاد كانت محتلة عملياً، بينما استحالت حكومة السلطان إلى دمية في أيدي قيادة الحلفاء. فما زالت توجد لدى استانبول إمكانية التأثير على الموقف في المنطقة الأرمنية ـ الكردية، بل وكان بوسع الباب العالي الاحتفاظ، وإلى حين، بخط الدفاع في الساحة الدولية مستفيداً من التناقضات القائمة بين دول الحلفاء المنتصرة.

صحيح أن تركيا لم تتمكن من إبداء أية مواجهة جدية لمخططات دول الحلفاء الكولونيالية في هذه المنطقة، ولم تكن لديها أفكارها الخاصة بشأن حلّ المسألة الكردية (أو الأرمنية) إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار السيطرة التركية. وبعبارات أخرى، اعتبروا في استانبول أن هذه المسألة لا وجود لها على الإطلاق، كما تمسكت طهران بمثل هذا الرأي. وبالمناسبة فإن إيران أيضاً بصرف النظر عن حالتها التي يرثى لها خلال الحرب، وعن الاحتلال البريطاني لجميع أراضيها في نهاية الحرب قد ادَّعت المشاركة في تسوية الشرق الأوسط ما بعد الحرب، ولكن من الواضح لم يحسب أحد لها حساباً.

---

(١) تجرى دراسة الحركات الكردية في هذا الفصل من الكتاب وفي الفصول الأخرى على الأكثر بصدد سياسة بريطانيا وتركيا والأطراف المعنية الأخرى. وقد كرس بحث علمي خاص لدراسة الحركات الكردية بعنوان «الحركة الكردية في العصر الحديث والمعاصر» انظر الفصل الرابع من كتاب المسألة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨ - ١٩٢٣)، ص ٨٣ - ١١٩.

وبالطبع، فإنهم لم يحسبوا الحساب للأكراد وغيرهم من شعوب المنطقة، فلم يأخذ أحد بمشورة هذه الشعوب في ما يتعلق بمصير أوطانها القادمة. إلا أن مثل هذا الرأي كان موجوداً، وبات خلافاً لما توقعه الإمبرياليون عاملاً سياسياً دائماً، وأظهر تأثيراً متزايداً على الوضع في كردستان وفي البلدان المجاورة.

أولاً: انتفاضة الشيخ محمود البرزنجي الأولى

جاهر الأكراد عن أنفسهم وقبل كل شيء في كردستان (العراق) الجنوبية، وهذا واضح تماماً فقد كانت على الدوام «نقطة ساخنة» في كردستان، وبؤرة لمعظم اضطرابات العشائر الكردية المحتملة، فلقد كان الأكراد العراقيون أول من اصطدم بالمحتلين الغربيين، وأول من أحسّ بوطأة احتلال الغزاة الإنكليز وهم كانوا أول من هبّ للنضال التحرري.

جرى النظر في الفصل السابق في المخططات الأولية للسلطات العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق إزاء المناطق الكردية وردّ فعل الأكراد على ذلك، فقد تفاقم الوضع في كردستان الجنوبية في مرحلة قيام نظام فرساي (١٩١٩ ـ ١٩٢٠) أكثر من ذي قبل.

وفي ربيع عام ١٩١٩ انكشف الفشل التامّ لرهان السلطات البريطانية الخاسر على القيادة الكردية الإقطاعية العشائرية في العراق كرهانٍ على عميل لها في الاستعباد الكولونيالي لكردستان الجنوبية ولقد اصطدم الإنكليز، وللمرة الأولى، بالقومية الكردية الإقطاعية التي كانت بسبب التطور التاريخي الخاص والثقافي للمجتمع الكردي أكثر صموداً وثباتاً من تلك التي اصطدم بها المحتلون الإنكليز في أجزاء أخرى من العالم الكولونيالي[٢]. ولم يكن لسبب هذه الظاهرة الفريدة منشأ تاريخي فقط، بل واجتماعي ـ اقتصادي، حيث ظلت القيادة الإقطاعية العشائرية على عتبة العصر الراهن المعبرة الوحيدة عن مصالح الشعب الكردي القومية العامة. أما البورجوازية الناشئة فلم تبتعد كثيراً عن فئة تجار القرون الوسطى ولم تلعب أي دور سياسي تقريباً، في حين أن المثقفين الأكراد الذين اتخذوا العمل السياسي حرفة لهم في كردستان الجنوبية (وفي الشرقية) لم يكن لهم وجود تقريباً[٣].

وعلى هذا النحو كان زعماء العشائر ورجال الدين والشيوخ سواء في ظل السيطرة التركية أم بعد مجيء الإنكليز ـ وكقاعدة عامة ـ قواداً ومنظمين وملهمين لحركات الأكراد العراقيين التحررية ومعبرين نشطاء للتقليد العريق المحب للحرية الذين كانت تسير الجماهير الشعبية الكردية خلفهم بلا قيدٍ أو شرط. كما ازداد نشاطهم السياسي في أعقاب هزيمة تركيا، ذلك أنه تشكل ولفترة قصيرة من الزمن فراغ للسلطة في كردستان الجنوبية عندما غادر الأسياد

---

(٢) ومن هذه الناحية فإن القومية الكردية الإقطاعية شبيهة بالقومية الأفغانية (البشتو) مع فارق أن الأخيرة مشبعة وبدرجة أكبر بالأكليريكية الإسلامية.

(٣) التحليل الاجتماعي الاقتصادي لحالة المجتمع الكردي في المرحلة المدروسة انظر: أ.م. مينيتشاشفيلي، **الأكراد. نبذة للعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية، والثقافة والظروف المعاشية، موسكو، ١٩٨٤.**

القدامى أرض البلاد، بينما لم يثبت الجدد أقدامهم بصورة كافية، فتكونت لدى القيادة الكردية وهم لنيل بعض الاستقلال الأمر الذي ساعد على نمو كبريائهم السياسي.

إلا أن وجود قيادة إقطاعية لا يقدم الأساس لتصنيف الحركة الكردية المناهضة للاستعمار الغربي كحركة محافظة لها أهداف رجعية، فقد ارتدى نهج هذه الحركة في العراق (وفي سوريا في ما بعد) المعادي للاستعمار أهمية تقدمية بلا شك. ولكن من الجانب الاجتماعي الداخلي فقد خرج نضال الأكراد ضد المحتلين البريطانيين (وفي سوريا ضد الفرنسيين) موضوعياً من إطار المثل الإقطاعي ـ الانفصالي.

جرى نهوض الحركة الكردية القومية بعد الحرب في عصر أزمة النظام الاستعماري للإمبريالية وبداية انهياره عندما هبت شعوب الشرق الكولونيالي، بما فيها الشعب الكردي للنضال في سبيل حقوقها ومن أجل حق تقرير المصير وذلك تحت تأثير قوي لأفكار ثورة أكتوبر التحررية وانتصارات السلطة السوفياتية على قوى الإمبريالية الموحدة وعلى الرجعية الداخلية والنجاحات الملموسة في حل المسألة القومية والقومية ـ الكولونيالية في روسيا «سجن الشعوب» سابقاً. ولقد أدى هذا النضال وبحكم منطق التطور التاريخي ذاته إلى انعطافات اجتماعية داخلية هامة.

ولقد كتب لينين قبل ذلك بفترة قصيرة، أنه بتحرير شعوب البلقان من السيطرة التركية إثر حرب البلقان الأولى قد تمت «خطوة كبرى إلى الأمام نحو تصفية بقايا القرون الوسطى في أوربا الشرقية كلها»[٤]، رابطاً هذه «المهمة التاريخية» بإسقاط «ظلم الإقطاعيين المحليين»[٥] وكانت كردستان تتخلف كثيراً من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية عن مكدونيا وغيرها من الأراضي السلافية والبلقانية، غير أن المنهج العلمي اللينيني إزاء الأهمية التاريخية للأحداث في البلقان ينسحب تماماً على كردستان أيضاً.

لقد أدى تحرير كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية بالذات من الحكم العثماني الذي كان يمثل كل ما هو رجعي وولى عهده في الشرق الأوسط إلى تقويض المقومات الأساسية «للقرون الوسطى» التي كانت قوية بعد على الأرض الكردية. كما ساعد على ذلك مجيء المحتلين الفرنسيين والبريطانيين (وقد يكون خلافاً لإرادتهم) ذلك أنهم جاؤوا للاستغلال والنهب من جهة، وجلبوا معهم إلى كردستان علاقات إنتاج رأسمالية أكثر تقدماً والصناعة لدرجة معينة، والأجزاء المكونة للنظام السياسي والاقتصادي، وإنتاج المواد الزراعية للتصدير وغيرها من جهةٍ أخرى. ولقد اتسع صراع الأكراد السياسي مع المحتلين البريطانيين والفرنسيين في ظل ظروف واقع اجتماعي ـ اقتصادي جديد لم يكن بالإمكان تغييره. ومهما يبدو من مفارقة فإن الحركة الكردية في العصر الراهن وخلافاً للنوايا الذاتية لعددٍ كبير من قادتها وخاصة في العراق وإيران قد ساهمت في هدم المجتمع الكردي الإقطاعي التقليدي،

(٤) ف. إ. لينين، «فصل جديد للتاريخ العالمي». في المؤلفات الكاملة، الجزء ٢٢، ص ١٥٦.
(٥) ف. إ. لينين، «حرب البلقان والشوفينية البورجوازية» في المؤلفات الكاملة، ـ الجزء ٢٣، ص ٣٨.

ولـو كـان السبب أنها أدت إلى تقـويـة اتصـالات الأكـراد مـع خصـومهم وبشتى الـوسـائـل الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية.

ويتضح ممّا تقدم أن الحركة الكرديـة في عصر ما بعـد أكتوبـر كانت عبـارة عن ظاهـرة اجتماعية معقدة ومتناقضـة جداً، لا يجـوز تقييمها من جـانب واحد. فلم تنحصر أهميتهـا في النضال ضد الإمبريالية والكولونيالية والقيادة البـورجوازيـة ـ الشوفينيـة في البلدان التي تقتسم كردستان فحسب، بل تم في مجرى هذا النضال تقويض مواقع القيادة الإقـطاعية العشـائريـة الإكليريكيـة للمجتمـع الكـردي التقليـدي وفي مختلف المجـالات الاجتـماعيـة والاقتصـاديـة والسياسية والدينية. وإلى جانب ذلك فإن التخلف الاجتماعي بالذات لقيادة الحركـة الكرديـة وقواها المحركة قد سمح للأوساط الإمبريالية والرجعية بالهيمنة أحياناً، وإضعاف فعاليـة هذه الحركة وفي نهاية الأمر إيصال نضال الشعب الكردي البطولي والمتفاني ضد المضطهدين الجـدد والقدامى إلى الصفر.

تلكم هي السمات الأساسية التي اتصفت بها القومية الكردية والحركة الكـردية القـومية من وجهة النظر التاريخية والسيـاسية والاجتـماعية العـامة، وأصبحت هـذه الحركـة في أعقاب الحرب العالمية الأولى عامـلاً دائماً لـه وزن أثر عـلى الموقف السيـاسي الداخـلي في البلدان التي يعيش فيها الشعب الكردي وعلى الوضع الدولي لمنطقة الشرق الأوسط كلها، إلا أنه لا يمكن النـظر إلى الحركـة الكرديـة ـ القوميـة في التيار العـام ذلك أن لهـا خصوصيتهـا في كـل بلدٍ، وتحـددت هذه الأخـيرة وبالـدرجة الأولى بخصم محـدد، ففي العراق وسـوريا كـانت الحركـة الكردية مـوجهة ضـد المحتلين الأجانب، في حـين أنها كانت في إيـران وتركيـا ضد الأوسـاط الحاكمة في هاتين الدولتين والتي انتهجت سياسة شوفينية تجاه السكان الأكراد.

اندلعت أول انتفاضة كرديـة وأكبرهـا في العصر الراهن في العـراق ربيع عـام ١٩١٩، ففي نيسان نهضت عشيرة غويان في مشارف زاخو، ومن ثم انـدلعت الانتفاضـة بقيادة أحمـد بارازاني في بارازان البؤرة الدائمة للاضطرابات، وتمكنت القوات التأديبية البريطانية وبصعوبة من القضاء على هذه الحركات في أواخر صيف عام ١٩١٩.

لكن نطاق الأحداث الرئيسة اتسع في السليمانية التي أصبحت في المـرحلة المدروسـة مركزاً حقيقياً للحركة التحررية في كردستان الجنوبية، وترأس الحركة الشيـخ محمود بـرزنجي قائد النضال التحرري للأكراد العراقيـين ـ دون منازع ـ خلال عهد الانتداب البريطاني[٦].

(٦) انـظر: م.أ. كمال، الحـركة الـوطنية ـ التحـررية في كـردستان العـراق، ص ٧٦؛ أ.م. مينتشاشفيـلي، العـراق في سنوات الانتـداب البريـطاني، موسكـو، ١٩٦٩، ص ١٩٢ ـ ١٩٣؛ أرشيف سياسـة روسيـا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».
لقد بات الأساس الخارجي للأحداث المرتبطة بهذه الانتفاضات الكردية أو تلك معروفاً من خلال المصـادر السوفياتية والأجنبية، ولهذا السبب فإن الاهتمام الرئيسي هنا وفي ما بعد يعاد أثناء تصوير الحركات الكرديـة وتقويمها العام إلى أكثر الجوانب أهمية في وصفها وكذلك إلى الوقائع الجـديدة المستخلصـة وللمرة الأولى من المصادر الأولية (وبصورةٍ أساسية من «أرشيف الهند الوطني») ومن الصحافة.

وعرضت المصادر البريطانية المعادية للشيخ محمود، وكما يحلو لها، الأسباب التي دفعت به كي يسلك سبيل النزاع المسلح المكشوف ضد الإنكليز وهي: «حبه الشديد للسلطة وغطرسة القومية الكبرى والعدوانية وغيرها» وهددت سلطة الشيخ مستقبل السلام في البلاد، إذ إنه لم يرضَ بتلك الحقوق التي منحت له في السليمانية، وأراد أن يبسط سيطرته على أربيل وغيرها من أجزاء ولاية الموصل التي يسكنها الأكراد كما اتّهم بإقامة صلات مع «مركز أجنبي ما معادٍ في شرنخ»[٧] وحسب ما أكدته تلك المصادر فقد بدأت تلك العشائر تبتعد عن الشيخ محمود وأصبحت سلطته تضعف حتى في السليمانية، وخاصةً بعد أن بدأ يفقد ثقة السلطات البريطانية وتأييدها. كما زعموا أن مواقفه تضعضعت بين أفراد عشيرته أي عشيرة الجاف. وقد دفعت جميع هذه الأمور بالشيخ محمود للإسراع في القيام بحركته لكي يستعيد نفوذه وسلطته في كردستان الجنوبية[٨].

وإلى جانب ورود الأسباب «الموضوعية» التي دفعت بالشيخ محمود للاستياء وردت أسباب ذاتية فقد ذكروا بأن الزعيم الكردي مثلاً «غير متزن ويفتقر إلى الرصانة والجد» وغيرها[٩].

إن النزعة المعينة لمثل هذه التفسيرات واضحة تماماً، وفضلاً عن ذلك فإنها خلافاً لرغبة مؤلفيها قد برهنت على المشاعر الواسعة المناوئة للإنكليز بين صفوف الأكراد العراقيين (طالما احتاج الزعيم الكردي لاستعادة شهرته وسلطته قيادة الشعب للنضال ضد الإنكليز بالذات أسياد العراق الجدد). وبعد مضيّ نصف عام على انتهاء عملية احتلال العراق تراكمت في البلاد قدرات هامة معادية للاستعمار (عند العرب والأكراد على حد سواء) كانت جاهزة كي تبرز على السطح في أية لحظة كانت، وبالتحديد ظهر الشيخ محمود في هذه الفترة كقائدٍ لحركة الأكراد المعادية للإمبريالية والاستعمار في كردستان الجنوبية والجنوبية ـ الشرقية جزئياً وفي ذلك تنحصر الأهمية الحقيقية الأساسية ولنشاطه وشخصيته التي لم تستطع حجب عدد من صفاته وسلوكه الملازمة له كزعيم إقطاعي نموذجي وفي نواحٍ كثيرة. وعندما ركز المراقبون الإنكليز آنذاك جلّ اهتمامهم على السمات الأخيرة فإنهم صبوا جام حقدهم على الحركة التحررية التي رفع لواءها الشيخ محمود وغيره من القادة الأكراد الأخيرين، ساعين وبشتى الوسائل، إلى الحط من شأن هذه الظاهرة التاريخية الاجتماعية التقدمية.

بدأت ثورة الشيخ محمود في ٢٠ أيار عام ١٩١٩ باستيلاء مفرزة من الأكراد المتحالفين معه في المنطقة الحدودية على السليمانية، وقد وفّر قيام الحركة بصورة مباغتة نجاحاً أولياً للأكراد، تم دحر قوات اللواء غير الكبيرة كما تم عزل الضباط الإنكليز بما فيهم الضباط

---

(٧) يظهر أن شرنخ تقع في إيران بالقرب من الحدود العراقية.

(٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(٩) انظر مثلاً: St.H. Longrigg, **Iraq, 1900 to 1950. A Political, Social and Economic History,** London, 1953, p. 104.

السياسيين وقتل عدد منهم وسرعان ما أصبح الشيخ محمود سيد الموقف في مقاطعة السليمانية كلها.

وفي الواقع لم يكن مدى ممتلكاته كبيراً جداً، فقد كان ذلك جزءاً من كردستان الجنوبية فقط، زد على ذلك أنه لم يكن أكبر جزءٍ فيها، بيد أن الشيخ نفسه أولى أهميةً سياسيةً كبيرةً جداً لنصره الأول على الإنكليز فلم يفكر وفق مقولات محلية، بل وفّق مقولات كردية عامة معتبراً السليمانية نواةً ومركزاً للدولة الكردية المستقلة القادمة. ولذلك أعلن الشيخ محمود استقلال كردستان، ونفسه حاكماً عليها (وحسب أقوال أرنولد ويلسون «الحاكم الرئيسي» حكمتداراً)(١٠) وأُدخِلَت بعض من السمات الظاهرية الضرورية لدولة مستقلة مثل: العلم والعملات النقدية والطوابع البريدية التي تحمل صورة الشيخ والأختام البريدية، وشرعت في الصدور صحيفة «روزا كردستان» («شمس كردستان») وأخيراً شكل الشيخ حكومته برئاسة شقيقه الأصغر الشيخ قادر برزنجي الذي سُمِّي بالقائمقام، وعين المسيحي عبد الكريم علقة وزيراً للمالية وحاج مصطفى باشا وزيراً للتعليم وصالح زكي بك قائداً عاماً للجيش(١١).

وسارت أمور الشيخ في المرحلة الأولى بصورة حسنة، فقد أحرز عدداً من الانتصارات (بالقرب من تاسلوجة وبازيان) وبسط سلطته حتى كركوك، وانتقلت إلى جانبه العشائر القاطنة على الحدود الإيرانية ـ العراقية وفي كردستان إيران (هماوند وأفرومان وغيرهما). وأقام الاتصالات مع أكبر زعماء الأكراد مع حاكم شمدينان سيد طه حفيد عبيد الله النهري الشهير ومع إسماعيل آغا سمكو أحد أكثر زعماء كردستان إيران نفوذاً ورئيس عشيرة شكاك الكردية التي تعيش على الحدود التركية ـ الإيرانية ووصلت أصداء ثورة الشيخ محمود في السليمانية إلى شتى أرجاء ميسوبوتاميا وليس في مناطقها الكردية فقط(١٢).

وخيّم خطر حقيقي على السلطة البريطانية في العراق، هذه السلطة التي لم يتصلب عودها بعد، فاتخذت القيادة العسكرية ـ السياسية البريطانية تدابير فورية، وزجت بالقوات الأنكلو ـ هندية تحت قيادة الجنرال ت. فريزر العامة ضد الثوار، ومن الواضح أن القوى كانت غير متكافئة، لا سيما أن الإنكليز أفلحوا في تحريض عشيرتي جاف وبشدر ضد الشيخ

---

(١٠) لم يُعثر في المصادر والمراجع العلمية على تأكيد موثوق لإعلان رسمي لاستقلال كردستان من قبل الشيخ محمود وكما يبدو فقد جرى هذا الحدث مع ذلك «عملياً» وليس «قانونياً» ولَم ينطو لقب «حكمتدار» الذي منحه الإنكليز للشيخ محمود بعد طرد الأتراك من السليمانية والذي حافظ عليه خلال الانتفاضة على تفسير ذي مدلول واحد. فقد وردت في القاموس العربي ـ الروسي لواضعه خ.ك. بارانوف (الطبعة الخامسة، موسكو، ١٩٧٦) مرادفات غير مقبولة: «مدير»، «قائد» (ص ١٨٨). وفي القاموس الفارسي ـ الروسي لواضعه ب.ف. ميللر (الطبعة الثانية ـ ١٩٥٣) كانت أكثر قبولاً: «ملك»، «حاكم»، «أمير».

(١١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج بتاريخ ٢٥ أيار ١٩١٩؛ A.T. Wilson, **Mesopotamia**, p.136-137; L. Rambout, **Les Kurdes et droit. Des textes, des faits.** Paris, 1947, p.57.

(١٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

محمود، وفي ١٧ حزيران، أُصيبت مفارز الشيخ محمود بالقرب من بازيان بالفشل، أما الشيخ نفسه فقد جرح ووقع في الأسر وسقطت السليمانية بعد عدة أيام.

إلا أن الانتفاضة لم تتوقف، واستمرت العمليات التأديبية مدة شهر ونصف شهر آخر ضد الثوار في لواء السليمانية، وفي ٣ آب عام ١٩١٩ فقط أُعلن رسمياً عن إخماد المتمردين نهائياً، وأصدرت المحكمة العسكرية ـ الميدانية ـ حكم الإعدام بالشيخ محمود وقد استبدل بالنفي إلى الهند لمدة عشر سنوات بسبب شعبيته الواسعة بين الأكراد العراقيين(١٣).

وكان بوسع المحتلين البريطانيين الاحتفال بنصرهم الأول على الأكراد، إلا أن الاحتفال بدا سابقاً لأوانه. صحيح أن السلطات البريطانية لم تدرك ذلك فوراً، فقد جاء في تقرير ويلسون إلى وزير شؤون الهند والموضوع في شهر آب عام ١٩١٩ الذي ساده التفاؤل أنه تم إعادة النظام والنشاط الإداري الاعتيادي إلى المناطق وقد كتب ويلسون يقول: «نُدير شؤون كردستان الجنوبية بالاتفاق وليس بالقوة» معترفاً في الوقت ذاته بأن القوة هي التي تقف وراء الحكومة. وصور في ما بعد النجاحات في إدارة لواء السليمانية بعد «الفوضى القومية» عندما كانت هذه الإدارة تتم بواسطة الموظفين الأكراد وتحت الإشراف البريطاني وأكد أ. ويلسون أن مداخيل المقاطعة ارتفعت ويسود النظام والشرعية بنجاح.

وإلى جانب ذلك، ظهر من خلال تقريره ما يثير القلق وخاصةً في ما يتعلق بالوضع على الحدود العراقية ـ الإيرانية وحذر من منح الأكراد مصيرهم الخاص أي ضد إضعاف الإشراف البريطاني عليهم، كما تنبأ بوجود مصاعب خلال سنة أو سنتين في كردستان الجنوبية. فقد أثارت الدعاية التركية بين صفوف الأكراد (حسب أقواله نشاط لجان «الاتحاد والترقي») مخاوف خاصة لديه، وكذلك الشائعات حول إقامة دولةٍ أرمنيةٍ، الأمر الذي أثار قلق الأكراد. وتقدم ويلسون بمثابة «عوامل حضارية قوية» مشروع بناء شبكة للخطوط الحديدية والطرق في كردستان الجنوبية التي أولاها أهمية استراتيجية أيضاً(١٤).

وتعد الاعتبارات التي سردها ويلسون نموذجية لوجوه الاحتلال البريطاني، وهي تعكس ولدرجةٍ ما الوضع القائم في المستعمرة، وفي هذه الحال كردستان الجنوبية، لكنها عرضت الحالة الموضوعية في الوقت ذاته بمظهر جميل. لم يكن بوسع ويلسون ومن كان على شاكلته تقييم الأهمية التاريخية لحركة التحرر الوطني في العصر الجديد الذي حل بعد ثورة أكتوبر في روسيا والحرب العالمية الأولى وبصورة صحيحة. فقد كانوا يعزون الأمر كله إلى أسباب خاصةٍ وإلى التأثير الخارجي وللنوازع الشخصية وغيرها، غير راغبين (أو لم يكونوا قادرين) في

---

(١٣) كتب ويلسون في ما بعد أنه اعترض على تبديل حكم الإعدام بالشيخ محمود، والذي يجب أن يصبح عاملاً رئيساً «لإعادة الهدوء» إلى كردستان، انظر: تصوير انتفاضة الشيخ محمود في عام ١٩١٩ في: م.أ. كمال، **الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق**، ص ٧٦ ـ ٨١؛ مينيتشاشفيلي، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني**، ص ١٩٣ ـ ١٩٦.

(١٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية بتاريخ ٢٨ آب عام ١٩١٩.

رؤية الفشل التاريخي للكولونيالية. وهذا ما يبدو بوضوح على مثال سياسة بريطانيا في كردستان الجنوبية.

اعترف الضابط السياسي البريطاني أو. هيه بأن «انتفاضة الشيخ محمود قد وجهت ضربةً أليمة إلى النفوذ البريطاني في كردستان»(١٥) وهذا مما لا شك فيه يتعلق بمرحلة ما بعد إخماد الانتفاضة، لكن مواقع بريطانيا كانت في العراق بوجه عام وفي المناطق الكردية بوجه خاص متزعزعة جداً قبل ذلك أيضاً.

ثانياً: الحركات الأخرى في كردستان الجنوبية

كان بوسع السلطات العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق رؤية مظاهر كثيرة للتذمر المتزايد في كردستان الجنوبية حتى قبل الأحداث التي وقعت في السليمانية بفترةٍ طويلةٍ. فعلى الرغم من الخلافات بين القيادة الكردية، ومن وجود ميول متعاطفة مع الإنكليز فيها فقد بات واضحاً أن الشكل الكلاسيكي للحكم الاستعماري المباشر لا يجدي هنا نفعاً. كما أن ضرورة تغيير شكل النظام الكولونيالي لم تثر شكوكاً سواء بالنسبة للعراق كله أم بالنسبة للمستعمرات الأخرى التي اقتطعتها دول الحلفاء من ألمانيا وتركيا الخاسرتين في الحرب. وفي الوقت ذاته بينت التجربة الأولى للاحتلال البريطاني في العراق أن السكان الأكراد في البلاد بحاجةٍ إلى نهج خاصٍ يختلف عن النهج الذي استخدم مع السكان العرب وهذا ما كان يتعلق بالعلاقات المتبادلة المباشرة مع عشائر واتحادات كردية معينة، وبتحديد المستقبل السياسي لكردستان الجنوبية بشكل رئيس. وظهرت المسألة الكردية بكل أهميتها أمام الإدارة البريطانية في العراق التي بينت أنها لم تكن جاهزةً لحلها.

وفي البداية ـ كما ورد آنفاً ولحدٍ ما ـ قامت السياسة الكردية التي انتهجتها السلطات البريطانية في الشرق الأوسط على استغلال المشاعر المعادية للأتراك وعلى تأجيج المشاعر المعادية للفرنسيين. وتبين أن مثل هذا النهج بدأ يعطي النتائج المرجوة. وأعلن المندوب السياسي البريطاني في الخليج بيرسي كوكس وغيره من ممثلي بريطانيا في أواخر عام ١٩١٨ وأوائل عام ١٩١٩ أن الأكراد في كردستان الجنوبية ضد عودة الأتراك ويقف معظمهم إلى جانب بريطانيا، ويطالب عدد كبير من الزعماء الأكراد بالانفصال عن العراق وتحت الحماية البريطانية وفي الحالة القصوى مع إبقاء هذه الحماية فيما لو ظلوا داخل العراق. كما وجد بين الأعيان الأكراد الموالين للحكم البريطاني المباشر على الأراضي الكردية، لكن لم يوجد بينهم أنصار لفرنسا (أعلن الشيخ محمود أنه لن يقبل «تحت أي شكل كان» بالحماية الفرنسية). كما وجد حسب أقوال نوئيل أنصار (من التجار على الأغلب) منح الأكراد نظام «الحلفاء» القانوني في دول الائتلاف ومنحهم على هذا الأساس ممثلية مستقلة في مؤتمر الصلح في باريس، كما برزت ميول مماثلة بين صفوف زعماء كردستان إيران وخاصةً في الشريط الإيراني ـ العراقي

(١٥) W.R. Hay, Two Years in Kurdistan. Experience of a Political officer 1918-1920, London, 1921, p.193.

الحدودي، كما ظهرت هنا الانفصالية المعادية لإيران ولم تستجب آنذاك لمصالح بريطانيا[١٦] وعلى أية حال فقد سمح الوضع في كردستان الجنوبية للإنكليز بالعمل للإعداد لإخضاع هذه المنطقة كلها لسيطرتهم، بعد أن رسخوا مواقعهم فيها بثبات.

إلا أن حركات الأكراد العراقيين الأولى التي بدأت في ربيع عام ١٩١٩ بينت أن السلطات البريطانية قد بالغت في تأثير الإجراءات الدعائية الصرفة لبسط النفوذ البريطاني في كردستان. وقد أظهر أن عداء الأكراد للمستعبدين الجدد وعدم رغبتهم العيش تحت النير البريطاني كانا أقوى من دعايات الضباط السياسيين المغرية، وعلاوة على ذلك لم يفلح عدد كبير منهم الذين تربوا على التقاليد الكولونيالية القديمة، أو لم يتمكنوا من التربية بروح العصر الجديد ورؤية الأسباب الحقيقية لنهوض الحركة الكردية التحررية. فقد كتب الرائد نوئيل مثلاً أن «الحركة القائمة لمصلحة الاستقلال الكردي لا تستند على أساس طبيعي» وأكد في ما بعد أن «دعاية الأكراد القومية لم تكن تبلغ المستوى الحالي»، لو لم تكن مخاوفهم من انتقام الأرمن الذين يقوم الغرب بتحريضهم، وأطلق العنان للآراء المشكوك فيها حول «فساد» العشائر الكردية في نصيبين بسبب اتصالاتهم الطويلة مع العرب مقارنة مع عشائر السليمانية وراوندوز[١٧].

وبالطبع لم يكن ثمة أمل في نجاح كبير يحققه الأكراد بمثل هذا الاحتياط، زد على ذلك أنه سرعان ما ظهر منافسون للإنكليز في كردستان كانوا ثانية من الأتراك الذين جرى شطبهم من الحساب. فلم يغب أعضاء لجنة «الاتحاد والترقي» الذين أبعدوا عن دفّة الحكم في أعقاب هزيمة تركيا في الحرب من الساحة السياسية على الرغم من حلّ الحزب. وحافظت لجان الاتحاديين في دياربكر وماردين والمراكز الأخرى في شرق الأناضول على نشاطها السياسي طويلاً، وحاولت في صراعها ضد أعدائها السياسيين الألداء من الائتلافيين (أعضاء حزب «الحرية والائتلاف»)، بعد هزيمة تركيا فوراً والتي ترأست حكومة استانبول وتمتعت بتأييد دول الحلفاء وثقتهم التامّة وبالدرجة الأولى بريطانيا من استغلال «الورقة الكردية» أيضاً، عندما قامت بدعاية معادية لبريطانيا بين صفوف أفراد العشائر في كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية مع استخدام الشعارات الإسلامية وعلى نطاق واسع.

وقام الأتراك الفتيان ـ الاتحاديون بتشكيل اتحاد (من عشائر حاركي وشرناكلي ورامازانة والسالهية وغيرها) في مقاطعة هكاري وفي المناطق المجاورة مناوىء للإنكليز، لكنه كان سريع الزوال. كما أقاموا الاتصالات مع القادة الأكراد البارزين الذين كانوا يعيشون في العاصمة: مع السيناتور عبد القادر، وأمين عالي بدرخان، ووالي الموصل سابقاً ومحرر صحيفة «الحدث»

---

(١٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقيات المفوض السياسي البريطاني في الخليج إلى دلهي بتاريخ ٣، ٩، ١١ كانون الأول عام ١٩١٨ وبتاريخ ٥ كانون الثاني عام ١٩١٩، وبرقيات وزير شؤون الهند إلى ولي العهد بتاريخ ٩ و١٩ كانون الأول عام ١٩١٨.

(١٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقية المفوض السياسي في الخليج إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند بتاريخ ٢٦ نيسان عام ١٩١٩.

سليمان نظيف والكردي الاتحادي عبد الله جودت[18] غير أن القوميين الأكراد راعوا في هذه الحالة أيضاً مصالحهم ولم يقطعوا العلاقات مع الإنكليز، وحسب رأيهم كان بوسع الإنكليز إلحاق الضرر بقضية استقلال الأكراد في العراق، ولكن ليس في تركيا وإيران حيث كان بمقدور المساعدة البريطانية أن تلعب دوراً إيجابياً.

وعلى أية حال وضع الأتراك عراقيل كثيرة أمام الإنكليز في شمال العراق، وقد كان مركز النشاط المعادي للإنكليز يقع في جنوب غرب كردستان (منطقة دياربكر - ماردين)، ترأسه القائد السابق للجيش التركي السادس علي إحسان باشا الذي كان على ارتباط وثيق مع الاتحاديين وكان هدفهم الرئيسي إعاقة الاحتلال البريطاني لهذه الأراضي الاستراتيجية الهامة التي كان الخطر الفعلي عليها قائماً في الأشهر التي أعقبت الحرب. صحيح أنه تأسس حزب موالٍ لبريطانيا في هذه المنطقة من كردستان (مركزه سيرت) ونشأت حركة لمصلحة الاستقلال التامّ بقيادة سمكو، إلا أن هذه الحركة كانت تميل أكثر نحو كردستان إيران، بينما كان نفوذ أنصار بريطانيا ضعيفاً نسبياً[19].

وبالمقابل فقد اشتد العداء بين صفوف السكان الأكراد نحو الغزاة الأوروبيين (وفي هذه الحالة نحو الغزاة الإنكليز)، الذين كان ينطلق منهم الخطر الحقيقي والمباشر. وعلى هذه الخلفية بات العداء القديم نحو الأتراك المستعبدين يشغل مؤقتاً المرتبة الثانية وخاصةً في تلك الفوضى السياسية التي سادت في تركيا بعد هزيمتها في الحرب، وقد وصل نفوذ حكومة استانبول وسلطتها إلى الحضيض، أما قيادة حركة الشعب التركي الوطنية التحررية التي بدأت منذ ربيع عام ١٩١٩ كانت معنية وعلى أقل تقدير في اتخاذ السكان الأكراد في شرق الأناضول موقف الحياد الإيجابي، ولذلك حاولت إقامة علاقات حسنة معهم، وفي هذا الموقف اكتسبت الحركة الكردية في تركيا بالذات استقلالاً نسبياً أو حرية مؤقتة للمناورة.

ولقد رأى أكراد تركيا في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب أن الخطر الرئيس الذي يهددهم هو في جنوب شرق البلاد بالتحديد حيث تقدم الإنكليز من هناك. ولكن ظهر سبب إضافي آخر، أدى إلى تكوين وضع مناسب لنشر الميول المعادية للحلفاء في الوسط الكردي والكلام يدور عن المسألة الأرمنية التي تفاقمت من جديد.

وظهرت منذ أواخر عام ١٩١٨ الشائعات حول مخططات إقامة دولة أرمنية مستقلة في شرق الأناضول حيث يعيش فيه عدد كبير من السكان الأكراد، واشتدت هذه الشائعات في مرحلة التحضير التي طالت كثيراً لمعاهدة سلمية مع تركيا، وقد أثارت هذه الشائعات قلق الأكراد وساهمت في انتعاش المشاعر المعادية للأرمن لديهم، وفي آن واحدٍ زيادة عدم ثقتهم بسياسة دول الحلفاء - المنتصرة التي استغلت لأغراض استعمارية آلام الشعب الأرمني التي عانى منها في ظل عهود عبد الحميد والأتراك الفتيان.

---

(١٨) المصدر السابق، برقية بتاريخ ١٥ نيسان عام ١٩١٩.

(١٩) Bell, Review, p.66.

وينبغي الإشارة إلى أن تسعير المشاعر حول المسألة الأرمنية لم يكن يخدم مصالح الإمبرياليين فحسب، بل وكان يخدم مصالح الأوساط المحافظة في المجتمع الكردي من القيادة العشائرية والاكليريكية التي تزعمت آنذاك حركة الأكراد القومية، هذه الأوساط التي كانت تحمل في آن واحد وبصورة رئيسة لواء الخرافات العرقية والشوفينية الإسلامية وتبشر بها. وقد فسّرت هذه الأوساط تأييد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للقوميين الأرمن بأنه دليل على وجود «مؤامرة» تقوم بها الدول المسيحية الكبرى وعملاؤها الأرمن ضد الأكراد المسلمين (كما كانت هذه الشائعة تخدم مصالح الرجعيين الأتراك والأكليريكيين بما فيهم اليمينيون بين صفوف الكماليين القوميين الذين قاموا بتخويف الأتراك من «الخطر الأرمني - المسيحي»).

وفي ما يتعلق بمصالح الأرمن بالذات فقد جلبت هذه الضجة كلها حول إقامة دولةٍ أرمنية ضرراً لهم حتماً، وهنا لم يكن الأمر في مكائد الحياة الغربيين للاستقلال الأرمني أو في موقف القوميين الأكراد أو الأتراك العدائي من هذه الفكرة، إنما الأمر الرئيس انحصر في أن الواقع التاريخي قد تغير، حيث تقلّص العنصر العرقي الأرمني في أرمينيا (التركية) بصورة شديدة إثر المجازر التي ارتكبها الأتراك ضد الأرمن، إذ تحول الأرمن من الأكثرية التي كانوا يشكلونها قبل هذه الأحداث إلى أقلية ضئيلة جداً. وقد تشكلت بؤرة الانبعاث القومي للشعب الأرمني وتطوره في أرمينيا الشرقية (أي في ما وراء القفقاس) التي ارتبط مصيرها ارتباطاً أبدياً مع روسيا ومع الاتحاد السوفياتي بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧. وكان يمكن أن تتحول عملياً رغبة حكام الطاشناق في أرمينيا «المستقلة» الذين سيطروا «على السلطة لفترة قصيرة جداً» في ضم أرمينيا الغربية ومشاريعهم التي لا أساس لها في تأسيس «أرمينيا الكبرى» من «البحر إلى البحر» (أي من البحر الأسود وحتى البحر الأبيض المتوسط)، إلى مصائب جديدة لا تحل بالسكان الأرمن وحدهم، بل وبالسكان الأكراد والعرب والأتراك.

ومع أن الأمر لم يصل إلى حد التطبيق ولأسباب معروفة، إلا أن سياسة الطاشناق المغامرة التي اتسمت بقصر النظر، والمحرضين من قبل دول الحلفاء الإمبريالية قد جلبت لعددٍ كبيرٍ من الأرمن في أرمينيا الغربية الذين نجوا من المطاردة مصائب لا تُحصى، وكما سنبينّ لاحقاً فقد تضررت كثيراً مصالح الشعب الكردي القومية من مثل هذه السياسة أيضاً، ولكن هذا كان في نهاية الأمر. أما «العامل الأرمني» الذي استغلته، وبدهاء، الأوساط المعادية للإنكليز في تركيا فقد كان في سياق الوضع المعقد والمتوتر الذي ساد في الأشهر الأولى بعد الحرب لمصلحة خصوم السيطرة البريطانية في كردستان العراق. وليس عبثاً أن الإدارة البريطانية في العراق قد أعلنت رسمياً وباقتراحٍ من أ. ويلسون في ١٢ أيار عام ١٩١٩ أن الأراضي التي تكون غالبيتها كردية ستصبح بمنأى عن «الدعاوى الأرمنية»[٢٠].

إلا أن الإنكليز لم يتمكنوا بهذا الإعلان وما شابهه من إعلاناتٍ أخرى من كسب ثقة النخبة الكردية في العراق، فلم يكن لهم في حقيقة الأمر حليف أمين واحد بين زعماء

---

(٢٠) المصدر السابق، ص ٦٨.

كردستان الجنوبية، بينما اعتمدوا كثيراً في هذا الشأن على سيد طه الذي كانت عداوته مع عمه عبد القادر معروفة للجميع[٢١]. كما ارتسمت خطة، غير واضحة تماماً، لإقامة حلف موالٍ للإنكليز بين طه وبين صهره وصديقه القديم سمكو[٢٢]، كما أخذ بالحسبان العلاقات المتوترة القائمة بين طه ومحمود برزنجي مما ساعد الإنكليز في إخماد انتفاضة هذا الأخير في صيف عام ١٩١٩[٢٣]، غير أن جميع هذه الحسابات لم تتحقق.

كتبت غيرترود بيل أن القادة الأكراد «رأوا في الاستقلال الكردي الذاتي إمكانية فريدة لتقديم مصالحهم الخاصة» التي انصبت على السلب والنهب وغيرها[٢٤]. وعندما نتساهل مع الهجمات الكولونيالية النموذجية للمؤلف، يمكننا أن نضيف إلى ذلك أنهم وجدوا مثل هذه الإمكانية في الاتفاقيات المختلفة مع السلطات البريطانية. فلقد بدأ النشاط السياسي الذي قام به طه وسمكو، ناهيك الحديث عن نشاط محمود برزنجي، بالخروج موضوعياً من أطر الانفصالية الإقطاعية، فهم طالبوا بإنشاء دولة كردية مستقلة، ولو كانت ضمن حدود كردستان الجنوبية والشرقية. وهذا ما كان يعني أنهم رأوا في الإنكليز رفاق طريق مؤقتين لهم وكانوا بالنسبة لهم حلفاء أوفياء للغاية وفي أشكال مختلفة موجهة ضد شعوب الشرق الأوسط.

وكانت المفاوضات التي أجراها طه في بغداد في أوائل أيار عام ١٩١٩ لها دلالتها، فقد اقترح إقامة كردستان موحدة تضم الجزء العراقي والإيراني تحت الحماية البريطانية، ورفض الجانب البريطاني وبشدة ضم كردستان إيران إلى «الدولة» الكردية المخطط لها. ورداً على ذلك أعلن طه أنه يضم مناطق إيران التي يعيش فيها الأكراد إليها ودون موافقة بريطانيا[٢٥]، مع أنه وافق على التعاون مع السلطات البريطانية في كردستان الجنوبية وفق الشروط التالية:

١ - العفو العام؛ ٢ - ينبغي ألا يكون في البلاد حاكم واحد، بل يجب تقسيمها إلى مقاطعات ذات حكم ذاتي؛ ٣ - يجب ألا يؤدي إعادة الطوائف المسيحية (الأرمن والآشوريين والنساطرة) إلى ديارهم إلى فرض سيطرتهم على الأكراد؛ ٤ - يتعهد الإنكليز بتقديم المساعدة المادية. ولقد وافقت الإدارة البريطانية المعنية على تأييد شروط طه جزئياً في أثناء الانتفاضة

---

(٢١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(٢٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج إلى سيمل بتاريخ ١٩ نيسان عام ١٩١٩.

(٢٣) أكد لونغريغ للقراء بأن الإدارة البريطانية عاملت الأكراد «بثقة ساذجة» بصرف النظر عن «الحوادث المأساوية» في الأشهر الأولى من الاحتلال، وقد ظهرت بوادر كثيرة «للصداقة الوفية» بين الزعماء الأكراد والضباط الإنكليز انظر: (Longrigg, **Iraq**, p.102).

(٢٤) Bell, p.69.

(٢٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج إلى حكومة الهند بتاريخ ١٢ أيار عام ١٩١٩.

في السليمانية، وبعث أ. ويلسون رسالةً إلى طه وعده فيها بالعفو والخدمات الجليلة في الصلح مع الأرمن والدفاع عن مصالح الأكراد في مؤتمر الصلح(٢٦).

ولقد أعطى الإنكليز الوعد الأخير بسهولة كبيرة، فمن الناحية الظاهرية بدا جميلاً جداً، أما من الناحية العملية فلم يلزمهم بأي شيء، ذلك أنه كان مبهماً وغير محدد (من حدَّده؟ ومتى؟ وما هي هذه المصالح في شكلها الملموس؟) وفضلاً عن ذلك لم يتعرض تنفيذ هذا الوعد لمراجعة فعلية، وكان من الممكن تفسير خرقه بمعارضة الحلفاء له وبسهولة.

وأصدر نوئيل الذي قام بالعمليات في المناطق الكردية الواقعة في شمال العراق وجنوب شرق آسيا خلال صيف عام ١٩١٩ منشوراً بتاريخ ٢٣ حزيران جاء فيه، أن مؤتمر الصلح يحل المسألة الكردية بمقتضى حق «الأمة في تشكيل حكومتها الخاصة. وتؤكد الحكومة البريطانية أن مصالح الأكراد سوف تكون موضع أنظار مؤتمر الصلح»، كما تم الإقرار في هذا المنشور فإن حق جميع القوميات والطبقات في كردستان سيتم الحفاظ عليه في ظل «السلام والنظام» وسيعاقب الذين يرتكبون أعمالاً وحشية، ولكن لن ينتقم من الأكراد(٢٧). واختتم المنشور بنداء يدعو إلى القضاء على العداوات بين جميع القوميات. وأثارت هذه الوثيقة الارتياح لدى الزعماء الأكراد رغم أن طه الذي عُيِّن حاكماً على مقاطعة راوندوز استمر في موقفه الحذر من الإنكليز دون أن يقطع في الوقت ذاته العلاقات معهم.

وفي هذه المرحلة (أواسط عام ١٩١٩) أثار «الخطر التركي» الذي لم يتم القضاء عليه بعد اهتمام الإنكليز بالصداقة مع طه وسمكو، فقد انسحبت الحاميات التركية من عددٍ من المراكز الواقعة في المنطقة الحدودية التركية ـ العراقية والتركية ـ الإيرانية والتي كانت تبعيتها الحكومية في «زمن الشغب» غير واضحة أو موضع خلاف (دزه، نهري، باشكاله وغيرها من مراكز كردستان الوسطى)، حيث اتضح ذلك فقط في شهر تموز. إلا أن عملاء الأتراك استمروا وبتكليف من الأحزاب السياسية المختلفة التي كانت أحياناً تعادي بعضها البعض في العمل وبنشاط في كردستان الوسطى والشرقية والجنوبية، وقاموا بدعاية معادية لبريطانيا وللأرمن، محاولين استمالة القوة العسكرية ـ السياسية الفعلية في المنطقة إلى جانبهم، التي بمقدورها مواجهة المحتلين الإنكليز والزعماء الأكراد ومفارزهم العشائرية المسلحة. وتمكن الأتراك من التأثير على مواقف طه وسمكو خاصةً الذي لم يكن راضياً من بريطانيا للعراقيل التي وضعتها له في إيران(٢٨).

وكان بوسع السلطات البريطانية في العراق أن تسلم في أعقاب انسحاب القوات التركية من المنطقة الحدودية بأن طه وسمكو وغيرهما من زعماء كردستان الجنوبية والجنوبية

---

(٢٦) Bell, p.60.

(٢٧) المصدر السابق، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٢٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». المفوض السياسي في الخليج إلى المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية بتاريخ ٣ تموز عام ١٩١٩.

الشرقية المترددين يصبحون أكثر تساهلاً، إذ وُعدوا بتقديم المعونات المالية والمراكز الإدارية لهم. وكان الشرط الوحيد لذلك هو الخضوع لإدارة السلطات البريطانية في جميع المسائل الخارجية والداخلية الهامة من وجهة نظرها، ومنها كان، على سبيل المثال، التخلي عن مطاردة الأقليات المسيحية (الأرمن والآشوريين) التي خطط الإنكليز لاستغلال قادتها القوميين لأغراضهم الخاصة، أو الطابو المفروض على دعاوي سمكو نحو منطقة أورمية الساحلية والجزء الجنوبي كله من كردستان إيران[٢٩]. وقد أعطي اهتمام خاص بتحسين العلاقات المتبادلة بين قادة الحركتين القوميتين الكردية والأرمنية الأمر الذي كان مرتبطاً بحسابات بعيدة المدى في إقامة دويلاتٍ أرمنيةٍ وكرديةٍ تابعة في الشرق الأوسط عليها أن تلعب دور الحاجز بين المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة لبريطانيا وفرنسا.

والمفاوضات التي أُجريت مع سيد طه تستحق الاهتمام فقد وُعِدَ بتعيينه محافظاً (حكمتداراً) على نهري، ورواندوز، وشمدينان شريطة أن يقوم بتنفيذ أوامر السلطات البريطانية المنقولة من خلال الضباط السياسيين وكان ذلك «أول مبدأ» للعلاقات المتبادلة بينه وبين السلطات البريطانية، ومن ثم لم يسمح له ببسط نفوذه على منطقة الموصل وفي جنوبها، وحُظِّر عليه القيام بأية أعمال موجهة ضد حكومة إيران، وفي الوقت ذاته وعده الإنكليز النظر بعين الرضا إلى التوسع الممكن لحكمه في المنطقة الشمالية على عشائر جولميرك، أورمار، وهيفار، أي على تلك المناطق التي كانت هدفاً لتوسعهم العسكري. وإلى جانب ذلك لم يمنح الإنكليز سيد طه حرية واسعة، إذ رفضوا تسليم البنادق له، وقد ربط وجوده في منصب المقاطعات المشار إليها بسلوكه خلال فترة غير محددة، والتي سماها ب. كوكس باستهتار «تجريبية واختبارية» وقد خصصت له إعانة مالية من ٢٠ إلى ٣٠ ألف روبية شهرياً[٣٠].

ومن الملاحظ أن طه خيب تلك الآمال التي علقها عليه الضباط السياسيون البريطانيون، وعلى أية حال لم تكن ضمن الأطر المرتقبة. فقد استمر في إقامة صلات وثيقة مع سمكو الذي سلك نهجاً معادياً لإيران حالماً بمشاريع وحدة الأراضي الكردية في كردستان الجنوبية والشرقية، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح بريطانيا. وفضلاً عن ذلك تدخل طه وبنشاط في الشؤون الإيرانية بواسطة سمكو مسعِّراً التذمر بين صفوف الأكراد القاطنين حول أورمية وقام بالدعاية لمشروع إنشاء كردستان موحدة[٣١]. ومما له دلالته أن سمكو وطه شرعا في محاربة سياسة السلطات الإيرانية الاستفزازية التي أججت نار العداء بين الشعوب المسيحية (الآشوريين بصورة رئيسة) والأكراد[٣٢]، وعبر الزعيمان عن استعدادهما لتأييد

---

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج بتاريخ ٨ و ٢٨ حزيران عام ١٩١٩.

(٣١) تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت الاتصالات بين طه وسمكو خشية ابتلاع بريطانيا لإيران (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» برقية ب. كوكس بتاريخ ١ تموز عام ١٩١٩).

(٣٢) جرت في عام ١٩١٩ اشتباكات دموية بين الأكراد والآشوريين في منطقة بحيرة أورمية. انظر: التفصيل =

عودة المسيحيين إلى ديارهم(٣٣)، وتدل جميع هذه الوقائع على فشل محاولة بريطانيا في استمالة زعماء كردستان الجنوبية والجنوبية الشرقية إلى جانبها، وثانياً على تطورات مؤكدة في هذه القيادة نحو إدراك المهام القومية الحقيقية للشعب الكردي والتخلي عن السياسة الإقطاعية الانفصالية التقليدية.

وبهذا الشكل لم يتمكن الإنكليز من احتلال مواقع راسخة ليس في مقاطعة السليمانية فقط، بل وفي مناطق كردستان إيران الأخرى، فلم يكن بوسعهم التعويل على الذين كانوا يتعاملون معهم من خصوم الشيخ محمود مثل سيد طه وسمكو، فقد كان المرء يشعر بالاستياء المكشوف أو الخفي من السيطرة البريطانية في العراق وفي شتى مناطق كردستان الجنوبية.

ولقد كان لدى الموظفين الإنكليز، المحتلين العسكريين والمدنيين على حدٍ سواء، الذين دوَّن الكثيرون منهم مذكراتهم في أواخر حياتهم تفسيره الخاص لفشل المحاولات الأولى التي قام بها الإنكليز في تثبيت أقدامهم في كردستان الجنوبية وكان ذلك «تأثير البلشفية» بالطبع. وكتب سون أن «نجاحات البلشفية» تثير القلق لديه (من خلال صحيفة في كركوك أن «اسم البلشفية ومبادئها أصبحا معروفين لسوء الحظ»)(٣٤). وأكد أ. ويلسون على أن «المبشرين البلاشفة» قاموا بعد إخماد ثورة الشيخ محمود في السليمانية لزرع الأفكار الغريبة وعدم الشرعية تحت راية النضال في سبيل «حقوق الإنسان»... إلخ(٣٥). وحسب أقوال لونغريغ «يقولون (!) بأن «عملاء البلاشفة» قاموا بالدعاية لفكرة استقلال الأكراد»(٣٦).

للخوف ألف عين، بالطبع لم تظهر أنباء الأحداث الثورية في روسيا على صفحات الجرائد العراقية التي صدرت منذ فترةٍ قصيرةٍ، فحسب، بل باتت تتسرب إلى مسامع الفئات الأمية في المجتمع العراقي بما فيها الأكراد إلا أن تأثير «البلشفية» على شعوب العراق، شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى من بلدان العالم الكولونيالي، التي لم تكن مجاورة لروسيا السوفياتية، لم يكن عاملاً «عابراً» له تأثير قصير، بل كان طويلاً استمر حتى الآن. وعلى أية حال لم ترد في المصادر العلمية أية وقائع ملموسة تتحدث عن انتشار ملحوظ لأفكار الماركسية اللينينية خلال الفترة المدروسة في العراق. وبالعكس توجد أدلة على النقيض من ذلك، فقد كتب هيه مثلاً، بأن طه لم يكن ضد استغلال مخاوف المحتلين الإنكليز المعادية للبلشفية مؤكداً

= حول المسألة الأشورية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها في أعمال: ك. ب. ماتفييف، (بار - ماتاي)، مار - يوحنا ي. ي. **المسألة الآشورية**، الفصلين الثاني والثالث؛ ماتفييف، **الآشوريون والقضية الآشورية**، الفصول ٥ و٦ و٧.

(٣٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية المفوض السياسي في الخليج إلى السفير البريطاني في طهران بتاريخ ٣ و٧ تموز عام ١٩١٩.

(٣٤) Wilson, p.145.

(٣٥) المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٣٦) Longrigg, p.101.

للإنكليز بأن الدولة الكردية المستقلة ستصبح «حاجزاً ضد الخطر البلشفي» الذي كما يلاحظ الضابط السياسي الإنكليزي أن الشيخ قد «بالغ كثيراً» فيه(٣٧).

وكان ذلك صحيحاً، فلم تكن دسائس البلاشفة الذين لم يعتزموا على ذلك، بل كان السخط الشعبي الشامل ضد النظام الاستعماري الذي أقامه الإنكليز في العراق سبباً حقيقياً للاضطرابات في كردستان الجنوبية. فقد كان بوسع الإنكليز الاطمئنان، وبصورة مؤقتة، على مقاطعة السليمانية. وكما كتب ويلسون بغطرسة فإن «عام ١٩١٩ قد أعطى درساً لن يُنسى»(٣٨)، واستمر التذمر المكشوف والصامت في مناطق كردستان الجنوبية الأخرى.

ولم يتوقف هذا التذمر يوماً واحداً خلال النصف الثاني من عام ١٩١٩ كله وفي الأشهر التي تلته، ومن أكثر الحركات أهمية تلك التي جرت في خريف عام ١٩١٩ في منطقة عقرة في شمال العراق. فقد ثارت عشيرتا زيبار وبارزان، وقاد ثورة بارزان الشيخ أحمد الذي كان يتمتع بنفوذ ديني كبير في كردستان الوسطى كلها، لكنه لم يتميز (خلافاً لشقيقه الأصغر مصطفى الذي ذاع صيته في ما بعد) بمواهب سياسية وفكرية ومن أكبر النجاحات التي حققها الثوار كان الاستيلاء المؤقت على عقرة، حيث قُتل أثناء ذلك عدد من الضباط الإنكليز، إلا أن الأكراد لم يتمكنوا من القيام بثورة شاملة رغم مساعدة تركيا لهم، ومن بين الزعماء أصحاب النفوذ الذين قدموا الدعم للثورة كان بابكر آغا رئيس عشيرة بشدر وسيد طه فقط، ووضعت حملة الإنكليز التأديبية حداً لهذه الثورة(٣٩).

وجرت في آنٍ واحدٍ الاضطرابات في مقاطعة العمادية ورواندوز وبهدنان(٤٠) وثارت عشيرتا سورجي وصوران، كما واصلت عشيرة غويان حرب الأنصار. وقد زُجَّ بقوات كبيرة لإخماد الحركة بما فيها القطعات التي تفرغت بعد قمع ثورة الأكراد في السليمانية. وبرز في العمليات التأديبية بشكل خاص الفوج الآشوري بقيادة الضباط الإنكليز، وكان ذلك أول تعبير ساطعٍ للسياسة التقليدية المعروفة للاستعمار البريطاني «فرق تَسُد»(٤١).

إلا أن الإنكليز لم يحققوا نجاحاً حاسماً على المتمردين الأكراد في هذه المنطقة وتكبد المحتلون خسائر فادحة، بلغت حسب ما أكده أحد المؤرخين العرب ٢٠٠٠ قتيل(٤٢)، وهذا السبب بالذات حثّ الإنكليز على الشروع في إدخال صنف جديد للتكنيك العسكري أي الطيران في الحرب ضد الحركة التحررية الكردية والعربية في العراق على حدٍ سواء. وتعود فكرة أولوية دور سلاح الطيران («القوات الجوية الملكية» (هكذا سميت رسمياً) في سياسة

---

(٣٧) Hay, **Two Years in Kurdistan,** p.353.

(٣٨) Wilson, **Mesopotamia,** p.290.

(٣٩) المصدر السابق، ص ١٥٢ ـ ١٥٣؛ كمال م.أ. **الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق،** ص ٨١ ـ ٨٣؛ Longrigg, p.103 .

(٤٠) بدأت هذه الاضطرابات في نهاية حزيران عام ١٩١٩.

(٤١) كمال، **الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان،** ص ٨٢.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٨٣.

القمع في العراق إلى وزير الحربية ووزير الطيران في بريطانيا العظمى ونستون تشرشل، الذي استطاع أن يقول كلمة جديدة في هذا الشأن أيضاً. ومن الناحية العسكرية الصرفة لم يعد استخدام الطيران ضد الثوار الأكراد إلا قليلاً، فقد حال دون ذلك تضاريس المنطقة الجبلية، وكان الطيران ضرورياً للمحتلين البريطانيين خاصةً في أعمال القصف الإرهابية ضد القرى الكردية الآمنة وضد سكان تلك القرى الذين شاركوا في هذه أو تلك من الأعمال المعادية لبريطانيا بوجه خاص(٤٣).

ولكن الطيران أيضاً لم يجدِ نفعاً، فحسب اعتراف ويلسون «سادت الفوضى» في وسط كردستان(٤٤)، وكانت مواقع الإنكليز في هذه المنطقة ضعيفة للغاية ولفترة طويلة من الزمن.

وقصارى القول بيّن عام ١٩١٩ أن السكان الأكراد في العراق الذي احتله الإنكليز قد استقبلوا مجيء الحكام الجدد بعداء. ومع أن عدداً من الإقطاعيين الأكراد (بابكر آغا، عادل خانم وسيد طه) ـ مثال ساطع على التشتت الكردي السياسي التقليدي والمؤدي إلى التقسيم المحتوم لقوى المقاومة الوطنية للشعب الكردي ضد الاضطهاد الأجنبي ـ قدموا خدمات مؤقتة، لم يكن بوسع سلطات الاحتلال البريطانية الاعتماد على أحدٍ ما عملياً، فقد استحال حلفاؤها بالأمس إلى أعداء ما أن قام الإنكليز بمسّ مصالحهم الحيوية في جانب ما.

كما تكوّن عامل آخر لغير صالح السيطرة البريطانية في العراق وهو نهوض حركة التحرر الوطنية العربية فقد كان الاستعمار البريطاني عدواً مشتركاً للعرب والأكراد، الأمر الذي كوّن أساساً موضوعياً للتقارب بين هذين الشعبين في نضالهما المعادي للاستعمار، ولكن ذلك كان أساساً موضوعياً فقط، إذ وجدت آنذاك عقبات ذاتية وخارجية كثيرة جداً وضعها المحتلون للحيلولة دون التحام الحركتين الكردية والعربية في تيار واحد، وقد تطورت هاتان الحركتان في سنوات السيطرة البريطانية (١٩١٨ ـ ١٩٥٨) وخاصة أثناء مرحلة الحكم البريطاني المباشر على البلاد (١٩١٨ ـ ١٩٣٢) بصورة موازية وبلا خلافات وأحياناً بصورة تزامنية، وفي الحالة الأخيرة تعرضت دعائم الحكم البريطاني الاستعماري في العراق إلى خطر كبير، حيث جرى ذلك أثناء قيام الثورة الشعبية الشاملة في صيف وخريف عام ١٩٢٠ في العراق.

جرت دراسة هذه الثورة بصورة وافيةٍ في مصادرنا العلمية(٤٥)، ولهذا السبب يكفي تناول تلك الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالمسألة الكردية، ففي المصادر العلمية الغربية تسمى تقليدياً بالثورة العربية، فكما كتب ويلسون وقف الأكراد موقفاً لا مبالياً من «مطالب العرب القومية» ولم يتعاطفوا معها(٤٦). إن مثل هذه الآراء مبالغ فيها كثيراً، حيث يشهد

---

(٤٣) Wilson, p.259.

(٤٤) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٤٥) انظر: كوتلوف، ثورة عام ١٩٢٠ الوطنية ـ التحررية في العراق.

(٤٦) Wilson, p.259.
كما يتميز كتاب كوتلوف المشار إليه بعدم تقديره لدور المسألة الكردية في حياة العراق الاجتماعية ـ السياسية =

على ذلك ويلسون نفسه أحياناً عندما يتحدث في مذكراته عن «الفوضى» بين صفوف السكان الأكراد في مقاطعتي راوندوز وإربيل في آب وأيلول عام ١٩٢٠، كما ثارت في هذا الوقت أيضاً عشيرة سورجي في منطقة عقرة مرة أخرى، وزُجّ بالألوية الآشورية لقمعها(٤٧). وانضم السكان الأكراد في الجزء الجنوبي من كردستان الجنوبية إلى الثوار العرب، كما ثارت في أواسط آب العشائر في قيزيل ـ رابات وخانقين وكيفري. وتعرضت آبار البترول التابعة لشركة النفط الأنكلو ـ فارسية في تفتخان للهجوم(٤٨). وانتقلت الحركة إلى أقصى المناطق الجنوبية التي يسكنها الأكراد (مقاطعة مندلي)(٤٩). وانتشرت الاضطرابات حتى في مقاطعة السليمانية خلافاً لما أكده ويلسون من أن الأكراد أخذوا «بعين الاعتبار دروس عام ١٩١٩»، وامتشقت عشائر أورامار، وسانغاو، وديلو السلاح من جديد. وحسب شهادة ويلسون ترقب الإنكليز ثورة كردية شاملة(٥٠)، ومما حال دون قيام ثورة كردية شاملة مختمرة هو فقط ذلك الانعطاف الجاري لمصلحة الإنكليز الذي تم في أيلول عام ١٩٢٠ في الصراع ضد الثوار العرب والأكراد، كما لعب ارتداد عددٍ من الزعماء (زعيم بشدر بابكر آغا، وزعيم عشيرة سورجي عبيد الله وغيرهما) دوره(٥١).

وبهذا الشكل كان الأكراد العراقيون مشاركين نشطاء في ثورة العشرين المعادية للاستعمار، وليس عبثاً أن الخبير الكبير في قضايا الشرق الأوسط ف. أ. غوركو ـ كرياجين قد سمى في وقته هذه الثورة «بالثورة العربية ـ الكردية»(٥٢)، ومع ذلك لا داعي للحديث عن وحدة الأعمال بين الثوار العرب والأكراد في عام ١٩٢٠ وخاصة من الناحية السياسية، وكان هناك تطابق زمني فقط لتيارين في الحركة الوطنية التحررية وضعا أمامهما هدفاً واحداً هو طرد المحتلين البريطانيين من البلاد. ولكن لا يجوز الاستخفاف بهذه الظاهرة الجديدة في نضال الشعب العراقي التحرري (لم يكن ذلك قليلاً حسب ذلك الوقت) كما لا يجوز المبالغة فيها. فقد كشفت عن عدد من النواقص الهامة الموجودة فطرياً في الحركة الكردية التحررية سواء في كردستان الجنوبية أم في أجزاء كردستان الأخرى بما فيها الرئيسة منها وهي ـ طابع «منشأها»

= في عام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠. انظر: مقالة المؤلف الانتقادية حول هذا الكتاب في مجلة: «الاستشراق السوفياتي»، العدد ٥، ١٩٥٨، ص ١٧١.

(٤٦) قامت جمعية العهد العربية القومية في مرحلة الإعداد للانتفاضة بالدعاية المعادية للإنكليز بين صفوف الأكراد. وقد كتب أحد قادة الجمعية في رسالته إلى شيوخ العشائر العربية الطي والشمر بأن عليهم الاقتداء بالأكراد وقد أبدى «اهتماماً حياً بالشؤون الكردية وطلب من شيوخ الطي نقل رسالته إلى أكراد رشيان». E. Kedourie, **England and the Middle East. the Destruction of the Ottomon Empire 1914-1921.** London, 1956, p.82-83.

(٤٧) Wilson, p.291.

(٤٨) كوتلوف ص ٩١؛ كمال، ص ٩١.

(٤٩) كمال، ص ٩١.

(٥٠) كوتلوف، ص ١٣٩، Wilson, p.231,

(٥١) كوتلوف، ص ١٣٩ و١٦٧ و١٦٨.

(٥٢) ف. غوركو ـ كرياجين، «أربعة نزاعات»، ـ «نوفي فوستوك»، ١٩٢٥، الكتاب الأول، ص ٦١.

والنتيجة الطبيعية للتشتت السياسي الإقطاعي الكردي الدائم. ففي عام ١٩١٩ لم تحظ السليمانية، المركز الرئيسي للحركة الكردية ـ التحررية، بالتأييد المناسبَ في مقاطعات كردستان الجنوبية الأخرى، بل وحتى السليمانية تأخرت في عام ١٩٢٠. وهكذا لم يتحد الشعب الكردي في العراق في النضال ضد الاستعمار البريطاني، لا بحد ذاته؛ ولا مع أشقائه العرب. وهذا ما سهل من مهمة الإنكليز في ترسيخ سلطتهم وتعزيزها في المستعمرات العربية الجديدة.

ثالثاً: المشاريع البريطانية

بينت تجربة الأشهر الأولى للحكم البريطاني في العراق، أن الإجراءات العسكرية ـ البوليسية وحدها ليست كافية لحل هذه المهمة لا من وجهة النظر الداخلية ولا الخارجية. وأظهرت ثورة عام ١٩٢٠ لحكام الامبراطورية، وبوضوح، الضرورة الملحّة والعاجلة لإنشاء واجهة سياسية يفرضها الحكم الاستعماري عملياً في العراق. وهذا ما كان يتعلق بالحكم سواء في البلاد كلها أم في مناطقها الكردية. فقد كان من المتوقع إدخال نظام سياسي يتسم بالمرونة والفعالية من شأنه أن يؤمن طويلاً ضمان الاستقرار لمصالح بريطانيا الاستعمارية في العراق وفي كردستان الجنوبية بوجه خاص. ولم تكن هذه القضية سهلة وخاصة في «جزئها الكردي» ذلك أنه إلى جانب المصاعب «الطبيعية» التي جرى الحديث عنها مراراً، والتي اصطدمت بها كل سلطة أجنبية في علاقاتها المتبادلة مع العشائر الكردية ازدادت ضرورة الحساب للوضع الغامض جداً آنذاك في كردستان الشرقية والغربية والشمالية، وتطلب حل هذه القضية على مستويين: على مستوى الإدارة البريطانية في العراق نفسه، وعلى مستوى القيادة السياسية العليا في لندن ودلهي.

وكان أمام سلطة الاحتلال البريطانية مهمة مزدوجة هي تحديد الأُطر الجغرافية لذلك الجزء من كردستان الذي طالبت به، وتحديد الحكم المقترح هناك في آنٍ واحد. وكان هذا وذاك أمراً جديداً ومشكوكاً فيه للغاية، ذلك أن بريطانيا لم يسبق لها أن اصطدمت بالمسألة الكردية من وجهة النظر العملية ـ السياسية هذه. فقد غاب أي تقليد للنظام السياسي ـ الحكومي أو الإداري في كردستان سوى تقسيمها المعتاد إلى جزأين تركي وفارسي. وعندما شرعت بريطانيا وغيرها من الدول الغربية الكبرى في حل القضية الكردية فإنها سارت وراء مصالحها الخاصة فقط، وباتت تعمل منذ البداية بروح العداء العميق لمصالح الشعب الكردي القومية.

وكان أرنولد ويلسون أول من اقترح مشروع حل القضية الكردية في العراق، حيث شغل المركز الرئيسي فيه مستقبل مناطق العراق الشمالية التي يسكنها الأكراد. فقد كتب إلى وزير شؤون الهند بتاريخ ٢٠ شباط عام ١٩١٩ يقول: «يجب أن تنضم ولاية الموصل ودير الزور إلى العراق، وكذلك تلك الأجزاء من كردستان التي تدخل حالياً في ولاية الموصل والتي لم تدخل في الدولة الأرمنية القادمة أي حوض الزاب الكبير كله»، وهنا ينبغي البحث عن

مكان لتوطين الآشوريين فيها إذا رغبوا ذلك» و«بكلمة موجزة» يجب أن تمر حدود الموصل الشمالية بين نهر الزاب الكبير وبحيرة وان. . أي أن ويلسون اقترح وضع شرق سوريا كله (الذي يسكن الأكراد في أجزاء منه) تحت حكم بريطانيا، وكذلك جزءاً هاماً من جنوب شرق الأناضول الذي معظم سكانه من الأكراد من الناحية العرقية.

وفي ما يتعلق بالجانب السياسي للمسألة فقد اقترح ويلسون أنه «من الأفضل أن نبادر نحن إلى إقامة شكل من أشكال الاستقلال الذاتي لأكراد كردستان، وليس مؤتمر الصلح ان كان تجنب ذلك ممكناً. إلا أنه إذا منحت كردستان نظاماً معيناً، فيجب أن يكون فيها خمس محافظات»، وحسب رأيه يجب أن يحكم العراق كله المندوب السامي البريطاني وليس «الأمير العربي»(٥٣).

وفي باريس، قدم أ. ويلسون مشروع حل للمسألتين العراقية والكردية إلى الوفد البريطاني، وعرض بصورة ملموسة، موضوع الحدود الشمالية لولاية الموصل بمثابة جزء من الدولة العربية في العراق، وكان من المفروض أن تدخل في عدادها مقاطعة جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان حالياً)، نصيبين، أورفة، دياربكر أي الجزء الجنوبي كله من شرق الأناضول أو كردستان الجنوبية - الغربية. أما ويلسون بالذات فقد اعتبر أن مهمته في باريس التي عبرت عن آراء «أنكلو - الهنود»(٥٤) حول تسوية ما بعد الحرب في العراق قد تكللت بالنجاح. وكتب يقول: «جرى تأجيل مسألة كردستان في المؤتمر إلى حين بناءً على اقتراح من أننا سوف نقيم في كردستان الجنوبية جزءاً من الدولة الكردية ذات الاستقلال الذاتي وتحت أي شكل من أشكال القيادة أو الوصاية البريطانية»(٥٥) وفي حقيقة الأمر كان كل شيء أكثر تعقيداً، ولكن الحديث يجرى عن ذلك في مكانه.

وبهذا الشكل اتسم مشروع ويلسون بطابع توسعي واستعماري واضح ومعادٍ للأكراد، فقد تطاول «الأنكلو - الهنود» الذين كان ويلسون بوقاً لهم على جزء كبير من حصة فرنسا في التركة العثمانية مقترحاً توسيع حدود ولاية الموصل التي أعطيت لفرنسا حسب اتفاقية سايكس - بيكو، لكنها احتلت من قبل بريطانيا على حساب الأراضي الهامة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، والتي لم تطأها قدم جندي إنكليزي. وفي ما بعد يجب أن يقام، خلافاً للوعود التي أعطيت للعرب أثناء الحرب ومن بريطانيا بشكل خاص، حكم بريطاني استعماري وليس وطنياً في العراق، وأخيراً يجب على الأكراد التخلي عن حلمهم في الاستقلال، وفي «أفضل الأحوال» وعدوا باستقلال ذاتي كاذب تحت رقابة بريطانية شديدة، التي توفرت فعاليتها بالانقسام الإداري الذي خطط له سابقاً، ووفق سمة التشتت السياسي - الإقطاعي. كما

---

(٥٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(٥٤) أطلقوا تسمية «الأنكلو - الهنود» على مجموعة من الشخصيات الكولونيالية بقيادة اللورد كيرزون (كانت تقوم بإدارة الهند، وأفغانستان، وإيران، والعراق وبلدان الخليج العربي) التي اتصفت بميول استعمارية متطرفة.

(٥٥) Wilson, p.116; Longrigg, p.117-118.

دبـرت خطة إعـادة الآشوريـين إلى ديـارهم وكإجـراء استعـماري من شـأنـه تسهيـل إشراف الإنكليز على الأكراد(٥٦).

وكان نفي وحدة الأكراد القومية ضمن إطار كردستان الجنوبية بالدرجة الأولى، وكذلك في أجزاء كردستـان الأخرى حجـر الزاويـة لسياسـة «فرق تسـد» التي اتبعها الإنكليـز، فمنذ البداية وضع الرائد نوئيل خلال إقامته في السليمانية (أوائل عام ١٩١٩) نظرية كاملة لتشتيت الأكراد وعدم قدرتهم العضوية على القيـام بعمل سيـاسي مشترك في سبيـل المصالـح القوميـة العامة. وفسَّر نهوض الحركة التحررية في كردستان بعد الحرب بانتشار المشـاعر «العشـائريـة» وليس القـوميـة، ونسب إلى الأكـراد تهمـة الكـراهيـة التقليـديـة نحـو الأرمن والعـرب و «الموصليـين» (أفراد طوائف مسيحية كثيرة العدد في ولايـة الموصـل)، لكنه نفى في الـوقت ذاتـه (وفق مهام السيـاسـة البـريـطانيـة آنـذاك في العـراق) وجـود التنـاحـرات بـين الأكـراد والآشوريـين (والنساطرة والكلدانيـين بسبب الدين) وكـما يعتقد نـوئيل فـإن الأكراد ليؤثـرون حكم الضابط السياسي الإنكليزي على «التوجه الكردي الصرف» الواقع خارج «بيئـة الأفكار العربية وتأثيرها».

ويقترح مشروع نوئيل مخطَّطاً للتقسيم الإداري لتلك المنطقة من كردستان التي يجب أن تدخل ضمن مجال نفوذ الامبراطورية البريـطانية، فقـد انفصل الجـزء الأساسي من كـردستان الجنـوبية إلى ولايـة مستقلة مركـزها السليـمانية بمـا فيها مقـاطعة نهري، وراونـدوز، وعقرة، وإربيل، وكيفري وخانقين. وأصبحت الموصل مركزاً إدارياً للولاية حيث يعيش فيها وبصورة رئيسـة خليط من السكان الأكـراد والمسيحيـين، وشكلت كـردستـان الغـربيـة ولايـة مستقلة مركزها دياربكر التي يجب أن تفصلها عن كردستان الجنوبية «أرض الموصل». وبـرهن نوئيـل على أنه سوف يمكن في ظل مثل هذا النـظام الإداري كسب ودّ السكان والإشراف عـلى نفوذ أفراد متحمسين للغاية وبالدرجة الأولى مثل الشيخ محمود وكذلك الشيـخ بارازاني وسيد طه. ويستحق الاعتبار ما أصدره نوئيل من توجيه حول أن الحدود الشمالية لولاية دياربكـر يجب أن تكون اثنوغرافية، أي ضم معظم الأراضي الكردية في أناضول الشرقية إلى كـردستان الغـربية الواقعة تحت إشراف بريطانيا(٥٧).

كانت مشاريع ويلسون ونوئيل متطابقة في بنودها الرئيسة، حيث يجمع ما بينها الطموح في إخضاع كردستان الغربيـة والجنوبيـة كلها لـلإشراف البريـطاني والإنكار التـام للاستقـلال الكردي والعربي على السواء، كما كانت الوسائل المقترحة لتحقيق هذه الغايات متشـابهة وهي تكمن في الحفـاظ على تقسيم كـردستان السيـاسي وتعميقه، حيث تعـين في كل مقـاطعـة من المقـاطعات الإداريـة إنشـاء سنـد من زعـماء العشـائـر المنفـذين لإرادة الضبـاط السيـاسيـين

---

(٥٦) Wilson, p.124.

(٥٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». ملاحظة الرائـد نوئيـل عن وضع كـردستان السياسي (السليمانية شباط عام ١٩١٩).

البريطانيين وتهيئة التربة للنزاعات العرقية والدينية التي من شأنها، وفي حالة الضرورة، التخفيف من أعباء حكم السلطات البريطانية في هذه المنطقة المتوترة من الشرق الأوسط.

وهكذا تصرف «الأنكلو ـ الهنود» سواء في بغداد أم في المناطق الكردية من العراق مباشرة وفي جنوب شرق تركيا. وقد فرضت الظروف عليهم أحياناً تغيير تكتيكهم، وإلغاء بنود معينة من برنامجهم أو طرح بنود جديدة، لكن جوهر سياستهم في القضية الكردية ظل كما كان وكانت التعديلات تصدر عادة من لندن واستدعتها أسباب عائدة إلى مجال السياسة العليا التي لم يرغب «الأنكلو ـ الهنود» عمل حساب لها أحيانا، لكنهم شرعوا فورا في بذل الجهود لتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية احتلال كردستان الجنوبية، وكان من بين هذه الإجراءات الأولية النظر في إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية.

وطرح المندوب السامي البريطاني منذ تشرين الثاني عام ١٩١٨ مسألة بناء الخطوط الحديدية التي من شأنها المساهمة في تطوير مناطق كيفري، وكركوك، وألتون كوبري، وأربيل، ورانية، والسليمانية بثرواتها الاقتصادية الغنية حيث كان يجري فيها زراعة القمح والتبغ، إلا أن هدف المشروع الرئيسي كان شيئاً آخر، إذ كان هذا الخط الحديدي ضرورياً جداً لفرض الإشراف البريطاني على كردستان ولذلك وافقت وزارة الحربية البريطانية ودون مماطلة على المشروع. ولقد أورد المندوب السامي البريطاني وهو يبرهن على ضرورة بناء هذا الخط الحديدي وأنه يستحق الاعتبار وشبّهه بالوضع في شمال غرب الهند، رغم أن الأكراد حسب أقواله «يتخلفون عن الباتانيين بمزاياهم العسكرية»(٥٨).

ولم يكن هذا التشبيه عرضياً، وبعد مرور عدة أشهر سلم وزير شؤون الهند رسالته إلى نائب الملك مبيناً رأيه حول جملة من قضايا كردستان العراق (حول الثورة في السليمانية، وبناء الخط الحديدي الذي لم يعارضه وحول استحالة إدارة مباشرة لكردستان وحول الرغبة في إنشاء دولة كردية ذات استقلال ذاتي يعمل فيها مستشارون سياسيون بريطانيون)، وأنهى رسالته على الشكل التالي: «إن آخر شيء نريده هو إيجاد «مشكلة حدودية شمالية ـ غربية» على شمال ـ شرق العراق»(٥٩).

وتدل المقارنة الهامة للأوضاع في المناطق الكردية والأفغانية ـ البشتو (باتان) وقبل كل شيء على أن الأوساط الحاكمة البريطانية اعتزمت ترك الشعب الكردي فريسةً للتجزئة. كما لا يثير شكوكاً موقف لندن العدائي من أي شكل من أشكال الاستقلال الكردي الحقيقي، بحيث لا يقل عن موقفها من أفغانستان المستقلة التي شن الإنكليز الحرب ضدها في العام ذاته أي عام ١٩١٩ وكما يبدو اعتبرت سلطات الاحتلال البريطانية مجازفةً تكرار تجربة الحكم على قبائل البشتو القاطنة شمال غرب الهند في كردستان عندما تشكلت عند الحدود مع أفغانستان منطقة خاصة للعشائر كانت تجري إدارتها من المركز، لكنها احتفظت باستقلال

---

(٥٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»؛ Wilson p.143.
(٥٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية بتاريخ ٢٢ آب عام ١٩١٩.

تقليدي في شؤونها الداخلية[٦٠]. وكانت إقامة مثيل لها في العراق مشحونة بظهور مركز كردستان المستقلة الذي لم يجد قبولاً لدى الإنكليز، أي يقع خارج إطار الإشراف البريطاني.

وبهذا الشكل فإن طرح المسألة بحد ذاتها حول تمديد شبكة الخطوط الحديدية في كردستان العراق التي كانت لها أغراض استعمارية واستراتيجية قد كشفت عن نوايا الاستعمار البريطاني الحقيقية في كردستان الجنوبية ولكن لحظة البدء بالعمل ما زالت بعيدة. وكان على السلطات البريطانية القيام بأعمال أولية لترسيخ مواقعها في المناطق الكردية في العراق ووضع الإجراءات في أقرب وقت.

وأحد هذه الأعمال كان حل المسألة المرضية حول المصير المقبل للاجئين الآشوريين الذين قام الإنكليز بتهجيرهم من مناطق أورمية إلى معسكر يقع على دنهر ديالى بالقرب من مدينة بعقوبة، وفضلاً عن تشكيل مفارز الحراسة العسكرية، التي جرى الحديث عنها آنفاً، كان من الضروري إيجاد مكانٍ للسكان المدنيين فيها. ومع ذلك فقد أثار مشروع توطين الآشوريين في شمال ولاية الموصل أي في كردستان الوسطى والذي توخّى أهدافاً استعمارية ومعادية للأكراد والسائرة كلها في مجرى سياسة «فرق تسد» استفزازاً واضحاً. فقد حذر المبشر الإنكليزي الأب و. فيرام والخبير بالمسألة الآشورية ويلسون من إمكانية حدوث الفوضى في حال توطين الآشوريين في شمال العراق، واقترح بديلاً عن ذلك تهجيرهم إلى كندا (!)، ولكن باعتقاده، وفي نهاية المطاف، من الأفضل الاعتماد على الآشوريين[٦١] بعد استيطانهم على خط الهدنة «لتخويف» الأكراد وتكليفهم القيام بوظائف الجندرمة تحت القيادة البريطانية[٦٢]. كما نصح رئيس معسكر الآشوريين في بعقوبة الجنرال أوستين الاعتماد على الزعيم الروحي للآشوريين ودحض الشائعات التي يروجها «الأشرار» من الناس حول رغبة ويلسون في وضع الآشوريين تحت السيطرة الكردية دحضاً حازماً[٦٣].

بينما استأنفت الإدارة الاستعمارية في العراق والهند والقيادة السياسية العليا في لندن مناقشة مشاريع مستقبل نظام الدولة السياسي في العراق وكردستان، جرى في صيف عام ١٩١٩ انعطاف ملحوظ في مواقفهما، وسحبت لندن تحت تأثير الوضع الدولي المتغير بصورة سريعة وخاصة إثر المواجهة المتزايدة التي اصطدم بها نهج الزعامة البريطانية في شؤون الشرق الأوسط أثناء مؤتمر الصلح طلبها حول ضم مقاطعتي دياربكر وأورفة أي جنوب غرب كردستان إلى الدولة العراقية التابعة والمخطط لها[٦٤]. ومن الملاحظ أن ما لعب دوره هنا هو عدم رغبة الإنكليز في تأزيم العلاقات مع الأكراد الذين لم تحدهم الرغبة أبداً في استبدال

---

(٦٠) كما ظل مثل هذا الوضع قائماً في باكستان إلى أيامنا هذه.

(٦١) هكذا سمّوا الآشوريين ـ النساطرة في هكاري باسم أحد أكبر العشائر نفوذاً ـ ماليكستف رجيلو. انظر بالتفصيل: ماتفييف، الآشوريون والقضية الآشورية، الفصل الثالث.

(٦٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسالة بتاريخ ٢٢ أيار عام ١٩١٩.

(٦٣) المصدر السابق، اللواء أوستين إلى قائد الأركان العامة، برقية بتاريخ ٢٦ أيار عام ١٩١٩.

(٦٤) المصدر السابق برقية وزير شؤون الهند إلى نائب الملك.

النير التركي لاستانبول بالنير العربي في بغداد، ولقد أوحوا لهم بأنه سيتم مراعاة مصالحهم في مؤتمر الصلح(٦٥).

وفي ١٣ حزيران عام ١٩١٩ صدرت من الإدارة السياسية في بغداد وثيقة مخصصة لوزير شؤون الهند ويبدو أن ويلسون هو الذي وضعها، وتضمنت مشروعاً جديداً لحل المسألتين الكردية والعربية، ومما كان يربطه بالمشاريع السابقة هو إبعاد كردستان إيران عن مجال مناقشة المسألة الكردية، وحُدد من خلال هذا المشروع حدود الأراضي الشرقية التي تكون كردية على الأغلب بالحدود التركية ـ الفارسية، ومن ثم جرى تعداد المناطق التي يعيش فيها الأكراد والتي يجب أن تدخل بلا شك في عداد ميسوبوتاميا الواقعة تحت الحكم البريطاني. وقد حذفت جميع هذه المناطق من مفهوم كردستان عملياً، ويجب أن تمر الحدود الجنوبية للأراضي الكردية غالباً إلى الشمال قليلاً عن الجزيرة (جزيرة بوطان) وشمال نصيبين، وإلى الجنوب من ماردين وشمال رأس العين ومن ثم بمحاذاة خط العرض ٣٧° حتى بيردجيك، ومن الغرب حتى الحدود الجنوبية لولايات خربوط، بدليس ووان.

وأكدت الوثيقة على أن الأكراد بوسعهم الاتحاد فقط على الأراضي الواقعة في شمال الخط المشار إليه مركزها بدليس أو وان، ومن الضروري أن تكون تحت إشراف إداري أجنبي صارم ومن المرغوب فيه أن يكون إشرافاً بريطانياً، وجاء فيها أنه لا ينبغي السماح ثانية لتوطين الأرمن في هذه الأراضي، وأكدت على أن الأكراد حالياً ينقسمون الآن إلى فريقين رئيسيين، فريق منهما موالٍ لبريطانيا، في حين أن الآخر موالٍ للأتراك وهو الذي يكون معادياً للمسيحية. وفي حال نجاحه فإن الآمال المعقودة على تشكيل الدولة الكردية الأرمنية سوف تنهار.

وفي الختام اقترح في الوثيقة المخطط التالي للتسوية السياسية ـ الحكومية في ميسوبوتاميا وفي شرق الأناضول وهو أن تؤلف ولاية طرابزون وولاية أرضروم الدولة الأرمنية تحت الوصاية الأمريكية، وتؤلف ولايات دياربكر، وخربوط، ووان، وبدليس الدولة الكردية تحت الوصاية البريطانية، وتؤلف ولايات الموصل وبغداد، والبصرة الدولة العربية تحت الوصاية البريطانية أيضاً. وجرى الاعتراف بمثابة البديل الوحيد لهذا المخطط هو إعادة السيطرة التركية على ست ولايات في شرق الأناضول تحت الإشراف الأوربي (وبعبارات أخرى شيئاً ما شبيه بالعودة إلى مشاريع ما قبل الحرب «الإصلاحات في أرمينيا») وفي النهاية عبّر كاتب الوثيقة عن خشيته على مستقبل بريطانيا في كردستان، واختتم كلامه بلهجة تشاؤمية قائلاً: «أفضل أن أرى أمريكا أو حتى تركيا في كردستان بدلاً من الاستقلال الكردي»(٦٦).

وفي الواقع حافظ هذا المشروع أيضاً على المطامع لغرض السيطرة البريطانية على كردستان كلها، لكن في شكل آخر: ففي كردستان الشرقية يجب أن تتم هذه السيطرة من

---

(٦٥) المصدر السابق، برقية المفوض السياسي في الخليج إلى سيمل بتاريخ ٢٥ أيار عام ١٩١٩.

(٦٦) المصدر السابق.

خلال حكومة طهران المطيعة للندن، وفي كردستان الجنوبية عن طريق عملاء الإدارة البريطانية الاستعمارية في بغداد، وفي كردستان الغربية والشرقية من خلال القيادة الكردية نفسها، لكنها تقع تحت رقابة شديدة للإنكليز. وبهذا الشكل كان للاستقلال الكردي أو كردستان المستقلة كما كانت تصوره الشخصيات البريطانية الاستعمارية لهما شكل وهمي (من الناحيتين الجغرافية والسياسية)، وفي الحقيقة جرى الإعداد لكردستان «المستقلة» بهذا الشكل بالذات.

كما احتفظت بنوعية مماثلة مقترحات الرائد نوئيل الذي كان في تلك الآونة في مهمة في جنوب شرق الأناضول للقيام بنشاط سياسي ـ تجسسي بين صفوف العشائر الكردية، وبرهن ـ كعادته ـ على ضرورة فرض سيطرة بريطانية ودون منازع على كردستان من خلال الدسائس «الأرمنية» و «التركية». فقد أثيرت الأولى من أوربا، أما الثانية فبإيعاز من «الحزب الإسلامي التركي» الذي وقف إلى جانب انضمام الأراضي الكردية في العراق وإيران إلى تركيا استناداً إلى وجود عدد كبير من السكان الأتراك في ولايات وان وبدليس ودياربكر، وأكد نوئيل على أنه «لا ينبغي للمستشارين الإنكليز اتخاذ موقف الحياد، وعلى أن تبقى الدولة الكردية تحت النفوذ البريطاني فقط، بينما يجب تقسيم كردستان إلى مناطق «عشائرية وغير عشائرية»، ففي الأولى يجب تشكيل الإدارة من الزعماء المحليين. وفي الثانية من الموظفين الذين يتم تعيينهم (كما يبدو من الإنكليز)، ومن الضروري إرسال «الأكراد الفتيان» أي القوميين الأكراد إلى بريطانيا للتعلّم»(٦٧).

كما صدرت توصيات مشابهة، وإلى حدٍ معين، من «الضباط السياسيين» البريطانيين الآخرين، وكان أكثرهم من أنصار الحكم «غير المباشر» عن طريق الزعماء الأكراد الذين يذعنون لإرادتهم، وكما رأى بيل، الضابط السياسي في راوندوز، فإن ذلك سيكون «أرخص». واقترح مع الضابط السياسي العقيد ليتشمان في الموصل إنشاء دولة كردية منفصلة في شمال العراق بقيادة الحكمتدار سيد طه وفي ظل الحماية البريطانية، مع منحه ـ بطبيعة الحال ـ المعونات المالية والسلاح(٦٨). ووجد ادموندز المخرج في إقامة (دون أن ينتظر عقد الصلح مع تركيا) شكلٍ من الإشراف الإداري المباشر وغير المباشر بالنسبة لمناطق كردستان الجنوبية المختلفة، زد على ذلك أنه نصح بوضع الرهان على سيد طه وبابكر علي(٦٩).

لم تكن وجهات النظر الواردة حول وضع المسألة الكردية في كردستان الجنوبية والمناطق المجاورة لها من كردستان الجنوبية ـ الغربية ثابتة، فقد تغيرت مع التحولات السريعة الجارية على الساحتين الدولية والشرق أوسطية، حيث ظلت في هذه الأثناء استعمارية صرفة ومعادية

---

(٦٧) المصدر السابق برقية من القاهرة إلى الدائرة السياسية في بغداد بتاريخ ١٤ حزيران عام ١٩١٩. وبرقية نوئيل إلى الجهة ذاتها بتاريخ ١٣ حزيران عام ١٩١٩.

(٦٨) المصدر السابق. برقية بيل من راوندوز والموصل إلى المفوض السياسي في بغداد بتاريخ ٢٩ أيار و٦ حزيران عام ١٩١٩.

(٦٩) Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, p. 180, 216, 217.

للأكراد. وفي تموز عام ١٩١٩ كتب نوئيل عن عددٍ من الظروف الجديدة في حياة تركيا السياسية ما بعد الحرب، التي كانت لها علاقة مباشرة بالقضية الكردية سواء في هذه البلاد أم في البلدان المجاورة وخاصةً في العراق. ففي ١٥ أيار عام ١٩١٩ تم بموافقة من قيادة دول الحلفاء إنزال القوات اليونانية في ازمير، وكان ذلك الخطوة الأولى لتقسيم علني للأراضي التركية نفسها. وفي اليوم الثاني أي في ١٦ أيار غادر استانبول الجنرال مصطفى كمال باشا الذي اكتسب شهرة أثناء الحرب العالمية الأولى لكي يقود حركة الشعب التركي الوطنية التحررية والقومية في الأناضول، وحلّ عصر جديد في تاريخ تركيا.

وأثرت معظم هذه الأحداث مباشرةً على الوضع في كردستان ولو كان ذلك بسبب نشوء مركز مقاومة الشعب التركي الوطنية بجوارها، وعلاوة على ذلك ظهر هنا أيضاً شبح قيام دولةٍ أرمنية «مستقلةٍ» كانت عملياً صنيعة الحلفاء وبقيادة زعماء حزب الطاشناق القومي المتطرف (في ذلك الوقت) والمشبع بروح العداء للأكراد والسوفيات، وشكلت جميع هذه العوامل تربةً لتصعيد التوتر السياسي في المناطق الكردية من تركيا. وحسب رأي نوئيل كانت القطيعة بين الأكراد وحكومة استانبول،لا يمكن تجاوزها بسبب سياسة التتريك التي مارستها الحكومة وأن الأمر الوحيد الذي كان بوسعه تجنبه هو تكرار «سياسة سميرنا» في أناضوليا الشرقية - أي إقامة دولة أرمنية مع ضم المناطق الكردية إليها. كما أولى نوئيل اهتمامه إلى أنه رغم انتشار المشاعر الموالية لبريطانيا بين الأكراد في تركيا فإن سياسة بريطانيا في كردستان الجنوبية (وخاصةً ضم تلك الأراضي مثل عقرة أو السليمانية إلى العراق) تثير شكوكاً كبيرةً لدى الأكراد[٧٠].

وتدل هذه الوقائع وما شابهها على التأرجح الشديد في سياسة التوازن في كردستان، وكان بوسع مشروع إنشاء دولةٍ أرمنية وفي ظل ظروف معينة تحسين العلاقات بين الأكراد من جهة وبين المختلفين في ما بينهم مثل حكومة استانبول التي حاولت إنقاذ الامبراطورية من الانقسام والكماليين الذين رأوا في الأرمن عملاء لدول الحلفاء أيضاً مثل اليونانيين من جهة أخرى. وليس عبثاً أن القيادة العسكرية البريطانية بعد اطلاعها على تقرير نوئيل حول مهمته في جنوب - غرب كردستان توصلت من كل تلك الفوضى إلى استنتاج منطقي، ألا وهو أنه ينبغي تعزيز الوجود العسكري البريطاني عملياً في المنطقة، كما اقترح إرسال قوات أنكلو- هندية مدربة لشن الحرب في الجبال والمرابطة في ولايات ميسوبوتاميا إلى هناك. ويجب الاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات في ولايات جنوب - غرب كردستان التي تتألف من لواء فرسان ومدفعية الخيّالة في دياربكر. كما اقترح تشكيل المجالس الكردية مع المحافظين الأكراد التابعين للقواد العسكريين البريطانيين. ولكن العسكريين أيضاً كانوا مرغمين على أنه بدون موقف حسن من العشائر الكردية، يمكن بلوغه بالوسائل السياسية فقط، فسوف تظل مواقع بريطانيا متزعزعة في جنوب - غرب كردستان[٧١].

---

(٧٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». برقية نوئيل إلى بغداد بتاريخ ١٠ تموز عام ١٩١٩.

(٧١) المصدر السابق برقية القائد العام للقوات في بغداد إلى وزير الحربية بتاريخ ١٥ آب عام ١٩١٩.

وبهذا الشكل تم النظر بصورة متكاملة إلى الوضع القائم في كردستان (العراق) الجنوبية وفي كردستان (التركية) الجنوبية الغربية في القيادة البريطانية السياسية والعسكرية وعلى مختلف المستويات كوحدة تامة، أو المسألة الكردية كمسألة عامة بالنسبة لهذه المنطقة، مما يدل مرة أخرى على نوايا بريطانيا العظمى لتثبيت أقدامها في هذه الأراضي الكردية، ولكن وجد موضوعياً وفي آنٍ واحدٍ تتابع لتنفيذ هذه المخططات التوسعية. وسيجرى الصراع حول كردستان تركيا في الميدان الديبلوماسي أيضاً وربما كان مع استخدام القوة العسكرية. أما كردستان العراق فقد احتلّت عملياً، وكان الأمر يتوقف هنا على حلول سياسية مثلى، ولذلك أعطيت أهمية أولية لتسوية المسألة الكردية في العراق، إلا أنه غابت كما مضى وحدة الرأي بين شخصيات الاحتلال البريطاني.

وفي أواخر آب عام ١٩١٩ اقترح وزير شؤون الهند إقامة «شريط» (Fringe) لدويلات كردية ذات حكم ذاتي بقيادة الزعماء الأكراد رغم معاداة عدد منهم لبريطانيا[٧٢] وذلك لنشر النفوذ البريطاني في كردستان الجنوبية. وقدم نوئيل الذي لم يعرف الهدوء مشروعاً آخر في تشرين الثاني من العام ذاته، وبرأيه يمكن حل القضية الكردية في ميسوبوتاميا على أساس ثلاثة شروط وهي: ١ ـ الطرد التام للأتراك من كردستان؛ ٢ ـ ضمان وحدة أراضي كردستان؛ ٣ ـ فيما إذا جرى تعيين حدود كردستان تقريباً وفق الخط العرقي بين الأراضي التي يسكنها الأكراد والعرب. وأكد نوئيل على أن الأكراد «المتروكين لأنفسهم» سوف يميلون أكثر إلى الإنكليز وسيكونون أكثر عداءً للأتراك. زد على ذلك أنه وجدت إمكانية إنشاء اتحاد دويلات كردية ذات حكم ذاتي سوف تتنازع في ما بينها ولكن لا «تقلق» ميسوبوتاميا[٧٣].

وتوصل الباحث الإنكليزي الموالي للأكراد س. غيفين بناءً على مثل هذه الآراء إلى استنتاج غير مشروع وهو أن الحكومة البريطانية (التي اعتبر الباحث ولسبب ما أن نوئيل الذي لم تكن له أهمية كبيرة على العموم ناطقاً باسمها) قد أيدت الإدارة الذاتية الكردية، «وإن كانت لها خصوصيتها»[٧٤].

وكانت بالفعل فريدة من نوعها لأنها لم تمت بصلة إلى كردستان العراق مثلاً، وبانت في أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٩ رغبة الحكومة البريطانية في ضم كردستان الجنوبية إلى ميسوبوتاميا، حيث كانت حسب ما أعلنته وكالة «رويتر» بتاريخ ١٢ تشرين الثاني الوسيلة الوحيدة «للحفاظ على السلام في منطقة خانقين ـ السليمانية التي تكون ضرورية بسبب مسؤوليتنا في بلاد فارس»[٧٥].

---

(٧٢) S.S. Gavan, **Kurdistan: Divided Nation of the Middle East.** London, 1958, p.30.

(٧٣) المصدر السابق، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٧٤) المصدر السابق، ص ٣٠.

(٧٥) المصدر السابق، ص ٣١.

وعرض وزير شؤون الهند إ. س. مونتيغيو المبادىء التالية لسياسة الحكومة حول كردستان الجنوبية:

١ ـ يجب أن تكون حدود ميسوبوتاميا أقصر حسب الإمكانية من وجهة النظر العسكرية والسياسية.

٢ ـ يجب تفادي النشاط العسكري خارج أُطر هذه الحدود.

٣ ـ لا تقوم بريطانيا بالانتداب على كردستان «مهما كانت الظروف».

٤ ـ فيما إذا قامت دولة كبرى بفرض انتدابها على أرمينيا فإن حدودها يجب ألا تجاور ميسوبوتاميا.

٥ ـ عدم السماح لعودة السيطرة التركية على كردستان(٧٦).

وعلى هذا النحو لم يكن قد تكوّن لدى الحكومة البريطانية في المرحلة المدروسة (أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٩) تصور دقيق الشكل الذي يجب اختياره لإعادة نفوذها وإشرافها إلى كردستان الجنوبية وإنما تبين لديها فقط شكل ما لخطةٍ شاملة حول تكوين سياسي من المناطق الكردية الجنوبية، الذي من شأنه أن يقوم بدور حاجز يؤمّن حماية المستعمرة الجديدة، أي العراق، ويصبح الجيش الإنكليزي والأموال بصورة تامّة، أو جزئية في أسوأ الأحوال، بغنى عن هذه العملية، وإلى جانب ذلك كان ينبغي درء خطر نشوء دولة كردية مستقلة استقلالاً حقيقياً وموحدة على أرض ميسوبوتاميا.

ولقد ورد هذا الباعث الأخير في تقرير ويلسون الجوابي، عندما أعلن بأنه لا «يوافق أبداً» على ثلاثة شروط قدمها نوئيل. وحسب رأي المندوب السامي البريطاني فإن السلطة التركية في كردستان(٧٧) موجودة وسوف تتعزز بسبب سياسة التدخل التي تنتهجها دول الحلفاء في سميرنا وكيليكية، لكنها لن تمسّ قضية أمن حدود ميسوبوتاميا. ولم تكن كردستان موحدة أبداً، أما السليمانية وإربيل فليس بينهما وبين أجزاء كردستان الأخرى أي شيء مشترك، وبوسعهما الانضمام إلى كردستان فيما إذا اتحدت تحت سلطة دولة منتدبة واحدة، الأمر الذي لا يغدو واقعياً في المرحلة الحالية. وفضلاً عن ذلك فإن سكان إربيل أكثريتهم من الأتراك حسب اللغة والعرق، بينما سكان السليمانية راضون على العموم من الإدارة البريطانية الحالية ويضمرون العداء للشيخ محمود الذي كان يؤازره فقط ٥٠٠ شخص من الأنصار «اللامبالين» ويعيشون على حسابه وذلك من أصل ٢٠٠ ألف نسمة من السكان.

ولم يشاطر ويلسون وجهة نظر نوئيل حول أن الأكراد الذين تُركوا وشأنهم سوف يصبحون موالين للإنكليز، كما أن الحدود العرقية بالنسبة لكردستان لم تكن أفضل الحلول، وينبغي إعطاء أهمية أكبر للاعتبارات الاقتصادية والجغرافية (أي الاستراتيجية)، فمثلاً يجب

---

(٧٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». وزير شؤون الهند مونتيغيو إلى أ. ويلسون، ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

(٧٧) مما لا شك فيه أنه كان يعني بذلك كردستان الجنوبية ـ الغربية حيث بقيت القوات التركية النظامية.

ألَّا تدخل عقرة والجزيرة التي يسكنها الأكراد ضمن كردستان وان أفضل سياسة لضمان أمن حدود ميسوبوتاميا الشمالية هي في إنشاء حزام من الدويلات الكردية تتمتع بحكم ذاتي: ومن الضروري حماية الأشوريين واستيطانهم في منطقة العمادية. ومن المرغوب فيه «إعادة الحكم القديم» للبدرخانيين في شمال العراق، على أن يتم ذلك تحت حماية بريطانيا وبمساعدتها النشيطة فقط. وحالياً يستحيل تماماً تصور وحدة كردستان السياسية، ويمكن بلوغها فقط في ظل إشراف أجنبي صارم(٧٨).

وعلى هذا المنوال يعرض ويلسون برنامجاً كاملاً لحل المسألة الكردية يستجب عملياً لمآرب لندن، وانعقد في ٦ كانون الأول عام ١٩١٩ مؤتمر لبحث المسألة الكردية في «انديا أوفيس» بغية الاتفاق على التفاصيل الجزئية.

وعرض وزير شؤون الهند إ. س. مونتيغيو في المؤتمر وبإسهاب خطةً عامةً والتدابير الملموسة المرتبطة بتسوية القضية الكردية في المنطقة «يجب أن تظل كردستان الجنوبية ضمن مجال نفوذنا» ـ تلكم هي الفكرة الرئيسية لهذه الخطة، وبناء عليها برهن الوزير على ضرورة التدخل في شؤون الأكراد الداخلية معللاً ذلك بضرورة حماية الموصل من الشمال والخليج من الشرق. وبطبيعة الحال ينبغي أن تظل الموصل ضمن «دولة ميسوبوتاميا» ولكن في هذه الحال لاعتبارات استراتيجية يجب الاحتفاظ بزاخو، والجزيرة، ودهوك. كما يجب وضع السليمانية تحت الإشراف للدفاع من جانب فارس، ويجب أن تبقى المناطق الكردية على الأغلب خارج إطار ميسوبوتاميا.

وحسب رأي مونتيغيو يجب أن تمر الحدود بين كردستان وميسوبوتاميا إلى الشمال من خانقين ومن ثم باتجاه كيفري، وكركوك، آلتون كوبري وإربيل ودهوك، وزاخو، وفيش ـ خابور. وينبغي أن تنضم جميع هذه المدن إلى ميسوبوتاميا، باستثناء إربيل التي يترك مصيرها لما يقرره الزعماء المحليون. أما الحدود الشرقية لكردستان الجنوبية فتكون مطابقة للحدود القائمة والمعترف بها بين الولايات العراقية وإيران. ولأجل ضمان زاخو من الضروري فرض الإشراف على جزيرة ابن عمرو وينبغي تسليم الحكم فيها للبدرخانيين الذين يجب تعزيز سلطتهم عن طريق حامية بريطانية وتقديم المساعدة لهم بالمال والسلاح.

وبهذا الشكل اختتم الوزير كلامه، لئن وافق كيرزون على هذا المشروع فسوف تتم حماية حدود ميسوبوتاميا من الأتراك شمالاً وشرقاً بدولة بوطان الصديقة (في الجزيرة) وشمالاً بمنطقة الموصل المحصنة، أما من الشمال ـ الشرقي فبدولة كردية حرة منفصلة عن كردستان الوسطى بواسطة جبال منيعة صعبة المسالك، كما أن وجود السكان المسيحيين الأصدقاء في أورمية فهو ضمان إضافي لأمن حدود ميسوبوتاميا الشرقية(٧٩).

---

(٧٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». أ. ويلسون إلى إ. س. مونتيغيو ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩١٩.

(٧٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». من مساعد وزير الخارجية أ. هرتزل إلى وزارة شؤون الهند، ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩.

وسرعان ما انعقد مؤتمر آخر في «انديا أوفيس» حول المسألة الكردية في العراق، نوقشت فيه مقترحات ويلسون بشأن الحدود بين كردستان وميسوبوتاميا التي تضمنتها البرقيتان بتاريخ ٢٦ و٢٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩. وحاول مساعد وزير الخارجية أ. هرتزل في المؤتمر توضيح ما هي أجزاء كردستان التي يجب وضعها تحت النفوذ البريطاني حفاظاً على أمن ميسوبوتاميا معلناً في الوقت نفسه أنه بالنسبة للأكراد «فإن دوافعنا لا يمكن أن تكون لخير الآخرين». ونوقش «الخطر التركي» (وحسب أقوال النقيب بيل فإن ٥٠٠ تركي يقطعون من وان إلى السليمانية دون مقاومة) وكذلك مطامع إيران في راوندوز والسليمانية، واقترح بيل إنشاء «حكومة» في أورمية بوسعها الإشراف على كردستان الجنوبية وبسهولة وفي ختام المؤتمر تم التأكيد على رأي يقضي بضرورة إقامة دولة في السليمانية تحت القيادة البريطانية، التي من شأنها الإشراف على الأراضي الواقعة بين الزاب الكبير والزاب الصغير باستثناء راوندوز، بينما يجب تشكيل الدولة الكردية الأخرى في الجزيرة(٨٠).

في نواح كثيرة، تستحق الآراء الواردة الاعتبار، فهي لا تتحدث فقط عن رغبة سلطات الاحتلال البريطانية المعروفة في إخضاع كردستان لها (بأشكال مختلفة للإشراف المباشر وغير المباشر) ولكن عن سعيها في تثبيت الانقسام السياسي للمجتمع الكردي وجعله أبد الدهر. ولقد استبعدت من الدويلات الكردية «المستقلة» التي جرى التخطيط لها معظم المراكز التي اتسمت بشيء من الأهمية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. وتركوا للأكراد عملياً المرتفعات الجبلية، حيث سمح فيها للزعماء الأكراد الذين برهنوا على إخلاصهم للتاج البريطاني بالإشراف عليها. ومن الواضح أن مثل هذه الظروف قد استبعدت إمكانية قيام تطور اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي وثقافي في المجتمع الكردي. وبعبارات أخرى كان النهج المقترح مشحوناً بعواقب رجعية متطرفة على مصير الشعب الكردي، فقد رغب الإنكليز في نقل السياسة التي قاموا باختبارها في شمال ـ شرق وفي الشمال وشمال غرب مناطق الهند البعيدة عن المركز إلى كردستان، حيث كان يوجد فيها نظام تابع كلياً لبريطانيا من الممتلكات العشائرية والإقطاعية ويتم توظيفه في خدمة الاستعمار البريطاني.

ولم تأخذ الآراء الواردة لوجوه الاحتلال البريطاني شكل نشاطات سياسية فعلية، فما زالت هذه أحكاماً فقط للإدارة العراقية المحلية والأوساط الأنكلو ـ هندية بشأن المسألة الكردية وعلى نطاق العراق وحده بصورة رئيسة، فلم تتم المصادقة عليها من القيادة العليا أي الحكومة البريطانية، ولم يوافق عليها رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية كيرزون، ومفهوم ذلك أن المسألة الكردية كجزء من المسائل التركية والإيرانية والسورية أو جزء من مسألة عامة حول مصير الامبراطورية العثمانية ما زالت تستوجب الحل على الصعيد الدولي، في حين أن المجال ما زال أمامه مفتوحاً.

---

(٨٠) المصدر السابق. تقرير الاجتماع الذي جرى في وزارة شؤون الهند لمناقشة برقيات العقيد ويلسون بتاريخ ٢٦ ـ ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩، عن الحدود بين ميسوبوتاميا وكردستان.

لم يأتِ عام ١٩٢٠ بشيء جديد في الموقف حول كردستان العراق، حيث ظل كالسابق مضطرباً وعديم الوضوح، ورأى موظفو الاحتلال البريطاني أن أساس الشر يكمن في تأخير عقد معاهدة سلمية مع تركيا، مما أدى إلى ازدياد نشاط العناصر المعادية لبريطانيا والموالية لتركيا ومذهب الوحدة الإسلامية في مختلف أرجاء كردستان. وهذا ما مهّد تربة صالحة لنشر جميع الشائعات والافتراضات الممكنة حول الثأر من الأكراد بسبب اضطهاد الأرمن وإعادة أموال الأرمن إليهم بما فيها الأموال غير المنقولة. وبدأ الأعيان من الأكراد في القسطنطينية الذين كانوا يحلمون بالحكم الذاتي أو كردستان مستقلة يؤثرون سلطة تركية ضعيفة على السلطة البريطانية. وقد صبت أعمال اليونانيين والطليان العدوانية الزيت على النار[٨١].

واعتبر سون أن تأخير عقد معاهدة تركية سلمية كان خطأً كبيراً، فحسب رأيه أن الخطر الكبير الذي يهدد مواقع بريطانيا في العراق كان «في الموقف الخارجي» أي في نجاحات البلشفية التي ساهمت في نشر الدعاية المعادية لبريطانيا. فالمشاعر المعادية التي أثارها البلاشفة ضد بريطانيا في ميسوبوتاميا وكردستان وبلاد فارس يمكن طمسها فيما إذا تم تجنب وقوع الاضطرابات بين السكان المحليين. وأكد سون على أنه يمكن بلوغ ذلك بمساعدة الزعماء المخلصين لبريطانيا مثل صديقه حمدي باشا بابان سليل أسرة كردية عريقة ويعيش في بغداد. وفي الوقت الذي كان حمدي باشا يطمع في منصب حكمتدار كردستان فإنه وعد الإنكليز بتقديم كل شكلٍ من أشكال المساعدة للحفاظ على نظام الاحتلال وفي تجنب «تهنيد» البلاد[٨٢]. وطلب حمدي باشا منحه نظاماً حقوقياً رسمياً تابعاً للحكومة العراقية وإقامة علاقات قانونية بين العراق وكردستان[٨٣].

وهكذا فقد اقترح سون خطة مبتكرة لإقامة حكم ذاتي للأكراد في البلاد بقيادة شخصية تكون دمية بأيدي الإنكليز، مخفياً آراءه التي لا أساس لها البتة بستار من الدخان الذي تفتقر إليه طبيعة الدعاية البلشفية آنذاك في العراق، والتي عكست الهلع الحقيقي للمحتلين الإنكليز أمام حركة التحرر الوطني المتصاعدة للعرب والأكراد، لكن ذلك كان مشروعاً سابقاً لأوانه وبوضوح، بل ان حمدي باشا لم يكن تلك الشخصية التي كان بالإمكان الاعتماد عليها.

وينحصر وهم الآراء الواردة حول طرق حل القضية الكردية في العراق قبل كل شيء في ان لندن لم تكن مستعدة في ذلك الوقت لقبول هذه المشاريع، وعلى العموم لصياغة نهج واضح في كردستان. وكتب وزير شؤون الهند مونتيغيو إلى نائب الملك تشلمسفورد في ٢٣ آذار عام ١٩٢٠ أن الحكومة لا تميل إلى الأخذ باقتراح الوزارة (بتاريخ ٢٥ كانون الأول عام

---

(٨١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». Precis of Affairs in Southern Kurdistan, p.16-17.

(٨٢) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسالة سون إلى أ. ويلسون بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩١٩، Administration of Mesopotamia. Part IV.

(٨٣) المصدر السابق، رسالة حمدي بابان إلى أ. ويلسون بتاريخ ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٢٠.

١٩١٩)(٨٤) بشأن تقليص التدابير السياسية والعسكرية إلى الحد الأدنى في كردستان. وان سياسة الحكومة هي «الانسحاب التام من كردستان وأنها لا تتحمل أية مسؤولية عن الحكام حتى في السليمانية». وقد يسبب تطبيق «إجراءات واسعة النطاق للاستقلال الذاتي» في كردستان الجنوبية مصاعب كثيرة، وإذا رغب الأكراد التخلص من السيطرة التركية فإن الحكومة مستعدة وضع هذه الشروط في المعاهدة السلمية وتقديم المساعدة المعنوية لهم، لكنها لا تمتلك معلومات حول ذلك، وبصورة رئيسة ما يتعلق بإقامة علاقات مع أي من ممثلي الأكراد. وفي الختام أشار مونتيغيو إلى ضرورة ضمان سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية في كردستان الجنوبية بغض النظر عن الحكم الذي سيقام فيها(٨٥).

وكانت ثمة تناقضات والتباسات كثيرة في مواقف الحكومة البريطانية التي عرضها مدير «انديا أوفيس» «والانسحاب التام من كردستان» لا يتفق أبداً مع نهج السيطرة على جزئها الجنوبي ، ولقد أعطي وعداً بتقديم المساعدة للأكراد للتخلص من النير التركي، والذي جاء بشكل نسبي وغير محدد بحيث يفقد كل أهمية. ومن الواضح تماماً أن بريطانيا: أولاً، لم تعتزم في الواقع الانسحاب من كردستان وخاصةً من كردستان الجنوبية، وثانياً، لم تكن معنية، ولأسباب سياسية، بصورة رئيسة في تحديد موقفها وبدقة من المسألة الكردية، مؤثرة تركها مادة لصفقة ديبلوماسية وللدسائس الاستعمارية.

ولم يكن بوسع قادة الإدارة البريطانية في العراق فهم هذه الأسباب أو الاعتبارات واعترضوا على وجهة النظر التي جاءت في رسالة مونتيغيو بتاريخ ٢٣ آذار عام ١٩٢٣، وسميت السياسة المعلنة فيها «بالسياسية المصيرية للاحتفاظ بميسوبوتاميا»، فقد أكدوا على أن النظام في المنطقة الحدودية مع إيران يجب أن يحظى بدعم العشائر الكردية تحت قيادة الضباط الإنكليز والأكراد، ولذلك فإن الجلاء عن السليمانية وانسحاب الإدارة البريطانية منها يثيران المصاعب على الحدود الإيرانية ـ العراقية.

وكتبوا من بغداد عن بطلان مخاوف الحكومة من أن منح الحكم الذاتي لكردستان يثير الصعوبات في أجزاء العراق الأخرى، ذلك أن الأراضي التابعة للعشائر تحتاج إلى نظام حقوقي خاص، ويجب ترك النظام التركي الإداري القديم في العراق (في ولايات الموصل، وبغداد، والبصرة)، وإلا تعم الفوضى و. . . الخ. وينبغي ألا يكون بين كردستان وميسوبوتاميا أية حدود معينة وثابتة، ولا يجوز إعاقة «العملية التدريجية لتبلور» العناصر العرقية والعشائرية (عشائر ـ الرحل، وعشائر ـ الحضر وغيرها) وإلا تنتشر الاضطرابات وغيرها. ولا توجد بين الأكراد شخصيات بوسعها التحدث باسم كردستان كلها، فهي تستطيع أن تمثل عشيرتها فقط أو «واد»، وعامة فإن الأكراد يمتلكون إحساساً عرقياً، وليس قومياً. . . فقد حالت ظروف كردستان الجغرافية والسياسية دائماً دون وجود وفاق سياسي

---

(٨٤) لم يُعثر على نص الرسالة.

(٨٥) المصدر السابق. Foreign and Political Department Notes. Administration of Mesopotamia. part IV, p.3-4 .

كبير، فالرأي العام في كردستان الجنوبية يقف إلى جانب الحفاظ على النظام القائم «مع واجهة كردية محلية» ولا شيء يساعد المصالح البريطانية في كردستان إذا دفع السلم مع تركيا بهذه المنطقة إلى حالةٍ من الفوضى(٨٦)، حيث يختتم المندوب السامي البريطاني في الخليج هذا الرد العنيف.

ومن الواضح أن هذه الاعتراضات لم تمسّ سياسة بريطانيا، في كردستان الجنوبية، بل أشكالها ووسائلها، وفي الوقت ذاته يكشف الجدل بين لندن وبغداد دوافع خفية كثيرة والقوى المحركة للمحتلين البريطانيين في المسألة الكردية وفي المسألة العراقية بوجه عام. ومما يستحق الاعتبار هو أن من كان في «لندن» و «بغداد» قد عزلوا كردستان الجنوبية عن العراق العربي معتبرين ضرورة إقامة نظام خاص في كردستان وتحت الإشراف البريطاني.

وفي الوقت الذي حافظ «البغداديون» على وجهة نظرهم فإنهم تقدموا بحجة دامغة. هي أن إجلاء القوات البريطانية من السليمانية واربيل يؤدي إلى «زيادة نشاط الأحزاب الموالية للأتراك والبلشفية التي تجد تربة صالحةً لنشاطاتها في كردستان. وأن أهم وسيلة فعالة ضد البلشفية هي وجود إدارة حسنة وموادّ رخيصة للشعب وتوفير الأمن والرفاهية لجميع الطبقات»(٨٧) وعلى أية حال، يجب تأجيل انسحاب القوات البريطانية إلى حين عقد اتفاقية الصلح مع تركيا، وإلا فإن زيادة دسائس الأتراك بين صفوف الأكراد أمر لا بد منه(٨٨).

وعندما قامت الإدارة الاستعمارية في بغداد بتهديد لندن بالبلشفية فإنها لجأت إلى استخدام وسائل إقناع أخرى، تمثلت بنداءات تحريضية للزعماء الأكراد مع طلبات حول الحماية البريطانية وقد استلم واحد منها في الأول من تموز عام ١٩٢٠ مذيلاً بتوقيع ٦٢ زعيماً كردياً وجاء فيه: «نحن ممثلو العشائر الكردية» نطالب، وفق الوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية أثناء الحرب، بالاستقلال تحت الحماية البريطانية مع الاحتفاظ بصلات مع العراق، لكي لا نكون محرومين من تلك الأفضليات التي تتيحها مثل هذه الصلة، وعلى بريطانيا تقديم كل نوع من أنواع المساعدة للأكراد العراقيين وعلى محافظ بغداد تعيين ممثل خاص للأكراد وبموافقة بريطانيا. إننا مستعدون لمساعدة بريطانيا في كل شيء فيما إذا قامت هي بمساعدتنا. وينبغي تعيين ممثلين عن «شعب كردستان» إلى مؤتمر الصلح وكانت التواقيع الأولى هي لكاكا أحمد وبابكر آغا(٨٩).

وتدل مثل هذه النداءات على أن السلطات البريطانية في العراق تمكنت في ذلك الوقت

---

(٨٦) المصدر السابق. المفوض السياسي في الخليج إلى سكرتير الشؤون الخارجية لشؤون حكومة الهند، ٢٥ آذار عام ١٩٢٠.

(٨٧) المصدر السابق. المفوض السياسي في الخليج إلى سكرتير الشؤون الخارجية، ٢٧ آذار عام ١٩٢٠.

(٨٨) المصدر السابق. أ. ويلسون ـ مونتيغيو، ٥ نيسان عام ١٩٢٠.

(٨٩) المصدر السابق؛ و. Proceedings of the Foreign and Political Department. February 1921. Administration of Mesopotamia. Part IV.

أ. ويلسون ـ مونتيغيو، ٣ تموز عام ١٩٢٠.

من تشكيل مجموعة من الموالين بين صفوف القيادة الكردية واستخدمت في سبيل ذلك وعود سياسية ودوافع مادية، خاصة وتم إفساح المجال أمام الإقطاعيين والأكراد لكسب مداخيل غير قليلة من ممتلكات الدولة[٩٠]، وإلى جانب ذلك يجري النظر في سعي السلطات البريطانية إلى مواجهة الأكراد بالعرب في وضع بدأت فيه الثورة العربية في صيف عام ١٩٢٠ وذلك عن طريق وعد الأكراد بحق تقرير المصير وليكن ذلك في شكل وهمي للغاية.

وفي هذه الآونة بالذات قامت القيادة الكردية في العراق بحملةٍ معاديةٍ للعرب[٩١] بمناسبة بداية تشكيل أول حكومة «وطنية» في البلاد، وأقنعت السكان الأكراد بأن الإنكليز هم الذين شكلوا الحكومة العربية بغية إخضاع كردستان وتوطين الموظفين العرب فيها، وأن الموارد التي يحصلها الإنكليز من كردستان سترسل إلى العراق العربي وكانت تلك مثالاً واضحاً ومألوفاً للدعاية القومية[٩٢].

وفي هذه الفترة قدم حمدي باشا بابان الموالي للإنكليز مشروعاً يثير الفضول لحل المسألة الكردية في العراق وعبر عن موافقته التامة على قرار مؤتمر سان ريمو (نيسان عام ١٩٢٠) بخصوص منح بريطانيا الانتداب على ثلاث ولايات عراقية، لكنه استثنى منها عملياً كردستان الجنوبية رافضاً وبصورة قاطعة تعيين محافظ كردي فيها حيث لا يستجيب ذلك لطموحات الأكراد القومية، وأعلن أن «كردستان هي دولة مستقلة تماماً عن ميسوبوتاميا، وأن كردستان الجنوبية يجب أن تكون دولة ملكية مستقلة تحت انتدابكم (أي الانتداب البريطاني) وهنا ينبغي إقامة سلطة فردية لحاكم متنوّر» بما يتناسب مع التاريخ الكردي وتقاليده. ويقف حمدي باشا إلى جانب سلطة هذا الحاكم المباشرة التي لا تحدها أية قواعد دستورية ويأخذ بنصائح دولة الانتداب فقط، ويجب أن يكون بلاطه مدرسة للإدارة والحفاظ على العلاقات العشائرية، ويرى حمدي باشا أنه يمكن ضمن أُطر مثل هذا النظام ضمان تطور البلاد الاقتصادي[٩٣].

وبهذا الشكل كان مثالاً للقومية الكردية الإقطاعية والموالية للكولونيالية (وبالتحديد موالية لبريطانيا)، وبالطبع كان تجسيد مثل هذا المشروع مشكوكاً فيه، وهذا ما أدركته،

---

(٩٠) المصدر السابق. أ. ويلسون ـ مونتيغيو، ١٦ تموز عام ١٩٢٠.

(٩١) يعرض سون تركيب المجتمع الكردي في العراق: ٩٤ بالمئة من المجتمع الكردي من الفلاحين ـ المزارعين الأحرار والمستغلين. والعاملين بجدٍ ومثابرة وغير مبالين بالعالم الخارجي ولا رأي لهم». أما النسبة الباقية أي ٦ بالمائة من سكان السليمانية فإن ٥,٥ بالمئة منهم تتألف من التجار والمزارعين الذين يمارسون أعمالهم ولا يهتمون بالسياسة الخارجية. أما البقية أي ٠,٥ بالمئة فمن الموظفين والأعيان الذين هم عبارة عن «Vox Populi» ويلعبون دوراً سياسياً. ويؤكد سون على أن ٩٤ بالمئة من السكان المشار إليهم لا يرغبون في أية تغييرات، وهم بالذات لم يدعموا الشيخ محمود، الأمر الذي قمعت انتفاضته بسببهم (المصدر السابق. «نبذة عن الوضع السياسي في كردستان الجنوبية كتبها الرائد سون الضابط السياسي في السليمانية» في ٢٨ تموز عام ١٩٢٠).

(٩٢) المصدر السابق.

(٩٣) المصدر السابق. رسالة حمدي باشا إلى أ. ويلسون بتاريخ ٦ آب عام ١٩٢٠.

وبشكل رائع، الإدارة البريطانية. وقد كتب ويلسون رداً على حمدي باشا مستشهداً بالمفاوضات التي تمت في تلك الأيام في سيفر حول معاهدة الصلح مع تركيا أنه ليس من صلاحية الحكومة حل مسألة مستقبل كردستان الجنوبية، وسوف يغدو ممكناً في أعقاب التوقيع على المعاهدة مع تركيا ومصادقتها فقط اتخاذ «التدابير الملموسة ضمن نطاق الأراضي التي أصبحت محتلة الآن»(٩٤).

كما ويتم تفسير الموقف السلبي للسلطات البريطانية من مثل هذه المقترحات بعدم وجود الرغبة في انفصال كردستان الجنوبية عن ميسوبوتاميا بالذات حتى في ظل إبقاء الإشراف البريطاني على هذه الأراضي أو تلك، ولم يكن هذا الانفصال مرغوباً فيه من وجهة نظر استراتيجية وخطيراً من الناحية السياسية، ذلك أنه كان يزعزع دعائم سياسة «فرّق تسد» حجر الزاوية في السياسة البريطانية في المنطقة. وبات التوازن بين الحركتين التحررية العربية والكردية آنذاك طابعاً متميزاً لسياسة الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط.

رابعاً: سمكو

لقد تم تناول الموقف في كردستان إيران بسبب الأحداث حول كردستان العراق المجاورة وبشكل رئيس، لكن المسألة الكردية في إيران اتسمت بأهمية مستقلة (مع أنها كانت نسبية) شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى التي يعيش الأكراد فيها. وحاول الإنكليز وخاصة في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب وبشتى الوسائل ـ كما أشير آنفاً ـ فصل المسألة الكردية في إيران عن المسألة الكردية في الامبراطورية العثمانية سابقاً (تركيا، العراق، سوريا) كي لا تسمح للدول الكبرى الأخرى بحلها، وفي الوقت ذاته تقسيم القومية الكردية والحركة الكردية القومية ـ وإضعافها.

ساهمت خصوصية وضع الأكراد الموضوعية في إيران في مشاريع المحتلين الإنكليز، فلئن كان مستوى تطور المجتمع الكردي في جميع أجزاء كردستان في المرحلة المدروسة واحداً وإلى حدٍّ معينٍ، فإنه يجوز القول إن مستوى التطور في كردستان إيران كان دون ذلك. فالأكراد الإيرانيون كانوا منقسمين أكثر من الأكراد الآخرين ليس حسب السمة العشائرية فقط، بل وحسب الخاصية الجغرافية والدينية وحتى العرقية، فلقد ظل نمط الحياة الإقطاعية هنا دون مساس تقريباً، فلقد تميز الأكراد في أذربيجان إيران (بلباسي، وموكري وغيرهم) عن الأكراد القاطنين في أردلان وكرمنشاه (جاف، كولاي، سنجابي، كلهور وغيرهم) حسب نمط الحياة (فالأوائل كانوا أكثر تحضراً) وحسب اللغة (فقد انتشرت في الشمال اللهجة الكورمانجية

---

(٩٤) المصدر السابق. أ. ويلسون ـ حمدي، ٩ آب ١٩٢٠.

(٩٥) كرست و.ي جيغالينا دراستها الخاصة بعنوان: حركة الأكراد القومية في إيران (١٩١٨ ـ ١٩٤٧)، موسكو، ١٩٨٨، لأحد الجوانب الرئيسية في حركات الأكراد.

(٩٦) أ. فوستروف، عشائر إيران والسياسة العشائرية للحكومة الإيرانية، مواد حول قضايا وطنية ـ كولونيالية، العدد ٣٤، ١٩٣٦، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

بينما انتشرت في الجنوب اللهجة الصورانية والكورانية) وحسب المذهب الديني (في الشمال معظمهم سنيون، بينما يوجد عدد كبير من الشيعة وعلي إلهي في كرمنشاه)، وعاش في خراسان التي تبعد عن كردستان إيران بالذات مئات الكيلومترات حوالي ثلث (٢٤٠ ألف نسمة من أصل ٨٠٠ ألف حسب إحصائيات رسمية تمّ تخفيضها كثيراً في أوائل عام ١٩٣٠) الأكراد الإيرانيين كلهم (من عشائر زفرانلو وشاديلو). ولقد كان لهؤلاء «الأكراد خارج كردستان» علاقة غير كبيرة بالمسألة الكردية المدروسة هنا، إلا إذا كانت من الناحية الشعورية، فقد كانت قضاياهم جزءاً من المسألة التركمانية ـ الكردية العامة في خراسان. وأخيراً عاش اللور الذين لهم صلة قربى بالأكراد من الناحية العرقية (وعلى العموم هم من الأكراد حسب التقليد التاريخي الكردي) في لورستان وفارس حيث بلغ عددهم آنذاك ٦٠٠ ألف نسمة (أربع مجموعات عشائرية بوشتي ـ كوخا وبيشي ـ كوخا في لورستان، وماماساني وكوخغيلوى في فارس) ولم يختلف البختياريون المجاورون (٢٠٠ ـ ٣٥٠ ألف نسمة) الذين ينسبهم التقليد الكردي إلى الأكراد أيضاً عن اللور اختلافاً كبيراً. وينتمي اللور والبختيار إلى المذهب الشيعي وكثيراً ما نشأت نزاعات بينهم وبين الحكومة ولكن لم تكن لهم علاقة مباشرة بالحركة الكردية والمسألة الكردية خاصةً في البلاد.

ويمكن تسمية الوضع الذي تشكل في كردستان إيران في أعقاب انتهاء الأعمال العسكرية وانسحاب القوات التركية المتدخلة «بالفوضى» بكلمة واحدة، فلم تكن أية سلطة قوية فيها، وتصرف زعماء العشائر المحلية حسب أهوائهم، وكان الوضع متوتراً في أورمية خاصةً التي تعد من أكثر «المناطق الساخنة» في كردستان إيران، وأعلن مصدر بريطاني أن الفوضى في أورمية بلغت حداً يصعب معه تحديد ما يجرى فيها بوجهٍ عام، وأبرز هذا المصدر عاملان رئيسيان للوضع السياسي الداخلي في هذه المنطقة من كردستان إيران وهما: ١ ـ عدم رغبة السكان في عودة الآشوريين والأرمن، ٢ ـ ازدياد تذمر الأكراد من الإدارة الفارسية.

وتمّ أثناء اللقاء الذي جرى بين أكثر زعماء كردستان إيران نفوذاً في شباط عام ١٩١٩ طرح موضوع الثورة العامة ولم يعارض ذلك أحد، لكنهم قرروا الانتظار طالما لم تكن نوايا الدول الكبرى نحو الأكراد الإيرانيين وتجاه إعادة الأرمن إلى ديارهم قد اتضحت بعد. وعبر المجتمعون عن رأيهم في أن يصبح وضع أكراد أذربيجان ومجرى الثورة ذاتها تحت الإشراف الأوروبي[٩٧].

وكان إسماعيل آغا سمكو زعيم عشيرة أودوي من اتحاد الشكاك وحاكم قلعة قوتور الحدودية، الشخصية المحورية في حركات الأكراد في إيران في مرحلة ما بعد الحرب كلها (وحتى أوائل الثلاثينات)[٩٨]، وقد كان من حيث تصرفاته وجهاً إقطاعياً تقليدياً مألوفاً ومندفعاً لا مبدأ له وغادراً وظالماً ولكن كان بوسعه أن يصبح في آنٍ واحدٍ شجاعاً ونبيلاً مثل

---

(٩٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» Precis of Affairs.
(٩٨) حول نشاطه قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها. انظر: لازاريف، المسألة الكردية، الفصل ٤ ـ ٨.

الفـوارس. وكان هـدفه إنشـاء دولة كـردية مستقلة في غـرب إيران تحت قيـادته، ومن حيث الشكل كان مثله الأعـلى مثلاً إقـطاعياً مـألوفـاً، بل وان الـوسائـل التي استخدمهـا سمكو في صراعه كانت تعود إلى القرون الوسطى، إلا أن حركة سمكو التي بدأت مـوضوعيـاً في عصر ثوري تمت فيه أزمة النظام الاستعماري وانهياره قد سارت في مجـرى الصراع من أجل تـوحيد الدولة ـ القومية للشعب الكردي المجزأ سيـاسياً، وفضـلاً عن ذلك جـرت هذه الحـركة عـلى النقيض من مشاريع بريطانيا العظمى الاستعمارية العـدوانية في إيـران وكردستـان، وهذا مـا يقرر هدفها النهائي.

وفي أعقـاب انسحاب الأتـراك من غرب إيـران نشأ وضـع مناسب لتجسيـد مخططات سمكـو التي كانت بعيـدة المدى، حيث كـانت تهدف في بـادىء الأمر إلى إقـامة دولـةٍ كرديـةٍ مستقلةٍ على أراضي أذربيجان إيران، إلا أن القوة لتحقيق ذلـك لم تكن كافيـة لدى سمكـو، وكان بحوزته القوات العشائريـة فقط التي لم تتميز بجهـوزية قتـالية عـالية، ونشـأت في نهاية الحـرب فكرة عقـد تحالف عسكـري مع الآشـوريـين المستوطنـين في منطقـة أورميـة لكنهـا لم تتمخض عن شيء، فقـد تمكنت السلطات الإيرانيـة (يبـدو بـإيعـاز من الإنكليـز) من إثـارة اصطدامات بين الأكراد والآشوريـين بلغت ذروتها عندما أقـدم إسماعيـل سمكو في آذار عـام ١٩١٨ على قتل (البطريرك) مار شمعون بنيامين رئيس الطائفة الآشورية، وبعد ذلك سرعان ما قام الإنكليز بنقل الغالبية العظمى من الآشوريـين إلى العراق(٩٩)، وفي الوقت ذاته بدأت العلاقات تسوء بين الأكراد والأذربيجانيـين(١٠٠).

ومع ذلك واصل سمكو بـذل الجهود لتحقيق أهـدافه، فبعـد أن تحالف مـع سيد طـه بسط سلطته خطوة تلو الأخرى على المنطقة الحدودية التركية ـ الإيرانية ومن ثم باتجاه الشرق. ولم تكن لدى الحكومة الوسائل الكافية لمواجهته بصورةٍ فعالـةٍ، فلجأ نـائب محافظ أذربيجـان مكرم الملك عندئذٍ إلى طريقةٍ مألوفة في إيران للتعامل مع زعماء العشائر الخارجين عن الطاعة والولاء، وهي تدبير عملية لاغتيال سمكو، لكنها باءت بالفشل (فقد قتل شقيقه أثناء تفجـير السيارة)، الأمر الذي أثار غضب سمكـو أكثر من قبـل، فجمع مفـرزة وشرع يهدد أورميـة، وشاهبور، وهوى. وقام مكرم بتسليم القتلة إلى سمكو في محاولة منـه للتزلف إليه. وبعـد أن نكل سمكو بهم تنكيلاً شديداً (ومع حرس القوات الحكومية أيضاً) استمر في توسيع الأراضي التي استولى عليها، فسيطر على أورمية، وشاهبور، وسلـماس. وأصبـح الوضـع في أذربيجان إيران وكردستان متأزماً في صيف عام ١٩١٩(١٠١).

اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، فقامت بـزجّ اللواء القوزاقي الفـارسي الذي يملك جـهوزية قتالية أكثر من أي قطعة أخرى في الجيش الإيراني في القتال ضد الثـوار، تحت قيـادة العقيد الـروسي فيليبوف حيث شرع في تضيـيق الخنـاق على الأكـراد، وتسنى لـه

---

(٩٩) ماتفيـيف، المسألة الآشورية، ص ٦٧ ـ ٨٠.

(١٠٠) Hassan Arfa, **The Kurds. An Historical and Political Study**, London, 1960, p.56.

(١٠١) المصدر السابق، ص ٥٧.

إجراء انشقاق في صفوف الثوار، فقام عدد من العشائر بترك قوات سمكو، واضطر هو إلى إخلاء منطقة أورمية، بيد أنه احتفظ بتشخريك. وتمت المدنة لبعض الوقت(١٠٢).

ومنذ أوائل عام ١٩٢٠ قام سمكو، بعد أن جمع قواه، بزيادة نشاطاته رافعاً شعار الاستقلال الكردي، وانتهز فرصة فصل فيليبوف من الخدمة الحكومية (إلى جانب الضباط القياصرة القدماء الآخرين) فاستولى من جديد على المناطق التي تركها وهزم القوات الحكومية في مواقع عدة(١٠٣).

لم يكن سمكو وحيداً في عملياته ضد القوات الإيرانية الحكومية، فقد قبل مساعدة الأتراك أعدائه الألداء بالأمس، مع أنه لم يكن لديه إلمام بالسياسة بوجه عام. وكان الأتراك، الاتحاديون منهم والائتلافيون على السواء، إلى جانب استغلال الزعيم الكردي المحارب لأغراضهم وعلى الأقل لمنع الأخطار القادمة من الحدود الإيرانية على الامبراطورية التي كانت بانتظار نهاية حكمها. وقد يؤدي تفاقم المسألة الكردية في إيران حيث كان يحكمها اسمياً عملاء الإنكليز إلى دفع لندن ولدرجة معينة في أن تكون أكثر مرونة خلال مفاوضات الصلح الجارية آنذاك، والتي تقرر فيها مصير تركيا أيضاً. وكان هذا بمثابة باعث وطني عام بوسعه أن يكون وفي ظروف معينة قريباً من الكماليين القوميين الذين تصلب عودهم، وكلما عززوا من مواقعهم في الأناضول كانوا أكثر قوةً، ولهذا السبب استمر «العامل التركي» يلعب، حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، دوراً هاماً في الأحداث الدائرة في كردستان إيران.

وحسب معطيات مرجع بريطاني، فلقد شارك في عمليات سمكو نحو ٤٠٠ إلى ٥٠٠ تركي تحت إشراف الضباط والقيادة العامة لمبعوث والي وان خليل باشا ميرزا علي أكبر. كما كان لدى سمكو مبعوثين في الأوساط المعادية للإنكليز من دمشق، ودفع فشل ثورة الشيخ محمود في السليمانية بالأكراد في العراق إلى الميل أكثر نحو الأتراك، حيث وجدوا فيهم الآن حلفاءهم الوحيدين(١٠٤).

وبطبيعة الحال كان موقف بريطانيا من نوايا سمكو ونشاطاته موقفاً عدائياً شديداً، لأنها شكلت خطراً حقيقياً على وحدة أراضي إيران ووجود نظام طهران الذي كان ضمانة لهيمنة نفوذ الاستعمار البريطاني في هذه البلاد. وكما أشير آنفاً فقد قوبلت بالرفض بصورة خاصة المشاريع الوحدوية لسمكو وحليفه آنذاك طه، حيث لاحت فيها للندن الصورة المستقبلية لكردستان مستقلة فعلاً. كما خشي الإنكليز من زيادة التأثير التركي على الأكراد في العراق وإيران، مما قد يكوّن مصاعب إضافية في المفاوضات السلمية(١٠٥).

---

(١٠٢) المصدر السابق، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(١٠٣) المصدر السابق، ص ٥٨.

(١٠٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». المندوب السامي في بغداد إلى وزير شؤون الهند، ٢٥ آب عام ١٩١٩.

(١٠٥) Wilson, **Mesopotamia**, p.141- 142; Bell, **Review**, p.70.

وتصف إحدى الوثائق المثيرة للفضول، وهي المذكرة الموقعة من الرائد إ.ج. روس من «المكتب الكردي» في بغداد بتاريخ ٨ تموز عام ١٩١٩، وبجلاء، موقف بريطانيا من المسألة الكردية في إيران وخاصةً من الوضع في أورمية حيث قام فيها سمكو بنشاطاته[١٠٦]. وأشير فيها إلى أن الوضع في منطقة أورمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع في كردستان كلها، فالحدود الحالية بين تركيا وإيران يرفضها الفرس والأتراك والأكراد وترتدي أهمية شكلية (السكن الدائم لعدد كبير من «الملاكين» من أورمية في تركيا وتنقل العشائر عبر الحدود دون عائق... إلى غير ذلك. وأن مصير أورمية المقبل كجزءٍ من مسألة مصير كردستان كلها سوف يخص دولة الانتداب، ولكن قبل ذلك يجب فرض النظام فيها كي لا تهدر حقوق الأكراد ويستمر الفرس في الأخذ بنصائح بريطانيا.

وتعرض المذكرة أشكالاً مختلفة لحل القضية، وأحدها كان وضع أورمية تحت إدارة دولة أجنبية كبرى أو لجنة دولية، أي جعلها أراضي تحت الانتداب وكان هذا الحل مناسباً للأكراد، لكن كان هناك شك في تطبيقه، لأن أية دولة كبرى لا تقدم على مثل هذا الإجراء الوقتي. والشكل الآخر الذي يقضي بإرغام الأكراد في أورمية على البقاء تحت سلطة إيران لم يكن صالحاً أيضاً، لأنه كان يحتاج إلى تشكيلات عسكرية كبيرة لم تكن موجودة بحوزة بريطانيا. وفضلاً عن ذلك فإن تأييد السلطة الفارسية على الأكراد وبلا قيد أو شرط، والذي فقد اعتباره نهائياً، من شأنه تقويض النفوذ البريطاني في كردستان كلها. وكما رأى إ.ج. روس فإن الحل الأمثل هو في انفصال أورمية وضمها إلى الدولة الكردية المخطط لها وبإشراف بريطانيا. ويمكن إدارة أورمية كوحدة إدارية مستقلة، على أن تكون مرتبطة بهذه الدولة. ورغم أن تجزئة إيران لم تكن لمصلحة بريطانيا فإن الشكل الأخير كان الحل الوحيد الذي تتوفر فيه إمكانيات استقرار في المستقبل، شريطة حماية حقوق السكان غير الأكراد[١٠٧].

واستأثر بالاهتمام رأي إ.ج. روس الذي، كما يبدو، يعكس الميول في «المكتب الكردي». الذي نضجت فيه فكرة إقامة دولة كردية «مستقلة» وصنيعة، والشيء الجديد كان استعداد عددٍ من الأوساط الاستعمارية في بريطانيا العظمى للتصرف ـ إذا احتاج الأمر ـ وفق مبدأ الحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية بعد سلخ جزء من كردستان إيران أي منطقة أورمية ذات الأهمية الاستراتيجية. وهكذا لم يكن لدى من كان يدير سياسة بريطانيا الكردية عقائد جامدة فقد عملوا حسب ظروف المكان والزمان. وأن ما كان مبدئياً فقط لدى المحتلين البريطانيين هو عدم رغبتهم في الحساب لمصالح الشعب الكردي القومية سواء في كردستان الشرقية أم في أجزاء كردستان الأخرى، ذلك أن خطة إ.ج. روس كانت موجهةً في أساسها

---

(١٠٦) التنويه الوحيد المعروف لدينا في المصادر والمراجع العلمية حول وجود مثل هذا التنظيم.

(١٠٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». ي.و. المندوب السامي في ميسوبوتاميا إلى وزارة شؤون الهند، ٩ تموز عام ١٩١٩. Gavan, p.19-20.

ضد حركة الأكراد الإيرانيين القومية التي كان مركزها الأساسي مقاطعة أورمية بالذات التي جرى الحديث عن إمكانية قيامها في المذكرة.

وفي حقيقة الأمر أن مواقف نوئيل كانت مماثلة، وشأنه في ذلك شأن العاملين في «المكتب الكردي»، فقد وقف ضد تأييد طهران في المسألة الكردية بلا قيد أو شرط، ولا سيما في إلحاق الضرر بعلاقات بريطانيا الحسنة مع الأكراد. فكتب يقول: «إن الحركة القائمة في سبيل الوحدة القومية لكردستان الشمالية والفارسية هي حركة طبيعية لأنها تستند على أسس اقتصادية وعرقية راسخة»(١٠٨). وبدهي أن نوئيل، مثله مثل العاملين الآخرين في إدارة المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، لم يكن يبذل الجهود في سبيل استقلال حقيقي لكردستان، بل لأجل استغلال الحركة الكردية القومية لمصالح السياسة البريطانية في المنطقة. وعلى أية حال لم يأخذ الذين كانوا يطبقون السياسة البريطانية في لندن ودلهي بالحسبان دائماً تصورات العاملين في قواعد الجهاز البريطاني الاستعماري ووجهات نظرهم ـ التي قد تكون ـ سليمة تماماً ومنطبقة مع الموقف المحلي الملموس.

خامساً: القومية الكردية في تركيا وسياسة بريطانيا

باستثناء الأسباب الطبيعية تماماً ـ «والمرئية ظاهرياً» وجد سبب خاص آخر، فلم يكن مركز ثقل المسألة الكردية في المرحلة المدروسة (في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب) يقع في كردستان الجنوبية، ولا سيما في كردستان الشرقية، بل في أجزائها الشمالية والغربية الواقعة على أراضي أناضول الشرقية، أي في تركيا ـ وشغلت مساحة كردستان تركيا ما يقارب نصف كردستان العرقية كلها، كما عاش فيها نحو نصف مجموع الأكراد(١٠٩). بيد أن الأمر لا ينحصر فقط في العوامل الكمية، فقد وقف أكراد شرق الأناضول بالذات في طليعة النضال التحرري خلال قرنٍ كامل وساهموا فيه بقسط أكبر، واندلعت في شرق الأناضول تحديداً أكبر الثورات الكردية وتكونت فيه أكثر تقاليد الحركة رسوخاً في سبيل تحرير كردستان من اضطهاد المستعبدين. ودون أن نعدد جميع أسباب ذلك نشير إلى السبب الرئيس وهو أنه رغم المستوى الضعيف العام لتطور كردستان الاجتماعي ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي فإن جزءها التركي كان يتقدم على الأجزاء الأخرى، مثلما تقدمت تركيا على جاراتها الشرقية. وبدهي أن مستوى الوعي القومي للأكراد في تركيا كان أعلى مما هو عليه لدى أشقائهم الأكراد في إيران والعراق. ولهذا السبب نشأت القومية الكردية في تركيا بالذات في أوائل القرن العشرين التي تطورت بعض الشيء في نهاية الحرب العالمية الأولى.

---

(١٠٨) المصدر السابق. Major, E.W. Noel, Note of the Kurdish Situation .

(١٠٩) تنسب هذه المعطيات إلى عصرنا G. Chaliand, A.R. Ghassemlu, Kendal, M. Nazdar, A. Roosevelt, J.C. Vanly, **Les Kurdes et le Kurdistan. Les question nationale kurde au Proche-Orient,** Paris, 1978, p.71; Ismet Cheriff Vanly, **D. Survey on the National Question of Turkish Kurdistan with Historical Background,** Roma, 1971, p.6

ولكن يجوز نسبتها ودون خطأ كبير إلى المرحلة المدروسة أيضاً.

كما لعبت دوراً كبيراً في ذلك، الظروف الملموسة التي تكوّنت في أعقاب وقف العمليات العسكرية في الجبهة التركية ـ الآسيوية للحرب العالمية الأولى في كردستان الشمالية والغربية وحولها. ولئن فُرض نظام الاحتلال العسكري على كردستان الجنوبية الذي شكل عقبة أمام النضال القومي وأصاب الدمار كردستان الشرقية من جراء العمليات العسكرية المتواصلة والفوضى الداخلية، فقد كان الوضع في كردستان تركيا أفضل نسبياً، حيث تعرض جزء من أراضيها فقط ولمرة واحدة. وقد قامت هنا بعد الحرب سلطة حكومة (استانبول) المركزية إلا أن هذه السلطة لم تكن ثابتة، فسرعان ما ظهر لها منافس خطير في شخص الحركة الكمالية الوطنية ـ التحررية التي نشأ مركزها الأول في الأناضول بالذات.

وكان مثل هذا الوضع لمصلحة الحركة الكردية موضوعياً، لأنه منح حرية المناورة بعض الشيء، وفي ما يتعلق بالخطر الخارجي فقد وجد آنذاك فقط في جنوب ـ غرب كردستان المجاورة للعراق وسوريا وقد اصطدم الأكراد بعد وقتٍ متأخرٍ بالتدخل الفرنسي في سوريا وكيليكية فقط، لكن ذلك لم يمسّ مراكز كردستان الأساسية. صحيح أنه لاح خطر ما على الأكراد من الشمال حيث تقدمت أرمينيا الطاشناقية بمطامع إقليمية مفرطة، بيد أن هذا الخطر كان وهمياً شأنه في ذلك شأن هذه الدولة العملية التي كانت أداةً طيعةً في أيدي دول الحلفاء ولم تحظ بتأييد شعبها بالذات.

تميزت الحركة الكردية في تركيا في ذلك الوقت بوجود مراكز سياسية معينة، فقد عاش ايديولوجيوها وقادتها السياسيون في استانبول بصورةٍ رئيسة وفي عدد من العواصم الكبيرة في الشرق الأوسط (القاهرة، بيروت) وكذلك في أوربا الغربية (على الأغلب في باريس). أما الحركة نفسها فقد اتسع نطاقها في أناضول الشرقية والجنوبية الشرقية تحت القيادة المباشرة لزعماء العشائر ورجال الدين الذين كثيراً ما ساروا وراء مصالحهم الخاصة ولم يكن لديهم الإعداد الكافي لاستيعاب الأفكار القومية حقاً، كما أن أفراد العشائر العاديين الذين حملوا على عاتقهم كل عبء النضال كانوا أقل إعداداً منهم. ولعب عدم التوافق هذا بين النظرية والتطبيق الذي أضعف الحركة الكردية في تركيا دوراً مأساوياً في مصير الأكراد المقبل في تركيا.

وقف الأكراد في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة على مفترق طرق، فلم يكن لديهم هدف سياسيّ واضح ولا سيما التصورات عن وسائل بلوغه، وهذا ما يتعلق بالدرجة الأولى بموضوع المساعدة الخارجية، وبحلفاء الحركة الكردية التحررية، وقد فرض الموقف المتغير إدخال تعديلات هامة في الآراء المنتشرة بينهم سابقاً.

واعتمد القوميون الأكراد قبل الحرب وفي السنوات الأولى منها على روسيا أكثر من أية دولة أخرى اعتمادهم على أول محررة ممكنة لكردستان، واعتمد قلة منهم فقط على مساعدة بريطانيا. لقد غيرت الأحداث الثورية في روسيا وخروجها من الحرب الوضع بصورة جذرية، واشتد في الحركة الكردية (خاصةً في مرحلة التدخل التركي في ما وراء القفقاس وفي أذربيجان إيران) تيار مستعد للمصالحة مع الأتراك الفتيان فيما إذا وافقوا على مطالب

الأكراد. إلا أن التيار الموالي للحلفاء كان أقوى بكثير، فقد بعثت فيه الأمل بنود الرئيس الأمريكي ولسن الأربعة عشر، وشرع «الأكراد الفتيان»(١١٠) وبنشاط في المطالبة بالاستقلال معتمدين على مساعدة دول الحلفاء المتعددة الجوانب، فقاموا بتشكيل عدد من الجمعيات التي شنت حملة دعائية واسعة النطاق لمصلحة «القضية الكردية». وأسس ثريا بدرخان في نهاية الحرب جمعية استقلال كردستان في القاهرة التي أرسلت شريف باشا ممثلاً عنها إلى باريس للدفاع عن مصالح الأكراد أمام الحلفاء، إلا أن الإنجاز الوحيد الذي حققه شريف باشا هو الوصول إلى تفاهم متبادل مع الشخصية الأرمنية البارزة في المهجر والوزير المصري سابقاً بوغوص نوبار باشا المدافع الرئيسي عن القوميين الأرمن أمام الحلفاء. وقد جرى التوقيع مع الأخير على معاهدة خاصة أوقعت الديبلوماسيين والصحفيين الغربيين «في حيرة من أمرهم»، ذلك أنهم اعتادوا خلال نصف قرن الكتابة فقط عن العداء العميق الذي فرّق بين الشعبين(١١١).

كما تأسست في نهاية الحرب وبعدها الجمعيات الكردية القومية والوطنية الأخرى، وأكبرها كانت جمعية تعالي كردستان، وأصدر فرع الأكراد الفتيان للدعاية، الصحف باللغة الكردية وهي: «جيان» («الحياة») و«كردستان»، وكذلك المنشورات والمطبوعات الأدبية(١١٢).

شكلت هزيمة الأتراك في الحرب وانهيار حكم الأتراك الفتيان التعسفي وضعاً مناسباً لنشاط النخبة الكردية الفكرية (وفي العاصمة بشكل رئيسي) التي شغل فيها البدرخانيون المواقع الأولى وهم: ثريا وكاميران، وثلاثة من أبناء جميل باشا زادة من دياربكر (أكرم بك، وقدري بك، وعمر بك)، والسيناتور سيد عبد القادر، وممدوح سليم بك، ومصطفى باشا من السليمانية وأمير علي بك(١١٣). كما شكلوا ذلك الجهاز القيادي للقومية الكردية الذي تشرب بأفكار الحركة الكردية القومية في مرحلة ما بعد الحرب. ومما يؤسف له أن الجانب التنظيمي لنشاطهم كان أضعف بكثير، مما أثر بصورةٍ سيئة على الحركة الكردية، ولكن هذا اتضح في ما بعد.

وأشار الثوري الإيراني عبد القاسم لاهوتي (كردي الجنسية) الذي وجد في الاتحاد السوفياتي وطناً ثانياً وأصبح شاعراً معروفاً، وكتب وللمرة الأولى دراسةً عن المسألة الكردية

---

(١١٠) إن هذا المصطلح الذي تشكل على قياس مصطلح «الأتراك الفتيان» لم يتأصل في المصادر العلمية، وكان و. ل. فيليجيفسكي من بين المستشرقين السوفيات الذي استخدمه وبمعنى سلبي على الأغلب، انظر: و. فيليجيفسكي، عرض بيبليوغرافي للمطبوعات الكردية الأجنبية الصادرة في القرن العشرين. ـ اللغات الإيرانية، ا. موسكو ـ لينينغراد عام ١٩٤٥، ص ١٥٢.

(١١١) Arshak Safrastian, **Kurds and Kurdistan**, London, 1948.

(١١٢) لاهوتي. «كردستان والأكراد»، ـ نوفي فوستوك ١٩٢٣، الكتاب ٤، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(١١٣) Safrastian, p.78.

من وجهة نظر ماركسية، ما زالت تحتفظ بأهميتها العلمية لغاية يومنا هـذا، أشار إلى الخطوط الأربعة في الحركة الكردية ما بعد الحرب وهي: ١ ـ الاستقلال التام وهـو برنـامج المثقفين؛ ٢ ـ الاستقلال الذاتي الداخلي تحت الوصاية التركية وهو شعار لم ينتشر على نطاق واسع ودافعت عنه مجموعة صغيرة؛ ٣ ـ الاستقلال تحت حماية إيران، وكان هذا هدف الزعماء أصحاب النفوذ وعلى رأسهم شريف باشا ورئيس الوفد الكردي في باريس الذي أجرى مفاوضات حول هذه المسألة مع وزير الخارجية الإيراني مشاور الممالك، إلا أن ذلك لم يحظ بموافقة الحكومة الموالية للإنكليز؛ ٤ ـ كردستان المستقلة تحت الوصاية البريطانية ودعا إليها حزب عبد القادر ومصطفى باشا وغيرهما من الأعيان الأكراد(١١٤).

وألمح لاهوتي وبدقة إلى سمتين رئيستين للقومية الكردية الناهضة وهما الطموح إلى الاستقلال والضعف الواضح والنقص في مضمونها السياسي الأساسي الذي تجلى في الاستعداد لوضع هذا الاستقلال تحت الوصاية الأجنبية، وبهذا الشكل كانت القومية الكردية في المرحلة المدروسة قومية «غير مكتملة»، وإلى حدٍ كبير، سببها تخلّف المجتمع الكردي آنذاك. ومن هذه الناحية كانت في مستوى أدنى من القوميّات التركية والفارسية أو الهندية وقومية عدد من الشعوب العربية (الشعب المصري مثلاً)، لكنها اختلفت قليلاً عن قومية الأوساط الوطنية في العراق وسوريا ولبنان التي كانت تتوجه أيضاً في ذلك الوقت نحو بريطانيا أو فرنسا.

صحيح أنه كان هناك تبرير موضوعي معين لنهج القوميين الأكراد في الوصاية الخارجية وهو أن وضع كردستان كان معقداً وغير عادي، فقد وُجد أعداء كثيرون جداً لاستقلال الأكراد في الشرق الأوسط وخارجه و (الأقوياء منهم بشكل خاص)، لكي يتمكن القادة الأكراد معها من تحقيق برنامج ـ الحد الأعلى كهدف واقعي. وترتب عليهم رغماً عنهم كسب الحلفاء، في حين أن هؤلاء وافقوا ـ بالطبع ـ على تقديم المساعدة ولكن ليس من دون مقابل أبداً. وكان يوجد بين صفوف قادة الحركة الكردية القومية وإيديولوجييها وطنيون صادقون استغلوا شعارات «الحكم الذاتي» و «الحماية» لغايات تكتيكية بمثابة برنامج الحد الأدنى وبصورة مؤقتة وغيّروا في ما بعد وبشدّة من توجههم وانتقلوا إلى مواقف أكثر راديكالية (عبد القادر مثلاً)، ولكن يوجد بينهم، بالطبع ـ السياسيون الأنانيون والوصوليون وشخصيات من الاتجاه الإقطاعي الكمبرادوري التي سلكت ولمصالحها الخاصة نهجاً كان لمصلحة مضطهدي الشعب الكردي.

وهكذا اتسمت استقلالية المطبوعات الكردية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين وبداية العقد الثاني منه بطابع محدود بلا شك مع أنه يمكن تفسير ذلك تاريخياً وبالتالي تبريره جزئياً. ومع ذلك فإن شعار الاستقلال نفسه رغم نواقصه كان يرتدي أهمية إيجابية بالنسبة للشعب الكردي ولنضاله في تلك الآونة، ذلك أنه تمتع بقوة تعبوية كبيرة وكان شعاراً شعبياً

---

(١١٤) لاهوتي، ص ٦٦.

حقيقياً واسع الانتشار في مختلف أرجاء كردستان، وليس عبثاً أن هذا الشعار قد قوبل بعداء مكشوف في الأوساط الغربية ونُسب كالعادة إلى دعاية «عملاء البلاشفة»(١١٥).

ويبدو للعيان هنا رفض الاستعماريين والمحتلين لفكرة الاستقلال الكردي الحقيقي والسعي للتشهير بها ملصقين بها تهمة العمالة، كما يلاحظ وبوضوح الخوف (بالنسبة للفترة المصورة كان قبل أوانه ولدرجة كبيرة) من التأثير الثوري للأحداث في روسيا السوفياتية على الأكراد، ولكن كل ذلك لم يستبعد إمكانية التحكم بشعار الاستقلال الكردي لمصالح الاستعمار والرجعية الإقليمية.

وبهذا الشكل غدت تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مسرحاً رئيساً للحركة الكردية القومية، ولم يكتسب الصراع الذي اتسع نطاقه هنا أهمية محلية، بل أهمية كردية عامة، كما جرى هذا الصراع على المسرح الدولي (بمناسبة الإعداد لمعاهدة الصلح مع تركيا) وعلى الصعيد الفكري ـ السياسي (بصورة رئيسة في استانبول حيث كان فيها آنذاك المركز الفكري للقومية الكردية) وفي كردستان تركيا بالذات (حيث استمرت فيها وتصاعدت حركات العشائر تحت قيادة الزعماء).

ومما لا شك فيه أن الاتجاه الموالي للحلفاء قد ساد في هذه المرحلة مع تباين واضح موالٍ لبريطانيا في الطيف السياسي للقومية الكردية، وقد توقع القادة الأكراد من بريطانيا بالذات القوة الرئيسة في الشرق الأوسط تقديم المساعدة لهم في النضال من أجل الاستقلال مدركين، كما يبدو، بأن عليهم دفع ثمن هذه المساعدة كما كان شريف باشا موالياً للإنكليز. وبادر الإنكليز بعد أن استقر ممثلوهم العسكريون ـ السياسيون في عاصمة الامبراطورية العثمانية المغلوب على أمرها لتشكيل الوفد الكردي (الذي كان يتألف من ولدي أمين عالي بدرخان وهما جلادت وكاميران، ومن أكرم بك ابن جميل باشا زادة) الذي كلف بتفقد أحوال أناضول الشرقية كي يحصل «على البراهين حول اتجاهات الأكراد المحليين من المصادر الأولية»(١١٦)، وعمل شريف باشا في باريس لتأسيس «مجموعة من الوطنيين» مهمتها الإعلان عن استقلال كردستان، وأعلن جهاراً أن بريطانيا معنية في ذلك(١١٧)، وفي كانون الثاني عام ١٩١٩ توجه شريف باشا مباشرة إلى بريطانيا بطلب تقديم المساعدة لإنشاء دولة كردية(١١٨).

ودخل الإنكليز في اتصال مباشر مع قادة الحركة القومية الكردية، وأورد الباحث التركي في هذا الموضوع ما يلي: «أجرت بريطانيا المفاوضات مع الشيوخ الأكراد لانتشار

---

(١١٥) Longrigg, p.66.

(١١٦) قام مصطفى كمال باعتقال الوفد بالقرب من دياربكر وأُعيد بالقوة إلى استانبول W.G. Elphinston, «The Kurdish Question» , **International Affairs:** Vol. XXIII, No1, January 1946, p.95.

(١١٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». شريف باشا ـ فائق بك (ابن عمه). باريس، ٢٠ كانون الثاني، ١٩١٩.

(١١٨) Bell, p.65-66.

«كردستان الكبرى» ووعدتهم بتقديم المساعدة للحصول على دياربكر وأورفة والموصل»[119].
وفي حقيقة الأمر اقتصرت هذه العبارة المنقوشة والمتضمنة تشويهاً (لم يَعِد الإنكليز إعطاء الموصل للأكراد أبداً) على النظر في العلاقات الأنكلو ـ الكردية في تركيا خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب في أحد المؤلفات الواسعة الانتشار لمصادر علم التاريخ التركي حول تاريخ البلاد السياسي (أنموذج مألوف تمتاز به مصادر علم التاريخ التركي في تزييف تاريخ القضية الكردية وتشويهها التي التزمت الصمت حيال وجودها بالذات) وفي الواقع فإن العلاقات المتبادلة بين بريطانيا والقوميين الأكراد تستحق نظرة فاحصة.

وكانت الاتصالات المباشرة وغير المباشرة تجري من خلال أعضاء الحكومة الائتلافية الموالين للإنكليز والذين كانوا يخضعون عملياً لأوامر السلطات العسكرية البريطانية. وكانت العلاقات غير المباشرة وثيقة ومثمرة ويمكن أن نصف أحد أشكال حل المسألتين التركية والكردية وغيرهما من المسائل الشرق أوسطية والموضوعة في لندن الشبه المستعمرة أو «الإيرانية» عندما تعين تكليف الدمى في استانبول القيام بوظائف حماية مصالح الاستعمار البريطاني، وقد كان مثل هذا الشكل للحل لا يكلف الأوساط البريطانية الحاكمة كثيراً، والأهم أن من شأنه أن يخلصهم من تكاليف السياسة الخارجية الممكنة والمرتبطة بمطامع أمريكا وإيطاليا ومن التعقيدات مع الرأي العام في بلدان العالم الإسلامي عندما كان التطاول على سيادة تركيا وطن السلطان ـ الخليفة من شأنه أن يصب الزيت أكثر على نار المشاعر المتأججة ضد الغرب والاستعمار.

وسرعان ما طالب قسم من أعضاء الحكومة التركية الجديدة بعد عقد الهدنة باستمالة الأكراد إلى جانب الحكومة بعد وعدهم بالحكم الذاتي تحت السيادة التركية. وكان بالإمكان وصف ذلك انعطافاً في التفكير السياسي للأوساط التركية الحاكمة التي لم تسمح سابقاً (في عهود السلاطين وفي عصر الأتراك الفتيان) حتى بالتفكير في منح الأكراد أي شكل من أشكال حق تقرير المصير. بيد أن هذا الأمر الجديد لم يرتد أهمية كبيرة في الوضع السياسي الذي تكوّن في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. فقد استجاب أولاً لمصالح بريطانيا بصورة رئيسةٍ، وكان كما يبدو بإيعاز منها؛ وثانياً، لم يكن نفوذ الباب العالي وسلطته السياسية الفعلية كبيرين وكانا وهميَّيْن تماماً في الولايات الشرقية حيث عاش الأكراد فيها. ولهذا السبب حتى لو أرادت استانبول لم يكن بوسعها فرض نظام حكم ذاتي في كردستان؛ وثالثاً، لم يكن معظم ممثّلي الأوساط الإقطاعية الكمبرادورية والإكليريكية ومن البلاط التي جاءت إلى السلطة بعد سقوط حكم الأتراك الفتيان على استعداد للموافقة على مطالب الأكراد القومية؛ وكانت قويةً بين هذه الأوساط، كما مضى، الشوفينية التركية القديمة وميول التعصب الإسلامي التي أنكرت وجود المسألة القومية ذاتها في الامبراطورية العثمانية. كما انتشرت الميول المعادية لبريطانيا وحلفائها وعدم الثقة بهما. وفضلاً عن ذلك ـ وكما ورد آنفاً ـ لم يلق الاتحاديون ـ الشوفينيون السلاح، وخاصةً في الريف، رغم أنهم حاولوا التحكم بالحركة

(119) T. Ünal, **Türkiye siasi tarihi (1700-1958)**. Ankara, 1958, p.235.

الكردية، لكنهم ظلوا في الواقع ألدّ أعداء استقلال الأكراد. وأخيراً لم تجد فكرة الحكم الذاتي للأكراد تعاطفاً من جانب الكماليين الذين صلب عودهم حينذاك، والذين أيدوا الحركة الكردية بذلك القدر فقط، الذي واجهت فيه الحركة المعتدين الغربيين (الإنكليز والفرنسيين واليونانيين)، لكن الكماليين ظلوا على الدوام من المنظار «التركي» الداخلي قوميين متعصبين وبالتالي أعداء القوميين الأكراد.

وعلى هذا النحو لم تكن ثمة قوة سياسية في المجتمع التركي، كما ظهر عليه بعد عقد هدنة مودروس، من شأنها الدفاع وبصورة جدية عن حقوق الشعب الكردي في حق تقرير المصير القومي. بيد أن موقف القوميين الأكراد أنفسهم (المقصود هنا قيادتهم في «استانبول») كان ضعيفاً للغاية، ولم يعلقوا آمالاً خاصةً على وعود عددٍ من الشخصيات رفيعة المستوى في الباب العالي، وبحق تماماً. ولم يتوقعوا المساعدة من أي مكان في تركيا نفسها، وطمحوا للحصول عليها من بريطانيا، ولكن هنا بقيت لديهم مخاوف كبيرة، فقد ظل الموقف البريطاني المصدر الرئيس لهذه المخاوف (ومواقف دول الحلفاء الكبرى الأخرى) في المسألة الأرمنية التي رأوا فيها خطراً وبالدرجة الأولى بسبب مطامع بريطانيا الإقليمية. صحيح أنه كان بوسعهم الاعتماد في هذه النقطة على التفاهم المتبادل مع معظم القوى السياسية العاملة آنذاك في تركيا، بدءاً من القوى اليمينية المتطرفة حتى اليسارية القومية التي أصابها القلق إثر «حادثة ازمير» في شرق الأناضول[١٢٠]، إلا أن هذا كان أساساً هشاً لحسابات ما سياسية طويلة الأمد. لقد كانت القومية الكردية ضعيفة جداً آنذاك بحيث لا تستطيع أن تلعب دوراً سياسياً مستقلاً، فقد كان عليها، وأصبحت بالفعل موضوع لعبة سياسية قام بها الاستعمار البريطاني على ساحة الشرق الأوسط من جهة، والقوى المتنازعة الأخرى وخصوصاً في المجتمع التركي من جهة أخرى.

وفي ربيع عام ١٩١٩ بدأت إدارات المصالح البريطانية في تركيا وعلى مستويات مختلفة بإجراء المباحثات مع القادة الأكراد في استانبول وفي كردستان تركيا نفسها، وكانت المهمة العاجلة للإنكليز حينئذٍ هي مواجهة الدعاية التي أثارها الاتحاديون بين صفوف الأكراد التي حظيت بنجاح معروف بفضل استغلالها لشعارات مذهب العصبية الإسلامية والعداء للغرب[١٢١]. وحاول العملاء الإنكليز كسب الرأي العام في كردستان تركيا، ولم يبخل الإنكليز أثناء مفاوضاتهم مع عبد القادر والبدرخانيين التي جرت بواسطة نوئيل بالتأكيدات

---

(١٢٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» E. Noël, Note on the Kurdish Situation .

(١٢١) شارك عملاء حاكم (شريف) مكة حسين بن علي، من سلالة الهاشميين، في الدعاية الدينية الإسلامية، وقام الشريف حسين الذي كان خلال الحرب حليفاً لبريطانيا بوضع مخططات كبيرة لإقامة خلافته، الأمر الذي عارض مخططات لندن. كما قام حيدر بك والي وان سابقاً بالدعاية وبحماسة للاتحاديين في وان، وماردين وغيرهما من مراكز شرق الأناضول. (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» من المفوض السياسي في الخليج إلى دائرة الشؤون الخارجية والسياسية لحكومة الهند، ٢٩ نيسان و١٨ أيار عام ١٩١٩؛ وزير شؤون الهند ـ نائب الملك، ٢ حزيران عام ١٩١٩).

حول تعاطفهم مع الحركة الكردية واستعدادهم لمنع فرض «السيطرة الأرمنية» على الأكراد والدفاع عن مصالحهم في مؤتمر الصلح(١٢٢). كما أسرفوا في إعطاء مثل هذه الوعود لشريف باشا ومبعوثه في كردستان الرائد غالب علي بك(١٢٣).

ولم يماطل شريف باشا من جانبه في تقديم مشروع لحل المسألة الكردية، ونصح الإنكليز وقبل كل شيء بالتعامل ليس مع زعماء العشائر بل مع أولئك الأعيان الأكراد الذين تلقوا تعليمهم في أوربا وتخلصوا من النوازع العشائرية. ويجب أن يتم انتخاب أمير من بين صفوفهم يقوم بتشكيل مجلس للزعماء الأكراد ويحكم بمساعدة المستشارين الإنكليز المدنيين والعسكريين، وعلاوة على ذلك اقترح تشكيل مجلس للشيوخ يكون تابعاً للأمير يجري تعيين نصف أعضائه من الزعماء، بينما يتم انتخاب النصف الآخر من قبل مجلس النواب والمجلس التشريعي في الدولة. وأثناء غياب مرشحين آخرين فقد أعرب شريف باشا ودون تواضع كاذب عن استعداده بوضع الإمارة على عاتقه(١٢٤).

وعلى هذا المنوال اقترح شريف باشا تأسيس دولة مرتبطة ببريطانيا سماها بصراحة دولة محمية، ولم يحدد هو أطرها الجغرافية، فقد كان الأهم بالنسبة له هو تلبية طموحاته الشخصية في قيادة هذه الدولة (طالما كان ثمة مرشحون آخرون) وكتب يقول: «أقوم بمهمة تأسيس كردستان شريطة أن يتم تكليفي بذلك وأن أمنح الثقة التامة»(١٢٥).

وطمح عدد آخر من القادة الأكراد إلى القيام بهذا الدور وهم عبد القادر، وثريا بدرخان، وسليمان لطيف مؤسس «جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية»، ورأى الجميع أن الحكم الذاتي لكردستان والمخطط له هو بمثابة محمية بريطانية، وحاولوا بشتى الوسائل إثارة اهتمام الحكومة البريطانية بهذه الفكرة(١٢٦). بيد أن لندن لم تسارع في الرد على هذه الاقتراحات المغرية، كما يبدو، لقادة الأكراد القوميين.

ولقد شكلت اعتبارات السياسة الخارجية عقبة في طريق لندن لاتخاذ موقف معين من مقترحات الزعماء الأكراد، ومع أن الأوراق الرابحة في لعبة الشرق الأوسط كانت في أيدي الحكومة البريطانية لإدارة شؤون كردستان بمفردها (أسوة بالمناطق الأخرى من الامبراطورية العثمانية) فإنها لم تستطع ذلك حيث بقي الارتباط بالحلفاء بشأن مسائل دولية هامة أخرى (المسألة الألمانية، والمسألة الأوربية والشرقية والمسألة الكولونيالية). إلا أنه ثمة سبباً خاصاً

---

(١٢٢) المصدر السابق. من المفوض السياسي في الخليج إلى حكومة الهند، ١٢ أيار عام ١٩١٩.

(١٢٣) من وزير شؤون الهند إلى نائب الملك، ١٥ أيار عام ١٩١٩.

(١٢٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني ». من وزير شؤون الهند إلى نائب الملك، ٦ حزيران عام ١٩١٩.

(١٢٥) المصدر السابق، ي. و. المندوب السامي في ميسوبوتاميا إلى وزارة شؤون الهند، ٢٢ تموز عام ١٩١٩. قامت شريفة حسين ابنة شريف باشا بنقل رسائله إلى الإسكندرية، ٢٦ أيار عام ١٩١٩.

(١٢٦) المصدر السابق، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى وزارة الخارجية، ٢٢ نيسان عام ١٩١٩، برقية الضابط السياسي في القاهرة إلى بغداد بتاريخ ٦ آب ١٩١٩.

دعا الحكومة البريطانية والسلطات الأنكلو ـ هندية لاتخاذ موقف حذر من مشروع الحكم الذاتي لكردستان تحت الحماية البريطانية وهو الضعف السياسي للقوميين الأكراد الذين كانوا عاجزين عن التأثير عملياً على الوضع في المناطق الكردية الواقعة في شرق الأناضول. فقد أوشكت العلاقات السياسية الوثيقة جداً معهم أن تتحول إلى تعقيدات طارئة في منطقة من أكثر مناطق الشرق الأوسط اضطراباً وقابلية للانفجار. واحترسوا في لندن وطهران من عقد الرهان على مثل هؤلاء الشركاء.

وهذا ما كان يمسّ شريف باشا بالدرجة الأولى، فكما أُشير سابقاً وقف الحلفاء منذ أيام الحرب موقفاً غير متحمس من اقتراحه حول التعاون السياسي، كما قوبل بفتور مشروعه حول إقامة النظام في كردستان بعد الحرب، وقد كتب وزير شؤون الهند مبلّغاً نائب الملك مقترحات شريف باشا (تعيينه رئيساً للدولة الكردية المقبلة وتشكيل لجنة أنكلو ـ كردية مختلطة لتحديد أراضيها ومنح المعونات المادية للزعماء الأكراد) يقول بأن الحكومة ترى أنه ليس بالرجل المناسب للقيام بهذا الدور بسبب سنّه وإقامته الطويلة في باريس (!)(١٢٧). زد على ذلك اهتمام الوزير برأي الإدارة في بغداد، وكتابته في آنٍ واحد إلى بغداد أن خدمات شريف باشا غير كبيرة أمام الحلفاء ولذلك لا يقدَّر عالياً، ولديه نفوذ في الموصل فقط، بل إنه معروف في الأوساط الكردية بلقب («بوش حروف»)، وهو حسب رأي الحكومة البريطانية غير مرغوب فيه كرئيس للدولة الكردية المقبلة، مع أنه يريد أن يظهر بذلك المظهر(١٢٨). وكان ردّ أ. ويلسون مختصراً ومتعدد المعاني، وهو أن شريف باشا «لا يناسب الدور الذي، كما أعتقد، لن يكون أحد قادراً على القيام به»(١٢٩).

وعلى هذا المنوال باتت الأمور واضحة بشأن شريف باشا. ومن الأهمية بمكان أن مسألة تشكيل دولة كردية (والممكنة تحت الحماية البريطانية) قد جرت مناقشتها في لندن كواقع ممكن، مع أن «البغداديين» قد أبدوا في هذا الاتجاه شكاً واضحاً، لكن الإنكليز لم يسارعوا في اتخاذ التدابير العملية (تشكيل الحكومة وتبيان الحدود وغيرها. . .)، وأن ما اعتبروه الأكثر ملاءمة في وقته هو تهيئة التربة المناسبة في كردستان تركيا ذاتها. ولقد أيد المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية رأي نوئيل والذي يقول بأنه كان أكثر نفعاً عودة القادة الأكراد الموالين لبريطانيا والذين يعيشون في العاصمة (عبد القادر والبدرخانيين وغيرهم) إلى كردستان، وخوض النضال ضد السلطات المحلية التي تقوم بإغلاق النوادي الكردية (في دياربكر مثلاً) وتلاحق عموماً أولئك الأكراد الذين يقفون إلى جانب بريطانيا. وقد أثار الكماليون مخاوف المندوب السامي إلى حدّ بعيد، إذ استغلوا احتلال اليونانيين لإزمير وقيام «الجمهورية الأرمنية» والحركة الكردية بالدعاية المعادية للحكومة، وهكذا اعترف هو بأن الوضع في شرق تركيا لم يعد يقع تحت إشراف حكومة استانبول، ورأى المندوب السامي

---

(١٢٧) المصدر السابق، برقية بتاريح ٣١ (٢٩ ؟) آب عام ١٩١٩.

(١٢٨) المصدر السابق، برقية بتاريخ ٣١ آب عام ١٩١٩.

(١٢٩) المصدر السابق، برقية بتاريخ ١ أيلول عام ١٩١٩.

البريطاني أن من الأعمال السياسية الهامة تأييد الزعماء الأكراد الراغبين في القبول بالحماية البريطانية، ولكن شريطة أن يسلكوا سلوكاً «متزناً» ولا يطرحوا بنشاطٍ المطالب القومية وألا يقوموا بملاحقة المسيحيين، وينبغي عدم معاقبة الأكراد لما قاموا به من أعمال ضد المسيحيين(١٣٠). ومن جانبه اقترح أ. ويلسون عدم إبداء أي تفضيل للأقليات المسيحية على الأكراد كي لا يتم تحريض الأخيرين ضد بريطانيا(١٣١).

وعلى العموم أثار الوضع في كردستان تركيا مخاوف كبيرة لدى السلطات البريطانية في استانبول وفي بغداد على حد سواء؛ فقد كان الصراع يجري هنا بين ثلاث قوى سياسية رئيسة في المجتمع التركي آنذاك وهي: أنصار حكومة السلطات التي لم تكن لها شعبية كبيرة والموالين للإنكليز، والاتحاديون الذين حافظوا على نفوذهم في أماكن كثيرة، والكماليين الذين كان عضدهم يشتد يوماً بعد يوم. وحاولت هذه القوى جميعاً استغلال السكان الأكراد الذين طالبوا عفوياً بحق تقرير المصير لكنهم كانوا محرومين من قيادة سياسية وهادفة لأغراضها السياسية، وأصبح الشعب الكردي المحب للحرية والمناوىء للاستعمار عرضةً لاحتيال مكشوف.

وقد برز في «زمن الفتنة» هذه عدد من المرشحين للقيام بدور رئيس الدولة الكردية الغامضة، وهؤلاء كانوا باستثناء شريف باشا ـ الذي لم تولِهِ بريطانيا الثقة ـ عبد القادر والبدرخانيون ووجه جديد هو زعيم اتحاد عشيرة الملي القوية محمود بك ابن إبراهيم باشا(١٣٢) الذي كان شهيراً حين أودعه الأتراك السجن أثناء الحرب. وفي أعقاب الحرب، قامت السلطات التركية في جنوب شرق الأناضول، الذي كان يقع تحت نفوذ الاتحاديين، بإطلاق سراح محمود من السجن ووعدته بفرض سلطته على معظم أكراد الملي (الذين عاشوا إلى الغرب من نهر الفرات)، فيما إذا قام بتنظيم المقاومة ضد الإنكليز وطردهم من منطقة أورمية. إلا أن محمود بك لم يبدِ استعداداً للقيام بهذه المهمة الملقاة على عاتقه. وفضلاً عن ذلك أقام علاقات مع الإنكليز وبدأ يبرز بصفته مرشحاً «لمنصب فرضي لحاكم كردستان موحدة» (حسب تعبير غيرترود بيل)(١٣٣). لكنه لم يفلح هنا أيضاً وبالتحديد بحكم «افتراضية» هذا الإجراء كله، زد على ذلك أن منافسيه عبد القادر والبدرخانيين وغيرهم لم يحققوا نجاحاً كبيراً بدورهم. وفي شباط عام ١٩١٩ رغب الصدر الأعظم في إرسال عبد

---

(١٣٠) المصدر السابق، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى وزارة الخارجية ١٠ تموز عام ١٩١٩؛ نوئيل إلى المفوض المدني في بغداد، ٢٠ آب عام ١٩١٩.

(١٣١) المصدر السابق، أ. ويلسون ـ إلى وزارة شؤون الهند ونائب الملك، ٢٧ ـ ٢٨ آب ١٩١٩.

(١٣٢) أنظر: لازاريف، **المسألة الكردية**، ص ٧٤، ٧٥، ١١٤ ـ ١١٦، ١٤٨، ١٤٩.

(١٣٣) يصفه مصدر إنكليزي بأنه كان إنساناً «لا رأي له»، ولذلك لم يكن موضع ثقة الأكراد ـ الوطنيين، ولا الأتراك (الاتحاديين) ولا الإنكليز، رغم أن معظمهم عقدوا الرهان عليه في أوقات مختلفة. أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني»:

personalitiesin kurdistan June , 1919 , Baghdad: p. 26.

القادر بمهمة إلى كردستان لتهدئتها، لكنها لم تتم لأسباب مجهولة، أما الشائعات حولها فقد أثارت شبهات منافسه سيد طه الذي انتقل فوراً إلى جانب الاتحاديين خصوم بريطانيا.

وحاول الاتحاديون تحويل النوادي الكردية الموجودة في عدد من مدن أناضول الشرقية (وخاصةً في دياربكر وماردين) إلى حصون لمحاربة النفوذ البريطاني المتصاعد، وكانت النوادي تتألف من ممثلي أعيان الأكراد (وهم حسب أقوال نوئيل «مأجورين ومتفسخين») والذين وعدهم الاتحاديون بالحكم الذاتي. وحسب أقوال غيرترود بيل رغب الاتحاديون في تحويل النوادي الكردية إلى حصون لمحاربة «التدخل البريطاني وضد الأرمن»، إلا أنه وجد فيها وطنيون مخلصون، حسب اعترافها بالذات(١٣٤).

وقصارى القول، كانت الأخبار القادمة من كردستان تركيا سيئة، وهذا ما كان يثير القلق لدى بريطانيا. وفي نيسان عام ١٩١٩ أرسل إلى كردستان تركيا الرائد نوئيل ـ وهو أحد الخبراء الرئيسيين بالشؤون الكردية ـ بغية جمع المعلومات والقيام بعمل سياسي ـ استخباراتي، وكان قد زار المنطقة بدءاً من نصيبين وحتى دياربكر، وتمكن من معرفة ميزان القوى السياسية في هذه المنطقة، وخاصةً أنه توصل إلى استنتاج مؤداه أن «فريق أنصار مذهب الوحدة الكردية» الذي طالب باستقلال كردستان التام لم يكن مناوئاً كلياً للإنكليز كما كان متوقعاً. كما أجرى الاتصالات مع الأقليات المسيحية التي طلبت المساعدة العسكرية البريطانية. وتمكن من جمع أخبار قيمة عن نشاط النادي الكردي في دياربكر، المفعم «بروح الاستقلال»، ولهذا السبب قامت السلطات بإغلاقه في أوائل حزيران عام ١٩١٩(١٣٥).

إلا أن نوئيل لم ينفذ مهمته حتى النهاية، وظلت أمور كثيرة غامضة، وبالتالي كانت مبعث قلق في لندن ودلهي وبغداد. وقد أثاره بشكل خاص وجود العلاقات بين الحركة الكردية في جنوب ـ شرق الأناضول والأتراك (المقصود هنا بصورة رئيسة منظمات الاتحاديين التي زادت من نشاطها، ولكن لم يستبعد إقامة تفاهم متبادل مع الكماليين) وبذلت السلطات البريطانية جهودها للتوصل إلى قطيعة بين الأكراد والأتراك ولهذا الغرض (وكذلك لأجل القيام بمهام أخرى في كردستان الغربية) أرسلت في أيلول عام ١٩١٩ نوئيل ثانية إلى الأكراد في تركيا، ولكن هذه المرة في مجموعة ضمت كاميران وجلادت بدرخان الموالين لبريطانيا(١٣٦). وفي هذه الأثناء قمعت ثورة الشيخ محمود في العراق وشعر الإنكليز في المنطقة الكردية بثقة أكبر.

قدّمت جولةُ نوئيل معلومات قيمة للحكومة البريطانية عن كردستان تركيا، فبعد أن طاف في منطقة واسعة من عنتاب (غازي عنتاب حالياً) وحتى ملاطية، أقر نوئيل بأن الأكراد يؤلفون بين ٧٠ و ٨٠ بالمئة من سكانها فقد انقرضت الطائفة الأرمنية بصورة تامة تقريباً (النتيجة المأساوية للمجازر الدموية التي استمرت سنوات كثيرة) وبالتالي زالت «المسألة

(١٣٤) Bell, P. 66, 67, 70.
(١٣٥) المصدر السابق، ص ٦٧.
(١٣٦) المصدر السابق، ص ٧١.

العرقية القائمة قبل الحرب» ويؤلف الأكراد المحليون من أتباع المذهب الشيعي ٧٥ بالمئة، أما البقية منهم من السنّة(١٣٧)؛ وأن سكان جنوب شرق الأناضول يعانون من الخراب والدمار وتعبوا من الحرب، وعلى العموم تضمر العشائر الكردية عداءً شديداً للأتراك، إلا أنها تحقد كثيراً على الأتراك الفتيان الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن مصائبها وويلاتها، كما لاحظ نوئيل المشاعر الموالية لبريطانيا لديها والاستعداد للقبول بالاحتلال البريطاني، فيما إذا أصبحت فقط السلطة المحلية كردية. ولا تحظى شعارات مذهب الوحدة الإسلامية بشعبية بين صفوف الأكراد، بينما يخشى السكان الأتراك المحليون ـ حسب ما أكده نوئيل ـ إقامة سلطة كردية في المنطقة، مؤثرين عليها السلطة الأرمنية (أي أن «المسألة العرقية» ما زالت قائمة؟)(١٣٨).

وعلى العموم أصبحت العلاقات بين القوميات في شرق الأناضول موضع اهتمام زائد من قبل رجالات الاحتلال البريطاني. الذين كانت لهم صلات بقضايا الشرق الأوسط بما فيها القضية الكردية، وقد ذكر أنه رغم النقص الشديد في العنصر الأرمني في شرق الأناضول أصبحت المسألة الأرمنية بعد الحرب حيوية من جديد، وقامت دول الحلفاء المنتصرة، بعد أن مدحتها كثيراً، باستغلالها في الظروف الجديدة ـ وكما مضى ـ كعملة صرف في الصراع الديبلوماسي والسياسي المعقد حول الغنائم الاستعمارية في الشرق الأوسط ولأغراض معادية للسوفيات (وليس للمرة الأخيرة)، وغدت لندن الآن عديمة الاكتراث وبشكل ملحوظ بالأرمن وهي تعرض وبإلحاح «البديل» الكردي تشفياً من الأمريكيين والفرنسيين. وفي كانون الأول عام ١٩١٨ عرض العقيد ف. ر. ماونسيل مشروع تشكيل دولتين مستقلتين هما الأرمنية والكردية (تمتد الأولى من بحيرة وان وحتى البحر الأسود والثانية تقع إلى جنوب بحيرة وان). وقد تكون الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية في شرق الأناضول (التي كانت أكثريتها آنذاك من أنصار الاتحاد) في نهاية عام ١٩١٨ وفي النصف الأول من عام ١٩١٩ وإلى حدّ ما لمصلحة الإنكليز التي كانت تقضي بعدم السماح للاجئين الأرمن بالعودة إلى البلاد من ما وراء القفقاس وإيران(١٣٩).

ونظرت أوساط الاحتلال البريطانية عادة إلى القضيتين الكردية والأرمنية في ارتباط متبادل وثيق، وقد جاء في مذكرة آرتور هرتزل من وزارة شؤون الهند والخبير بهاتين المسألتين أن «المسألة الأرمنية هي المسألة الكردية». ويعتقد هرتزل أن إنشاء دولة أرمنية سيعارض «مبدأ تقرير المصير»، ذلك أن الأرمن في شرق الأناضول ظلوا، باستثناء كيليكية قلة ضئيلة ولا يرغب الأكراد في الخضوع لحكمهم، وبالمقابل فإن تشكيل دولة كردية لها آفاق واقعية ويحصل الأرمن في هذه الدولة ـ التي يجب أن تكون، بطبيعة الحال، تحت الحماية البريطانية،

---

(١٣٧) إن هذه الأرقام تثير الشكوك ذلك أن المنطقة الرئيسة التي يسكن فيها الأكراد الشيعة (وبصورة أدق ـ علي ـ إلهي) كانت تقع في ديرسم شمال تلك الأماكن التي زارتها بعثة نوئيل.

(١٣٨) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» نوئيل إلى أ. ويلسون في بغداد. ١٩ و ٢٥ أيلول عام ١٩١٩.

(١٣٩) Araby Nassabian, **Britain and the Armenian Question. 1915 - 1923**. London, p. 139, 142.

والفرنسية أو الأمريكية (والأفضل أن تكون تحت الحماية البريطانية) ـ على حقوقهم، وذلك بفضل ثقافتهم العالية نسبياً أكثر مما كان بوسعهم ترقبه، بسبب قلة عددهم[١٤٠].

أما هرتزل نفسه فقد اعتقد أن الأرمن يحصلون في هذه الدولة الكردية الوهمية على نفس الحقوق تقريباً التي تعين منحها للمسلمين الهنود حسب قانون مورلي ـ مينتو عام ١٩٠٩ الشهير[١٤١] (ويستحق الاعتبار المقارنة التي تدل على أن الخبراء في «انديا أوفيس» قد صاغوا شكلاً كولونيالياً صرفاً لحل المسألتين الكردية والأرمنية على حد سواء، وفضلاً عن ذلك يتضح من هذه الوثيقة وبجلاء أن الموالين للأرمن في هذه المؤسسة لم يتمتعوا بشعبية).

وبالتالي عُقد الرهان على الأكراد، وكان نوئيل شاهداً عليه، فقد ثمن نوئيل نتائجه عالياً جداً مع أن ذلك، كما سنبيّن لاحقاً، لم ينطبق مع الواقع. وكتب إثر عودته من حلب أن انضمام البدرخانيين إلى المهمة أعطى الفعالية المرتقبة، حيث اتخذ سكان كردستان الغربية موقفاً إيجابياً منهم باستثناء عدد من الزعماء الذين عبروا عن عدائهم خوفاً على نفوذهم. ونصح نوئيل باستغلال البدرخانيين سواءً ضد الكماليين ـ وخاصةً إذا شكّل وضعهم خطراً أو ضد الاتحاديين وقادة قطعات الجيش المتمركزة في شرق الأناضول والمرتبطين معهم ارتباطاً وثيقاً، وقام نوئيل بترشيح البدرخانيين بصفة ولاة ومتصرفين في المناطق الكردية وخاصة ترشيح أمين عالي بدرخان لمنصب والي دياربكر وترشيح شخص قريب منه في منصب متصرف ماردين، أما الجنرال حمدي باشا ففي منصب قائد الفيلق العاشر[١٤٢].

ومن الملاحظ أن الباب العالي قد استوعب توصيات الرائد الإنكليزي واتخذها مرشداً للعمل: فوافق الصدر الأعظم على رأي الداماد فريد باشا[١٤٣] بتعيين أحد الأكراد الأعيان والياً على دياربكر أو في مركز كبير آخر في كردستان تركيا وكلفه القيام بمهمة منع الأكراد من القيام بحركات ضد الحكومة، كما ورد ذكر ترشيح عبد القادر، وسيد طه، ومصطفى بابان زاده، صحيح أن الباب العالي قد عبر عن مخاوفه من أن الإدارة الكردية سوف تسلك نهجاً قومياً، لكنه علّل نفسه بفكرة أن نفوذ الحكومة في كردستان لن يصبح مع ذلك أقل مما هو عليه.

وأيدت الإدارة البريطانية في بغداد هذه الفكرة، لكنها عارضت ترشيح سيد طه بعد أن رشحت مصطفى بابان زاده الذي لم يكن له خصوم في كردستان الغربية واتصف بمرونة

---

(١٤٠) قال زعيم عشيرة الملّي محمود بك الذي ورد ذكره للكابتن الإنكليزي ڤولي أن حكومة كردستان تدعو الأرمن إلى الخدمة لكونهم أكثر ثقافةً، ولكن بعد إنشاء المدارس الكردية يقوم الأكراد بمطاردة الأرمن.

(١٤١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». ل. د. أويكلي من الدائرة السياسية في وزارة شؤون الهند إلى أ. ويلسون، ٦ أيلول عام ١٩١٩.

(١٤٢) المصدر السابق، من المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية إلى أ. ويلسون، ١ تشرين الأول عام ١٩١٩.

(١٤٣) الداماد ـ لقب صهر السلطان.

سياسية أكثر، الأمر الذي كان له أهمية بالنسبة إلى التغييرات المتوقعة في استانبول(١٤٤)، ألا يعني هذا دليلاً على أن مشروع إدخال الإدارة الكردية (مع أنه لم يتحقق) كان له منشأ إنكليزي صرف؟ ولم يُعْن الإنكليز كثيراً برأي الباب العالي، بل وإنهم لم يعتمدوا، كما يبدو، على بقاء حكومة استانبول لسنوات طويلة.

ومع ذلك وجدت خلافات معروفة بين ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط حول مسألة النظام القادم في كردستان تركيا وحول أشكال مشاركة بريطانيا فيه، واتخذ نوئيل مواقف متطرفة «موالية للأكراد» (مع مراعاة تامة بالطبع لمصالح بريطانيا) واقترح حال عدم تمكن مؤتمر الصلح من حل مسألة الدولة الكردية الإقدام على خطوة نحو تلبية مطالب «الفريق الكردي»، ومنح الولايات الشرقية إدارة ذاتية واسعة في ظل الاحتفاظ بالسيادة التركية عليها. كما يتعين إجراء التقسيم الإداري الجديد حسب المبدأ العرقي في الولايات الكردية التي يجب أن يؤلف الأكراد فيها ٩٥ بالمئة من مجموع السكان، وأن يتألف الجهاز الإداري بما فيه الجندرمة من الأكراد، وجعل اللغة الكردية لغةً رسميةً وإجراء التعليم بها في المدارس. وأن يكون التعيين في المناصب الإدارية العليا من الولاة والمتصرفين والقائمقامين من صلاحيات الدولة المنتدبة فقط كي لا يتسنى للأتراك تعيين عملائهم في هذه المناصب، أما المناطق التي يتألف سكانها من خليط من القوميات فيجب إقامة رقابة أكثر صرامةً لدولة الانتداب، وأن تتألف الجندرمة من ممثلي القوميات المختلفة(١٤٥).

وعلى هذا النحو لم ينظر مشروع نوئيل في إقامة كردستان «كردية» أو «تركية» في شرق الأناضول، بل كردستان إنكليزية على الأغلب. واقترح في الوقت ذاته القيام بخطوة كبيرةٍ لمساعدة القومية الكردية رغم أنه رفض دعامتين رئيستين من دعائمها وهما الاستقلال وتوحيد كردستان.

بيد أن تصورات نوئيل المتعلقة بمستقبل كردستان تركيا لم تلق عطف الذين يشرفون مباشرة على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وحسب رأي المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية فإنه لا ينبغي التدخل مباشرة في شؤون تركيا الداخلية بما فيها المسألة الكردية ورأى أن تعاون القادة الأكراد مع نوئيل مسموح به فقط لإعادة «النظام إلى شرق آسيا الصغرى، وأن توزيع المناصب الإدارية في هذه المنطقة على الزعماء الأكراد يتناقض مع مبدأ عدم التدخل، وعارض المندوب السامي البريطاني خاصة تعيين أمين عالي بدرخان والياً في دياربكر، حيث لم يول الثقة ـ كما يبدو ـ لهذا القائد الكردي البارز(١٤٦).

كما قوبل مشروع نوئيل بموقف سلبي في بغداد، وكتب أ. ويلسون أنه ينبغي الحفاظ

---

(١٤٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». من أ. ويلسون إلى المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية، ٢ تشرين الأول عام ١٩١٩.

(١٤٥) المصدر السابق، من نوئيل إلى أ. ويلسون، ٢٧ أيلول عام ١٩١٩.

(١٤٦) المصدر السابق، برقية أ. ويلسون بتاريخ ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٩.

على السيادة التركية (وليس شكلياً فقط) في ست ولايات أرمنية. وترتبط إقامة دولة أرمنية أو كردية بقبول الولايات المتحدة الأمريكية الانتداب على جزء من آسيا الصغرى، وينبغي ألاّ تتحمل مسؤولية إضافية في هذه الولايات، وقد تؤدي مقترحات نوئيل إلى جرّ بريطانيا إلى القيام بأعمال عسكرية قد تضعف من مواقعها في ميسوبوتاميا(١٤٧).

وقبل كل شيء يتعين البحث عن تفسير موقف السلطات البريطانية الإجماعي لمشروع نوئيل الذي بدا وكأنه أخذ بعين الاعتبار الخصوصية الكردية وتأمين المصالح البريطانية في أنه صدر في غير وقته وجرى في تلك الآونة (منتصف عام ١٩١٩) صراع ديبلوماسي وسياسي حاد حول المسألة التركية (بالمعنى الواسع)، ولم يكن مناسباً في مثل هذا الموقف طرح دعاوى مكشوفة للسيطرة على منطقة شرق الأناضول، لا سيما والمسألة الكردية لم تكن مسألة في الدرجة الأولى من الأهمية في سياسة بريطانيا الشرق أوسطية. وعندما أعار قادة الامبراطورية البريطانية الاهتمام بالمسألة الكردية أكثر فأكثر فإنهم لم يسقطوا من حساباتهم المسألة الأرمنية أيضاً، معتمدين على استغلال الدولة الطاشناقية لمصالحهم، كما لم يسارع الإنكليز في طرح المسألة الكردية على المسرح في تركيا بسبب عدم رغبتهم في وضع عراقيل إضافية أمام حكومة استانبول التي تزعّمها حتى أكتوبر عام ١٩١٩ الداماد فريد باشا الذي كان أداةً في أيديهم، فهم كانوا يؤثرون حينئذٍ النشاط من خلاله وخاصةً في ما كان يتعلق بالوضع السياسي الداخلي في البلاد.

وأخيراً كان على لندن، في حساباتها لاستغلال الحركات القومية في تركيا، الأخذ بعين الاعتبار عاملاً آخر برز في صيف عام ١٩١٩ وبدأ يؤثر تأثيراً متزايداً على ميزان القوى السياسية، وكان ذلك العامل هو الحركة الكمالية التي رفعت راية النضال في سبيل استقلال الدولة التركية الوطنية. ومن الواضح أن الإنكليز لم يقدّروا أهمية هذا الحدث سواءً في ما يتعلق بنطاقه أم بأهميته السياسية. وعندما أصبحت الكمالية تشكل خطراً على مخططات الامبراطورية البريطانية شنت بريطانيا بعد عامٍ الحرب عليها (وبأيدٍ غريبة بصورة رئيسة وذلك حسب عادتها القديمة والمألوفة). بيد أن موقف الإنكليز من الحركة الكمالية لم يتحدد نهائياً في عام ١٩١٩، فهم عندما اعتمدوا على الباب العالي كوسيلة رئيسة لسياستهم في تركيا حاولوا في آنٍ واحدٍ إخضاع الكماليين لهم أيضاً كي يقوموا بمحاولة عقد مصالحة بينهم وبين استانبول أو استغلالهم عند الحاجة القصوى بمثابة طريقة احتياطية لأغراضهم. وفي مثل هذا الموقف كان تأييد القومية الكردية وبصورة مكشوفة يعرقل الأمور فقط، وحتى وان كان في شكل الانتداب على كردستان تركيا.

وعلى العموم لم تكن فكرة الانتداب على كردستان مقبولةً لدى لندن في تلك المرحلة، وهي لم ترغب أن ترى، ولأسبابٍ معروفةٍ، قيام انتداب فرنسي أو أمريكي عليها، لكنها بالذات لم تسارع في القيام بهذا الدور. وفي الوقت الذي كانت حكومة الداماد فريد باشا

---

(١٤٧) المصدر السابق، . ويلسون إلى وزارة شؤون الهند، ٢٢ تشرين الأول عام ١٩١٩.

«خاضعةً لهم» وحظيت بثقة محمد الخامس وحيد الدين التامة أراد الإنكليز بمفردهم فرض إشرافهم على تركيا كلها. وأجروا المفاوضات مع فريد باشا بشأن الانتداب على تركيا كلها. ويمكن أن نجد في المصادر العلمية ما يؤكد على أن فريد باشا أبرم في ١٢ أيلول عام ١٩١٩(١٤٨) اتفاقية سرية مع بريطانيا، التي أعدت لاستقلال كردستان بوجه خاص. ورغم أن الإنكليز والأتراك تجاهلوا وجود مثل هذه الاتفاقية ونصها ولم يرها أحد رأي العين، بل وأن إنجاز تسليم بريطانيا الانتداب على تركيا كلها كان مستحيلاً عملياً بسبب مقاومة أعضاء الحلفاء الآخرين(١٤٩)، ومما لا شك فيه أن بريطانيا حاولت في ذلك الظرف الأكثر مناسبةً لها حرمان حلفائها من حصتها المستحقة في التركة العثمانية بعد أن فرضت بهذه الطريقة أو تلك إشرافها غير المباشر على البلاد كلها، ولم يكن فرض انتداب منفرد على كردستان في ظل هذا الوضع ضرورياً، في حين أن استقلالها (وعلى الأرجح الحديث عنه) يمكن أن يقدم خدمةً مفيدةً للحكومة البريطانية محتفظاً بنفوذها الفعّال في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة، ويسمح لها في الوقت ذاته بدحض الاتهامات حول خرق مبدأ تقرير مصير الأقليات القومية الذي حظي بشعبية واسعة.

بيد أن ذلك كله كان من حقل «السياسة الهامة جداً» حيث سيجري الحديث في ما بعد وبشكل خاص، وان ما يعنينا هنا هو بدايات النزاع بين القوميين الأكراد والكماليين الذي تجلى بالضبط إثر جولتين قام بهما نوئيل في كردستان تركيا عام ١٩١٩.

سادساً: الحركة الكردية والكماليون

جرت في المرحلة الواقعة ما بين مهمة نوئيل الأولى والثانية إلى الأناضول بما فيه جزؤه الشرقي أحداث اتسمت بأهمية تاريخية بالغة ليس بالنسبة لتركيا وحدها، بل بالنسبة لمعظم بلدان الشرق الأوسط، فقد نشأت هنا بالذات الحركة التحررية الوطنية التركية وصَلُب عودها وأحرزت النجاحات العسكرية والسياسية الأولى التي كانت بمثابة ردّ الأمة التركية على العدوان الاستعماري وعلى السياسة اللاوطنية للقيادة الحاكمة في الامبراطورية العثمانية المحتضرة والمتمثلة في طغمة السلطان وحكومة استانبول الخانعة أمام بريطانيا. كما برز قائد دون منازع لهذه الحركة، هو الجنرال مصطفى كمال باشا، الذي اكتسب منذ أيام الحرب شعبيةً واسعةً في البلاد بمواهبه العسكرية وسلوكه الوطني، وقام، وعلى عجل، بتشكيل مركز يكون بديلاً للسلطة في الأناضول حيث توجد جميع القوى الوطنية الرئيسة والمعادية للاستعمار في المجتمع التركي، واختار أنقرة عاصمة له في أواخر عام ١٩١٩. وانبلجت أمام تركيا آفاق جديدة، ولكن كان عليها خوض نضال طويل وشديدٍ ضد عددٍ كبيرٍ من الأعداء الأقوياء الذين وقفوا ضد الاستقلال التركي.

---

(١٤٨) حسب معطيات «ماتين» الباريسية (١٠ و ١١ تشرين الثاني عام ١٩٢١) - ٢ أيلول.

(١٤٩) أنظر أ. ف. ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص ٩٠ - ٩١؛

Howard, **the partition of turkey**, p. 241 - 242, 455.

وليبدو أنه كان للشعب الكردي في هذه المرحلة نفس الأصدقاء والأعداء الذين كانوا للشعب التركي، أي أنه وجد أساس موضوعي للتحالف بين الحركتين القوميتين الكردية والتركية، إلا أنه لم يتمّ مثل هذا التحالف. وعلاوة على ذلك نشأ بين هاتين الحركتين في تلك الفترة بالذات صراع ولمدة طويلة...

وكان لذلك سببان رئيسان: أما السبب الأول فقد كان متأصلاً في الطبيعة الطبقية لأية قومية بورجوازية تكون عاجزة عضوياً عن «التعايش سلمياً» مع نظيرتها في دولة واحدة، وفقط في ظل نظام الديمقراطية المتطورة يمكن التخفيف، بل وحتى تسوية التناقضات التناحرية الناشئة، ولكن كما بيّنت التجربة الأوروبية فبصورة مؤقتة فقط. أما في بقية الحالات الأخرى فلا مناص من نشوء التناقضات التناحرية في ظل نظام «السيطرة - الخضوع» بين الأمة السائدة أي الأكثرية العرقية وبين الأقليات القومية، وهذا ما حصل بالذات في تركيا الجديدة خلال المرحلة الأولى من تاريخها. ومما لا ريب فيه أن الكمالية كانت حركة اجتماعية تقدمية في ذلك العصر التاريخي حيث كانت تنطوي على شحنةٍ كبيرة في عدائها للاستعمار والتقاليد الإقطاعية الإكليريكية التركية القديمة التي اتجهت نحو التعاون مع روسيا السوفياتية والحصول على مساعدتها، ورغم ذلك كله لم تخرج من وجهة نظر مقومات السياسة الداخلية خارج أطر القومية التركية البورجوازية المحملة بأعباء خرافات الدولة العظمى التي كانت تغذيها ذكريات ماضي الامبراطورية العثمانية التليد.

وكان السبب الثاني في خصائص القومية الكردية الفتية الناشئة منذ عهد جديد، التي كانت ضعيفة جداً ولم تنضج من الناحيتين السياسية والتنظيمية بحيث تأمل، وبصورة مستقلة، وهي تعمل بانفراد على تحقيق نجاحٍ سريعٍ وملموس، في نيل الاستقلال ولو كان ذلك لجزء من أراضي كردستان العرقية. والأكثر احتمالاً كردستان تركيا. وبديهي أن لندن في هذه الأثناء لم تسترشد أبداً بمصالح الشعب الكردي بل بدوافعها الاستعمارية الخاصة والموجهة في نهاية المطاف ضد مصالح الشعب الكردي. أما القادة الأكراد فإنهم عندما سلكوا طريق التقارب مع بريطانيا من خلال ممثليها في الدوائر الديبلوماسية والعسكرية والسياسية - الاستخباراتية اعتمدوا أيضاً وبمساعدتها على نيل الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في تقرير المصير وليس على القيام بدور دمى بريطانية(١٥٠)، بل وحتى أعضاء حكومة استانبول وحاشية السلطان الذين انصاعوا لأوامر دول الحلفاء حاولوا الحفاظ على ما كان ممكناً من النظام العثماني القديم.

ولكن كانت معظمها نوايا ذاتية، أما موضوعياً فسرعان ما تشكّل بعد الهدنة تحالف مؤقت بين بريطانيا وقيادة مركز القومية الكردية الذي يقع في استانبول، وقامت بدور الوسيط حكومة استانبول الواقعة تحت إشراف حزب «الحرية والائتلاف» وكان جميع أعضائها من

---

(١٥٠) كان يمكن اعتبار أمثال هؤلاء فقط عدداً من ممثلي القيادة العشائرية الذين باعوا أنفسهم للإنكليز، ولكن الحديث لا يجري عنهم الآن

الموالين لبريطانيا (وأولهم كان الداماد فريد باشا الذي شغل مرتين منصب الصدر الأعظم). ولهذا كانت لدى الكماليين جميع الأسباب ليجدوا في القوميين الأكراد بقيادة الأعيان في استانبول (عبد القادر، والبدرخانيين وغيرهم) أعداء سياسيين ألدّاء لهم.

صحيح أنه، وكما ورد آنفاً، لم تقع كردستان تركيا أبداً تحت إشراف حكومة استانبول ولا تحت إشراف قادة المنظمات الكردية السياسية. وقد كان تأثير القوميين على العشائر ضعيفاً وليس في كل مكان(١٥١). وظلت قائمة الأسباب الموضوعية التي كانت من شأنها المساهمة (وساهمت مراراً في حقيقة الأمر) في تقارب وتحالف الحركة الكردية القومية مع التركية (ولا سيما استمرار عدوان الاستعمار الفرنسي والبريطاني واتساع نطاقه في جنوب وجنوب شرق الأناضول)، ومع ذلك كان موقف الكماليين، ومنذ البداية وللأسباب المشار إليها، موقفاً عدائياً وبصورة مكشوفة من الفكرة الكردية القومية ومن الذين حملوا لواءها، كما تكوَّن انطباع أن الأوساط المتنفذة في الحركة الكمالية (وخاصة جناحها اليميني القومي الشوفيني) التي بالغت، وعن عمد، في بث شائعة حول الطابع الموالي للإنكليز والعميل للحركة الكردية كلها، كي تبرر من نهجها المعادي للأكراد، ومن هذه الناحية قدمت جولات نوئيل ذريعةً مناسبةً لهذه الأوساط بغية تضخيم الدعاية المعادية للأكراد.

ووجد الكماليون مراراً منذ بداية نشاطهم في الأناضول دلائل قاطعة على اهتمام الإنكليز بالحركة الكردية القومية واستعداد الباب العالي لتقديم الخدمة لهم في هذه المسألة. ففي ١٣ نيسان عام ١٩١٩ أصدر شاكر باشا وزير الحربية في حكومة الداماد فريد باشا أمراً إلى السلطات الحدودية في شرق الأناضول يقضي بمنع الأكراد من القيام بحركات ضد الإنكليز فيما إذا طالبوا بذلك(١٥٢). وبات معروفاً في أواخر أيار من العام ذاته أمر مفاوضات النقيب البريطاني في الأركان العامة بولي مع زعيم عشيرة الملي محمود بك حول إنشاء كردستان «مستقلة» تحت حماية بريطانيا. وسرعان ما التقى نوئيل مع محمود في ويران شهر بعد أن عزز حججه «بفرسان القديس جورج»(١٥٣). صحيح أنه، ـ كما ورد آنفاً ـ لم تتمخض هذه العملية عن شيء، وقام نوئيل بالدعاية أمام أعضاء النادي الكردي في سبيل انفصال المناطق الكردية عن تركيا.

وبهذا الشكل اصطدم الكماليون منذ المرحلة الأولى من انتشار الحركة الوطنية ـ

---

(١٥١) كتب العقيد الإنكليزي إيلفينستون والخبير بالمسألة الكردية بناءً على انطباعاته الشخصية عن الوضع في كردستان تركيا بعد نهاية الحرب يقول: وقف الرأي العام للعشائر الكردية « بعدم الاكتراث من الأحاديث حول الاستقلال الكردي أو الإدارة الذاتية موافقاً على البقاء تحت الحكم التركي ».

Colonel W . c . Elphinston, «kurds and the kurdisk question», **Journal of the central Asian society : Vol. XXIV, January 1948, P. 43** .

(١٥٢) مصطفى كمال (أتاتورك)، **طريق تركيا الجديدة. ١٩١٩ ـ ١٩٢٧. الجزء ٣. تدخل الحلفاء. الحرب التركية ـ اليونانية وتعزيز الجبهة الوطنية ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، موسكو، ١٩٣٤، ص ٣٩٠ ـ ٣٩٢.**

(١٥٣) هكذا سمّوا القطعة النقدية الذهبية التي رسمت عليها صورة القديس جيورجي الظافر حامي بريطانيا.

التحررية التركية في الأناضول بدسائس عملاء الإنكليز في الولايات الكردية، وبعد مرور عام تقريباً قال كمال أثناء دورة المجلس الوطني التركي الكبير بشأن جولات نوئيل ما يلي: «. . . حاول الإنكليز سابقاً وبشتى السبل خداع كردستان كلها وسلخها عن الأتراك والمسلمين الآخرين، ولقد قام بنشاط أكبر ضابط إنكليزي برتبة نقيب أو، كما يبدو، رائد، ومما يؤسف له أن مسلماً أو اثنين قد قدما له المساعدة أيضاً، وفي هذه الفترة وصل نوئيل(١٥٤) إلى ملاطية حيث أجرى اتصالات مع علي غالب بك(١٥٥) وقاد القوات التي ينبغي أن تتقدم نحو سيواس»(١٥٦). ومن ثم سرد كمال رسالته الموجهة إلى الصدر الأعظم الجديد علي رضا باشا الذي حل محل الداماد فريد باشا في أوائل تشرين الأول عام ١٩١٩(١٥٧)، وجاء فيها: «التجأت الحكومة السابقة إلى تشكيل عصابات قطّاع الطرق في ولاية إيليازيغ بهدف تصفية وفود الكونغرس التي انبرت للدفاع عن وجود الأمة وحقوقها المقدسة، كما أعطت تعليمات أيضاً لإيجاد ذريعة لتفجير الاقتتال بين صفوف السكان في ولايتي سيواس وإيليازيغ»(١٥٨).

وتجلى في هذه الأفكار المقتضبة موقف مصطفى كمال من السياسة البريطانية في كردستان ومن الحركة الكردية نفسها («عصابات قطاع الطرق»)، ومما لا شك فيه أن كمال يعني «كل» كردستان (بما فيها جزآها العربي والفارسي) التي يسكنها إخوة الأتراك بالدين، وبهذا الشكل كان الادعاء «بكردستان كلها» من صلب تفكير كمال السياسي في المرحلة الأولى من النضال الوطني التحرري، حيث استغل في ذلك الحجة الإسلامية أيضاً.

وبعد مرور سبع سنوات ونصف من دورة المجلس الوطني التركي الكبير الآنفة الذكر توقف كمال في خطاب موسع ألقاه في المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري والمنشور بلغات عديدة بما فيها اللغة الروسية مع ملحق يحتوي وثائق كثيرة وبإسهاب عن الوضع في الولايات الكردية ـ الأرمنية في ربيع وصيف وخريف ١٩١٩ مولياً له، كما يظهر، أهمية تاريخية كبيرة. وتروي المادة الواردة في هذا الخطاب من مذكرات ووثائق وقبل كل شيء المخاوف الكبيرة لديه نتيجة النهوض المتزايد للحركة الكردية القومية في شرق الأناضول. وحسب أقواله كان هدف جمعية انبعاث الشعب الكردي(١٥٩) التي كانت لها فروع في دياربكر وبدليس وخربوط (ومن الملاحظ أن الكلام يجري عن النوادي الكردية الآنفة الذكر) ومركز قيادي في القسطنطينية «هو تأسيس دولة كردية تحت الحماية الأجنبية»(١٦٠). كما وصلت أخبار مماثلة من مناطق البلاد الأخرى، فقد أبلغ القائم بأعمال والي دياربكر مصطفى كمال عن قيام «عدد من الأكراد

---

(١٥٤) كان يعني نوئيل.

(١٥٥) والي مامورت ـ آلعزيز أو ولاية خربوط.

(١٥٦) **أتاتورك، كلمات وخطب مختارة**، موسكو، ١٩٦٦، ص ٥١.

(١٥٧) عقد الوطنيون الأتراك آمالاً معروفة عليه، غير أنها لم تتحقق.

(١٥٨) **أتاتورك، كلمات وخطب مختارة**، ص ٥٥.

(١٥٩) على ما يبدو، جمعية انبعاث كردستان.

(١٦٠) أتاتورك، **طريق تركيا الجديدة. الجزء ١. الخطوات الأولى للحركة الوطنية التحررية**، ١٩٢٩، ص ٩.

الشباب» بتأسيس جمعية كردية بدأت «تقوم بالدعاية لإنشاء كردستان مستقلة تحت الوصاية البريطانية». وأكد الذي قام بنقل الخبر بعد أن تحدث عن نشاط نوئيل وعن حل الجمعية وملاحقة أعضائها أن سكان الولاية «رفضوا مثل هذه الدعاية رفضاً قاطعاً»(١٦١).

وكتب مصطفى كمال في رده قائلاً: «إنني أوافق تماماً على إجراءاتكم حيال النادي الكردي» لكنه اقترح في ما بعد عدم تشديد التعسف ضد أعضاء النادي، بل بالعكس الاتحاد معهم ضد دول الحلفاء ضمن إطارات الجمعيتين الناشئتين في الأناضول وهما جمعية «الدفاع عن الحقوق» و «ضد الإلحاق»(١٦٢).

وربما ظهرت لديه في هذه الفترة (حزيران عام ١٩١٩) نيّة جدية لعزل المشاركين في الحركة الكردية القومية والمتوحدين في النوادي الكردية الريفية مثل نادي دياربكر، عن الأعيان في استانبول وعن عملاء الإنكليز وكتب في رسالة خاصة إلى عددٍ من الأشخاص في القسطنطينية (أي إلى أنصاره) بتاريخ ٢١ حزيران ما يلي: «إن الحركات التي أنشأتها الدعاية الإنكليزية مثل الحركة التي اتسع نطاقها الآن في سبيل الاستقلال الكردي قد تحولت عندما طرحت مسألة تقسيم الامبراطورية ـ والحمد لله ـ لمصلحتنا. وقد تم بفضل المراسلة مع المشاركين في هذه الحركات جذب الأخيرين إلى القضية العامة واتحدوا معنا حول الخليفة والتاج، وجرى بيننا اتفاق تام وتمت دعوتهم إلى الكونغرس»(١٦٣).

وجرت محاولة استمالة الزعماء الأكراد إلى جانب الحركة القومية التركية في كونغرس أرضروم، فقد جرى انتخاب زعيم عشيرة موتكي حاجي موسى بك في المجلس النيابي الذي انتخبه الكونغرس برئاسة كمال (صحيح أنه لم يظهر عن مواهبه وسمّاه كمال بالشخص «العَرَضي»)(١٦٤)، وجاء في خطاب كمال الآنف الذكر نداءه إلى جميل جتو بك زعيم إحدى العشائر الكردية في غرزان، وكان النداء مليئاً بعبارات الإطراء لشخص الزعيم وتخللتها الاتهامات ضد الإنكليز(١٦٥). ولم يكن هذا النداء المنشور كمثال هو الوحيد من نوعه.

ولم يطلق الكماليون خلال تعاملهم مع القيادة الكردية العشائرية العنان للمشاعر فحسب، بل أظهروا أنفسهم بمظهر المدافعين عن الخلافة والسلطان، وأعلنوا أن أعداءهم المباشرين هم من الأجانب فقط (وبشكل رئيس الإنكليز واليونانيون المطيعون لهم) وحكومة استانبول الخانعة أمامهم وخاصة فريد باشا(١٦٦) الذي يكّن له الوطنيون الأتراك حقداً دفيناً.

---

(١٦١) المصدر السابق، ص ٢٠٣، جرى نقل مصطفى القائم بأعمال والي دياربكر إلى مراقبة الجيش الثالث، ٨ حزيران عام ١٩١٩.

(١٦٢) المصدر السابق، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤، ٢٠٨ ـ ٢٠٩. بتاريخ ١٥ حزيران عام ١٩١٩.

(١٦٣) المصدر السابق، ص ٤١٤. يقصد بذلك مؤتمر الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية، الذي انعقد في أرضروم ٢٣ تموز ـ ٦ آب عام ١٩١٩.

(١٦٤) المصدر السابق، ص ٦٥، ٦٦، ٦٨.

(١٦٥) المصدر السابق ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(١٦٦) كما دوى الصوت « الكردي » في الحملة التي شنها الكماليون لحمل حكومة الداماد فريد باشا على

وهذا ما كـان سمة مميـزة لتكتيك الكـماليـين السياسي في المـرحلة الأولى من صراعهم عندمـا سعوا إلى توسيع قاعدة حركتهم الاجتماعية ـ السيـاسية، لكنهم قـدموا لأجـل استمالـة الأكراد حجة مجربة أخرى (لجميع القوميـين الأتـراك) وهي المسألـة الأرمنية التي سـاهمت في تفاقمهـا (ولسوء حظ الشعب الأرمني بأجمعه) سياسة الحكام الطاشناق في أرمينيا «المستقلة» والموجهـين من قبل المخرجين في دول الحلفاء.

واستغـل الكماليـون وقيادة الجيش في شرق الأنـاضول المؤيـدة لهم السياسـة الخـارجيـة الاستفزازية والمتغطرسة لأرمينيا الطاشناقية كي يوجهوا الحركة الكردية القومية في الاتجاه الذي يحلو لهم، وجـرت الدعـاية بـين صفوف الأكـراد لمصلحة الـوحدة مـعْ السكان الأتـراك ضد تطاولات أرمينيا الإقليميـة، وحسب أقوال قـائد الفيلق العسكـري الثاني عشر صـلاح الدين فإن الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التحالف الكـردي ـ التركي هـو «عدم السـماح بتقسيم الأراضي بين الأكثرية الكردية والتركية والأقليات القومية المختلفـة القاطنـة على تلك الأراضي نفسها»(١٦٧). وعندما استشهد صلاح الدين برأي الأحزاب السياسية فإنه أجاز تهجير الأكراد والأتـراك من عدد من المنـاطق المسلمة وإخـلاءها لـلأرمن ولكن شريطة القبـول بـالانتـداب الأمريكي على تركيا كلها(١٦٨). وقد عارض كمال دون أن يأتي على ذكر الانتداب الأمريكي، وبشـدَّة، التنازل لأرمينيـا عن الأراضي الواقعـة في تلك الولايـات الشرقية التي كـان الأكـراد والأتراك يؤلفون أكثرية سكانها آنذاك. وكتب في رده إلى صلاح الدين يقـول: «كانت أكـثرية سكان هذه المناطق حتى قبل الحرب(١٦٩) تتألف من الأتراك ومن عدد ضئيـل من الأكراد كـما يسمّونه بالزازا(١٧٠)، ومن عدد غير كبير جداً من الأرمن»(١٧١).

ومما لا شك فيه أن استغلال الإمبرياليـين لحركات الأقليـات العرقيـة وخاصـةً المسيحية في الامبراطورية العثمانية قد ساهم في إذكاء نار الميول الشوفينية المتأصلة تاريخياً لدى القوميـين البورجوازيـين الأتراك من مختلف الصنوف بما فيهم الكماليـون (ناهيـك الحديث عن المعسكـر الإقطاعي ـ الإكليريكي). وكانت قيادة الجيش العليا معادية تقليدياً لـلأرمن وبشدة. بيـد أن

= الاستقلال. فمثلاً وضع تحت بيان «الأحزاب التركية» ضد حكومة فريد باشا «اللادستورية» بتاريخ ٢٢ حـزيران عـام ١٩٢٠ والمنشور في صحيفة «إدراك» تواقيع «الحزب الكـردي القـومي» و «المنتـدى الكردي» (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». المنـدوب السامي البـريطاني في تركيا).

(١٦٧) المصدر السابق، ص ٩٩ ـ ١٠٠ صلاح الدين إلى قائد الفرقة ١٥ الجنرال كاظم كارابيكر، ١٣ آب عام ١٩١٩.

(١٦٨) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(١٦٩) كان يقصد بذلك الأراضي الواقعة بين أرزنجان وسيواس.

(١٧٠) فئة أثنوغـرافية من الأكـراد تسكن في مقاطعـة ديرسم (ولايـة خربـوط) تعتنق المذهب الشيعي (أهـل الحق، أو علي ـ إلهي) وتتحدث بلهجة خاصة هي زازا. وبالمنـاسبـة لا يؤلفـون «قلة ضئيلة»، بل بلغ عددهم عدة مئات آلاف نسخة.

(١٧١) المصدر السابق، ص ١٠١، كمال إلى قائد الفرقتين الثانية عشرة والعشرين، ٢١ آب عام ١٩١٩.

محاولة الكماليين في دق اسفين بين «المركز العقلي» الكردي في استانبول والأكراد في شرق الأناضول بالتلويح «بالخطر الأرمني» قد باءت بالفشل بوجه عام. وكانت الأرضية المعادية للأرمن هشةً جداً بحيث يمكن بناء قاعدة متينة للتعاون الكردي ـ التركي فوقها، ذلك أن التناقضات بين القوميين الأتراك والقوميين الأكراد تناحرية سمحت بمساومات مؤقتة فقط (عندما كان الخطر الخارجي من جانب الإمبرياليين يهدد كردستان وتركيا في آن واحدٍ).

وقد سجلت وفي حالات معينة فقط، هجمات المفارز الكردية والتركية غير النظامية (وبصورة أدق الأذربيجانية من ناخيجيفان) على القرى الأرمنية (في كاقبزمان وغيره من المراكز السكانية في منطقة كانت عملياً الحدود الفاصلة بين تركيا وأرمينيا في ذلك الوقت)(١٧٢). وعلى العموم لا توجد وقائع من شأنها التحدث عن وقوع أية مجزرة كردية ـ أرمنية قومية كبيرة في المرحلة المدروسة، وهذا ما يدل على حالة المجتمع الكردي الأكثر نضوجاً بوجه عام والقومية الكردية بوجه خاص، مقارنة مع العقود السابقة. ولقد رأى الشعب الكردي الذي انبرى للنضال في سبيل حقوقه القومية وقادته، وبوضوح تام، أعداءهم الحقيقيين ولم يسمحوا لأنفسهم الانشغال بالعداء الذي تم استئصاله منذ فترة طويلة مع الشعب الأرمني.

وفقد كمال وأنصاره الثقة سريعاً بإمكانية إخضاع الأكراد وضمان وفاء زعمائهم وقادتهم القوميين (زد على ذلك أنهم ربما لم يعتمدوا على تأييد الآخرين). وان ما أثار قلق الكماليين هو النشاط الملحوظ لأعيان الأكراد في استانبول وسعيهم لإقامة اتصالات مباشرة مع الزعماء في شرق الأناضول. ففي تموز عام ١٩١٩ قام كمال بعد أن علم بجولة جلادت، وكاميران وأكرم بدرخان من استانبول إلى كردستان بإصدار أمر سرّي إلى قيادة الفيلق الثالث عشر في دياربكر لاعتقالهم، ولم تقدم السلطات المحلية على تنفيذ هذا الإجراء دون مصادقة الباب العالي، وتمكن البدرخانيون من الاختفاء بمساعدة والي خربوط علي غالب بك، وأصدر كمال الذي اغتاظ جداً أمراً إلى السلطات «باتخاذ الإجراءات التي ترمي إلى حرمان الحركة الكردية الانفصالية من أية تربة صالحة»(١٧٣).

وقد تم عرض جميع هذه الأحداث في خطاب كمال بصورةٍ غير منتظمة جداً مع

---

(١٧٢) Nassibian , **Britain and Armenian Question** , P. 163 - 164.

ففي محاولات إثارة العداء من جديد بين الأرمن من جهة. والأكراد والمسلمين من جهة أخرى يتحمل الطاشناق مسؤولية غير قليلة، فلقد قاموا بملاحقة السكان الأكراد والأتراك في الأراضي الواقعة تحت إشرافهم (وقد ابتكر مصطلح خاص بهم «ماكريل») كما سلموا الأراضي التي أخذوها منهم إلى المتنفذين من أعضاء الحكومة والبرلمان. فأعمال النهب والمجازر الدموية ضد السكان المسلمين التي جرى تبريرها بالثأر عن الماضي قد أثارت شكاوى كثيرة انتشرت على نطاق واسع، الأمر الذي قدم لدول الائتلاف الكبرى ذرائع إضافية للتدخل. انظر: ب. أ. بوريان، أرمينيا، الديبلوماسية الدولية والاتحاد السوفياتي، الجزء ٢، موسكو ـ لينينغراد، ١٩٢٩، ص ١٩٥؛

PRFR . 1919 . Vol . 11 . Wash . 1934 . P . 860) .

(١٧٣) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء ١، ص ١١٨، ١٢٦.

الإخلال بزمن وقوع هذه الأحداث وتعاقبها، وغير واضح خاصة ما إذا قام نوئيل بزيارة كردستان صيف عام ١٩١٩، كما التزمت المصادر الإنكليزية الصمت حيال ذلك، وقد حاول كمال نفسه وبشتى الوسائل إبراز مشاركة الإنكليز في الاضطرابات الكردية دون أن يكلف نفسه أحياناً عناء البراهين، فمثلاً لا يستند زعمه حول أن الإنكليز كانوا مستعدين لإرسال فرقة من أورفة المحتلة لمساعدة الأكراد بأي شيء[١٧٤]. وكما يبدو عارياً عن الصحة بعض المعلومات الأخرى التي احتواها هذا الخطاب، ويتكون انطباع أن كمال يبالغ كثيراً كي يرسم لوحة لمؤامرة أنكلو ـ كردية كبيرة تهدف إلى سلخ شرق الأناضول كله من تركيا وإنشاء دولة كردية تابعة على أراضيه وخنق الحركة الوطنية التركية.

ولكن مما لا شك فيه أنه كان لدى الكماليين أسباب للقلق ولم تكن قليلة، فقد كانت العشائر الكردية في منطقة ملاطية وخربوط وديرسيم في حالة من التذمر أثارتها أعمال التعسف التي قام بها الكماليون ضد عددٍ من الزعماء العصاة وضد مبعوثي القوميين في استانبول. كما شكلت الحركة الكردية خطراً خاصاً على الكماليين لأنها نشأت وتطورت بالقرب من قاعدتهم الرئيسة مباشرة والواقعة في شرق ووسط الأناضول حيث بدأت تتعزز سلطتهم السياسية، وكان من الضروري استكمال هذه العملية بصورة أسرع وبأقل الموانع، ولهذا السبب سعى كمال وحاشيته إلى القضاء على «الانفصالية» الكردية في المهد كي لا يسمحوا لها بالتوسع لتشمل نطاقات خطيرة فعلاً.

وفي النصف الأول من شهر أيلول عام ١٩١٩ بلغت حدة الموقف ذروتها في المنطقة المشار إليها؛ ففي هذه الفترة جرى في شرق الأناضول ووسطه حدثان لهما مدلولان مختلفان، فالحدث الأول كان مؤتمر منظمات الدفاع عن حقوق تركيا كلها في سيواس (٤ ـ ١٢ أيلول)، حيث جرى تعزيز السلطة الوطنية التركية اللاحق وتأسست جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والرميلة وتم انتخاب لجنة نيابية جديدة كانت عملياً حكومة مؤقتة وبقيادة كمال، والحدث الثاني كان جولة الرائد نوئيل برفقة كاميران وجلادت بدرخان وغيرهما من القوميين الأكراد ذوي النفوذ إلى عدد من مناطق كردستان الجنوبية ـ الغربية (وبصورة رئيسة إلى عنتاب وملاطية).

ومعروفة أهمية كل من مؤتمر سيواس ومؤتمر أرضروم الذي سبقه في تكوين الحركة الوطنية التحررية التركية وتطورها التي قدرت عالياً. غير أنه لا توجد أسباب كافية لمقارنة بعثة نوئيل وموكبه الكردي مع هذا الحدث ولا سيما التأكيد على أنه كان بوسعها التأثير، وبشكل حاسم، على مجراه ونتائجه وبطبيعة الحال فإن وصول نوئيل إلى هذه «المنطقة الساخنة» من كردستان تركيا قد صبّ الزيت على النار وخاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار الموقف العدائي حول مؤتمر سيواس الذي كوّن عدداً كبيراً من الأعداء الخارجيين والداخليين للحركة الكمالية.

---

(١٧٤) المصدر السابق، ص ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨.

وكانت منطقة ملاطية المركز الرئيسي للاضطرابات آنذاك، حيث عقد الأكراد العزم، حسب الشائعات، على رفع رايتهم القومية، كما تحدثوا عن نية أكراد ديرسيم السير نحو خربوط. وأعلن كمال في مؤتمر سيواس عن الأنباء حول الحوادث القادمة من ملاطية متهماً نوئيل وحاشيته في السعي لإثارة انتفاضة الأكراد «تحت شعار إنشاء كردستان مستقلة»(١٧٥). واتهم الكماليون الأكراد ـ المتمردين بالتواطؤ مع وزير الحربية ووزير الداخلية في حكومة استانبول بهدف الهجوم على مؤتمر سيواس واستفزاز الانتفاضة في معظم أرجاء كردستان(١٧٦). واتهم كمال في برقية له إلى السلطان (بتاريخ ١١ أيلول عام ١٩١٩) حكومة فريد باشا في أنها «شرعت في تقسيم... الوطن، مقدمة الدعم المادي للحركة الانفصالية في كردستان»(١٧٧).

اتخذ الكماليون إجراءات فعالة وعاجلة «لقمع الاضطرابات الناشئة» فقد أصدر مصطفى كمال إلى قائد الفوج الخامس عشر الياس بك الأمر التالي: «من الضروري قمع الحركة الكردية بصورة أكثر جذرية وبالوسائل المناسبة، ويجب إبلاغ جميع السكان الأبرياء والأوفياء بأن هؤلاء الخونة الهاربين الذين أضلتهم الأموال الإنكليزية قد حاولوا إقناع الأكراد لإثارة الانتفاضة ضد الباديشاه والجيش وأن كل من يقع في مصيدتهم سيتم إبادته دون رحمة أو شفقة.

كما ينبغي أن نعنى بإمكانية قيام هؤلاء الخونة بحركات مشتركة مع الإنكليز، وقد ينشأ بخصوص ذلك ضرورة إبداء المقاومة حتى ضد القوات الأجنبية التي تهدد وجودنا القومي»(١٧٨).

وأُرسلت عدة وحدات غير كبيرة من القوات التركية إلى ملاطية (لم تزد الواحدة منها على مقادير الفصيلة أو كتبة الخيالة) حيث تشتتت أثناء اقترابها من الثوار الأكراد (وعلى الأرجح يعتبرون كذلك) الذين كان عددهم أقل من ألف شخص ودون خوض معركة، وانتقل البدرخانيون وكذلك والي خربوط علي غالب بك ومتصرف ملاطية خليل رامي بك وعدد آخر غيرهم من الذين قدموا المساعدة لهم إلى أورفة وحلب، حيث كانت ترابط القوات الإنكليزية(١٧٩).

كما ترتب على نوئيل التراجع، وهدد كمال باعتقاله إلا أنه لم يقدم على مثل هذا الإجراء الشديد، ويبدو أن الإنكليز رأوا من جانبهم أنه من غير المناسب الآن تأزيم العلاقات بسبب الأكراد الذين لم يرغب أكثريتهم العمل في سبيل المصالح البريطانية والنضال ضد شخصية

---

(١٧٥) المصدر السابق، ص ١١٧.
(١٧٦) المصدر السابق، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(١٧٧) المصدر السابق، ص ١٤٠.
(١٧٨) المصدر السابق، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.
(١٧٩) المصدر السابق، ص ٢٦٣.

قوية كانت لها سلطتها الفعلية على جزءٍ كبير من الأناضول مثل مصطفى كمال ولهذا السبب عبروا عن عدم موافقتهم على ما يقوم به نوئيل من نشاطات.

وفي ١٣ أيلول عام ١٩١٩ وصل العقيد بيل من «أنتليجنس سرفيس» إلى ملاطية وأبلغ إلى السلطات التركية بأن الحكومة البريطانية لم يكن لديها علم بنشاطات نوئيل وسيتم استدعاؤه، وهذا ما جرى فوراً[١٨٠].

وهكذا كان الأساس الظاهري للأحداث المرتبطة بالوضع في كردستان تركيا في ربيع وصيف وأوائل خريف عام ١٩١٩. ومما يسترعي الانتباه أن رد فعل الكماليين على اضطرابات العشائر الكردية ونشاط القوميين ودسائس الإنكليز لم يكن مساوياً لحجم هذه الأحداث وأهميتها، لكن الوقائع الموجودة لا تؤكد على وجود حركة كردية كبيرة في المرحلة المشار إليها لا من ناحية الأراضي التي اتسع نطاقها فيها ولا بالنسبة لعدد المشاركين فيها، وشملت الحركات الكردية مساحات كبيرة نسبياً غيرها في مناطق ملاطية وخربوط (ايليازيغ) وديرسيم (تونجيلي)، أما باقي كردستان تركيا كلها فلم يُمسّ. بل وان هذه الحركات لم تخرج عملياً خارج طور التحضير ولم تحدث أية اشتباكات عسكرية هامة. ومما له دلالته أنه واجه وحدة الكماليين التأديبية أقل من ألف كردي تفرقوا عملياً دون إطلاق رصاصة واحدة. ومن الواضح أن هذه القوات التي كانت قليلة العدد جداً لم تشكل أي خطر على مؤتمر سيواس في ظل وجود قوات عسكرية لدى الكماليين قد تكون غير كبيرة لكنها كانت مجهزة قتالياً[١٨١]. ولهذا السبب فإن الزعم الراسخ في مصادرنا العلمية حول أن أعداء الكماليين قد خططوا للقيام بتشتيت مؤتمر سيواس[١٨٢] بواسطة قوات الثائرين الأكراد يبدو لا أساس له أو على أية حال مبالغ فيه كثيراً[١٨٣].

---

(١٨٠) المصدر السابق، ص ٢٨١، من تقرير كاظم كارابيكر بتاريخ ١٥ أيلول عام ١٩١٩. أنظر أيضاً:
Bell . Review , P . 71 .

أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني» نوئيل - إلى أ. ويلسون، ١٩ أيلول عام ١٩١٩.

(١٨١) انتشرت ظاهرة الفساد بين الجيش السلطاني القديم وانهار جزؤه الأكبر، بيد أن هذه العملية مست وبصورة أقل الجبهة الشرقية حيث واجهت تركيا فيها أرمينيا الطاشناقية. فقد ظلت هنا القطعات النظامية التي أيد قوادها (كاظم كارابيكر وغيره) الكماليين آنذاك.

(١٨٢) أنظر مثلاً: ميللر، دراسة تاريخ تركيا المعاصرة، ص ٨٩؛ شمس الدينوف **النضال الوطني - التحرري في تركيا، ١٩١٩ - ١٩٢٣**، موسكو، ١٩٦٦. ص ٧٥.

(١٨٣) غالباً ما جرى التعبير عن مثل هذه الآراء تحت تأثير المؤلفين الموالين للكمالية والمناوئين للإنكليز وخاصة الفرنسيين والأتراك. فعندما قام الفرنسيون بتصوير سياسة بريطانيا وتركيا ومن خلال نزعة معينة فانهم حاولوا بذلك رفع تهمة «الإمبريالية» عن فرنسا، وفي الوقت نفسه تفسير فشل بلادهم في صراع المزاحمة ضد الحليف البريطاني في الشرق الأوسط. فمثلاً تحدثت بيرتا جورج - غولي المعروفة آنذاك، والتي كتبت حول مواضيع «شرقية» عن دسائس الإنكليز في شرق تركيا وعن مغامرات الرائد نوئيل مشيرةً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصةً كانتا قلقتين من قيام الإنكليز باحتلال كيليكية عام ١٩١٩، الأمر الذي سمح «للإمبريالية الإنكليزية» نيل «حرية الأعمال في كردستان»، أنظر: =

كما جرت المبالغة أيضاً في مخاوف الكماليين من القوميين الأكراد ومن علاقاتهم مع الإنكليز. فلقد أدرك كمال وحاشيته أن جولة عددٍ من البدرخانيين والرائد الإنكليزي إلى كردستان لا ترتدي أهمية حاسمة وخاصةً في ظل غياب حركة جماهيرية تحررية مناوئة للأتراك في الولايات الكردية، فلم يكن هذا حدثاً خارقاً للعادة يستحق الرد عليه وبشدّة. ولكن كان لدى كمال أسباب هامة للضجة الكبيرة حول «الخطر الكردي» و «الدسائس البريطانية».

وكان السبب الرئيسي من بينها السعيُ إلى استغلال المسألة الكردية المتفاقمة في الصراع ضد خصومه السياسيين في تركيا نفسها والقيام بحملة دعائية ضد بريطانيا أخطر وأقوى خصم للحركة الوطنية التحررية التركية. وعندما وضع كمال نصب عينيه هذا الهدف فإنه ضاعف كثيراً من حجم حادث صغير على العموم وقع في ملاطية؛ إلى مستويات «الخطر على

= (B. Georges - Goulis, **La question turque. Une page d'histoire turque et d'erreure europennes 1919 - 1931,** Paris. 1931. P. 23, 28, 87, 88).

وفي ما بعد أكدت على أن الإنكليز حثوا على الانتفاضات الكردية ووعدوا بتشكيل كردستان المستقلة بغية الحصول على «مركز مناسب للمقاومة ضد الحكم التركي الجديد (المصدر السابق ص ٢٣٠) ومن الواضح أن بيرتا جورج - غولي بالغت في نجاحات السياسة البريطانية في كردستان. ويبدو أن الإنكليزي أرمسترونغ الذي يميل إلى الإثارة وتحت تأثير مثل هذا التأكيدات يورد تفاصيل غير موثوقة ومشكوك فيها عن الأحداث في ملاطية أثناء مؤتمر سيواس وحسب أقواله تسلم علي غالب بك أمراً مباشراً من حكومة السلطان للزحف بالعشائر الكردية إلى سيواس واعتقال وفود المؤتمر. أضف إلى ذلك اعتماد السلطان، على حد، زعمه، على عصبية الأكراد الدينية، (وعلى العموم لا يتصف بها الأكراد) وعلى وفائهم للعرش (أيضاً خرافة) انظر:

[H. G. Armstrong, **Grey Wolf mustafa kemal an Intimate study of adictator,** London, 1935, P. 139].

ويمكن أن نجد مختلف الشائعات والأوهام في صحافة تلك الفترة وفي المصادر العلمية في ما يتعلق بدور الديكتاتور المخلوع أنور باشا من الأتراك الفتيان في الأحداث الجارية في شرق آسيا الصغرى. وكتب المؤلف الإيراني فاطمي مستشهداً بالصحيفة الإنكليزية «تايمز» بتاريخ ٣ شباط عام ١٩٢٠ أن أنور قام بتشكيل مفرزة خيّالة قوامها ثلاثة آلاف فارس وقادها إلى سيواس حيث كان يقع أركان كمال:

(Narsollah saifpour fatemi, **Diplomatic history of persia 1917 - 1923 - Anglo - russian power politics in Iran,** New-york: 1952, P. 192).

أما هدفه من ذلك فيبقى موضع تخمين فقط. وكتبت صحيفة «التايمز» في ٢٣ أيلول عام ١٩٢٠ أن أنور نفسه قبل ذلك بفترة وجيزة «ملك كردستان»، كما أعلن عن صلات أنور مع قائد الجناح اليميني في الحركة الكمالية كاظم كارابيكر (نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية، عام ١٩٢٠، العدد ٤٠، ص ٤٢ العدد ٤٢، ص ٢٤).

إن هذه المعلومات مشكوك فيها للغاية وغير موثوقة أبداً. ويمكن الافتراض بأن الإنكليز قاموا بنشر هذه الشائعات عن عمدٍ بغية التشهير بالكماليين واتهامهم بالاتصالات مع الاتحاديين الذين أصابهم الإفلاس ومع قائدهم المخلوع عن العرش. ومن المستبعد أن الكماليين كانوا بحاجة إلى الأتراك الفتيان الذين وإن استمروا يلعبون دوراً معروفاً في شرق الأناضول وفي المسألة الكردية أيضاً فإنهم لم يتمكنوا من النهوض كقوة سياسية هامة، كما ولم يشكل الأتراك الفتيان كخصوم محتملين خطراً كبيراً على أنقرة وحتى ولو تمكنوا من استمالة الأكراد إلى جانبهم.

الدولة» وكان هذا ملائماً أكثر بقدر ما كان للإنكليز ولحكومة الداماد فريد باشا معاً ضلع في الحادث، هذه الحكومة التي بذل جميع الوطنيين الأتراك بقيادة كمال لإسقاطها كحكومة غير وطنية وبهذه الصورة بدا للعيان وكأن مؤامرة ذات وجهين تحاك ضد الاستقلال التركي، وكانت القوى الرئيسة المحركة لها بعبع الانفصالية الكردية، وهكذا فسر مصطفى كمال بالذات الأحداث، وللمرة الأولى في مؤتمر سيواس، مردداً هذه الرواية البعيدة عن الحقيقة، وبإسهاب، في المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٧. ومنذ ذلك الحين غدت الرواية تقليدية في مصادر علم التاريخ التركي متنقلة جزئياً إلى المصادر الأجنبية أيضاً(١٨٤).

وتلاعب الكماليون بالمسألة الكردية لأغراض سياسية صرفة، مبالغين في أهميتها الفعلية أثناء فترة انعقاد مؤتمري أرضروم وسيواس، غير أن مثل هذا النهج عكس الحالة السوقية «موضوع الساعة» وليس الدور الموضوعي أبداً للقضية الكردية في تركيا ما بعد الحرب. فلقد أدرك الكماليون جيداً بقيادة قائدهم الفطن مدى الخطر الكامن الذي يمكن أن تشكّله عليهم الحركة الكردية القومية في تطورها المقبل. وسارعوا كقوميين بورجوازيين غيورين إلى استباق الأحداث وقمع هذه الحركة في مهدها ذلك.

كان السبب الثاني لرد فعل الكماليين الشديد على حركات الأكراد في ملاطية، وخربوط، وديرسيم: وهكذا وبهذا الشكل، انتهج الكماليون منذ بداية نشاطهم السياسي في المسألة القومية نهجاً شوفينياً، برز منذ خطواتهم الأولى كقوة سياسية مستقلة. فقد رفضت قرارات مؤتمر أرضروم عملياً مبدأ تقرير المصير للأقليات العرقية أو أي شكل آخر، بل لم يتضمن ذكر وجودها وجاء فيها:

«١ ـ تؤلف الولايات الشرقية في آسيا الصغرى، ولاية طرابزون وسنجق جانيك وحدة تامة لا تتجزأ وتدخل في عداد الإمبراطورية العثمانية كجزء متكامل، ولا يمكن أن تنعزل ولاية طربيزوندا (طرابزون حالياً) مع سنجق جانيك مثلها مثل ولايات أرضروم، وسيواس، ودياربكر، وخربوط، ووان، وبدليس التي تسمى بولايات شرق الأناضول، ومعظم السناجق

(١٨٤) كرس . م . أ . غسرتيان دراسة خاصة للمرحلة الأولى من الحركة الكردية في تركيا ما بعد الحرب (م.أ.غيساروف، **المسألة الكردية في تركيا (منذ بداية الحركة الكمالية وحتى مؤتمر لوزان بلدان وشعوب الشرقين الأوسط والأدنى. مدخل إلى دراسة الأكراد، ٧، بريفان، ١٩٧٥)**، الذي استند فيه على المصادر والمراجع التركية، وأدخل المؤلف وقائع جديدة في التداول العلمي وتوصل إلى استنتاجات هامة. إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن معظم المؤلفين والناشرين الأتراك قد عرضوا تلك الرواية عن الأحداث التي اقترحها كمال نفسه (وعلى الأرجح رسمها) وفق الاعتبارات المشار إليها والتي كانت لصالح الأوساط السياسية التركية الشوفينية التي كانت معنية بتصوير الحركة الكردية في مظهر سلبي حسب الإمكانية وكحركة عملية ورجعية. ولذلك لم تكن جميع المعلومات المأخوذة من هذه المعلومات موضع ثقة (مثلاً حول إعلان خليل رحيم «حاكماً على كردستان» وعن مؤتمر الزعماء الأكراد في شيرو) (المصدر السابق، ص ٥١ ـ ٥٢).

كما كتبت عن ذلك «صحيفة» ما في ٣ آذار عام ١٩٢٥ أي في أوج انتفاضة الشيخ سعيد عندما كانت الصحافة التركية كلها مليئة بالافتراءات المعادية للأكراد، ولا ذكر حول هذا الموضوع في سائر المصادر الأخرى.

ذات الحكم الذاتي الواقعة في منطقة هذه الولايات عن بعضها البعض تحت أي شكل من الأشكال وتحت أي ستار كان ولأي سبب كان. وبهذه الصورة تؤلف وحدة تامة تكون بجميع أجزائها كالبنيان المرصوص، سواء كان في السراء أم في الضراء وتسعى في المسائل المتعلقة بمصيرها القادم إلى الهدف ذاته. وتستولي على العناصر الإسلامية القاطنة في هذه المناطق مشاعر واحدة للاحترام المتبادل ونكران الذات وتعدّ نفسها أخوة ولدوا لأب واحدٍ وأم واحدةٍ، مع الأخذ بخصوصية الوضع الاجتماعي والعرقي لكل منها أسوة بالظروف الأخرى التي تمتاز بها تلك المناطق التي يعيشون فيها.

٢ ـ إننا نطرح مبدأ الدفاع عن النفس والتأييد المتبادل معتبرين أن كل احتلال لأراضينا مثله مثل كل تدخل في شؤوننا هو نزعة موجهة نحو إنشاء الطائفتين اليونانية والأرمنية»(١٨٥).

كما ارتدى قرار مؤتمر سيواس طابعاً مماثلاً حيث جاء فيه: «تؤلف الأراضي الواقعة ضمن أطر الحدود التي حددتها شروط الهدنة الموقعة في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية وحدة تامة لا تتجزأ ويتملك معظم سكان هذه الأراضي وبصورة متساويةٍ مشاعر التضامن والاحترام المتبادل ويجب النظر إليهم كإخوة حقيقيين حسب الظروف الجغرافية والعرقية الموجودة»(١٨٦).

ولا شك في الاتجاه الوطني والمعادي للاستعمار لهذه البيانات، ولكن مما لا شك فيه أيضاً سعي الكماليين وجميع التكتلات السياسية المتحالفة معهم إلى الحيلولة دون نهوض الحركة القومية للأقليات وشطب المسألة القومية من جدول أعمال تركيا الجديدة تحت ستار هذه الشعارات التقدمية فعلاً بالنسبة لظروف ذلك الوقت الملموسة. وعلى هذا المنوال دعا الكماليون إلى تضافر جميع شعوب تركيا من أجل النضال ضد الرجعية والاستعمار لكنهم لم يعتزموا تحقيق هذا التضافر على أساس ديمقراطي، بل على أساس شوفيني عملياً ووفق المصالح الطبقية للبورجوازية التركية. ولم تبدل العبارات الضبابية التي لم تُلزم بأية واجبات حول الأخذ بعين الاعتبار «الظروف العرقية» أو «الجغرافية والاثنوغرافية»، وقد انعكس برنامج الكماليين حول المسألة القومية في المرحلة المدروسة وفي أكثر أشكاله كمالاً في «الميثاق القومي» الذي اتخذه البرلمان العثماني في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ والواقع تحت إشراف الكماليين التام وأصبح «الميثاق القومي» («Misaki milli») للشعب التركي راية النضال التحرري المعادي للاستعمار، ولكن جاء فيه بشأن المسألة القومية ما يلي:

«١ ـ من الضروري تقرير مصير الأراضي التي تسكنها غالبية عربية فقط التي كانت محتلة من قبل جيوش الأعداء أثناء توقيع الهدنة في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٨ وحسب رغبة السكان الحرة في المناطق المذكورة. وأن جميع أجزاء الأراضي الواقعة سواء في هذه الجهة

---

(١٨٥) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة ، الجزء ١، ص ٣٠١.

(١٨٦) المصدر السابق ، ص ٤١٤ .

من الخط أم على الجهة الأخرى الذي حددته الهدنة وغالبية سكانها من المسلمين العثمانيين الذين توحدهم روابط الدم والدين والملهَمين بشعور الاحترام والاستعداد للتضحية نحو بعضهم البعض والمرتبطين بنمط اجتماعي ووطني مقدس بمقدار ارتباطهم بالظروف المحلية هي عبارة عن وحدة تامة لا يجوز تقسيمها قانونياً ولا عملياً مهما كانت الأسباب. . .

٥ ـ حقوق الأقليات ضمن أُطر الاتفاقيات المبرمة بين دول الوفاق الكبرى وخصومها وكذلك الدول الكبرى الثالثة المعنية على أمل بأن مثل هذه الحقوق سوف تمنح للسكان المسلمين في البلدان المجاورة»(١٨٧).

وتستحق الاعتبار ثلاثة جوانب في هذه الوثيقة ـ البرنامج :

١ ـ أعلن الكماليون عن معتقداتهم الشوفينية التي لا جدال عليها والمصبوغة بنعرةٍ عثمانية وإسلامية لكن خلافاً للأتراك الفتيان فإن مُثلهم القومية لم تنبسط خارج حدود تركيا نفسها، وكانوا أكثر واقعية(١٨٨).

٢ ـ رفض الكماليون رفضاً تاماً تقرير مصير الأقليات الإقليمي وبوجه عام كل شكل من أشكال الإجراءات الإدارية ـ السياسية لحل المسألة القومية في البلاد حتى في أُطر محدودة للقومية البورجوازية والديمقراطية البورجوازية؛ وفي حقيقة الأمر رفضوا حتى وجود هذه المسألة في تركيا.

٣ ـ بعد أن اضطر الكماليون إلى الاعتراف بقضية الأقليات كقضية دولية (حيث لم يقدموا على ذلك في أرضروم ولا في سيواس) فكأنهم أرسلوها، وبدهاء، إلى غير عنوانها أي إلى الحلفاء، مما سمح لهم عملياً بالتملص من حلّها.

---

(١٨٧) « إيراندوست » . القوى المحركة للثورة الكمالية ، ص ٨٣ . (في: **طريق تركيا الجديدة ، الجزء ٣ ،** ص ٢٥١ ـ ٢٥٤) . وتمت ترجمة نص « الميثاق القومي » من الفرنسية ويتميز عن النص المقتبس والمترجم من التركية من الناحية التحريرية .

(١٨٨) كما يلاحظ المؤرخ الإنكليزي آرنولد توينبي ، وبحق ، أنه لا ينبغي أن يبقى حسب معنى « الميثاق القومي » أكراد الأناضول فقط تحت السيادة التركية ، بل أكراد الموصل أيضاً . وأردف توينبي يقول إن ثمة سببين للدعوات التركية في الموصل . أما السبب الأول فهو « عاطفي » (؟) ينبع من روح « الميثاق القومي » ومن الصراع مع دول الائتلاف ، والسبب الثاني « عملي » وكان يعني المسألة الكردية وفي الوقت الذي اعترف فيه الأتراك بحق العرب في تقرير المصير (باستثناء الموصل وكيليكية) فإنهم « لم يكونوا على استعداد لتقديم مثل هذا التنازل للأكراد . ويفسر توينبي ذلك بصورةٍ غير مقنعة وهي « تخلف » الأكراد من الناحيتين الاجتماعية والثقافية (« فلم تأخذ أية لهجة كردية الشكل الأدبي » مما يكون موضع نقاش) . ولهذا السبب بالذات وقف القوميون الأتراك إلى جانب « صهر الأكراد وتذويبهم » في بوتقة الأمة التركية ولأجل شملهم بسياسة « التتريك العامة » وتدل تجربة السلطة السوفياتية بشكل دامغ على أن « تخلف » الأثنوس لا يشكل عائقاً أبداً أمام انتهاج سياسة تقرير المصير ، بل بالعكس فإنه يملي ضرورة انتهاج مثل هذه السياسة بصورة أسرع وأكثر جذرية قدر الإمكان .
[Arnold I . Toynbee . **The Islamic world since the place settlememt - survey of international affairs , 1925** , Vol. 1, London, 1925, P. 291-292].

ذلكم هـو نظام آراء القيـادة الكمالية حول القضيـة القوميـة في تركيـا بما فيهـا القضية الكردية الأكثر حيويةً بالنسبة لها آنـذاك (في ما بعـد) وبطبيعـة الحال أن ذلـك لم يبشر الأكراد بخير، وفي ما يتعلق ببريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية الكبرى فإن النهج الشوفيني الذي اختاره الكماليون منذ البداية إزاء الأقليات القومية في تركيا وخاصةً إزاء الأكراد قد قدمت لها ذرائع جيدة للتدخل وهو ما انتهزته ذلك مراراً.

إلا أنه لم تجرِ مجابهة عامة ومكشوفة بـين السلطة الكمالية والحركـة الكرديـة القوميـة في المرحلة التي مرت بهـا الحركـة الوطنيـة التحرريـة في تركيـا وقبل نصرهـا الحاسم ـ عـلى قوى الرجعية الداخلية والمدعومة من المعتدين الاستعماريـين ـ الذي توج بقيام نظام جمهوري جديد في البلاد. وبعد أن قمع الكماليون وبيدٍ من حديد عدداً من حركات الأكراد فإنهم آثروا اتباع نهج سياسة الكعكة أكثر من سياسة العصا في المسألة الكردية.

إن انتهاج تكتيك مرنٍ وحذرٍ إزاء الأكـراد في تركيـا أملته ضرورة تجنب انشغـال خطير للقـوى عن المهمة الـوطنية الـرئيسـة العـامة وهي الـظفر بـاستقلال البـلاد. أما في مـا يتعلق بـالأكراد في سـوريا والعـراق وإيران فقـد شجع الكـماليون نضـالهم التحـرري ضـد المحتلين الفرنسيـين والإنكليز وضد العرب والإيرانيـين الواقعين تحت أيديهم لإلحـاق أكبر ضـررٍ ممكنٍ بالقدرات العسكرية ـ السيـاسية لـبريطانيـا وفرنسـا في ساحـة الشرق الأوسط وفي أثناء ذلـك اعتقد الكماليون أن مثل هذا التأيـيد يترك تأثيراً مهدئاً على الأكراد في تـركيا الـذين لم يكونـوا عديمي الاكتراث أبداً نحو قضايا إخوانهم، بل وان المشاعر الوطنية والمعادية للاستعمار لم تكن غريبة على الأكراد أنفسهم في تركيا، التي أثارتها الأعمال العدوانية للأنكلوـ فرنسيين وكـذلك استفـزازات الطاشنـاق المدفـوعين منهم في شرق وجنـوب شرق الأنـاضـول. وبهـذا الشكـل وجدت موضـوعياً في ذلك الوقت أرضيـة تطابقت فـوقها جـزئياً البـواعث الدافعـة للحركتـين القوميتين التركية والكردية، التي حـاول الكماليـون استغلالهـا لمصالحهم، وبنجـاح. وقصارى القول كان الحديث يمكن أن يجري عن تحالف مؤقت بين الكمالية والحـركة الكـردية وبصـورة رئيسة ذلك الفصيل منها الذي واجه مباشرة المتدخلين الأنكلو ـ فرنسيـين والطاشناق.

وعنـدما سعى الكـماليون إلى إقـرار وتحسين العـلاقات مـع الأكراد وحسب الإمكـانيـة المتـاحة في المـرحلة الأولى من حركتهم وأشـدها خـطورة فإنهم أقـدموا عـلى تنازلات فكرية ـ سياسيـة أمام القيادة الإقـطاعية العشـائريـة الكرديـة أو أمام الأوسـاط المحافـظة في المجتمع التركي نفسه على السواء. فكما أشير سـابقاً لم يسـارعوا إلى رفض القيم العثمانية والإسـلامية و «السلطانية» (الاحترام التقليدي للسلطان ـ الخليفة) وحسب، بل واستغلوا ذلك لأغراضهم السياسية، كما تم اتخاذ الحذر والحيطة من العدو المباشر للكـماليـين، أي حكومـة استانبـول. فكما كتب القائم بأعمال قائد الفـرقة ١٣ فـإن قطع العـلاقات مـع الحكومـة فور انتهـاء مؤتمر سيواس كان سـابقاً لأوانـه بسبب ميول سكـان ولايتي خربـوط وديار بكـر حيث تعرقـل فيهما «الدعاية الإنكليزية وعدد من الأكراد الشباب «الوحدة الـوطنية» ومن الضروري الأخـذ بعين الاعتبار أنه فقط بمساعدة سياسة تبجيل الخليفة نستطيع منع العشائر الكردية والعربيـة الكثيرة

العدد في منطقتي عن القيام بالحركة»[189]. ولقد أجرى الكماليون وقائدهم شخصياً عدداً من اللقاءات مع الزعماء الأكراد حاولوا فيها صرف أنظارهم عن الحركة القومية وتأليبهم ضد حكومة فريد باشا[190].

ولم يتخلّ الكماليون عن محاولاتهم في توحيد الزعماء الأكراد في شرق الأناضول على أرضية معادية للأرمن، حيث قدمت أعمال الطاشناق أسباباً كافية لذلك. ففي أواخر كانون الأول عام ١٩١٩ جمع مصطفى كمال عدداً من زعماء العشائر الكردية والعربية، حيث جرى بحث الإجراءات لمحاربة أرمينيا، كما حضر ممثلون عن أذربيجان هذا الاجتماع. واقترح مصطفى كمال تشكيل «قوة إسلامية» من العشائر الكردية والعربية تحت قيادة الزعماء المناسبين[191]. ومما يستحق الاعتبار أنه لم تتم أية محاولات لتطبيق هذه الخطة التي كانت بادرة أخرى على إضعاف شديد للعداء الكردي ـ الأرمني «التقليدي».

وتكللت مساعي الكماليين في إطفاء الحريق الذي شب في كردستان تركيا بالنجاح (إن يكن جزئياً) فقد تمكنوا من منع تحويل الحركات التي نشأت هنا أو هناك (مثل التي اندلعت في ملاطية أو في ديرسيم) إلى ثورةٍ كرديةٍ عارمةٍ كان باستطاعتها زعزعة أركان سلطتهم التي لم يصلب عودها بعد، كما لم تنبثق جبهة كردية داخلية في شرق تركيا. وفضلاً عن ذلك انخرط جزء من السكان الأكراد بسبب زيادة نشاط الأعمال العدوانية التي قامت بها دول الحلفاء ضد تركيا في النضال المعادي المتنامي ضد الاستعمار وخاصة في الجزء الجنوبي ـ الشرقي من البلاد، حيث اصطدم الأكراد، وبصورة مباشرة، مع المتدخلين الفرنسيين والإنكليز، وقاتل الأكراد في صفوف مفارز الأنصار المتعددة وفي قطعات الجيش النظامي الذي شكله الكماليون وفي قوات العشائر بصورة مستقلة ضد المتدخلين الفرنسيين والإنكليز والطليان واليونانيين.

وكانت مشاركة الأكراد فعّالة في النضال ضد المتدخلين الفرنسيين وخاصةً في كيليكية التي يسكنها الأكراد جزئياً والمتاخمة مباشرة للولايات الكردية. وهنا قاد زعماء العشائر الكردية الذين كانت لهم خبرة قتالية مفارز الأنصار التركية مراراً واستجابوا لنداء خاص من الكماليين، كما استبسلوا في المعارك التي جرت في منطقة أورفة[192]. وفي نهاية كانون الأول عام ١٩١٩ تمكن الأكراد من طرد الفرنسيين من مرعش، بيد أنهم لم يكونوا قادرين على الاحتفاظ بالمدينة[193]. وشغل الأكراد القاطنون في منطقة الحدود التركية ـ العراقية حالياً ـ

---

(١٨٩) أتاتورك ، **طريق تركيا الجديدة، الجزء ١**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، أحمد جودت إلى قائد الفرقة الثالثة ، ١٤ أيلول عام ١٩١٩ .

(١٩٠) أنظر : م . أ . غساروف ، **المسألة الكردية في تركيا**، ص ٥١ ـ ٥٢ .

(١٩١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . المندوب السامي البريطاني في تركيا نائب الأدميرال ج . دي روبك إلى كيرزون ، ٢٦ كانون الأول عام ١٩١٩ .

(١٩٢) ن . ز . إيفنديفا ، **نضال الشعب التركي ضد المحتلين الفرنسيين في جنوب الأناضول (١٩١٩ ـ ١٩٢١)** ، باكو، ١٩٦٦ ، ص ٩٠ و١٢٣ .

(١٩٣) أتاتورك ، **طريق تركيا الجديدة، الجزء ٣**، ص ٢٥٧ .

وكما أشرنا آنفاً - مواقف معادية للإنكليز، حيث وقعت مراراً الاشتباكات بينهم وبين المفارز البريطانية التأديبية في جزيرة ابن عمرو وشرنخ وغيرهما من الأماكن(١٩٤). كما أثارت رغبة الإنكليز في فصل المناطق عن الدولة الكردية المزمع إنشاؤها على أراضي كردستان تركيا، استياءً شديداً بين صفوف الأكراد في زاخو واربيل وعقرة وكويسنجق(١٩٥) والسليمانية ورغم أن الكماليين كانوا، بطبيعة الحال، ضد قيام مثل هذه الدولة، فإنهم أثاروا وبشتى الوسائل الميول المعادية للإنكليز بين الأكراد في الشريط الحدودي وفي كردستان الجنوبية(١٩٦).

وبالتالي كانت في بداية نشوء الحركة الكمالية جوانب إيجابية غير قليلة في العلاقات المتبادلة بينها وبين الأكراد والقائمة على المصالح المشتركة في النضال ضد سياسة التدخل من جانب المحتلين الغربيين. واستمر هذا النهج وإلى حد ما في ما بعد إلى أن أحرزت الحركة الوطنية - التحررية في تركيا نصراً حاسماً. على أنه استكشفت أيضاً خلال هذه المرحلة كلها نزعة معاكسة عكست تناقضاً شديداً بين الأهداف النهائية للحركتين القوميتين التركية والكردية.

وبطبيعة الحال لم يكن بوسع الأحداث الجارية في كردستان تركيا خلال مرحلة عقد مؤتمري سيواس وأرضروم أن تساهم في تحسين العلاقات بين القوميين الأكراد في استانبول والكماليين، بل بالعكس فإن النجاحات الأولى التي أحرزتها الكمالية وترسيخ مواقعها العسكرية - السياسية في الأناضول وإعلانها عن برامج السياستين الداخلية والخارجية قد وسعت من الهوة بينها وبين القومية الكردية التي أعلنت مراراً على لسان قادتها عن طموحها في تحرير كردستان من كل شكل من أشكال السيطرة التركية، وقد كان التناحر والتنافر بين الكمالية والقومية الكردية واضحاً لمعظم المراقبين منذ منتصف عام ١٩١٩(١٩٧).

وكان كمال نفسه كثير الظنون بشأن نوايا المنظمات الكردية - القومية ونشاطاتها في استانبول، وهي جمعية التقدم الكردي (كورد تعالي جمعيتي) والنادي الكردي القومي (كورد ملي جمعيتي) وغيرها الأقل نفوذاً. وفي ما بعد قام كمال بنشر وثائق من شأنها إثبات وجود مؤامرة كردية - إنكليزية كبيرة في العاصمة وكان يتصدرها رجل يدعى ملاّ سعيد، وكما يفهم من هذه الوثائق (المتناقضة والضبابية جداً) أن المتآمرين أرسلوا المبعوثين إلى كردستان وأرادوا

---

(١٩٤) المصدر السابق، ص ٢٥٦، أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني».

(١٩٥) Major .E . W . C . Noel , Note on the kurdish situation , P . 16 - 19 .

(١٩٦) تفصيل خاص : تسلم كاظم كارابيكر باشا الذي كان في تلك الفترة حليفاً لكمال من وزارة الحربية في استانبول معلومات عن الحركة الكردية في العراق (أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . دي روبك إلى كيرزون ، ٢٤ كانون الأول عام ١٩١٩) .

(١٩٧) Gavan , **kurdistan** , P . 21 - 24 .

أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . دي روبك إلى كيرزون، ٥ شباط ١٩٢٠ .

كتب غيفين يقول بأن الحركة الكمالية هي حركة عنصرية ومعادية للأكراد. (Gavan , P . 23)

تنصيب زكي باشا في منصب الصدر الأعظم، الذي أسس الحميدية وقام بالمجازر ضد الأرمن في منتصف التسعينات وكان يتمتع «بنفوذ وتأثير بين صفوف الأكراد».

ولم يأتِ كمال بأدلة واضحة، لكنه هتف مع ذلك بحماسةٍ «لقد التجأنا إلى جميع الإجراءات والوسائل التي نمتلكها كي نعرقل هذه المخططات الواسعة وإزالة الخطر وبالتالي تصحيح الوضع الناشيء. وبذلنا جهوداً كبيرة لقمع الانتفاضة والتمرد وردّ هجمات القوات النظامية المعادية»(١٩٨) وتبدو للعيان المبالغة الواضحة.

واتهم كمال الإنكليز بوجه خاص، حيث كتب في رسالةٍ إلى أحد قادة جمعية أصدقاء بريطانيا التي أسسها الداماد فريد باشا في استانبول الكاهن فريا معاتباً إياه لتأييده ملا سعيد يقول: «بذل الضابط الإنكليزي نوئيل جهوداً كبيرة كي يؤلب السكان الأكراد المسلمين ضد المنظمات الوطنية في دياربكر. كما حاول أيضاً القيام مع والي خربوط سابقاً ومتصرف ملاطية بتوجيه ضربة إلى سيواس. فهل نجمت هذه الأعمال عن نتيجة ما سوى أنها وصمت بالعار العالم المتمدن؟»(١٩٩).

وفي رسالة باسم اللجنة النيابية لمنظمة الدفاع عن حقوق أناضول والرميلة إلى الصدر الأعظم علي رضا باشا الذي تولّى هذا المنصب بدلاً من الداماد فريد باشا الذي كان مكروهاً من جانب معظم الوطنيين الأتراك يذكر كمال، وقبل كل شيء، معدداً «الأعمال غير الشرعية للحكومة السابقة» الموافقة في مؤتمر الصلح في باريس «على تشكيل أرمينيا ذات حكم واسع التي تضم ولاياتنا الشرقية» وترك ولايتين أو ثلاث ولايات «خارج حدودنا الوطنية» («متخذاً جبال طوروس بصفة حدود» أي جزءاً كبيراً من كردستان تركيا)(٢٠٠). وبعبارات أخرى لم يعتزم الكماليون إعطاء الأراضي الكردية والأرمنية إلى أيّ كان.

ومما يدل على أن كمال اعتبر هذه المسألة هامة جداً أنه أثناء زيارته الأولى إلى أنقرة - التي سرعان ما أصبحت عاصمة تركيا - تناولها بشكل خاص في كلمةٍ له ألقاها أمام «أعيان» المدينة بتاريخ ٣١ كانون الأول عام ١٩١٩ وجاء فيها حول حدود تركيا: «تضم هذه الحدود في داخلها تلك الأراضي التي كانت واقعة فعلاً تحت سيطرة جيشنا يوم عقد الهدنة. وهي تبدأ من مركز ساحلي يقع إلى الجنوب من خليج الاسكندرونة ومن ثم يمر عبر أنطاكية، ومنها يمر في حلب وعبر محطة السكة الحديدية قطمة وتصل إلى الفرات إلى الجنوب من مركز جرابلس، ومن هنا تنحدر نحو دير الزور ومن ثم تتجه نحو الشرق حيث تدخل الموصل وكركوك والسليمانية ضمن حدودنا، ولم تتم المحافظة فقط على هذه الحدود عملياً من قبل قواتنا المسلحة، لكنها تضم ضمن أراضينا المناطق التي يسكنها الأتراك أو الأكراد، ويعيش

---

(١٩٨) أتاتورك، طريق تركيا الجديدة. الجزء ٢. تهيئة قاعدة أنقرة ١٩١٩ - ١٩٢٠، موسكو، ١٩٣٢ ص ١١٠ - ١١٣.

(١٩٩) المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢٠٠) المصدر السابق، ص ١٨٩.

إلى الجنوب من هذا الخط أبناء ديننا الناطقين باللغة العربية. ونعترف بأن جميع أجزاء أراضينا الواقعة ضمن هذه الحدود هي وحدة تامة ولا يمكن فصل أي جزء منها»(٢٠١).

وكما يقال كان في غاية الوضوح. فلم يطمع كمال وبصورةٍ مكشوفة في كردستان الغربية والشمالية فحسب، بل وفي كردستان الجنوبية أيضاً. وفي ما يتعلق بسياسة الكماليين «الداخلية» إزاء المسألة الكردية فإنها سلكت في مرحلة ما بعد سيواس نهجاً شوفينياً صرفاً. ويسترعي الانتباه مواقف القيادة العسكرية. فقد كتب قائد الفيلق العشرين محمود إلى كمال بتاريخ ١٧ تشرين الأول عام ١٩١٩ يقول: «إن الوسيلة الوحيدة لتسوية المسألة القومية في تركيا هي في استبدال السكان والأراضي بين تركيا وجاراتها... وعلى الحكومة أن تفصل الأتراك والمسلمين ـ وفي ما يتعلق بالأقليات فإنه يكفي ضمان حياة قادتها وسلامة الأموال»(٢٠٢). وألمح جودت قائد الفيلق الثالث عشر مبلغاً كمال عن عدم وفاء عددٍ من الموظفين الكبار في الولايات الكردية أنه «ينبغي قبل عقد الصلح الامتناع عن إرسال الأشخاص من أصلٍ محلي لشغل مناصب رفيعة في كردستان»(٢٠٣).

إلا أنه ساد هدوء نسبي في كردستان تركيا في الأشهر الأولى التي أعقبت مؤتمر سيواس، ومنذ ربيع عام ١٩٢٠ نشأت هنا من جديد بؤر الاضطرابات، ولم يكن ذلك عرضياً. فمن ناحية صَلُبَ كثيراً في هذه الآونة عود السلطة الكمالية في الأناضول وتعززت، والتي تمركزت في أنقرة لها برلمان خاص بها (المجلس الوطني الكبير في تركيا) وحكومة خاصة ترأسها شخص واحد هو مصطفى كمال باشا. أثارت النجاحات الداخلية للكمالية وبرنامجها القومي الواضح قلقاً متزايداً بين الأوساط الكردية الموالية للانفصال. ومن ناحية أخرى ازداد التوتر بشدة في العلاقات بين معسكر الكماليين وحكومة استانبول المدعومة من قبل دول الائتلاف وخاصة بريطانيا. وبلغ الأمر إلى حدّ قطيعة مكشوفة تمت في نيسان ـ أيار عام ١٩٢٠، وانتقلت دول الحلفاء في آن واحدٍ إلى تدخل مكشوف ضد تركيا (احتلال القوات البريطانية لاستانبول في ١٦ آذار عام ١٩٢٠) بينما شرعت القوات اليونانية في شن هجومها على الأناضول في حزيران. ودخلت «المسألة التركية» في طورها المتأزم، وإلى جانب ذلك ازداد اهتمام دول الحلفاء باستغلال الأكراد ضد الحركة الكمالية.

وفي أيار ـ حزيران عام ١٩٢٠ ثارت من جديد عشائر الملي بقيادة محمود إسماعيل وخليل باجور وعبد الرحمن بك، الذين أقاموا اتصالات مع الفرنسيين والإنكليز ودعوا إلى وحدة جميع العشائر من سيرت وحتى ديرسيم. وعندما شن الفرنسيون هجومهم على أورفة تقدمت عشائر الملي نحو سيورك. وبعد أن تغلبت عليها الفرقة الثالثة (١٩ حزيران) انسحبت نحو شمال ـ شرق، لكنها عبرت ثانية في آب الحدود التركية بقوات بلغ قوامها زهاء

(٢٠١) المصدرالسابق، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.
(٢٠٢) المصدر السابق، ص ٢٢٤.
(٢٠٣) المصدر السابق، ص ٢٢٨.

ثلاثة آلاف فارس وألف من المشاة، واستولت على ويران شهر وطُردت منها في أوائل أيلول(٢٠٤).

وفي هذه الأثناء أصبح زعيم عشيرة جبران خالد بك معروفاً بصفة قائدٍ لحركة الثورة الكردية الذي كان في حينه قائداً من قواد الحميدية. فقد قام مع أنصاره في مناطق فارتو، وخينيس، وملازغرد، وكارليوف، وبولانيك بحملة واسعة في سبيل استقلال كردستان وضد قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس وبنود «الميثاق القومي» الشوفينية. وبدأ الإعداد للانتفاضة حيث أجرى خالد بك لأجل ذلك الاتصالات مع القوميين في استانبول(٢٠٥).

كما قام أفراد أسرة بدرخان كالسابق بالدعاية، وبنشاط، لمصلحة الاستقلال الكردي ونالوا في ذلك موافقة الإنكليز(٢٠٦)، فوصل مبعوثوهم إلى الموصل وزاخو في حزيران عام ١٩٢٠، وشدد الكماليون تشفياً منهم الدعاية المعادية للإنكليز بين صفوف العشائر الكردية في كردستان الجنوبية وفي الشريط الحدودي(٢٠٧).

وبالتالي كان الوضع السياسي في كردستان ما بعد الحرب معقداً ومتناقضاً بما فيه الكفاية، وكان المرء يشعر في كل مكان بالتذمر من الوضع القائم، ولقد حثت أفكار العصر التحررية التي انتشرت تحت تأثير ثورة أكتوبر العظمى المجتمع الكردي أيضاً إلى النشاط، واندلع الكفاح المسلح في معظم أجزاء كردستان في سبيل الاستقلال وبرزت القومية الكردية على الساحة كحركة سياسية منظمة كان هدفها النهائي تأسيس دولة كردية موحدة ومستقلة. كما تجلت في آن واحدٍ وبوضوح نواقص طبيعية موجودة منذ فترة طويلة في الحركة الكردية. ولم تتحول حركات معينة إلى ثورة شاملة حتى ضمن أطر كل منطقة من مناطق كردستان الرئيسة (كردستان الجنوبية ـ العراق والشرقية ـ إيران والغربية ـ الشمالية ـ تركيا)، بينما كشفت القومية الكردية عن ضعفها السياسي والتنظيمي والارتباط التامّ بالدعم الخارجي وبصورة رئيسة ببريطانيا. وفي هذه الفترة ضعفت مواقف الأوساط الرسمية الحاكمة في بلدان الشرق الأوسط ضعفاً كبيراً في المناطق الكردية، ولكن ازداد بالمقابل تأثير القوميين المعارضين لهذه الأوساط (في العراق وفي إيران في وقت متأخر). والشيء الأهم هو أنه تصاعد بشدّة تدخل دول الائتلاف الاستعمارية الكبرى وخاصةً بريطانيا وفرنسا في المسألة الكردية، زد على ذلك

---

(٢٠٤) أتاتورك، **طريق تركيا الجديدة**. الجزء ٣، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢٠٥) غيساروف، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢٠٦) كتبت الصحيفة الألمانية «كيولنيشر تسايتونغ» في ٤ آب عام ١٩٢٠، أن الكماليين يقاتلون في الفترة الأخيرة ضد المفارزة الكردية التي «تكاد أن تناضل بمبادرتها الخاصة» في سبيل الانفصال عن تركيا وقيام كردستان ذات حكم ذاتي. كما شملت الاضطرابات منطقة أنقرة، الأمر الذي لم يثر قلق الكماليين فحسب، بل وقلق حكومة استانبول. (نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية. ١٩٢٠ العدد ٣٣، ص ٤٣).

(٢٠٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم «أرشيف الهند الوطني». رسالة سليمان آغا إلى الضابط السياسي البريطاني في الموصل، ٢٥ حزيران عام ١٩٢٠.

أن هذا التدخل لم يكن سياسياً فقط، بل عسكرياً وبشكل مباشر. وكان ذلك في الحقيقة، بمثابة عامل محددٍ في وضع القضية الكردية خلال مرحلة ما بعد الحرب كلها.

وبهذا الشكل لم يتقرر مصير كردستان والشعب الكردي بأجمعه في هذه المنطقة نفسها ولا في استانبول أو في طهران وبغداد، بل في لندن وباريس، أما إذا أخذنا السنوات الأولى التي أعقبت الحرب فقد تم ذلك في العاصمة الفرنسية بالضبط حيث أصدر مؤتمر دول الحلفاء المنعقد هنا حكمه على الدول المغلوبة في الاتحاد الرباعي بما فيها تركيا أيضاً. وأصبحت الشعوب التي لم يكن لها أي ذنب، بما فيها الشعب الكردي الذي لم تجلب له الحرب الماضية سوى الكوارث الدموية والدمار والخراب، ضحايا هذا الحكم الجائر الذي أصدره الإمبرياليون والمستعمرون.

الفصل الرابع

الطريق إلى سيفر

كانت القضية الكردية أثناء الافتتاح الرسمي لمؤتمر الصلح بباريس وخلال سير أعماله التي استغرقت أشهراً طويلة قد وجدت موضوعياً بمثابة واقع دولي تمس المصالح الحيوية للدول الكبرى المنتصرة والمغلوبة . وبطبيعة الحال أصبح مصير الأكراد وكردستان مادة للنقاش في المباحثات الديبلوماسية وعلى مستويات مختلفة بما فيها أرفع المستويات ، وكذلك مجرى تطبيق القرارات السياسية حول « المسألة التركية » التي اتخذتها قيادة دول الحلفاء الكبرى .

وعندما نشرع في بحث التاريخ الديبلوماسي للقضية الكردية ينبغي الإشارة إلى أنها لم تدرس دراسة وافية بعد من هذا المنظار ، فقد جرى في بحوث كثيرة للمؤرخين الأجانب والسوفيات والمكرسة لتكوين نظام فرساي و « المسألة التركية » بوجه خاص إعارة الاهتمام الرئيسي إلى مصير تركيا نفسها (إلى تراقيا الشرقية ، والأناضول ، والقسطنطينية ، والمضائق والمقاطعات العربية في الإمبراطورية العثمانية وأخيراً أرمينيا) . وكقاعدة عامة كان يجري ذكر الأكراد بصورة عابرة أثناء الحديث وعلى الأغلب بخصوص القضية الأرمنية أو أثناء المناقشات حول الموصل . ويتم تفسير ذلك ، وإلى حدٍ ما ، بالتقليد التاريخي - وعلى الأرجح الاستخفاف التقليدي بمكانة القضية الكردية وأهميتها في الحياة الدولية - الذي استمر جرياً على العادة في العصر الراهن وحتى أيامنا هذه والقائم ولدرجة كبيرة على عدم معرفة الوقائع وعلى « الاكتفاء بالإيماءة » وإلى حدّ ما ، عندما يرغبون في إخفاء أكثر الوقائع التي تسيء إلى سمعة سياسة عددٍ من « حكوماتهم » . ومن هنا وقعت الأخطاء في المصطلح الجغرافي الذي نجده في مصادر تلك الفترة ومراجعها الذي استخدمه الأشخاص الفاعلون الذين كانوا موضع اهتمام في البحث الحالي . وعلى هذا النحو لم ينتشر مصطلح « كردستان » في كل مكان ، واستخدم في أكثر الأحيان بالنسبة لجنوب - شرق الأناضول فقط (إلى الجنوب وجنوب - شرق من دياربكر) الذي يعيش فيه الأكراد وتم تغطية المنطقة الباقية لتوزع الأكراد العرقي كلها بمصطلحات « أرمينيا » أو « الموصل » (ولاية الموصل) و « أورمية »

و « أذربيجان » (الإيرانية) ، و « كرمنشاه » وغيرها . ولهذا السبب فإن مفهوم « المسألة الكردية » قد خرج بعيداً ليس بالمعنى العرقي فحسب ، بل بالمعنى السياسي أيضاً خارج إطار كردستان التي تحدثت عنها أحياناً وثائق العصر . وبالمقابل ، عندما كان يجري ذكر أرمينيا ، والموصل ، وأورمية وغيرها كان يُعنى بذلك مراراً المسألة الكردية بالضبط ، وأحياناً هي وحدها فقط .

وبالطبع لا ينبغي المبالغة أيضاً في مكانة المسألة الكردية ودورها في التسوية السلمية ما بعد الحرب ، ويوجد مسلّم معيّن للأولويات التي شغلت في النسق الأول منه أكثر القضايا الدولية حيوية في ذلك الوقت مثل « المسألة الألمانية » أو « المسألة الروسية » (أي مصير الامبراطورية الروسية سابقاً الذي جرى النظر فيه تحت شعار تدبير إسقاط السلطة السوفياتية) أو تقسيم المستعمرات الألمانية و « التركة العثمانية » (أي « المسألة التركية » بالمعنى الواسع للكلمة) . وقد بحثت جميع هذه المواضيع وبصورةٍ مستفيضة في المصادر العلمية السوفياتية والأجنبية ، ولهذا فإن الحديث سيجري في ما بعد فقط عن تلك الجوانب في أعمال مؤتمر باريس وغيره من المؤتمرات الدولية التي تناولت المسألة الكردية بشكل مباشر أو غير مباشر أو بحد ذاتها في « شكلها الخالص » أو بالارتباط مع « المسائل » الأخرى (وقبل كل شيء بالمسألتين الأرمنية والعربية) .

أولاً : المسألة الكردية في مؤتمر الصلح بباريس

كما أشير آنفاً ، ظهر موضوع كردستان في المباحثات الديبلوماسية المكرسة لمستقبل ألمانيا وأتباعها ما بعد الحرب ، وبعد عقد الهدنة فوراً عندما جرى الإعداد لمؤتمر الصلح في باريس . ومن المعروف أنه تم في الأشهر الأولى من عمل هذا المؤتمر ولغاية التوقيع على معاهدة صلح فرساي مع ألمانيا بتاريخ ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ تأخير مناقشة شروط معاهدة الصلح مع تركيا ولأسباب مفهومة . وقد نوقشت المسألة التركية خلال صياغة المبادىء الرئيسة وبارتباط وثيق مع المعاهدة الألمانية . والواقع أن الأمر هنا لم يكن ينحصر فقط في أن قضايا الشرق الأوسط تشغل أهمية ثانوية مقارنةً مع قضايا أوروبا الوسطى ، وبالتحديد فإن الإعداد لمعاهدة تركية أدى إلى تفاقم أكبر للتناقضات بين الدول الإمبريالية ولذلك بدت من أكثر المسائل صعوبة بالنسبة لديبلوماسية دول الحلفاء الكبرى . وليس عبثاً أن هذه المعاهدة كانت الأخيرة في نسق معاهدات الصلح بين دول الحلفاء الكبرى واتحاد الأربعة الكبار سابقاً ، وقد أبرمت بعد مرور ١٣ شهراً ونصف الشهر على توقيع على معاهدة فرساي .

وقد تم في المباحثات التمهيدية التي سبقت الافتتاح الرسمي لمؤتمر باريس ، تناول المسائل التي لها صلة بالوضع في المناطق الكردية في تركيا ، وبعد وصول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسن إلى باريس في ١٣ كانون الأول عام ١٩١٨ سأله لويد جورج وأ . بلفور « من الذي بالذات يجب أن يكلف نفسه ويجد فرقتين أو غير ذلك من القوات الضرورية لحماية الأرمن من المذبحة» ، كما طرح كيرزون هذا السؤال على الرئيس أيضاً . وبعبارات

أخرى جرت مناقشة إمكانية التدخل في المناطق التي عاش فيها إلى جانب الأرمن المسلمون وأكثريتهم من الأكراد .

ويسترعي الانتباه موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المسألة ، ففي بادىء الأمر تملص ويلسن من الإجابة بوجه عام ، ومن ثم أعلن بأنه ينبغي التريُّث إلى حين تأسيس عصبة الأمم وبداية عمل مؤتمر الصلح « حينئذٍ قد تبدي الولايات المتحدة استعداداً أكبر للنظر في مسألة التدخل في شؤون دولة أخرى على أساس الانتداب »[1] إذن لم يرفض التدخل مبدئياً ، بل أُحيل لرأي الولايات المتحدة بمفردها وإلى عصبة الأمم التي يجب أن تترأسها هي .

وفي مؤتمر باريس شرعوا في الحديث وللمرة الأولى عن الأكراد في كانون الثاني عام ١٩١٩ . وجاء في القرار الذي صاغه عضو الوفد البريطاني والشخصية العسكرية والسياسية البارزة في جنوب افريقيا الجنرال يا . خ . سميث والمقترح على مجلس العشرة[2] في ٢٩ كانون الثاني ، بعد أن ثبتت ضرورة سلخ المستعمرات عن ألمانيا (لاعتبارات إستراتيجية و « لأجل حرية جميع الأمم وأمنها ») ، ما يلي : « ٢ - اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة وللأسباب ذاتها وخاصة بسبب حكم الأتراك السيء خلال تاريخهم كله على الشعوب الرازحة تحت نيرهم وبسبب مذبحة الأرمن الرهيبة وغيرهم من الشعوب في الماضي القريب على فصل أرمينيا ، وسوريا ، وميسوبوتاميا ، وكردستان[3] ، وفلسطين ، وشبه جزيرة العرب من الامبراطورية التركية فصلاً تاماً ، ولا ينبغي لذلك إلحاق الضرر بنظام الأجزاء الأخرى من الامبراطورية التركية » . ومن ثم نظر مشروع القرار ، بعد أن وعد شعوب هذه البلدان « بالوصاية المقدسة للحضارة التي تكفلها عصبة الأمم وبصورة ملموسة بالنسبة « للمجموعات (Communities - المؤلف) التابعة سابقاً للإمبراطورية التركية » وبلغت درجة معينة من التطور ، في إدخال أنظمة الانتدابات التي عليها إعداد هذه الشعوب لحياة مستقلة[4] .

وفي ٣٠ كانون الثاني عام ١٩١٩ جرت مناقشة واسعة للمشروع في مجلس العشرة ، واتضح في هذه الأثناء جانباً مثيراً للفضول ، حيث تبين أن عبارة « كردستان » لم تكن موجودة في المشروع الأول الذي تقدم به المجلس . وقال لويد جورج حرفياً بعد إدخاله تعديلاً على مشروع الوفد البريطاني أن مما يؤسف له أنه أغفل بلداً واحداً داخلاً في عداد تركيا لأنه ظن أن ميسوبوتاميا وأرمينيا تغطيان عليه لكنه أُبلغ بأن الأمر ليس كذلك . وهذا

---

(١) لويد جورج ،حقيقة مفاوضات الصلح ، الجزء ١ ، ص ١٦٧ .

(٢) الهيئة الرئيسة العاملة في المؤتمر والمؤلفة من رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها .

(٣) جاءت كلمة « كردستان » في النص المنشور بالحروف المائلة .

(٤) David Hunter Miller, **The Drafting of the Covenant**, New York; London, 1928. Vol. 11. P. 109 - 110.

ما يتعلق بكردستان التي تقع بين ميسوبوتاميا وأرمينيا ، ولهذا فإنه يقترح إن لم تكن ثمة اعتراضات بضم « كردستان أيضاً » إلى المشروع ، ولم يعقب ذلك أية اعتراضات(٥) .

ويروى هذا المشهد عن أشياء كثيرة .

أولاً : عن القضايا المعروفة في ثقافة رئيس الوزراء البريطاني التي لم تكن على جانب كبير من الأهمية في هذه الحالة .

ثانياً : عن أن مصطلح « كردستان » كان جديداً ولم يصبح مألوفاً ودخل لتوه إلى القاموس الديبلوماسي .

وثالثاً : تحكى عن أهمية القضية الكردية التي لا جدال عليها بالنسبة لسياسة بريطانيا الخارجية .

ورابعاً : ما عني به بالضبط هو ذلك الجزء من كردستان الذي كان يقع بين بحيرة وان وولاية الموصل .

وأعلن لويد جورج خلال المناقشة نفسها في ٣٠ كانون الثاني أنه ليست لدى بريطانيا « أدنى رغبة » في أن تصبح دولة الانتداب على تلك الأراضي التي احتلتها مثل « سوريا وجزء من أرمينيا » ؛ « وهو يعتقد أنه يجوز القول نفسه عن كردستان وأجزاء من القفقاس رغم غناها بالموارد النفطية » وأضاف الرئيس ويلسن أثناء مناقشة مسألة إمكانية موافقة بريطانيا لسحب قواتها من سوريا قائلاً : « . . . أو من ميسوبوتاميا»، أما لويد جورج فقد قال من جانبه « . . . أو من كردستان » ، ولكن بعد أن تصبح نوايا العسكريين معروفة(٦) وفي هذا اليوم اتخذ وباقتراح من ويلسن، قرار مبدئي حول سلخ أرمينيا ، وكردستان ، وسوريا ، وميسوبوتاميا ، وفلسطين ، وشبه جزيرة العرب عن تركيا . وبالتالي هتف المؤرخ الأمريكي هوارد «بأن الدول الأوروبية الكبرى قد أعلنت في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩١٩ نهاية الإمبراطورية التركية »(٧) .

وبالتالي دوى في المباحثات التمهيدية وفي المناقشة الموسعة الأولى للمسألة التركية الموضوع الكردي وبوضوح تام ، وفي البداية وكأنه في الخفاء ومن ثم بصوت مسموع أُسوةً بالمواضيع الشرق أوسطية الأخرى التي استحوذت على اهتمام قادة دول الحلفاء ، ورغم أنه كان يتوقع عقد صفقةٍ طويلةٍ ودائمةٍ وما زالت المسافة بعيدة مثل اتخاذ القرارات النهائية ، بدأ يتبلور جانبان أساسيان في نهج الدول الكبرى المنتصرة إزاء القضية الكردية : يجب فصل كردستان (كان يُعنى بالأراضي الكردية الواقعة تحت السيادة العثمانية) عن تركيا ويوضع تحت إشرافها الذي تطبقه عصبة الأمم بواسطة نظام الانتداب .

---

(٥) المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(٦) المصدر السابق، ص ١١٥ .

(٧) المصدر السابق ، ص ١٠٢ ؛ و Howard , **The Partition of Turkey**, P . 221 .

وقصارى القول ، لقد أُعدّ لكردستان مصير المستعمرة عملياً ، شأنها في ذلك شأن الأجزاء غير التركية من الامبراطورية العثمانية ، ويكتب لويد جورج في مابعد قائلاً : « كانت معاهدات باريس تعني التحرر القومي للشعوب المضطهدة على نطاقات تعرفها حتى الآن الاتفاقيات الدولية ما بعد الحرب »[٨] . ويتذكر ردّ حكومات الحلفاء على الرئيس ويلسن في كانون الثاني عام ١٩١٧ حول أهداف الحرب : « . . . تحرير الشعوب الواقعة تحت استبداد الأتراك الدموي »[٩] ويصور بحماسة « التنكيل الوحشي » الذي «نفذه عبد الحميد والأتراك الفتيان ضد الأرمن » . . . الخ . وفي الوقت ذاته ومنذ الأيام الأولى لعمل مؤتمر باريس شيد الحلفاء جداراً صينياً بين تحرير الشعوب المضطهدة الرازحة تحت نير الأتراك وبين استقلالها .

ولقد أثبت سميث بالذات (كبير مُنظّري العنصرية وخبيرها في وطنه جنوب افريقيا) نظرياً رفض منح الاستقلال الحقيقي للأقليات القومية في الإمبراطورية العثمانية في مذكرته الشهيرة ، فكتب يقول : « إن أكثرية الشعوب التي انفصلت عن روسيا والنمسا وتركيا غير ناضجة سياسياً ، فغالبيتها إما أن تكون غير قادرة تماماً على الإدارة الذاتية أو ضعيفة القدرة . وقد أصاب الفقر المدقع عدداً كبيراً منها وتحتاج إلى عناية كبيرة جداً قبل أن تنال الاستقلال الاقتصادي والسياسي»[١٠]. ومن ثمّ جرى الحديث في المذكرة عن المقاطعات الروسية في ما وراء القفقاس وما وراء قزوين وعن ميسوبوتاميا ولبنان وسوريا : « . . . ويظهر أنها غير متطورة بصورة كافية من الناحية الحكومية ، ولهذا السبب فإنه رغم قدرتها ، ربما على تحقيق الاستقلال الذاتي الداخلي فإنها مع ذلك تحتاج درجةً كبيرة أو صغيرة إلى مساعدةٍ قيادية من أية سلطة خارجية بوسعها أن تؤمّن لها إدارة ثابتة » . وأدرج سميث فلسطين وأرمينيا ضمن نوع خاص للانتدابات : « نظراً لتنوع السكان وعدم قدرتهم على التعاون في الإدارة، فإن الإدارة الذاتية تستبعد في هذه الحالة بالمعنى التام للكلمة ، وسيتم تطبيق الحكم ، ولدرجة كبيرة للغاية ، من خلال سلطة ما خارجية »[١١] .

وبالتالي لم تثر نوايا المستعمرين الحقيقية في دول الحلفاء إزاء الأقليات القومية في الإمبراطورية العثمانية أية شكوك ، ورغم أنه لم يرد ذكر الأكراد في المذكرة مباشرةً فإن كل ما جاء في هذه الوثيقة الاستعمارية تماماً كان يمسهم أيضاً ، إلا أن الحلفاء لم يسارعوا في تحديد مخططاتهم لحل المسألة التركية بوجه عام والكردية بوجه خاص وبالذات في المرحلة الأولى من عمل مؤتمر باريس عندما وُضعت معاهدة الصلح مع ألمانيا على رأس المهام . وقد كان لكل دولة من هذه الدول مصلحتها الخاصة في مناطق مختلفة من الأراضي التي أخضعت لها مسائل معنية خاصة ، بما فيها المسألة الكردية ، للمتاجرة. ولهذا السبب لم يعرض أي طرف من

---

(٨) لويد جورج ، **حقيقة مفاوضات الصلح** ، الجزء ٢ ، ص ٥ .
(٩) المصدر السابق ، ص ٩ .
(١٠) المصدر السابق ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .
(١١) المصدر السابق ، الجزء ١ ، ص ٥٢٩ ـ ٥٣١ .

الأطـراف المعنية وبصـورة مكشوفـة مطامعـه الفرديـة في هذا الجـزء أو ذاك من الإمبراطـورية العثمانية . وعلى أية حـال ، قبل اتخـاذ نظام عصبـة الأمم (بصورة نهائيـة في ٢٥ نيسان عـام ١٩١٩) الـذي يتضمـن إدخال نـظام الانتداب إلى المنـاطق غير الـتركية من الإمـبراطوريـة العثمانية وفي المستعمرات الألمانية في إفريقيا وفي المحيط . ومما يسترعي الانتباه أنه أثناء منـاقشة قرار الوفد البريطاني الآنف الذكر في اجتماع اللجنة بوضع نظام عصبة الأمم في ٨ شباط عـام ١٩١٩ قـد «حـذفـت وبـاحـتراس » بـاقـتراح من رئيس الـوزراء الإيـطالي ف . أورلانـدو العبـارات « التي تضم أرمينيا ، وكـردستان ، وسـوريا ، وميسـوبوتـاميا ، وفلسـطين ، وشبه جزيرة العرب» من النص ، والواردة بعد عبارات الأراضي التابعة لتركيا سابقاً . وأشـار د . ميللر بشكل خاص إلى أن التذكـير بأرمينيـا وكردستـان كان « صعبـاً للغايـة »[١٢] ، والأصحّ القول بأن ذلك كان « سابقاً لأوانه » .

إلاّ أن اهتمام بريطانيا الخاص بكردستان كان ملحوظاً حينذاك أيضاً ، وهـذا ما يتضـح من بروتوكولات الاجتماع المنعقد بتاريـخ ٣٠ كانـون الثاني ومن غـيرها من الـوثائق . وشرع لويد جـورج أثناء منـاقشة مسـألة ضرورة ذكـر كردستـان في التحدث وبـإسهاب حـول دعم السلام « بين العشائر المختلفة »[١٣] ، كما لم تكن أقواله عرضية عن « المنـابع النفـطية » وعن « نـوايا العسكـريين » . وقـد ألمـح هـوارد ،ويـحـق ،عـنـدمـا نـاقش مصـائـر ممتلكـات الامبراطورية العثمانية بعد الحرب أن لويد جورج عندما اقترح في اجتماع المجلس الأعلى لدول الحلفاء بإنشاء كردستان بين أرمينيا وميسوبوتاميا ، فقد كان في الواقـع « معنياً بـإقامـة حاجـزٍ أمين بين الموصل وتركيا بالذات »[١٤] .

وبعـد أن قررت دول الائتـلاف في نهاية كـانـون الثـاني عـام ١٩١٩ مـبـدئيـاً مصـير الامبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها على أسـاس تقسيم سواء أجـزائها الـتركية (عمليـاً) بين المنتصرين ، أم ممتلكاتهـا غير الـتركية (ليس عمليـاً فحسب ، بل وشكليـاً أيضاً) فكـأن المسألة التركية قد رُفعت من جدول الأعمال في مؤتمر الصلح . وعلى أية حال لم يتم النظر فيها رسمياً بعد متنقلة إلى مستوى المباحثـات الخاصـة وما وراء الكـواليس (بين طـرفين أو ثـلاثة أطراف) وقد كـان العديـد منها عـلى جانب كبـير من الأهمية . فمثـلاً انعقد في ٧ آذار عـام ١٩١٩ لـقـاء بين لويد جورج وكليمنصو وهـاوز حول المسـألة الـتركية في مبنى وزارة الـدفاع الفرنسية ، وأعلن هاوز عن نتائج هذا اللقاء باختصار شديـد : عبّر كليمنصـو وجورج أثنـاء منـاقشـة تقسيم الإمـبراطـوريـة الـتركيـة عن تمنيـاتهـما في أن نقبـل بـالانتـداب عـلى أرمينيـا والقسطنطينية ، وأظن أن الولايات المتحدة الأمـريكية تـوافق على ذلـك ما إن يتم طـرح مثل هذا الاقتراح »[١٥]. ويجري تفسير تحفظ هاوز بعدم الرغبة لديه في التحـدث وبإسهـاب عن مستوى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المخططات الاستعمارية لتقسيم تركيا .

---

(١٢) Miller , **The Drafting of the Covenant** , Vol 1 . P . 186 .

(١٣) PRER. The Paris Peaca conference , Vol . 111 . wash . 1943 , P . 808 .

(١٤) Howard . **The Partition of Turkey,** P . 220 - 221 .

(١٥) أرشيف العقيد هاوز ، الجزء ٤ ، ص ٢٢٧ .

وكان لويد جورج في غاية الصراحة عندما عرض ما جاء في هذا الحديث الشهير : قال هاوز : « لا ترغب أمريكا أبداً أن تأخذ على عاتقها هذه الانتدابات (على القسطنطينية وأرمينيا) ، لكنها تدرك بأن عليها المشاركة في هذه العملية ومشاطرة الجميع في تحمل العبء المشترك . ولهذا السبب يعتقد بأن توافق على أن تأخذ لنفسها الانتداب على أرمينيا والقسطنطينية . ومن ثم قال بأن أمريكا ، ربما ، توافق على فرض رقابتها العامة على الأناضول ، عندئذٍ قلت لكليمنصو : أعتقد أن فرنسا تأخذ سوريا لنفسها فأجاب قائلاً : « وكيليكية » . فقلت : « إن هذه المسألة هي بيننا وبين أمريكا » . فردّ هو : « كلا إن هذه المسألة هي بيننا وبينكم » . وألمحت ، كلّا لا توجد لدينا أية مصلحة في كيليكية ، إن مطلبنا الوحيد هو الموصل التي وافقتم على إعطائها لنا . فوافق على ذلك وأعلن قائلاً : بدهي أننا ننضم إلى أية اتفاقية تعقدونها مع الأمريكيين . ومن ثم يختتم لويد جورج متحدثاً عن مناقشة المسألة السورية مع كليمنصو : « إنني أستنتج بأن أمريكا بهذا الشكل تأخذ الانتداب على القسطنطينية وعلى أرمينيا والمراقبة العامة على الأناضول ، وسوف تقوم فرنسا بفرض الانتداب على سوريا وعلى ذلك الجزء من كيليكية الذي سوف يتم التوصل بشأنه إلى اتفاقية بين أمريكا وفرنسا ، إننا نأخذ فلسطين وميسوبوتاميا بما فيها الموصل »(١٦) .

وتبدو مخططات دول الائتلاف الرئيسة بصورة مكشوفة للغاية هنا ، ففي ما يتعلق بالقضية الكردية اقتُرح إعادة تقسيم جديد لكردستان العرقية ، حيث أُعطيت أجزاؤها الجنوبية لمنطقة نفوذ بريطانيا ، والجنوبية - الغربية لفرنسا ، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية .وظلت كردستان الشرقية وحدها على شكل مقاطعة في إيران الشاهنشاهية . غير أن هذه الدولة بحد ذاتها ظلت عملياً وبعد (التوقيع على المعاهدة الأنكلو - إيرانية بتاريخ ٩ آب عام ١٩١٩ إسمياً محمية ، أي مستعمرة بريطانية . وبالتالي انقسمت في الواقع معظم الأراضي الكردية في الإمبراطورية العثمانية تقريباً إلى منطقتين: المنطقة البريطانية (في الجنوب والشرق) والمنطقة الأمريكية (في الشمال والغرب) . وكان نصيب الفرنسيين قطعة غير كبيرة من كردستان المتاخمة لشمال سوريا .

إذن اختلف الموقف الدولي ، الذي تكوّن حول كردستان في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب وخاصةً في المرحلة الأولى من عمل مؤتمر الصلح ، اختلافاً جذرياً عن ذلك الموقف الذي كان في سنوات ما قبل الحرب وفي معمعة الحرب العالمية الأولى (عندما وضعت اتفاقية سايكس - بيكو) إلا أنه ، وكما سنبين في ما بعد ، لم يكن هذا الموقف الجديد ثابتاً وفي أعلى مستوياته ، وطرأت عليه بعد عدة أشهر من التآمر الثلاثي الاستعماري تغييرات جوهرية للغاية .

وفي الوقت ذاته استمر ميكانيزم مؤتمر باريس في العمل وهو يستقطب المواضيع الشرق أوسطية إلى دائرة نشاطه (شكلياً أكثر منه عملياً) وتمت بموازاة إعداد القرارات الرئيسة حول المسألة التركية (بما فيها الأرمنية والكردية والعربية وغيرها من المسائل الخاصة) مناقشة

(١٦) لويد جورج ، **حقيقة مفاوضات الصلح** ، الجزء ١، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

التفاصيل من الدرجة الثانية والثالثة التي نسب قادة المؤتمر إليها آراء ممثلي تلك البلدان والشعوب الذين قرروا مصيرهم في أروقة الوزارات الهادئة .

وجرى الاستماع في اجتماع مجلس العشرة بتاريخ ٢٦ شباط عام ١٩١٩ إلى القائد الأرمني أوتيس أهارونيان ، وقد تضمنت مطامع الطاشناق الإقليمية في تركيا على كيليكية مع سنجق مرعش ، وولايات أرضروم ، وبدليس ، ووان ، ودياربكر ، وخربوط ، وسيواس وجزء من لاية طرابزون مع منفذٍ إلى البحر الأسود . وقد استثنيت من هذه الأراضي الشاسعة مناطق هكاري الكردية فقط وجنوب ولاية دياربكر ، وكذلك بعض التي يسكنها الأتراك فقط[١٧] ، وبالتالي ضم الطاشناق جزءاً كبيراً من الأراضي التي يسكنها الأكراد في شرق الأناضول إلى « أرمينيا الكبرى » المخطط لها . ولكن مخططات الدولة العظمى لقادة « جمهورية أرمينيا الديمقراطية » لم تقلق دول الحلفاء ، التي لم تعتزم أبداً منح الاستقلال الحقيقي لشعوب الأراضي المشار إليها بما فيها الأرمن ، كثيراً .

كما جرى قبيل ذلك الاستماع إلى الأمير فيصل ، أحد زعماء الثورة العربية المعادية للأتراك والحليف الأمين لبريطانيا وابن شريف مكة (حاكم) مكة حسين بن علي ، سليل الأسرة الهاشمية الشهيرة في العالم الإسلامي . وقد اعتمد عليه الإنكليز في محاولة فاشلة للحفاظ على سوريا ، التي وعدت لفرنسا حسب الاتفاقيات بين دول الحلفاء ، في أيديهم . وجاء في مذكرة بروتوكولية أن « الأمير فيصل قال في مذكرته المقدمة إلى مؤتمر الصلح بتاريخ ٢٩ كانون الثاني بأنه طلب الاستقلال لمعظم شعوب آسيا الناطقة باللغة العربية والقاطنة إلى الجنوب من خط الاسكندرونة ـ دياربكر ، وحسب أقواله يتحدث جميع شعوب هذه المنطقة بالعربية ولها منشأ سامي واحد وتؤلف العناصر الغريبة فيها أقل من واحد بالمئة »[١٨] .

ولقد أخفقت تماما محاولة فيصل في مؤتمر الصلح للدفاع عن فكرة الاستقلال العربي ، فلم يكن المكان ولا الزمان صالحين لكي يعتمد ولو على نجاح جزئي ، وربما أدرك فيصل بالذات ذلك . ولكن دوى في كلمة فيصل ، ملك سوريا والعراق في ما بعد ومؤسس مملكة الهاشميين والقائمة الآن في المشرق العربي (في الأردن) ، وللمرة الأولى وبوضوح عامل تتصف به الأوساط الحاكمة في سوريا والعراق وهو عدم الاعتراف وبأيةٍ وسيلة اجتماعية ـ سياسية في العصر الراهن بوجود المسألة القومية في هذين البلدين والموقف الشوفيني تجاه الأقلية الكردية العرقية ، وادعى فيصل ، وبصورة مكشوفة ، ضم أراضي كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية إلى الدولة التي وعد الحلفاء بها العرب .

إلا أن الجمهور الذي كان يصغي إلى الأمير العربي لم يكن يعنيه كثيراً بياناته المغرية ومطامعه الخفية فيها ، فقد كان فيصل بالنسبة له وبالدرجة الأولى بالنسبة للإنكليز يثير الاهتمام من ناحية واحدة فقط ، وهي كونه وجهاً سياسياً يمكن بمساعدته حل هذه المسألة

---

(١٧) PRFR . The Paris Peace conference , Vol . iv . wash . 1943 , P . 153 .

(١٨) لويد جورج ، حقيقة مفاوضات الصلح ، الجزء ٢ ، ص ٢٢٧ .

الهامة أو تلك للمستعمرين في الشرق الأوسط ، بما فيها المسألة الكردية ، وليس للمرة الأخيرة . ويكفي أن نورد مقطعاً من رسالة وزير المستعمرات البريطاني اللورد أ . ميلنر إلى لويد جورج والمكتوبة « في الحال » بتاريخ ١٨ آذار عام ١٩١٩ : « إذا قمنا بصفة سمسار شريف بين فرنسا وفيصل ونساعد فرنسا للخروج من المصاعب الحالية مقنعين فيصل بالتوصل إلى اتفاق معها ، علينا أن نهتم ، بأن تقوم فرنسا بدورها في تنفيذ وعدها الذي قطعته لنا حول الموصل وفلسطين ، على أن تفسره بشكل واسع »(١٩) .

وعلى هذا النحو أُعطي لفيصل دور ثانوي فقط كان ينبغي عليه أثناء تنفيذه مساعدة بريطانيا لتثبيت أقدامها في الأماكن المعنية بها ، ولما لم ينازع بريطانيا أحد في حق السيطرة بمفردها على فلسطين فقد اتسم ذكر الموصل بأهميةٍ خاصةٍ ، كما يستحق الاهتمام الإشارة إلى « التفسير الواسع » ، ومن الممكن أن الإنكليز اعتمدوا على دعم الفرنسيين الديبلوماسيّ لهم في مطامع إقليمية أخرى .

كما عرضت وجهة النظر الكردية على مؤتمر الصلح للبتّ فيها ، وقدمها الجنرال شريف باشا في مذكرةٍ بتاريخ ٢٢ آذار عام ١٩١٩ . ولقد تحدث كاتب المذكرة بوصفه « رئيساً للوفد الكردي » في المؤتمر ، لكن لم يعترف به أحد رئيساً للوفد سواه ، بل ولم يكن الوفد موجوداً عملياً . وأعلنت في هذه الوثيقة « المطالب المشروعة للأمة الكردية » ، التي واجهت « مطامع أرمينيا الاستعمارية » . وانحصرت هذه المطالب في تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادىء تقرير المصير المعلنة في « البنود الأربعة عشر » للرئيس ويلسن . وتم تسويغ استيلاء الأكراد على أراضي اللاجئين الأرمن ، وافتُرض تشكيل لجنة دولية من شأنها ضمّ الأراضي التي يؤلف الأكراد فيها أكثرية السكان إلى الدولة الكردية وفق « مبدأ القوميات » كما افترض ضم الجزء الإيراني من كردستان إلى كردستان المستقلة .

وتضمنت المذكرة تصويراً لحدود كردستان تركيا العرقية ، التي تمر في الشمال عبر الحدود القفقاسية ، ومن الغرب عبر خط أرضروم ـ ازرنجان ، عربكير ـ ديفريغي ، ومن الجنوب تمر عبر جبال سنجار ـ تلّعفر ـ آربيل ـ كركوك ـ السليمانية ، سينه (سنندج) ، ومن الشرق عبر خط راوندوز ـ باشكاله ومن ثم بمحاذاة الحدود الإيرانية وحتى أرارات . وعلى هذا ضمت كردستان تركيا جزءاً كبيراً من ولاية الموصل ورُفضت مطامع الأرمن في ولايات دياربكر ، ووان ، وأرضروم ، وبدليس رفضاً باتاً . وأخيراً جاء في الوثيقة أن جميع ثروات كردستان الطبيعية يجب أن تكون للأكراد فقط(٢٠) .

ولم يكن لمذكرة شريف باشا تأثير سياسيّ يذكر ، فلم يولِ قادة مؤتمر الصلح أي اهتمام لهذه الوثيقة ولا إلى صاحبها ، ذلك أنه لم يقف من خلفه أحد قط يستوجب أن يُعمل له

---

(١٩) المصدر السابق ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .

(٢٠) General sherif pasha , **Memorandum on the claims of the kurd'people** ,Paris,1919; **Oriente moderno** : N: 2, 15 luglio 1921, P. 72-73.

حساب ، ففكرة استقلال كردستان التي سرعان ما حظيت ببعض الشعبية في باريس ومشارفها لم تستحوذ على اهتمامهم بحد ذاتها ، ولا كتعبير عن طموحات الشعب الكردي ، بل بتلك الدرجة التي استجابت لمصالحهم الإمبراطورية . ولهذا السبب لم تحرّك كلمة شريف باشا في مؤتمر باريس القضية الكردية قيد شعرة ، بل إن هوارد سمّى شريف باشا « ممثلا للأتراك الليبراليين الذين لا يتحملون المسؤولية عن الحرب » ، والذين وقفوا في حقيقة الأمر « إلى جانب وحدة أراضي تركيا »[٢١] .

وبالطبع لم يكن الأمر كذلك . فقد عبر شريف باشا عن هواجس فئةٍ معينةٍ من القوميين الأكراد الذين كانوا يعتمدون على دول الحلفاء وأعدوا مشاريع خيالية لتأسيس كردستان موحدة ومستقلة بمساعدتها وتحت قيادة الأسر المالكة العريقة . بيد أن هذا الفريق من القوميين الأكراد لم يكن له نفوذ كبير ، والأهم أنه لم تكن له عملياً إتصالات مع الحركة الكردية القومية ، ولذلك فشلت جميع محاولاته القيام بدورٍ في مؤتمر باريس . كما وتدل لهجة مذكرة شريف باشا المناوئة للأرمن على إفلاسه السياسي وقلة خبرته ، التي لم تأتِ في وقتها وبوضوح ، ذلك أن معظم المشاركين الرئيسيين في مؤتمر باريس حاولوا في اللعبة الديبلوماسية حول المسألة التركية أن يستفيدوا من الورقة الأرمنية ، وليس للمرة الأخيرة أبداً ، مستغلين ، وبلا حياء ، آلام الشعب الأرمني لأهداف مغرضة .

كما حاول الأشوريون الذين عاشوا قبل الحرب بجوار الأكراد أو معهم على الأراضي نفسها (وخاصةً في هكاري) ومن ثم ذاقوا مرارة الويلات مطالبين بالعودة إلى ديارهم كحدٍ أدنى عرض مطاليبهم القومية على مؤتمر باريس. . وفي هذه الأثناء نشأت المسألة الأشورية القومية بصورةٍ مستقلة وكجزء من قضية كردستان وأرمينيا ، ولقد كان لدى قادة الأشوريين أوهام كثيرة حول ما أعلنه ويلسن ، لكن كان ينتظرهم خيبة أملٍ شديدةٍ ، فقد اعتبروهم في حساباتهم أقل شأناً من الأكراد ، كما لم يسمح الإنكليز لممثلي الأشوريين في العراق بالسفر إلى باريس بتاتاً[٢٢] . واعتزمت دول الحلفاء تقرير مصير الأشوريين أسوةً بالأقليات القومية الأخرى في الشرق الأوسط ومن دون مشاركتهم ووفق أغراضها .

وفي ١٧ حزيران عام ١٩١٩ ألقى ممثل تركيا المهزومة الداماد فريد باشا كلمةً في المؤتمر ، وقدم إلى مجلس العشرة مذكرة اعترف فيها بأن الجرائم التي ارتكبها الاتحاديون ضد الأقليات المسيحية تساوي الويلات التي حلت «بثلاثة ملايين مسلم » خلال الحرب ، وبهذا وكأن حكام الإمبراطورية العثمانية نالوا الحق المعنوي لطلب التسامح في المسائل الإقليمية بالدرجة الأولى . وحاول الوفد التركي إقناع دول الحلفاء في إبقاء ممتلكاتها في آسيا داخل الإمبراطورية . وأعلن فريد باشا أن « سلاسل جبال طوروس ما هي إلا خطّ جيولوجي

---

(٢١) Howard, The partition of turkey, P. 226 - 227.

(٢٢) Oriente Moderno : Nº 2 , 15 luglio , 1921 , P . 75:
ماتفييف، الأشوريون والقضية الأشورية في العصر الحديث والراهن، ص ١١٠ ـ ١١٢.

فاصل ، ومع أن المناطق الواقعة خلفه بدءاً من البحر الأبيض المتوسط وحتى البحر العربي تعود إلى سكان لا يتكلمون باللغة التركية فإنهم مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالقسطنطينية بمشاعر أكثر عمقاً من مبادىء القومية للناس القاطنين على كلا جانبي طوروس ، وتربطهم مُثُل وعقائد ومشاعر أخلاقية ومصالح مادية واحدة .

وهذا حلف واحد وسيكون انهياره كارثةً للهدوء والسلم في الشرق »(٢٣) .

وعلى هذا النحو فحسب رأى الصدر الأعظم أنه يجب أن يبقى جزء كبير من كردستان ضمن تركيا إلى جانب الممتلكات الآسيوية الأخرى التابعة لها ، غير أن مثل هذا الرأي لم يحظَ باهتمام أحدٍ في المؤتمر ، كما لم تترك عبارات فريد باشا المنمقة أي انطباع على وفود المؤتمر . وقد أعلن بلفور رداً عليه مشيراً إلى وبال السيطرة التركية على الشعوب غير التركية بقوله : « . . . بما أن تركيا هاجمت عمداً ودون أية ذريعة أو استفزاز الحلفاء وهُزمت فقد كان على الدول المنتصرة أداء واجب صعب وهو تقرير مصير الشعوب المختلفة في الإمبراطورية التركية المتعددة القوميات . ويرغب مجلس دول الحلفاء المتحدة والرئيسة القيام بهذا الواجب وفق الحدود القصوى لرغبات هذه الشعوب ومصالحها الدائمة . وقد رُفضت مذكرة الداماد فريد باشا رفضاً تاماً »(٢٤) .

ومن المشكوك فيه أنه كان بوسع رئيس الوفد التركي أن يتوقع نتيجةً أخرى لمهمته في العاصمة الفرنسية . وعلى أية حال أدرك الباب العالي ، وبوضوح ، رغبة دول الحلفاء الشديدة في سلخ معظم الأراضي غير التركية بما فيها الأراضي الكردية عن الإمبراطورية العثمانية وعدم قدرته منع ذلك ، وقد تم إذلال استانبول ثانية وأمام الملأ .

كما ظهرت طهران الرسمية بصورةٍ أسوأ على الساحة الدولية ، فقد أبدى الوفد الإيراني الذي وصل إلى باريس مطامعه في « آسيا الصغرى وحتى الفرات » أي كردستان ودياربكر والموصل إضافةً إلى ما وراء القفقاس ومرو وهوى ، مما سمي تيمبرلي ذلك « بذكرى غامضة عن المجد الفارسي في الأزمنة الغابرة »(٢٥) . ومما يثير الفضول أن الفرس ذهبوا إلى حدٍ أبعد من الأتراك في المسألة الكردية عندما طالبوا بكردستان كلها . وعلى أية حال ينبغي النظر إلى هذا الإعلان لا كحدث ديبلوماسي يثير الاستهزاء فقط ، فقد رفض المؤتمر حتى الاستماع إلى الوفد الإيراني وإلى مطامعه الإقليمية السخيفة(٢٦) .

وبالتالي عبر ضحايا التقسيم الاستعماري الذي كان يُعد له في الشرق الأوسط عن

---

(٢٣) لويد جورج ، **حقيقة مفاوضات الصلح** ، الجزء ٢ ، ص ٢٠٣ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

(٢٥) A . **History of the peace conference of paris** , Ed . by H . V , Temperley, Vol . VI . London , 1924 , P . 211 .

(٢٦) أنظر : ي . م . ليمين ، **سياسة بريطانيا العظمى الخارجية من فرساي وحتى لوكارنو . ١٩١٩ - ١٩٢٥** ، موسكو ، ١٩٤٧ ، ص ٢٠١ ؛ م . س . إيفانوف **دراسة تاريخ إيران** ، موسكو ، عام ١٩٥٢ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

آرائهم ، وجرى الاستماع إليهم بلا اهتمام يذكر أو تم تجاهلهم بوجه عام . ولم تنعكس أبداً في مجرى عمل مؤتمر الصلح في ما بعد . صحيح لا يجوز القول بأن الكلمات التي أُلقيت في باريس باسم شعوب المنطقة ودولها ذهبت أدراج الرياح ، فقد تغيرت الظروف . وما كان مستحيلاً في عصر الاستعمار القديم ، عندما تقرر مصير دول وقارات كاملة ودون مشاركتها ، بات لزاماً في العصر الذي حل بعد ثورة أكتوبر عندما دخلت الإمبريالية والكولونيالية في أزمةٍ لا يمكن تجاوزها . وقد كان مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ م ، بهذا الشكل أو ذاك ، أول مؤتمر في تاريخ المؤتمرات الدولية حيث أعلنت فيه عن نفسها قوميات شعوب الشرق الأوسط بما فيها الشعب الكردي ، ويستحق تدوين هذه الواقعة في التاريخ ، ذلك أنها أشارت إلى الأهمية المتزايدة لظاهرةٍ إجتماعية جديدةٍ وهامةٍ . إلا أن دول الحلفاء لم تولِ آنذاك أي أهمية لها وخصوصاً بسبب أن ممثلي الشرق لم يمثلوا شعوبهم في باريس ولا حتى أوساط قومية ذات نفوذ ، في حين أن وفدي تركيا وإيران قاما بتمثيل قوى معادية لم تكن خافيةً على أحدٍ .

واستؤنف تحت ستار الأحاديث عن تقرير مصير الأمم (حيث سمح لذلك أحياناً بمجيء وفود مختلفة من الشرق الأوسط إلى باريس) عمل صعب لتوزيع الانتدابات ، وحُلت المسألة بين وفود بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، وكانت توجد مسافة كبيرة بين الاتفاق التمهيدي وحتى وضع القراءة النهائية ، ولم يكن تحديد حصة فرنسا وبريطانيا من أصعب القضايا ، بل تحديد نصيب أمريكا من « التركة العثمانية » التي حددتها معاهدة ٧ آذار عام ١٩١٩ بوجه عام .

ثانياً : موقف الولايات المتحدة الأمريكية

أظهرت الإمبريالية الأمريكية عقب انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الحلفاء في نيسان عام ١٩١٧ إهتماماً كبيراً بشؤون الشرق الأوسط فأخذت تدّعي دوراً قيادياً في حل المسألة التركية شأنها شأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر الصلح في باريس بما فيها المسألة الكردية أيضاً . ولم يصطدم هذا في البداية بمعارضة من جانب بريطانيا وفرنسا ، ناهيك من جانب إيطاليا التي شغلت وضعاً تابعاً في مجموعة « الأربعة الكبار » ، ولم تكن هذه الدول الكبرى التي دخلت معركةً ضارية بسبب تقسيم « التركة العثمانية » ضد إعطاء دور الحَكَم للأمريكيين الذين كان بوسع كل دولةٍ الاعتماد على مساعدتهم ولأنها لم تكن تخشى كثيراً من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية .

أولاً: لم يتطاول الأمريكيون على الممتلكات العربية في الإمبراطورية العثمانية ؛ ثانياً: لم يكن للأمريكيين جندي واحد في الشرق الأوسط، وكانوا ضعفاء نسبياً من الناحية العسكرية، إذاً قيامهم باحتلال أراضٍ ما في هذه المنطقة كان مشكوكاً فيه للغاية؛ ثالثاً: وتزعزعت في تلك الآونة مواقع الرئيس ويلسن السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، حيث شارفت الفترة الرئاسية الثانية على الانتهاء وفقد الحزب الديمقراطي الذي كان يقوده في الانتخابات الفرعية الأكثرية في كلا المجلسين في البلاد، ونمت المعارضة لسياسته الخارجية في البلاد وفي

الكابيتول، حيث كان الرأي العام والقوى المتنفذة في القيادة الحاكمة يميلان أكثر فأكثر إلى اعتبارها سياسة مغامرة وعديمة الفعالية وتكلف كثيراً. ولهذا السبب، رغم أن الرئيس قدم إلى باريس وهو في كبريائه التامة، ولكن في مهمة مشكوك فيها. ولقد أدرك رجالات السياسة ذوو الخبرة من أمثال لويد جورج وكليمنصو ذلك بشكل رائع، وسارعا إلى استغلال الموقف لصالحهما الخاصة.

ولم ينكشف ضعف موقف الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح بباريس فوراً ولا قبل صيف وخريف عام ١٩١٩، ففي النصف الأول من هذه السنة كان رؤساء الوفدين الفرنسي والإنكليزي معنيّين بترسيخ وهمٍ لدى ويلسن في أنه بالذات يقود المؤتمر، الأمر الذي سمح لهم بتحقيق أغراضهم في المسائل الأوروبية التي لم يكن للجانب الأمريكي حولها أية خلافات كبيرة معهم. وفي ما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط فقد كانوا على استعداد لوعد الأمريكيين بحصة الأسد مدركين أن التوزيع النهائي للفريسة لم يحن بعد. وأخيراً هناك سبب آخر ـ قد يكون السبب الرئيسي ـ الذي بموجبه وضعت فرنسا وغيرها من دول الحلفاء أمريكا في المرتبة الأولى، هو « المسألة الروسية » التي يُراد بها العمل لإسقاط السلطة السوفياتية عن طريق التدخل المباشر أو تقديم المساعدة لحركة الحرس الأبيض. ونظراً لنفاد الموارد العسكرية والمالية والاقتصادية للدول الرأسمالية الأوروبية وازدياد استياء الجماهير الشعبية من سياسة حكوماتها في لندن وباريس والمعادية للسوفيات والمضادة للثورة، فإنها كانت معنية جداً في مشاركة العم الأمريكي الغني في الحملة الصليبية المعادية للسوفيات. وفي هذه الأثناء ترقّب معظم المشاركين في هذه الحملة مكافآت مغرية، هي الممتلكات الاستعمارية السابقة للإمبراطورية الروسية في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى وخاصةً ما عُرض على أمريكا فرض انتدابها على أرمينيا قد استهدف مشاركتها، وبصورة أقوى، في شؤون ما وراء القفقاس، حيث لم يكن لدى فرنسا وبريطانيا الجنود والمال للقيام بذلك.

وكان اقتراح ف. ويلسن تشكيل لجنةٍ دولية خاصة بالانتدابات التركية مناسباً في الموقف الناشىء بالنسبة لجميع الأطراف. وترتب على اللجنة المؤلفة بقرار مؤتمر باريس بتاريخ ٢٥ آذار عام ١٩١٩ ومن ممثلي أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا القيام في الحال (هنا في سوريا وفلسطين) بدراسة ميول السكان ووضع التوصيات المناسبة، وقد سمح هذا القرار لكلٍ من فرنسا وبريطانيا بتأجيل وضع معاهدة صلح مع تركيا حتى الانتهاء من المهمة الرئيسة وهي التوقيع على معاهدة مع ألمانيا (ومع حلفائها الأوروبيين أيضاً) وعقدت لندن وباريس خلال هذه الفترة العزم على الانتهاء من الصفقة حول « التركة العثمانية » كل واحدة لمصلحتها وإبعاد المنافس الأمريكي في آنٍ واحدٍ. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عقدت الآمال على أن اللجنة تساعدها على تحقيق خطة ويلسن لحل المسألة التركية، أي فرض الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط كله. وبهذا الشكل كانت الأهداف متناقضة بصورةٍ مباشرةٍ لدى كل من فرنسا وبريطانيا من جهة، وأمريكا من جهة أخرى بخصوص تشكيل اللجنة، ومن هنا جاء الموقف المختلف من عمل اللجنة ذاتها.

ورفضت فرنسا على الفور إرسال وفودها إلى اللجنة مدركة أن الغالبية العظمى من

سكان سوريا معادية لفرنسا وبشدة ، ووافقت بريطانيا لكنها أبدت في ما بعد تضامنها مع فرنسا ، وهي تأمل ـ كما يبدو ـ بتأييدها في المسألتين الفلسطينية والميسوبوتامية ، وظل فقط القسم الأمريكي من اللجنة (كانت التسمية الرسمية هي « القسم الأمريكي للجنة الدولية للانتدابات في تركيا ») في شخص هنري كنغ وتشارلز كراين ، التي قامت في العاشر من حزيران ولغاية ٢٣ تموز بزيارة فلسطين وسوريا (مع لبنان) وكيليكية لإجراء استفتاء للسكان ، وقد سلم في ٢٨ آب تقرير لجنة كنغ ـ كراين إلى الوفد الأمريكي في باريس .

وقد سبق ذلك عمل تحضيري كبير قام به أعضاء اللجنة في استانبول حيث وصلت إليها في ٢٣ تموز ، ويبين نشاط اللجنة في استانبول وتقريرها أن نوايا « القسم الأمريكي » كانت أوسع بكثير من البحث عن منتدب مناسب لكل من سوريا وفلسطين ، فقد وقع في حقل رؤيتها عملياً الامبراطورية العثمانية كلها من بحر إيجه وحتى الخليج العربي ، فقد رغب الأمريكيون ، إستناداً إلى المواد التي قامت اللجنة بجمعها ، البرهنة على ضرورة وإمكانية فرض إشرافها على تركيا كلها ومعظم ممتلكاتها(٢٧) . وسنقف فقط عند تلك الجوانب في عمل لجنة كنغ ـ كراين التي لها صلة مباشرة بالأكراد وكردستان .

واقترح رئيس قسم آسيا الغربية التابع للجنة الأستاذ ويسترمان قبل وقتٍ طويل من زيارتها إلى سوريا وفلسطين تقسيم ما يسمى بأرمينيا الكبرى إلى أربع مقاطعات (بما فيها كيليكية ، وكردستان وأرمينيا بالذات) التي من شأن أمريكا أن تقوم بفرض سلطتها عليها(٢٨) . وبعد وصول أعضاء اللجنة إلى استانبول في ٢٣ تموز عام ١٩١٩ قاموا بإجراء سلسلةٍ من اللقاءات والمباحثات حيث شغلت فيها « المصاعب » في أرمينيا مكاناً كبيراً وهي المصاعب المرتبطة بأعمال الأتراك وبالشؤون القفقاسية « ناهيك الحديث عن كردستان » . وقام الصحفي التركي المعروف ومحرر صحيفة « الوقت » أحمد أمين (يالمان) بإقناع الأمريكيين بعدم إعطاء الأرمن تلك الأراضي التي يؤلف الأتراك والأكراد أكثرية السكان فيها(٢٩) . وحسب رأيه يجب على الأكراد الإعداد فيها للإدارة الذاتية(٣٠) .

كما التقى أعضاء لجنة كنغ ـ كراين مع ممثلي الحزب الديمقراطي الكردي (؟) نجم الدين بك ، وعزيز بابان بك وحسين بك الذين كانوا أنصار الانتداب البريطاني على العراق بما فيه كردستان الجنوبية ودعوا إلى تشكيل حكومة كردية في تلك المناطق التي كان الأكراد فيها يؤلفون ـ حسب رأيهم ـ « الغالبية العظمى » وتحديداً كانت هذه المناطق هي

---

(٢٧) أنظر : أ . ف . ميللر ، المخطط الأمريكي لاحتلال القسطنطينية والمضائق في عام ١٩١٩ ؛ ميللر ، تركيا . قضايا حيوية في التاريخ الحديث والمعاصر ، عام ١٩٨٣ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٦ ، ب . م . بوتسخفيريا ، اللجان الأمريكية في تركيا عام ١٩١٩ ، الجزء ١٧ ، موسكو ١٩٥٩ ؛

H . N . Howard , **The king - Crane Comisions . An American Inquiry in the Middle East** , Beirut, 1963 .

(٢٨) Howard , **The king - crane comission** , P . 69 - 70 .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ١٦١ ، ٦٦ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

خربوط ، ودياربكر ، ووان ، وبدليس ، وبيازيد وموصـل كلها (في الأقـوال) مع منفـذ إلى البحر الأبيض المتوسط ويؤكد هوارد بأن هذا برنامج شريف باشا مع أنه ليس كذلـك ، فلقد استبعد المتحدثون الأمريكيون وخلافاً لشريف باشا ، كردستـان الجنوبيـة من الدولـة الكرديـة عملياً كأراضي واقعة تحت الانتداب البريطاني نـاهيك الحـديث عن كردستـان الشرقية . فهم وقفـوا ضد كـل شكل من أشكـال الاتصالات السيـاسية مـع العرب والأتـراك ، وعـارضـوا دعـاوى الآشوريـين في أراضٍ معينة طـالما أنهم لايشكلون عـلى حد زعمهم الأكـثرية في أي مكان وكانوا على استعداد للاعتراف بالدولة الأرمنية ولكن بالـطبع خـارج أطر تلك الأراضي التي طـالبوا بهـا ، كما قيـل أيضاً انـه يجب إجراء عمليـة تبديـل السكـان وإعـادة الـلاجئين الأكراد[٣١] . صحيح أنه لم تكن توجـد وحدة رأي بـين الأعيان الأكـراد في استانبـول الذين اتصلوا مع أعضاء اللجنة الأمريكية . فمثلاً وقف الشيخ رضا أفندي من كركوك ، وبابـان ـ زاده حكمت من السليـمانية إلى جـانب ضمّ هذه المنـاطق إلى الإمبراطـوريـة العثـمانيـة وضـد تأسيس دولة أرمنية[٣٢] .

وظهرت أثناء عمليـة وضع تـوصيات لجنـة كنغ ـ كـراين آراء تبين اهتـمام الأمريكيـين الكبير بكردستـان والمناطق المجـاورة لها ، واعتـبر مستشار اللجنـة جورج مـونتغومـري ، أن الأمـريكيين يؤثـرون أرمينيا من بـين جميع الانتـدابات وكـردستان والأنـاضـول حـال « اتخـاذ مسؤولية إضافية » ، مما سيساهم في « نجاحات التجربـة الأرمنية »[٣٣] . ولم يُـوصِ مستشار آخر وهو النقيب إيـيل ضم الإسكندرونة إلى الدولة العربية القادمـة لأن هذا الميناء ينجذب إلى كيليكية ، وأرمينيا ، وكردستان وولاية الموصل[٣٤] .

وتتضمن مذكرة عضو الوفد الأمريكي في مؤتمر باريس البروفسور ألبرت ليبير بـرنامـج حلّ القضية الكردية ، وجاء فيها أنه يجب منح الأكراد المنطقة الجغرافية الطبيعية « بين أرمينيا المقترحة في الشمال وميسوبوتاميا في الجنوب ، وبين الفرات والدجلة على الحدود الغربيـة وبين الحدود الفارسية من الشرق ويجوز منح هذه الأراضي الواقعة تحت حكم انتدابي صارم الإدارة الذاتية لإعدادها لـلاستقلال أو لاتحـاد فيدرالي مـع جاراتهـا على أسـاس اتحاد لـه إدارة ذاتية واسعة » ومن المناسب تهجير الأتراك والأرمن من هذه المناطق وعـلى « أسس طوعيـة » ويبقى مليون ونصف المليون من الأكراد . وبما أن الحـدود المقررة تميـل إلى الجنوب أكـثر من الغرب وتشرف على أعالي دجلة وفروعه فمن الأفضل إعطاؤها للمنتدب على ميسوبوتاميـا عن تركهـا مرتبطة مع أرمينيا أو الأناضول[٣٥] .

وهكـذ يبدو أن الأمـريكيين أولـوا في المرحلة التحضـيرية من عمـل لجنة كنـغ ـ كراين

---

(٣١) المصدر السابق، ص ١٧٢ .
(٣٢) المصدر السابق، ص ١٧٣ .
(٣٣) المصدر السابق، ص ١٩٧ .
(٣٤) المصدر السابق، ص ٢٠٨ .
(٣٥) المصدر السابق، ص ٢١٥ .

اهتماماً كبيراً للقضية الكردية معترفين بأهميتها المستقلة تماماً . وجاء في مذكرة العقيد هاوز (في ١٢ أيار عام ١٩١٩) الموجهة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين المسائل المتبقية بعد إبرام المعاهدتين الألمانية والنمساوية السلميتين مسألة « ترتيب الأراضي الكردية والآشورية إلى جنوب وشرق المنطقة الأرمنية »(٣٦) . وقد استشهد ف . ويلسن وأعضاء فريقه مراراً بالأكراد أثناء مناقشة مسائل ميسوبوتاميا والسورية وخاصة المسألة الأرمنية ، وبالذات عندما جرى الحديث عن ضرورة إدخال حاميات الحلفاء إلى أرمينيا (وإلا ـ حسب أقوال الرئيس ـ سيبقى الأرمن تحت رحمة الأكراد)(٣٧) ، ولذلك لا غرابة أبداً في أنه لم تجد التوصيات بشأن سوريا وفلسطين مكاناً لها في تقرير لجنة كنغ ـ كراين فحسب ، بل الآراء حول طرق حل المسألة التركية كلها ، بما فيها الاعتبارات حول الأكراد وكردستان .

ولقد ردّدت هذه الاعتبارات تقريباً توصيات ليبير حرفياً ، وتمت البرهنة على ضرورة وضع حدود كردستان بوجود سكان خليط من عروق مختلفة (الأتراك والأرمن) ، وكذلك بأن الأكراد أنفسهم منقسمون من الناحية العرقية (السنّة ، الشيعة والقزلباشية) « ويجب أن يتحد الأكراد الجنوبيون والآشوريون مع ميسوبوتاميا» . وجاء في التقرير أنه « في حال ميسوبوتاميا ـ مما لا شك فيه ـ أن الحكمة هي في توحيد البلاد »(٣٨) واقتُرح على أن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة على ميسوبوتاميا المتحدة مع الموصل . ويجب أن يتم ضمان أمن الآشوريين والكلدانيين والنساطرة(٣٩) . وفي ما يتعلق بالدولة المنتدبة على كردستان تركيا ضمن الحدود المشار إليها سابقاً التي يسكنها الأكراد السنّة والقزلباشية (علي ـ إلهي) فإنه من الأفضل فرض إشراف دولة كبرى التي « تعتني بميسوبوتاميا أكثر من تلك الدولة المرتبطة مع أرمينيا أو الأناضول »(٤٠) . يردد التقرير ما قاله ليبير .

ويتميز طرح القضية الكردية في تقرير كنغ ـ كراين بضبابية ما مقصودة ، ومما هو واضح فقط هو أن الأمريكيين أبدوا اهتماماً واضحاً بالموقف في كردستان وعبروا عن استعدادهم في إعطاء كردستان الجنوبية ، وربما ، جزءها الجنوبي الشرقي إلى بريطانيا ، وما هو الشكل الذي اقترح فيه الحكم الذاتي للأكراد ، وضمن أية حدود جغرافية ولو كانت تقريبية فإنه يبقى موضع التخمين فقط وأعتقد أن ذلك لم يكن عرضياً ، فالمطامع التي دوت بصوتٍ عالٍ في سياق نص التقرير في فرض الهيمنة الأمريكية على جزء كبير من الإمبراطورية العثمانية (منطقة المضائق ، والأناضول ، وأرمينيا ، وسوريا ، وفلسطين) لم يكن لمصلحة

---

(٣٦) PRFR . PPC ., Vol . XI . wash , 1945 , P . 576 .

(٣٧) المصدر السابق ، vol. VI. wash., 1949, p.675 - 676. اجتماع مجلس العشرة في ٢٥ حزيران ١٩١٩ .

(٣٨) المصدر السابق، vol.XII, wash., 1947, p. 800.

(٣٩) وليست أمريكا كما جرى التأكيد في كتاب ف . ي . شبيلكوفا ، **السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا (١٩١٤ ـ ١٩٢٠)**، موسكو، ١٩٦٠ .

(٤٠) المصدر السابق ، ص ٨٣٦ ـ ٨٣٧ ، ٨٤٢ ؛

Howard , **The King - crane comission** , P . 227 - 228 , 322 , 360 .

الأمريكيين في تحديد مخططاتهم نحو الأكراد ، ذلك أنه يجعلهم مكتوفي الأيدي في الصفقة القادمة مع الحلفاء. وتلقي بعثة أخرى أرسلها ويلسن في آب ـ تشرين الأول عام ١٩١٩ إلى تركيا والتي سُميت « بالبعثة الأمريكية العسكرية لأرمينيا » الضوء على النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية نحو كردستان . ولقد ترأس هذه البعثة الجنرال جيمس هاربورد وكان عليها القيام بدراسةٍ لأرمينيا التركية وما وراء القفقاس ، واتسمت هذه البعثة بطابع عسكري ـ سياسي محض ومعادٍ للسوفيات .

طافت البعثة شرق الأناضول كله وما وراء القفقاس بعد أن قامت بزيارة المراكز الكردية مثل ماردين ، ودياربكر ، وخربوط ، وملاطية ، وقد تجلت في تقرير البعثة المقدم في تشرين الأول عام ١٩١٩ وبصورةٍ تامة المطامع التوسعية للإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط ، واقتُرح على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أخذ الانتداب على أرمينيا كلها (أي ما يسمى بأرمينيا الكبرى) من البحر إلى البحر بما في ذلك جزؤها « الروسي » وكيليكية ، وبقية ما وراء القفقاس ، والقسطنطينية ، والمضائق (بما فيها تراقيا الشرقية) وبقية تركيا كلها . وبدا أن هذا السرد يفتقر إلى المنطق طالما أن المضائق و « أرمينيا التركية » وكيليكية كانت تدخل في تركيا هكذا ، بيد أن المنطق في هذه العبارة كان حقاً منطقاً إستعمارياً ، فقد كان الأمريكيون يحتاجون إلى هذا السرد لأنظمة الانتداب المرغوب فيها لكي يخففوا على أنفسهم مهمة مثل الانتداب على تركيا كلها ، أي القيام بمفردهم بإخضاع هذه البلاد لهم ، وبهذا يتم الاستفادة وبصورةٍ تامة من النتائج العسكرية والسياسية والديبلوماسية للحرب العالمية الأولى على أن يكون ضرراً مباشراً لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا .

ولعبت أرمينيا دوراً رئيسياً في هذه الخطة ، وكانت بريطانيا وفرنسا تجدان صعوبة في المطالبة بالسيطرة على شعب يدعوانه للتحرر خلال عشرات السنين (ولو كان بالأقوال) وخصوصاً أن الأرمن شعب له ثقافةً عريقةً وكان له دولته لا يمكن وضعه بحالٍ من الأحوال ضمن ترتيب الشعوب التي يجب إعدادها للاستقلال. إلا أن الاقتراح بفرض الانتداب على أرمينيا بشّر الولايات المتحدة الأمريكية بمكاسب معينة ، فقد تم إشراك أرمينيا في منظومة دول الحلفاء ، أما الولايات المتحدة ففي الأعمال المعادية للسوفيات وفي العمليات المختلفة الرامية إلى تقسيم تركيا هذا التقسيم الذي عارضته واشنطن منذ فترةٍ قصيرة و « لاعتباراتٍ مبدئية » .

وكان الأمريكيون على استعداد لقبول اقتراح حلفائهم حول الانتداب على أرمينيا ولكن انطلاقاً من مصالحهم الخاصة ، فلم تكن أرمينيا بحد ذاتها تستحوذ على اهتمامهم كثيراً ولا سيما أنه لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية ولا مادية للقيام بتوغل ناجح في هذه البلاد ، ولقد كان هذا المشروع ينطوي على مغامرةٍ عسكريةٍ ويكلف كثيراً من الناحية المالية . وقد وردت مثل هذه الحجج بالذات في تقرير هارفورد إلا أنها توخت هدفاً واحداً وهو البرهنة على ضرورة الاحتفاظ بأرمينيا وتسليم الإدارة الأمريكية (على شكل انتداب) وقبل كل شيء القسطنطينية والمضائق وكذلك تركيا كلها . وحسب رأي اللجنة فإنه

يمكن حل المسألة الأرمنية في هذه الأطر بالذات(٤١) . وبالتالي لم تكن الأخيرة هدفاً بقدر ما كانت وسيلة للهيمنة الأمريكية السياسية على ساحة الشرق الأوسط .

لم يجرِ ذكر الأكراد وكردستان في تقرير بعثة هارفورد خصيصاً ، إلا أنه من الواضح تماماً أن حل المسألتين الأرمنية (خاصةً) والتركية (عامةً) حسب الوصفة الأمريكية من شأنه إخضاع كردستان تركيا كلها لسلطة اليانكي الأمريكي ، وقد جاء في التقرير أن الأراضي الداخلة في عداد أرمينيا ـ حسب ـ رأي هارفورد ـ هي ولايات وان ، بدليس ، دياربكر ، خربوط ، سيواس ، وأرضروم ، ومما لا شك فيه أن الأكراد كانوا يؤلفون في الفترة المُشار إليها أكثرية السكان في الولايات الأربع الأولى ، وقد ضم عدد من أعضاء الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح بباريس بما فيهم غ. هوفر العراق أيضاً أي كردستان الجنوبية إلى تركيا الواقعة تحت الانتداب(٤٢) .

ولم تتحقق مخططات الإمبريالية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط وشعوبها والمتمثلة في نتائج عمل لجنة كنغ ـ كراين وهارفورد . ونمت المعارضة في الكونغرس الأمريكي ضد معاهدة فرساي وبالتالي ضد مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عصبة الأمم طفلة الرئيس ويلسن المدللة ، وفي ١٩ تشرين الثاني عام ١٩١٩ ، رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة على معاهدة فرساي وبهذا تم نزع الأرضية القانونية من تحت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الصياغة القادمة لمعاهدة الصلح مع تركيا . وعلى أية حال لم يكن يجري حتى الحديث عن انتداب أمريكا على تركيا كلها وعلى المضائق . وفي مؤتمر الصلح بباريس الذي توقفت الوفود الأمريكية عن المشاركة في عمله منذ أوائل كانون الأول عام ١٩١٩ عملياً لم يتم النظر في مواد لجنة كنغ ـ كراين وهارفورد ، التي استأثرت منذ لحظة وصولها باهتمام تاريخي صرف . ولم تأخذ كلٌ من بريطانيا وفرنسا أثناء الإعداد للمعاهدة التركية السلمية الولايات المتحدة الأمريكية بالحسبان وعملتا بصورةٍ مستقلة .

صحيح أنه ظلت قضية الانتداب على أرمينيا في جدول الأعمال ، وظلت قائمة الأسباب التي آثرت بموجبها فرنسا وبريطانيا إعطاءها لأمريكا . في حين أن الجانب الأمريكي وقف من مستقبل الحصول على أرمينيا بشكلٍ متزايد ، ولو باهتمام . فقد أُشير في مذكرة البعثة الأمريكية لعقد الصلح بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩١٩ إلى صعوبة قضايا أرمينيا وكردستان ، وجاء فيها أنه في حال فشل فكرة الانتداب ينبغي فرض الوصاية على الأرمن والأكراد. لم تُعطَ أهمية كبيرة إذاً لكيفية إدارة هذه المقاطعات سواء أكانت معاً أم بصورة مجزأة ، لكن الإشراف عليها يجب أن يكون فعالاً لتجنب النزاعات الداخلية . . . الخ .

---

(٤١) أنظر : ميللر ، المخطط الأمريكي لاحتلال القسطنطينية والمضائق ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ؛ بوتسخفيريا ، اللجان الأمريكية في تركيا ، ص ١٦٥ ـ ١٧١ ؛ شبيلكوفا ، السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ، ص ١٠٠ ـ ١٠٢ .

(٤٢) بوتسخفيريا ، اللجان الأمريكية في تركيا ، ص ١٧١ .

وتساءل واضعو المذكرة « ما إذا الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتعاون مع الدول الكبرى الأخرى في هذه العملية »(٤٣) .

وهكذا اعترف الأمريكيون ، وللمرة الأولى ، بأن قضية أرمينيا هي قضية كردستان في آنٍ واحدٍ ، وأنه توجد قضية - كردية عامة ، وهذا صحيح من وجهة النظر الجغرافية والتاريخية والديموغرافية بالنسبة لجزء كبير من أراضي شرق الأناضول . بيد أنَّ هذا الموقف قد عقّد من حل القضية ، وربما ، كان سبباً من أسباب نمو المعارضة في أمريكا لمشاريع قبول الانتداب على أرمينيا .

ونوقشت مسألة قبول الانتداب الأمريكي على أرمينيا (وعلى جزء من كردستان تركيا عملياً) ستة أشهر أخرى ، وبعد التصويت الذي ثبّط من عزم ويلسن في الكونغرس وأبعد الولايات المتحدة الأمريكية من المشاركة في « نظام فرساي » على مستوى قيادة دول الحلفاء وعلى مستوى البيت الأبيض والكابيتول . وقد وجهت دول الحلفاء في مؤتمر سان - ريمو بتاريخ ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ نداءً رسمياً إلى الرئيس ويلسن تقترح فيه قبول الانتداب ، كما كانت رسالةً خاصة من ف . ويلسن إلى الكونغرس عن ذلك (٢٤ أيار ١٩٢٠) ، وكانت حملة دعائية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لتأييد القضية الأرمنية والمقترنة بجهود غير قليلة من اللوبي الأرمني في الكونغرس . ولكن لم تكن هناك أية فرص مؤاتية لنجاح هذا المشروع كله ، الأمر الذي برهن عليه التصويت الذي جرى في الأول من حزيران عام ١٩٢٠ في مجلس الشيوخ الذي اتخذ قراراً بالتخلي عن الانتداب على أرمينيا »(٤٤) .

ولم تلفظ كلمة « الأكراد » و « كردستان » علانية خلال جميع هذه الأحداث ، لكن القضية الكردية حضرت مع ذلك ، وكأنَّ ذلك تم بصورة خفيةٍ ، وخاصةً أثناء مناقشة المسائل الإقليمية . وعلى الرغم من أن مشروع « أرمينيا الكبرى من البحر إلى البحر » قد ترك جانباً بسبب إلحاح فرنسا الشديد لإعطائها كيليكية ، فإنه كما يبدو من الخرائط التي عرضها الرئيس ويلسن على مجلس الشيوخ ، كانت الأراضي التي يسكنها الأكراد (مقاطعة بدليس ، ووان ، والحدود الإيرانية - التركية وغيرها)(٤٥) تدخل في الأراضي المقتطعة من جنوب أرمينيا . وفي حال تحقيق الانتداب الأمريكي على أرمينيا لن يصبح مصير الأرمن وحدهم خاضعاً للولايات المتحدة الأمريكية ، بل ومصير عدد غير قليل من الأكراد . وعلى أية حال لم يكتب للمشروع النجاح آنذاك .

وأدى فشل سياسة ويلسن في المسألة التركية ، وخاصةً في مشاريع فرض الانتداب الأمريكي على أرمينيا إلى إبعاد أمريكا عن أي شكلٍ من أشكال المشاركة في حل المسألة

---

(٤٣) Howard. **The king - crane comission** , P . 282 - 283 .

(٤٤) أنظر : بوتسخفيريا ، **المسألة التركية في مجلس الشيوخ الأمريكي (نهاية عام ١٩١٩ - أواسط عام ١٩٢٠)** ، موسكو، ١٩٥٦ ؛ شبيلكوفا ، **السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا** ، الفصل ٣ .

(٤٥) Nassibian , **Britain and the Armenian Question** , P . 224 .

الكردية . وانتقلت المبادرة في هذه العملية (وفي القضية الأرمنية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً على السواء) نهائياً إلى أيدي بريطانيا وفرنسا اللتين شرعتا في إعداد سريع لتقسيم الإمبراطورية العثمانية وحسب سيناريو جديد ، اختلف وبشكل ملحوظ عن ذلك الذي وضع أثناء إقامة الرئيس الأمريكي في باريس .

ثالثاً : المفاوضات الأنكلو ـ فرنسية

بعد التوقيع على معاهدة الصلح مع ألمانيا في ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ ، ظلت التسوية مع تركيا القضية الرئيسة لدول الحلفاء الكبرى في رصد نتائج الحرب العالمية الأولى ، وتبين أن حلها كان عملاً أكثر صعوبةً من التوقيع على معاهدات مع حلفاء ألمانيا الآخرين مثل النمسا ، والمجر ، وبلغاريا. صحيح أن إبعاد أمريكا قد أدى إلى تبسيط كبير للموقف حول « التركة العثمانية » ، لكنه أثار في آنٍ واحدٍ عدداً من القضايا الجديدة التي كانت من بينها قضية كردستان ، ولم تكن الأخيرة .

وعندما شرعت الشخصيات الحكومية في بريطانيا وفرنسا في التقسيم الفعلي لتركيا الآسيوية ، فقد أخذوا بالحسبان وبصورة تامة مصاعب هذه العملية التي لم تكن فقط وليدة ضرورة تلبية المطامع والمصالح المتبادلة (في الشرق الأوسط ، في أوربا وفي مناطق أخرى من العالم القديم) ، الأمر الذي كان واضحاً ، وإلى حدٍ معين في ما مضى ، ولكن كان نتيجة النقد السلبي الشديد المرتقب من جانب شعوب الإمبراطورية العثمانية وغيرها من الدول الآسيوية والإسلامية ، الأمر الذي لم يكن بوسع الإمبرياليين رؤيته سابقاً ، وكان نتيجة للخبرة التي اكتسبتها شعوب العالم الكولونيالي بعد ثورة أكتوبر العظمى ، وما تلاها من أحداث وخاصة على ساحة الشرق الأوسط . ونعرف من مذكرات العقيد هاوز أن الوزير الإنكليزي لشؤون الهند إ . مونتيغيو قد حذر « من الخطر المحدق إثر تقسيم الإمبراطورية التركية ، وقال مونتيغيو بأن معظم السكان المسلمين في الهند وفي الشرق هم في حالةٍ عصبية بسبب ذلك . ويرى هو شخصياً أنه إذا تم هذا التقسيم ، فإن ذلك قد يُرغم بريطانيا العظمى على التخلي في نهاية الأمر عن ممتلكاتها الآسيوية »(٤٦) .

وصوّر ونستون تشرشل ، الذي شغل في ذلك الوقت منصب وزير الحربية وبألوان زاهية في مذكراته عن فترة ما بعد الحرب التنافر القومي في الإمبراطورية التركية والانفجار الذي قد ينشأ نتيجة ذلك حال تدخّلٍ خارجي . وكتب متحدثاً عن كراهية العرب لتركيا يقول : « إن سكان كردستان والشعب الأرمني المشتت في مختلف أرجاء الإمبراطورية التركية كانا معاديين للأتراك أيضاً » ، وأدلى برأيه حول لجنة كنغ ـ كراين على الشكل التالي : « ... إن لجنة التفتيش المتجولة والمنهمكة في البحث عن الحقيقة ، التي عليها تفقد جميع مستودعات البارود في الشرق الأوسط تحمل دفتر مذكرات بيد وسيجارة مشتعلةً بيدٍ

(٤٦) أرشيف العقيد هاوز ، الجزء ٤ ، ص ٣٦٣ .

أخرى »[٤٧] . بيد أن المخاوف من إمكانية تفجير مستودع البارود في الشرق الأوسط لم تقف حائلاً أمام الإمبرياليين في تحقيق مطامعهم .

وهكذا بقي المشاركون في التقسيم القادم للأقاليم غير التركية من الإمبراطورية العثمانية بريطانيا وفرنسا فقط . وكماهو معروف تشكل هذا القوام من المشاركين منذ أيام الحرب وكان له بالتحديد فرص مؤاتية لاحتلال الأراضي في المنطقة . وبهذا المعنى فإن السعي الحثيث لأن يصبح ليس مشاركاً له حقوقٌ كاملة فقط ، بل مشاركاً رئيساً في التقسيم ، بمقدار ما كان انسحاب أمريكا المشين من اللعبة لم يغير من الأمر شيئاً . ولقد سار العمل الشاق في تعديل إتفاقية سايكس ـ بيكو ، الذي أخذت به الديبلوماسية الفرنسية والبريطانية بعد عقد الهدنة ، في مجراه الطبيعي .

وفي كانون الأول عام ١٩١٨ أثناء زيارة كليمنصو للندن جرى بينه وبين وزير الخارجية البريطاني بلفور هذا الحديث فردّاً على سؤال كليمنصو بشأن التعديل المرغوب فيه لاتفاقية سايكس ـ بيكو ، أجاب بلفور بإيجاز « الموصل » ، فأعقبه ردّ كليمنصو « أنتم تحصلون عليها وماذا بعد أيضاً ؟ » .

وفي الأيام الأولى لم يكن واضحاً مدى التنازل الإقليمي الذي أقدمت عليه فرنسا لبريطانيا في ميسوبوتاميا، فقد جاء في مواد المناقشة أن المنطقة الإنكليزية يجب أن تمتد حتى « الموصل » ، ولأية درجةٍ شمالها ـ فلا كلمة . ولم يكن ذلك صدفةً ذلك أن الأراضي الكردية كانت تقع إلى الشمال من الموصل بالذات ، واعترف بلفور بأن الحلفاء لم يكونوا يعرفون منذ منتصف عام ١٩١٩ ما العمل مع اليهود والمارونيين والدروز والأكراد خلافاً للعرب[٤٨] . وكانت الأوساط الفرنسية الاستعمارية ما زالت تأمل في الحصول على كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية . وحسب معلومات ضابط الاستخبارات البريطانية البارز العقيد غ . كورنوليس الذي كان في تلك الآونة مساعداً لكبير الضباط السياسيين البريطانيين في مصر أن الرجل الفرنسي الكولونيالي فرانسوا جورج ـ بيكو طالب في حديثه مع الأمير فيصل « بسوريا الكبرى » بما فيها دياربكر والموصل[٤٩] .

وخلال الانسحاب الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية من عملية التسوية السلمية نشطت في خريف عام ١٩١٩ المباحثات الفرنسية ـ الإنكليزية وبصورة ملحوظة حول المعاهدة التركية السلمية . وبالضبط ، منذ ذلك الحين ، بات يدوي بوضوح أكثر فأكثر الموضوع الكردي المتميز في المفاوضات ، الأمر الذي كان مرتبطاً وبصورة مباشرة بالانهيار المحتوم والعاجل لفكرة منح الانتداب للولايات المتحدة الأمريكية على أرمينيا ، وطرح سؤال

---

(٤٧) تشرشل ، الأزمة العالمية ، ص ٢٤٩ .

(٤٨) Documents on British Foreign policy . 1919 - 1939 (DBFP) . Ist series . Vol. IV. London , 1952 , No: 242, PP. 340 - 344 and 346 .

مذكرة بلفور حول سوريا ، وفلسطين وميسوبوتاميا ، ٢ آب عام ١٩١٩ .

(٤٩) المصدر السابق ، العدد ١٩٢ ، ص ٢٧٩ .

ما الذي يجب فعله مع ما يسمى بأرمينيا التي كان الأكراد يؤلفون أكثرية سكانها وليس الأرمن أبداً . وطالب الفرنسيون بإلحاح أكثر فأكثر بالتعويض عن الموصل ، الذي وجدوه في جنوب شرق الأناضول ، أي في كردستان الجنوبية ـ الغربية وفي كيليكية . وفي ١٣ أيلول عام ١٩١٩ طالب كليمنصو رداً على المذكرة البريطانية « بالمساواة في استثمار نفط ميسوبوتاميا وكردستان »(٥٠) .

حاول لويد جورج في الأيام الأولى تجاهل المسألة النفطية التي طرحها الفرنسيون وبرر ضرورة إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو (وخاصةً إعطاء الموصل لبريطانيا) ذلك أن الموصل تؤلف « جغرافياً واقتصادياً جزءاً من ميسوبوتاميا » وكذلك الدور الحاسم الذي لعبته بريطانيا في الحرب ضد تركيا (مليون و ٤٠٠ ألف جندي و ٧٥٠ مليون جنيه استرليني) وميول العرب والصهاينة (كان يعني فلسطين)(٥١) الموالية للإنكليز ، إلا أن كليمنصو لم يكن يرغب في إعطاء المكافأة الموعودة عبثاً . فقد طرح في مذكرته إلى لويد جورج بتاريخ ٢ كانون الأول عام ١٩١٩ برنامج مطامع فرنسا نحو المناطق غير التركية بما فيها المناطق الكردية في تركيا الآسيوية . وجاء فيها : « بما أن الأمر يتعلق بفرنسا فإنّ إعطاء الموصل كتعويض أمر ضروري يلحّ عليه البرلمان الفرنسي والصناعة الفرنسية بنفس القدر ، بإقامة المساواة التامة في استثمار المصادر النفطية في ميسوبوتاميا وكردستان . وتُعطى لهذه المسألة أهمية كبيرة نظراً لفقدان النفط تماماً في فرنسا وحاجة البلاد إليه . . .

وسيتم استكمال المسودة الحالية الأولى لأسس الاتفاقية حول المسائل المتعلقة بالإمبراطورية التركية (إنشاء حكومة دولية محايدة من القسطنطينية والمضائق ، وإبعاد تركيا إلى آسيا الصغرى والأناضول والاعتراف باستقلال أرمينيا ضمن الأطر التي حددها تاريخها والعدل والعقل ، واتفاقية فعلية حول مسائل استقلال العرب والسوريين تحت الانتداب الفرنسي والإنكليزي) بتبادل الآراء حول مسألة القفقاس وكردستان وفارس التي لن يُوجد خلافات في الرأي حولها ، وسيجري الحديث عن هذه البلدان فقط بقدر ما تمسها الاتفاقية الحالية »(٥٢) .

وأحاط وزير الخارجية بمختلف جوانب القضية الكردية (كيف كانت في نهاية السنة الأولى التي أعقبت الحرب) ، ولقد تم إعارة اهتمام أقلّ بموقف الأكراد أنفسهم كعامل ، كما يبدو ، قليل الأهمية . وجرى فقط ذكر اقتراح شريف باشا في فرض الانتداب الإنكليزي على معظم كردستان وطلبه في حماية أعضاء النادي الكردي في استانبول من المضايقات الممكنة من جانب حكومة علي رضا باشا «الوطنية» الجديدة . وفي ما يتعلق بالأخير فقد جرى التأكيد على إحالة المسألة للمندوب السامي البريطاني في تركيا دي روبك للنظر فيها ، وكانت الفكرة الأساسية لهذه الوثيقة هي أن القضية الكردية تتسم بأهمية مستقلة تماماً وكتب كراو أن الانتداب

---

(٥٠) المصدر السابق ، العدد ٣١٤ ، ص ٤٥٤ ؛ ديربي إلى إ . كيرزون ، ١٠ تشرين الأول عام ١٩١٩ .
(٥١) المصدر السابق ، العدد ٣٣٤ ، ص ٤٨٣ . كيرزون إلى ديربي ، ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٩ .
(٥٢) لويد جورج ، **حقيقة مفاوضات الصلح** ، الجزء ٢ ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .

الأمريكي على أرمينيا « هيهات أن يؤثر على مسألة كردستان » ، باستثناء قضية تثبيت حدودها الشمالية ، وأبلغ كراو بأن الأمريكيين يوافقون على انفصال واضح للأراضي الكردية عن الأرمنية (أي يتخلون عملياً عن مشروع « أرمينيا الكبرى ») ، لكنهم يخشون على ألا يتم خرق الحدود المألوفة بينها في الشمال . وإن الشيء الأهم الذي أصرّ عليه كراو هو ضرورة مناقشة مسألة الانتداب على جزء كبير من كردستان مع الحلفاء وقبل انتهاء المفاوضات السلمية مع تركيا . وأشار إلى أنّ ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو أن فرنسا ، وإن وافقت على إعطاء الموصل لبريطانيا فإنها سوف تطالب بالانتداب على الأراضي الواقعة إلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية وإلى الغرب من الخط الممتد من منابع نهر الخابور رافد الدجلة وحتى الحدود الجنوبية لأرمينيا .

وقد كرس كراو قسماً خاصاً في المذكرة لكردستان الجنوبية ، واستعرض فيها آراء ممثلي الدوائر الأنكلو ـ هندية التي لم تتبلور نهائياً بعد حول مستقبل هذه المنطقة ، وقدمت وزارة شؤون الهند توصية إلى المندوب السامي في بغداد بإنشاء « مقاطعةٍ عربيةٍ في الموصل » متاخمة « لدويلات كردية ذات حكم ذاتي يديرها الزعماء الأكراد مع المستشارين البريطانيين السياسيين » .

واتسم هذا المخطط بطابعٍ عابرٍ إلى عقد معاهدة صلح مع تركيا ، ورأى مونتيغيو أن الحل النهائي للقضية الكردية يرتبط بعوامل عديدة ، وبالدرجة الأولى بما سيكون عليه طابع الدولة الأرمنية المقبلة ونطاقاتها ، بيد أنه مهما كان الأمر فإن غياب سياسةٍ واضحةٍ في المسألة الكردية يترك تأثيراً سيئاً على « الموقف المحلي » ويجب تقديم مقترحات ملموسة إلى مؤتمر الصلح .

وقف العقيد أ . ويلسون إلى جانب إخضاع الأراضي الكردية (يقصد بها الأراضي الكردية الجنوبية) لبريطانيا مباشرةً ، الأمر الذي أثار النقد من مختلف الجهات . وكما اقترح الأدميرال كالتورب ، أول مندوب سامي بريطاني في تركيا ، فإن فرض التبعية التركية على كردستان الجنوبية لا يمكن تحقيقه كما لا يجوز ترك الأكراد « وشأنهم » ، أي منحهم الاستقلال ، إذ يستوجب ذلك التضحية بمصالح المسيحيين ، والأهم هو أن « كردستان الحرة » ستكون « جارةً لا تحمد عقباها » «للدولة العراقية الجديدة » و « للمملكة الأرمنية الواقعة تحت الانتداب » . وحسب رأي مونتيغيو أُخذ الموقف في كردستان إيران بالحسبان أيضاً ، ذلك أن سلطة طهران على المناطق الكردية في ضعفٍ مستمرٍ. بينما يعد فقدان إيران لهذه المناطق ضربةً قويةً لها ، وليس لوحدها فقط ، ذلك أن البلاد نفسها تصبح تحت الوصاية البريطانية . وفي الختام عبر مونتيغيو مع ذلك عن تأييده لمشروع أ . ويلسون « كحلٍ واقعي وحيد»(٥٣) .

وعلى العموم فإن آراء كراو هامة للغاية ، فهذه أول وثيقةٍ صادرةٍ عن رجل سياسي

---

(٥٣) DRFP ., Vol . IV , PP. 813 - 815 .

مسؤول في بريطانيا العظمى ، حيث تعطى المسألة الكردية قدرها وعلى أكمل وجه كقضية دولية هامة ومستقلة والتي تتطلب حلاً عاجلاً (وبالطبع لصالح بريطانيا فقط) ، وقد تجلت وبوضوح تام مطامع بريطانيا في السيطرة بمفردها على كردستان الجنوبية والشرقية ، وإلى جانب ذلك فإن مذكرة كراو تعكس البلبلة الكبيرة في أذهان رجالات الدولة في بريطانيا بخصوص المسألة الكردية فلقد غاب الاتفاق في الرأي والتصورات الواضحة حول الأشكال المقبلة للنظام الكولونيالي في كردستان الجنوبية والتركيب الحكومي ـ السياسي لأجزائها الباقية ، بيد أن الديبلوماسية البريطانية بالذات ـ وعلى أية حال ـ هي التي أعطت في عام ١٩١٩ م إشارة البدء بطرح المسألة الكردية المستقلة من وجهة نظر دولية .

وبحثت المسألة الكردية بصورةٍ مباشرة في اللقاء الذي جرى في لندن بين وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية في ٢٣ كانون الأول عام ١٩١٩ ، وبادرت فرنسا إلى ذلك ، حيث جاء في المذكرة الفرنسية التي وضعها رئيس القسم السياسي والتجاري في وزارة الخارجية الفرنسية بيرتيلو عن استحالة انضمام كردستان إلى أرمينيا أي أنه اعترف بالوجود المستقل للمسألة الكردية وبمعزل عن المسألة الأرمنية ، وتحددت كردستان الجغرافية ضمن ولايتي دياربكر وجنوب ولاية وان فقط ، أما الأكراد فلم يتم تسميتهم « بقطاع الطرق فقط » ، وإنما « بالجبليين المحاربين» أمثال الأفغان والمراكشيين في الريف ـ وبهذا كان ، وكأنه ، اعتراف بشرعية الحركة الكردية القومية ولو باستخدام العبارات الكولونيالية المنمقة وأصرت المذكرة على الاحتفاظ بمناطق النفوذ البريطاني والفرنسي التي أقرتها اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ ، ولكن مع إجراء تعديلات فيها . وجاء فيها حول ضرورة إقامة « كيان فيدرالي تحت إشراف أوروبي » في كردستان ، الذي ستتحدد وظائفه الاقتصادية والسياسية في المستقبل ، كما جرى التأكيد على أنه يجب إبقاء سيادة السلطان التركي على كردستان « نظرياً » ، وخاصةً نظراً لوجود « التركمان »(٥٤) ، وتأجيل تقرير مصير كردستان النهائي لغاية تبيان النظام الحقوقي للدول الحدودية المجاورة ـ وفي هذه الحالة ـ أرمينيا وولاية الموصل(٥٥) .

وهكذا عندما اعترف الفرنسيون بضرورة إجراء بحث مستقل للمسألة الكردية ، فإنهم لم يقوموا بصياغة أية وجهة نظرٍ واضحةٍ وواقعية منها ، وما زالت خطتهم ترمي إلى القيام بمحاولة الحفاظ على تلك البنود المناسبة لفرنسا من اتفاقية سايكس ـ بيكو التي كان من الممكن الحفاظ عليها وإقرار حق الفرنسيين ولو في إشراف اقتصادي وسياسي جزئي على كردستان .

وكان موقف الجانب البريطاني الذي عبر عنه اللورد كيرزون أكثر وضوحاً وثقةً ، فقد أعلن أن الشك يساوره في « حسن تقدير حتى قيام سيادة إسمية للسلطان في كردستان » كما

---

(٥٤) التركمان ـ هم من سكان شمال ميسوبوتاميا الناطقين بالتركية ، ويختلفون من الناحية الأثنوغرافية عن أتراك آسيا الصغرى وعن التركمان في إيران وآسيا الوسطى ، وغالباً ما يجري الخلط بين هذه الأجناس .

(٥٥) المصدر السابق ، العدد ٦٣٤ ، ص ٩٦٩ ـ ٩٧٠ .

لا يروق له فكرة تقسيم كردستان إلى مناطق إشراف ، ذلك أنها تثير استياء الأكراد. وقد اقترح كيرزون المبادىء التالية لحل المسألة الكردية :

١ ـ لا انتداب إنكليزياً ولا إنكليزياً ـ فرنسياً مشتركاً (باستثناء عدد من مناطق كردستان الجنوبية) .

٢ ـ ترفض السيطرة التركية على كردستان حتى وإن كانت إسمية .

٣ ـ بوسع الأكراد عقد اتفاقيات مع الآشوريين والأرمن ، لا يمكن أن تعتبر المسألة الكردية منفصلة عن قضية تشكيل الدولة الأرمنية .

٤ ـ يجب أن يترك الأكراد ليقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا يشكلون دولة واحدةً أو « عدداً من المناطق المتحدة وبحرية » (« a number of small loosely knit areas ») وبين الوقت وعدم تدخل الأتراك « ما إذا كان الأكراد قادرين على ذلك » .

٥ ـ يجب منح الأكراد إذا أمكن ، الضمان ضد اعتداء الأتراك ، ولكن من المرغوب فيه « إسمياً » عدم إرسال المستشارين الإنكليز أو الفرنسيين إليهم .

٦ ـ يعتبر الجانبان الإنكليزي والفرنسي « أن من الضروري تجنّب خلق مشاكل في مناطق الحدود مشابهة لما تواجه بريطانيا في الهند » .

كانت خطة الإنكليز واضحة في تثبيت أقدامهم في كردستان الجنوبية وعدم إعطاء الفرنسيين أسباب « شرعية » للتدخل في كردستان الجنوبية ـ الغربية ، كما ظهرت مسودة مشروع تشكيل دولة كردية أو عدة دويلات التي تعيّن عليها القيام بدور حاجز منيع لحماية الممتلكات البريطانية في الشرق الأدنى (العراق وإيران) . وعلى أية حال لم يجازف كيرزون في المرحلة الأولى من بحث المسألة الكردية الإسراع في المفاوضات حول كردستان وتوضيح كل شيء بصورةٍ نهائية ، فقد، اتفق مع بيرتيلو ترك المسألة في حالتها الراهنة والعودة إليها ثانية بعد بحث مشكلة الموصل وغيرها من مشاكل البلدان العربية[٥٦] . بيد أن هذا التأجيل كانت تمليه اعتبارات التكتيك الديبلوماسي فقط ، وفي تلك الأثناء خُصص لكردستان ولأرمينيا بعد الانسحاب الأمريكي الفعلي من ساحة الشرق الأوسط مكاناً هاماً للغاية في المخططات التوسعية للأوساط البريطانية الحاكمة . وكما يتضح من مذكرة الأركان العامة البريطانية (كانون الأول عام ١٩١٩) فإنه لأجل تنفيذ مهمات بريطانيا العسكرية في منطقة البحر الأسود (أي للقيام بحملاتٍ جديدة معادية للسوفيات) تم النظر في الإجراءات السياسية التالية :

« ١ ـ تشكيل أرمينيا الكبرى التي تضم كيليكية وجمهورية يريفان .
٢ ـ تشكيل كردستان المستقلة »[٥٧] .

---

(٥٦) المصدر السابق ، ص،٩٦٦ ـ ٩٦٧ .

(٥٧) تشرشل ، الأزمة العالمية ، ص ٢٥٤ .

وبما يثير الفضول أن المؤسسة العسكرية الإنكليزية لم تكن تطمع في كردستان وأرمينيا الغربية والشرقية فقط ، بل وفي كيليكية التي وعدت بها فرنسا ، بلا شك . وقامت القوات الفرنسية بالعمليات فيها وبهذا الشكل كانوا يتصورون الوفاء للحليف في لندن . ولكن ، بالطبع ، لم يكن يسيراً تنفيذ هذه المخططات العدوانية الواسعة ، ومع ذلك كان القول الفصل للقيادة السياسية التي لم يكن لها أن تتجاهل ، وبلا حياء موقف باريس في حل المسألة التركية .

وفي كانون الثاني عام ١٩٢٠ برزت المسألة الكردية من جديد في المباحثات الأنكلو - فرنسية حول المعاهدة التركية السلمية ، فقد اقترح في رسالة بيرتيلو إلى الديبلوماسي الإنكليزي ر . وانسيتارت بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٢٠ م تشكيل « جمهورية أرمينيا مستقلة تحت حماية عصبة الأمم التامة يحدّها من الجنوب المنطقة الفرنسية وكردستان » شريطة حماية الأرمن من « السكان التتار والأكراد » (أو كما جاء في مكان آخرٍ من الرسالة عن « السكان الأكراد - والأتراك النشطاء »(٥٨) ، فكما يبدو لم يتخلوا في باريس عن فكرة احتلال جنوب - شرق الأناضول ، بينما اعتبروا كردستان امتداداً جغرافياً فقط . بل وأن بيرتيلو - على ما يظهر - كان لديه تصور غامض للغاية عن الوضع العرقي في المنطقة الأرمنية - الكردية . وكان الإنكليز أكثر دقةً لكنهم لم يخوضوا بدورهم في تفاصيل المسألة الكردية . وقد رُسمت في مشروع مونتيغيو حدود أرمينيا المستقلة تحت حماية عصبة الأمم وهي : جمهورية أرمينياالقائمة زائد الجزء الشرقي من ولاية أرضروم ، ووادي موش ومقاطعة بدليس ، ومنطقة بحيرة وان وحتى الحدود الإيرانية . أما حدود أرمينيا مع جورجيا وأذربيجان وتركيا والمنطقة الفرنسية وكردستان فسوف يتم وضعها من قبل لجنةٍ من الحلفاء في ما بعد ، كما كانت وزارة الخارجية موافقة على هذا المشروع(٥٩) .

ومما يسترعي الانتباه أنه لم ترد كلمة واحدة في هذه المفاوضات السرية عن المصالح الأمريكية في أرمينيا وكردستان ولا عن الانتداب الأمريكي على أرمينيا الذي كان وارداً في جدول الأعمال ، وهذا أمر طبيعي ، ذلك أنهم في مثل هذه المفاوضات يعكفون على العمل وليس على الدعاية ولا يناقشون المشاكل التي لا وجود لها .

كما كان هكذا في مؤتمر لندن لرؤساء حكومات كلٍ من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها (من ١٠ شباط ولغاية ١٠ آذار عام ١٩٢٠) الذي تمّ الاتفاق فيه على الشروط الأساسية لمعاهدة الصلح مع تركيا . وأعلن كيرزون في الاجتماع المنعقد بتاريخ ١٤ شباط البنود الأساسية المعروفة لمعاهدة الصلح مع تركيا والمقبولة لدى الحكومة البريطانية بما فيها استقلال أرمينيا وفصل الأراضي غير التركية عن تركيا وهي « سوريا ، ميسوبوتاميا ،

---

(٥٨) DBFP ., Vol . IV . № 658 , PP. 1024 - 1025 .
من وانسيتارت إلى كيرزون ، ١٢ كانون الثاني عام ١٩٢٠ .

(٥٩) المصدر السابق ، العدد ٦٦٥ ، ص ١٠٤١ ، ١٠٤٢ . رسالة فوربس أدم من باريس إلى بييس (مساعد سكرتير وزارة الخارجية) ، ١٩ كانون الثاني عام ١٩٢٠ .

وفلسطين وغيرها » وحماية الأقليات المسيحية . وجرى إغفال مسألة مصير كردستان[٦٠] ، وكان من الممكن الظن فقط بأن الإنكليز وضعوا كردستان ضمن ترتيب « وغيرها » . ولم يَرق للفرنسيين مثل هذا التحفظ الواضح وكانوا يخشون (وكان لذلك أسبابه) من أنّ لدى حليفهم البريطاني فكرة خفية ما بهذا الشأن .

وحاول بيرتيلو في اجتماع ١٧ شباط معرفة مخططات الإنكليز الحقيقية ، وأعلن بأن مسألة ميسوبوتاميا ترتبط بتثبيت حدودها الشمالية وسأل بصراحة : « هل ستبقى كردستان إقليماً تركياً ؟ أم ستصبح تحت انتداب دولة كبرى أو دولتين ؟ »[٦١] .

وآثر الإنكليز التملص من إعطاء جواب محدد ، وقال لويد جورج بأن مشكلة كردستان «صعبة». وحصل الفرنسيون على حق الانتداب على كيليكية ، بيد أنّه كان من « الحكمة » حل المسألة بطريقة أخرى . ومن جانبه طرح رئيس الوزراء البريطاني سؤالاً دون إعطاء جوابٍ عليه « ما إذا كانت ستنضم إلى الإمبراطورية التركية أم تبقى مستقلة مثل أذربيجان ؟ » ، وبقي أمام بيرتيلو الإقرار فقط بأن « إقامة كردستان تبقى مسألة مفتوحة » . وطلب من كيرزون إدخال اقتراح محدد إلى المسألة المطروحة للنقاش[٦٢] .

وعلى هذا النحو تهّرب الإنكليز من الردّ المباشر ، الأمر الذي أثار شكوكاً مؤكدة لدى الفرنسيين. وطرحت المسألة الكردية ثانية في اجتماع السادس والعشرين من شباط . وأعلن كيرزون محاولاً « تسوية المسألة الصعبة بهدوء » أن الفرنسيين والطليان اتفقوا على عدم نيل امتياز ضد رغبة بريطانيا في كردستان إلى الشرق من نهر دجلة وخارج « المنطقة الزرقاء » العائدة لفرنسا حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو . ويكفي إلقاء نظرة إلى الخارطة لإدراك مدى خطة كيرزون ، حيث رغب في إعادة النظر في اتفاقية سايكس ـ بيكو جزئياً ، وأخذ جزءٍ من « منطقة أ » الفرنسية التي كانت لها فيها مكاسب إقتصادية وسياسية . وبعبارةٍ أخرى تقدم الإنكليز بمطامع (كانت إقتصادية في بادىء الأمر) في قطعة من الأرض لا يستهان بها من كردستان العراق وكردستان تركيا ، ولكن بما أن التربة لم تكن جاهزةً بعد ذلك ، لم يسارعوا في تحديد مستقبل كردستان السياسي .

إلا أنّ عدم الوضوح هذا لم ينل موافقة الفرنسيين الذين لم يثقوا بحليفهم الإنكليزي وسارعوا إلى تأمين ضمانات دولية ـ قانونية للحصول ولو على جزء من الحصة الموعودة من « التركة العثمانية » ، كما أن فرض الهيمنة البريطانية الممكنة على الأراضي الكردية قد جعل هذه المكاسب قليلة الاحتمال . ولهذا السبب سأل السفير الفرنسي في لندن بول كامبون ، وبصراحة ، كيرزون في ما إذا كانت ستدرج مسألة استقلال كردستان في المؤتمر .

إلا أن كيرزون تنحّى كعادته جانباً مؤكداً على أن هذه المسألة لم تدرج بهذا الشكل ،

---

(٦٠) المصدر السابق ، ١٩٥٨ ، العدد ٦ ، ص ٤٣ .
(٦١) المصدر السابق ، العدد ١٢ ، ص ١٠٣ .
(٦٢) المصدر السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٨ .

وقـال بأنّ لـويد جـورج يعتزم الإعـلان في مجلس الشيوخ عن فصـل جميع « الأجنـاس » غير التركية عن الإمبراطورية العثمانية أي « العرب والأرمن والسـوريين (!) والأكـراد ، ذلك أن الأخيرين ليسوا أتراكاً بكل تأكيد » . وعلق بيرتيلو على ذلك بأن مشكلة كردستان واقع جديد لم يَرد في اتفاقيـة سايكس ـ بيكـو ، أضف إلى ذلك أنها غنيـة بالـثروات المعدنيـة . وبعد أن عرّض كيرزون للشك حقوق فرنسا الاستثنائية في « منطقة أ » أكد على أن بريطانيـا « لا تملك أي شيء في كردستان » ، وأنه يهتم بها فقط لكـونها متاخمـة لبلاد تقـع تحت حكم الإنكليز . ووافق بـيرتيلو مع محدّثه عـلى أن « كردستـان تكتسب أهمية كبيـرةً وخاصـةً » بسبب وضعهـا الجغرافي ، لكنه كان يعني « أرمينيا والمنطقة الآشورية ـ الكلدانية »(٦٣) . ولم يتخذ بعـد هذا اللقاء أي قرار حول المسألة الكردية (٦٤) .

وبـالتالي أضحى مصـير كردستـان حجر عـثرة في المفاوضـات الأنكلو ـ فرنسيـة حـول المعاهدة التركية السلمية وقد انطلق الجانبان من نزعاتٍ متناقضة مدركين أهمية الإشراف عـلى الأراضي التي يسكنها الأكراد لتثبيت مواقعهم الاستعمارية في الشرق الأوسط . فقد كانت هنا عقـدة هامـة للمصالـح الاقتصاديـة والسياسيـة مربـوطة . وقـال كيرزون في ٢٨ شبـاط عـام ١٩٢٠ بـأن الإنكليز « بعد أن حصلوا على المـوصل لم يـطمحوا إلى النفط فقط ، بـل كانـوا مستعدين في الوقت ذاته لأخذ الالتزامات الضرورية على عاتقهم لحمايـة السكان المحليـين من كـل اعتداء خـارجي »(٦٥) ، وكان ينبغي الإضـافة إلى أن الإنكليـز عزمـوا عـلى بسط دائـرة التزامات مماثلة بعيداً خارج حدود ولاية الموصل .

ومع ذلك كان ينبغي حل المسألة الكردية ، وإلا تعثرت قضية التسوية السلمية التركيـة كلهـا ، وقد تؤدي المـماطلة المقبلة إلى إلحاق ضرر واضـح بمصالـح بـريـطانيـا وفـرنسـا ودول الائتلاف المعنية الأخرى. وقد غدا واقعاً ، أكثر فأكثر ، ازدياد دور العوامل التي لم تكن لصالح الإمبرياليين مثل النهوض المتنامي لحركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط كله ، وفشـل جميع الحملات المعادية للسوفيات (ففي ربيع عـام ١٩٢٠ بـقـي الأمل معقـوداً فقط على فـرانكل والبولونيين البيض والقوميين المعادين للثورة في ما وراء القفقاس وفي آسيا الوسطى) . ولهـذا السبب كان ينبغي الإسراع في عملية تقسيم تركيا . . .

---

(٦٣) المصدر السابق ، العدد ٢٩ ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨ .
لم يكن مثل هذه البلاد موجوداً على الطبيعة ، بل كانت طـوائف مسيحية من الكلدان مبعـثرة في شمال إيران .

(٦٤) حسب ما أكّده جورج داروين لم يتقرر في مؤتمر لندن هذا تشكيل دولـة مستقلة في أرمينيا فقط ، وإنمـا في كردستان أيضاً .
لا يطابق مع الواقع . (G . Darwin, **Britain , Egypt and the middle East** , P . 178) .

(٦٥) لويد جورج ، **حقيقة مفاوضات الصلح** ، الجزء ٢ ، ص ٤١٣ .

رابعاً : مؤتمر سان ريمو

تم في مطلع آذار عام ١٩٢٠ وضع قرار المجلس الأعلى لدول الحلفاء الذي جرى النظر فيه إلى جانب تشكيل أرمينيا المستقلة « الاعتراف المحتمل بكردستان المستقلة »[٦٦] . وقد جرى الاتفاق على مشروع معاهدة الصلح مع تركيا وبخطوطه العريضة في مؤتمر دول الحلفاء في سان ريمو (١٨ ـ ٢٦ نيسان عام ١٩١٨) .

وجاء في مشروع ردّ الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسن بتاريخ ٢٤ آذار عام ١٩٢٠ أنه يجب « تثبيت حدود تركيا الجنوبية مع عدم الأخذ بالحسبان العوامل العرقية فقط ، بل الاقتصادية والجغرافية أيضاً »[٦٧] . الأمر الذي كان من الممكن إدراكه كرغبةٍ ، وخاصة ، في سلخ كردستان الجنوبية على الأقل من تركيا . وهكذا بدأ الاجتماع العام الأول للمؤتمر في ١٩ نيسان ، ونوقشت في اليوم ذاته باقتراح من لويد جورج مشكلة كردستان وبصورة مسهبة .

وكان كيرزون أول من قدم تحليلاً شاملاً لها ، إذ قال إنها مسألة صعبة ، ذلك أن كردستان الجنوبية كجزء من الإمبراطورية العثمانية تقطنها عشائر محاربة تناصب الجيران والحكومة التركية العداء . كما أن القضية تمسّ الدول الأوروبية الكبرى طالما أن كردستان تقع بجوار أرمينيا ، وفي الوقت ذاته « يرتبط مستقبلها بالنساطرة وبالكلدانيين المسيحيين »[٦٨] ، وتؤلف كردستان جزءاً من ولاية الموصل التي من المرغوب فيه وضعها تحت انتداب بريطانيا العظمى » .

وقد يكون أشكال مختلفة لحل المسألة الكردية ، وأحدها هو وضع جزءٍ من البلاد تحت حماية بريطانيا وفرنسا ، وإذا لم يؤدِّ ذلك إلى نتيجة فينبغي فصل كردستان عن تركيا وجعلها ذات حكم ذاتي . إلا أن كيرزون يتكهن هنا بوجود مصاعب كبيرة ، والرئيسة منها تكمن في الأكراد أنفسهم الذين لا تبدو نواياهم واضحة ما إذا كانوا يحققون « الاستقرار » لكي يتمكنوا من تأسيس « دولة ذات حكم ذاتي » . فهو لا يستطيع أن يرى بين صفوف الأكراد شخصية تمثل مصالحهم قاطبة ، « فكل كردي يمثل قبيلته فقط » ، كما لا يمكن الاعتراف بشريف باشا كممثلٍ لكردستان . والأكراد يدركون أنه ليس بوسعهم البقاء دون تأييد الدول الكبرى « فهم يقبلون عن طيب خاطر الحماية البريطانية ، كما ويقبلون بالحماية الفرنسية دون شك . أما إذا بدا الاستقلال صعب المنال ، ولا توافق بريطانيا وفرنسا على فرض حمايتها ، فمن الأفضل ترك الأكراد تحت الحكم التركي الذي « اعتادوا » عليه .

ثم تناول كيرزون قضايا كردستان الجنوبية الواقعة ضمن نطاق المصالح البريطانية .

---

(٦٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية ، قسم « أرشيف الهند الوطني » ، كيرزون إلى دي روبك ٦ آذار عام ١٩٢٠ .

(٦٧) DBFP . Ist series . Vol . VIII . London , 1958 . № 4 , P . 32 .

(٦٨) يبدو بوضوح أن الحرف « أو » قد جاء في غير محله وبوضوح ، ذلك أن النساطرة والكلدان ينتمون إلى مجموعات دينية مختلفة ، مع أن الأخيرين هم أيضاً آشوريون .

وإذا لم يتم الإعلان مع ذلك عن استقلال كردستان ، عندها يجب السماح لسكان ولاية الموصل حل المسألة : إمّا بالبقاء تحت الإشراف البريطاني أو بالانضمام إليها . والشكل الأخير يكون أكثر احتمالاً ذلك أنه ليس عملياً تقسيم ولاية الموصل . وعلى أية حال ، من العسير حلّ هذه المسألة في المعاهدة السلمية . وأشار كيرزون في الختام إلى ضرورة عودة الآشوريين ـ النساطرة في معسكر بعقوبة إلى ديارهم .

وأيد الممثل الفرنسي بيرتيلو في هذا الاجتماع تأجيل المسألة الكردية ، وقد أشار رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيتها أ . ميليران(٦٩) إلى أن كيرزون ـ حسب رأيه ـ يقف إلى جانب ترك الأكراد في ولاية الموصل تحت الانتداب الإنكليزي(٧٠) .

وما جاء في كلمةٍ كيرزون يتميز به نهج السياسيين الغربيين آنذاك إزاء المسألة الكردية ومما يلفت النظر المعرفة السيئة بالأوضاع المحلية (ولا سيما بالنسبة لكيرزون الذي ذاع صيته كخبير رائع بشؤون الشرق الأوسط ، وهذا ما لا يغفر له) ، وغياب أية خطة واضحة في طرح المسألة وطرق حلها ، وقصارى القول إن ما ورد كان عرضاً مختلطاً ومتناقضاً ، إذ يحسّ المرء أن المسألة الكردية جديدة على الديبلوماسية الأوربية . وعلى الرغم من ذلك كله كان كيرزون يعلم ما يريد، أما فهو فقد أراد: **أولاً**: فصل كردستان عن تركيا وبصورة دائمة، وتحويلها إلى ميدان للتأثير الكولونيالي المباشر؛ **ثانياً**: عدم السماح للفرنسيين بالسيطرة وحدهم على كردستان تركيا؛ **وثالثاً**: ترسيخ الأقدام ـ وحسب الإمكانية المتاحة في كردستان الجنوبية ـ أو على الأقل تحويلها إلى حاجز أمني للممتلكات البريطانية في العراق وفي الخليج. وقد كانت «كردستان المستقلة» أحد الأشكال الممكنة التي تناسب هذه الأهداف، وذلك تارةً على شكل دولة موحدة (من دون كردستان إيران الشرقية) وتارة أخرى على شكل إمارات كردية شبه مستقلة ومنفصلة. وفي هذه الأثناء لم يجر الحديث بالطبع عن الاستقلال الحقيقي (ليس عبثاً استخدام المصطلح الضبابي «للحكم الذاتي») بل عن هذا الشكل أو ذاك من أشكال حماية الدول الغربية الكبرى.

وكان موقف الأوساط الفرنسية الحاكمة من الأكراد مشابهاً من حيث المبدأ ، أي استعمارياً محضاً ، بيد أنها نظرت إلى القضية الكردية الناشئة من وجهة نظر مصالحها التي كانت على نقيض من المصالح البريطانية وفي نواحٍ كثيرة. ففي كردستان الجنوبية التي فقدتها أرادت أن تؤمّن لنفسها حصةً من نفط الموصل . وفي كردستان الغربية والشمالية أرادت ـ طالما لن تتمكن قريباً من ترسيخ أقدامها فيها ـ أن ترى منطقةً واسعةً متاخمة لمستعمراتها تطمع

---

(٦٩) الذي حل محل كليمنصو في كانون الثاني عام ١٩٢٠ بعد فشل هذا الأخير في انتخابات الرئاسة وقد ساعد على ذلك ـ كما لاحظ لويد جورج بحق ـ استياء الأوساط المصرفية الفرنسية منه بسبب تنازله عن الموصل ونفطه (لويد جورج ، حقيقة مفاوضات الصلح ، الجزء ٢ ، ص ٢٧٤) .

(٧٠) DBFP ., Vol . VIII ., № 5 , P . 43 - 44 .
مذكّرات السكرتير البريطاني عن اجتماع المجلس الأعلى لدول الائتلاف في ١٩ نيسان عام ١٩٢٠ .

فيها وتحمي بأمان الممتلكات الكولونيالية في كيليكية وسوريا ولبنان . ولم توافق هذه الأوساط على السيطرة التركية ولا على الإشراف الإنكليزي المنفرد على هذا الجزء من كردستان .

وفي النتيجة ورغم تعارض المصالح الاستعمارية في منطقة كردستان كانت ثمة نقاط التقاء مشتركة بين بريطانيا وفرنسا . وتم وضع برنامج سياسيّ وجد فيه الديبلوماسيون الإنكليز والفرنسيون ـ كما تراءى لهم ـ حلاً مقبولاً للمسألة الكردية . والكلام يجري عن تشكيل دولة حاجز على أراضي كردستان تركيا إما على أسس حكم ذاتي واسع أو استقلال شكلي يكون تحت إشراف هذه الدول الكبرى من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وأعدّ الإنكليز في مؤتمر سان ريمو ، ودون مشقة تذكر ، مشروع مواد المعاهدة التركية السلمية المتعلقة بكردستان ، التي احتوت على ما يلي :

١ ـ سوف تعمل لجنة مؤلفة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في استانبول، عليها بعد ستة أشهر من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية وضع مخطط «للإدارات الذاتية المحلية» . للأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات وإلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية التي يسكنها الأكراد، ويجب أن يستدرك المخطط حماية الأشوريين ـ الكلدان وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية في الأراضي المشار إليها، كما سيتم تشكيل لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيران والأكراد «للإصلاحات» على الحدود التركية وخاصة على الحدود التركية ـ الفارسية .

٢ ـ تتعهد الحكومة التركية بقبول توصيات اللجنة خلال ثلاثة أشهر بعد عرضها عليها .

٣ ـ إذا توجه «الشعب الكردي» في الأراضي المشار إليها بعد عام من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية، إلى مجلس عصبة الأمم، يطلب باسم الأكثرية الاستقلال عن تركيا وإذا قرر المجلس أن هذا الشعب «كفء لهذا الاستقلال» ويوصي به، فإن تركيا تتعهد بتنفيذ هذه التوصية بعد أن تتنازل عن جميع حقوقها في هذه الأراضي. ويجري الإتفاق على التفاصيل وبصورة مستقلة بين تركيا ورؤساء الدول الكبرى الموقعين على المعاهدة.

٤ ـ وفي مثل هذه الحالة لن تعارض دول الحلفاء الكبرى انضمام الأكراد القاطنين في ولاية الموصل إلى «الدولة الكردية المستقلة»[٧١].

وجرى النظر في هذا المشروع مرتين في اجتماعات المؤتمر ولم يؤدِّ إلى خلافاتٍ كبيرة في الرأي إلا أنه نشأت مع ذلك بعض الخلافات ؛ فقد عبر بيرتيلو في اجتماع الحادي والعشرين من نيسان عن خشيته من حدود كردستان الواقعة إلى الشرق من الفرات كي لا تؤدي إلى إلحاق ضرر بمصالح فرنسا الاقتصادية . وقد اتخذ القرارين التاليين : ١ ـ القبول بالمشروع

---

(٧١) المصدر السابق ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

البريطاني ولكن شريطة عدم السماح بوضع قيود على حقوق فرنسا الاقتصادية المكفولة حسب الاتفاقية الثلاثية الموقعة في سان ريمو وفي آنٍ واحد بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا(٧٢).

٢ ـ إذا لم يتوصل أعضاء «اللجنة الكردية» إلى إتفاق حول مسألة من المسائل فإنها سوف تعرض على رؤساء حكومات الدول المعنية للنظر فيها.

وجرى في اجتماع ٢٣ نيسان نقاشٌ حادٌ حول مصالح فرنسا وبريطانيا الاقتصادية في كردستان الجنوبية ، وكان الفرنسيون (بيرتيلو) في حالة عصبية بسبب انتقاصٍ محتمل من حقوقهم في اللجان والتجارة وغيرها في تلك المناطق من كردستان الجنوبية التي ستعود إلى بريطانيا أو ستنضم إلى الدولة الكردية المقبلة . وحاول كيرزون تهدئة مشاعرهم مؤكداً لهم أن بريطانيا معنية فقط بمقاطعة السليمانية « كجزء متكامل من ولاية الموصل » ، أما الجزء الباقي من كردستان فيقع خارج « الأولوية الاقتصادية » لبريطانيا . وأضاف لويد جورج أن بريطانيا «لاتأخذ على عاتقها مسؤولية الحفاظ على النظام في هذا الجزء الرئيس من كردستان » . وسأل بيرتيلو فيما إذا كان ذلك يعني حصر الدعاوى البريطانية في الجزء الشمالي من ولاية الموصل ، فأجاب كيرزون : « نعم » . ورأى وانسيتارت ضرورة توضيح أن المشروع البريطاني حول المسألة الكردية يحتوي على البديل : إما الحكم الذاتي لكردستان ، أو استقلالها الممكن »(٧٣) على أن يكون هذا بشكل دقيق .

كما تم التصديق في هذا الاجتماع على المشروع الآنف الذكر للاتفاقية الثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وتضمن تعهداً بخصوص الاعتراف « باستقلال كردستان الفوري أو الممكن في ظل ظروف معينة ، وتجنب النزاع بين الدول الكبرى . وجرى الاعتراف بمصالح إيطاليا الخاصة في الأناضول الجنوبية وبمصالح فرنسا في كيليكية وفي الجزء الغربي من كردستان المتاخم لسوريا وحتى جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان) وبمصالح بريطانيا إلى الشرق من نهر دجلة . وإن البنود الرئيسة لمواد الاتفاقية هي : الاعتراف بمبدأ المساواة أثناء تشكيل اللجان الدولية بوظائفها القانونية والمالية والبوليس ، وكذلك لأجل « ضمان حماية الأقليات العرقية والدينية واللغوية » (المادة ١) وإذا رغبت « الحكومة الكردية » أو العثمانية في الحصول على المساعدة الخارجية في شؤون الإدارة المحلية أو البوليس في مناطق « المصالح الخاصة » العائدة لبريطانيا وفرنسا أو إيطاليا فلن يعلن المشاركون الآخرون في المعاهدة عن عدم موافقتهم على هذه « المصالح الخاصة » . وهذا ما يتعلق بشكل أساسي بالأقليات العرقية والدينية واللغوية (المادة ٢) ؛ ويجب عدم قيام الأطراف المتعاقدة بالتطاول على الامتيازات في مناطق « المصالح الخاصة » ، بيد أنه يتم الحفاظ على حرية التجارة والترانزيت والملاحة والطيران (المادة ٣) ، كما يجب أن تقدم الأطراف المتعاقدة التأييد الديبلوماسي لبعضها البعض في

---

(٧٢) المصدر السابق ، العدد ٨ ، ص ٧٧ .

(٧٣) المصدر السابق ، العدد ١٣ ، ص ١٣٣ .

مناطق « المصالح الخاصة » (المادة ٤) ، وتنتقل أسهم سكة حديد بغداد والأناضول إلى المجموعات المالية البريطانية والفرنسية والإيطالية (المادة ٥)(٧٤) .

وهكذا طرحت المسألة الكردية في مؤتمر سان ريمو ، كما تم التطرق إليها بصورةٍ غير مباشرة خلال مناقشة القضية الأرمنية عندما دار الجدل حول أبعاد الدولة الأرمنية، وصرح لويد جورج قائلاً : « لا أستطيع أن آخذ على عاتقي مسؤولية الموافقة على تشكيل أرمينيا الكبرى إذا لم تقبل أمريكا بالانتداب » ، وطالما كان واضحاً أن أمريكا لن تقبل بالانتداب فقد كان على لويد جورج ألا يخشى من أن الأراضي الكردية تنضم إلى منطقة النفوذ الأمريكي ، ومن ثم جاء ببراهين يقول : « منذ أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن كل فكرةٍ في قبول الانتداب على أرمينيا يساورني ، منذ تلك اللحظة ، شك كبير في إمكانية تشكيل دولةٍ أرمنية مستقلة تمتد من البحر إلى البحر والحفاظ عليها » وإن كل قرار يحتاج تنفيذه القيام بعمليات عسكرية في قلب آسيا الصغرى ذاتها يعني نقصاً كبيراً ، وخلال فترة طويلة في موارد الحلفاء ، وكنت على يقين بأن دول الحلفاء ليس بوسعها الموافقة على مثل النفقات وهي في حالتها المنهكة آنذاك . ولقد كان هذا الرأي يتعلق خاصة بتلك المناطق حيث كانت لأكثرية السكان فيها ميول معادية وتساعد الظروف على خوض حرب أنصار عنيفة « أي أن رئيس الوزراء البريطاني كان يعني الأكراد بلا شك . وأعتقد أنه لم يكن يجري حتى الحديث عن أن يقوم الحلفاء بالتورط في الحرب الدائرة داخل الأناضول ، وذلك باستثناء المناطق المطلّة على البحر التي اتخذ سكانها موقفاً عدائياً »(٧٥) .

وعلى العموم يمكن أن يكون تأويل هذا الرأي دليلاً واضحاً على الموقف العدائي للأوساط البريطانية الحاكمة من فكرة تشكيل دولة أرمنية كبيرة في شرق الأناضول وفي ما وراء القفقاس سواء كان تحت الانتداب الأمريكي أم مستقلة استقلالاً شكلياً . كما كان بوسع « أرمينيا الكبرى » خلط جميع أوراق السياسة البريطانية في الشرق الأوسط . وكانت كردستان الصنيعة بدعوة لمواجهة أرمينيا . وفي ما يتعلق بالمسألة الكردية ذاتها فقد تجلت نوايا الحلفاء المنعكسة في وثائق مؤتمر سان ريمو وبوضوح ، ولا تحتاج إلى تعليقاتٍ مسهبة ، وقد تكوّنت الأوضاع بحيث أصبحت المسألة الكردية فيها وللمرة الأولى في التاريخ موضع نقاش في مؤتمر دولي ، وجرى الاعتراف بحق الأكراد في تقرير مصيرهم القومي . إلا أن بروز هذا العامل على الساحة الدولية وفي العلاقات الدولية واتسم بأهميةٍ تاريخية لا شك فيها ، لم يجرِ بفضل العمليات في المجتمع الكردي ذاته (رغم أن الانتفاضات الكردية التحررية الكثيرة قد لعبت دورها) بقدر ما كان بسبب أحداث استثنائية ذات طابع خارجي ولدتها نتائج الحرب العالمية الأولى. وتقررت المسألة الكردية في عملية التقسيم الإمبريالي لأراضي الشرق الأوسط وإعادة تقسيمها ، وتقررت ـ بطبيعة الحال ـ بصورة إمبريالية وكولونيالية ـ أي ضد المصالح القومية الجذرية للشعب الكردي ـ وبتعبيرٍ آخر لم يكن يجري حتى الحديث عن الحل الحقيقي للمسألة

---

(٧٤) المصدر السابق ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٧٥) لويد جورج ، **حقيقة مفاوضات الصلح** ، الجزء ٢ ، ص ٤٤٧ .

الكردية لمصلحة الشعب الكردي بأجمعه . ومن هذه الناحية كان الأكراد في وضع أسوأ من وضع الأتراك ، الذين أعدت لهم دول الحلفاء المصير نفسه ، بيد أنه وجدت في المجتمع التركي الذي كان أكثر تطوراً من المجتمع الكردي القوى التي كان بوسعها أن تقول كلمتها .

وفي الواقع كانت مقررات مؤتمر سان ريمو محاطة بالكتمان والتحفظات وبشروط مجحفة وغيرها من ألاعيب الديبلوماسية بحيث يكون تطبيق إعلان حق الشعب الكردي في تقرير المصير مستحيلاً . وقبل كل شيء خابت آمال الوطنيين الأكراد والشعب الكردي بأسره في وحدة كردستان السياسية ، فقد استبعد منها مسبقاً كردستان (إيران) الشرقية كلها وجزءاً من كردستان الشمالية ، وربما كردستان الجنوبية أيضاً إذا لم تنضمّ إلى « الدولة الكردية المستقلة » . ومن ثم فإن آلية منح الاستقلال للأكراد ذاتها اتسمت بطابع متدرج وشرطي للغاية ، أما الانتقال من « الحكم الذاتي » أو « الأحكام الذاتية » فقد أعلن عن أنه ليس إلزامياً . أضف إلى ذلك أنه كان يقع منذ بدايته الأولى وحتى النهاية تحت إشراف دول الحلفاء الثلاث الرئيسة التي حصلت على حق التدخل في شؤون كردستان الداخلية تحت ستار حماية الأقليات . وأخيراً قضى مشروع المسألة الكردية بتقسيم كردستان إلى مناطق نفوذ إقتصادية وسياسية . وقصارى القول كان ذلك مشروعاً إستعمارياً محضاً .

وقد حوَّل تطبيق المشروع جزءاً من كردستان إلى مستعمرةٍ مباشرة ، وحوّل الجزء الآخر إلى شبه مستعمرة للدول الإمبريالية الكبرى . وبقي الأكراد في حالة من التجزئة والتشتت ، بينما اندرجت كردستان ضمن قائمة البلدان التابعة للعالم الاستعماري حيث سعت الإمبريالية نتيجة الحرب العالمية الأولى إلى فرض سيطرتها المباشرة عليها . ولم يبدل قناع « الحكم الذاتي » أو « الاستقلال » من جوهر الأمر شيئاً ، ذلك أنه كان عليه تكييف مضمون الامبراطورية ـ الكولونيالية القديمة مع روح العصر إلى جانب نظام الانتداب .

إلاّ أنَّ نوايا المستعمرين الذاتية أصبحت في تناقض صارخٍ مع تحولات العصر الموضوعية ، وقد باءت بفشل ذريع محاولات تبديل الأقنعة وتحديث وسائل الحكم على الشعوب المستعمرة المسلوبة حريتها في وقف الأزمة التي دبّت في أوصال النظام الكولونيالي للإمبريالية وإرجاع عملية انهياره الحتمية التي بدأت تعود إلى الوراء . وهذا ما كان يمس كردستان أيضاً ، وفي الوقت ذاته تبينَّ أن طريق الشعب الكردي إلى الحرية والاستقلال كان طويلاً وشاقاً أكثر مما كان يبدو خلال مرحلة تكوين نظام فرساي .

ومن حيث المبدأ، تم حل المسألة التركية في مؤتمر سان ريمو ، والأهم هو أن الحلفاء اتفقوا على توزيع الانتدابات من « فئة أ » (أي الأراضي العربية في الإمبراطورية العثمانية) وحصلت بريطانيا على حق الانتداب في فلسطين والعراق (مع الموصل) ، أما فرنسا ففي سوريا ولبنان ونالت تعويضاً بمقدار ٢٥ بالمئة من نفط الموصل لقاء تنازلها عنها . كما تم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأخرى النابعة من المعاهدة السلمية المعدة مع تركيا بصفة تمهيدية فقط ، واتسم بطابع انعكاسي . وهذا ما خصّ بصورةٍ رئيسة مستقبل الأناضول الذي

كان يضم جزءاً كبيراً من كردستان أيضاً . وكان لدى قادة دول الحلفاء الأسباب لعقد الأمل على أن الوضع في هذه المنطقة وحولها يتغير نحو الأفضل بالنسبة لهم وذلك قبل انعقاد المؤتمر السلمي . كما عُلقتْ آمال كبيرة على التدخل اليوناني الذي جرى الاعداد له ، وبدأ عام ١٩٢٠ الذي كان يستهدف القضاء على الحركة الكمالية . وكانت أرمينيا الطاشناقية احتياطياً لدول الحلفاء في شرق آسيا الصغرى . وكان يفترض أن هزيمة القوميين ستعمل على تنحية قضية مقاومة تركيا لشروط معاهدة الصلح التي شكلت خطراً على وجودها المقبل كدولةٍ ذات سيادة .

وترقب الإمبرياليون في دول الحلفاء تغييرات مناسبة لهم في « المسألة الروسية » أيضاً ، التي (كانت إلى جانب المسألة الألمانية موضع بحث في مؤتمر سان ريمو) . وكان ينتظر أن يؤدي هجوم البولونيين البيض ومن ثم هجوم فرانكل إلى إسقاط السلطة السوفياتية ، وإلى تغيير جذري للوضع في منطقة البحر الأسود بشكل خاص ، من شأنه تسهيل تنفيذ مخططات ضم أراضي في منطقة مضائق البحر الأسود وفي شرق آسيا الوسطى .

وهكذا كان بوسع ديبلوماسية دول الحلفاء أن ترضي العمل الذي قامت به وأن تنظر إلى المستقبل بتفاؤل أكبر . وسلِّم مشروع معاهدة الصلح . إلى تركيا وجرت مناقشته في الصحافة . وأولت وكالات الأنباء تلك البنود التي مسّت القضية الكردية الاهتمام، أضف إلى ذلك أنها قامت بنشر وقائع غير دقيقة واختلافات مكشوفة وتخمينات . فمثلاً كتبت الصحيفة الألمانية « دويتش تاغيتساتونغ » في ٣٠ نيسان عام ١٩٢٠ تقول بأن تقسيم تركيا يقضي بتشكيل « جمهورية كردستان تحت الحماية الأنكلو - فرنسية »[٧٦] . وأكدت الصحيفة السويدية « هوفود ستاد سلاديت» (٢٠ نيسان عام ١٩٢٠) على أن بريطانيا اقترحت على كندا تكليفها بالانتداب على أرمينيا ، بينما كلفت فرنسا وإيطاليا إحدى الدول المحايدة (النرويج أو هولندا) ، إلا أن هذه الأخيرة عبرت عن موافقتها شريطة ألّا توضع على عاتقها أعباء مالية[٧٧] .

ومن الطريف أن الطرح الرسمي للمسألة الكردية في مؤتمر سان ريمو وقراراته حول كردستان قد أثار قلق كل من - بدا له - أن ذلك مسّ المهاجرين الروس البيض - أقل من أي شيء آخر وحسب معطيات الصحيفة السويدية « سفينسكا داغبلاديت » (٢٣ نيسان عام ١٩٢٠) أن «منظمات المهاجرين الروس في باريس تقف ضد تحويل باطوم إلى ميناء حر لكردستان (!) . وتعود باطوم إلى روسيا ولن تتنازل عنها لكردستان ولا لجيورجيا»[٧٨] لقد سمعوا حقاً رنيناً . . . ولكن ها هي صحيفة « بيرلينير تاغيبلات » (١ حزيران عام ١٩٢٠) تكتب وهي تقوم بالافتراء حول التغلغل البلشفي في الشرق : « حتى إنه أعطي

---

(٧٦) نشرة دورية عن مفوضية الشعب للشؤون الخارجية . ٣٠ - ٤ - ١٩٢٠، العدد ٨ ، ص ٢٢ .
(٧٧) المصدر السابق ، ١٣ - ٥ - ١٩٢٠، ص ١ .
(٧٨) المصدر السابق ، ١٧ - ٥ - ١٩٢٠ ، العدد ١٢ ، ص ٣ .

لجمهورية كردستان الجديدة وعد بالحماية [البلشفية - المؤلف] التي كان القبول بها يعني الانتقال من مجال النفوذ الإنكليزي إلى مجال النفوذ الروسي »[٧٩] .

وقدّر ب . ن . ميليوكوف الفَطِن الوضع في المنطقة تقديراً سلبياً . فقد أوردت « نيو ستيتسمنت» (١٣ تموز عام ١٩٢٠) مقالاً له في « نوفويا روسيا » الباريسية ، حيث كتب فيها زعيم الكاديت يقول : « تعد روسيا ، حتى روسيا البلشفية ، حامية لأرمينيا ضد تركيا ، أكثر من الحماة الرسميين من دول الحلفاء . ومما لا شك فيه أن أرمينيا تستفيد من هذا الدرس ، وهي - على ما يبدو - أدركته قبل أن تنطبق التجربة في الواقع »[٨٠] .

ولكن لنترك جانباً جميع الشائعات الباطلة ، وحتى « آراء » الروس البيض التي تكتسب أهمية أكاديمية محضة ، فلم يكنْ ردُّ فعل بريطانيا وفرنسا المشاركتين الرئيستين في عملية تقسيم تركيا واحداً على مؤتمر سان ريمو . فقد ساد ردّ فعل إيجابي في البرلمان البريطاني وفي الصحافة البريطانية البورجوازية على مقررات المؤتمر بشأن المسألة التركية وخاصةً حول المسألة الكردية . وهذا واضح ، ذلك أن بريطانيا حصلت على أكبر المكاسب فيه . فقد دوى النقد فقط بخصوص الوضع الغامض في المناطق الكردية في ولاية الموصل ، التي كانت من الممكن أن تنضم نظرياً إلى كردستان « المستقلة » . فمثلاً دعت صحيفة « ديلي كرونيكل » إلى الاستيلاء على الموصل (٣٠ تموز عام ١٩٢٠) فكتبت تقول : « وفضلاً عن ذلك فإن شمال ميسوبوتاميا وخاصةً الموصل ومشارفها أكثر ملاءمة من الناحية المناخية لمرابطة القوات الحدودية »[٨١] .

أمّا ردّ الفعل الفرنسي على مقررات سان ريمو حول المسألة التركية فلم يكن إيجابياً أبداً ، إذ أثار ضياع الموصل وحق مشاركة فرنسا في إدارة فلسطين نقداً شديداً . ويلفت النظر إعلان الكاتب الاجتماعي البارز والخبير بشؤون الشرق الأوسط فيكتور بيرار في مجلس الشيوخ (٢٨ تموز ١٩٢٠) حين قال : « في عام ١٩١٦ م كانت لنا سوريا ، وكيليكية ، وميسوبوتاميا وجزء من كردستان وحصتنا الوطنية في فلسطين . والآن بعد أن أبرموا الاتفاقية من جديد في عام ١٩٢٠ نجد أن السيد كليمنصو قد فقد خلال الطريق ، ميسوبوتاميا وكردستان بعد أن أعطى الموصل للإنكليز ، كما أنه أضاع فلسطين بتحويلها من بلاد دولية إلى إنكليزية »[٨٢] . كما أن الروائي بيير لوتي الذي اشتهر في تلك الفترة وذاع صيته من خلال تصويره لغرائب الشرق أصدر كتاباً بعنوان : « هلكت فرنسا العزيزة في الشرق » . إلا أنه لم يكن بوسع الدبلوماسية الفرنسية كبح جماح عملية التسوية السلمية مع تركيا التي تأخرت كثيراً ، ذلك أن هذا كان يهدد بتعقيدات مختلفة على الساحة الدولية .

---

(٧٩) المصدر السابق ، ١٠ - ٧ - ١٩٢٠ ، العدد ص ٢٢ ، ص ٢٨ .

(٨٠) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٨١) المصدر السابق ، ٣٠ - ٧ - ١٩٢٠ ، العدد ٢٦ ، ص ٢٩ .

(٨٢) H . Henry Cumming , H., **Franco - Britsh Rivalry in the postwar Near East**, London 1938 , P . 71 .

وهكذا تم الاتفاق ، وبشكل أساسي ، على المعاهدة السلمية بين دول الحلفاء وتركيا وأعلن مسبقاً عن مكان إبرامها في ضاحية سيڤر الباريسية ، وبقي فقط إرغام حكومة الداماد فريد باشا في استانبول على القبول بها ، (الأمر الذي لم يكن إشكالاً) ، وإخماد الحركة الكمالية القوة الوحيدة القادرة على عرقلة تطبيق هذه المعاهدة في الواقع . ولهذا الغرض بدأ في ٢٢ حزيران عام ١٩٢٠ التدخل اليوناني وبمساندة بريطانيا ومشاركتها المباشرة . وتقدم الجيش اليوناني بسرعة إلى الأمام ، وتبين أنه ما من شيء بوسعه إعاقة دول الائتلاف عن تنفيذ مخططاتها في معظم أجزاء الامبراطورية العثمانية بما فيها الأراضي الكردية .

خامساً : سياسة بريطانيا الكردية عشية سيڤر

في الوقت الذي كانت فيه ديبلوماسية دول الائتلاف الكبرى تعد النص النهائي للمعاهدة التركية السلمية والصالحة لإبرامها في سيڤر(٨٣) ، كان يجري العمل ، وعلى مختلف مستويات الدوائر الديبلوماسية والاستعمارية ، لتطبيقها في الواقع . وبدهي أن دوائر الإمبراطورية البريطانية التي كانت لها صلة بهذه القضية قد اهتمت بمصير كردستان مباشرةً .

وكما رأينا لم تكن المهمة يسيرة ، فالمشكلة لم تكن تنحصر فقط في تلك المصاعب التي سبَّبها الموقف في كردستان وفي الأراضي المجاورة لها ، بل وفي المعارضة المتنامية لسياسة لويد جورج المغامرة وأتباعه في بريطانيا نفسها . وكان يكفي استياء الشغيلة البريطانية وجميع القوى الديمقراطية في البلاد من مشاركة بريطانيا في التدخل المعادي للسوفيات . صحيح أن سياسة حكومة لويد جورج الشرق أوسطية ، خلافاً لسياستها « الروسية » قد بشَّرت ـ كما بدا ذلك ـ بالنجاح إلا أنه كان واضحاً للجميع من أنها كانت سياسةً مغامرة وباهظة التكاليف (وقد كانت الأخيرة غير مرغوب فيها في ضوء المصاعب الاقتصادية الشديدة بعد الحرب) . وهذا ما بعث القلق لدى الأوساط البريطانية البورجوازية المتنفِّذة . وحسب أقوال ف . أ . غوركو ـ كرياجين فإن « الثورة الكردية ـ العربية الكبرى في ميسوبوتاميا التي طردت تماماً ـ صحيح لفترة قصيرة ـ الإنكليز من البلاد قد أثارت في بريطانيا معارضةً شديدةً ضد مغامرة لويد جورج وتشرشل في ميسوبوتاميا وبقيادة أسكويث ، التي طالبت الاكتفاء باحتلال منطقة البصرة فقط »(٨٤) . وبعد أن قدمت صحيفة « تايمز »(٢٤ آب عام ١٩١٩) تحليلاً للوضع في المشرق العربي وفي شرق الأناضول مشيرة إلى زوال الأرمن التام تقريباً في ولايات طرابزون ، وخربوط ، وبدليس ، ودياربكر ووان ، فإنها أخافت القراء عندما قالت بأنه « لأجل تهدئة الأكراد هناك وجحافل الرحّل الفارّين ، قبل أن يتمكنوا من توطين بقايا الشعب الأرمني فيها يحتاج الأمر إلى عشر فرق عسكرية »(٨٥) . وفي ما بعد نشرت « تايمز »

---

(٨٣) أنظر حول التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر في البحث القيم لمؤلفه أ . ف . ميللر « التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيڤر (بمناسة الذكرى الأربعين لتوقيعها) » .

(٨٤) ف . غوركو ـ كرياجين ، مقدمة ـ مصطفى كمال، **طريق تركيا الجديدة** ، الجزء ١، ص ٣٢ .

(٨٥) « فيستنيك » نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ، ١٩٢٠ ، العدد ٣ ، ص ١٠ .

(٢ شباط عام ١٩٢٠) الأفكار التالية المثيرة للقلق حول فشل الحملة التأديبية في كردستان الوسطى للبحث عن قاتل ضابطين إنكليزيين : « قبل أن نحل المسألة التركية نهائياً علينا أن نوضح لأنفسنا مدى رغبتنا البعيدة في مجال بسط نفوذنا على أراضٍ شاسعة تسمى عادة ميسوبوتاميا ، هذه التسمية التي ليست دقيقة تماماً . واستأنفت الصحيفة تقول بأن اتفاقية سايكس ـ بيكو جيدة لأنها وضعت حدود المنطقة البريطانية في ميسوبوتاميا التي تجعل الدفاع أكثر سهولة . . . إلا أنه ـ كما يبدو ـ ثمة افتراض آخر ، بموجبه ينبغي علينا احتلال ولاية الموصل التي تضم جبال كردستان الوسطى كلها . . . بيد أن فكرة تشكيل جندرمة « مخلصة من أكراد كردستان الجنوبية والوسطى يجب الاعتراف بأنها جذابة لكنها وهمية . وتدل التجربة الماضية مع الأكراد على أن ذلك لغير صالح هذه الخطة . . .

ولهذا السبب ، قبل أن نسيطر على كردستان ـ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مدى حجم الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في الشرق الأدنى ـ مستقبل جيشنا الدائم ووضع البلاد المالي »(٨٦) .

ولقد عبرت شكوك « تايمز » في ما يخص مستقبل كردستان عن ميول الأوساط المتنفذة في الحزبين المحافظ والليبرالي اللذين كانت مقاليد السلطة بأيديهما، كما أن الموقف الذي اتخذه حزب العمال من هذه المسألة ، الذي ظهر في أجواء بريطانيا العظمى السياسية لم يتصف بالوضوح . فكما كتبت صحيفة « تايمز » (٢٥ شباط ١٩٢٠) فقد جاء في رد حزب العمال على احتجاج الأوساط الهندية في الهند حول معاملة الحلفاء لتركيا : « لا يمكن تطبيق تقرير مصير الأقاليم الشمالية ـ الشرقية من الإمبراطورية العثمانية (وان ، بدليس ، أرضروم ، طرابزون وغيرها) حيث يوجد خليط من السكان . وقامت الحكومة التركية هنا بتأليب شعب ضد آخر ودبرت المذابح الأرمنية ، ولهذا السبب فإنه لأجل إعادة هذه المنطقة إلى حالتها السابقة يبقى فقط وضعها تحت إشراف عصبة الأمم »(٨٧) .

أخذت الدوائر البريطانية في إعداد « القسم الكردي » من المعاهدة التركية السلمية قبل فترة طويلة من انعقاد مؤتمر سان ريمو وبعد التوقيع على معاهدة فرساي مع ألمانيا على الفور . وعمل الإنكليز وفي آنٍ واحدٍ على المستويات الحكومية ، كما بيّنا ذلك وإلى حدٍ ما ، وعلى مستويات الممثليات الديبلوماسية والعسكرية ـ السياسية .

وفي ١٠ تموز عام ١٩١٩ عرض الأدميرال سير كالتروب وجهة نظره في وضع القضية الكردية في تركيا على كيرزون ، وحسب تقريره فإنه هيهات أن يتكوّن خلال تلك الفترة خطة عملٍ ما واضحة لدى الإدارة البريطانية في تركيا. ويبدو أن موقف كالتروب كان مشوباً بالحذر والترقّب . وحسب اعتقاده يجب على القادة الأكراد عبد القادر والبدرخانيين وغيرهم الذين يعيشون في العاصمة العودة إلى كردستان والحفاظ على النظام بين العشائر . وإذا « برروا

(٨٦) نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ٢ ـ ٤ ـ ١٩٢٠، العدد ٤ (٩٠) ، ص ١٤ .
(٨٧) المصدر السابق ، ص ٧ .

الثقة » وكانوا سيقومون بحماية المسيحيين ، والأهم لا يعملون « لتحقيق المطالب القومية » فإن أسرهم التي بقيت في استانبول كرهائن سوف يتم ضمان أمنها .

إلا أن المندوب السامي البريطاني لم يكن يميل إلى تأييد السياسة الكردية لحكومة استانبول دون قيد أو شرط ، فقد قيل للقادة الأكراد وباسم كالتروب ألّا يقفوا ضد مصطفى كمال ، لكن عليهم أن يقطعوا في الوقت ذاته دابر محاولات الكماليين في تأليب العشائر الكردية ضد الحكومة . وكانت محاولة الإنكليز المألوفة في تحقيق عدة أهدافٍ في آنٍ واحدٍ واضحة ، وفي الوقت ذاته جاء في رسالة كالتروب ما يبعث القلق بشأن نهوض الحركة الكردية القومية . وحسب رأيه تكون القطيعة بين الأكراد والأتراك مشحونة بالعواقب ، لا سيما أن الأكراد « ليسوا مسلمين متعصبين جداً » في حين «أن قسماً كبيراً منهم ليسوا مسلمين في حقيقة الأمر »(٨٨) .

وتابع المندوب السامي قوله بأن عدم تحديد وضع ميسوبوتاميا السياسي يثير قضية الاستقلال الذاتي للأكراد أو الاستقلال(٨٩) ، ويجبذ عدد كبير من الزعماء التبعية البريطانية . ويجب إبلاغ القيادة الكردية بأنه لا علم لدينا بمقررات مؤتمر باريس عن الأكراد والأرمن أو الأتراك . ومن المرغوب فيه إبعاد الأتراك عن الأكراد في ميسوبوتاميا . وأخيراً يلاحظ من خلال رسالة كالتروب الشك في مخططات نوئيل حول استمالة زعماء العشائر الكردية في المناطق المجاورة لشمال ميسوبوتاميا وجنوب شرق الأناضول إلى جانب بريطانيا .

ووافق كيرزون على الأفكار الرئيسة التي عبر عنها كالتروب(٩٠) ، وعلى الرغم من تصوره المبهم عن القضية الكردية في الإمبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها فلا شك في موقفه العدائي من الفكرة الكردية القومية .

ومارس المندوب السامي البريطاني في تركيا نشاطه الذي فرض وصايته على حكومة استانبول الضعيفة على هذا المنوال تقريباً وذلك خلال عام ١٩١٩ كله ولغاية مرحلة الإعداد المباشر للإتفاقية التركية السلمية . فلقد كان الحذر ثم الحذر شعار سياسته في المسألة الكردية . ولهذا السبب وقف ممثلو السلطات البريطانية في القسطنطينية موقفاً معارضا من نشاط زملائهم في بغداد بين صفوف العشائر في كردستان الجنوبية والجنوبية الغربية . فالضابط السياسي لدى المندوب السامي البريطاني هوهلر بعد أن تعرف على نوئيل الذي قدم إلى العاصمة التركية سماه « بالمتعصب » ، و « رسول الأكراد » و « لورانس الأكراد » وحسب أقواله يجب أن يكون للإنكليز « سياستهم الكردية » وإقامة علاقات جيدة مع الزعماء ، ولكن ينبغي أن نكون « حذرين جداً » قبل وضع مثل هذه السياسة . وأجرى هوهلر المفاوضات

---

(٨٨) أي الورقة الإسلامية التي استخدمتها لندن مراراً في الشرق ، ويمكن أن لا تلعب دوراً في كردستان ، أما الأكراد أنفسهم فبإمكانهم الانضمام إلى حركات الأقليات المسيحية .

(٨٩) كما يبدو كان يعني في هذه الحالة كردستان الجنوبية فقط .

(٩٠) DBFP . Vol . IV , № 451 , P . 678 - 680 .

مع عبد القادر حيث تجنب خلالها تناول المواضيع المتعلقة بمستقبل كردستان ودعا محدّثه إلى الإخلاص للحكومة التركية .

وساعد الإنكليز الذين أثارت العزلة المتزايدة بين الباب العالي والقيادة الكردية قلقهم على إقامة الاتصالات بينهما ، ففي أواسط تموز عام ١٩١٩ استقبل الباب العالي وفداً من أعيان الأكراد لإجراء المفاوضات حول نشاط الأحزاب الكردية . وقد ضم الوفد الكردي في عداده سيد عبد القادر والصحفي موليان زاده رفعت بك ، وموظف وزارة العدل أمين علي بك وأمين بك من الأعيان . وشارك من الجانب التركي في المفاوضات وزير الحربية عوني باشا ، ووزير الحربية الأسبق أحمد عبوق باشا ، وشيخ الإسلام سابقاً حيدر أفندي ، أي الشخصيات الثانوية . وأعلنوا بأنّ الباب العالي قد يمنح الأكراد استقلالاً ذاتياً واسعاً . وقد قابل ممثلو الأكراد هذا الإعلان بارتياب كبير سائلين الأتراك بصورة منطقية كيف يمكنهم منح الأكراد استقلالاً ذاتياً إنْ لم يكونوا بأنفسهم « واثقين من موقفهم بالذات » ؟ وحاول الوفد الكردي بعد أن أعاد إلى الأذهان « مبادىء ويلسن » حول تقرير المصير إقناع الأتراك في آنٍ واحدٍ بأن الأكراد بوسعهم نيل « الحرية والأمن » من بريطانيا بعد الدخول في مفاوضاتٍ خاصة معها . ولم يفلح التخويف ، وانتهت المفاوضات بفشلٍ ذريعٍ[٩١] .

وفي الوقت ذاته أدّى توتر المشاعر السياسية في شرق الأناضول وعلى أرضية زيادة حيوية المسألتين الكردية والأرمنية على حدٍ سواء إلى ازدياد قلق المندوب السامي البريطاني في تركيا . فقد كتب كالتروب في نهاية تموز عام ١٩١٩ إلى كيرزون يقول بأن الشائعات حول تشكيل « أرمينيا الكبرى » قد تدفع بعشرة آلاف كردي يقطنون بين بيازيد وكراكيليس للإنضمام إلى الأتراك ومحاربة الأرمن تحت راية الإسلام[٩٢] . أما الخطر الآخر الذي أثار مخاوف المندوب السامي كيرزون هو تقارب « الحزب الكردي القومي » المحتمل مع الكماليين (بخصوص الحلول الوطنية للحقوق في مؤتمر أرضروم) واشتداد عدائه لحكومة الداماد فريد باشا[٩٣] .

ولوحظ اختلاف واضح بين مواقف الإدارة البريطانية في استانبول وبغداد بخصوص عرض المسألتين الأرمنية والكردية على أرضية عملية . فقد كانت استانبول ، خلافاً لبغداد ، ضد التسرع والتعيين في تحديد مستقبل أرمينيا وكردستان السياسي . فلقد عارض الأدميرال ريتشارد ويب الذي حل محل كالتروب مقترحات أ . ويلسون تشكيل دولة أرمنية من ولايتي أرضروم وطرابزون في ظل التبعية الأمريكية ، وتشكيل دولةٍ كردية من الولايات الأربع الشرقية الباقية تحت إشراف بريطانيا[٩٤] . وحسب رأي الأدميرال ، فإنه لا مفرّ من وقوع اصطدام بين المصالح الأرمنية والكردية في هذه الحالة ، ليس بوسع الدول الأوربية الكبرى

---

(٩١) المصدر السابق ، العدد ٤٦٤ ، ص ٦٩٣ ـ ٣٩٦ . رسالة هوهلر إلى سير جورج تيللي (مساعد سكرتير وزارة الخارجية) بتاريخ ٢١ تموز عام ١٩١٩ .

(٩٢) المصدر السابق ، العدد ٤٦٩ ، ص ٧٠٤ ـ ٧٠٥ .

(٩٣) المصدر السابق ، العدد ٤٧٢ ، ص ٧١٤ . من كالتروب إلى كيرزون ، آب عام ١٩١٩ .

(٩٤) لم يتم الكشف عن هذا الاقتراح في المصادر والمراجع العلمية بمثل هذا الشكل المجرد .

التي قد تكون سلطتها شكلية فقط في شرق الأناضول منعه . ويزيد تعيين الحدود بين أرمينيا وكردستان فقط من خطر الاقتتال بينهما ، كما أن ضم عددٍ من المناطق الكردية إلى ميسوبوتاميا لا يسد الطريق أمام دعوات الأكراد المشروعة في المستقبل(٩٥) .

واعتبر المندوب السامي البريطاني أن « قاعدة » السياسة الإنكليزية حيال الأكراد تستند إلى ضمان حدود ميسوبوتاميا آمنةً من الناحية الاستراتيجية . ولذلك يجب أن تمر الحدود عبر الجبال وليس في الأراضي السهلية ، إذ ان أية دِقةٍ في تحديد المناطق الأرمنية والكردية مستحيلة بسبب أن دعوات هذا الطرف أو ذاك تكون « منافية للعقل على السواء » ، ولا يمكن أخذ مطالب شريف باشا ، بشكل خاص ، على محمل الجدّ . وقصارى القول ، إن طرح مسألة تقرير المصير الإقليمي للأكراد والأرمن سابق لأوانه ، وينبغي عرض القضية كلها على سلطات ميسوبوتاميا (أي البريطانية) للنظر فيها(٩٦) .

وكانت خلفية جميع هذه الحجج واضحة ، فالسلطات البريطانية في استانبول كانت تأمل في فرض حماية بريطانيا الفعلية على الأناضول كله بمساعدة الباب العالي الخاضع لها ، ورأت أنه لا حاجة إلى طرح المسألتين الكردية والأرمنية كلٌ على حدة ، ولكان ذلك مجازفة من مختلف وجهات النظر ، وعلى وجه الخصوص لأن ذلك يعزز من مواقع المتنافسين الأمريكيين والفرنسيين القادرين على نسف احتكار القوة العسكرية التي كان يمتلكها الإنكليز في ذلك الوقت في الشرق الأوسط وبالوسائل السياسية(٩٧) . وعلى أية حال رأى ممثلو بريطانيا المتمركزين على ضفاف البوسفور أنه من المناسب في هذه المرحلة فصل المسألة الكردية في تركيا بالذات عن مثيلتها في ميسوبوتاميا .

ومن هنا جاء سيل الانتقادات الصادرة من الممثلين الإنكليز في استانبول إلى زملائهم في بغداد إزاء نشاط الأخيرين بين صفوف الأكراد . وقد أثارت بعثة نوئيل استياءً خاصاً أدّى إلى نمو المشاعر المعادية لبريطانيا في تركيا (ليس بين القوميين فحسب ، بل وبين الأوساط القريبة من الباب العالي) . وتحدثوا في المكتب العربي (القاهرة) ، مركز نشاط بريطانيا السياسي - الاستخباراتي في الشرق الأوسط كله ، وبغضب ، عن « حزب نوئيل » الذي قام بدعاية معادية للأتراك وموالية للأكراد وبأشكال خطيرة(٩٨) . كما وصفوا نشاطات نوئيل بهذا الشكل في المفوضية السامية في استانبول . وحاول هوهلر في حديثه مع الجنرال الأمريكي ماك - كو

---

(٩٥) المصدر السابق ، العدد ٤٩٢ ، ص ٧٣٥ - ٧٣٦ ، من ويب إلى كيرزون ، ١٩ تموز عام ١٩١٩ .

(٩٦) المصدر السابق ، العدد ٤٩٨ ، ص ٧٤٣ ، رسالة هوهلر إلى كير بتاريخ ٢٧ آب عام ١٩١٩ .

(٩٧) كتب بلفور إلى كيرزون يقول : طالما « نحتفظ بحلب والموصل » فإن التقدم الفرنسي نحو أرمينيا عبر ماردين ودياربكر لا يشكل خطراً (المصدر السابق ، العدد ٥٠٢ ، ص ٧٤٦ - ٧٤٧ . من بلفور إلى كيرزون ، ٢ أيلول ١٩١٩) .

(٩٨) المصدر السابق ، العدد ٥٢٣ ، ص ٧٨٢ . العقيد مينرتسهاغن (Meinertzhagen) إلى كيرزون ، ٢٧ أيلول ١٩١٩ ، العدد ٧٤٣ ، ص ٨٠٨ . من دي روبك إلى كيرزون ، ١٠ تشرين الأول عام ١٩١٩ .

(من بعثة هاربورد) تصوير نوئيل وكأنه يمارس نشاطه على انفراد ، ويتحمل هو فقط مسؤولية أعماله . وأعلن هوهلر بأنه لا يعلم شيئاً عن نية بريطانيا في تشكيل كردستان مستقلة ونسب جميع نشاطات نوئيل إلى مبادرته الخاصة . وفي ما يتعلق بالزعماء الأكراد المرسلين من استانبول إلى كردستان والعاملين مع نوئيل ، فقد كانت لديهم ـ حسب أقوال هوهلر ـ تعليمات « بعدم تدبير أية مكائد » ضد الأتراك وضد كمال . وأعطيت للأمريكي تأكيدات حول أن منطقة أورفة سوف تعطى للفرنسيين(٩٩) .

وبهذا الشكل يجوز اعتبار الموقف الأولي للمندوب السامي البريطاني في تركيا ومستشاريه المقربين ، وكذلك أنصاره في القاهرة ، حول الاستغلال المباشر للحركة الكردية في الأناضول الشرقية لمصالح بريطانيا سلبياً . بيد أن « الذين كانوا في استانبول » لم يستمروا طويلاً على هذا الموقف فالوضع المتغير سريعاً حول منطقة أناضول الشرقية أدخل تعديلات هامة إليها .

وجاء من لندن أمر بضرورة إجراء التغييرات ، فقد كتب إ . كراو في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩ من « فورين أوفيس » إلى كيدستون(١٠٠) في استانبول بأنه « من الممكن ، ومن المرغوب فيه ، أن تكون لنا سياسة أرمنية وكردية » فقد أعار كراو الانتباه إلى الظروف الجديدة ، وهي تخلي أمريكا عن الانتداب الأرمني وفشل الكماليين في كردستان . وبهذا الشأن ينبغي ـ حسب رأيه ـ وضع الولايات الشرقية تحت إشراف عصبة الأمم أو تحت أية رقابة دولية أخرى مع تقسيمها إلى منطقتين : كردية وأرمنية فالمنطقة الأرمنية تربط كيليكية مع « جمهورية يريڤان » أما المنطقة الكردية فسوف تمتد من دياربكر وحتى حدود فارس . والمسألة المتنازع عليها التي يجب بحثها مع نوئيل هي إذا كانت المنطقة الكردية ستضمّ إلى الانتداب في ميسوبوتاميا أو تبقى تحت إشراف دولي . وعلاوة على ذلك كانت لدى لندن مخاوف كبيرة من إمكانية إرسال المسلّحين الأرمن من القفقاس إلى تركيا ، الأمر الذي كان ينذر بارتكاب مذبحةٍ جديدة(١٠١) .

ولم تجد الاتجاهات الجديدة القادمة من ضفاف التايمز فهماً على البوسفور ، فقد جرى في رسالة كيدستون الجوابية الاعتراف بأهمية الصداقة مع الأكراد (والأذربيجانيين) الطامحين إلى الاستقلال ، وإن « منحه لهم سيكون لمصلحتنا » . إلا أن كيدستون رفض إمكانية إقامة أي شكلٍ من أشكال الانتداب على الولايات الشرقية أو تقسيمها إلى منطقتين كردية وأرمنية دون

---

(٩٩) أبدى الأمريكيون إهتماماً كبيرا ببعثة نوئيل ، وحسب معطيات ضابط الاستخبارات العامل لدى المندوب السامي الأمريكي في تركيا ر . دان رغب نوئيل في إثارة الأكراد ضد الأتراك بغية تقديم حدود ميسوبوتاميا نحو الشمال . واستفسر دان من هوهلر عن الأسباب الحقيقية لرحلة نوئيل إلى ملاطية . (المصدر السابق ، العدد ٥٤٩ ، ص ٨٢٢ ـ ٨٢٤ من دي روبك إلى كيرزون ، ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٩) .

(١٠٠) شغل قبل الحرب العالمية الأولى منصب السكرتير الأول للسفارة البريطانية في القسطنطينية .

(١٠١) المصدر السابق ، العدد ٥٩٦ ، ص ٨٩٤ .

تدخل مباشر من جانب القوى العسكرية القادرة على إزالة النفوذ التركي[١٠٢] . وجرى بدوره انعطاف في لندن ، فقد اعترف كراو باستحالة إنشاء منطقة أرمنية « من يريفان وحتى كيليكية » ، لكنه أصرّ على تعيين حدود المنطقتين الأرمنية والكردية الذي يجب أن تقوم به لجنة دولية مرسلة من مؤتمر الصلح[١٠٣] .

ودون أن ينتظر التعليمات من لندن اتخذ المندوب السامي البريطاني الجديد في تركيا الأدميرال دي روبك تحت تأثير الأوضاع المتغيرة موقفاً أكثر مرونة وفعالية من المسألة الكردية . فقد قام ترجمان البعثة الإنكليزية راين في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩١٩ ، وبتوجيه منه ، بالتحدث مع وزير الخارجية التركي رشيد باشا خصيصاً حول المسألة الكردية[١٠٤] . وقد عرض مضمون الحديث في المذكرة التي احتواها تقرير دي روبك بتاريخ ٤ كانون الأول .

وأعلن راين أنه لن يوجد تفاهم متبادل بين بريطانيا وتركيا حول المسألة الكردية في أعقاب الحادث الذي وقع مع نوئيل في ملاطية . وحاولت بريطانيا بعد عقد الهدنة التقارب مع المنظمات الكردية المختلفة ، بيد أنه لم تكن لديها خطة معينة . واستأنف راين يقول : « تستأثر المسألة الكردية باهتمام كبير لدى حكومة صاحب الجلالة » . فالأكراد « عنصر هام على جانبي حدودنا العسكرية الواقعة إلى الشمال من بغداد ، وهم أحد العناصر الهامة ، إن لم يكن أهمها ، في الأراضي الواقعة مباشرة وراء الأراضي التي قمنا باحتلالها قبل عدة أيام في سوريا . كما سيستمر « الاهتمام الدائم » بالأكراد في المستقبل أيضاً ، وخاصة في شمال ميسوبوتاميا .

ومن ثم تناول راين طبيعة بعثة نوئيل ، وهي أكثر الأمور التي أثارت قلق الجانب التركي ، فلم يبخل بإيراد الحجج المهدئة ، فقد كانت بعثة نوئيل ترتدي ، على حد قوله ، طابعاً إستعلامياً فقط ، وكان هدف نوئيل استقصاء وليس القيام بنشاط دعائي ، ولقد التقى نوئيل صدفةً مع غالب بك في ملاطية ، وسُمح للبدرخانيين بمرافقته بغية ضمان السلم والهدوء فقط . . . الخ . وحاول راين في آنٍ واحدٍ دحض الشائعات وتبديد الشبهات حول تطبيق المعاهدة المذكورة (« بين البيون الماكر الذي يريد إنشاء كردستان ») وبين حكومة فريد باشا السابقة التي حاربت القوميين . وأكد الممثل البريطاني على أن الاتصالات مع الأكراد لم تكن موجهةً ضد الحكومة القائمة أو ضد الحركة الوطنية ، غير أنه لم يحاول إقناع محدّثه أن الإنكليز ليست لهم صلة بشيء من دعوات الأكراد الانفصالية .

ومن جانبه حاول الوزير التركي الإيحاء للإنكليز بأن أولئك الزعماء الذين تتعامل معهم

---

(١٠٢) المصدر السابق ، العدد ٦٠٩ ، ص ٩١٠ . من كيدستون إلى كراو ، ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩١٩ .

(١٠٣) المصدر السابق ، العدد ٦١١ ، ص ٩١٣ . رسالة كراو إلى كيدستون ، ١ كانون الأول عام ١٩١٩ .

(١٠٤) قام المترجم بإجراء المفاوضات مع وزير الخارجية التركي تلكم هي سمعة الباب العالي في أنظار المندوب السامي البريطاني .

السلطات البريطانية لا يمثلون أكثرية الأكراد ولا يعبّرون عن رأيهم، بينما قال راين بعد أن أنهى حديثه مؤكداً لرشيد باشا أن موضوع الحديث بحد ذاته لم يكن مهماً جداً ، فالأكراد شعب له عادات من القرون الوسطى ولا تنطبق عليهم « المقاييس الديمقراطية الحديثة » .

وعرض دي روبك وجهة نظره الخاصة حول القضية في مذكرةٍ أرسلها إلى راين ، فكتب يقول إن الوقت قد حان لتحديد موقف الحكومة البريطانية وبصورةٍ مكشوفة من المسألة الكردية ، وذلك بسبب الشائعات التي روّجتها القوى المعادية للحكومة في تركيا والانفصاليين الأكراد حول موقف بريطانيا العدائي من الحركات الوطنية . ولا ينبغي التدخل في سياسة الباب العالي الحالية . وفي ما يتعلق بمستقبل كردستان ، يجب المحافظة على الاتصالات مع الفرنسيين الذين يساندون الحركة الكردية التحررية « بكل قواهم ، وتقويتها »(١٠٥) .

وبالتالي مالت السلطات البريطانية في خريف عام ١٩١٩ وبجلاء إلى جانب الأكراد بعد أن غيّرت من موقفها الأول ، وقد نوّه دي روبك ، مُبلغاً كيرزون (٩ كانون الأول) عن لقاء هوهلر مع عبد القادر ، إلى أن مسألة الاستقلال الكردي تستحق اهتماماً زائداً وأن الحركة في سبيله « أصيلة وعميقة الجذور » ، ويعقد الأكراد الأمل على بريطانيا ، وهم في طريقهم الآن إلى توقيع إتفاقية مع الأرمن مما يساعد على تذليل « مصاعب كثيرة » .

وقد صوَّر عبد القادر لهوهلر مجمل الوضع المعقد الذي تمر فيه الحركة الكردية في تركيا ، فحزب « الحرية والائتلاف » الذي يسعى إلى تغيير حكومة علي رضا باشا الحالية يحتاج إلى مساندة الأكراد له ، ويعدهم بالاستقلال الذاتي التام تحت حماية الحكومة التركية ، أما الحكومة الحالية ، التي تعد الأكراد باستقلال ذاتي إداري تحت إشراف الموظفين الأكراد ، فتسلك في الوقت ذاته سياسةً إستفزازية وعدائية نحوهم . أما الخطر الآخر الذي يحدق بالأكراد فهو آتٍ من جانب كمال أتاتورك الذي يستطيع الاتحاد مع خليل باشا وغيره من أنصار أنور ضد الأكراد ،وترغب حكومةُ علي رضا والائتلافيون تأليب الأكراد ضد الكماليين ، أما عبد القادر نفسه فيريد العمل في « وفاق تام مع الحلفاء وخاصةً مع بريطانيا » . وفي الختام قام عبد القادر بإبلاغ هوهلر عن الاتفاقية مع الأرمن (في استانبول وفي باريس) .

وأجرى هوهلر الحديث بلهجةٍ لطيفةً للغاية ، فلم يبخل بعبارات المودة والصداقة مؤكداً على مناصرته لمبادىء ويلسن وتعاطفه مع نضال الأكراد في سبيل الاستقلال ، وعبر عن استعداده لإيصال أي اقتراح للقوميين الأكراد إلى مؤتمر الصلح ، لكنه امتنع عن أية وعود محددة تتصف بطابع سياسي . إلا أنه انكشف خلال الحديث هدف الإنكليز الرئيسي وهو منع الأكراد من القيام بأية حركةٍ حاسمة ، وأقنع هوهلر محدثه بأنه ليست ثمة دواعٍ للخوف من الحركة الكمالية التي هي في طريق الزوال ، كما لا ينبغي الخشية من الأرمن

---

(١٠٥) المصدر السابق ، العدد ٦١٦، ص ٩٢٠ - ٩٢٤. من دي روبك إلى كيرزون ، ٤ كانون الأول عام ١٩١٩ .

والأذربيجانيين الذين زمام أمورهم بيد المندوب السامي البريطاني في ما وراء القفقاس . وبعد أن أعلن هوهلر أن بريطانيا تقف إلى جانب التعايش السلمي بين جميع الأحزاب في تركيا فإنه قد تجاهل عملياً شكاوى عبد القادر من مُضايقات الباب العالي ورفض تقديم المساعدة له في هذا الشأن . وقد خيبت نتيجة المفاوضات آمال عبد القادر الذي أعلن في نهاية المطاف عن عزمه الأكيد في خوض النضال من أجل استقلال كردستان وفصلها عن تركيا(١٠٦) .

وقد سجلت الاتفاقية بين الأرمن والأكراد في لندن وفي دائرة المندوب السامي البريطاني في استانبول من ضمن جدول سياسة بريطانيا الشرق أوسطية . وجرى صياغة هذه الاتفاقية قبل العاشر من كانون الأول عام ١٩١٩ على شكل مذكرة موقعة من القائد الأرمني البارز والوزير السابق في الحكومة المصرية بوغوص نوبار باشا ، وممثل « جمهورية أرمينيا » في مؤتمر باريس أوغاندجيان ، وشريف باشا في باريس(١٠٧) . وجاء في العرض الذي قدمه كيرزون(١٠٨) حول هذه الاتفاقية أن « للأرمن والأكراد مصالح وطموحات مماثلة ويطالبون بالحرية والانفصال عن تركيا وقيام أرمينيا مستقلة وموحدة وكردستان مستقلة تحت حكم الانتداب . وقد رُفعت مشكلة تعيين الحدود الأرمنية والكردية إلى مؤتمر الصلح للنظر فيها ، كما أُعلن عن مراعاة حقوق الأقليات في الدولتين .

ولقد وصف دي روبك «الاتفاقية الكردية - الأرمنية » بأنها « بشير خير » ، وأعطى كيرزون في برقية بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩ تعليمات إلى ديوان المندوب السامي في تركيا بتقديم كل مساعدة لهذه « الحركة » ، وقد أعرب الأدميرال ويب عن شكوكه فقط - وهو قائد القوات البحرية البريطانية في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي كتب في ٨ كانون الثاني عام ١٩٢٠ أنه بصرف النظر عن الرغبة في هذه الاتفاقية فإنها لم تسفر عن شيء بعد - (وبصورة رئيسة بسبب أن شريف باشا لا يعرف الوضع الحقيقي في البلاد ولا يتصور « طموحات الشعب الكردي الحقيقية ومشاعره »)(١٠٩) .

وكان من الممكن أن نضيف أن الذين وقعوا الاتفاقية من الجانب الأرمني لم يعبروا بدورهم لا عن طموحات الشعب الأرمني الحقيقية ولا عن مشاعر هذا الشعب الذي أصبح ضحيةً لدسائس الإمبريالية إلا أن ما كان يثير اهتمام الإنكليز أقلّ من أي شيء آخر ، هو الشعوب التي اعتزموا تقديم « العون لها » . وأخذ الإنكليز في مرحلة الإعداد المباشر للمعاهدة التركية السلمية في نهاية عام ١٩١٩ وأوائل عام ١٩٢٠ بتهيئة التربة في المناطق لتجسيدها ، مستغلين للمرة الأولى وبشكل واسع الورقة الكردية .

---

(١٠٦) المصدر السابق ، العدد ٦٢٠ ، ص ٩٢٥ - ٩٢٧ .

(١٠٧) حسب رامبو ، أُبرمت الاتفاقية في ٢٠ كانون الأول عام ١٩١٩ .

(Rambout , **Les Kurdes et le droit** , P . 24) .

(١٠٨) لم يُعثر على النص الأصلي للإتفاقية .

(١٠٩) من كيرزون إلى دي روبك ، ١٠ كانون الأول عام ١٩١٩ و

DBFP . Vol . IV , № 621 , P . 928 .

وفي أوائل آذار عـام ١٩٢٠ أعلن لـويد جـورج في مجلس العموم عن نيـة الحلفاء في تحرير الأكراد حيثما كانوا يؤلفون الأكثرية[١١٠] ، وإلى جانب ذلك جرى ممارسة ضغط وتـأثير كبـيرين على حكـومة استـانبول لكي تعتـاد على تـرك فكرة أنها سيـدة الوضـع في الـولايـات الكردية ـ الأرمنية في شرق الأناضول . وطبقاً لهذه المهمة عـبّر دي روبك عن استيـائه لـوزير الخارجية التركي سيف بك بخصوص أعمال السلطات العسكرية التركية في منطقة « المصـالح الخـاصة لحكـومة الجـلالة ، وبـالتحديـد في كـردستـان الجنـوبيـة ـ الشرقيـة ، حيث قـامت الاضطرابات بسبب هجمات الأرمن والآشوريين »[١١١] .

أثار الطرح الرسمي القادم للمسألة الكـردية في مؤتمـر الصلح قلق الأوساط العسكـرية في بريطانيا ولقد ظهـر في مذكـرة الأركان العـامة (١٥ آذار عــام ١٩٢٠) قلق كبير حـول الوضع العسكري ـ السياسي في كردستان تركيا ، حيث أعـرب العسكريـون عن مخاوفهم من أن تنفيذ بنود الاتفاقية السلمية في الواقع ، والمتعلقة بتخلي تركيا عن جميع حقوقها وامتيـازاتها في كردستان ولصالح الحلفـاء يحتـاج إلى استخـدام القوة العسكـرية ، الأمـر الذي يؤدي إلى نشوء مصاعب كبيرة . وعندما لم تكن فرنسا وبريطانيا قـادرتين عـلى إرسال قـواتها فقـد كان باستطاعتهما عقد الأمل على مساعدة القوى المحلية مما لا يعدّ حلاً للمشكلة بعد ، ولأسبـاب كثيرةٍ وذلك بسبب التنـاقضات والـريبة المتبـادلة والعـداء المكشوف بـين القوى المتصـارعة : الباب العالي والقوميين الأتراك والقوميين الأكراد . كتب العاملون في الأركان العامة البريطانية « أنه لا يُحبَّذ من وجهة النظر العسكـرية إدخـال أية شروط إلى معـاهدة الصلح ، حيث ليس لدى الحلفاء الاستعداد لفرضها »[١١٢] . (وباختصـار لا ينبغي القيام بأية مغامـرة عسكريـة البتة !) .

وفي ٢٦ آذار عـام ١٩٢٠ أصـــدر كـيرزون أمراً إلى دي روبـك عـرض فيـه المبـادىء الرئيسة لمستقبل الوضع السياسي ـ الحكومي لكردستـان بمناسبـة التوقيـع على معـاهدة الصلح القادمة . وقد رأى وزير الخارجية البريطانيـة حل القضيـة الكرديـة على الشكـل الآتي : « لا حماية إنكليـزية أو فـرنسية ، ولا حمـاية منفـردة ، ولا لمجموعـة من الـدول تحت الـوصـايـة الأوربيـة ، بل الاستقلال الذاتي لكردستان منفصلة عن تركيا غير قائمـة حتى في ظل التبعيـة التركية » .

إلا أن ذلك كله كان نظرياً فقط ، حيث كـان كيرزون نفسـه يدركـه وبصورة رائعـة . فلم يكن واضحاً لـه ولا لغيره « مدى » الاستقلال الذاتي المحدد لكردستـان ، وما إذا كـان ذلك يعني استقلالاً تاماً أم جـزئياً ، وكيف ستكـون حدود كـردستان وعـلاقاتهـا المتبادلـة مع الانتدابات في تركيا وأرمينيا وميسوبوتاميا وسوريا . وإن ما كـان يشغل بـال كيرزون في هـذه

---

(١١٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية . من وزير شؤون الهند إلى ولي العهد ، ٧ آذار عام ١٩٢٠ .
(١١١) من دي روبك إلى كيرزون ، ٢٣ شباط عام ١٩٢٠ و DBFP . Vol . XIII . № 6 , P . 6 .
(١١٢) المصدر السابق ، العدد ٢٣ ، ص ٢٨ ـ ٣٨ .

المرحلة من إعداد المعاهدة التركية السلمية أمر واحد بلا شك وهو « منح » بريطانيا وحدها الحق في الحل القادم للقضية الكردية » (حيث كتب عن ذلك بصراحة في هذا الأمر) ، أضف إلى ذلك ليس كهدف بحد ذاته (أي ليس لتجسيد الحقوق المشروعة للشعب الكردي في حق تقرير المصير) ، بل لاستغلال هذه القضية كأهم أداةٍ لحل شامل للمسألة التركية كلها ووفق السيناريو الإنكليزي تحديداً (حيث التزم كيرزون الصمت - بطبيعة الحال - حيال ذلك) .

وفي الوقت ذاته فإن خبيراً بشؤون الشرق مثل كيرزون كان يدرك أن الأرضية في تركيا نفسها (خلافاً عنها في ميسوبوتاميا) ، لحل القضية الكردية هشة ، وهي لمصلحة لندن ، وكان الأمل المعقود على الباب العالي ضعيفاً . لذلك طلب هو من دي روبك إستشارة « الرأي الكردي » بخصوص إمكانية تنفيذ مخططات لندن في كردستان ، وخاصة في ما يتعلق بباب تنسيقها مع مصالح الأقليات المسيحية . فهو لم يستبعد دعوة عبد القادر وشريف باشا أو غيرهما من القادة الأكراد إلى لندن . وقد وجهت إلى بغداد رسائل مماثلة تتعلق بكردستان الجنوبية والشرقية[١١٣] .

ولم يكن سهلاً تنفيذ مهمة كيرزون ، وأبدى دي روبك « شكوكاً كبيرةً » تتعلق بالاستقلال أو الحكم الذاتي لكردستان ، وعرض آراءه التالية :

لا وجود لأيّ «رأي كردي» (بمعنى «الرأي العام المتبلور بوضوح») في هذا الشأن، فلم تخرج الأكثرية الساحقة من الأكراد عن إطار التفكير العشائري ، ولا يتصورون سلطة أخرى سوى سلطة الشيوخ والآغا ، إلا أنه ينبغي - حسب رأي المندوب السامي - تجنب العداء من جانب العشائر . ولا يتمتع المثقفون الأكراد الذين يتمسكون « بالأفكار الانفصالية » بنفوذ ملحوظ ، أما شريف باشا فهو - فضلاً على ذلك - على ارتباط وثيق بالأتراك . إلا أنه إذا أصبحت « فكرة انفصال كردستان قوة مادية » قد تزداد أهمية « المنتدى الكردي » في استانبول وغيره من المنظمات الكردية السياسية . مع أن الأدميرال رأى من المفيد الإصغاء إلى رأي القادة الأكراد (على ألا يزيد عددهم على الثلاثة) ، والتشاور مع الفرنسيين أيضاً تجنباً للخلافات التي قد تنشأ[١١٤] . وعلى العموم لم تثر مخططات لندن في كردستان حماسةً كبيرة في نفوس الممثلين الإنكليز في القسطنطينية .

كما كان مماثلاً ردّ فعل قيادة القوات البريطانية المسلحة في تركيا ، وجاء في مذكرة الضابط السياسي التابع لقيادة الأركان البريطانية في البحر الأبيض المتوسط عن « الخطر القاتل » على تركيا لفقدانها ولايات أرضروم ، ووان ، وبدليس . كما أنه لا يمكن النظر إلى « مقولة استقلال كردستان الذاتي في ظل الوضع الحالي لتطور البلاد دون مخاوف كبيرة » ، ويجب ترك التبعية العثمانية تحت الإشراف الأوروبي في شرق الأناضول لكي يتعلم السكان المحليون إدارة شؤونهم . « ويجب السماح للعنصرين الأرمني والكردي بالطموح إلى : ١ -

(١١٣) المصدر السابق ، العدد ٣٣ ، ص ٤٩ .

(١١٤) المصدر السابق ، العدد ٣٤ ، ص ٤٩ - ٥٠ . من دي روبك إلى كيرزون ، ٢٩ آذار عام ١٩٢٠ .

الوطن الأرمني مع الذوبان النهائي لأرمينيا «الروسية»، ٢ ـ باتجاه الجنوب إلى كردستان الفعلية . وجرى التأكيد في مذكرة القائد لوك على أن الأكراد هم « صنو آسيوي للألبانيين » ، أو أن « القدرة على وجود مستقل لهم مشكوك فيه » ، ويجب أن يسبقه مرحلة الاستقلال الذاتي تحت « قيادة خارجية » ، ومن ثم عرض لوك خطة وصاية الدول الأوربية الكبرى على أرمينيا وكردستان اللتين تتمتعان بحكم ذاتي(١١٥) .

ويتبين بوضوح من المواد الواردة أن القيادة الإنكليزية العسكرية ـ السياسية في تركيا لم تأخذ الأحاديث حول مستقبل استقلال كردستان تركيا أبداً على محمل الجد . وعلى أية حال ، لم تعتزم المساهمة ، وبنشاط ، في تحقيقه متذرعةً أحياناً بوجود مصاعب مختلفة ، وأحياناً أخرى بوجود مصاعب ذاتية وموضوعية قائمة فعلاً . إلا أن المندوب السامي البريطاني في تركيا والمؤسسات التابعة له لم يتخليا مطلقاً عن استغلال المسألة الكردية لتحقيق أغراض بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط ، وخاصةً بغية إعداد بنود الاتفاقية التركية السلمية لمصلحة بريطانيا ، وبتعبيرٍ آخر أدركت الدوائر المعنية في استانبول جوهر سياسة لندن الكردية واتخذتها مرشداً للعمل .

وعملت هذه الدوائر بصورة طبيعية ، وأكثر بساطة ، ومن خلال الباب العالي ، الذي كان يحق لهذه الدوائر أن تتوقع منه الوفاء التام وخاصة بعد عودة وزارة الداماد فريد باشا إلى السلطة (٥ نيسان ١٩٢٠) ، ففي هذه الفترة بحث رئيس الوزراء للمرة الثانية أحمد توفيق باشا (الذي شغل هذا المنصب من جديد في تشرين الأول عام ١٩٢٠) مع شريف باشا المقترحات بشأن القضية الكردية لتقديمها إلى مؤتمر الصلح . ويجب أن يدخل بمقتضاها إلى عداد كردستان ذات الاستقلال الذاتي سنجق ديرسم وولايتا وان وبدليس ، وجزء من ولايتي دياربكر وخربوط(١١٦) .

ولم يكن يحتاج إقناع الصدر الأعظم الداماد فريد باشا وقتاً طويلاً للموافقة على مخططات الإنكليز حيال الأكراد ، فهو قد اقترح بنفسه استغلال الحركة الكردية ضد الكماليين ـ القوميين ، وقبل كل شيء شن هجوماً على الأخيرين بالقوات الكردية في منطقة دياربكر ـ خربوط ـ موش ، مجرياً المفاوضات مع والي خربوط غالب بك وسيد عبد القادر . وأجرى فريد باشا وسيد عبد القادر في آنٍ واحدٍ كلٌ على حدة ، وبمعزل عن بعضهما البعض ، الاتصالات مع المندوب السامي البريطاني حول المسألة الكردية . أما عبد القادر فعلى الرغم من أنه عبّر عن استعداده لشن هجوم على الكماليين ، أجاب بأنه لا يريد ، في آنٍ واحد ، الحطّ من سمعته ، بالعمل بصورة مشتركة مع فريد باشا. وعلى أية حال فقد رغب

---

(١١٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . من دي روبك إلى كيرزون ، ٧ نيسان عام ١٩٢٠ .

(١١٦) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . برقية دي روبك بتاريخ ٨ نيسان عام ١٩٢٠ .

في بادىء الأمر التأكد فيما إذا تمت الموافقة على مطالبه حول المسألة الكردية (« التحرر من الحكم التركي المباشر ومن كل شكل من أشكال الحماية البريطانية ») .

كان وضع دي روبك صعباً للغاية ، ذلك أن بريطانيا لم تكن عشية مؤتمر سان ريمو وبعد التوقيع على الاتفاقية التركية السلمية معنية بإشعال نار الفتنة الداخلية في شرق الأناضول التي من الصعب التكهن بعواقبها ، التي قد تصبح ورقة رابحةً بأيدي خصوم الهيمنة البريطانية في تركيا بوجه عام ، وفي أرمينيا وكردستان بوجه خاص ، أي بأيدي الفرنسيين بالدرجة الأولى . وإلى جانب ذلك لم يكن ينبغي صدّ الباب العالي ولا الأعيان الأكراد الذين كانوا يعقدون الأمل على المساعدة البريطانية . واختار دي روبك الحل الوسط مؤجلاً حل المسألة لغاية الموافقة على شروط معاهدة الصلح المدعوة إلى خلق وضع جديد ، فنصح عبد القادر « بالهدوء والثقة بالمؤتمر » ، وقال للداماد فريد باشا بأن استغلال الأكراد ضد القوميين سيتم تشجيعه فقط حينما يكون خالياً من المجازفة ولا يؤدي إلى الاقتتال بين الأكراد أنفسهم بين المؤيدين للقوميين والمعادين لهم . وحاول دي روبك إقناع الصدر الأعظم وعبد القادر من أنه رغم إمكانية « القيام بحركة في كردستان » فإن ذلك يعرقل حل المسألة الكردية في مؤتمر الصلح لخير جميع سكان البلاد بسبب الانشقاق بين الأكراد أنفسهم »[(١١٧)] .

ووافق كيرزون على خطة مندوبه السامي في تركيا بصورة تامة ، وعارض في برقيةٍ له إلى دي روبك من سان ريمو (٢٤ نيسان ١٩٢٠) معارضة شديدة « إثارة عداء» الأكراد في غير أوانه ، وطلب عدم إبلاغ فريد باشا وعبد القادر بمشروع حل القضية الكردية قبل العرض الرسمي لمعاهدة الصلح[(١١٨)] .

وبالتالي بذلت الإدارة البريطانية في تركيا جهودها في مختلف المجالات لكي تخفف العبء على ديبلوماسييها لاستنباط « طريقة » لحل القضية الكردية تكون لمصلحة بريطانيا ، وكان من الممكن عدم الخوف من العقبات من جانب الباب العالي ولا من جانب الأوساط الكردية القومية . صحيح أنه ظلت قوة سياسية عاملة في تركيا هي قوى الكماليين القوميين ، بيد أنهم لم يحسبوا لها حساباً في لندن وفي استانبول في تلك الآونة ، حيث سرعان ما تبين أن ذلك كان عبثاً تماماً[(١١٩)] .

---

(١١٧) المصدر السابق ، من دي روبك إلى وزير الخارجية ، العدد٤٠٠ ، ١٦ نيسان ١٩٢٠ .

(١١٨) DBFP . 1919 - 1939 . Vol . XIII . №56 , P . 65 - 66 .

(١١٩) تلقت دائرة المندوب السامي البريطاني خبراً من « مصدر سري » حاول بموجبه الباب العالي تقديم إجراء مستقل حول المسألة الكردية وإشراك الكماليين فيه أيضاً . وفي ليلة الرابع من كانون الثاني عام ١٩٢٠ اجتمع مجلس في بلاط السلطان شارك فيه الأمير عبد الرحيم أفندي ممثل السلطان ، والداماد إسماعيل حقي باشا قائد أركان البلاط وجواد باشا قائد الأركان العامة ، وبكير سامي بك وكارا واصف بك ممثلين عن الكماليين . وأثناء مناقشة القضية الكردية أيد عبد الرحيم كردستان المستقلة « المرتبطة مع تركيا بروابط سياسية واقتصادية وثقافية » وقال إن كردستان « بوسعها أن تصبح أفضل ممرٍ بين تركيا =

ولئن توصل قادة السياسة الخارجية البريطانية الاستعمارية إلى لغةٍ مشتركةٍ وبسهولةٍ مع ممثليهم في استانبول بشأن حل القضية الكردية في معاهدة الصلح القادمة مع تركيا ، فقد اصطدمت مناقشة هذا الموضوع مع رئيس الإدارة البريطانية في العراق أ . ويلسون بمصاعب أثارتها عوامل موضوعية بصورة أساسية ، وهي أنه كان ينظر إلى المسألة الكردية في العراق ، الذي احتلته بريطانيا ، من منظار آخر يختلف على ما هو عليه في تركيا بالذات .

وكان كيرزون يتصور جيداً مدى هذا الفارق . ولهذا السبب بالذات اتخذ موقفاً فاتراً من بعثة نوئيل وأصر على إلغائها ، ناصحاً بغداد بالاستفادة من خبرات الرائد النشيط في الشؤون الكردية ضمن أطر ميسوبوتاميا فقط[١٢٠] ، وفي ٢٢ آذار عام ١٩٢٠ أبلغ وزير شؤون الهند المندوب السامي في بغداد المبادىء الرئيسة للسياسة حول المسألة الكردية التي اقترحها « إنديا أوفيس » في أواخر كانون الأول عام ١٩١٩ ، ووافقت عليها الحكومة بمناسبة الإعداد لمعاهدة الصلح التركية ، حيث انحصرت في أن يتم إيصال تعهدات بريطانيا العظمى السياسية والعسكرية أمام المسلمين إلى الحد الأدنى . أمّا في ما يتعلق بالأكراد ، فالنهج يجب أن يتضمن الانسحاب التام من كردستان ، وعدم تحمل أية مسؤولية عن إدارتها بما فيها مقاطعة السليمانية ، فالتبعية البريطانية في كردستان الجنوبية تؤدي إلى مصاعب غير مرغوبٍ فيها .

وإذا رغب الأكرادُ التحرر من تركيا فإن بريطانيا مستعدة لتقديم العون لهم ، لكن ليس لديها معلومات وافية عن الوضع الفعلي للأمور في كردستان ، والأهم أنه ليس لديها شركاءُ أمناء وممثلون عن الأكراد أنفسهم (شريف باشا ليس في الحسبان) . وطلب الوزير من أ . ويلسون ترشيح الأكراد الذين لديهم صلاحية التحدث عن مستقبل كردستان . وختم الوزير كلامه أنه يجب ـ في ظل أي شكلٍ من أشكال الحكم ـ « إتخاذ الإجراءات للمحافظة على امتيازات بريطانيا العظمى الاقتصادية ويجب أن يسود النفوذ البريطاني في المنطقة الجنوبية »[١٢١] .

وبهذا الشكل جرى الحديث في هذه الوثيقة عن كردستان الجنوبية فقط ، حيث خططت لندن لإدخال نظام الإشراف غير المباشر فيها فقط في ظل الحفاظ على جميع صفات الاستعباد الكولونيالي الأساسية لهذه المنطقة ، إلا أن هذا النمط من الأساليب إزاء القضية الكردية في ميسوبوتاميا أثار معارضةً شديدةً لدى الإدارة البريطانية في بغداد .

= والمسلمين في بلدان القفقاس من الجمهورية الأرمنية » (المصدر السابق ، العدد ٦٦٨ ، ص ١٠٦٦ . من الأدميرال ويب إلى كيرزون ، العدد ١١٤ ، ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢٠) . ويلتزم المصدر الصمت حيال موقف الكماليين . ويبدو أن هذه المبادرة تُركت دون نتيجة ، لأنهم قرروا دون صاحب القضية .

(١٢٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . من السكرتير الثاني لوزارة شؤون الهند ، ٨ تشرين الثاني عام ١٩١٩ (بلا عنوان المرسل إليه ، صورة) .

(١٢١) المصدر السابق .

وجاء في رد أ . ويلسون إلى وزير شؤون الهند مونتيغيو أن السياسة التي عرضتها الحكومة ستكون « مصيرية للاحتفاظ بميسوبوتاميا » ، فالجلاء عن السليمانية وتصفية الإدارة البريطانية فيها يعرقل إقامة « حدودٍ كردية ميسوبوتامية » آمنة ، ويؤدي منح كردستان استقلالاً ذاتياً واسعاً أكثر من أجزاء ميسوبوتاميا الأخرى إلى تعقيدات ، وعلى العموم من الصعب تحقيقه . و «يتعذر رسم خطٍ واضح بين كردستان وميسوبوتاميا ذلك أن السكان هنا خليط سواء من حيث تركيبهم الاجتماعي أم من الناحية العرقية ، إذ يعيش هنا الأكراد الرحل وشبه الرحل والحضر ، والعرب الرحل والتركمان وغيرهم . وإن فكرة كردستان موحدة غريبة على جميع الأكراد دون استثناء ، وليس لكردستان عامةً وعي قومي ، بل عرقيّ . . . كما أن ظروف كردستان الجغرافية والسياسية كانت على الدوام عقبةً كأداء على طريق قيام وحدة سياسية طويلة الأمد » .

وحسب رأي أ . ويلسون (الذي يوافق عليه العسكريون حسب أقواله) يجب الحفاظ على النظام القائم (أي نظام الاحتلال) في كردستان الجنوبية مع « واجهة كردية محلية» لإرضاء المشاعر الكردية القومية .

وبوسع إزالة الفوضى ، فقط ، في هذه المنطقة ضمان مصالح بريطانيا السياسية ، ولكن ليتم ذلك ينبغي إعادة النظر في النهج السياسي المقترح وإلا فإن بريطانيا لا يهددها خطر ضياع ولاية الموصل فحسب ، بل ، ربما ، ميسوبوتاميا كلها . وفضلاً عن ذلك يمكن زعزعة مواقع بريطانيا الضعيفة في فارس ، ويغدو مستحيلاً إعادة ٥٠ ألف من اللاجئين المسيحيين (الآشوريين والنساطرة) في بعقوبة إلى ديارهم[١٢٢] .

أرسل أ . ويلسون إثر ذلك وفي اليوم ذاته برقيةً إلى لندن رفض فيها رفضاً قاطعاً الوساطة الممكنة التي يقوم بها شريف باشا وقادة « المنتدى الكردي » في استانبول عن الأكراد العراقيين في مفاوضات المعاهدة التركية ، واتهم الأول بضعف كفاءاته وقلة شهرته بين صفوف الأكراد في العراق والآخرون بميولهم المتعاطفة مع الأتراك[١٢٣] .

أبرزت علاقات لندن مع الممثلين الإنكليز في لندن وبغداد بخصوص معاهدة الصلح مع تركيا ثلاث سمات رئيسية :

١ ـ اتخذ اتجاه لإخضاع معظم كردستان عملياً للنفوذ العسكري ـ السياسي والاقتصادي البريطاني واستقلال المسألة الكردية لفرض الهيمنة البريطانية في الشرق الأوسط ، ولكن لم تكن لدى الأوساط الحاكمة في بريطانيا في هذه الأثناء خطة سياسية واضحة لحل القضية الكردية ، بل ، كما يبدو ، لم تسارع في وضعها لكي تحتفظ لنفسها بحريّة المناورة فيما إذا تغير الوضع في المنطقة[١٢٤] .

---

(١٢٢) المصدر السابق ، برقية بتاريخ ٢٥ آذار عام١٩٢٠ رقم ٣٧٤٦ .

(١٢٣) المصدر السابق ، برقية بتاريخ ٢٥ آذار عام ١٩٢٠ رقم ٣٧٥٩ .

(١٢٤) كما لعبت دوراً معروفاً الخبرة الناقصة (حتى لدى وزير مثل كيرزون الذي كان ضليعاً في الشؤون =

٢ ـ جرى منذ البداية في المركز وفي الأقاليم على السواء ، رصد نزعة فصل عرض المسألة الكردية (في شرق الأناضول) عن مثيلتها في ميسوبوتاميا ، حيث وضعت بذلك بداية التشديد القادم نتقسيم كردستان إلى ثلاثة أجزاء أولاً ، ومن ثم إلى أربعة أجزاء بعد إعطاء سوريا لفرنسا .

٣ ـ رغم وجود هدف واحد مشترك في السياسة الكردية (مع أنه كان بلا مَعْلَم سياسي واضح) لم يكن لدى لندن وبغداد الاتفاق في الرأي حول تقرير مصير كردستان الجنوبية ، واتفقتا فقط على ضرورة طرد الأتراك بصورةٍ نهائية ، أما الجانب الإيجابي للقضية فقد أثار خلافات حادة .

وينبغي التوقف خصوصاً عند هذه المسألة المدروسة قليلاً التي هي إضافةً إلى ذلك سبب لتأويلات دفاعية . فقد أكد جون داروين ، مستخدماً مواد اللجنة الشرقية ، على أن لويد جورج وكيرزون وضعا في أساس التسوية السلمية في الشرق الأوسط تشكيل دويلات حاجزة في القفقاس وأرمينيا وفي كردستان بغية ضمان الإشراف على بلاد فارس وميسوبوتاميا « ولمصلحة الأمن الأنكلو ـ هندي » . وقد عرض أ . ويلسون أثناء اجتماع اللجنة في أواسط نيسان عام ١٩١٩ موقف الحكومة الهندية الذي يتلخص في تشكيل ستة أقاليم في ميسوبوتاميا ، بما فيها الإقليم العربي في الموصل ، بسلسلةٍ من « الدويلات الكردية ذات الحكم الذاتي » وتحت سلطة بغداد الموحدة . وبعد أن حذر كيرزون من مغبة « إشراك القومية العربية التي هي في معارضة دائمةٍ للحكم البريطاني » وقف ضد بسط حكومة بغداد سلطتها على « الخانات » الكردية في شمال الموصل وشرقه ، فهو لم يحبذ وضع « موارد زمن الحرب » تحت تصرف السلطات في بغداد . ووقف في اجتماع اللجنة الشرقية في ٢٠ آب عام ١٩١٩ ضد التقدم المتواصل في كردستان و « حذّر من أنه لا ينبغي معاملة ميسوبوتاميا معاملة هندٍ ثانية » . وهاجم كيرزون « نظام ويلسون » بسبب التوسع المستمر وبسبب تقويض الإعلان الأنكلو ـ فرنسي عام ١٩١٨ ، وأصرّ على أن يكون أقصى الجزء الشمالي من كردستان الجنوبية خارج إطار دولة ميسوبوتاميا الجديدة ، وأعلن بأن «الحدود الشمالية لميسوبوتاميا ، ربما ، تكون أبعد إلى الجنوب »(١٢٥) .

وبصرف النظر عن أن « الإنكليز ـ الهنود » (بيرسي كوكس وغيره) قد ردّوا على الانتقاد الذي وجهه كيرزون و «إنديا أوفيس» إلى أ . ويلسون فإن النقد استمر . وانهال كيرزون أثناء الإعداد لمؤتمر سان ريمو بسياط النقد من جديد على ويلسون بسبب اقتراحه ضم الأكراد إلى الدولة العراقية المتشكلة وإدارتها على غرار مصر . وطالب كيرزون باستدعاء ويلسون إلا أن ما ساعد هذا الأخير على البقاء في منصب المندوب السامي هو حسن تدبيره فقط خلال الثورة العربية(١٢٦) .

= الشرقية) عن الأكراد في كردستان وعن طابع الحركة الكردية القومية وخصائصها .

(١٢٥) Darwin , **Britain , Egypt and the Middle East** , P . 193 - 194 .

(١٢٦) المصدر السابق .

وكتب جون داروين : ألا يعني هذا أن كيرزون لم يعد « إمبريالياً حقيقياً » وإن « من شب على شيء شاب عليه » ، أو وقعت له « نوبة مفاجئة من الليبرالية في السياسة الإمبراطورية ؟ » ولقد أعلن كيرزون في هذه الأثناء بالذات ان بغداد « نقطة ارتكاز » للمواقع البريطانية في فارس وفي الخليج ، هكذا يفسر داروين نمط أساليب كيرزون في سياق السياسة البريطانية في الشرق الأوسط .

وشعر كيرزون « بالإشمئزاز » من المشاركة البريطانية المباشرة في كردستان ، إذا إن ذلك كان يعني عبئاً ثقيلاً على المالية البريطانية ، ويجب أن تصبح كردستان ذات استقلال ذاتي ، وبهذه الصفة تشكل حاجزاً في وجه الضغط القادم من الشمال . بل وإن تقديم مساعدة غير كبيرة للأكراد على طريق تحويلهم إلى « أمةٍ مستقلة » من شأنه أن « يكافىء بريطانيا كثيراً » . والمهمة الرئيسة هي عدم السماح للأتراك بالعودة إلى كردستان ثانيةً . ولقد أراد كيرزون ومونتيغيو وغيرهما من أعضاء وزارة لويد جورج حلّ هذه المهمة عبر تسوية سلمية شاملة مع تركيا بصورة رئيسة دون نبذ « طريق ويلسون التابع للإمبريالية » . ولقد أدى مثل هذا النهج إلى إقامة « تحالف اضطراري مع اليونانيين » وإلى النزاع مع الكماليين .

وبالتالي يستنتج داروين أنه حسب رأي كيرزون سيتم ضمان المصالح البريطانية بصورةٍ أفضل إذا جرى العمل في المركز وليس في المناطق البعيدة في « منظومة الإمبراطورية التركية الزائلة » ، وهذا ما يسمح أيضاً بإضعاف التدخل الفرنسي في سوريا(١٢٧) .

وهكذا لئن تركنا جانباً حتى جميع هذه الدوافع والذرائع (على غرار « التحالف الاضطراري مع اليونانيين ») يتضح أن الجدل لم يجرِ على مبادىء سياسة بريطانيا العظمى في كردستان والمناطق المجاورة لها ضمن أطر التسوية السلمية مع تركيا بعد الحرب ووسائل تطبيقها الأكثر فعاليةً في ذلك الوقت. فلقد مارس لويد جورج وكيرزون وأنصارهما في لندن لعبةً سياسيةً معقدةً عاقدين الرهان الأساسي على أتباعهما الأتراك في الباب العالي وفي بلاط السلطان ، على أن يؤمّنوا في آنٍ واحد على أنفسهم بخطة تشكيل دولةٍ ما (أو شبه دولة) ذات استقلال ذاتي في كردستان التي إلى جانب « أرمينيا » المستقلة ، كان من الممكن التحكم بها عند الحاجة بغية إحاطة مصالح الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط بسور في وجه التطاولات المحتملة من جانب العرب الذين يستطيعون الخروج من تحت الحكم التركي ، والفرنسيين الذين فقدوا حصصهم أثناء عملية التقسيم ، وكذلك بهدف تقوية « الحجر الصحي » المعادي للسوفيات . ولقد ناقشوا الأمور في بغداد وفي دلهي بصورةٍ أكثر بساطةً، ومن مواقع السياسة العربية فقط ، والإيرانية إلى حدٍ ما ، حيث يجب عدم إضاعة الفرصة الذهبية لترسيخ المواقع في كردستان الجنوبية الهامة من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية وكذلك في كردستان الجنوبية ـ الغربية حسب الإمكانية المتوفرة ، مقيمين فيها « واجهة كردية » . عند الحاجة القصوى . وكما أسلفنا ، فإنه تجدر الإشارة إلى « الإنكليز ـ الهنود »

---

(١٢٧) المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

وبوقهم آرنولد ويلسون وكذلك سير بيرسي كوكس صاحب الخبرة الكبيرة ، الذي كان سفيراً لبلاده في طهران في تلك الأيام ، قد كانوا على حق لأنهم عبّروا بطريقة واقعية ، والأهم من ذلك أنها كانت مدركةٍ ، إزاء المسألة .

كما لاحت على طريق حل القضية الكردية حسب السيناريو الإنكليزي ضمن أطر المعاهدة التركية السلمية الجاهزة عقبة أخرى لم يكن اجتيازها صعباً أبداً . والكلام يجري عن مطامع الحكومة الإيرانية . وقد ورد آنفاً أن طهران اعتزمت التحدث في مؤتمر باريس ، لكن لم يتم الإصغاء إليها . كما جددت الحكومة الإيرانية خلال فترة الإعداد المباشر للمعاهدة مع تركيا ، محاولاتها للمشاركة في تقسيم الإمبراطورية العثمانية، مدعيةً حقها في المناطق الحدودية في كردستان التركية . وأبلغ وزير الخارجية الإيراني الأمير فيروز (فيروز ميرزا ناصر الدولة) كيرزون بذلك . وعرض الخارطة التي يصبح بموجبها « قلب الوطن الكردي » إلى الغرب من بحيرة أورمية تابعاً لإيران . وعارض كيرزون ذلك مبيناً إن هذه الأراضي كانت خاضعةً للأتراك على مدى مئات السنين ، أما الخطّ الحدودي الفاصل فقد تم وضعه قبل الحرب بالذات . أما حجج فيروز فقد كانت تنصبّ على أن هذه الحدود لا ترتدي أهميةً بالنسبة للأكراد ، ذلك أنهم يعبرون الحدود وبحرية أثناء الترحال ، وبعد أن أنهى كيرزون حديثه وعد بالنظر في الموضوع ، لكنه « قطع جميع الآمال » حول أن مطالب الفرس سوف يتم تلبيتها(١٢٨) .

ومع ذلك استمرت الحكومة الفارسية في الإصرار على موقفها ، فقد كتب فيروز بعد عدة أيام في رسالةٍ له إلى كيرزون يقول فيها بأنّ الأكراد منقسمون إلى عشائر يعادي بعضها البعض ، فهم يؤلفون مع الفرس وحدة لا تتجزأ من ناحية الجنس واللغة والدين ، ويقف « رجال الدين في كردستان وأعيانها » إلى جانب الاتحاد مع إيران .

كما تم ممارسة الضغط على السفارة البريطانية في طهران ، فقد « امتنع » السفير كوكس في حديثه مع فيروز عن الإدلاء برأيه حول ادعاءات الفرس في كردستان ، لكنه أعرب عن دهشته بأن هذه الادعاءات قدّمتْ في وقتٍ كانت الحكومة الفارسية لا تستطيع فيه الإشراف على أراضيها بالذات ، حيث إن نائب القنصل البريطاني اضطر حتى إلى مغادرة أورمية . وأوضح كوكس أنه كان يعني « الكردي الذي يدعى سمكو ويسلب الناس » وقام بعد أن حصل على المساعدة من الأتراك بنشر « الإرهاب » في البلاد بدءاً من هوى وحتى أورمية . وعبر كوكس عن شكوكه في أن الأكراد في تركيا يتّحدون مع الأكراد في إيران في ظل السلطة الفارسية . وفي الختام خفف السفير البريطاني من وطأة الأمر مبشراً بإجراء إصلاحات معيّنة

---

(١٢٨) DBFP . Sep . I Vol . IV , № 825 , 845 , P . 1214 , 1286 .
من كيرزون إلى ديربي سفير بريطانيا العظمى في باريس ، ٢٥ تشرين الأول عام ١٩١٩ ؛ وإلى السفير ب . كوكس في طهران ، ١٣ تشرين الثاني عام ١٩١٩ .

(١٢٩) المصدر السابق ، العدد ٨٤٩ ، ص ١٢٣٦ . من وزير الخارجية الإيراني إلى كيرزون ، ١٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩ .

على الحدود طبقاً للمصالح الإيرانية[١٣٠] . بيد أنه من المشكوك فيه أن ذلك قدم الأساس لرئيس الوزراء الإيراني فاسوغ الدولة ليبرق إلى الأمير فيروز في باريس العبارات التالية : « في ما يتعلق بكردستان يسرني الإشارة إلى أن اللورد كيرزون متفق مبدئياً مع آرائنا »[١٣١] . لقد كانت محاولة القيام بالضغط على الحكومة البريطانية محاولةً خاصة ، إلا أنها كانت هزيلةً للغاية ! .

وحاولت الحكومة الإيرانية ثانيةً بعد مؤتمر سان ريمو الحصول على الزيادة على حساب كردستان تركيا . فقد أعلن الأمير فيروز ، الذي وصل إلى باريس ، عن اهتمام إيران بالمشاورات حول حدود كردستان مشيراً إلى وعد كيرزون باطّلاع الحكومة الإيرانية على المفاوضات السلمية ، « عندما يحين الوقت » . وقال كيرزون رداً على ذلك بأنه تقرر في مؤتمر سان ريمو أخذ مصالح إيران فقط بعين الاعتبار في المواد المتعلقة بكردستان[١٣٢] ، إلا أنه ينبغي على اللجنة حل هذه المسألة وبصورة محددة على أرض الواقع[١٣٣] . ومن الواضح أنهم قرروا عدم إعطاء الفرس أي شيء ، بينما وضعوا مستقبل كردستان (إيران) الشرقية ، على العموم ـ خارج إطار المفاوضات .

وحاولت الحكومة الإيرانية ـ أن تسترعي انتباه بريطانيا إلى مطامعها الإقليمية ، وذلك بمساعدة حجة مجربةٍ ، وهي الخطر السوفياتي المزعوم . فقد أعلن فيروز بمناسبة إعادة السلطة السوفياتية إلى أذربيجان عن إمكانية اتحاد الحكومة البلشفية في باكو مع الأتراك للقيام بهجوم مشترك على أرمينيا عبر شمال إيران، الأمر الذي قد «يثير رد فعل يؤسف له» في أجزاء إيران وكردستان الأخرى[١٣٤] . بيد أن هذا الأسلوب أيضاً لم يفلح في مسعاه ، فلم تحسب دول الائتلاف الحساب للضعفاء .

وبالمناسبة حاول حليف آخر ـ كما يقال ـ تابع لبريطانيا العظمى ، وهو الباب العالي ، استغلال بعبع البلشفية في علاقاته مع لندن . فقد أجرى الصدر الأعظم الداماد فريد باشا الاتصالات مع الأوساط الكردية المحافظة التي تلقت بارتياح نبأ إمكانية الاستقلال الذاتي ، لكنها وجدت مع ذلك أن الخطر الرئيسي هو في كمال أتاتورك الذي يمثل في أنظارهم « شبح البلشفية وتفكيك النظام الكردي التقليدي » . فقد اقترح فريد باشا الذي لم يعارض تحويل كردستان إلى دولةٍ ذات حكم ذاتي ، على دي روبك الصفقة التالية : يكنّ القادة الأكراد

---

(١٣٠) المصدر السابق ، العدد ٨٥٢ ، ص ١٢٤٨ . من ب . كوكس إلى كيرزون ، ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٩ .

(١٣١) المصدر السابق العدد ٨٧٧ ، ص ١٢٧٢ . من كيرزون إلى ب . كوكس ، ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩١٩ .

(١٣٢) المصدر السابق ، العدد ٤١٩ ، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦ . من اللورد ديربي إلى كيرزون ، ٧ أيار عام ١٩٢٠ .

(١٣٣) المصدر السابق ، العدد ٤٢١ ، ص ٤٧٧ . من كيرزون إلى ديربي ، ٨ أيار عام ١٩٢٠ .

(١٣٤) المصدر السابق ، العدد ٤٣٦ ، ص ٤٩٠ ، من ديربي إلى كيرزون ، ٢٠ أيار عام ١٩٢٠ .

الحقد على كمال أتاتورك بسبب البلشفية، وأنت تضمر له الضغينة لوقوفه ضد معاهدة الصلح ، فهيّا نعمل لتوجيه الأكراد ضد كمال ونقضي بهذا الشكل على القوميين .

وبالتالي كانت طغمة السلطان على استعداد للتضحية بوحدة أراضي بلادها في سبيل القضاء على خصمها السياسي الرئيسي من الوطنيين القوميين . وينبغي القول إن المندوب السامي البريطاني لم يكن على استعداد لمثل هذا العرض للمسألة رغم اعترافه بحماسته المعروفة . فلقد أثار قلقه ضرورة التعاون مع فرنسا في هذه المسألة الصعبة ، ذلك أن جزءاً كبيراً من الأكراد يقع في منطقة نفوذها[١٣٥] . ويبدو أنه حاول ألاّ يطلق عنان المبادرة السياسية للحركة الكردية بحيث تصل إلى حدود خطيرة ، يمكن أن تخرج عن الأطر المرسومة لها . وعلى أية حال لم يصدر من لندن رد فعل على ذلك ، وربما قرروا هناك التنكيل بالحركة الكمالية ، ودون مساعدة الأكراد الذين لا يمكن الاعتماد عليهم ، ومن جميع النواحي .

وهكذا وضعت المسألة الكردية خلال مرحلة الإعداد المباشر لإبرام المعاهدة التركية السلمية على أرضية واقعية ، وشغلت مكاناً مستقلاً بين مسائل الشرق الأوسط الأخرى ، وغدت موضوعاً للمفاوضات الديبلوماسية والسياسية . فلقد جرى التخطيط لحل المسألة الكردية ، شأنها في ذلك شأن معظم المسائل الأخرى ، حسب الوصفة الإمبريالية ولمصلحة الأوساط الحاكمة في بريطانيا بالدرجة الأولى . وبصرف النظر عن وضع الاستقلال الذاتي الذي وعِدت به كردستان ، بل وحتى وضع دولة مستقلة فقد أعدوا لها مصير مستعمرة عملياً مثلما أعدوا ذلك للعراق وسوريا . أما خصوصية عرض المسألة الكردية في المرحلة المدروسة فقد انحصرت ، خلافاً للمسألتين العراقية والسورية مثلاً ، في أن السيناريو كان جاهزاً وعلى شكل مسودة فقط كثرت فيها الفراغات والالتباسات والخيارات المختلفة وغيرها . وقد كان مصطلح « الاستقلال الذاتي » بحدّ ذاته يسمح بإعطاء تفسيرات مختلفة ، حيث أدى كل ذلك ، كما تبين بعد قليل ، إلى نشوء عقبات صعبة الاجتياز على طريق حلّ القضية الكردية حتى بذلك الشكل الذي كان مقبولاً لدى الكماليين . وتبينّ أن الأكراد بالذات كانوا من أكثر المتضررين ، إذ إنه لم يكن يجري حتى الحديث عن أي شكلٍ من أشكال تقرير المصير القومي حسب جميع هذه الأكوام من المشاريع .

---

(١٣٥) المصدر السابق ، العدد ١٠٣ ، ص ١٠٨ . من دي روبك إلى كيرزون ، ٢٨ تموز عام ١٩٢٠ .

الفصل الخامس

معاهدة سيفر وعواقبها

وقعت معاهدة الصلح مع تركيا في ضاحية سيفر من ضواحي باريس في ١٠ آب عام ١٩٢٠ وتوجت بما يسمى نظام فرساي . وكانت وثيقةً فريدةً من نوعها في تاريخ الديبلوماسية الحديثة والمعاصرة وقبل كل شيء بعدم صلاحيتها العملية ، وبالتالي كانت قصيرة الأجل . ولم تستجب معاهدة سيفر منذ لحظة توقيعها للموقف العسكري ـ السياسي الفعلي تماماً في الشرق الأوسط ، في حين أنها غدت بعد عدة أشهر من توقيعها من رواسب الماضي بصورة كاملة . وقد استمرت هذه المعاهدة ثلاث سنوات فقط[1] (زد على ذلك أنها كانت شكلية بحتة) وكانت السمة البارزة لمعاهدة سيفر ، وإن لم تكن الرئيسة ، هي أنه طرحت فيها المسألة الكردية وللمرة الأولى في العرف القانوني للمعاهدات الدولية . وسيجري الحديث لاحقاً عن هذه الميزة بالذات .

ولم تلعب المسألة الكردية أي دور ملحوظ أثناء عملية التحضير المباشر لإبرام معاهدة سيفر حيث تقرر كل شيء مسبقاً في سان ريمو[2] وبعد أن تسلّم الباب العالي شروط السلام(١١ أيار عام ١٩٢٠) شكّل لجنةً لوضع المقترحات المضادة ، ضمت ثلاثة ممثلين عن الأقليات القومية بما فيهم ممثل واحد عن الأكراد وذلك لذرّ الرماد في العيون . وطالب الأتراك خاصةً بإبقاء كردستان في عداد الإمبراطورية . إلا أن المذكرة التركية التي تضمنت طلب التخفيف من شروط معاهدة الصلح قد رفضها مجلس دول الائتلاف الأعلى رفضاً باتاً ، وعاد الداماد فريد باشا الذي حاول الحصول على تنازلات من باريس صفر اليدين .

---

(١) انظر : ميللر ، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيفر تركيا . قضايا حيوية في التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٢) أ . ف . سبيرانسكي ، « المسألة التركية في المؤتمرات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى »، نوفي فوستوك (موسكو)، العدد ٢ ، ١٩٢٢) ، ص ١٢٩ .

وبقي فقط وضع التواقيع على معاهدة الصلح ، الأمر الذي تم ـ كما يقال ـ دون ضجة زائدة[٣] .

أصدرت معاهدة سيفر حكماً بالموت على الإمبراطورية العثمانية ، فقد بقي منها سلطة السلطان ـ الخليفة الوهمية في استانبول وفي منطقة المضائق الواقعة تحت إشراف دولي (تحت الإشراف البريطاني عملياً) وجزءاً من الأراضي التركية الواقعة في وسط وشمال غرب الأناضول مع وجود سيادة محدودة ووضع شبه كولونيالي . ويستخدم مصطلح « الإمبراطورية العثمانية » في نص معاهدة سيفر بالاقتران مع الصفة « السابقة »(في المادة ٨٤ مثلاً) ، أما البلاد نفسها التي عُقدت معها المعاهدة فقد سميت « تركيا »أو « الدولة العثمانية »(المادة ٣٦ مثلاً) ، أضف إلى ذلك أن تعريف « العثمانية » نُسب (في اللفظ الفرنسي) إلى حكومة البلاد ، إلى الباب العالي فقط . أما سائر الأراضي الأخرى التي كانت تعود لأوسع إمبراطورية في يوم ما والمنبسطة على أراضي ثلاث قارات قد سلخت إسمياً أو عملياً في مرحلة الحرب العالمية الأولى لمصلحة بريطانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليونان والدول المجاورة المتشكلة حديثاً : أرمينيا ، وكردستان ، والحجاز[٤] . وأصبحت الإمبراطورية العثمانية الشهيرة في التاريخ « ذليلةً ، مستعبدة ومكبلة بالأغلال . وتبين في الوقت ذاته أن هذه المعاهدة التي كانت من أكثر معاهدات نظام فرساي جوراً واغتصاباً »[٥] ـ تلكم مفارقة التاريخ ـ أنها كانت أكثر هشاشةً وضرراً بالمقارنة مع المعاهدات الأخرى التي فرضتها دول الائتلاف على المشاركين في الاتحاد الرباعي .

وأصبح عدم اكتمال المعاهدة واضحاً للأسباب التالية :

أولاً : لم تكن تتناسب مع الوضع الدولي الذي تميَّز بتصاعد النضال الثوري الديمقراطي والمناوىء للإمبريالية الذي خاضته جماهير الشغيلة في الغرب ، وبنجاحات روسيا السوفياتية على الصعيدين العسكري والسياسي ، وبنهوض الحركة الوطنية التحررية في الشرق الكولونيالي . وقد اكتسب فشل حملة دول الحلفاء الثالثة المعادية للسوفيات والمرسومة في مرحلة سيفر بالتحديد أهمية كبيرة (رغم هزيمة الجيش الأحمر في ضواحي وارسو وهجوم

---

(٣) ميللر ، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيفر ، ص ١٩٠ ـ ٢٠٣ : كلوجنيكوف ، سيفر ولوزان . التاريخ الديبلوماسي للمعاهدات ـ . معاهدة صلح سيفر والاتفاقيات المبرمة في لوزان ، موسكو ، ١٩٢٧ . ص ١٧ ـ ١٨ ؛ Howard The Partition of Turey , p . 244 .

(٤) لم تشارك الأخيرة في عمل مؤتمر سيفر ولم توقع على الاتفاقية بسبب رفض الإنكليز والفرنسيين تشكيل دولة عربية مستقلة (كما وعدوا بذلك حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو) . وعلى العموم لم يرد ذكر أي شيء في معاهدة سيفر عن مصير إمارات الجزيرة العربية الداخلة إسمياً في عداد الإمبراطورية العثمانية (نجد ، عسير ، اليمن) . وكان ذلك سخافة مكشوفة (وهي ليست الوحيدة) من وجهة نظر حقوقية ـ دولية . أنظر الترجمة الروسية : معاهدة صلح سيفر والوثائق الموقعة في لوزان . التحليل المسهب لمضمونها . انظر : ميللر ، دراسة تاريخ تركيا المعاصر، ص ٩٧ ـ ٩٩ : ميللر ، التحضير الديبلوماسي لمعاهدة سيفر ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧ .

(٥) القاموس الديبلوماسي ، الجزء ٢ ، موسكو، ١٩٥٠ ، المادة ٦٠٤ .

فرانكل) . وسرعان ما انتصرت السلطة السوفياتية في سائر جمهوريات ما وراء القفقاس (في أرمينيا في تشرين الثاني عام ١٩٢٠ ، وفي جيورجيا شباط عام ١٩٢١) . وانهارت كل استراتيجية دول الحلفاء التي بررت تقسيم تركيا واستعبادها بضرورة تحويل أراضيها إلى رأس جسرٍ معادٍ للسوفيات .

ثانياً : كانت سياسة الإملاء الإمبريالي النافذة إلى جميع بنود سيفر حرفياً غير مقبولةً أبداً لدى شعوب الشرق الأوسط التي مرت في مرحلة نهوض عاصف . فقد وقفت الجماهير الشعبية في تركيا وفي البلدان العربية الآسيوية وقفة رجل واحدٍ ضد الإنكليز والفرنسيين الذين شرعوا علانيةً في استعبادها . صحيح أن الأمر كان يختلف بعض الشيء في صفوف الفئات العليا والمتوسطة من السكان التي انحدر منها قادة الحركة الوطنية وأكثر الشخصيات نشاطاً فيها . وكان بوسع الفرنسيين والإنكليز الاستناد مؤقتاً على الأوساط الإقطاعية ـ الإكليريكية في البلدان العربية (خاصةً في الجزيرة العربية) ، وكذلك على عناصر معينة من البورجوازية الكومبرادورية والقومية آملين بمساعدتها في ترسيخ مواقعهم وسلطتهم . وقد وجدت هذه العناصر التي كانت أسيرة أوهام « ويلسن » ، وإلى حدٍ ما في نظام الانتداب درجةً انتقالية ما نحو الاستقلال التام . وفضلاً عن ذلك كانت مواقع الإنكليز والفرنسيين تستند في الولايات العربية السابقة على قوة عسكرية كبيرة ، أما في تركيا فلم يحظَ الحلفاء ـ أي الإنكليز ـ بصورةٍ رئيسة بمثل هذا التأييد منذ البداية ؛ فقد كان بوسعهم الاعتماد فقط على العملاء في الباب العالي بقوتهم العسكرية وسلطتهم السياسية الوهمية . وقد كان الكماليون ـ القوميون الذين كانت لهم ميول قوية معادية ـ للحلفاء والمعتمدين على مساعدة روسيا السوفياتية (وكان لذلك أسبابه) أسياد الوضع في الجزء الأكبر من الأناضول . ومّما كان يبدل من الموقف هنا هو فقط القيام بتدخلٍ يوناني مغامر ومخطط له اصطدم بعد النجاحات الأولى بمقاومة شديدة من جانب الوطنيين الأتراك . ولهذا السبب كان بالإمكان تطبيق بنود معاهدة سيفر ودون عائق نسبياً في الجزء العربي فقط من الإمبراطورية العثمانية .

ثالثاً : إن من بين الدول المنتصرة التي كانت معاهدة سيفر لمصلحتها كانت بريطانيا فقط واليونان التابعة لها (وترتب على هذه الأخيرة البرهان وبقوة السلاح على مكاسبها الإقليمية في الأناضول) ، أما سائر أدعياء « التركة العثمانية » فقد شعروا بالغبن في توزيع الحصص : فقد خسرت فرنسا الموصل وجزءاً كبيراً من جنوب شرق الأناضول (بما فيه الأراضي الكردية) الذي كان من نصيبها حسب إتفاقية سايكس ـ بيكو ، وخسرت إيطاليا إزمير ومنطقة واسعة مجاورة لها (حيث وعدت بها حسب اتفاقية سان ـ جان دي مورين) وأجزاء من جزر الدوديكان . وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أظهرت أنها خارج التسوية السلمية التركية ليس من وجهة النظر السياسية (أنظر أعلاه) ، بل ومن وجهة النظر الاقتصادية . فقد حرمت (حسب الاتفاق الأنكلو ـ فرنسي في سان ريمو) من نفط الموصل . ولم يوافق رجال الأعمال الأمريكيين أبداً على مثل هذه النفقات (مع أنها كانت طبيعية تماماً) لفشل نهج سياسة ويلسن الخارجية . وقد حرم « عدم التكافؤ في المكاسب » (أ . ف . ميللر) التي حصل عليها الإمبرياليون من معاهدة سيفر من أية قوة حيوية في سياق توزيع القوى المتشكلة على المسرح العالمي في المرحلة المدروسة .

ولم نجد من يكيل عبارات المديح لمعاهدة سيفر ، بل بالعكس ، فلقد رفض المعاصرون الذين كانت لهم علاقة بها بشكل أو بآخر ، إعطاء تقويم شامل لها (لويد جورج) أو أدانوها . صحيح أنهم فعلوا ذلك بعد أن وقعت الواقعة . وكتب ونستون تشرشل مثلاً يقول : « شاخت هذه المعاهدة التي جرى التحضير لها خلال ١٣ شهراً قبل أن تصبح جاهزة ، وارتبط تنفيذ جميع بنودها الرئيسة بشرط واحد ورئيسي وهو عمليات الجيش اليوناني »(٦) . كما كانت الفضائح المتعلقة بالأسباب التي دفعت الحلفاء إلى فرض معاهدة سيفر على تركيا كافية . وكتب رئيس الوزراء الإيطالي في عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ (قبل حزيران) فرانتشيسكونيتي يقول : « وجدت خلف الأشباح الرومانسية الضبابية لتشكيل يونان الكبرى وأرمينيا الكبرى فكرة عملية جداً وهي الاستيلاء على معظم الثروات الزراعية والمعدنية في آسيا الصغرى »(٧) . كما تحدث البروفيسور الأمريكي مون بصراحة أيضاً عندما كتب يقول : « على العموم كانت معاهدة صلح سيفر التي أرغم الحلفاء الحكومة التركية على توقيعها في ١٠ آب عام ١٩٢٠ عبارة عن فسيفساء من المعاهدات السرية ، تجلت فيها الإمبريالية بصورة واضحة جداً »(٨) .

وهكذا تبين أن أنصار معاهدة سيفر كانوا يشكلون أقلية واضحةً منذ البداية ، ولم تدم فرحتهم طويلاً . غير أنَّ ثمة جانباً آخر (بالمعنى العام للكلمة) أيضاً ورد ذكره في المعاهدة مراراً ، وكان يجب - على ما يبدو - الترحاب به بكل قوة ، وكان ذلك الأقليات العرقية والدينية واللغوية المعروفة التي جعل الأتراك اضطهادها خلال ما يزيد على مائة عام حجر الزاوية في المسألة المشرقية كلها ، والسبب الرئيسي لقلق الدول الكبرى وتدخلها النشيط في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية .

لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم « الأقليات » في معاهدة سيفر ، ولئن كان يعنى به معظم السكان غير الأتراك ، فإن مسألة الأقليات قد طرحت في سيفر من وجهة النظر الداخلية والخارجية . أما الأولى فقد تناولت الأراضي غير التركية التي اقتطعت من الإمبراطورية العثمانية حيث عاشت عليها تجمعات كبيرة متصلة من الشعوب (العرب بصورة رئيسة) التي كان بالإمكان تسميتها شرطياً بالأقليات فقط ، وعلى النطاق العثماني فحسب . وقد أُعدَّ لها « الاستقلال » تحت الانتداب (باستثناء الحجاز وغيره من مناطق الجزيرة العربية) . أما وجهة النظر الثانية فقد كانت مرتبطة بالأولى ارتباطاً وثيقاً وتناولت موضوع تركيا بالذات ، أي آسيا الصغرى وشرق الأناضول وتراقيا الشرقية أي الأراضي التي كان الأتراك يُشكلون على الجزء الأكبر منها الأكثرية الساحقة أو النسبية ، كما سُلِخ جزء من هذه الأراضي (في شرق الأناضول وتراقيا الشرقية وإزمير مع الأراضي المجاورة التي كانت الدول الأخرى تطمع في

---

(٦) ويصور سير ونستون بضيق، الواقع في الشرق الأوسط، فكتب يقول: سارت قافلة قاتمة من الوقائع وبعناد عبر الطرق الصخرية في جبال صعبة المسالك وعبر الصحاري الحارقة. (تشرشل، **الأزمة العالمية** ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨) .

(٧) فرانتشسكو نيتي ، **انحطاط أوروبا**، موسكو ، ١٩٢٣ ، ص ١٠٢ .

(٨) توماس مون باركر ، **الإمبريالية والسياسة العالمية** ، موسكو ؛ لينينغراد ، ١٩٢٨ ، ص ١٦٣ .

احتلالها) عن تركيا حسب المعاهدة ، وعلى الفور أو في أقرب وقت ، غير أن الحدود لم يتمّ تثبيتها بعد . ولهذا السبب ، فإنه رغم اعتراف معاهدة سيڤر باستقلال أرمينيا ، وباستقلال كردستان أيضاً في المستقبل ، وكذلك بانضمام تراقيا الشرقية وأجزاء من الأراضي الواقعة في غرب الأناضول إلى اليونان ، فقد كان بوسعهم اعتبار اليونانيين والأرمن والأكراد أقليات قومية من وجهة النظر الداخلية . كما بقي سكان القسطنطينية والمضائق التي تخلت تركيا عنها إسمياً خليطاً من قوميات كثيرة ، بل إنه عاش عدد غير قليل من الأتراك (بما فيهم الأكراد) في مناطق الأناضول الرازحة تحت الحكم التركي . وقصارى القول ، كانت قضية الأقليات بعد سيڤر أيضاً قضيةً حيوية في تركيا من الناحيتين الدولية والداخلية على حدٍ سواء .

وبالنسبة للعرب كان كل شيء واضحاً ، فقد بدلت معاهدة سيڤر ، إثر سان ريمو ، النير التركي الذي كانت شعوب العراق وسوريا (مع لبنان) وفلسطين ترزح تحته بأغلال السيطرة البريطانية والفرنسية الاستعمارية . صحيح أنهم وعدوا سوريا والعراق بالاستقلال التام (المادة ٩٤) الذي يجب على الدول المنتدبة الكبرى منحه لهما في المستقبل ، إلا أنه كان على شعْبَي هذين البلدين خوض نضال طويل وعنيف لنيله متغلبين على مقاومة المحتلين الشديدة . أما فلسطين فلم يَعِدوها بشيء ، بل بالعكس فقد حرم الحلفاء عرب فلسطين من أي مستقبل قومي مؤكدين على إعلان بلفور بتاريخ ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧ لمصلحة قيام « وطن قومي » لليهود في فلسطين (المادة ٩٥) وفي ما يتعلق باستقلال الحجاز ، وكذلك باحتلال بريطانيا لمصر والسودان وقبرص واحتلال فرنسا لمراكش وتونس واحتلال إيطاليا لكل من ليبيا وعددٍ من جزر بحر إيجه فقد كان كل ذلك مجرد إثبات لأمرٍ واقع دام طويلاً .

ومن الأقليات الكبيرة بقي اليونانيون والأرمن والأكراد . وبدا أنهم بالذات قد استفادوا أكثر من أي شعب آخر من معاهدة سيڤر التي وعدتهم باستقلال لا تحده أية حدود انتدابية . وقد انضمت الغالبية العظمى من اليونانيين إلى الوطن الأم ، ونال الأرمن الاستقلال أيضاً في عداد جمهورية أرمينيا ، أما الأكراد فقد حصلوا ، وللمرة الأولى في التاريخ ، على الاعتراف العالمي بالدولة . أما من تبقى منهم في عداد الدولة التركية المتقطعة الأوصال (بما فيها الأقليات التي لم تجرِ تسميتها من العرب والآشوريين واللاز والشركس وغيرهم) فقد وقعوا تحت حماية « القسم الرابع » الخاص من معاهدة سيڤر التي ضمنت مواده الإثنتي عشرة (١٤٠ ـ ١٥١) حقوقهم كافة . فكما نصّت المادة ١٤١ ، فإنّ « تركيا تتعهد بمنح جميع سكانها الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم على اختلاف أصلهم وقوميتهم ودينهم ولغتهم » ، بينما جاء في المادة ١٤٧ أن « مواطني الدولة العثمانية الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية حسب الدين واللغة سوف يتمتعون بنفس النظام وبتلك الحقوق والضمانات الواقعية التي يتمتع بها المواطنون العثمانيون الآخرون »[٩] .

بيد أن الآمال التي عقدتها الأقليات (سواء قادتها أم المشاركين العاديين في الحركة) على سيڤر كانت وهمية لا أساس لها البتة ، ذلك أن المعاهدة نفسها قائمة على أسس هشّة ،

---

(٩) معاهدة صلح سيڤر ، ص ٤١ ، ٤٤ .

وكانت جميع بنودها ـ بما في ذلك المتعلقة بالأقليات العثمانية ـ « تافهة » مستخدمين اللغة الدبلوماسية في ذلك الوقت ، ذلك لأنها لم تكن تستجيب للوقائع السياسية في تلك الآونة . ولم تكن بعيدة عن الواقعية بالمعنى العام فحسب ، قاصدين من وراء ذلك الوضع « العام » في العالم وفي ساحة الشرق الأوسط ، بل بالمعنى الخاص والمحدد ، إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع الفعلي للمسألتين اليونانية والأرمنية أو المسألة الكردية .

وارتبط وضع الأقلية اليونانية في الأناضول وفي تراقيا الشرقية مباشرة بتجسيد مخططات اليونان التوسعية التي وقفت بريطانيا من ورائها . ومعروف جيداً أنّ هذه المخططات المغامرة التي قامت بها حكومة إ . فينزيلوس قد هددت الأقلية اليونانية بكارثة ، وهذا ما وقع فعلاً .

كما تشكّل موقف مماثل حول المسألة الأرمنية ، فقد تقرر حلها ضمن حدود « جمهورية أرمينيا » الطاشناقية فقط ، المعترف بها من قبل دول الحلفاء دولةً مستقلة ذات سيادة ، وكانت بحد ذاتها ضرراً على مستقبل الأرمن ، بسبب أن أرمينيا الطاشناقية كانت دولةً مصطنعة مرتبطة ارتباطاً تاماً بدعم دول الائتلاف ومدعوّة للقيام بدور رأس جسر معادٍ للسوفيات وللأتراك . إلا أن مثل هذه الإمكانية لم تناقض الأوضاع العسكرية ـ السياسية في تلك المرحلة فحسب ، بل المصالح الحيوية للشعب الأرمني الذي هبّ للنضال ضد الحكم الطاشناقي . كما كانت مقررات معاهدة سيفر الإقليمية وبالاً أكبر على الشعب الأرمني . وعرضت مسألة تحديد الحدود بين تركيا وأرمينيا إلى الغرب من الحدود الروسية ـ التركية القديمة عام ١٨٧٨ (في ولايات أرضروم ، وطرابزون ، ووان ، وبدليس) على « قرار تحكيم » رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (المادة ٨٩) . وكانت المشكلة في أنه ترتب على الأرمن السيطرة على هذه الأراضي (إلى ما يسمى بالحدود ، حسب تحكيم ويلسن) إذ لم يكن جيش السلطان المنهار خصماً لهم ، بل فرق الكماليين القومية بقيادة الجنرالات ذوي الميول المعادية للأرمن (كاظم كرابكر باشا وغيره) . وظهرت النتائج على الفور ، فقد انهزمت أرمينيا الطاشناقية في الحرب الأرمنية ـ التركية الخاطفة التي نشبت في ١٤ أيلول عام ١٩٢٠ شر هزيمة ، ولم تخسر تلك الأراضي الفائضة التي وعدت سيفر بها فقط ، وإنما تلك الأراضي العائدة لروسيا وفق معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، وسادت من جديد موجة المذابح في أرمينيا المعذبة واستحالت معاهدة سيفر إلى مأساة قومية كبيرة للشعب الأرمني .

كما ينبغي النظر إلى القضية الكردية في سياق جميع خصائص معاهدة سيفر هذه ، سواء تلك التي تميّزها بصورةٍ عامة ، والمتعلقة بطرح المسألة القومية فيها . وقد وجد التباين بين الشكل والجوهر في صيغة القضية الكردية مثل الذي كان قائماً في صيغة القضايا العرقية الأخرى ، بيد أنه ثمة فارقاً آخر وهو حداثة المسألة الكردية ، خلافاً للمسألة الأرمنية وغيرها من المسائل المطروحة مراراً في المؤتمرات الدولية . ولقد أضفى هذا الظرف أهميةً خاصة على إدراج المسألة الكردية في معاهدة سيفر . ومما يسترعي الانتباه أن الفصل الثالث « كردستان » (المادة ٦٢ ـ ٦٤) قد ورد في الجزء الأساسي للمعاهدة (« الأوضاع السياسية ») بعد فصلي

---

(١٠) المصدر السابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

« القسطنطينية » و «المضائق» مباشرة وقبل معظم المقررات الإقليمية الأخرى المتعلقة بالأراضي التي يسكنها اليونانيون والأرمن والعرب . ومن المشكوك فيه تفسير مثل هذا التصنيف للمواد بنزوةٍ عرضيةٍ انتابت القائمين بتحرير معاهدة سيفر ووضعها .

وبالتالي شغلت المسألة الكردية أحد المواقع الرئيسة في معاهدة سيفر ، إلا أن ذلك لم يكن يدلّ على أن الذين وضعوا المعاهدة كانوا معنيين في حقيقة الأمر بحلّ القضية الكردية كما هي ، أي إزالتها عملياً عن طريق تشكيل دولةٍ كردية ديمقراطية مستقلة ، ولو على أراضي الإمبراطورية العثمانية سابقاً . فقد كانت لديهم مخططات استعمارية خاصة بهم معادية لمصالح الشعب الكردي القومية الحقة أشد العداء . ومن هذه الناحية كانت معاهدة سيفر معادية للأكراد مثلما كانت معادية للأقليات العرقية الأخرى في الشرق الأوسط .

وأعادت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من معاهدة سيفر حرفياً الفقرات المناسبة من الاتفاقية حول كردستان في سان ريمو التي جرى الحديث عنها ، مع مجرد فارق هو أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد تم دمجهما في المادة ٦٤ . كما تمت الموافقة على اتفاقية الأناضول الثلاثية بين فرنسا وإنكلترا وإيطاليا والموضوعة في سان ريمو مع إجراء مثل هذه التعديلات التحريرية الطفيفة[١١] . وقد أُعطي وصف عام لجميع هذه الوثائق آنفاً .

كما كانت لبنود معاهدة سيفر الأخرى صلة غير مباشرة بالقضية الكردية ، واكتسب بعضها طابعاً عاماً (المادة الثانية والعشرون من وضع عصبة الأمم التي تتناول من بين المسائل الأخرى إدارة المناطق « التابعة سابقاً للإمبراطورية العثمانية » ، ومواد الفصل الرابع « حماية الأقليات » وغيرها) . أما الأخرى فقد كانت محددة (الفصل السادس « أرمينيا » والفصل السابع « سوريا ، ميسوبوتاميا ، وفلسطين »). وقد مسّت المادة ٨٩ مصالح الأكراد خاصة المتعلقة منها بتثبيت الحدود بين أرمينيا وتركيا في « ولايات أرضروم ، وطرابزون ، ووان ، وبدليس »[١٢] ، ذلك أن الأكراد بالذات كانوا يؤلفون الجزء الأكبر من سكان الولايتين الأخيرتين وجزءاً من سكان ولاية أرضروم ، ونعيد القول ثانية بأن طرح القضية الكردية في معاهدة سيفر سواءً كان ذلك « عامّاً » أم « خاصاً » لم يقرِّب عملياً حلها الفعلي أبداً .

وكان هذا واضحاً، إلى حدٍ معين ، بالنسبة لمن عاصر أحداث تلك المرحلة ، فلم يذكر تشرشل في عرضه لشروط معاهدة سيفر الأكراد بوجه عام ، كما أنه كان يرتاب جداً لدى تقويم المسائل « المحلولة » في سيفر والقريبة من المسألة الكردية : « على بريطانيا أن تأخذ على عاتقها الانتداب على فلسطين وميسوبوتاميا الذي يكلف غالياً ومصاعب كثيرة ، أما الأرمن فعليهم الاستقرار تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية »[١٣] . وقد ندت عن مؤلفي « تاريخ مؤتمر الصلح في باريس » البريطانية والشبه الرسمية أثناء عرضهم لشروط معاهدة

---

(١١) J. C. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record: 1914 - 1956. Vol . 11.** Princeton New Jersey. 1956. P. 87 - 89.

(١٢) معاهدة صلح سيفر، ص ٣١.

(١٣) تشرشل، **الأزمة العالمية**، ص ٢٥٦.

سيفر جملةً واحدة عن الأكراد وهي : « نالت كردستان حكومة ذات استقلال ذاتي مع التعديلات الممكنة على حدودها لمصلحة إيران » . ولم يرد في الخارطة الملحقة « تركيا ومعاهدات عام ١٩٢٠ » حتى تسمية « كردستان » ، ولم ترسم أبداً حدودها المقترحة(١٤) . وتوصّل المؤلفون إلى استنتاج عادلٍ تماماً مؤداه أن مواد معاهدة سيفر حول كردستان «لم تؤخذ على محمل الجدّ »(١٥) .

ولقد تحدث لويد جورج ـ الذي كان كثير الكلام كعادته ـ بإيجاز شديد ووضوح عن المواد الكردية في معاهدة سيفر ودون أية إيماءة لتقويمها : « منحت كردستان استقلالاً ذاتياً مع الحق في الانفصال عن تركيا بعد مرور عام »(١٦) وبالمقابل كان رأيه حول المواد الأرمنية معبراً للغاية : « تحولت الدولة الأرمنية المستقلة إلى مشروع لا أمل فيه منذ أن رفضت أمريكا القيام بحمايتها » (١٧)، وبعبارةٍ أخرى يعترف رئيس الوزراء البريطاني السابق بأن « المشروع الذي لا أمل فيه » قد جرى ضمه إلى معاهدة سيفر السلمية عن عمد . وهكذا يبدو أنه التزم الصمت عندما لم يُنسب مشروع الاستقلال الكردي أيضاً إليه .

وعلى العموم لم يستحوذ القسم «الكردي» من معاهدة سيفر على اهتمام ملحوظ لدى المؤرخين في السياسة والقانون الدوليين ، وهذا لم يكن عبثاً ، فالتذكير بالمواد ٦٢ ـ ٦٤ من معاهدة سيفر يحمل طابعاً عرضياً ونادراً ويعاني من التبسيط وعدم الدقة، كما يصادَف ذلك مراراً مع المواضيع التاريخية التي لم تُولَ أهميةً جدّية . فمثلاً اكتفى أندريه ماندلشتام الروسي الشهير في السياسة والقانون الدوليين والخبير بشؤون الشرق الأوسط (الذي هاجر إلى فرنسا بعد الثورة) في دراسة خاصة حول مشكلة الأقليات التذكير فقط بأن معاهدة سيفر وعدت الأقليات القومية (الأكراد ، الآشوريين ، الكلدانيين ، والأرمن) « بالاستقلال التام »(١٨) دون أن يقدم تحليلاً للمضمون الفعلي لمواد المعاهدة المناسبة . وأكد الألماني هيسي ، خلافاً لما جاء فعلاً في المادة ٦٢ ، على أنّها اقترحت تشكيل دولة كردية (حاجزاً (وفي حقيقة الأمر تمنح استقلالاً ذاتياً محلياً) بين العراق وتركيا وتحت الانتداب الفرنسي(!) . أما المادة ٦٤ فقد نظرت ـ حسب رأيه ـ في إمكانية انضمام الأكراد (غير معروف مَنْ مِن الأكراد) إلى هذه الدولة ، واتسمت هذه المادة بأهمية لإدارة العراق فقط(١٩) . إن مثل هذه التحريفات والسكوت المتعمّد دليل واضح على الاستهتار بموضوع يشغل أهمية غير كبيرة ـ حسب رأي المؤلفين الذين ورد ذكرهم وعدد كبير غيرهم ـ مثل حَلّ معاهدة سيفر للقضية الكردية .

وكان الموضوع الوحيد الذي استأثر باهتمام كبير لدى المعاصرين والباحثين في مواد

---

(١٤) A History of the Peace Conference of Paris , Vol . VI . P . 31 .

(١٥) المصدر السابق ، ص ٩١ .

(١٦) لويد جورج ، **حقيقة مفاوضات الصلح** ، الجزء ٢ ، ص ٤٥ .

(١٧) المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

(١٨) Andre N . Mandelstam , **La protection international des minorites . Premier partie . La protection des minorites en droit international positif,** paris, 1931, P. 132.

(١٩) F . Hesse , **Die Mosulfrage** , Berlin , 1925 , p . 14 .

سيفر الكردية هو مسألة الموصل التي اكتسبت في ذلك الوقت حيوية أكثر فأكثر . ولقد أشار هوارد إلى أن « الموصل تشغل أهم موقع بالنسبة لكردستان ، ويعيش عدد كبير من الأكراد على أراضيها لأنها تشرف على كردستان جغرافياً »(٢٠) . ولم يرضَ المحتلون الإنكليز بضياع الموصل أبداً . ونعيد إلى الأذهان أن « ديلي كرونيكل » عندما وقفت إلى جانب الاستيلاء على الموصل قدمت خاصة هذه الحجة : « أضف إلى ذلك أن شمال ميسوبوتاميا ، وخاصة الموصل ومشارفها ، أكثر ملاءمة من الناحية المناخية لتمركز القوات الحدودية »(٢١) .

وفي الوقت ذاته لم يتقرر مصير الموصل في معاهدة سيفر بدقة . وأشار هوفمان إلى أن « حدود ميسوبوتاميا الشمالية يجب أن تكون حدوداً لولاية الموصل ، ومن جانب آخر يجب في الوقت ذاته ضمان إمكانية انضمام المناطق الكردية في ميسوبوتاميا (أي ولاية الموصل) إلى الدولة الكردية المستقلة حال تشكيلها »(٢٢) . وباستثناء هذا التناقض الواضح (الذي لم يكن الوحيد) لاحظ هوفمان أن معاهدة سيفر لم تتضمن رفض فرنسا الواضح والنهائي لمطامعها في الموصل : « لقد تنازلت فرنسا في سان ريمو وبطريقة غير مباشرة عن الموصل أو خسرتها دون تقديم صياغةٍ واضحةٍ مع ذلك لتخليها عن حقوقها ودون الاعتراف بانتقال ميسوبوتاميا إلى منطقة النفوذ البريطاني . وقد اكتسب هذا الاعتراف وهذا التخلي عن الحقوق تعبيراً واضحاً في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠ فقط في الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية بوضع الحدود في مناطق آسيا الصغرى الواقعة تحت الانتداب . وهذا ما جرى بعد أن اتخذت وجهة النظر البريطانية في معاهدة صلح سيفر (١٠ آب ١٩٢٠) تجسيداً محدداً(٢٣) . بيد أنه بقي في سيفر أيضاً شيء من الكتمان حول هذه المسألة .

وعلى أية حال ، وإن كانت معاهدة سيفر وليدة الديبلوماسية البريطانية ، وعلى أكمل وجه ، فهي لم تتمكن من القيام بمهامها في مسألة الموصل التي شغلت موقعاً هاماً في مصالح الإمبراطورية البريطانية ، وهذا ما لاحظه المعاصرون : ففي لندن لم يتخذوا الخيار النهائي بعد . فإما أن يعقدوا الرهان الأساسي على دولة كردية كبيرة نسبياً تضم كردستان الشمالية والغربية والجنوبية ، أو الاعتماد على الأوساط العربية القومية المتنفذة في بغداد ودمشق ومكة . ولم يقدم الوضع المعقد والمتناقض في المشرق العربي كله والنهوض العاصف للحركة الوطنية العربية التي كانت لها ، خلافاً للحركة الكردية القومية ، ميول واضحة معادية للامبريالية جواباً له مدلول واحد على هذه المعضلة .

وإذا رسمت قضية الموصل في نصّ معاهدة سيفر ذاتها ، لكنها لم تحلّ ، فقد أعد الإنكليز من وراء كواليس سيفر طريقةً لضم ولاية الموصل كلها مع الأراضي الكردية الداخلة فيها إلى الدولة العربية التي تأسست آنذاك والواقعة تحت حكم الانتداب البريطاني . وهذا ما

(٢٠) Howard, The Partition of Turkey , P . 298 .

(٢١) Daily chronicle: 24 - 06 . 1920 .

(٢٢) هوفمان ، السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو ـ ساكسوني ، ص ٩١ .

(٢٣) المصدر السابق ، ص ٩٦ .

انكب عليه بيرسي كوكس والإدارة البريطانية في بغداد على الفور بعد التوقيع على المعاهدة(٢٤). وبالتالي فقد اختفت من وراء ذكر الموصل قضية سياسية هامة ترك حلها لمرحلة ما بعد سيفر.

هل يغدو شرعياً، بناءً على ما تقدم، الاستنتاج حول أن بنود معاهدة صلح سيفر «الكردية» أو القريبة منها قد اكتسبت أهمية «تافهة»، أو أنها تركت في أفضل حال أثراً فقط في تاريخ الديبلوماسية أظن لا، فقد عكست هذه المواد وقبل كل شيء نهجاً معيناً في سياسة بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط، الذي وإن فشل في قسمه «التركي» بوجه عام، وفي قسميه «الكردي والأرمني» بوجه خاص، فقد نجح جزئياً في النواحي الأخرى، وأظهر تأثيراً طويلاً على الوضع في المنطقة كلها حتى أيامنا هذه، بل وإن ذكر الموصل في معاهدة سيفر لم يكن عرضياً أبداً، بل اتصف بالاستمرار المباشر وأصبح عاملَ هدمٍ هامّاً للعلاقات الأنكلو-تركية.

وسرعان ما أعار المستشرقون السوفيات الانتباه بعد توقيع المعاهدة إلى هذا الجانب من القسم «الكردي» في معاهدة سيفر (الذي التزم العلم والصحافة في الغرب الصمت حياله، أو قامت بتحريفه). فقد لاحظ مؤسس الاتجاه الماركسي في علم الاستشراق السوفياتي م. بافلوفيتش (ميخائيل لازارافيتش فيلتمان) أن الحلقة الضعيفة في مواقع الإمبراطورية البريطانية في المنطقة الممتدة من القاهرة حتى كالكوتا كانت «عدم ضمان المشارف» وخاصةً في منطقة الموصل وبغداد، ومن هنا - كانت حسب رأيه - مشاريع تشكيل دولةٍ أرمنية حاجزة. وأردف يقول: «من هناكان أيضاً مشروع تشكيل «كردستان مستقلة» تكون دولة حاجزة جديدة يجب أن تدخل في عدادها كردستان إيران وكردستان تركيا على السواء(٢٥). ويقوم الإنكيز برعاية واسعة لفكرة «كردستان مستقلة»، ففي الموصل تصدر صحيفة كردية مرتين في اليوم حيث يجرى توزيعها بالطائرات الإنكليزية المروحية على المناطق الكردية، وتمد بريطانيا الزعماء الأكراد بالأسلحة والرشاشات وغيرها، وهذه ترتدي أهمية خاصة في حرب الجبال. ويجب أن تكون «كردستان المستقلة» التي جرى الإعداد لها في معاهدة سيفر حسب المخططات الإنكليزية حاجزاً وفي آنٍ واحدٍ ضد هجوم روسي متوقع باتجاه الخليج وضد هجوم الأتراك على ميسوبوتاميا. ومما لا شك فيه أننا سوف نسمع ثانية عن المسألة الكردية»(٢٦). وكانت هذه ملاحظات ثاقبة مع أنها تحتوي على عددٍ من الأخطاء والمبالغات.

ولم يكن الجانب الفكري - السياسي لصيغة المسألة الكردية في معاهد صلح سيفر أقل أهمية من الجانب السابق الذي بقي في الظل حتى يومنا هذا. فلم يؤخذ هذا الجانب بعد انهيار سيفر السريع بعين الاعتبار سواء في الغرب أم في الاتحاد السوفياتي. وبالمقابل أولى

---

(٢٤) Longrigg . **Iraq** , P . 126 .

(٢٥) لم تتناول معاهدة سيفر كردستان إيران.

(٢٦) م. بافلوفيتش، «مؤتمر لوزان»، **نوفي فوستوك**، العدد ٣، ١٩٢٣، ص ٧.

القـوميون الأكـراد وعلى العمـوم جميع الـوطنيين الأكـراد بصرف النظر عن آرائهم السيـاسيـة وانتماءاتهم أهمية كبرى لهذا الجانب ، وأحياناً ما كانت زائدة . وإن أخذنا بعـين الاعتبار كـل مـا جرى قـوله سـابقاً حـول مواد معـاهدة سيفـر « الكرديـة » وترك الإطـراء والمديـح (هذه البـواعث التي تكون واضحـة في أفواه القـوميين الأكـراد ويصفح عنهـا أحيانـاً) فـإنـه ينبغي الاعـتراف بأن المـواد ٦٢ ـ ٦٤ من معاهـدة سيفـر لم تَمُتْ معهـا ، بـل بقيت في الـذخيـرة الفكرية ـ السياسية للقومية الكردية والحركة الكـردية القـومية ـ التحـررية بـوجه عـام . فهذه المواد كانت منذ البداية غير قابلة للتطبيق عملياً وما لبث أن فقدت مفعولها القانـوني إذ ظلت في الوقت ذاته ، وحتى أيامنا هذه ، رمزاً لأول اعتراف دولي في التاريخ بحق الشعب الكردي في تقرير المصير القومي وبوجود المسألة الكردية القومية كموضوع مستقل في منظومة العلاقات الدولية ، وإن هذا الاعتراف لم يمنح للأكراد من الأعلى ، بل تم الظفر به بدماء آلاف مؤلفـة من المناضلين الأكراد في سبيل حرية كردستان الذين سقطوا شهداء في ساحات المعارك خلال الانتفاضات الكردية الكثيرة .

كتبت الشخصية الكردية الوطنية البارزة الأمير كاميران عالي بـدرخان في عـــام ١٩٥٨ بشـأن معاهـدة سيفر : « لقـد ضمنت المعاهـدة المبرمـة قبل أكـثر من ربع قـرن حق الشعب الكردي في الوحدة والاستقلال . وتم التوصل إلى هذه المعاهدة بفضل جهودٍ طويلة وضحـايا كثيرة ، ومع أن هذه المعاهدة لم تطبق في الواقع أبداً فقد تعززت قوتها المعنوية بوقائع كثـيرة . وهنـا نعني مبدأ تقـرير المصـير الذي اتخـذته الأمم المتحـدة ، وحق الإدارة الذاتيـة والمبـادىء الأخلاقية المتعلقـة بحقوق الإنسـان وكرامتـه التـي تنبع من هنـاك »(٢٧) ، ورغماً عن مخـالفته للتاريخ فإن هذا التقـويم النموذجي لقـومي كردي لمعـاهدة سيفـر قد عكس بصـدقٍ وأمانـةٍ العاملَين الفكري والمعنوي .

ولكن هذه العوامـل كانت ـ كـما يقال ـ ذات تـأثير بعيـد ، في حين أن التـأثير المبـاشر لعبارات سيفر « الديمقراطيـة » المنمقة (بمـا في ذلك مـا يتعلق بالمسـألة الكـردية أيضـاً) التي كـانت خداعـاً للشعوب ، كـانت ضريبة الـوقت والسعي إلى سدّ الـطريق وتشويـه شعارات أكتوبر الثورية المنتشرة وجعلها في خدمة الإمبريالية . وتبين أن معاهدة سيفر بحد ذاتها وثيقـةً ولدت ميتة ، وكادت مسألة إعادة النظر فيها أن تطرح في اليوم الثاني من توقيعها . وليس عبثاً أنه لم تصادق عليها أية دولةٍ من الدول التي وقعت على المعاهدة (ما عدا إيطاليا) ، ولم يفعل ذلك حتى الباب العالي الذي كان ضحية ضعيفـة الإرادة لديبلومـاسية دول الحلفـاء . ويجوز وصف مجمل تطور المسألة الكردية اللاحق كحركة بدأت من سيفر .

وكما قيل آنفاً ، فإن انهيار سيفر الذي كان لا بد منه قـد تحدد مسبقـاً بالـوضع الـدولي العام وبالتغييرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط ، ووضع الهدوء مع البـولونيـين (في تشرين الأول عـــام ١٩٢٠) ، وهزيمـة فـرانكـل (تشرين الثـاني عـام ١٩٢٠) ، وقيـام

(٢٧) Gavan , **kurdistan** , P.7.

السلطة السوفياتية في أرمينيا وجيورجيا، والانتصارات التي أحرزتها القوى الثورية في تركستان وما وراء البايكال ، وفي الشرق الأقصى ، حداً نهائياً لآمال دول الائتلاف في إسقاط السلطة السوفياتية وتقسيم روسيا . وهذا ما أدى إلى تغيير الوضع وبصورةٍ جذرية في ميدان الشرق الأوسط أيضاً ، حيث انهار فيها نظام الدويلات التابعة كلياً لدول الحلفاء التي تعين عليها أن تكون حاجزاً بين تركيا وروسيا . كما تبين أن الرهان كان خاسراً على التدخل اليوناني أيضاً . فقد اصطدم اليونانيون إثر النجاحات الأولى بمقاومة القوات الكمالية المتزايدة ، وفي كانون الثاني عام ١٩٢١ أصيبوا بأول هزيمة كبيرة (في عهد إينونو) . وتوطّدت سلطة حكومة المجلس الوطني التركي الكبير بقيادة الكماليين وتوسع نطاقها ، كما ترسخت مواقعها في السياسة الخارجية ، وخاصة بفضل إقامة علاقات ودية وطيدة مع الاتحاد السوفياتي ، وتطورت الاتصالات مع أعضاء دول الحلفاء أيضاً مثل فرنسا وإيطاليا اللتين أعربتا عن عدم ارتياحهما لمعاهدة سيفر ، وقد نشأ موقف متوتر للغاية بالنسبة للإمبرياليين في سوريا والعراق حيث تصاعدت فيهما الحركة المعادية للاستعمار . وفي العراق كان على الإدارة البريطانية ، فضلاً عن ذلك ، حل المهام الصعبة لتقوية تأثيرها على الزمرة الحاكمة الموالية لها ولتثبيت دعائم الحكم الذي فرضته . وأخيراً عاشت الوصاية البريطانية على إيران أيامها الأخيرة ، حيث اتسع فيها نطاق الحركة في سبيل التحرر عن طريق التبعية العسكرية ـ السياسية لبريطانيا ، وفي سبيل الاستقلال الحقيقي .

ولم تتمكن معاهدة سيفر من البقاء في مثل هذا الموقف ، فقد كان الفشل من نصيبها بوجه عام ،وفي أجزاء معينة منها. وبالطبع لم تشكّل الفصول الكردية من المعاهدة استثناءً . وكان مشروع تشكيل كردستان ذات حكم ذاتي أو « مستقلة » (تحت الحماية البريطانية عملياً) ـ في حال تطبيق معاهدة سيفر جلّها ـ مشكوكاً فيه للغاية . وفي حقيقة الأمر لم تكن بريطانيا العظمى جاهزة لتطبيق هذا المشروع (من وجهة النظر العسكرية والمالية ـ الاقتصادية والسياسية ـ الديبلوماسية) ولا الأكراد بحكم تخلفهم الاجتماعي وضعفهم السياسي وتشتتهم . أمّا سائر الأطراف الأخرى التي وقعت على معاهدة سيفر فهي إما لم تكن معنية بقيام كردستان مستقلة وإما كانت تعادي هذه الفكرة مباشرةً (الباب العالي ، أرمينيا الطاشناقية وحليفتا بريطانيا ، فرنسا وإيطاليا) .

وبدهي أن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تحضر سيفر وإيران وقوى سياسية مختلفة في المشرق العربي قد وقفت موقفاً سلبياً من مستقبل كردستان «المستقلة». أما روسيا السوفياتية فلم يسألوها واستهانوا برأيها ، لكنه كان موجوداً ؛ فقد رأت روسيا السوفياتية في المشروعَ المشار إليه مؤامرة استعمارية ضد شعوب الشرق (بما فيها مصالح الشعب الكردي الحقيقية) ، وفضلاً عن ذلك كان له اتجاه واضح معادٍ للسوفيات . أما في حال الفشل الحتمي لمعاهدة سيفر فإن الفرص في تشكيل أي مثيل لكردستان المستقلة يمكن أن ننسبه ، وبكل جرأة ، إلى الخيال الخالص ، وهذا سرعان ما بات واضحاً بعد أن غادر باريس ممثلو « الأطراف السامية المتعاقدة » .

أولاً : في مؤتمر القاهرة

كانت فكرة قيام كردستان مستقلة غير قابلةٍ للتحقيق ، إلا أن هذه الفكرة ـ عندما ظهرت إلى الوجود ـ عاشت حياتها الخاصة وتسلحت بها القومية الكردية التي كانت أهدافها النهائية متناقضة عملياً مع تلك التي رسمتها الأوساط الحاكمة في بريطانيا العظمى . فالحركة الكردية القومية (شأنها في ذلك شأن أية حركة أخرى) كان بوسعها أن تصبح حليفاً مؤقتاً لدولةٍ إمبريالية كبرى (وفي هذه الحالة بريطانيا) ، وإنْ كان لا بد من أن تفترق طريقهما . وعلى أية حال لم يرتبط تطبيق برنامج القوميين الأكراد السياسي (استقلال كردستان ، أو على أقل تقدير استقلال ذاتي لأجزاء معينة منها كمرحلة انتقالية إليه) بالوضع الدولي فقط بقدر ما كان مرتبطاً بالوضع في كردستان ذاتها ، وبتطور الحركة الكردية الوطنية التحررية أما الوضع في الأراضي الكردية فقد أصبح في مرحلة ما بعد سيفر صعباً ومتوتراً ومتناقضاً للغاية .

وظل مركز الحركة الكردية القومية ـ التحررية كما كان سابقاً في كردستان (العراق) الجنوبية حيث كان الإنكليز أسياد الوضع فيها . وعانت سيطرة المحتلين الإنكليز في العراق بما فيه جزؤه الشمالي الذي يعيش فيه الأكراد بصورة رئيسة من أزمة عميقة بعد إخماد ثورة عام ١٩٢٠ . وفي حقيقة الأمر تبين أن الانكليز كانوا في هذا البلد العربي خاوي الوفاض غير واضعين خلال عدة سنوات من الاحتلال أية أشكالٍ مقبولة لسيطرتهم ، مثيرين استياءً شديداً لدى معظم فئات السكان الاجتماعية والعرقية ، كما لم يتم وضع أساس ثابت لحكم الانتداب في العراق .

واقترح أرنولد ويلسون الذي أصابه القنوط من الانتكاسات إما الانسحاب من العراق وإمّا تقوية الوجود العسكري البريطاني بشكل كبير فيه، أي الاعتماد على العنف المكشوف . ولم توافق لندن على هذين الخيارين لاعتبارات سياسية ومالية ، وجرى استبدال أ . ويلسون ببيرسي كوكس الذي استدعي من طهران وكان سياسياً مرناً وأكثر حنكةً وتجربة ، حيث تمكن في نهاية عام ١٩٢٠ من قمع الانتفاضة العربية في البلاد بشكل نهائي(٢٨) . وشرعت الإدارة البريطانية السياسية بقيادة كوكس في العمل لاستقرار الوضع العسكري ـ السياسي في العراق ، إلا أن ذلك احتاج إلى اتخاذ قرارات سياسية هامّة على مستوى أرفع .

وقام ونستون تشرشل الذي شغل في شباط عام ١٩٢١ منصب وزير المستعمرات بدلاً من منصب وزير الحربية بهذه المهمة ، وبدأ من الإجراءات التنظيمية بعد أن حصر في وزارة المستعمرات جميع شؤون الشرق الأوسط (التي كانت موزّعة قبل ذلك بين وزارة الخارجية ووزارة شؤون الهند ووزارة الحربية) ، وشكلت لذلك دائرة الشرق الأدنى في الوزارة التي عمل فيها جميع نجوم دوائر الاستخبارات ـ السياسية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط بما فيهم (وبدعوة خاصة من تشرشل) العقيد الشهير ت . إ . لورانس . وكان أول

---

(٢٨) مينتيشاشفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ص ٩٩ ـ ١٠١ .

عمل قامت به المؤسسة الجديدة هو عقد مؤتمر لوضع أسس السياسة البريطانية في المشرق العربي كله بما في ذلك كردستان الجنوبية(٢٩) .

انعقد المؤتمر في القاهرة في ١٢ آذار ولغاية الثلاثين منه عام ١٩٢٠ وبرئاسة ونستون تشرشل ، وشارك في أعماله رؤساء الإدارة البريطانية في العراق ، وفلسطين ، وشرق الأردن ومصر وكبار الضباط في القوات البريطانية المسلّحة المتمركزة في الشرق الأوسط وكذلك خبراء مهرة من شبكة الاستخبارات الإنكليزية مثل لورانس ، ونوئيل ، والرائد يانغ ، وغيرترود بيل وغيرهم . ووضع المؤتمر نظاماً من شأنه ضمان الحفاظ على المواقع البريطانية الاستعمارية في المشرق العربي يدوم عشرات السنين .

وقامت في العراق وفي شرق الأردن أنظمة ملكية تابعة بقيادة ولدي حسين ملك الحجاز والأوفياء لبريطانيا منذ أيام الحرب العالمية الأولى . وقد تقرر تنصيب فيصل الذي طرده الفرنسيون من سوريا على العرش في العراق وشقيقه الأكبر عبد الله على العرش في الأردن . وافتُرض تحقيق إشراف بريطانيا العسكري في المشرق العربي بواسطة القوات الجوية الملكية وذلك لأغراض توفير الأموال . وبالتالي أدخل في هذين البلدين العربيين نظام الإدارة غير المباشرة الذي حافظت فيه (تحت إشراف عسكري ـ سياسي شديد) الأوساط الإقطاعية ـ الملكية والكومبرادورية العربية المحلية على المصالح الاستعمارية للإمبريالية البريطانية . وعقد المحتلون الإنكليز بهذه المناورة السياسية الآمال ـ التي اتصفت إلى حدٍ ما بطابع اضطراري واستهدفت ضرب الحركة الوطنية العربية ـ على ترسيخ مواقعهم في الشرق الأوسط ، بيد أن ذلك تبين أمراً صعب التحقيق .

لم يحل مؤتمر القاهرة جميع القضايا القائمة أمام السياسة البريطانية في العالم العربي ، فقد ظلت مسألة مستقبل الدويلات والإمارات في وسط الجزيرة العربية وغربها : الحجاز ، نجد ، واليمن وعدد آخر غيرها موضع بحث ، كما ناقش المؤتمر المسألة الكردية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسألة العربية وخاصة في ذلك الجزء منها الذي يتعلق بكردستان الجنوبية والجنوبية ـ الغربية . ولكن إذا درست خلفية مناورات المحتلين الإنكليز في المسألة العربية دراسةً مستفيضة في المصادر الأجنبية والسوفياتية ، نجد أن ذلك لا ينطبق على المسألة الكردية ، وفي الوقت ذاته تحدثوا في القاهرة عن الأكراد كثيراً .

وأثناء افتتاح مؤتمر القاهرة باتت ضرورة إعادة النظر في معاهدة سيفر بما في ذلك بنودها « الكردية » واضحةً لجميع الأطراف المعنية (سنتحدث بالتفصيل عن ذلك لاحقاً) ، ولم تندرج بعد كردستان المستقلة في جدول الأعمال . وقد عكست المذكرة التي قدمتها دائرة الشرق الأدنى إلى المؤتمر هذه النزعة .

ومما يسترعي الانتباه أن الدوائر البريطانية الحاكمة قد نظرت قبل تأسيس هذه الإدارة في إمكانية تطبيق مشروع « كردستان المستقلة » . وجاء في تقرير لجنة الإدارة المشتركة أنه حال

---

(٢٩) Peter Sluglett , **Britain in Iraq . 1914 - 1932** , London , 1976 , P . 48 - 49 .

تطبيق المادة ٦٤ من معاهدة سيفر لن تكون اعتراضات ضد انضمام الأراضي الكردية في ولاية الموصل إلى كردستان المستقلة ، وأنيطت بدائرة الشرق الأدنى المسؤولية الكاملة عن السياسة الكردية[٣٠]. إلا أنه لم تردْ كلمة واحدة عن كردستان المستقلة في المذكرة المعنية . وجاء فيها أن وضع كردستان السياسي يجب أن يكون مرتبطاً على الأغلب بحكومة ميسوبوتاميا أكثر من ارتباطه بسلطة الانتداب وذلك شريطة ألا تقوم تركيا بإدارة كردستان[٣١] .

وجاء في المذكرة أنه لا ينبغي ضم الأراضي الكردية إلى الدولة العربية التي افترض تشكيلها في ميسوبوتاميا ، وعلى الحكومة تأييد مبادىء « الوحدة والقومية » الكردية بتلك الدرجة التي تكون ممكنة . وإن مقاييس الأرمن التي ينطبق عليها هذه المبادىء ترتبط « بالشروط النهائية للتسوية السلمية مع تركيا » أي أن معاهدة سيفر وضعت موضع شك ، وكإجراء مؤقت على أقل تقدير . وبغض النظر عن ذلك فإن الإشراف من جانب الحكومة والعلاقات مع الإدارة في ميسوبوتاميا سيكونان أكثر يسراً ، فيما لو أُنشىء « شكل ما لتنظيم كردي مركزي مع مستشار بريطاني ، يجب أن يكون خاضعاً للمندوب السامي البريطاني ، وأن يتصل من خلاله مع الحكومة » . كما ينبغي إصدار عفوٍ عام عن جميع الجرائم السياسية التي ارتكبها سكان « ميسوبوتاميا أو الأكراد » منذ بداية الاحتلال العسكري[٣٢] .

وبالتالي تحدد مصير كردستان الجنوبية حسب القوانين الكلاسيكية لسياسة « فرق تسد » ، فقد انفصلت « عن كردستان المستقلة » وعن الدولة العربية في العراق ، أما السلطة الفعلية على هذه الأراضي الكردية فيجب أن تكون سلطة بريطانية .

وجرت في مؤتمر القاهرة بالذات مناقشة واسعة للمسألة الكردية في ميسوبوتاميا خلال اجتماعات اللجان السياسية والعسكرية . ويستأثر بالاهتمام استقصاءُ تعليل المشاركين في هذه الاجتماعات ، ففي الاجتماع الرابع للجنة السياسية المنعقد في ١٥ آذار جرت المناقشة تحت شعار ضرورة مراجعة معاهدة سيفر وتحرير المناطق الكردية الجنوبية من تبعيتها للحكومة العراقية . وعبّر كوكس عن رأيه في أن تتم إدارة المناطق الكردية في كركوك والموصل عن طريق المتصرفين وبمشاركة الضباط السياسيين الإنكليز والموظفين الأكراد . وأكّد على أن هذه المناطق ، وكذلك السليمانية ، تؤلف جزءاً متكاملاً من العراق وخاصةً من الناحية الاقتصادية . ويجب أن يكون لها تمثيل نيابي في البرلمان العراقي ، لكن من المشكوك فيه أن يرغب سكان السليمانية في ذلك . كما تمسكت غيرترود بيل بمثل هذا الرأي .

واقترح الرائد يانغ عدم التلكؤ في إنشاء دولة كردية في ميسوبوتاميا تكون مستقلة إسمياً عن الحكومة العراقية الواقعة تحت إشراف المندوب السامي البريطاني المباشر ، غير أن هذه الدولة يجب أن لا تتمتع بخواص الاستقلال الحقيقي وخاصةً عن بريطانيا . وحالياً تكون

---

(٣٠) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » .
(٣١) المصدر السابق .
(٣٢) المصدر السابق .

الفرصة مناسبة لإجراء الانتخابات في « مجلس » المناطق الكردية . ولضمان الأمن فيها لا ينبغي إرسال الألوية العربية إليها ولا القوات العربية ، فالأكراد بأنفسهم يحافظون على النظام .

ولم يستطع الرائد نوئيل الرد بشيء عن سؤال رئيس الجلسة ونستون تشرشل حول موقف الأكراد من معاهدة سيفر (وهذا مؤشر بالغ الدلالة ، فلم يُسمَع في مناطق كردستان النائية شيء تقريباً عن معاهدة سيفر) . وأشار نوئيل إلى خطورة الدسائس التركية حال إجلاء القوات البريطانية وخاصةً في منطقة السليمانية التي يرغب الأتراك (أي الكماليون عملياً) في ضمها . أما الأكراد بالذات فإنهم يؤثرون الإدارة الذاتية (الاستقلال الذاتي ضمن إطار الدولة العراقية) ، لكنهم يستطيعون محاربة الحكومة العراقية وبنشاط خاصة فيما إذا مارس الأتراك الضغط ، وعلى الإنكليز تشكيل « دولة كردية حاجزة قد تستخدم بمثابة توازن معادٍ لكل شكل متوقع من أشكال الحركة المعادية الخطرة لبريطانيا في ميسوبوتاميا . وإذا لم يكن ثمة حاجز جمركي بين الدولتين في ميسوبوتاميا فقد يصبح الأكراد مصدراً جيداً للدخل بالنسبة لبريطانيا » . وأخيراً طالب نوئيل بضم منطقة العمادية إلى منطقة النفوذ البريطاني .

كما عارض العقيد لورانس إخضاع الأكراد في كردستان الجنوبية لسلطة « الحكومة العربية » مع أنها سوف تبذل مساعيها لتحقيق ذلك . ولقد رأى ، خلافاً لكوكس وبيل ، أن متصرفاً واحداً (ولكن ليس إقطاعياً كردياً) يكفي لإدارة كردستان الجنوبية ، أي أنه كان ضد التقسيم الإداري لهذه البلاد .

وبعد أن لخص تشرشل ما دار في النقاش وافق على مشروع قيام « دولةٍ حاجزة صديقة بين العراق وتركيا » تدافع وبإخلاص عن المصالح البريطانية ، وأيَّد فكرة تشكيل مجلس إنفصالي (برلمان محلي) في كردستان الجنوبية ، وأعلن عن ضرورة تقديم العون « للزعيم الكردي (؟) والتابعين له الأكثر نفوذاً » وصرف أنظارهم عن الأتراك واستمالتهم إلى جانب بريطانيا . وفضلاً عن ذلك أشار تشرشل بشكل خاص إلى ضرورة الحفاظ على سلطة بريطانيا العظمى العليا وتعزيزها في ميسوبوتاميا كلها ، العربية والكردية ، على حدٍّ سواء . وأعلن أن ثمة تشابهاً تاماً بين وظائف الحاكم العام في جنوب إفريقيا (بالنسبة لاتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا ، والمندوب السامي البريطاني (بالنسبة لميسوبوتاميا وكردستان) ، وأردف وزير المستعمرات يقول ، إن السياسة البريطانية عملت الكثير لتأييد العرب ولكن لا ينبغي الاستخفاف بحقوق الأقلية الكردية ، وفي البداية يجب تشكيل فوجين من الأكراد لأجل السليمانية وكركوك . ويجب أن تتقارب كردستان والعراق تحت إشراف المندوب السامي وتشكلا في المستقبل دولة واحدة ، وحسب رأي تشرشل يمكن التوصل هنا ، في القاهرة ، إلى حل نهائي لهذه المسألة دون اطلاع «فورين أوفيس» على ذلك، بل عصبة الأمم فقط (!). كما تبادل تشرشل الآراء مع غ . بيل ويانغ في وجوب ضمّ الموصل «بلا شك» إلى العراق والرغبة في تشكيل قوات الحدود من الأكراد تحت قيادة الضباط الإنكليز[٣٣] .

(٣٣) المصدر السابق .

وهكذا يجب أن تقع كردستان الجنوبية كلها تحت إشراف بريطانيا ، الأمر الذي كان يصبو إليه تشرشل ومستشاروه منذ بداية مناقشة القضية الكردية في القاهرة ، كما جرت على هذا المنوال المناقشة القادمة . فقد اعترف كوكس علانية في اجتماع اللجنة العسكرية الجاري في اليوم نفسه ، أي في ١٥ آذار ، بأن التدابير الرامية إلى إنشاء « كردستان صديقة » ناجمة عن وجود « العراق المعادي لنا » ، وبتعبير آخر ، عن وجود الحركة العربية الوطنية - التحررية . وراحوا يخطّطون لتأليب الأكراد ضد العرب (وبالعكس) ، وفي هذا يكمن جوهر السياسة البريطانية في العراق في مرحلة ما بعد سيفر . ولقد عرض كوكس والجنرال العراقي جعفر باشا بالتفصيل الخطة التي وضعتها اللجنة السياسية لإدارة كردستان الجنوبية على غرار جنوب إفريقيا التي يلعب تنظيم الألوية الكردية تحت قيادة الضباط الإنكليز مكاناً هاماً في تنفيذها(٣٤) .

وقد تم التأكيد على هذه الآراء وأُعطيت أهمية عامة في الاجتماع الرباعي المشترك للّجان السياسية والعسكرية الذي جرى في ١٦ آذار عام ١٩٢١ . ولم يُتخذ قرار نهائي حول المسألة الكردية في هذا الاجتماع ، وقد سجل فقط أنه من الأفضل للمندوب السامي البريطاني التعامل مع الحكومة الكردية من تعامله مع الحكومة العراقية(٣٥) . ومن المرغوب فيه تزويد الحاميات في كركوك والموصل على حساب « الموارد البشرية الكردية » ، كما قدمت على هذا المنوال نتيجة مناقشة المسألة الكردية في التقرير الختامي للمؤتمر ، وجاء منها « توصل المؤتمر إلى استنتاج مؤداه أن كل محاولةٍ لوضع المناطق الكردية عنوةً تحت إشراف الحكومة العربية ستصطدم ، لا محالة ، بالمقاومة » . ويجب وضع كردستان تحت إشراف المندوب السامي المباشر وأن تتم إدارتها بصورة مستقلة عن العراق قبل أن يتمكن الأكراد من الإدلاء برأيهم ، عندئذٍ سيغدو ممكناً تأليف التشكيلات الكردية تحت قيادة الضباط الإنكليز ،فهي ستدافع عن الحدود أفضل من الجيش العربي(٣٦) .

وبهذا الشكل وضعت في مؤتمر القاهرة الأسس الرئيسة لسياسة بريطانيا العظمى الكردية وضمن حدود ميسوبوتاميا في المرحلة الأولى ، وكانت سماتها الأساسية هي : **أولاً** : التخلي الفعلي عن ضم الأراضي الكردية الجنوبية المستدركة في سيفر إلى الدولة الكردية المستقلة.
ثانياً : فرض رقابة إستعمارية صارمة على كردستان الجنوبية . **ثالثاً** : مواجهة الدولة الكردية العميلة في ميسوبوتاميا بمثيلتها من الدولة العربية بغية وقف تطور الحركة الوطنية التحررية العربية والكردية على السواء .وبالضبط جرى في هذا المنحى أيضاً النهج السياسي للاستعمار

---

(٣٤) المصدر السابق .
رأى تشرشل أن الجيش العربي مع قطعة عسكرية كردية يجب ألا يزيد عن ١٥ ألف شخص (كان في ذلك الوقت ٣ آلاف) ، بما فيها القوات لغاية ٨ آلاف . (المصدر السابق . ملاحظة تشرشل على تقرير اللجنة حول مالية ميسوبوتاميا ، ٢ نيسان عام ١٩٢١ . مقتطف من تقرير الاجتماع السادس للجنة السياسية والعسكرية المختلطة).
(٣٥) المصدر السابق .
(٣٦) المصدر السابق .

البريطاني في العراق في عشرينات القرن الحالي ولغاية الأربعينات منه .

وكما ورد آنفاً لم تتخذ أية قرارات نهائية في القاهرة حول المسألة الكردية ، فلم يكن لدى تشرشل ولا مستشاريه تصور واضح حول الوضع السياسي المحدد الذي سيتشكل في أقرب وقت ، الأشكال التنظيمية التي يتخذها حكم الانتداب الذي فُرض على البلاد . وواجه ترشيح الإنكليز للأمير فيصل الهاشمي الذي طرده الفرنسيون من دمشق ـ وتبّين أن لا عمل له ـ لمنصب ملك العراق معارضةً شديدةً (ليس بين الأكراد فحسب ، بل ولدى جزء كبير من العرب وخاصة الشيعة) . واستمر نطاق الحركة المعادية للاستعمار في الاتساع في المناطق الكردية والعربية من البلاد على السواء ، كما تكوّن وضع مضطرب لبريطانيا في إيران وتركيا حيث صَلُبَ فيهما عود القوى المعادية للإمبريالية ، وخاصةً وأن الوضع كان متوتراً على الحدود العراقية ـ الإيرانية والعراقية ـ التركية التي تقسم كردستان . ولهذا السبب اقتصر في مؤتمر القاهرة على ورقة مسودة لمستقبل نظام كردستان الجنوبية . وكما بينت الأحداث اللاحقة كانت هذه الطريقة لمعالجة القضية الكردية في العراق بعيدة النظر .

ثانياً : الوضع في كردستان الجنوبية

في البداية اعتبرت السلطات البريطانية في العراق أنها تسيطر على الموقف في كردستان العراق الذي لم يبعث لديهم مخاوف كبيرة ، فقد تم إخماد بؤرة الانتفاضات الكردية الرئيسة ، ولم يكن للأكراد دور ملحوظ في ثورة ١٩٢٠ العراقية . ورفض الأكراد الاشتراك في الحكومة العراقية المؤقتة الأولى التي شكلها الإنكليز (تشرين الأول ١٩٢٠) برئاسة عبد الرحمن الكيلاني ، ولكن كما لاحظ مايكل بروكس ، وبحق ، « أن موقف الأكراد العدائي من الحكومة العراقية كان يرضي بريطانيا وإلى حدّ ما » ، لأنه قدّم لها ذريعة لإبقاء قواتها العسكرية في بغداد ، وكانت وسيلة ضغط على الحكومة العراقية للتهديد بمنح الأكراد الاستقلال[٣٨] . كما أن الدعاية المعادية للإنكليز الصادرة من تركيا لم تكن تقلق لندن كثيراً ، ذلك أنها لم تترك في الفترة الأولى تأثيراً « ضاراً » على العشائر في كردستان الجنوبية[٣٩] .

كانت نتائج القاهرة مناسبة تماماً للأوساط الاستعمارية البريطانية ، بما في ذلك الإدارة العراقية ، وكان واضحاً أن الدولة الكردية التي أعدت لها سيفر لن تتشكل (مع أنهم لم يتحدثوا في القاهرة عن ذلك مباشرة) ، إذ إن الحركة الوطنية ـ التحررية التركية قد قضت على معاهدة سيفر ذاتها .

ولكن هذا الانعطاف ، الذي لم يكن ملائماً للاستعمار البريطاني بوجه عام ، استجاب ، (ولو بصورةٍ مؤقتة) ، لمصالحه الخاصة في العراق ، إذ إنه استبعد إمكانية انضمام المناطق الكردية في ميسوبوتاميا إلى « كردستان المستقلة » ، في حين أن مثل هذا

---

(٣٧) انتهى المؤتمر في القدس .

(٣٨) مايكل بروكس ، النفط والسياسة الخارجية ، ص ١١٠ .

(٣٩) Longrigg , P . 130 .

الشكل (من وجهة نظر لندن) كان خطيراً منذ البداية ، إذ إنه كان مقبولاً فقط عند فرض حماية بريطانيا الفعلية على معظم كردستان ، الأمر الذي كان محفوفاً بعقبات غير قليلة . وعندما بات انهيار معاهدة سيفر محتوماً آثر المحتلون الإنكليز اختيار آفاق أقل إغراءً ، لكنها كانت واقعية ، وهي إخضاع كردستان الجنوبية لسلطة إدارة الانتداب الشديدة في بغداد .

وبدهي أن هذا النهج كان منافياً تماماً لمنح أية إدارة ذاتية فعليّة للأكراد العراقيين .

ولكن لم يرغب الإنكليز أيضاً وضع الأكراد في صفٍ واحدٍ مع العرب ، أي إخضاعهم عملياً لسلطة حكومة بغداد العميلة ، وهذا ما كان من شأنه إعاقة انتهاج سياسة « فرّق تَسُدْ » . وكتب لونغريغ بأن أكراد الموصل والسليمانية وكركوك الذين لم يكونوا جاهزين أبداً للإدارة الذاتية قد يشعرون بعدم الارتياح في الدولة العربية[٤٠] التي اعتبرت حكومتها هذه المناطق جزءاً متكاملاً من العراق . ولهذا أقام الإنكليز نظاماً إدارياً خاصاً في كردستان العراق على هدي مقررات مؤتمر القاهرة وكان هدفهم فرض الإشراف البريطاني المباشر على المناطق الكردية في العراق لوضعها في مواجهة بغداد من جهة ، وعدم السماح لتطور النزعات الانفصالية من جهة أخرى ، وكانت إدارة الأراضي التي يسكنها الأكراد منقسمة ، وحسب بيان المندوب السامي في العراق الصادر بتاريخ ٦ أيار عام ١٩٢٠ ، تم فرض النظام الإداري التالي في كردستان الجنوبية :

سيتم إدارة لواء الموصل كجزء متكامل من العراق حيث تشكل مناطقه الكردية الواقعة تحت إشراف الضابط السياسي البريطاني كياناً خاصاً ، أما المناصب الإدارية الدنيا فقد يشغلها الأكراد أو العرب الناطقين باللغة الكردية ، ولكن المندوب السامي يقوم بإجراء جميع هذه التعيينات . وسيصبح الضباط السياسيون الإنكليز « مستشارين » للإدارة في أربيل وكويسنجق وراوندوز ، وتشكل السليمانية « متصرفلك » يديرها متصرف يجرى تعيينه من قبل المندوب السامي ومستشاريه الإنكليز الذين يتمتعون بصلاحيات غير محدودة . ويجب أن يكون القائممقامون من الإنكليز مؤقتاً ، ومن ثم يستبدلون بالأكراد ، وجرى تعيين متصرف مستقل في كركوك[٤١] .

وعلى هذا النحو انقسمت كردستان العراق إلى أربع وحدات إدارية تجري إدارتها بطرق مختلفة إسمياً ، لكنها تخضع عملياً لرقابة شديدة من سلطات الاحتلال البريطانية . واعترف إدموندز بأن هذا النظام الإداري وإن لم يعط « مفعولاً شكلياً » فقد سمح عملياً للمندوب السامي بالتدخل وبنشاط في الشؤون الكردية لغاية عقد المعاهدة مع تركيا عام ١٩٢٦ ، وفي الواقع حتى نهاية وجود نظام الانتداب عام ١٩٣٢[٤٢] ، وقد كان

---

(٤٠) المصدر السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٤١) المصدر السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ ،

Edmonds , **Kurds , Turks and Arabs** ,P . 119 .

(٤٢) في حقيقة الأمر تدخل الإنكليز بنشاط في شؤون كردستان العراق وفي وقت متأخر وحتى ثورة تموز عام ١٩٥٨ . (Edmonds , P . 119 - 120) .

النظام الذي فرضه الإنكليز على كردستان العراق شبيهاً إلى حدٍّ كبير بالذي كان قائماً في عددٍ كبير من مناطق الهند البريطانية ، أي أنه كان نظاماً كولونيالاً بصرف النظر عن وجود إدارة كرديّة محلية في مكانٍ ما وعلى مستوى متدنٍّ جداً .

وقد لاحظ بروكس ، بحق ، « بالطبع لم يكن بوسع الديبلوماسيين في الإمبراطورية التفكير بصورة جدية في منح الاستقلال الذاتي التام لسكان منطقة هامةٍ مثل ميسوبوتاميا ، وأردف قائلا : « ولكن أحدثت الانتفاضات الكردية المستمرة على العموم حالة حرجة كبيرة » . واستشهد بما قاله الديبلوماسي الشهير هارولد نيكولسون الذي اشتكى من « أن الأكراد الذين ظلوا غير مبالين عندما أردنا أن ننفخ فيهم الروح القومية أصبحوا وعلى حين غرّة يبدون الاهتمام « بالبنود الأربعة عشر » في عام ١٩٢٢ وليس في حينه أبداً »(٤٣) . وفي حقيقة الأمر كان ذلك سابقاً ، فقد أثار فرض النظام الإداري البريطاني الكولونيالي ، بشكله ومضمونه في المناطق الكردية من العراق ، مقاومة شديدة على الفور من السكان كافة .

ومن بين أسباب ازدياد التذمر بين صفوف السكان الأكراد في العراق إدخالُ الإنكليز السلطة العربية العميلة إلى البلاد ، حيث اعتبر الأكراد ذلك تطاولاً على حقوقهم القومية ودليلاً على عدم رغبة الإنكليز منحهم الإدارة الذاتية التي وعدوا بها حسب معاهدة سيفر و « على انفراد » أيضاً . وقد طرحت حكومة الكيلاني المؤقتة في تشرين الأول عام ١٩٢٠ ، « وبصورة حادّة ، مسألة مستقبل المناطق الكردية» ، لا سيّما أنه اشتدت في هذه الآونة بالذات الدعاية التركية بين صفوف الأكراد في العراق ، التي حاولت إقناعهم بضرورة الحفاظ على الوفاء للسلطان والخليفة(٤٤) . ورفضت أكثرية الأكراد في العراق تأييد هذه الحكومة ، وانتقدوا بشدة القانون التشريعي الذي تجاهل « حقوق الأكراد الخاصة وفق معاهدة سيفر »(٤٥) .

ولم يكن صيف عام ١٩٢١ في العراق حاراً من الناحية المناخية فحسب ، بل ومن الناحية السياسية أيضاً ؛ فقد جرى في ذلك الوقت تتويج الأمير فيصل بن حسين الهاشمي على العرش . ومما لا شك فيه أن هذا الترشيح كان يرضي الإنكليز فقط ، حيث لم يكن لفيصل في البلاد ذاتها أية دعائم يستند عليها ولم يتمتع بشعبية بين صفوف الشعب ولا في المقاطعات القومية . فلم يكن مقبولاً لكونه سنّياً لدى العرب - الشيعة الذين كانوا يؤلفون ٦٠ بالمئة من سكان البلاد ، بل ولم يتمتع بشعبية في كل مكان بين صفوف السنّة أيضاً . وقد تم تنصيبه على العرش في ٢٣ آب عام ١٩٢١ ، فقط بعد ضغط شديد ومتواصل من سلطات الاحتلال البريطانية . وفي ما يتعلق بالأكراد ، فقد ناصبت غالبيتهم العظمى الملك الجديد عداءً شديداً حيث رأوا فيه رمزاً للسلطة العربية العميلة والبغيضة ، أضف إلى ذلك أنه جرى تتويجه تحت رحمة المستعبدين الإنكليز . وشارك في انتخاب الملك ،

---

(٤٣) بروكس ، ص ١١٠ .

(٤٤) Edmonds , P . 118 .

(٤٥) Longrigg . P . 127 - 128 .

الأعيان الأكراد فقط من إربيل ومن مناطق لواء الموصل جزئياً ، وقد صوَّت ممثلو كركوك أضد ترشيح فيصل ، في حين أن السليمانية لم تشارك في عملية التصويت بوجه عام . بيد أنه حتى الذين صوَّتوا لمصلحة الملك فيصل طالبوا الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية وبالاستقلال الذاتي بالدرجة الأولى(٤٦) .

وفي هذا الوقت بالذات ارتسم ، بعد ركود قصير ، نهوض جديد للحركة الكردية القومية في المملكة العراقية الواقعة تحت الانتداب . كما أصبح الوضع متوتراً في السليمانية وفي وادي شهرزور ، حيث وقعت الاضطرابات بين صفوف عشائر أفرومان بقيادة محمود خان ديزلي من أنصار الشيخ محمود سابقاً ، أضف إلى ذلك أنه كان مرتبطاً بالكماليين ، ووقعت هجمات الأكراد على حلبجة ، كما انتشرت القلاقل والاضطرابات بين عشائر الجاف التي كانت تتزعمها « ليدي »(*) عدلة خانم(٤٧) ، واندلعت بؤر الاضطرابات في بشدر ، وعقرة وفي غيرهما من المراكز السكانية في كردستان الجنوبية ، كما تعرضت رانية لهجمات الأكراد ، حيث عمل فيها وبنشاط عملاء الأتراك ، واستخدم هنا ، وللمرة الأولى ، الطيران الإنكليزي لقمع الأكراد وعلى نطاق واسع ، وحسب أقوال ادموندز خاض الشيوخ البرزنجيون « حرب أعصاب مكثفة تحت واجهة القومية الكردية » مطالبين بعودة الشيخ محمود من المنفى(٤٨) .

وفي أواخر عام ١٩٢١ ثارت عشيرة سورجي في شرق لواء إربيل التي جعلت السلطات العسكرية البريطانية في حيرةٍ من أمرها منذ زمن طويل . واتخذت المعارك الجارية في مشارف راوندوز طابعاً ضارياً . وقد تمكن الإنكليز من قمع الانتفاضة بصعوبةٍ كبيرةٍ ، فقط في أعقاب قصف جوّي كثيف بالقنابل ، الذي اتسم حسب تعبير صحيفة « نير إيست »(٤٩) الواسعة الانتشار والناطقة باسم الأوساط الاستعمارية في بريطانيا « بفعالية معنوية » كبيرة(٥٠) . ومما بعث القلق الكبير في نفوس الإنكليز صلةُ الثوار الأكراد في راوندوز بعملاء الأتراك(٥١) .

كما استمرت انتفاضات الأكراد في شمال وشمال شرق العراق خلال النصف الأول من عام ١٩٢٢ وقد جرت معارك حامية الوطيس في مشارف حلبجة بوجه خاص (كانون الثاني

---

(٤٦) كمال ، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق ، ص ٩٣ ـ ٩٥ ؛ و
Longrigg . P . 133 .

(*) إمرأة متزوجة من الأوساط الأرستقراطية.

(٤٧) وكان لدى الأكراد زعماء العشائر من النساء أيضاً وكثيراً ما كن من أرامل الزعماء المشهورين (مثل عدلة خانم) .

(٤٨) Edmonds . P . 122 - 123 .

(٤٩) في ما بعد صدرت الصحيفة تحت عنوان «Near East and Indian» و «Great Britain and the East»

(٥٠) The Near East: October . 1921 . № 543 . P . 402 .

(٥١) كمال ، الحركة الوطنية التحررية في كردستان العراق ، ص ٩٦ ـ ٩٧ .

عـام ١٩٢٢) ، وفي جم جمال (أيـار عـام ١٩٢٢) حيث ثـارت عشـيرة همـاونـد الكبيرة[٥٢] .

وقصارى القول ، لم يشعر الإنكليز أبداً بأنهم أسياد الوضع في كردستـان الجنوبيـة ، وفضـلاً عن ذلك ازدادت مصـاعبهم شهراً تلو الآخـر ، إذ عانـوا كثيراً من نقص شـديـد في القوات البرية وفي الموارد المالية للقيام بحملات تأديبية ضد الأكراد العصاة . ولم يكن الطيران وحده كافياً ، رغم فعاليته ، لإحراز نصر نهائي عـلى الأكراد . كـما سمحت لهم نجاحـات الكماليين العسكـرية والسيـاسية في عـام ١٩٢١ ومطلع عـام ١٩٢٢ بتشديـد تدخّلهم في كردستان الجنوبية ، الأمر الذي جعل الوضع أكثر تعقيداً . وقام عملاء الأتراك (رمـزي بك الذي عيّنه الأتراك قائمقاماً على راوندوز بصـورة تعسفية ، والعقيـد علي شفيق بـك المعروف بلقب أوزديمر ، وغيرهما) بدعـاية واسعـة لمصلحة الأتـراك ولمذهب الـوحدة الإسـلامية بـين صفوف العشائر الكرديـة في شمال العـراق ، وقدمـوا لها السـلاح والذخـيرة والمال ودعـوا إلى القيام بانتفاضة عامة ضد السيطرة الإنكليزية[٥٣] .

وتوصلت سلطات الاحتلال البريطانية في العراق بحكم الـظروف الناشئـة إلى استنتاج مؤادّه أنـه لا تكفي القوة العسكـرية وحـدها لقمـع الانتفاضـات الكرديـة ، فمن الضـروري تدعيمها بالوسائل السياسية ، ومن بينها كانت وسائل تقليدية مثـل تأليب فـريق من العشائـر ضد الآخر والاستفادة من الخلافات بين العشائر . فمثـلاً : تمكّن الإنكليز من استـمالة رئيس عشيرة بشدر بـابكر آغـا إلى جانبهم بعـد أن أوقعوا الخصـام بينه وبـين عباس آغـا من أفراد عشيرته ، وكان نصيراً للشيخ محمود . وقـد تعاون بـابكر آغـا مع أوزديمـير وغيره من عمـلاء الأتراك بوجـه عام ، وكـان حسب أقوال إدمـوندز من أقـطاب النفوذ الـبريطاني في كـردستان الجنوبية ، وقدرت الأعمال المعادية له بمثابة أعمال ضد حكومة بغداد[٥٤] .

بيد أن بابكر آغا ومَن كان على شاكلته لم يكن لهم نفوذ يذكر ، ولم يكن لهم تأثـير كبير على مجرى الأحداث في كردستـان الجنوبيـة . وفي صيف عـام ١٩٢٢ عنـدما كـانت المنطقـة كلهـا في حالـة غليان ، وتقلّص النفـوذ البريـطاني تقلصـاً شـديـداً ، طـرحت أمـام سلطات الانتداب مسألة استمالة شخصيات كبيرة مثل الشيخ محمود وسيد طه إلى جانبها .

وعللت ضرورة عـودة الشيـخ محمـود من منفـاه في الهنـد بـالـسعي إلى « مـلء الفراغ »[٥٥] ، وعقد الإنكليز الأمل على جعل هذه الشخصية التي تعد من أكثر الشخصيات نفوذاً وشعبية في كردستان كلهـا ، تنصاع لإرادتهم بغيـة النيل من الاستيـاء الشعبي العام في

---

(٥٢) المصدر السابق ، ص ٩٧ ـ ٩٨ ،

The Times: 02 - 01 . 1922, **The Near East** : 1923 , N : 645 , September 20 , P . 299 - 300 .

(٥٣) كمال ، الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق ، ص ٩٨ ـ ٩٩ ؛ منيتيشاشفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

(٥٤) Edmonds , P . 230 .

(٥٥) Longrigg , P . 145 .

الألوية الكردية ، كما كان ذلك ضرورياً لأغراض تقوية التأثير البريطاني على القيادة العراقية الحاكمة التي أرغموها في هذه الفترة بالذات على السير في طريق عقد معاهدة جائرةٍ مع بريطانيا (في ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢) ، وجرى نقل الشيخ محمود إلى الكويت ، ووصل في أواسط أيلول عام ١٩٢٢ إلى بغداد ، ومن ثم سافر إلى السليمانية في ٣٠ أيلول ظافراً ، يرافقه الرائد نوئيل .

ولم يكشف الشيخ محمود عن أوراقه ، إلى حين ، موهماً الإنكليز بأنه سوف ينصاع لأوامرهم ، لكنّه بعد أن استقر به المقام في السليمانية تصرّف بصورة مستقلة تماماً ، ففي أوائل تشرين الأول نصب نفسه حكمتداراً على كردستان ، أضف إلى ذلك أنه تصرف كحاكم مستقل . وكان يعامل نوئيل معاملة مبعوث أجنبي أكثر من كونه ممثلاً للمندوب السامي . وفي تشرين الثاني نصب نفسه ملكاً وشُكلت حكومة الدولة الكردية برئاسة شقيق الشيخ محمود ، الشيخ قادر (الذي أصبح قائداً عاماً للجيش أيضاً) .

ولا يجوز الاستخفاف بهذا الحدث ولا المبالغة في تقديره . وبالطبع لم يكن يجري الحديث البتة عن أية دولة كردية موجودة فعلاً ، فقد شملت سلطة الشيخ محمود الجغرافية لواء السليمانية فقط ، أي جزءاً من كردستان الجنوبية ، زد على ذلك أنه لم يكن الجزء الأكبر . ومن الناحية الاجتماعية والسياسية لم تخرج « مملكة » الشيخ محمود عن إطار الإمارة الكردية الإقطاعية التقليدية مع سلطة حاكم متسلط . ودخل ممثلو القيادة العشائرية الإقطاعية والإكليريكية والمنحدرين من أوساط التجار إلى الحكومة الكردية ويجوز لنا أن نسمي عدداً منهم فقط بالمثقفين اصطلاحاً ، ذلك أنهم كانوا يعملون في مجالات الإبداع الفني وفي الصحافة الكردية القومية الناشئة ، ولم يكن « للمملكة » أي أساس اقتصادي واقعي وهادف ، كما غاب عنها ما يشبه الجيش النظامي ، فقد كانت قوات الشيخ محمود المسلحة تتألف ، كالسابق ، من قوات العشائر . وجرى القيام ببعض الخطوات لتكوين السمات الخارجية الضرورية للاستقلال (إصدار الأوراق النقدية والطوابع والقيام بجمع الضرائب وجعل اللغة الكردية لغةً رسمية وتأسيس أجهزة الصحافة باللغة الكردية) . إلا أن هذا كله لم يكن كافياً لأجل التلاحم الداخلي وتعزيز أركان الدولة الجديدة ، بل وإن الفترة الزمنية التي مرت على قيامها كانت قصيرة جداً بلغت عدة أشهر فقط ، وأخيراً انعدم تماماً أيّ وضع حقوقي دولي « لمملكة » الشيخ محمود حيث لم يعترف بها أحد .

ومع ذلك لعبت دولة الشيخ محمود العابرة دورها وتركت أثراً ملحوظاً في التاريخ الكردي ، ويتحدد الموقف منها وبالدرجة الأولى لكونها نشأت بالضبط في مجرى نضال الشعب الكردي المعادي للاستعمار في كردستان الجنوبية ، وبعبارة أخرى ، كان هذا أول تكوين لدولة (وعلى الأرجح شبه دولة) معادية للإمبريالية على أراضي كردستان التي برزت في موقف اتسم بنهوض الحركة الثورية الوطنية ـ التحررية في مرحلة ما بعد ثورة أكتوبر ، وفي بداية عصر انهيار النظام الكولونيالي للإمبريالية(٥٦) . ولا شك أن هذا الحدث كان له أهمية تقدمية .

---

(٥٦) Edmonds , P . 230 .

وليس بوسع سيادة القوى الإقطاعية ـ الإكليريكية في القاعدة الاجتماعية « للمملكة » وفي قيادتها السياسية ، ولا مقاييسها الصغيرة ، ولا ضعفها العسكري والسياسي وقصر عمرها من تبديل هذا التقويم .

ومعروف للجميع أن المعاصرين يلاقون دائماً صعوبةً في إعطاء تقويم موضوعي لهذا الحدث التاريخي أو ذاك ، أكثر مما يلاقيه المؤرخون الذين يقفون على مسافةٍ زمنية منه . ولقد استخف رجالات الاحتلال الإنكليز في الشرق الأوسط بالشيخ محمود برزنجي ، حيث فكروا بطريقة تقليدية متبعة ، وعاملوه كما كانوا يعاملون زعيماً عشائرياً تقليدياً يجوز معاقبته أو الصفح عنه حسب حاجة السياسة البريطانية الحالية . فبعد أن أعادوه إلى العراق واستقر به المقام في السليمانية عقدوا الأمل على تحويله إلى اداةٍ للصراع ضد النفوذ التركي المتزايد في شمال العراق . وكان ذلك مهماً لا سيّما أن الوضع السياسي الذي تغيّر بصورة جذرية في الشرق الأوسط احتاج إلى استبدال معاهدة سيفر الباطلة ، ودون إبطاء ، بمعاهدة سلمية جديدة مع تركيا . أما الكماليون فقد اعتزموا ، وهم في أوج انتصاراتهم على المتدخلين ، تقديم دعوات مضادة وخطيرة إلى دول الائتلاف حول مسائل سياسية وإقليمية كثيرة ، بما فيها المتعلقة بولاية الموصل سابقاً . ولهذا الغرض شددوا من نشاطهم الاستخباراتي ـ السياسي بين العشائر الكردية فيها .

إلا أنّه تبّين أنَ هذه المخططات كانت باطلة ، فلم يفكر الشيخ بمقولات عشائرية ، بل قومية . ولم يعتزم أبداً القيام بدور البيدق في اللعبة البريطانية ، فقد كانت له أهدافه الخاصة وتكتيكه الخاص في النضال القادم . وكان الخطر الأكبر الذي يحدق بشعب كردستان الجنوبية يأتي من المحتلين الإنكليز وأذنابهم في بغداد في تلك الآونة . ولم يكن الشيخ ضد الاستفادة من المساعدة التركية ضدهم ، لا سيما أنه لم تكن لدى الأتراك قوات عسكرية كبيرة للقيام بعمليات في شمال وشمال شرق العراق ، معتمدين أكثر على تنظيم حركات عملية بين العشائر الكردية ضد الإنكليز .

غير أن الإنكليز في الأيام الأولى لم يفقدوا الأمل في استغلال الشيخ لمصالحهم ، ولكن عندما انكشف لهم أن ملك كردستان يمارس نشاطه الوطني بصورة مستقلة التجأوا إلى خطتهم المعروفة في شق صفوف الأكراد وإشعال نار العداء بين العشائر . وكتب ادموندز ، الذي أصبح فيما بعد ضابطاً سياسياً في كركوك ومؤلف أفضل كتاب إنكليزي عن الوضع في كردستان العراق في تلك السنين ، يقول : « شق النزاع مع الشيخ محمود كردستان الجنوبية من فوق إلى تحت »(٥٧) . وكان بوسعه أن يضيف أن هذا الانشقاق قام به الإنكليز أنفسهم ولدرجة كبيرة ، حقاً أنه كانت ثمة أرضية موضوعية لذلك ، انحصرت في فقدان الرغبة في الخضوع لدى القيادة الإقطاعية العشائرية والتجارية في إربيل وكركوك وغيرهما من المراكز في كردستان الجنوبية كسلطة حاكم السليمانية المتخلفة نسبياً . كما التجأ الإنكليز ، مستغلين ، وبشكل واسع ، التشتّت الكردي التقليدي إلى المناورة السياسية على نطاق العراق كله في

(٥٧) المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

الصراع ضد تعاظم نزعات الشيخ محمود السياسية الكبيرة . وفي ٢٢ كانون الأول عام ١٩٢٢ وجّه ادموندز بياناً باسم الحكومة البريطانية إلى الزعماء الأكراد سلّمه ـ بالمناسبة ـ لأول واحد منهم ، وهو الشيخ عبد الكريم ، العدّو اللدود للشيخ محمود ، وجاء فيه ما يلي : « تعترف الحكومتان البريطانية والعراقية بحق الأكراد القاطنين ضمن إطار الحدود العراقية في تشكيل حكومة كردية ضمن هذه الحدود ، وتأمل الحكومتان أن تتوصل مختلف العناصر الكردية ـ وبصورة أسرع قدر الإمكان ـ إلى اتفاق بينها حول الأشكال التي يجب أن تتخذها هذه الحكومة ، وحول الحدود التي ستعمل ضمنها بأن يرسلوا ممثلين مسؤولين عنهم إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والعراقية »(٥٨) .

ولم يتضمن هذا الإعلان أية تعهدات محددة لأسياد العراق الإنكليز حول منح الأكراد إدارة ذاتية حقيقية ولو كانت ضمن إطار الحكم الذاتي . ويبدو أن الشروط غير الواقعية المتعلقة بالاتفاقية بين « مختلف العناصر الكردية » لم تلغ نتائج المفاوضات المفترضة بين الأكراد والسلطات الأنكلو ـ عراقية فحسب ، بل وإمكانية تشكيل « الحكومة الكردية » ذاتها . وفي الواقع كان الإعلان يرمي إلى تقديم الدعم السياسي لخصوم الشيخ محمود في كردستان العراق ، وبذلك يتم توسيع هوّة الانشقاق وتعميقها في المعسكر الكردي ، ولقد حقق الإنكليز هذا الهدف .

وأخذت العلاقات تسوء بين حكومة الشيخ محمود والسلطات البريطانية في العراق بصورة سريعة ، وخاصة بعد أن أفشلت السلطات البريطانية المفاوضات المقرر إجراؤها في كركوك مع الوفد الكردي برئاسة الشيخ قادر حول إقامة الحكم الذاتي للأكراد العراقيين متذرعة بعدم تسوية قضية الموصل(٥٩) . ومن جانبه قام الشيخ محمود بتوثيق الاتصالات مع الاستخبارات التركية في شمال العراق ورئيسها أوزديمير . صحيح أن حاكم السليمانية لم يعقد العزم أبداً على التضحية بمصالح الأكراد القومية أمام الأتراك ، ولا سيّما المساهمة في إعادة السيطرة التركية على كردستان الجنوبية ، فقد كان يتوخى في تقاربه مع الأتراك أهدافاً تكتيكية صرفة كان الغرض منها ممارسة الضغط على الإنكليز وإرغامهم على تقديم التنازلات . وبالمناسبة نشير إلى أن نهج الأتراك أيضاً كان مماثلاً إزاء حركة الشيخ محمود ، مع أن أهداف الأتراك كانت مناقضة تماماً ؛ إذ لم يكن هدفهم استقلال كردستان الجنوبية ، بل ضمها إلى تركيا . وكما يلاحظ ادموندز فإن أوزديمير « تملّص وبدهاء » من إعطاء أية ضمانات للأكراد حول حماية حقوقهم(٦٠) . ولكن مهما تكن أهداف الأطراف المختلفة ، فإنّ انتعاش الاتصالات بين « الملك الكردي » والاستخبارات التركية في شمال العراق قد صبّ الزيت على نار العداء المتزايد بين السليمانية وبغداد . وكتب ادموندز يقول : « من المشكوك فيه إحراز

---

(٥٨) جاء في نص البيان الوارد في كتاب م . أ . كمال ، **الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق** ص ١٨٠ ، « الدولة الكردية » مرتين بدلاً من « الحكومة الكردية » حيث كان خطأ (في النص الإنكليزي ـ government) .

(٥٩) المصدر السابق ، ص ١٠٨ ، مينتيشاشفيلي ، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني** ، ص ٢٠٤ .

(٦٠) Edmonds , P . 314 .

تقدّم في ظل مثل هذه الظروف على طريق حل القضية الكردية »[٦١] . كما باءت بالفشل محاولات إجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين الشيخ محمود ، ذلك أن ممثلي الأخير ، وحسب أقوال ادموندز قد جاؤوا إليه « بتعليمات غير عادية »[٦٢] . وحسب معطيات السلطات البريطانية أعدّ الشيخ محمود للقيام بانتفاضة كبيرة في لواء كركوك ورفع العلم الكردي فوق رانية . وسار الأمر بسرعة نحو قطيعة نهائية بين حاكم السليمانية والسلطات البريطانية في العراق .

وفي الوقت ذاته اشتد التدخل التركي ، الأمر الذي أثار قلق الإنكليز بشكلٍ خاص ، وتوغلت المفارز التركية النظامية والكردية غير النظامية بقيادة الضباط الأتراك في شمال العراق مراراً ، ونشّطت من عملياتها ، خاصة في مناطق راوندوز ورانية مكبدة القوات الأنكلو-هندية خسارة كبيرة . كما حاربت المفارز الآشورية إلى جانب الأكراد أحياناً ، رغم جميع محاولات الإنكليز في زرع الشقاق والفتنة بين الأكراد والآشوريين . ولم تحقق غارات « القوات الجوية الملكية » الكثيفة النتائج المرتقبة ، وألحقت خسارة فادحة بالقرى الكردية (وخاصةً في راوندوز ورانية) وبقطعان الماشية ، لكنها لم تتمكن من تحطيم روح المقاومة لدى الشعب الكردي[٦٣] .

وفي أوائل عام ١٩٢٣ أصبح الجزء الشمالي - الشرقي من كردستان العراق (بما فيه أهم المراكز الاستراتيجية في راوندوز) عملياً تحت سيطرة المفارز التركية - الكردية . وقد جرى النشاط التخريبي - الإرهابي الذي اتسع نطاقه في هذه المنطقة ، وكان موجهاً ضد الوجود البريطاني بدعم وتخطيط والي دياربكر إحسان باشا ، الذي بعد أن قمع الحركة الكردية في جنوب شرق الأناضول لم يكن ضد حصرها في الجنوب ضمن إطار العراق ، بغية إلحاق خسارة عسكريةٍ وسياسية ببريطانيا ، الخصم الرئيسي لتركيا الكمالية في ذلك الوقت[٦٤] .

ولم يخصص للتصدير فقط القومية الكردية وحدها ، بل وأفكار مذهب الوحدة الإسلامية ؛ فمثلاً : قام الكماليون بتوزيع منشور في شمال العراق تحت عنوان « بيان الاتحاد الإسلامي » وكان موجهاً ضد الملك فيصل ، حيث أُعلن أن سلطته غير شرعية ومنافية لمبادىء الخلافة ، وحُظر ذكر اسمه أثناء الخطبة[٦٥] . ودعا « قائد جبهة الجزيرة » التركية الأكراد إلى « الجهاد المقدس » وإلى « الوحدة مع الحكومة العثمانية » وإلى محاربة بريطانيا وفيصل ، ومنح

---

(٦١) المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

(٦٢) المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

(٦٣) Daily News . 08 . 09 . 1922 , The Evening Standart . 07 . 09 . 1922 , The Times. 08 - 9 . 09 . 1922 (Oriente moderno . N° 4 , 15 settembre 1922 , P . 235 - 236) , Morning post . 15. 01 , 1923 (Orient moderno . N° 9 , 15 Febraio 1923 , P . 541);

(٦٤) The Times. 11 - 11 - 1922 (Oriente moderno . N° 7 , 15 Dicembre 1922) .

(٦٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . عرض لبرقية ب . كوكس إلى ونستون تشرشل بتاريخ ٥ أيار عام ١٩٢٢ .

أوزديمير نفسه لقب « قائد الانتفاضة الوطنية » . وكانت دارجة النداءات التي قام بنشرها المبعوثون الأتراك على استمارات « قيادة الأمة الإسلامية في العراق وفي كردستان » . وجرى بمعرفة مصطفى كمال والمقربين منه تشجيع اتصالات العناصر الموالية لتركيا في كردستان العراق مع أنصارهم في كردستان إيران ، وقد أُرسل « وفد كردستان » برفقة ٥٠ جندياً تركياً إلى الأراضي الإيرانية (إلى فيزنا إلى الجنوب من بحيرة أورمية)(٦٦) .

وبالطبع فإن جميع هذه التسميات المثيرة (« الجبهات » «القواد») كانت وهمية وترمي إلى إحداث تأثير دعائي ، بيد أن آفاق قيام اتحاد تركي ـ كردي كانت مكروهةً جداً بالنسبة للإنكليز حتى ضمن إطار العراق وحده . أضف إلى ذلك أن نفوذ حكومة محمود برزنجي اشتد بسرعة كبيرة وبات يكتسب أهمية كردستانية عامة . وفي عام ١٩٢٢ وصل شريف باشا إلى بغداد رغبة منه في إقامة التعاون مع الشيخ محمود ، وفي الوقت ذاته تولّي إدارة شؤونه الخارجية(٦٧) ، بيد أن الأمر لم يذهب أبعد من استطلاع تمهيدي .

وأقنع تقارب الشيخ محمود مع الأتراك ، ولو لأغراض تكتيكية ، الإنكليز في أن رهانهم على تدجين حاكم السليمانية كان خاسراً . إلا أنَّ الإداريين البريطانيين في العراق كانوا ماهرين جداً في الممارسة الكولونيالية بحيث لا يجهزون مسبقاً طرائق احتياطية دون التفكير في تكوين دعائم لهم في شخص الزعماء الأكراد الآخرين ذوي النفوذ ، وبالطبع كان سيد طه أولهم .

وكما بيّنا سابقاً ، كان لعلاقات الإدارة البريطانية مع هذا الإقطاعي الكردي صاحب النفوذ تاريخها ؛ فقد انتعشت بوجه خاص بعد إخماد انتفاضة الشيخ محمود الأولى في عام ١٩١٩ . فقد وصل في ذلك الوقت سيد طه إلى بغداد ، وأقسم اليمين في المسجد الكبير في العاصمة العراقية بوفائه للإنكليز ، كما بقي أفراد أسرته فيها كرهائن ، أما سيد طه نفسه فقد تسلّم من الحكومة الإنكليزية راتباً تقاعدياً مقداره ١٠٠٠ روبية وحق احتكار جباية ضريبة الملح من المناطق الكردية الواقعة تحت حكمه(٦٨) . وسعى الإنكليز في مرحلة ما بعد سيفر إلى إقامة علاقات وثيقة مع سيد طه .

وأصدر أرنولد ويلسون يوم التوقيع على معاهدة سيفر تعليمات إلى الضابط السياسي البريطاني في إربيل تتعلق بكيفية التعامل مع سيد طه ، حيث كان عليه التركيز على شرح المواد « الكردية » في المعاهدة بالصورة المناسبة(٦٩) ، وظلت التعابير التي شرحوا بها بالضبط مواد معاهدة سيفر للزعيم الشمديني خافية ، لكن المفاوضات مع سيد سلطت الأضواء على عددٍ من الجوانب الهامة في العلاقات الأنكلو ـ الكردية المتبادلة في مرحلة ما بعد سيفر .

---

(٦٦) Edmonds . P . 246 . 247 .

(٦٧) Bosphore . 27 - 03 - 1922 . (Oriente moderno . N° 4, 15 Settembre . 1922 . P . 244) .

(٦٨) أوغلو كورد، « الأكراد والإمبريالية » ، نشرة دورية لصحافة الشرق الأدنى ، العدد ١٣ ـ ١٤ ، ١٩٣٢ ، ص ١١٦ .

(٦٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . برقية رقم ٩٦٣٧ .

ولقد أبدى سيد طه أثناء الأحاديث مع الضابط السياسي البريطاني عن عزمه على الدفاع عن مصالحه بالدرجة الأولى وليس عن مصالح بريطانيا مطلقاً . أما أهدافه السياسية فقد انحصرت من جهة في إطار تصوراتٍ تكون نموذجية لزعيم كردي إقطاعي تقليدي ومنافق سياسي كما أظهر نفسه خلال الحرب العالمية ، ومن جهة أخرى كان يلاحظ في نشاطاته تأثير أفكار العصر التحررية وأهداف القومية الكردية . ويكمن في هذا التشابك الغريب للأهداف التقدمية والرجعية العُقَد في إعطاء تقويم لنشاط الزعماء الأكراد من أمثال سيد طه أو إسماعيل آغا سمكو .

وقام سيد طه مستشهداً بمراسلة القائد العسكري الكردي جاويد بك من بيازيد مع سمكو بإحاطة محدثه الإنكليزي عن تقدم البلاشفة باتجاه الحدود التركية ـ الإيرانية ورغبتهم في استغلال الأرمن لكي يقوموا مع الأتراك بطرد الإنكليز من إيران وميسوبوتاميا . وسأل الإنكليزي عن الموقع الذي سيمر فيه خط الدفاع ضد البلاشفة .وحسب رأيه،لا تصلح إيران للقيام بهذا الدور ، وإن « الحاجز » بين الإنكليز والبلاشفة يجب أن يمر في كردستان . وأنحى باللائمة على الإنكليز لعدم ثقتهم بالأكراد . وينقل الإنكليزي ما قاله طه فيقول : (« يخطىء الروس عندما يثقون بالجميع ، أما نحن فنخطىء عندما لا نثق بأحد »)(٧٠) .

وأظن أن خطة الزعيم الكردي واضحة ، وبالتأكيد فهو لم يحبّ البلاشفة وخشي من مجاورتهم ، لكن الأمر الأهم بالنسبة له هو استغلال بعبع « الخطر » البلشفي لممارسة الضغط على الإنكليز كي يزيد هؤلاء من دعمهم السياسي للحركة الكردية وله شخصياً ، إذ كان يشرف على أهم منطقة في كردستان من الناحية الاستراتيجية ، عند ملتقى الحدود بين تركيا والعراق وإيران . وأدرك ويلسون على الفور ما تنطوي عليه رغبة الزعيم الكردي من تهويل ، ذلك أنه لم يصدق بواقع الغزو البلشفي لإيران والعراق . وكتب إلى الضابط السياسي في إربيل أنه يعتبر معلومة جاويد بك خدعةً ، ولا ينبغي اطلاع سيد طه على نوايا بريطانيا في شمال كردستان ،وعليه ألا يعقد الأمل على تأييد فعّال من جانبها بوجه عام(٧١) .

وكشف سيد طه في أحاديثه اللاحقة مع الضباط البريطانيين السياسيين في إربيل وفي الموصل عن أوراقه ، فلقد قرر مجلس زعماء كردستان برئاسة سمكو تشكيل دولةٍ كردية على الحدود التركية ـ الإيرانية وبدعم بريطاني . وأصبح ذلك ضرورياً بصدد انتصار السلطة السوفياتية في أذربيجان وصداقة البلاشفة مع مصطفى كمال ، الأمر الذي سمح للأتراك باستعادة أراضيهم السابقة ، إذا لم تصبح كردستان حاجزاً بين تركيا وميسوبوتاميا .

وشدَّد طه على « الخطر التركي » بوجه خاص ، فحسب أقواله تحافظ الإدارة التركية على نفوذها في عددٍ من مناطق كردستان ، وأكد على أن الأتراك يرغبون في « اجتثاث القومية

---

(٧٠) المصدر السابق . برقية الضابط السياسي في إربيل إلى أ . ويلسون ، رقم ٣٤٥٧ ، بتاريخ ١٩ أيلول عام ١٩٢٠ .

(٧١) المصدر السابق ، برقية أ . ويلسون إلى الضابط السياسي في إربيل بتاريخ ٢٠ أيلول عام ١٩٢٠، رقم ١١٤٢٨ .

الكردية من جذورها » ، وتحقيق ما كانوا يصبون إليه إذا لم يقم الإنكليز بدعم الأكراد. أما فكرة تشكيل دولةٍ كردية فتلقى صدىً إيجابياً لدى عددٍ كبير من العشائر في جنوب شرق الأناضول . ولقد استمع الضابط السياسي البريطاني الرائد هيّه في الموصل بتحفظٍ إلى هذا الخبر ، لكنه أشار بعين الرضا إلى أن فكرة الاستقلال الكردي قد انعكست في معاهدة الصلح ، إلا أن عملية تحقيقها ستكون بطيئة بسبب الخلافات بين العشائر . وأيد بارتياح موضوعة الخطر البلشفي ، وخاصةً بسبب تعاون البلاشفة مع الأتراك(٧٢) .

وأكد سيد طه أثناء لقاء جديدٍ له مع الضابط السياسي في إربيل على أنه لا تقف العشائر في المنطقة الحدودية التركية ـ الإيرانية فحسب ، بل عشائر شمدينان وتيريفيوير وأورمية (الشكاك ومجموعة هكاري ، وحاركي ، وحيدران وبك زاده وغيرها) إلى جانب قيام الدولة الكردية ، وعلى أسس فيدرالية ، وبمساعدة بريطانيا وتحت حمايتها ، هذه الدولة التي عليها أن تصبح حاجزاً في وجه الأتراك والبلاشفة ، وطلب إرسال ضابط للاتصال وتقديم المساعدة بالسلاح والذخيرة. ولفت سيد طه الانتباه إلى المصاعب التي تعترض طريق تنفيذ بنود معاهدة سيفر في كردستان (التركية) الشمالية ومع أن عشائر تلك المنطقة مستعدة للاتحاد في دولةٍ مستقلة في ظل الدعم ا المالي لبريطانيا ، ويجب أن يسبق عمل اللجان الناجح ، الذي أعدت له معاهدة سيفر ، قيام وحدة بين الزعماء المتنازعين دائماً في اتحادٍ فيدرالي ، لكن ذلك ما زال بعيدالمنال. وأثارطه الخوف من جديد في نفس محدثة من الخطر البلشفي . ولقد توهم طه بوجود قواتٍ كبيرةٍ في حوزة البلاشفة في القفقاس زائد أنور باشا على رأس جيش يبلغ قوامه ٤٠ ألفاً من الأسرى العسكريين الأتراك . وتؤلف هذه القوى الجيشين الأحمر والأخضر المستعدين لشنّ هجوم على ميسوبوتاميا والهند ، الأمر الذي يحول دونه الحاجز الكردي . . . الخ .

ولم تترك هذه البراهين انطباعاً لدى الإنكليزي ، واعتبر سيد طه مثالياً صادقاً ومبالغاً في الخطر البلشفي ، الذي كان له مع ذلك مصلحة مادية تماماً ، وهي أن يصبح رئيساً للاتحاد الكردي في ظل الدعم المعنوي والمالي من جانب بريطانيا. وحسب رأي الوكيل السياسي في إربيل حاول طه والزعماء الأكراد المؤيدون له ضم أراضي كردستان (إيران) الشرقية أيضاً إلى الدولة الكردية(٧٣) .

ويمكن التوصل من خلال جميع هذه الأحاديث الطويلة إلى استنتاج مؤداه أنه نضجت لدى سيد طه خطة استغلال الموقف الذي تشكل بعد سيفر للقيام بمحاولة تشكيل دولة كردية موحدة وكبيرة تحت الحماية البريطانية الفعلية وبقيادته ، ويجب أن تصبح نواتها وفي الأيام الأولى أراضي كردستان الجنوبية والوسطى حيث يحظى فيها هو وحلفاؤه بنفوذٍ كبير . ولكن ثمة شيء آخر واضح ، وهو أن الإنكليز لم يقدّروا عالياً هذا المرشح الجديد لحمل التاج

---

(٧٢) المصدر السابق . مذكرات الضابط السياسي في الموصل الرائد هيه إلى أ . ويلسون رقم ٣٣٨ و ٣٣٩ بتاريخ ٢١ أيلول عام ١٩٢٠ .

(٧٣) المصدر السابق . مذكرة الضابط السياسي في إربيل إلى أ . ويلسون ، ٢٥ أيلول عام ١٩٢٠ .

الكردي ولم يثقوا بنفوذه السياسي وبقدرته على جمع شمل أكثرية الزعماء الأكراد من ذوي النفوذ من حوله . أما محاولة سيد طه في دغدغة ميول الأوساط البريطانية الحاكمة المعادية للسوفيات فكانت عديمة الجدوى لأنها كانت مكشوفةً جداً ، فقد كان بادياً للعيان مصلحته الشخصية ، وهي أن يجعل من نفسه شخصاً لا بديل له في أنظار الإنكليز .

والحق يقال إنه تم مع ذلك الأخذ جزئياً بتحذيرات الشيخ الكردي حول « الخطر البلشفي » ، وساعدت على ذلك انتصارات الجيش الأحمر ونجاحات السلطة السوفياتية في ما وراء القفقاس وخاصةً انتصار السلطة السوفياتية في أرمينيا في تشرين الثاني عام ١٩٢٠ . كما أثار قلق لندن تقارب تركيا الكمالية المتزايد مع روسيا السوفياتية . وسَلَّمَ وزير شؤون الهند ، بمناسبة هذه الظروف الجديدة ، بإمكانية قيام هجوم تركي على ميسوبوتاميا ، حيث تضاعف ، حسب رأيه أهمية تشكيل الاتحاد الكردي الذي اقترحه سيد طه . وقد تصبح إعادة الآشوريين إلى شمال العراق الذين خطط الإنكليز استخدامهم لأغراض الحراسة ضمانة لرعاية المصالح البريطانية في كردستان(٧٤) . ووافق ب . كوكس على إجراء المفاوضات مع طه وغيره من الزعماء الأكراد حول تقديم المساعدة البريطانية لهم ، وإرسال الرائد نوئيل للاتصال بهم(٧٥) . غير أن السلطات الإنكليزية لم تذهب أبعد من ذلك ، وذهبت آمال سيد طه ، المعقودة على المساعدة البريطانية في تشكيل دولةٍ كردية على أسس فيدرالية أو كونفدرالية ، أدراج الرياح .

وأصيبت العلاقات القائمة بين سيد طه والسلطات الإنكليزية بجمود ، وإلى حين . وقد كانت الأفضلية للشيخ محمود ، ولكن عندما لم يبرر هذا الأخير الثقة تذكرت السلطات الإنكليزية من جديد شيخ شمدينان النشيط، حيث أرادت استغلاله لأجل قطع الصلات بين السليمانية والأتراك وإخراج الأخيرين من شمال ـ شرق العراق . وقد كان نوئيل وادموندز من أنصار التوجه نحو سيد طه ، وكُلِّف نوئيل بإجراء اتصال مع سيد طه الذي كان موجوداً في منطقة أورمية في صيف عام ١٩٢٢ ، وقد كان في منطقة اربيل في تشرين الأول ، وطلب من الإنكليز وضع راوندوز ، وعقرة ، والعمادية تحت حكمه . ولم يكن الإنكليز قادرين على ذلك لأنه كان يجب السيطرة على المراكز المشار إليها ، بيد أنهم قدموا بعض المساعدة لسيد طه ، تم على اثرها إرغام الأتراك على الخروج من رانية التي أُعطيت في ما بعد لبابكر علي(٧٦) .

وفي هذه الأثناء برزت شخصية فاعلة أخرى على المسرح السياسي العاصف في كردستان ، وهي شخصية إسماعيل آغا سمكو الذي اجتاز فترات عصيبة في حياته ، فبعد أن

---

(٧٤) المصدر السابق . برقية وزير شؤون الهند إلى ولي العهد ، رقم ٣٦١٣ ، ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ .

(٧٥) المصدر السابق . برقية المندوب السامي في ميسوبوتاميا ب . كوكس إلى سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند بتاريخ ١ كانون الأول عام ١٩٢٠ .

(٧٦) مينتيشاشفيلي ، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني** ، ص ٢٠٣ ؛ كمال ، **الحركة الوطنية ـ التحررية في كردستان العراق** ، ص ١٠٩ ـ ١١٠ ؛ و Edmonds , P . 123 - 124 .

خاض النضال ضد الفرس والأتراك وانهزم أمامهم لاذ بالفرار إلى العراق ، وهنا وقع في مجال رؤية الإدارة البريطانية التي قررت استغلاله إلى جانب سيد طه والشيخ محمود في وجه النفوذ التركي المتزايد . كما كان في الحساب مواجهة سمكو بنزعات الشيخ محمود المتعاظمة فقد كان يحلم بإداء الدور الأول في كردستان ، وربما مواجهته بسيّد طه المندفع أيضاً . وعلى هذا النحو أنيط بكل طرف من هذه الأطراف الثلاثة : محمود ، طه ، وسمكو ، دورُه الذي من شأنه المساهمة في ترسيخ مواقع الاستعمار البريطاني في العراق بوجه عام وفي كردستان العراق بوجه خاص ، لا المساهمة في حل القضية الكردية بالطبع .

وفي أوائل كانون الثاني عام ١٩٢٣ وصل سمكو إلى السليمانية ظافراً ، وقدمت له المراسيم الملكية الحقة ، واستعرض القوات وأطلقت عليه الصحف المحلية لقب « حامي كردستان الذي لا تلين له قناة ، صاحب الجلالة إسماعيل آغا سمكو » . وفي البداية وقف الإنكليز موقفاً حسناً من هذه الخطوات آملين في أن يدفع سمكو ، الذي كان يضمر حقداً شخصياً على الأتراك (فهم قتلوا قبل ذلك بوقت قصير زوجته وأسروا ابنه) ، بالشيخ محمود أيضاً لشغل موقف معادٍ للأتراك ، إلا أن ذلك لم يحصل . فقد وقف هذا الحاكم الإقطاعي الطائش الذي تميز على الدوام بفقدان الاستقامة السياسية مع ذلك، وبثبات إلى جانب المصالح الكردية القومية (بالطبع في مفهومه) . فلم يرغب سمكو في كسب رضاء الإنكليز ، بل بالعكس ، ساعد الشيخ محمود على إقامة تعاون مع الأتراك ، لأنه لم يَر فيهم ، شأنه في ذلك شأن حاكم السليمانية ، الخطر الرئيسي لاستعباد كردستان الجنوبية بل في المحتلين الإنكليز . وخاب أمل الإنكليز في خلق مواجهةٍ « لملك كردستان » الذي تنامت شهرته ، وذلك في شخص سمكو ، مثلما خاب أملهم في شخص سيد طه[٧٧] .

وأبدى الشيخ محمود استقلالية وحزماً أكثر فأكثر ، ومن المشكوك فيه أن صداقته غير العادية مع سمكو قد تركت انطباعاً حسناً لدى السلطات البريطانية ، فقد كان الاتحاد بين زعيمين من أكثر زعماء الحركة الكردية التحررية نفوذاً نذير خطر في أنظارهم ، واستمرت العلاقات مع الأتراك (مع أوزديمير وغيره) . واتخذ « ملك كردستان » موقفاً جديداً آخر لا يغفر له من وجهة نظر لندن ، ألا وهو نداؤه إلى الحكومة السوفياتية بطلب تقديم المساعدة له ، وقد تجلى هذا النداء في رسالته بتاريخ ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢٣ التي تسلمتها القنصلية السوفياتية في تبريز ، وقد تم فيها فضح دسائس الإنكليز ، وقُدّر عالياً الطابع التحرري للثورة الروسية عام ١٩١٧ ، ودار الحديث فيها عن مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب الكردي في كردستان الجنوبية نحو الدولة السوفياتية ، وعبر عن اهتمامه بتقديم المساعدة له بالسلاح والذخيرة وفي إقامة العلاقات الديبلوماسية « بين بلدينا » ، وكتب الشيخ محمود يقول : « يرى الشعب الكردي بأسره في الروس محررين للشرق ، ولذلك فهو على استعداد لربط مصيره بمصيرهم »[٧٨] .

---

(٧٧) كمال، ص ١١٣ - ١١٤؛ و Edmonds, p.313.

(٧٨) كمال ، ص ١١٧ - ١١٨ .

ولم تسفر مبادرة الشيخ محمود عن نتائج ، لأسباب مفهومة ، فقد غابت في تلك الفترة أية مقدمات لإقامة اتصالات معينة بين روسيا السوفياتية وحكومة الشيخ الذي لم يكن له سلطة على جزءٍ كبير ، ولا يُعوَّل عليها أبداً . وغير معروفٍ ما إذا تلقّت موسكو هذه الرسالة ، ولا من قرأها على العموم (لكن كان بوسع الإنكليز الكشف عنها تماماً) . وجانب هامّ آخر هو أن هذه الرسالة تنمّ عن مستوى رفيعٍ جداً لوعي ممثلي قيادة المجتمع الكردي الإقطاعية - الإكليريكية وثقافتهم السياسية الذي كان يناسب تماماً « المرحلة الجارية » أي المرحلة التي مرت بها الحركة الكردية التحررية بعد ثورة أكتوبر . ومما لا ريب فيه أن الشيخ محمود ، كشخصيةٍ فذةٍ في التاريخ الكردي في المرحلة المدروسة ، كان يشغل منزلةً أرفع بكثير من منزلة سيد طه وغيره من القادة الأكراد الذين كانت البلشفية بالنسبة إليهم بُعبعاً فقط (أما في حقيقة الأمر فكانت صالحةً لممارسة الضغط على الإنكليز وغيرهم من خصومهم السياسيين) .

وعلى أية حال قرر الإنكليز في أواسط شباط عام ١٩٢٣ قطع الصلات مع الشيخ محمود متأكدين من الاعتماد عليه ، فجرى استدعاؤه إلى بغداد ، ولكن بعد رفضه المجيء إليها أصدرت السلطات الإنكليزية في ٢٤ شباط بياناً تضمّن عدم الاعتراف بدولة الشيخ محمود التي أخلّت على حدٍّ زعمها بالشروط التي سمحت له بمقتضاها الدخول إلى السليمانية ، وكانت هذه قطيعة تامة .

واتسع نطاق الأعمال العدوانية ضد السليمانية وسبق تلك عزل سمكو الذي اقترح عليه العودة إلى إيران لقاء طلب التماس من طهران والعفو عنه[٧٩] . وجرى في أوائل آذار عام ١٩٢٣ قصف السليمانية بالقنابل من الجو ، وتم اعتقال عدد كبير من الزعماء ذوي النفوذ المؤيدين للشيخ محمود ، وفرّ عدد منهم إلى تركيا . وشُكّلت مفرزتان تأديبيتان تنطلق إحداهما من الموصل نحو إربيل ، أما الثانية فمن إربيل إلى راوندوز . وفي ١٤ آذار اضطر الشيخ محمود إلى ترك السليمانية وغادرها إلى الجبال . وقامت قوات سلاح الجو البريطاني بإحباط محاولاته في شنّ هجومٍ على السليمانية ، ولم يحظَ نداء الشيخ محمود الداعي إلى الجهاد بصدى واسعٍ ، بل بالعكس ، تمكن الإنكليز من تأليب عددٍ من زعماء العشائر ضد محمود (بما فيهم رضا بك ، وعبد الرحمن باشا اللذين سماهما ادموندز « بأصدقائي القدامى » . وفي ٢٣ نيسان عام ١٩٢٣ سيطر الإنكليز على راوندوز[٨٠] .

وكان ذلك نصراً هاماً اكتسب أهميةً استراتيجيةً وشكّل انعطافاً في صراع الإنكليز مع الثوار الأكراد والاستخبارات التركية حول السيطرة على كردستان العراق ، وقد فرض الإنكليز منذ الآن إشرافهم على طرق المواصلات المؤدية إلى الحدود التركية ، وتمكنوا من فرض مفارز تغطية ضد تغلغل القوات التركية ، وفي أوائل أيار عام ١٩٢٣ شنّت القوات البريطانية هجوماً على السليمانية وساعدهم في ذلك عدد من العشائر الكردية ، ودخلت في الثامن والعشرين منه إلى المدينة . وفي اليوم التالي وصل إليها رئيس الوزراء العراقي

---

(٧٩) Edmonds , P . 315 .

(٨٠) المصدر السابق ، ص ٣١٨ - ٣٢٦ ؛ كمال ، ص ١٢٠ - ١٢٢ ؛ مينتيشاشفيلي ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

عبد المحسن السعدون يرافقه المستشارون الإنكليز ، وسرعان ما قدم إليها أيضاً المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق مستر هنري دوبس[٨١] .

وبُحث الوضع العام في المناطق الكردية من العراق ومسائل إدارتها القادمة ، ولم تكن المهمة سهلة ، فلم يكن الإنكليز راضين عن حكم الاحتلال العسكري سواءً لاعتبارات مالية أو لاعتبارات السياسة الخارجية ، ومنهم من فضّلوا وضع أعباء النفقات الباهظة المخصصة لقمع الأكراد على عاتق الحكومة العراقية الواقعة تحت حكمهم . لكنهم لم يرغبوا أيضاً في فرض حكم عملائهم في بغداد المباشر على كردستان الجنوبية ، الأمر الذي سعى هؤلاء إلى تحقيقه . وهذا ما حرم الإنكليز من مكاسب سياستهم المفضلة والمجربة مراراً في الحكم غير المباشر على الشعوب والبلدان الخاضعة للإمبراطورية البريطانية ، وفي هذه الحالة إمكانية استغلالها الخلافات العربية ـ الكردية لمصلحتها .

كما لم يُجد فرض « الحكم العربي » على ولاية الموصل سابقاً ، لأنه زاد من تعقيد موقف الجانب البريطاني في المفاوضات الجارية آنذاك في لوزان (سويسرا) حول عقد معاهدة صلح مع تركيا بدلاً من سيفر ، فقد كان من اليسير الردّ على الدعوات التركية نحو الموصل . وفي متناول « يده » ما يماثل سلطة كردية قومية بدلاً من العربية . إذ إن حقوق بغداد في السيطرة على الأراضي الكردية لم تكن من حيث الجوهر أقل جدلاً من وجهة النظر التاريخية من حقوق استانبول أو أنقرة . ولهذا السبب ، ومع أن دوبس وقف ضد إقامة نظام حكم ذاتي ما في السليمانية ، فقد اعتبر أنه من الأفضل مع ذلك التوصل إلى اتفاق مع الشيخ محمود[٨٢] .

وعلى هذا النحو افتقرت سياسة السلطات البريطانية الاستعمارية حول المسألة الكردية في العراق إلى منهجٍ ثابتٍ . ويمكن القول إن المشاكل قد ازدادت ، وتبين أن الاحتلال العسكري للسليمانية لم يكن طويلاً حيث استمر لغاية ١٧ حزيران عام ١٩٢٣ ، حين سيطر حلفاء الشيخ من عشيرة هماوند على المدينة وسرعان ما ظهر الشيخ نفسه فيها . إلا أن الإنكليز حاولوا على الفور التضييق عليه وحصر مجال نفوذه في مقاطعة السليمانية فقط . وحظر المندوب السامي البريطاني عليه ، تحت تهديد التنكيل ، بسط سلطته على حلبجة وجم جمال والمناطق الأخرى الواقعة في الجزء الشرقي من كردستان العراق[٨٣] . وقد عيّن الإنكليز فيها وفي غيرها من المراكز الاستراتيجية في شمال شرق العراق أتباعهم من القيادة الكردية العشائرية في المناصب الإدارية ، حيث أعطوا الأفضلية بالطبع لخصوم الشيخ محمود وأعدائه التقليديين ، فمثلاً جرى تعيين سيد طه قائمقاماً في راوندوز ، وكان يطمح في القيادة الفردية

---

(٨١) كمال ، ص ١٢٢ ـ ١٢٤ .

(٨٢) Edmonds , P . 328 . ؛ كان إدموندز إلى جانب حل وسط وهو أن يقام نظام حكم شبه ذاتي مرتبط مع دولة الانتداب ومع حكومة بغداد . (Edmonds , P . 32 , 330)

(٨٣) كمال ، ص ١٢٥ .

في كردستان الجنوبية ، وسلمت له قطعة عسكرية من الألوية الآشورية التي تمكن بمساعدتها من القضاء وبسرعة على الاستخبارات التركية في مقاطعته(٨٤) .

وفي تموز عام ١٩٢٣ وصل رئيس الوزراء العراقي السعدون إلى كركوك وسرعان ما وصل إليها المندوب السامي هنري دوبس أيضاً ، واقترحا على القيادة الكردية خطةً وضعها ادموندوز لإدارة المناطق الكردية مع شيء من التدقيق الذي يأخذ بالحسبان مشاعر الأكراد القومية وكانت معظمها تدابير تجميلية لم تزعزع ، ولو قيد شعرة ، إشراف بريطانيا الفعلي على كردستان العراق : فقد بقيت القوات البريطانية في جميع المراكز الاستراتيجية الهامة ، في حين أدخلت الإدارة الكردية المحلية « مع الوقت » فقط وعندما يستتب الأمن والنظام . وكان هدف الإنكليز الرئيسي في المرحلة المعنية هو فرض « نطاق صحي » حول مقاطعة السليمانية التي يشرف عليها الشيخ محمود(٨٥) .

وفي الوقت الذي التجأ فيه الإنكليز إلى سياسة « السوط » نحو الخصوم النشطاء لفرض النظام الكولونيالي في كردستان العراق ، فإنهم سلكوا تبعاً للظروف سياسة « الكعكة » أيضاً . فمثلاً أصدرت الحكومة العراقية ، أثناء التحضير للانتخابات في المجلس التأسيسي للمملكة العراقية الذي كان من شأنه الموافقة على الدستور ومراعاة تنفيذ المعاهدة الأنكلو ـ عراقية ، عام ١٩٢٢ بياناً خاصاً بأمر السلطات البريطانية أعلنت فيه أن الحكومة لن تقوم بتعيين الموظفين العرب في المناطق الكردية باستثناء المستخدمين الفنيين وأنها لن ترغم سكان هذه المناطق على استخدام اللغة العربية في المعاملات الرسمية ، وسيجري مراعاة حقوقهم الدينية والمدنية(٨٦) .

إلا أن هذه الحملات الدعائية لم يحالفها النجاح ، فلم يثق الأكراد في العراق وفي خارجه ببريطانيا ، وتأزمت العلاقات بين الشيخ محمود والسلطات البريطانية من جديد ، وسرعان ما جدد الطيران قصفه الإرهابي للسليمانية (آب عام ١٩٢٣) ، وأضحى انتهاج سياسة « النطاق الصحي » أكثر شدةً ، بل وإن الزعماء المناوئين للشيخ محمود اعترفوا بنفوذه السياسي والمعنوي ودعوا الإنكليز للوصول إلى اتفاق معه ، وقام أحدهم ، وهو عبد الكريم ، بإقناع ادموندز ، بأنه يجب دعم الشيخ محمود ليصبح « بمثابة قلعة لتعزيز مواقعنا »(٨٧) .

وقصارى القول لم يستطع المحتلون الإنكليز في مرحلة ما بين سيفر ولوزان عندما تقررت « المسألة التركية نهائياً على ساحات القتال أولاً ومن ثم في الميدان الديبلوماسي التوصل إلى حل مقبول لقضايا كردستان الجنوبية ، حيث رفع حاكم السليمانية الشيخ محمود فوقها راية المقاومة عالياً ، كما سقط الرهان على استخدام القوة فقط ، ولو كان ذلك بأحدث

---

(٨٤) The Letters of Gertrude Bell , Vol . 11 , P . 543 - 544 .

(٨٥) Edmonds , P . 337 - 339 .

(٨٦) كمال ، ص ١٢٦ .

(٨٧) Edmonds , P . 365 .

الـوسائـل العسكريـة ـ التكتيكية في ذلك الوقت. وكتبت صحيفـة « تايمـز » في ١٨ تموز عـام ١٩٢١ بتهكـم تقول : « أعلن تشرشل لنا عن خطة وهمية « لإدارة كردستـان » . بيد أنـه لم يتمكن أحد في التاريخ بعد من التغلب عـلى الأكراد ، فقد شنت طائـراتنا منـذ فترةٍ قصيـرةٍ غـارات عـلى القـرى الكـرديـة وقصفتهـا بشـدة خـلال ثـلاثـة أيـام ، فهـل يعني هـذا إدارة كردستان ؟ »(٨٨) . وكما رأينا فقد تبين أن التنبؤ كـان صحيحاً ، ولم تتمكن القـوات الجويـة الملكيـة من تحطيم إرادة المقـاومة عنـد الأكـراد العـراقيـين ، كـما لم تفلح في ذلـك المنـاورات السياسية المختلفة وبمشاركة سلطات بغداد العميلة .

وبعد مرور عدة سنوات من الصلح ابتعد الأكراد العراقيون عن بريطانيا بعد مـا عقدوا الآمال سابقاً على مسـاعدتهـا في النضال من أجـل تحقيق طموحـاتهم القوميـة . وكتب ضـابط الاستخبـارات الإنكليزي الـذي لم يكن على إحـاطة جيـدة بالـوضع في كـردستـان الجنـوبيـة فحسب ، بل بالوضع في كردستان (إيران) الشرقية، وعلى درايةٍ بتفاصيل الأمور عن فقدان تلك « الثقـة غير الكبـيرة » التي منحها الأكـراد في البدايـة « لعدل الـدول الغـربيـة الكـبرى وصلاحيتها »(٨٩) . وتحطمت آمال الإنكليز ، على أن الأكـراد الذين كـانوا في حـالة خصـام دائم مع العرب يؤثرون الحكم المباشر باسم المندوب السامي البريطاني على الخضـوع لحكومـة بغـداد ، الأمر الـذي يساعـد لندن عـلى تقويـة نفوذهـا في كـردستـان الجنـوبيـة وفي العـراق كله(٩٠) . ولقد توصل المستشرق السـوفياتي ف . ب . أوستيروف (إيراندوست) مشيـراً إلى فشل محاولة بريطانيا في استغلال الأكراد لصالحها إلى مثل هذا الاستنتاج الذي لا شـك فيه : « لكن نتـائـج « الولع الكردي » الضارّ للديبلوماسيين الإنكليز بيّنة ، فالحركة الكرديـة قائمـة فعلاً ، غير أنها كانت موجّهة ضد الإنكليز أنفسهم »(٩١) .

وهنـا كان يعني بحـركة الأكـراد العراقيـين بـالـدرجـة الأولى ، عـلى أن الأحـداث في كردستان العراق قد اتسع نطاقها في مرحلة مـا بعد سيفـر في اتجاه لا يـلائم مصالـح الإنكليز أبداً .

ثالثاً : الحركة الكردية في إيران

وعلى العموم ، من الصعب دراسة الحركة الكرديـة ـ القوميـة في السنوات الأولى بعـد الحرب بصورة مجزأة من الناحيتـين السياسيـة والجغرافيـة ، فهي تطورت بصـورة تزامنيـة في معظم أرجاء كـردستان وإلى حـدٍ معين ، كـما كانت مـرتبطة مـع بعضها البعض من النـاحية

(٨٨) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية ٢٠ ـ ٩ ـ ١٩٢١ ، ص ٩٠ .

(٨٩) Rawlinson , A. Adventures in the Near East. 1918 -1922, London , New York , 1923 , P . 200 -201 .

(٩٠) نشر تشرشل عن ذلك في كلمته في مجلس العموم بشأن تبوء فيصل العرش في العراق .
(E . kedourie , England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empire. 1914 - 1921 . London ,1956 , P . 209) .

(٩١) إيراندوست ،« الصراع على الموصل»، الحياة الدولية : العدد ٤ ـ ٥، ١٩٢٤ ص ١٠٠ .

التنظيمية ، وبعبارةٍ أخرى فهي لم تتسم بطابع محلّي فقط ، بل بطابع إقليمي أيضاً . وكانت هذه الخاصية من طبيعة الحركة التحررية المعادية للاستعمار في الشرق الأوسط كلّه ، الأمر الذي كان يدركه أولئك الذين كانت هذه الحركة ضدهم . وإليكم مثلاً ما كتبه أحد الموظفين القياديين في « فورين أوفيس » جورج تشرشل في مذكرته : « مما لا ريب فيه أن المجالس الفارسية تتحد مع قوات الكماليين مثلما تتحد مع العشائر الكردية في غرب إيران بغية تعريض مواقعنا في ميسوبوتاميا لأكبر الأخطار »(٩٢) . فالحركة التي اتسع نطاقها في كردستان إيران في المرحلة المدروسة كانت ـ كقاعدة عامة ـ تخترق الحدود التركية وخاصةً الحدود العراقية (وبالعكس) ، في حين أن قائد الأكراد الإيرانيين الذي كان يحظى باعتراف الجميع ، مثلما كان إسماعيل آغا سمكو ، كان شخصيةً على نطاق كردستاني عام ، وكان سيد طه الذي قام مراراً بنشاطاته على الأراضي الإيرانية ينافسه في الشهرة والشعبية .

وقعت إيران في أعقاب الحرب في أزمةٍ سياسيةٍ عميقة سببها تشابك أكثر التناقضات الاجتماعية ـ السياسية حدّة والمتطورة على خلفية استعباد الإمبريالية البريطانية للبلاد رسمياً وفعلياً . ومما لا شك فيه أن التناحرات العرقية شغلت المرتبة الأولى بين هذه التناقضات ، لكن المسألة الكردية كانت أكثرها مرضيةً . ومع أن الأحداث في الأقاليم الكردية المجاورة لتركيا والعراق قد مهدت السبيل أمام تأزمها فإن الانعطافات السياسية الداخلية كانت على الدوام بمثابة دافعٍ حافزٍ لها .

ولذلك ليس صدفةً أن النهوض الجديد للحركة الكردية في إيران قد حل بعد انقلاب ٢١ شباط عام ١٩٢١ (٣ خُرداد عام ١٢٩٩ حسب التقويم الإيراني التقليدي) الذي أدى إلى انعطافات هامة في النظام السياسي الداخلي وفي التوجه السياسي الخارجي لإيران مع أنها، أي هذه الانعطافات ، كانت متناقضة . ومهما يكن تقويم القوى المحركة للانقلاب والعواقب الاجتماعية والسياسية له (وجرى النقاش حول هذه المسألة في الأبحاث العلمية عن إيران عندنا) فقد تسلمت مقاليد السلطة في البلاد أوساط بقيادة وزير الحربية رضا خان ، وقفت إلى جانب إيران مستقلة ومركزية . وكانت سياستها موجهة موضوعياً نحو تعزيز سيادة إيران الوطنية وتكوين الظروف المناسبة لتطوير العلاقات الرأسمالية في البلاد . وهذا ما دفع بإيران إلى محاربة بريطانيا وإدراك ضرورة إقامة علاقات جوار عادية مع روسيا السوفياتية ، وألغت إيران في ٢٦ شباط عام ١٩٢١ المعاهدة الأنكلو ـ إيرانية لعام ١٩١٩ ، ووقّعت في اليوم ذاته معاهدة متكافئة في موسكو مع جمهورية روسيا الاشتراكية . وسرعان ما غادرت القوات البريطانية الأراضي الإيرانية (باستثناء عددٍ من المرافىء الواقعة في جنوب إيران) ، كما غادرت القوات السوفياتية والأسطول في صيف العام ذاته مناطق إيران الواقعة على بحر قزوين ، حيث شارف ما يسمى بثورة غيلان على نهايتها .

ولم يكن لهذه الأحداث مدلول تاريخيّ واحد ، فلقد اندرجت تماماً في عملية أزمة

---

(٩٢) مذكرة جورج تشرشل بتاريخ ٢٠ كانون الأول عام ١٩٢٠ و
DBFP . Vol . XIII . № 616 .

النظام الكولونيالي التي أعقبت ثورة أكتوبر البارزة بشكل جلي وواضح في الشرق الأوسط . إلا أن النضال ضد الاستعمار والإمبريالية كان له خصوصية في كل بلدٍ من بلدان المنطقة التي ولّدتها الظروف الداخلية .

لقد اقترن التخلف الشديد للتطور الاقتصادي في إيران والتركيب الاجتماعي للمجتمع مع الحركات الطبقية والديمقراطية والقومية (الإثنوسياسية) المتطورة التي ساهم في تنشيطها الصلة القديمة مع الحركات الثورية في روسيا المجاورة ولم تتمكن مع ذلك من الاتحاد وتحقيق نجاحاتٍ حاسمةٍ بسبب ضعفها الداخلي وتشتّت شملها . ولهذا السبب ، فإن الفئات التي خاضت النضال ضد الكولونيالية والعدوان البريطاني ، وفي سبيل السيادة الوطنية والنهوض الاقتصادي والثقافي وغيره ، كانت عموماً مؤلفة من الفئات المحافظة في المجتمع الإيراني من الملاكين وقيادة التجار والبورجوازية الناشئة وعدد غير كبير من المثقفين والوجهاء الذين تلقوا التعليم والخبرة السياسية خارج البلاد بصورةٍ رئيسة (في روسيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا) ، وأخيراً من قيادة الجيش التي تلقّت تربيتها أيضاً على أيدي الخبراء الأجانب .

وفي نهاية المطاف احتلت هذه الفئة الأخيرة مركز الصدارة في وضع سادته فوضى سياسية تامة ، بينما استولى أحد ممثليها الأكثر نشاطاً ، العقيد رضا خان ، بعد انقلاب (٢١ شباط) على مقاليد السلطة الفعلية في البلاد ، ومن ثم أصبح ديكتاتوراً مطلقاً عليها ومؤسساً لسلالة البهلوي الشاهنشاهية . كما كان لمواقف علماء الدين الشيعة الذين كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي ، لكنهم كانوا يشكّلون قوةً كبيرةً في ظروف إيران تأثير كبير على ميزان القوى السياسية في البلاد .

وفي الوقت الذي وقفت فيه جميع هذه العناصر إلى جانب انبعاث الدولة الإيرانية وحاربت سياسة الاستعباد وتجزئة البلاد التي سلكتها بريطانيا ، فإنها انقضّت بشدةٍ على الحركات الشعبية الديمقراطية ملحقةً الضرر بذلك بقاعدتها بالذات تاركةً الأرضية لإبقاء النفوذ الإمبريالي في إيران ، ولذلك فإن تجسيد المهام العاجلة التي طرحها التاريخ أمام المجتمع الإيراني قد اصطدمت بعقباتٍ صعبة الاجتياز ، وجرى تحقيق جزءٍ يسير منها فقط ، وظلت إيران دولةً تابعةً ومتخلفةً .

إن كل ما جرى قوله يمت بصلةٍ إلى المسألة القومية (وفي ظروف إيران إلى المسألة الأثنوعشائرية)(٩٣) التي كانت مشكلةً حيوية في المجتمع الإيراني ، والمتفاقمة ، شأنها في ذلك شأن جميع القضايا الأخرى ، خاصةً في المرحلة المتأزمة . فلقد جرى الإخلال بالتوازن المتقّلب في تركيب الدولة الإيرانية القائم على وحدة مصالح القيادة القاجارية وخانات العشائر . كما انضمت العشائر إلى الحركة ، وغدت أقاليم الدولة الإيرانية البعيدة عن المركز - حيث استوطن فيها ، وبصورة رئيسة عشائر - الأتنوس - مسرحاً لاصطدامات حادّة

---

(٩٣) باستثناء الأذربيجانيين كان لجميع الأقليات القومية في البلاد تقريباً بنية اجتماعية عشائرية (وحافظت عليها جزئياً لغاية اليوم) .

بين القوى السياسية المختلفة ذات الاتجاهات التقدمية والرجعية على حد سواء . ومن الطبيعي أن المحتلين الإنكليز أيضاً قد استغلوا الوضع مؤججين نار الحركات الانفصالية لمصالحهم الخاصة ، ونشأ خطر حقيقي على وحدة أراضي إيران .

وأكثر التيارات التي شكلت خطراً على طهران برزت في غرب وجنوب ـ غرب إيران ؛ ففي الغرب انتشرت الاضطرابات بين الأكراد وبين أشقائهم من اللور والبختيار إلى الشرق والغرب ، وبين العشائر العربية في خوزستان على مقربة من الخليج . ولم تكن هذه الحركات القومية على مستويات واحدة ، لا من حيث مداها وخطورتها على الدولة الإيرانية ، ولا من حيث مضمونها الاجتماعي والسياسي ، ولا من حيث موقف بريطانيا منها .

اتسمت حركات عشائر اللور والبختيار والعرب في جنوب ـ شرق إيران بطابع محلي أكثر ، ولكن لوحظ فيها بالذات تورط الإنكليز أكثر من أي شيء آخر . وقد كان هؤلاء معنيين جداً بأن تصبح المنطقة الشمالية ـ الشرقية لساحل الخليج العربي ، التي ترتدي أهمية استراتيجية واقتصادية ، حيث كان يصب شط العرب ، وتقع الحقول النفطية الوحيدة في الشرق الأوسط التي يستثمرها الرأسمال الإنكليزي ، محاطةً بأراضٍ أمنية يطمح فيها الحكم الكولونيالي . وقام الإنكليز ، دون حسابٍ للنفقات ، بتجنيد عملاء لهم بين صفوف القيادة العشائرية ـ الإقطاعية ، محققين نجاحاتٍ غير قليلةٍ في هذا المضمار ، مع أن العشائر التي هبّت للنضال ضد طهران كانت لها أهدافها القومية بالطبع ، ولزعمائها حساباتهم الخاصة مع السلطات المركزية .

تميزت حركة الأكراد القومية في إيران باختلافٍ جوهري عن حركات اللور والعرب وغيرهم من الأقليات القومية ، ولم يكن بنطاقاتها فحسب ، بل بأهدافها الأيديولوجية والسياسية أيضاً ؛ فقد استلهمت أفكار القومية الكردية ـ لو أنها تجلت في شكل أولي غير ناضج ـ وسعت إلى تقرير مصير الشعب الكردي سياسياً وإقليمياً ، ولم يكن أقل أهمية ارتباطها العضوي بالحركات الكردية في الخارج . وقد كان الاعتراف بالمسألة الكردية على الصعيد العالمي بفضل التذكير بها في معاهدة سيفر واقعاً إضافياً للأكراد في إيران مع أنها ، أي المعاهدة ، لم تتناول إيران . وقد جعل اقتران هذه الوقائع من انفصال كردستان إيران واقعاً له آفاقه ، الأمر الذي لم يبعث القلق لدى إيران فحسب ، بل ولدى لندن أيضاً . وكان بوسع الإنكليز أحياناً أن يستغلوا هذه أو تلك من الحركات التي قام بها الأكراد في إيران لمصلحتهم (للضغط على طهران بصورةٍ رئيسة) لكنهم وقفوا على العموم موقفاً مشوباً بالحذر من الحركة القومية في إيران ، في أفضل الحالات ، وأحياناً مواقف عدائية مكشوفة منها ، وهنا يكمن التباين الجوهري في سياسة بريطانيا في كردستان إيران عن أعمالها في المناطق القومية الأخرى من إيران .

وبلغت الحركة الكردية بزعامة سمكو خلال النصف الأول كله من عام ١٩٢١ من أسباب القوة بحيث تمكن الأكراد ، وبسهولة ، من تحطيم القوات المرسلة ضدهم ، وانضمت إثر ذلك إلى سمكو عشائر صاوجبلاق (مهاباد حالياً) وهي : ماماش ،

ومانغور ، وديبوكري ، وبيران ، وزارزا ، وغوريك ، وفيزو الله بك ، وبومشتدار ، وبانة ، وقادر خان . وراح الثوار يهددون مياندواب وميراغة وأقام سمكو في تشرين الأول عام ١٩٢١ مقر قيادة في صاوجبلاق وأخضع لحكمه الأفشار . واضطرت القوات الإيرانية بقيادة قائد أركان الجيش الإيراني أمان الله ميرزا جاجباني بعد عددٍ من الهزائم الانتقال إلى الدفاع ووقف العمليات العسكرية النشيطة خلال عدة أشهر . وفي نهاية عام ١٩٢١ والنصف الأول من عام ١٩٢٢ حافظت الحكومة على سلام نسبي مع سمكو ، وحاولت عقد اتفاقية معه على أساس وعدٍ بمنح الأكراد ما يشبه الاستقلال الذاتي(٩٤) .

بيد أن سمكو تمكن من توسيع دائرة نفوذه في الجنوب وفي الشمال بعد أن تجنب اصطدامات مباشرة مع القوات الحكومية ، فأقام الاتصالات مع السلطات البريطانية في العراق من خلال سيد طه مستلماً بعض المساعدة العسكرية من الموصل وكركوك (المدافع والرشاشات والبنادق والمال) . ولقد أقدم الإنكليز عليها بارتياح ، ناظرين إلى إشعال نار الانفصالية العشائرية ، وخاصةً في جنوب البلاد وسيلةً فعالة للضغط على طهران التي أثار توجهها في السياسة الخارجية بعد انقلاب (٢١ شباط) المخاوف لديهم . وأبدوا الاهتمام بأن يقوم اللور والبختيار بتأييد انتفاضة سمكو ، وشرع عميل إنكليزي بإصدار صحيفةٍ باللغة الكردية في جنوب البلاد ، كما قامت الاستخبارات البريطانية بحياكة الدسائس بين صفوف العشائر الكردية في جنوب غرب إيران مثل كلهور وسنجابي ، وحثت هاتين العشيرتين على الانضمام إلى سمكو .

كما سلك الإنكليز سياسةً مماثلة بين البختيار واللور ، وجرى لهذا الغرض تأسيس حزب موالٍ للإنكليز يحمل اسم « نجمة بختيار » ، وحسب الشائعات عمل الرائد نوئيل بين صفوف اللور ، وفي أيار عام ١٩٢٢ سيطر الثوار على مساحات واسعة من الأراضي تمتد من الحدود العراقية وحتى همدان وقم تقريباً . وتشكلت جبهة موحدة متراصة من الثوار الأكراد واللور والبختيار ويمكن أن نضيف إليها العشائر العربية أيضاً في خوزستان بزعامة حاكم المحمرة (خرّمشهر حالياً) الشيخ خزعل ، وتعرضت لخطر عزلها عن الأقاليم الجنوبية ، وأصبح انفصال جنوب غرب إيران كله واقعاً(٩٥) . كما تشكلت في مقاطعات كرمنشاه (بختران حالياً) وهمدان وفي لورستان مناطق « محررة » واسعة ، وأشار شاهد عيان إلى « أن سلطة طهران اسمية هنا ، أكثر منها فعلية »(٩٦) .

واصطدم سمكو بمصاعب كبيرة في الجبهة الشمالية ، حيث شكّل التناحر الدائم بين

---

(٩٤) Toynbee, **The Islamic world since the Peace settlememt**, PP.538 - 539. Arfa, **the kurds**, P. 58 -62; William Eagleton, **the Kurdich Republic of 1946**, London, 1963, P. 11.

(٩٥) ف . اوستيروف « تعرجات السياسة الإنكليزية في فارس » ، **الحياة الدولية** : العدد ١٦ (١٣٤) ١٩٢٢ ، ص ١٩ ـ ٢٠ ؛ لاهوتي ، كردستان والأكراد ، ص ٦٨ ، ٧٢ .

(٩٦) ل . بيرلين ، « دراسة إيران الغربية (رسالة من كرمنشاه) » ، **نوفي فوستوك** : العدد ٣ ، ١٩٢٣ ، ص ٤٤٢ .

السكان الأكراد والأتراك (الأذربيجانيين بصورة رئيسة) عقبة في طريقه ، وكذلك العداء القديم له من جانب عددٍ من العشائر الكردية ومقاومة الحكومة الفعالة والسلطات المحلية التي توطّدت مواقعها بعد إخماد الحركة الثورية في شمال غرب إيران وانقلاب « ٢١ شباط » .

وفي أوائل صيف عام ١٩٢١ وجه حاكم تبريز حملةً ضد سمكو ، لكن المشاركين فيها من أكراد مانغور وديبوكري فرّوا إلى أماكن مختلفة[٩٧] ، وثمة معلوماتٍ أيضاً عن اعتزام الأتراك استغلال انتفاضة سمكو لمصالحهم لكي يحوّلوا كردستان إيران إلى مركزٍ أمامي ضد إيران والإنكليز ، وتلبية مطامع تركيا الإقليمية القديمة في المنطقة الحدودية في آنٍ واحد . وقد حصل سمكو على بعض المساعدة بالرجال والسلاح من تركيا[٩٨] .

وحاول سمكو في مخططاته أثناء زحفه نحو الشمال إلى منطقة أورمية ، ومن ثَم نحو الشمال ـ الغربي وحتى نقطة التقاء الحدود مع روسيا وتركيا ـ حيث عاش الأكراد بصورة متدرجة مع الأذربيجانيين وغيرهم من الشعوب التركية ، وكذلك مع المسيحيين من الآشوريين والأرمن ـ حاول استغلال أعمال الشغب في هذه الأماكن في تلك الفترة ، وجرى في خانة ماكو ، التي شغلت مركزاً إستراتيجياً هاماً ، صراع بين أبناء سردار (حاكم) الخانة تيمور باشا ، وكان قد تُوفّي ، حيث شاركت فيها العشائر الكردية أيضاً ، واشتد الصراع في الغرب من بحيرة أورمية بين اللاجئين المسيحيين (الآشوريين والأرمن) والأكراد بتأليب الأقليات المسيحية ، بلا جدوى ، ضد الأكراد ـ سواء ضد الأكراد المحليين أم ضد الذين انضموا إلى سمكو ـ الأمر الذي أدى إلى ازدياد الفوضى فقط ولم يحصل أي طرف من الأطراف على مكاسب ملموسة[٩٩] . وأخيراً اندلعت الاضطرابات في تبريز ذاتها ، عاصمة أذربيجان إيران والمدينة الثانية في إيران كلها من حيث أهميتها ، وخاضت فيها القوات الديمقراطية اليسارية معارك المؤخرة ، وكان من بينها عدد غير قليل من الأكراد . وترددت بناءً على ذلك أنباء عن تشكيل حكومة في تبريز كانت منافية للحقيقة[١٠٠] . وفي مستهل شباط عام ١٩٢٢ اندلعت انتفاضة في تبريز بقيادة لاهوتي خان الذي ورد ذكره آنفاً وتمكنت القوات الحكومية من إخمادها بعد عدة أيام[١٠١] .

ولم يستطع سمكو استغلال هذا الموقف على أكمل وجه . صحيح أنه تمكن من توطيد مواقعه في منطقة أورمية مباشرة ، حيث حطم فيها في أواخر عام ١٩٢٢ مفرزةً حكومية وأقام حسب معطيات مصدر إنكليزي « حكومةً كرديةً ذات حكمٍ ذاتي » ، إلا أن الأمر لم يذهب أبعد من ذلك .

---

(٩٧) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . من الملحق العسكري البريطاني في طهران إلى رئيس المخابرات العسكرية (في لندن) ، ١٠ حزيران ١٩٢١ .

(٩٨) المصدر السابق ، تقرير بتاريخ ٢٤ آب عام ١٩٢١ .

(٩٩) « **الحياة الدولية** » ، العدد ٢ (١٢٠) ١٩٢٢ ، ص ٤٤ .

(١٠٠) The Near East . January 12 , 1922 , p . 39 .

(١٠١) م . ن . إيفانوف ، **الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران عام ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ١٤٨ ـ ١٥٠ .

ومع ذلك وطد دعائم سلطته في النصف الأول كله من عام ١٩٢٢ في الغرب وخاصةً في جنوب ـ غرب إيران ، وفي عام ١٩٢٢ نصب سمكو نفسه ملكاً على « كردستان المستقلة » بعد أن ضم إليها المناطق التي لم يستولِ عليها أيضاً . وشعار هذه المملكة الكردية الحديثة العهد معروف ، فقد كان يتألف من مدفعين جبليين متصالبين منقوش حولهما « كردستان المستقلة » . ولا توجد في المصادر العلمية أية إشارات معينة أخرى عن هذه « المملكة »[١٠٣] . وبالطبع كانت دولة وهمية مثلما كانت « مملكة » الشيخ محمود التي جرى الإعلان عنها متأخراً بعض الوقت . إلا أن إعلان « ممالك مستقلة » في كردستان الشرقية ومن ثم في كردستان الجنوبية أيضاً لا يدل على غطرسة عددٍ من الزعماء الأكراد الزائدة فحسب ، بل وعن الانتشار الواسع لأفكار الاستقلال الكردي وتشكيل دويلات كردية ذات سيادة[١٠٤] .

وتواصلت نجاحات سمكو في صيف عام ١٩٢٢ ، ففي أوائل حزيران تمكن من دحر القوات الحكومية بالقرب من صاو جبلاق ، وراح يهدِّد تبريز ، وسرعان ما سقطت همدان . وكتب ف . أوستيروف يقول : « أصبحت المسألة الكردية منذ منتصف الصيف تشكّل خطراً كبيراً وعلى نطاق واسع »[١٠٥] . فقد ازداد في ضواحي باريس نشاط مصطفى باشا نمرود أحد حلفاء سمكو ، وحوّل سمكو مدينة صاو جبلاق إلى عاصمةٍ « لدولته » حيث صدرت فيها صحيفتها الرسمية « كردستان المستقلة » ولم يسمح للموظفين الحكوميين بالدخول إليها ، كما انضم إلى الانتفاضة الزعماء الأكراد علي مردان خان والسردار أمان الله خان واتحاد عشيرة سنجابي . وعقد سمكو اتفاقية مع خانات عشائر لورستان بشأن الأعمال المشتركة ضد طهران ، وللتخفيف من حدّة التوتر اضطرت الحكومة إلى عقد هدنة مؤقتةٍ مع سمكو يتم بمقتضاها فصل قوات الطرفين المتحاربين وضمان حرية التجارة ، وجرى تبادل الأسرى والمعتقلين[١٠٦] .

انتهزت الحكومة الفرصة لتجميع قواتها والاستعداد لشنّ هجوم حاسمٍ على الثوار الأكراد ، كما جرى تمهيد سياسي خارجي لذلك . فقد أرسلت حكومة مشير الدولة الديبلوماسي إلى أنقرة للاتفاق مع الكماليين حول القيام بأعمالٍ مشتركةٍ ضد الحركة الكردية ، ويبدو أن الفرس تمكنوا من نيل موافقة أنقرة لوقف دعمها لسمكو وحلفائه[١٠٧] .

---

(١٠٢) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية . ١٩٢٢ ، العدد ١١٢ ، ٣٠ كانون الثاني ، ص ٤١ .

(١٠٣) أنظر : اوستيروف ، ص ١٩ ؛ لاهوتي ، ص ٧٢ .

(١٠٤) في الحقيقة لم يجرِ الحديث عن « ممالك » أو « دويلات » محلية ، وإنما عن قيام دولة واحدة تضم كردستان كلها . وكأنه يعني بذلك إعلان دولة في كردستان الجنوبية أو الشرقية تعد مركزاً قومياً لهذه الدولة الكردية الواحدة .

(١٠٥) اوستيروف ، ص ١٩ .

(١٠٦) Oriente moderno . 1922 . № 8 , 9 . 10 . 12 (15 Febraio . 15 Marzo . 15 Gennaio . 15 Maggio) ; № 3 (15 Luglio 1922) . P . 115 .

(١٠٧) Oriente moderno. № 12 . 15 Maggio 1922 . P . 754 .

وفي آب عام ١٩٢٢ وجه وزير الحربية رضا خان سردار صباح ، ضربةً قاصمة إلى الأكراد ، حيث زج في المعركة ضدهم كافة القوات العسكرية الواقعة تحت قيادة رئيس الأركان العامة المباشرة أمين الله خان والجنرال عبد الله طهماسب . وانضمت مفارز [إيرانية] بقيادة أمير إرشاد إلى القوات الحكومية . وكان تفوق الحكومة في العدد والعُدة واضحاً ، ناهيك عن تدريب القوات المحاربة وخبرة القيادة .

ولم يكن سمكو يعرف حتى تركيب الرشاش، وعموماً فقد كان لديه ٤٥ رشاشاً خفيفاً وثقيلاً وثلاثة مدافع جبلية(١٠٨). وسرعان ما أصيب سمكو بالفشل وتم الاستيلاء على مقره في تشخريك، أما هو فقد لاذ بالفرار إلى تركيا ومن هناك انتقل إلى العراق ليكون قريباً من الشيخ محمود(١٠٩). كما أصيب حلفاء سمكو من اللور بالهزيمة، فيما استأنف البختيار المقاومة بمفردهم بنجاح(١١٠).

وأصيبت الحركة الكردية في كردستان الشرقية بقيادة سمكو بفشل كبير ، لكنه لم يكن نهائياً . وتمكنت السلطات الجديدة في طهران من درء خطر الانفصالية الكردية التي قد تؤدي إلى انفصال الأقاليم الغربية عن إيران ، إلا أنها لم تستطع قمع الحركة الكردية القومية بشكل جذري في البلاد ، ذلك أن الأسباب التي غذتها وأدت إلى ولادتها لم تختفِ ، بل بالعكس تعمقت أكثر من ذي قبل ، وأهمها كانت السياسية المركزية الوحشية التي سلكتها الحكومة والرامية إلى وضع حدٍ للانفصالية العشائرية ـ الإقطاعية ، هذه السياسة التي استحالت إلى أشد أشكال الشوفينية فظاظةً وسفوراً ضد الأقليات القومية في إيران .

وباستثناء غرب إيران ، حيث ظهرت المسألة الكردية منذ زمن بعيد بمثابة قضيةٍ داخلية ودولية (كجزء من القضية الكردية العامة) ، فقد نشأت الحركة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى في شمال ـ شرق إيران في خراسان ، حيث عاشت هنا وبصورة متعاقبة مع التركمان عشيرتا زفيرانلو وشادلو اللتان جرى تهجيرهما إلى هذه المنطقة في عهد الشاه عباس العظيم في مطلع القرن السابع عشر . ولئن اهتم هؤلاء الأكراد من « خارج كردستان » بالقضايا الكردية العامة ، فقد كان اهتماماً عاطفياً على الأغلب ، واتسمت حركاتهم بطابع محلي . ولم

---

(١٠٨) Hassan, Arfa , general , **Under Five shahs** , London, 1964, P . 118 - 120 , 125 , 136 ; Eagle-ton , **the kurdish republic** , P . 11 .

(١٠٩) كان سمكو ، حسب أقوال المجلة الإنكليزية « نير إيست » ، « صعب المراس » و « عقبة » للسلطات الإيرانية . وقد قامت هذه السلطات بترويج الشائعات ، وعن عمد حول مقتله ، الأمر الذي صدقه مؤرخ قدير مثل أرنولد توينبي .

(The Near East . № 588 , August 17, 1922 , P . 202 , № 592 , September 14 1922 P . 339 ; Toynbee, A. **The Islamic World since the Peace settlement** , P . 538 - 539 ; Oriente moderno . № 7 , 15 Decembre 1922 , P . 425 .

(١١٠) Oriente moderno. № 2 , 15 Luglio 1922 , P . 115 ; 15 Agosto 1922 , P . 175 , n : 4, 15 settembre 1922 , P . 243 - 244 ; The Near East . № 585 , July 27 , 1922 , P . 102 ; № 587 , August 10 , 1922 , 173 - 174 ; № 588 , P . 202 , № 589 , August 24 , 1922 , P . 234 ; № 591 , september 7 , 1922 , P . 307 ; № 592 , P . 339 .

يتوخّ حكام الخانات الكردية الثلاث التي كانت شبه مستقلة ـ وأكبرها خانة بوجنورد (عشيرة شادلو) ، وكوجان وشيروان (عشيرة زفيرانلو) ـ في الاصطدامات السياسية العاصفة التي جرت في خراسان في أوائل عشرينات القرن العشرين أهدافاً كردية قومية بشكل أساسي ، (وليكن حتى على نطاق خراسان فقط) ، بل كانت أهدافهم شخصيةً وطموحاً في السلطة . ولهذا السبب لم تجرِ جميع حركاتهم لمصلحة القوى التقدمية والديمقراطية في المجتمع الإيراني .

وعلى هذا النحو وقف حاكم بوجنورد عزيزالله خان السردار المعزز مع خانات كوجان في صيف عام ١٩٢١ إلى جانب الرجعية الإيرانية ضد قائد الحركة الديمقراطية والمعادية للإستعمار في خراسان ، العقيد محمد تقي خان . الذي قتل بعد أن أُلقي القبض عليه في ٢ تشرين الأول عام ١٩٢١ . كما ساعد الحكومة بنشاط في قمع حركة التركمان وفي الوقت الذي كانت له علاقات قوية مع الإنكليز سلك حيال الحكومة سلوكاً مستقلاً تماماً كاشفاً عن نواياه الانفصالية .

وإلى جانب ذلك ظهرت في حركة أكراد خراسان في هذه الأثناء نزعة ديمقراطية عبرت عن مصالح جماهير الشغيلة ، واتسمت بهذا الطابع إنتفاضة الفلاحين التي وقعت في صيف عام ١٩٢٠ بقيادة خوداو خان (خوداور خان) التي قمعها بوحشية حاكم خراسان العام قوام السلطاني (أحمد قوام) الذي لعب آنذاك وفي ما بعد دوراً بارزاً في حياة البلاد السياسية(١١١) .

وبهذا الشكل احتلت الحركة الكردية في خراسان ، بالنسبة للحركة الكردية في إيران الغربية وفي شرق تركيا وشمال العراق ، موقعاً هامشياً . وهيهاتِ أن تكون قد اتسمت بطابع قومي حقيقي حتى في الأطر المحلية ، وكان تأثيرها على وضع القضية الكردية في إيران تأثيراً غير مباشر ، وكان أحد العوامل الهامة لتكوين موقف إثنو عشائري في إيران بعد الحرب .

وأثناء دراسة المواد عن الحركة الكردية في إيران في أوائل عشرينات القرن الحالي وبعدها ينبغي إعارة الانتباه إلى ناحية واحدة ، وهي عدم التطابق بين حقيقة الأمور واستيعاب المعاصرين لها . وكما يحدث دائماً ، فإنّ الأخيرين كانوا يقعون في تقويمهم تحت تأثير « موضوع الساعة » ، ولذلك كانوا يميلون إلى رؤية وجود « ضلع لبريطانيا» في معظم الحركات الكردية . ومثل هذا الأسلوب كان سمة ملازمة للمؤلفين السوفيات الذين عاصروا الأحداث المصورة ، وكانوا شهود عيان على جرائم كثيرة ارتكبها الاستعمار ضد شعوب روسيا السوفياتية وشعوب الشرق الكولونيالي . وهكذا فقد أكد ل . بيرلين أن سمكو عمل بإيعاز من الإنكليز الذين خططوا لضم أذربيجان وكردستان تركيا كلها إلى « كردستان المستقلة » ، فهم الذين حرّضوا عشائر لورستان على القيام بالانتفاضة وقدموا لها السلاح . وطرح

(١١١) أنظر : ب . اليكسينكوف ، الانتفاضة التركمانية ـ الكردية ، الطبعة الثانية ، طشقند ، ١٩٣٥ ، ص ١٨ ـ ٢٢ ؛ خ . أطاييف، الحركة الوطنية التحررية في خراسان في عشرينات القرن العشرين ، عشقباد ، ١٩٢٢ ، ص ٣٩ ، ٨٢ ـ ٨٦ ، ١١٢ ـ ١٢٣ ؛ إيفانوف ، الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران ، الفصل الخامس .

الإنكليز شعار « فارس الغربية المستقلة » عاملين بأيدي « مجموعة من الجواسيس الإنكليز ذوي الخبرة العالية ، الذين يعرفون جميع اللهجات المحلية متنقلين بحريّة مِن منطقة رحّل إلى أخرى ، ولأجل كسب شعبية السكان القاطنين ، والقيام باصطياد العملاء ، وأحياناً كانوا يحاربون مع الأكراد » . وبعد أن أثاروا الفتنة بين صفوف العشائر «التجأ الإنكليز إلى وسيلة إستفزازية للتأثير على ميول عددٍ من الزعماء المناوئين لهم مثل نشر الشائعات عن تعاونهم . . . مع بريطانيا »[112] . وكانت تلك وسيلة ماكرة جداً لجني مكاسب من عدم شعبية سياسة بريطانيا بين سكان جنوب ـ غرب إيران .

كما جاء ف . أ . غوركو ـ كرياجين بآراء مماثلةٍ عندما أشار إلى أن الإنكليز أثناء خروجهم من بلاد فارس « تمكنوا من إثارة عددٍ من الانتفاضات في خراسان ، وكردستان ولورستان وفي بلاد البختيار » ، ووصف انتفاضة سمكو على الشكل التالي : « يُعِدّ السالب الكردي الشهير سمكو العدّة لشن هجوم على أورمية ، وهوي وسلماس ، زد على ذلك أنه كان من بين حلفائه الكردي الشهير سيد طه المُوالي لبريطانيا »[113] .

كما كتبت أ . فينوغرادوفا في هذا السياق تقول : « لا تحظى الحركة التي بالغ الإنكليز في أهميتها لمصلحة « كردستان المستقلة » بتأييد أية شخصية إجتماعية كردية ، ويتزعم هذه المغامرة شخص مشبوه جداً هو إسماعيل آغا (سمكو) »[114] . وأكدت في مقالٍ آخر أنه لا يجوز « خلط حركة ديمقراطية ـ وطنية بالفوضى التي يثيرها الإقطاعيون الطامحون إلى السلب والنهب » . على أنه « يلتصق بكل حركة تضع العراقيل السياسية والاقتصادية أمام الحكومة الفارسية عملاء الإمبريالية التي تسعى للسيطرة على الحركة واستخدامها لأغراضها الخاصة » ويترتب علينا أثناء إعطاء تقويم للحركات السياسية المختلفة في فارس أن نكون أكثر حذراً ، تحاشياً لدسائس « المكيدة الأجنبية » الطائشة هناك ، حيث لا توجد ، ولا آخذين بعين الاعتبار الخلفية الثورية ـ الوطنية ، هناك حيث تتغذى الحركة حقاً « بتأثير خارجي » كما حصل ذلك مع سمكو في كردستان إيران »[115] .

كما عبر عن مثل هذه الآراء حول تلك الفترة، الخبير بقضايا إيران وأحد أكثر المؤلفين نفوذاً ف . ب . أوستيروف ، الذي تحدث عن وجود خطةٍ لدى بريطانيا العظمى لتقسيم إيران بعد فشل سياستها في إخضاع المركزية لنفوذها .وكتب اوستيروف بأن هذا الانعطاف « تزامن بصورةٍ غريبة مع اشتداد الحركة الكردية فجأةً ، أدّت إلى تعقيد حياة أذربيجان الفارسية التي تبنّت خلال الحرب العالمية الشعار الإنكليزي « كردستان المستقلة » عشرات السنين . وربط أوستيروف إنتصارات سمكو بوصول سفير بريطانيا الجديد بيرسي لورين إلى طهران[116] .

---

(١١٢) بيرلين ، دراسة إيران الغربية ، ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣ .
(١١٣) غوركو ـ كرياجين ، « أربعة نزاعات » ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .
(١١٤) فينوغرادوف ، قبائل الرحل في فارس ودورها السياسي ، ص ١٥ .
(١١٥) فينوغرادوف ، الحركة الوطنية ـ التحررية في إيران ، ص ١٨ .
(١١٦) اوستيروف ، « تعرجات السياسة الإنكليزية في فارس » ، ص ١٩ ، ٢٢ .

وتعطي الأمثلة الواردة (ومن الممكن الإكثار منها) تصوراً واضحاً عن موقف المستشرقين السوفيات في العشرينات ، من الحركة الكردية التي عاصروا أحداثها في إيران. ونجد - إلى جانب ثبتٍ صحيحٍ لوقائع معينة - أن موقفهم كان يتسم على العموم بنزعة متحيزة ومنسجمة مع « روح العصر »(١١٧) . فقد تجاهلوا الأسباب الداخلية (الاجتماعية والاقتصادية) التي أدت إلى نهوض الحركة القومية في كردستان إيران بعد الحرب تجاهلاً تاماً تقريباً ، جاعلين من عامل التأثير (البريطاني) الخارجي ، الذي كان يطفو على السطح ، عاملاً مطلقاً . وبذلك جرى تشويه معظم بانوراما الأحداث وبصورةٍ عفوية. ويجوز القول ، تبريراً للمستشرقين السوفيات آنذاك، بأنه كان ثمة أسباب موضوعية لمثل هذا المنهج الخاطىء والمتخذ سابقاً نحو الحركة الكردية في نسب طابع العمالة إليها فقط،

أولاً ، تدخلت الإمبريالية البريطانية فعلاً في العلاقات المتبادلة بين القوميات في بلدان الشرق التي أصبحت عرضةً لأعمالها التوسعية ، محاولةً استغلال تفاقم هذه العلاقات لأغراضها الخاصة . **وثانياً** ، كان الرأي العام والأوساط القومية المتنفذة في إيران وفي الدول الأخرى في المنطقة تميل إلى الاعتقاد بسبب استيائهم الشديد من سياسة الإنكليز العدوانية - أن الإنكليز هم المسؤولون والوحيدون أحياناً) عن انتفاضات الأقليات .

وتساءلت صحيفة (ستارى - إي - إيران) الناطقة باسم الأوساط المعارضة في إيران مصورةً مكائد عملاء الإنكليز بين صفوف عشائر أذربيجان وكردستان وكرمنشاه « هل ترى الحكومة البريطانية سمّو فارس في انفصال كردستان ؟ »(١١٨) ووزع منشور في عيلان فُضحت فيه بريطانيا لتأييدها سمكو والشيخ محمود وغيرهما من الزعماء الأكراد(١١٩). كما وردت معلومات عن اتصالات الشيخ محمود الذي اعتُبر في إيران مكلفاً إدارياً لبريطانيا ، مع زعماء العشائر الكردية في كرمنشاه(١٢٠) ، وقد ساد الاستياء في كل مكان من سياسة بريطانيا ، وكان الرأي السائد هو أن « المصالح البريطانية تتطلب تقسيم فارس »(١٢١) .

غير أن ذلك كله يدل على وجود ميول قويةٍ معاديةٍ لبريطانيا في إيران بمثابة رد فعلٍ طبيعي على الوسائل الاستعمارية لسياسة بريطانيا نحو هذه البلاد. وفي هذا المناخ الفكري - السياسي كان تفسير إنتفاضة سمكو وغيرها من الحركات الكردية بإيعازٍ من بريطانيا أمراً عادياً ومحتملاً ، وليس أكثر من ذلك . كما أخذت المصادر العلمية السوفياتية - التي لم تكن في متناول يدها مصادر أخرى للمعلومات - في العشرينات سوى الإيرانية الرسمية وشبه الرسمية - بهذه الرواية ودون تحفظات . وفي الواقع لم يكن الأمر بمثل هذه البساطة .

ليس ثمة أسباب للإدّعاء بأن بريطانيا رغبت في أن ترى سمكو منتصراً وتتخذ حركته

---

(١١٧) أنظر : أغاييف ، إيران في الدراسات السوفياتية في العشرينات ، موسكو ، ١٩٧٧ .

(١١٨) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية . ١٩ - ١٠ - ١٩٢١ ، العدد ٩٧ ص ٣٤ - ٣٥ .

(١١٩) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » .

(١٢٠) المصدر السابق ، نشرة استعلامات رقم ٧ . طهران ، ١٨ شباط عام ١٩٢٣ .

(١٢١) أوستيروف ، ص ٢٢ .

إتجاهاً إنفصالياً معيناً . ولئن قدّموا له المساعدة شأنه في ذلك شأن زعماء العشائر الآخرين في إيـران ، فقد كـانت عَرَضيـة فقط ، وعـلى نـطاقـات غـير واسعـة نسبيـاً ، ولمجـرد أغـراض تكتيكية . ومع ذلك لم ينصبّ اهتمام السياسـة البريطانيـة في إيران عـلى الأقاليم الـواقعة في أطراف البلاد ، بما فيها الكردية التي ما زالت تشكل دويلة صغيرة وفي مناحٍ كثيرة ، بل عـلى مركزها الذي طمحت لندن في إخضاعـه لنفوذهـا . ومما يسـترعي الانتباه أن الإنكليـز عندمـا قدّموا نوعاً من المساعدة العسكرية والمـالية للعشـائر منحـوا في آنٍ واحدٍ القـروض بطلب من رضا خان والمجلس بغية تشكيل فيلق عسكري وإعداده للزجّ به في الحرب ضد الثوار الأكراد واللور(١٢٢) . وجرى إعداد كل شيء حسب الوصفات الكلاسيكية لسياسة « فرِّق تَسُدْ » .

أصبحت إنتفـاضة سمكـو ونشاطـه اللاحق الـذي جرى الحـديث عنه آنفـاً موضـوعاً لمباحثات السفير البريطاني بيرسي لورين في طهران مع الحكومة الإيرانية . وكانت حكومة قوام السلطاني قلقـة جداً من وصـول سمكو إلى الحـدود الإيرانيـة ـ التركيـة وإلى السليـمانيـة ومن اتصالاته مـع سيد طـه والشيخ محمـود . وفي ٢٩ تشرين الثاني عـام ١٩٢٢ وجهت طهران مذكرة خاصة إلى لندن تضمنت إتخاذ الإجـراءات ضد طـه وسمكو ، وطلب قـوام السلطاني خلال حديثه مع لورين أن يقوم الإنكليز باعتقال سمكو فيـما إذا أصبح في حـدود إمكانيـاتهم وتسليمه للسلطات الإيرانية . ورد لورين على ذلك بـأنه لا تـوجد عمـوماً إتفـاقية بـين إيران والعراق حول تسليم « اللاجئين السياسيين » وعنـدما استفسر عن التعليمات عبر لـورين عن رأيه في الرغبة بمنح سمكو حرية النشاط في إيران (١٢٣) . وبتعبير آخر، كان ينبغي حسب رأي السفير البريطاني الاحتفاظ بالورقة الكردية .

ولم تتمكن السفارة البريطانية في طهران من تهدئة الحكومة الإيرانية وإقناعهـا بأنـه ليس لبريطانيا ضلع في الحملات العدائية لعددٍ من الزعماء الأكراد ، وأرسل قوام السلطاني مـذكرة تلو الأخـرى إلى السفارة الـبريطانيـة متهماً الإنكليـز بتقـديم العـون المبـاشر بـالمـال والسـلاح والمستشارين لسيد طه الذي يمارس نشاطاً معادياً بين عشائر كردستان إيـران . ويجري تفسـير عناد رئيس الوزراء الإيراني ، كما ظن بحق ، أن دائرة اختصاص السلطات البريطانية تشمل دون شك سيد طه ، وأكد الفرس على أن سمكو وطه يعملان وبمساعدة المستشارين الإنكليـز بتجميع القوات للقيام بانتفاضةٍ جديدة ، ورفض السفير جميع الاتهامات بالتغاضي عن أعـمال طه وسمكو غير الشرعية ، ووعد بقطع دابـر إمكانيـة تدخـل طه في شؤون عشـائر كـردستان إيران ، لكنه طلب في الوقت ذاته من الحكومة الإيرانية إتخاذ ، موقف ممـاثل ، وأكـد على أن الضباط الإيرانيين قاموا بزيارة راوندوز وقدموا المساعدة للزعماء الموالين للأتراك(١٢٤) .

---

(١٢٢) المصدر السابق ، ص٢٠ .

(١٢٣) أرشيف سيـاسة روسيـا الخارجيـة قسم « أرشيف الهند الـوطني » . برقيـة لورين من طهـران رقم ٤٢٩ و ٤٣٠ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ .

(١٢٤) المصدر السابق . برقية لورين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ كانـون الأول عـام ١٩٢٢ ، رقم ٤٦٨ ، من لـورين إلى قوام السلطاني ، ١٥ كـانون الأول عـام ١٩٢٢ ، من قـوام السلطاني إلى لـورين ، ٣ =

جرى في أوائل كانون الثاني عام ١٩٢٣ حديث مسهب بين لورين وقوام السلطاني حول المسألة الكردية . وأيد رئيس الوزراء الإيراني سياسة بريطانيا في مسألة الموصل الرامية إلى عدم السماح لعودة ولاية الموصل إلى تركيا ، وأشار لورين إلى أن بريطانيا بوضعها العراقيل أمام عودة الموصل إلى تركيا إنما تدافع عن المصالح الفارسية أيضاً ، وينبغي على إيران تقديم المساعدة إلى بريطانيا في هذا الشأن وعدم الإكثار من الشكاوى التي تثير الملل لديها . وأردف السفير يقول إن بريطانيا تقف إلى جانب الهدوء في كردستان إيران وأن فكرة قيام دولةٍ كردية ذات حكم ذاتي وهي التي جرى التعبير عنها في سيفر ، لا تمسّ هذه الأراضي أبداً .

وعبّر قوام عن تصوره لوجهة النظر البريطانية ، بما فيها ما يتعلق بتأسيس إدارة كردية في السليمانية بقيادة الشيخ محمود ، بيد أنه عبّر عن مخاوفه بشأن إرسال الأخير المبعوثين إلى الأكراد في إيران بنداءات تدعوهم إلى الاتحاد معه . ونشأ بين الطرفين خلاف حول مستقبل سمكو وسيد طه ، وطلب لورين « الصفح » عنهم ، فرفض قوام ذلك ، لكنه وعد بدراسة هذا الموضوع[١٢٥] .

كما استمر النقاش حول سمكو وغيره من الزعماء الأكراد في ما بعد ، فقد اتهمت طهران سمكو بأنه يعتزم القيام بانتفاضةٍ جديدةٍ بعد أن اتخذ من السليمانية قاعدةً له . وأعلن الإنكليز أنه لا سلطة لهم عليه ، وفي نهاية المطاف وعدت الحكومة الإيرانية بالعفو عن سمكو فيما إذا سلم نفسه ويأتي إلى طهران معترفاً بذنبه ، ومن ثم يوافق على السكن بعيداً عن الحدود الإيرانية ـ العراقية[١٢٦] .

إلا أن طهران لم تتمكن من وضع سمكو وغيره من قادة كردستان إيران بمعزلٍ عن جميع التأثيرات « الخارجية » ، وبعد أن استقر به المقام في مناطقه الأصلية بالقرب من قوتور اتصل سمكو بالعشائر في كردستان تركيا ، وبدأ في صيف عام ١٩٢٣ بإظهار بوادر النشاط ، كما كان الوضع متوتراً في منطقة هوي ـ ماكو حيث حاولت السلطات الإيرانية إقناع الحرس الحدودي التركي باعتقال سمكو . وفي ربيع عام ١٩٢٣ جرت الاشتباكات في كرمنشاه مع السردار رشيد الذي كان يعمل بإيعازٍ من الخارج . كما استمرت الاضطرابات في بختيار[١٢٧] .

وكان من الصعب النظر إلى جميع أعمال الشغب هذه بأنها كانت بإيعازٍ من الإنكليز فقط ، وتفتقر المصادر العلمية إلى أية معطيات حول هذا الشأن . وبالمقابل فإن مشاركة

= كانون الثاني عام ١٩٢٣ ، من قوام السلطاني إلى لورين ، ٤ كانون الثاني عام ١٩٢٣ ، من لورين إلى قوام السلطاني، ٨ كانون الثاني عام١٩٢٣ ، من لورين إلى قوام السلطاني ، ١٥ كانون الثاني عام ١٩٢٣ .

(١٢٥) المصدر السابق . برقية لورين إلى وزارة الخارجية ، ٦ كانون الثاني ، عام ١٩٢٣ ، رقم ٦ .

(١٢٦) المصدر السابق . برقية لورين إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ شباط و ٢٢ آذار عام ١٩٢٣ .

(١٢٧) المصدر السابق . نشرات استعلامات . رقم ١٧ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٢ بتاريخ ٢٨ نيسان ، ١ تموز ، ٨ تموز و ١١ آب عام ١٩٢٣ .

الأتراك في تنظيم الاضطرابات الكردية في غرب وجنوب ـ غرب إيران لا شك فيها ، وخاصة أنه كان للأتراك مصلحة في تقوية « مثلث » الشيخ محمود ، سيد طه ، سمكو ، الذي كان بوسعه وضع عراقيل كبيرة أمام الإنكليز في الموصل التي كانت موضع خلافٍ بين بريطانيا وتركيا وفي المناطق المجاورة لها أيضاً . ولكن لهذا السبب بالذات آثر الإنكليز أن تتطور الحركة الكردية ضمن حدود كردستان إيران فقط وتحت رقابة صارمة ، كي لا يسمحوا لها بإحراز نصرٍ حاسمٍ والانتشار في كردستان الجنوبية . وفي الواقع تبيّن مفاوضات لورين مع قوام على ذلك ، عندما رفض الإنكليز تسليم سمكو وطه لإيران . لكن الإنكليز لم يقدموا أية مساعدة كبيرة للزعيم الكردي بحيث تسمح له بالتفوق على قوات رضا خان .

وأخيراً يجب إعارة الانتباه أيضاً إلى أن الأوساط الحاكمة في إيران كانت لها مصلحتها الخاصة في تصوير الحركة الكردية بقيادة سمكو كحركة عميلة تعمل بإيعازٍ خاصٍ من بريطانيا وتستهدف تقسيم إيران ، وهذا ما سمح بتدبير النهج الشوفيني الذي سلكه النظام القائم بعد انقلاب (٣ خوتا) إزاء المسألة القومية من جهة ، وتقوية هيبة الحكومة من خلال العبارات المنمقة المعادية للإنكليز في أنظار الرأي العام والجماهير الشعبية اللذين يطالبان بالانتقام من الاستعمار البريطاني من جهة أخرى. ويستأثر بالاهتمام الحجج التي أوردها إبراهيم حلمي محرر صحيفة « المفيد » في مقالٍ إفتتاحي له في صحيفة « الاتحاد »(١٧ كانون الثاني عام ١٩٢٣) بعنوان « فارس ومؤتمر لوزان » .

فقد أكد كاتب المقال على أن « قضية كردستان هي سلاح فقط في أيدي الدول الرأسمالية الأوروبية الكبرى ، الساعية إلى تقسيم الدول الإسلامية في آسيا الوسطى » . ويتساءل في ما بعد مصوراً أعمال سمكو وتدابير الحكومة الجوابية : لماذا لا تستطع تركيا وإيران (عندماكان العراق محتلاً) القضاء على هذه الحركة في مهدها ، ووضع حدٌ نهائي لنشاط سمكو السري ؟ » .

واستأنف كاتب المقال يقول بأن الحكومة الإيرانية قلقة من وصول سمكو إلى السليمانية ومن تشكيل حكومةٍ كردية فيها . ومع أن الأكراد يستحقون الحرية بغضّ النظر عن أميتهم ، فإن الظروف غير مؤاتية حالياً . ولا يجوز مقارنة كردستان مع بولونيا ، فالحركة الكردية الحالية تدافع عن مصالح الأرمن في « ست ولاياتٍ شرقية من الأناضول » وعن الآشوريين في شمال العراق وفي أذربيجان الجنوبية[١٢٨] .

ولا يدرك سمكو والشيخ محمود سياسة الدول الغربية الكبرى وعدم إمكانية بلوغ الاستقلال في الوقت الحالي . وهكذا فقد شارك الأكراد في إيران في أوائل العشرينات وفي كل مكان في النضال في سبيل حقوقهم القومية ، ولقد مهّد توتر الوضع في كردستان إيران السبيل أمام تفاقم القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط كلها .

---

(١٢٨) المصدر السابق .

رابعاً : التذمر في كردستان تركيا وفي كردستان الجنوبية - الغربية

تركت معاهدة سيفر أكبر الأثر على الوضع في كردستان تركيا ، وهذا أمر طبيعي ذلك أن الإمبراطورية العثمانية كلها كانت من الناحية الحقوقية فقط موضوعاً للمعاهدة ومادتها ، أما عملياً فقد كانت تركيا وحدها ، وبالتالي فإن موادّ المعاهدة المتعلقة بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة بالأكراد كانت تخص في حقيقة الأمر الأكراد في تركيا فحسب والقاطنين في شرق الأناضول . ولاحت أمامهم فقط ودون سواهم من الأكراد في أجزاء كردستان الأخرى آفاق قيام كردستان مستقلة أو ذات حكم ذاتي . وكان بوسعهم وحدهم عقد الأمل على المساعدة من جانب دول الائتلاف الكبرى (وعملياً بريطانيا وحدها) . إلا أن الأكراد في تركيا بالذات وجدوا أنفسهم في موقف كان في غاية الصعوبة واصطدموا في نضالهم بأكبر العقبات .

ولم يكن الوضع الداخلي والخارجي الذي تكوَّن موضوعياً مساعداً لهم أبداً ، فقد اصطدمت القومية الكردية مباشرةً مع القومية التركية وكانت القوى غير متكافئة بوضوح . فالأولى كانت في طور التكوين : فمن الناحية السياسية والعسكرية كانت ضعيفةً ومجزأةً ومثقلةً بأعباء الرواسب الإقطاعية - العشائرية والدينية ، وكان تأييد دول الائتلاف لها مشروطاً ومقروناً بمكاسب خاصةً وإعلامياً على العموم . أما الثانية فكانت لها تقاليد غنية ، تقع في طريق النهضة ، وفي طليعة حركة قويةٍ معاديةٍ للإمبريالية تحظى بدعمٍ معنوي وسياسي من معظم القوى التقدمية في تركيا بالذات وخارجها (بما في ذلك روسيا السوفياتية التي حققت انتصاراً على قوى الرجعية الداخلية والإمبريالية) وبقيادة القائد البارز مصطفى كمال . وبهذا الشكل تراجعت القضية الكردية القومية ، وبحكم الظروف إلى المركز الثاني ، وشغلت موقعاً تابعاً في صراع القوى السياسية .

أصبحت القومية الكردية منذ مطلع العشرينات الخصم السياسي الأكبر للكماليين داخل البلاد . ولقد أشار أ . ف . ميللر (أ . ميلنيك) في حينه إلى أن هدفهم الرئيسي كان « تشكيل دولةٍ بورجوازية مركزية ذات قومية واحدة . واستخلص الكماليون الدروس من انهيار الإمبراطورية العثمانية ، وأخذوا يتخلون عن جميع المطامع في الأراضي غير التركية ، ولو كانت أراضي إسلامية ، ويقطعون العلاقة مع نزوات مذهب الوحدة الإسلامية للأتراك الفتيان ، ويبذلون الجهود لإزالة السكان من القوميات الأخرى في المناطق العائدة لتركيا ، مقدّمين قضية تشكيل دولةٍ تركية صرفة وموحدة إلى مركز الصدارة »(١٢٩) .

وبتعبير آخر ، فإن الكماليين الذين ركبوا الموجة المعادية للاستعمار ظهروا كقوميين حقيقيين وأضحوا لفترة طويلة أنموذجاً لمعظم قوميات الشرق الكولونيالي المناضلة ضد الاستعمار . وليس عبثاً أن « تايمز » كتبت في ما بعد : « أن قومية كمال باشا هي قومية

---

(١٢٩) أ . ميلنيك ، « الخلافات التركية - اليونانية » ، الحياة الدولية : رقم ٨ ، ١٩٢٩ ، ص ٥٦ - ٥٧ .

معدية »[١٣٠] وسرعان ما عرضت الصحيفة ذاتها بعد سيفر وجهة نظر كمال حول القضايا القومية في تركيا : « تتعارض مصالح تركيا الحقيقية مع التأثير اليوناني والأرمني والأوروبي أو الانفصالية الكردية في الأناضول . وبمساعدة دولة « آسيوية » (م . لازاريف ؟) في موسكو »[١٣١] . وإذا لم نتشبث بالمصطلح فإن « تايمز » قد لاحظت جوهر المسألة بصورة غير رديئة .

ومما لا شك فيه أن قومية الكماليين كانت تنطوي في تجلياتها السياسية الخارجية على شحنةٍ إيجابية في المرحلة المدروسة ، لأنها كانت وبصورة رئيسة ، ردَ فعل دفاعياً على سياسة دول الائتلاف العدوانية المناوئة لتركيا ، وبالدرجة الأولى لبريطانيا . وفي ما يتعلق بالمسائل الداخلية ، وخاصةً بالسياسة في مجال العلاقات القومية ، فإن قومية الكماليين استحالت هنا إلى قومية شوفينية في منتهى التطرف ، معيدةً إلى الأذهان نهج الإنصهار الذي سلكه السلاطين والأتراك الفتيان . ويمكن القول إن هذا المظهر الخارجيَّ ذا الوجهين المتناقضين للقومية البورجوازية قد برز على مثال تركيا الكمالية بصورةٍ نموذجيةٍ ، وخاصةً أنَّ الأكراد الذين كانوا يشكلون ـ حسب رأي الكماليين ـ الخطر الرئيسي على وحدة البلاد كان من نصيبهم الويلات والمصائب .

ولقد انتبه توينبي الفطن الذي زار أنقرة ، كما يبدو ، في نهاية عام ١٩٢٢ (خلال عقد مؤتمر لوزان) إلى الميول المعادية للأكراد لدى قادة « تركيا الجديدة »، وخرج بانطباع من الأحاديث التي أجراها رئيس الوزراء حسين رؤوف بك أنَّ « الدافع الأكبر خلف مطالب الأتراك في عودة هذا الإقليم (ولاية الموصل) لم يكن إقتصادياً أو إستراتيجياً ، بل سياسياً وهو مرتبط كلياً بالأكراد » ، ذلك أن الأتراك يريدون « صهر الأكراد في كيانهم السياسي » .

ويجب أن نعطي توينبي حقه ، فهو قد أدرك آنذاك خطر السياسة وانسداد آفاقها التي بغضّ النظر عن تخلف الأكراد تجلب مصاعب كبيرة لأنقرة مثل التي « جلبها الألبانيون للإمبراطورية العثمانية القديمة . وربما كان من الحكمة أن يقترح كمال وزملاؤه « على الأكراد موقف الشركاء المتساوين » ، لكنهم أثروا « سياسة الصهر » . وتأكد توينبي من أن الكماليين يطمحون إلى توحيد كردستان كلها تحت الإشراف التركي ذلك أنهم يجدون في اقتسام كردستان مصدر خطر دائم على تركيا »[١٣٢] .

كما أن ثمة شهادة صريحة أدلى بها السفير السوفياتي ـ في تركيا س . ي . أرالوف حول آراء مصطفى كمالٍ ذاته في المسألة الكردية ، فقد ذكر كمال له : « إن هدفنا هو إنشاء تركيا الوطنية ضمن حدود الأراضي التي يقطنها الأتراك »[١٣٣] . وعبر القائد التركي عن رأيه حول

---

(١٣٠) المصدر السابق ، ص ٦٢ .

(١٣١) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية . ١٩٢٠ ، رقم ٤٥ ، ٢٦ ـ ١١ ، ص ٣٦ .

(١٣٢) Arnold J . Toynbee , (Angora and the British Empire in the East), **The contemporary Review** :N§ 690 ,June ,1923P .686 .

(١٣٣) س . ي . أرالوف ، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي . ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، موسكو ، ١٩٦٠ ، ص ١٠٩ .

الأكراد على الشكل التالي : « إن المسألة الكردية . . . مسألة متشابكة ومعقدة ـ واعلمْ أنَّ كردستان غنية بالنفط والنحاس والفحم والحديد وغيرها من الثروات المعدنية ، وإن أنظار الكثيرين شاخصة نحو كردستان ، وقبل كل شيء بريطانيا ، خصمنا الرئيسي ، كما ويؤثر هنا الاستراتيجية وطرق التجارة المؤدية إلى بلاد فارس والقفقاس وميسوبوتاميا ؛ وتنتهز بريطانيا فرصة أن الأكراد تابعين لدولتين هما تركيا وفارس وتستغل ذلك لمصلحتها ، فهي ترغب في إنشاء دولة كردية تحت سيطرتها ، وبذلك تقوم بالإشراف عليها وعلى فارس وما وراء القفقاس . ويقوم الإنكليز منذ زمنٍ طويل بتقديم الرشاوى للزعماء الأكراد ، أما الآن فقد انقسم القادة الأكراد على أنفسهم ، ففريق منهم يميل نحو إيران ، والآخر نحو بريطانيا ، أما الثالث فنحونا . ويصرخ رجالات الاستخبارات الإنكليزية نوئيل ، وول وغيرهما عن استقلال كردستان ، فقد أرغم الإنكليز الشيخ محمود في السليمانية على القيام بحركته ضد الأتراك» .

واستأنف كمال متهماً بريطانيا في إثارة الانتفاضات الكردية يقول : « نحن الأتراك . . . نردّ بالمثل فلقد ساعدنا الكردي فيتك وغيره للقيام بانتفاضة في جنوب كردستان ضد الإنكليز . ولقد عقد الصدر الأعظم الداماد فريد باشا الذي خان تركيا معاهدة مع الإنكليز وافق فيها على انفصال كردستان عن تركيا ، وقد نُشرت هذه المعاهدة في الصحف الفرنسية ، ولا أعلم ما إذا تم التوقيع على المعاهدة ولا أظن أن ضمير السلطان الخليفة وفريد يؤنبهما ، فلا ضمير لديهما ولا الحب لتركيا . إلا أن الوضع الدولي وانتصاراتنا لا تسمح لبريطانيا بإبرامها ، ولاعترضت فرنسا عليها[١٣٤] .

وأهمّ ما يلفت النظر إلى الفوز أنّ الجانب الدولي للقضية الكردية كان قائماً بالنسبة لمصطفى كمال ، بينما كان يضع مضمونها السياسي الداخلي (الإثنوسياسي) ، وفي هذه الحالة داخل تركيا خارج قوسين وعلى الأرجح يتجاهله . وكان ذلك موقف مصطفى كمال مع أنه اتخذ ، بالطبع ، بعين الاعتبار موقف محدّثه الذي كانت آراؤه حول المسألة القومية معروفة له دون شك . وبالطبع تبيّن لأرالوف ، وعلى الفور ، الخلفية الشوفينية لمواقف القائد التركي من الأقليات العرقية فكتب يقول : « وقف كمال إلى جانب مساواة الأقليات لكنه لم يمنح الاستقلال للأكراد والأرمن وغيرهم من الأقليات القومية »[١٣٥] .

ومن الملاحظ أنه كان لآراء كمال حول المسألة الكردية ميزة أخرى ، وهي أنه اعترف عملياً بوجود كردستان تركيا وكردستان إيران فقط ، ولم يتفوّه بكلمة واحدةٍ عن كردستان العراق . وكان لذلك مدلولٌ واحد وهو أن كمال لم يعترف بسلخ ولاية الموصل عن تركيا . وكان من شأن هجماته على بريطانيا أن تكوِّن انطباعاً بوجود الرغبة لدى تركيا في النضال وبنشاط ضد سياستها إزاء المسألة الكردية في العراق في كردستان كلها . وبطبيعة الحال اتخذ كمال جميع الإجراءات لميوله المعادية للإنكليز ذلك أنه عقد الأمل على تعاطف روسيا السوفياتية ومساعدتها .

---

(١٣٤) المصدر السابق ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(١٣٥) المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

وقصارى القول ، غدت المسألة الكردية أحد الجوانب الرئيسية في نضال الحركة الكمالية ضد الاستعمار البريطاني الذي حاول وضع نفسه في خدمة فكرة تأسيس كردستان مستقلة . وكتب لاهوتي يقول : « أصبحت كردستان تركيا في الظروف الحالية العقدة الرئيسة في صراع تركيا الكمالية مع سياسة الاحتلال البريطانية لشمال ميسوبوتاميا ، وتشكيل طليعة كردية على مشارف حقول نفط الموصل . وفي هذا الصراع الدائر يسعى هذا الطرف أو ذاك إلى استغلال سمات الحركة الكردية القومية لأغراضه الخاصة »(١٣٦) .

وهكذا كانت سياسة الكماليين الكردية « شكلاً للتصدير » الذي استعرضوه ، ويسرور ، كشكل ديمقراطي ومعادٍ للكولونيالية والإمبريالية ، الذي كانه ، وبحق ، إلى حدٍّ ما . وكما أُشير سابقاً ، فإن تأييد تركيا قد لعب دوراً معروفاً في نهوض الحركة القومية في كردستان الجنوبية والشرقية . وبهذا المعنى أصبحت كردستان الشمالية ـ حسب أقوال لاهوتي ـ « أداةً قوية في أيدي الكماليين »(١٣٧) .

وتزامن ازدياد نشاط سياسة الكماليين في كردستان الجنوبية والشرقية مع نجاحاتهم على الصعيدين العسكري والديبلوماسي، فقد رفعَت انتصارات جيش الكماليين على أرمينيا الطاشناقية في خريف عام ١٩٢٠ وعلى المتدخلين اليونانيين في كانون الثاني وفي أوائل ربيع عام ١٩٢١ ، من سمعة تركيا في شمال العراق(١٣٨) . كما ساهم في ذلك منجزات السلطة الكمالية في السياسة الخارجية وهي : إقامة علاقاتٍ ودّية مع روسيا السوفياتية والجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس ، والاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع فرنسا وإيطاليا أدت إلى شقّ جبهة دول الائتلاف المعادية لتركيا وإلى عزل بريطانيا سياسياً وعسكرياً في الشرق الأوسط) . ولهذا ليس عبثاً أن الكماليين أخذوا منذ أوائل عام ١٩٢١ بالتحديد بتقوية مواقعهم بين صفوف العشائر في كردستان الجنوبية والشرقية .

وفي الأيام الأولى اصطدم الكماليون بعقبات كبيرة ، ولم يكن يسيراً عليهم التغلب على الميول المعادية للأتراك المترسخة بين السكان الأكراد، التي كانت تغذيها الذكريات عن سياسة السلاطين والأتراك الفتيان الشوفينية . وهكذا أخفق الكماليون في جبل سنجار ، فقد حاولوا استمالة الأغوات اليزيديين المحليين الذين وقفوا ضد تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانبهم ، بيد أنهم لم يتمكنوا من التغلب على العداء اليزيدي الإسلامي التقليدي(١٣٩) . وفي كانون الثاني عام ١٩٢٠ وصل إلى كردستان تركيا سيدي أحمد الشريف السنوسي ممثل سلالة السنوسيين الإسلامية ، الذي تزعم النضال ضد المحتلين الطليان في ليبيا ، وعاش

---

(١٣٦) لاهوتي ، كردستان والأكراد ، ص ٥٨ .

(١٣٧) المصدر السابق؛ Oriente moderno . № 5 , 15 Octobre 1921 , The Near East . № 645 , P.296 - 284; September 20 , 1923 , P . 299 - 300 .

(١٣٨) ف . كروتكوف ، « قضية الشرق الأوسط » ، الحياة الدولية : العدد ١٢ (١٣٢) ، ١٩٢٢ ، ص ٣ .

(١٣٩) H . Field , and J . B . Glubb , **The Jezidies , sulubba and others tribes of Iraq and Adjacent regions** . - General Series in Antropology . № 10 , Menasha , Wisconsin 1943 , P . 6 .

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في استانبول ، من ثمّ انتقل إلى جانب الكماليين الذين حاولوا استخدامه لأغراضهم السياسية ، وفي نهاية عام ١٩٢١ راجت شائعة تقول بأن الأتراك يعتزمون تنصيبه حاكماً على دولةٍ « ما في العراق » وشبه مستقلة من شأنها ألا تضم في عدادها كردستان الجنوبية كلها فحسب ، بل وجزءاً من كردستان الجنوبية ـ الغربية (الجزيرة) ، إلا أن ترشيحه لم يحظَ بالشعبية بين صفوف العرب (والشيعة بوجه خاص) ولا بين الأكراد . وعندما لم يتمكن من توطيد مواقعه في بغداد أو في أي مركز آخر سرعان ما وصل إلى السعودية حيث انقطعت فيها أخباره السياسية نهائياً(١٤٠) .

أما الكماليون فبعد أن أحرزوا الانتصارات الأولى على اليونانيين واثقين من قواهم الخاصة أخذوا منذ منتصف عام ١٩٢١ يمارسون نشاطهم أكثر فأكثر في منطقة راوندوز أولاً ، ومن ثَم في مناطق كردستان الأخرى ودون وسطاء ، وخاصةً بعد انعقاد مؤتمر لوزان . وسعى الكماليون بعد أن قدّموا المساعدة إلى الثوّار الأكراد بالمال والسلاح والخبراء العسكريين ، وحتى بوحدات معينة من الأكراد في « تركيا » ، إلى ضمّ كردستان الجنوبية إلى تركيا إن لم يكن على الفور ، فعلى أقل تقدير تدعيم المناخ السياسي الذي لا يلائم بريطانيا ولقد كان ذلك حيوياً لهم لا سيما أن الإنكليز حاولوا في السنوات الأولى من قيام حكم الانتداب في العراق خاصة ترسيخ مواقع المملكة الجديدة وحكومة بغداد العميلة في المناطق الكردية من البلاد وبشتى الوسائل . ولهذا الغرض وصل شقيق الملك فيصل الأمير زيد إلى الموصل في تشرين الثاني عام ١٩٢٢ واستقبل وفداً يمثل الزعماء الأكراد وقام بالدعاية لتحسين العلاقات بين الأكراد والعرب بجميع السبل(١٤١) .

وتحقّق هدف الكماليين جزئياً أثناء المعارك ضد المتدخلين اليونانيين في وضع العراقيل أمام بريطانيا في شمال العراق مستغلّين تأييد الثوار الأكراد ولعب دوره في قرار بريطانيا العظمى النهائي للاتفاق مع أنقرة . وأثارت نجاحات الكماليين في شمال العراق قلق لندن ، فقد كتب الصحفي البريطاني الشهير آنذاك والتاين تشيرول عن « خطر الكماليين على ميسوبوتاميا عبر كردستان »(١٤٢) . وأدرك ونستون تشرشل قبل غيره من الشخصيات الحكومية في بريطانيا العظمى ضرورة وقف التدخل التركي في كردستان العراق بالوسائل السياسية ، وأعلن في مطلع آب عام ١٩٢١ في مجلس العموم أن « الهدوء في ميسوبوتاميا يرتبط بمعاهدة عملية مع تركيا القومية »(١٤٣).

ومع ذلك كانت نجاحات الكماليين في كردستان العراق نسبية وعابرة ، فلم يتمكنوا من تثبيت أقدامهم في هذه المنطقة لدرجة يستطيعون معها المطالبة من جديد بانضمامها إلى

---

(١٤٠) The Near East . № 645 . september 20 , 1923 , P . 299 .

(١٤١) The Letters of Gertrude Bell. Vol . 11 , P . 543 - 544 ; The Near East . № 617 , March 8 , 1923 ,P .240 .

(١٤٢) The Near East . № 562 , February 23 , 1922 , P . 253 .

(١٤٣) المصدر السابق ، العدد ٥٣٦ ، آب ١٨ ، ١٩٢١ ، ص ٢٢٢ .

تركيا . وتمكنت الوحدات التركية من الاستيلاء ، وبصورة مؤقتة ، على عدد من مناطق ولاية الموصل فقط المجاورة للحدود التركية . أما في الأراضي الباقية فقد اقتصر الأمر على النشاط التخريبي ـ التجسسي وعلى المساعدة المالية (التي لم تكن كبيرة بوجه عام) لعددٍ من الزعماء ، ولكن لم يوافق معظمهم بما فيهم ألدّ أعداء الإنكليز على قبول الجانب التركي بلا قيد أو شرط ، وإن عقدوا تحالفاً مع الأتراك فقد كان لاعتبارات تكتيكية فقط (الشيخ محمود مثلاً). كما اتّخذ عدد من القادة الأكراد العراقيين على الفور موقفاً معادياً حازماً ضد الأتراك ،وقد سبّب عدد من الزعماء الأكراد أصحاب النفوذ مثل عبد الرحمن آغا من شرنخة وبابكر آغا[١٤٤] قلاقل كثيرة للأتراك ، وعلى العموم لم يسعَ سكان كردستان أبداً إلى ترميم السيطرة التركية في بلادهم ولم يعتزموا تقديم المساعدة للكماليين في هذا الشأن مع أنهم امتشقوا السلاح ضد المحتلين الإنكليز وأذنابهم في بغداد ، بل وأن « نير إيست » كتبت عن هزيمة الأتراك التامة في كردستان الجنوبية[١٤٥]. وعلى أية حالٍ عندما فاحت في لوزان رائحة الاتفاق مع بريطانيا وحلفائها انسحب الأتراك دون إبطاء من مناطق شمال العراق التي احتلوها (راوندوز وغيرها) وأوقفوا التدخل المكشوف في المناطق الأخرى ، واضطرت أنقرة التي لم تتخلَّ عن مطامعها في كردستان الجنوبية إلى نقل الصراع إلى المجال الديبلوماسي فقط ، الأمر الذي لم يبشرها بفرص حقيقية للنجاح .

ولئن ساد هدوء نسبي على الحدود الجنوبية ـ الشرقية لكردستان التركية في صيف عام ١٩٢٣ فقد ازداد التوتر بالمقابل في حدودها الجنوبية مع سوريا التي كانت محتلةً من قبل الفرنسيين ، وكان سببه اضطرابات العشائر الكردية الدائمة . ويعود ظهور المسألة الكردية في سوريا إلى هذه الفترة الزمنية ، التي أصبحت تحت حكم الانتداب الفرنسي . وتبّين أنّ عدداً من المناطق التي يسكنها الأكراد بصورةٍ كثيفة (في مقاطعات الجزيرة وجبل الأكراد وعين العرب الواقعة في شمال البلاد) الذين كانوا يشكّلون في ذلك الوقت عشرة بالمئة من سكان البلاد[١٤٦] قد انضمت إلى الأراضي السورية وأصبحت هذه المناطق تسمى في ما بعد بكردستان الجنوبية ـ الغربية ، وأدت الحركة القومية للأكراد فيها إلى ظهور مسألة كردية مستقلةٍ نسبياً في سوريا، ويكمن في أساسها كفاح الأكراد السوريين ضد المحتلين الفرنسيين، فقد قامت أول حركة للأكراد السوريين ضد الفرنسيين بالقرب من تل كلخ في كانون الأول عام ١٩١٩ بقيادة الأخوين نجيب وأحمد آغا برازي . وشارك الأكراد في العام الثاني عام ١٩٢٠ أكبر مشاركةٍ فعالة في نضال الشعب العام ضد المحتلين الفرنسيين، كما شاركوا في المعارك التي جرت بمحاذاة خط بغداد الحديدي ومنذ أواخر عام ١٩٢٠ أصبحت المفارز الكردية بقيادة إبراهيم

---

(١٤٤) المصدر السابق ، العدد ٦٤٥ ، أيلول ٢٠ ، ١٩٢٣ ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠ .
(١٤٥) المصدر السابق ، العدد ٦٣١ ، أيلول ٢٠ ، ١٩٢٣ ، ص ٦٠٩ ـ ٦١٠ .
(١٤٦) حسن عبد الله جرجيس ، الأكراد في الحياة الاجتماعية ـ السياسية في سوريا ١٩١٨ ـ ١٩٦٢ ، موجز أطروحة لنيل درجة مرشح في العلوم التاريخية ، موسكو ، ١٩٧٧ ، ص ٥ .

هنانو في مركز الثورة الفلاحية التي شملت منطقة شاسعة في شمال غرب سوريا تمتد من حلب وحتى الإسكندرونة، واستمرت حتى أواسط عام ١٩٢٣ . كما شارك الأكراد في عدد كبير من الحركات التي قادها الشعب السوري ضد الاستعمار(١٤٧) .

وتعقدت المسألة الكردية في سوريا منذ أول ظهورها بتدخل تركيا المباشر وغير المباشر الذي نفذه الأكراد أنفسهم والسلطات التركية ، الأمر الذي مهّد السبيل أمام التدخل الفرنسي في جنوب شرق الأناضول عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢١ ـ مع ما يبدو في ذلك من الغرابة ـ فسكان المنطقة الذين كانت لهم لغات متعددة وينتمون إلى شعوب مختلفة من العرب والأكراد والأتراك وحاربوا قوّات الاحتلال الفرنسية ، قد اعتادوا على اعتبار منطقتهم وكأنها وحدة تامة مع سوريا ، ولم يراعوا أبداً وجود الحدود السورية ـ التركية التي وضعت مسودتها في سيفر ، كما أن أنقرة والسلطات التركية العسكرية والمدنية المحلية لم تحترم هذه الحدود كثيراً ، زِد على ذلك أنها كانت تتقدم بدعواتها على بعض الأراضي السورية المتاخمة لها من الجنوب . وأدّى كل ذلك إلى أنه أثناء المقاومة التي شارك فيها الأتراك والأكراد والعرب كانت مفارز الأطراف المتنازعة تعبر الحدود بحريّة ، وهي تقوم بأعمال العنف على كلا جانبي الحدود .

ووردت أنباء كثيرة في الصحف عن ذلك ، ففي صيف عام ١٩٢٣ كتبت الصحف مراراً عن الاشتباكات على الحدود التركية ـ السورية وعن قيام القوات التركية التأديبية بحرق القرى الكردية (بالقرب من نصيبين مثلاً) وعن النزوح الجماعي للعشائر الكردية إلى سوريا التي نجت من الاضطهاد التركي . ولقد حارب فريق من الزعماء الأكراد ضد الفرنسيين والأتراك في آنٍ واحدٍ ، وبلغ في آب عام ١٩٢٣ عدد الثوار الأكراد في شمال سوريا ألفي مقاتل . وأدت معظم هذه الأحداث إلى اتهامات متبادلة بين الأتراك والفرنسيين في تحريض الأكراد وإلى تقديم مذكرات ديبلوماسية في كلٍ من أنقرة وباريس(١٤٨) . ومنذ ذلك الوقت أصبح الوضع المتوتر الدائم في كردستان الجنوبية ـ الغربية وفي المناطق المجاورة لها من سوريا وتركيا التي يقطنها الأكراد ، أحد العوامل الرئيسية التي تعقّد العلاقات التركية ـ الفرنسية(١٤٩) .

وكان الوضع على حدود تركيا الشرقية التي تفصل بين كردستان إيران وكردستان تركيا

---

(١٤٧) المصدر السابق ، ص ٨ ـ ٩ ؛ Oriente moderno . N§4 , 15 settembre 1923 , P . 220 .

(١٤٨) Oriente moderno. N§ 4 , 15 settembre 1923 , P . 220 - 221 .

(١٤٩) لم يكن موقف الكماليين من الأكراد في تركيا ومن القاطنين في البلدان العربية مختلفاً من وجهة نظر سياسية فحسب ، بل ومن وجهة نظر دينية . فعندما سلكوا نهجاً علمانياً في « دارهم » ، فإنهم أيدوا الإكليريكيين الأكراد في الخارج . فقد تشكلت مجموعة كردية في جامعة « الأزهر »(القاهرة) وكان رئيسها الشيخ سعيد الذي سُميَ أيضاً بديع الزمان الكردي ، وكانت له اتصالات مع استانبول والقاهرة وجمع رعيته في مدرسة الزهرة . وقد بحثوا في الصحف التركية اقتراح بناء مثل هذه المدرسة بالقرب من بحيرة وان . (المصدر السابق. Octobre 1923 , P . 326)

أكثر هدوءاً ، رغم أن هذه الحدود كانت سهلة العبور ، ولكن من جانب واحد من الغرب إلى الشرق بشكل خاص ، الأمر الذي استدعي اتخاذ الكماليين موقفاً خاصا إزاء الحركة الكردية القومية في إيران ، اختلف اختلافاً ملحوظاً عن سياستهم في كردستان الجنوبية والجنوبية - الغربية .

وكان سبب الموقف المختلف من الأوساط المحلية الحاكمة في البلدان العربية وإيران وهو أن الكماليين وجدوا في الأولى عوامل بسيطة مساعدة لبريطانيا وفرنسا ، وبدهي أنهم سعوا إلى إضعاف تأييدها للحركة الكردية ، كما لعبت الدعوات الإقليمية دوراً هاماً ، بينما رأوا في حكام إيران الذين تسَلموا مقاليد السلطة بعد انقلاب « ٣ خوتا » قوةً سياسيةً مستقلة ، التي رغم أنها تستطيع من حيث المبدأ تهديد تركيا ، لكنها ستكون في الفترة الراهنة في مواجهة بريطانيا على الأكثر، فالخلافات الحدودية القديمة مع إيران لم تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لتركيا . ولهذا السبب كان تأييد الكماليين للأكراد في إيران - كما ذكرنا آنفاً - ضمن نطاقاتٍ غير واسعة ، وكانت غايته الرئيسة في أن يوفر لتركيا إمكانية التأثير على كردستان إيران وأذربيجان ، وتنظيم ترانزيت عبر أراضي هذين الإقليمين إلى السليمانية التي تعتبر ، حسب أقوال الصحيفة القاهرية « المقدم » ، « قلعة الانفصالية الكردية »(١٥٠) .

ورصدت أموال محدودة لأهدافٍ محدودةٍ ، فقد أُرسل الضباط السياسيون الأتراك إلى الأكراد الإيرانيين الذين أجروا الاتصالات مع سيد طه والشيخ عبيد الله ، ووصل ٥٠ من الخيّالة الأتراك إلى منطقة أورمية ، كما أُرسلت عبر الحدود الإيرانية صفقة من الأسلحة التركية إلى راوندوز ، وقامت الاستخبارات التركية في المنطقة المجاورة لأورمية بتأليب الأكراد ضد المسيحيين المحليين (وخاصةً الآشوريين) ، حيث رأى الأتراك فيهم أعداءهم التقليديين(١٥١) . وعندما حاول الممثلون الأتراك الرسميون في غرب إيران (وخاصة القنصل التركي في تبريز) « كسب ودّ الأكراد » أخذوا على عاتقهم ، وبصورة غير شرعية ، مهمة القيام بدور الوسطاء بين الأكراد والسلطات الإيرانية ، كما جرت محاولات لربط أكراد سوماي وبرادوست وغيرهما من المناطق مباشرة بالقائمقام التركي في وان ، الذي تقدّم بدعوى وسيطٍ في العلاقات مع السلطات العسكرية الإيرانية ، كما مارس عملاء الاستخبارات التركية في ماكو وهوي وساماس مثل هذا النشاط(١٥٢) .

إذن لم تكن نطاقات التدخل التركي في كردستان إيران واسعة نسبياً ، ولم تترك تأثيراً

---

(١٥٠) المصدر السابق ، العدد ٣ . 15 Marzo 1924 . P . 192 . 193 .

(١٥١) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . نشرات استعلامات رقم ٤ خلال أسبوع التي انتهت في ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٢٣ ، من الملحق العسكري البريطاني في طهران ، ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٢٣ .

(١٥٢) المصدر السابق . نشرات استعلامات رقم ١١ بتاريخ ١٨ آذار عام ١٩٢٣ ، ورقم ٣٢ بتاريخ ١١ آب ١٩٢٣ .

يذكر على مجرى الحركة الكردية القومية ونتائجها في هذه المنطقة ، فقد تطورت بصورة ذاتية نسبياً ، ولم يترك بدورها تأثيراً ما ملحوظاً على الوضع في كردستان تركيا .

وكان من الممكن ترقب أن الأكراد في تركيا يهبّون للنضال بعد سيفر فوراً في سبيل الاستقلال أو الاستقلال الذاتي الذي وُعدوا به ، وفي سبيل تنفيذ حقوقهم القومية التي حظيت أخيراً باعتراف دولي . وأصبح النهوض القومي في كردستان الشمالية والغربية ينمو فعلاً ، لكنه لم يكن بتلك السرعة ولا في تلك النطاقات كما كان متوقعاً . فقد وُجد إلى جانب العوامل الحافزة المعروفة للجميع عوامل كبح أيضاً . ولا تعود إلى هذه الأخيرة عوامل التخلف السياسي والثقافي في المجتمع الكردي وتشتت قوى الحركة القومية الدائم فحسب ، بل والأوضاع السياسية الخارجية والسياسية المتكونة في تركيا عقب سيفر ، التي لم تكن ملائمة أبداً للقضية الكردية . وبرزت عراقيل كبيرة صرفت الانتباه عن طريق الحركة الكردية .

فقد كانت هذه الفترة فترة النهوض الأقصى للحركة التركية الوطنية التحررية التي وقفت ضدّها قوى العدوان الإمبريالي الموّحدة بزعامة الاستعمار البريطاني . وكان السؤال المطروح عن وجود أو عدم وجود الدولة التركية المتكونة تاريخياً على الأراضي التي شغلتها هذه الدولة جزئياً أو كلياً أكثر من ستة قرون ، ولم تكن خلال هذه المرحلة التاريخية كلها وطناً مشتركاً للأتراك الإثنوس الأساسي والأكثر عدداً فحسب ، بل وللأكراد وللأقليات القومية الأخرى .

وكان بوسع انتصار المعتدين الإمبرياليين وأدواتهم أن يترك في ظروف ذلك الوقت عواقب تدميرية ليس على الأتراك وحدهم فقط ، بل وعلى الشعوب القاطنة معهم ، وبالدرجة الأولى على الأكراد ، مهما كانت الوعود التي قطعتها لهم دول الائتلاف الكبرى . وكان الاستعباد الكولونيالي المباشر أسوأ خيار لمستقبلهم ، ولازدادت في مثل هذه الحالة لعنة الشعب الكردي التاريخية الأبدية على تشتته العِرقي ، أي تجزئة كردستان الإقليمية - السياسية ، ناهيك عن الحديث عن الآثار السلبية الأخرى للاستعباد الكولونيالي . وبهذا الشكل بقي أمام الشعب الكردي النضال المشترك مع القوى القومية في تركيا ضد المتدخلين . هو البديل عن الانضمام إلى المخطط الإمبريالي لتقسيم تركيا .

ولم يبشر ذلك الأكراد بالتحرر القومي ، إذ إنه كان باستطاعتهم شغل مجرد وضع تابع للكماليين الذين كانت لهم ميول شوفينية نحوهم . وتبين أنهم أمام أمرين أحلاهما مُرّ . بيد أن هزيمة الإمبريالية في تركيا فتحت ، فقط ، أمام سكان البلاد من الأكراد آفاقاً قومية . فقد كوّن الاستقلال والقضاء على سيطرة الإمبريالية السياسية والاقتصادية الظروف الضرورية الوحيدة لتطور شعوب تركيا على طريق التقدم الاجتماعي وإشاعة الديمقراطية في نظام البلاد الاجتماعي وحلّ المسألة القومية الحيوية جداً .

ومسألة أخرى ، وهي أن هذه الإمكانيات لم تتجسد أبداً وأن الأكراد في تركيا ما زالوا يعانون من الظلم والاستبداد ، ولكن لا ينتج من ذلك منطقياً أن « البديل الموالي للإمبريالية » كان الأفضل . فببساطة ، كانت ظروف حياة الأكراد التاريخية في تركيا متناقضة للغاية ولم تكن ملائمة لتطورهم القومي .

كما وُجدت أسباب صرفت الانتباه وعرقلت نهوض حركة التحرر الكردية في تركيا . وأول سبب منها كان اصطدام تركيا مع أرمينيا الطاشناقية الذي مهد السبيل أمام انتعاش العداء الكردي ـ الأرمني القديم(١٥٣) . والسبب الثاني كان تدخل الكماليين في كردستان العراق ، الذي خلق لدى عددٍ من القوميين الأكراد وزعماء العشائر وهماً بأن أنقرة تدافع عن الأكراد ، إلا أنّ السبب الرئيس كان حالة الحرب الوطنية ـ التحررية نفسها التي اندلعت في تركيا بعد بدء التدخل اليوناني الذي دفع موضوعياً بالمسألة الكردية بعيداً عن مركز الصدارة ، لا سيّما أن فريقاً من الأكراد انضم إلى القوات الوطنية للأمة التركية وشارك في صدّ العدوان .

وقد أبدى الأكراد حمية أكبر في النضال ضد التدخل الفرنسي في جنوب شرق الأناضول في عام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ، وهذا مفهوم لأن السكان الأكراد قاموا بالدفاع عن ديارهم الأصلية وواجهوا العدوان الاستعماري وجهاً لوجه . وقاتل الأكراد بتفانٍ في مناطق ماراش ، وماردين وعينتاب (غازي عينتاب) بصورةٍ مستقلة وفي عداد التشكيلات التركية ـ العربية النظامية وغير النظامية(١٥٤). وفي ما يتعلق بجبهة الصراع الرئيسية ضد المتدخلين ثمة أنباء متضاربة حول مساهمة الأكراد فيها .

وأكد عدد من المؤلفين أن الأكراد حاربوا ضد اليونانيين وعلى قدم المساواة مع الأتراك ، وإن مثل هذه الوقائع معروفة فعلاً . وروى غ . أستاخوف قصة إمرأةٍ كردية من ضواحي أنقرة (فاطمة خانم من أقرباء سمكو) قادت مفرزةً كردية ضمّت عدّة مئاتٍ من المقاتلين الأكراد و « كانت ترتدي بزةً عسكرية رجالية ، وتميّزت بالأساليب الرجالية وتمتعت بنفوذ كبير بين صفوف الرجال التابعين لها » . وكانت مفرزتها المفرزة الكردية الوحيدة التي حاربت ضد اليونانيين في صفوف جيش المجلس الوطني الكبير(١٥٥) . وكتب المؤلف الفرنسي بول جانتيزون عن مشاركة الأكراد النشيطة في الحرب إلى جانب الكماليين ضد اليونانيين وقال إنه من الجائز تماماً أنّ الجندي المجهول المرسوم على النصب التذكاري الذي استشهد بالقرب من دوملو ـ بينار « ينتمي إلى العِرق الكردي »(١٥٦) .

غير أنه بمقتضى كلّ ذلك تنتشر الوقائع المشار إليها انتشاراً واسعاً ، حيث عبرت عن وطنيتها وبصورةٍ رئيسة تلك المجموعات الكردية المعزولة نسبياً التي جرى استيطانها في وسط

(١٥٣) أكدت الصحيفة الباريسية « ماتين » على أنه بعد هزيمة الطاشناق ، قررت القيادة العسكرية الكمالية نقل قوات كارابيكر لمحاربة اليونانيين . أما « الرقابة » على الأراضي الأرمنية فقد عهدت إلى تلك العشائر الكردية التي وثقت بها أنقرة وتحت إشراف الضباط الأتراك (نشرة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ١٩٢٠ . Matin , 15 - 11 - 1920)

(١٥٤) ك . فاسيلييف ، « أسباب الانتفاضات الكردية والقوى المحركة لها » ، **قضايا زراعية** : ١٩٣١ . الكتاب ٩ ـ ١٠ ، ص ١٠٥ ؛ ك . غ . غرانكور ، **التكتيك في الشرق الأوسط** ، موسكو ؛ لينينغراد ، ١٩٢٨ ص ٢٩ و ٣٥ .

(١٥٥) غ . أستاخوف ، **من السلطان إلى تركيا الديمقراطية** . موسكو ؛ لينينغراد ، ١٩٢٦ ، ص ٣٤ .

(١٥٦) Paul , Gentizon , **Mustapha kemal au l'orient en marche**, Paris , 1929 , P . 69 .

الأناضول بالقرب من خطوط الجبهة . واتخذت الجماهير الأساسية من السكان الأكراد في تركيا موقفاً سلبياً وإلى حدٍ معين . فكما أكّد أستاخوف ، الذي ورد ذكره قبل قليل ، رفضت الغالبية العظمى من الأكراد الاشتراك في الحركة التركية الوطنية وقامت أحياناً بالانتفاضات ضد المجلس الوطني التركي الكبير « وليس من دون الدسائس الأنكلو - القسطنطينية »(١٥٧) وخلص م . ف . فرونزه الذي زار تركيا على رأس وفدٍ من أوكرانيا في أواخر عام ١٩٢١ وأوائل عام ١٩٢٢ ، وبناءً على ملاحظاته الشخصية ، إلى القول بأن الأكراد والشركس « لا يظهرون حماسة خاصة نحو الصراع الدائر ، فهم يؤثرون الخدمة في قطعات المؤخرة ، وعند إرسالهم إلى الجبهات فإنهم عادة ما يفرون منها . . . ورغم ذلك كله ، فإن الموقف من الحكومة ومن كمال ، خاصةً ، حسن »(١٥٨) . أما القزلباشية ، أي الأكراد الذين يعيشون في ديرسم بصورة رئيسة (علي إلهي ، « العلويون ») ، فكما لاحظ فرونزه « فهم لا يخدمون في القوات فحسب ، بل ويسببون للحكومة مشاغل كبيرة بانتفاضاتهم العديدة » ، مع أنهم مثل الأكراد السنّة يؤدون الخدمة العسكرية ، وعلى قدم المساواة مع الأتراك . « وتترك الحكومة القزلباشية في حالة إهمال ولا تسمح لهم بإشغال مراكز إدارية »(١٥٩) . وقام الكماليون بمحاولة إشراك فرسان الحميدية السابقين في الجبهة لكنهم « أظهروا عدم قدرتهم على القيام بأعمال عسكرية هامة تستمر طويلاً بعيداً عن تلك المناطق التي اعتادت فيها تحقيق مآثرها في حالة السلم »(١٦٠) .

وهكذا لم يعبّر السكان الأكراد في تركيا عن الاتفاق التام في مرحلة ما بعد سيفر العصيبة لمصائر البلاد . وبدهي أنهم وقفوا أثناء الصدام المباشر مع المعتدين الإمبرياليين يدافعون عن ديارهم ، لكن أكثريتهم لم تظهر وطنية كبيرة ، وهذا أيضاً أمر بدهي ، ذلك أن الكماليين لم يخفوا أبداً مآربهم الشوفينية في المسألة القومية .

ومن الملاحظ مثلاً موقف الصحافة الكمالية ، فقد أشار ك . يوست ، الذي حلل بإمعان ما جاء في صحف الأناضول الرئيسة في عامي ١٩٢٠ - ١٩٢٢ إلى الاتجاه الشوفيني في أكثريتها ، وهذا هو الاستنتاج العام الذي توصّل إليه : « تلتزم الصحافة الصمت حيال المسألة الكردية والشركسية والسلجوقية وتورد مجرد معلومات وفق تسلسل الأحداث الجارية »(١٦١) . وقد سلكت مثل هذا النهج أيضاً الصحافة اليسارية نسبياً (مثلاً صحيفة « يني غيون » للصحفي الشهير يونس نادي) ، بل والصحف الصادرة في كردستان نفسها (صحيفة « دياربكر ») ، وكتبت صحيفة « ساتفيتي مللي » (« القوة الوطنية ») « التي كان لها إتجاه وطني يميني وتركي متعصب » عن المسألة القومية تقول : « لربما كان من الممكن

---

(١٥٧) غ . أستاخوف ، ص ٣٥ .

(١٥٨) م . ف . فرونزه ، رحلة إلى أنقرة ، المؤلفات ، الجزء ١ . ١٩٠٥ - ١٩٢٣ ، موسكو ؛ لينينغراد ، ١٩٢٩ ، ص ٣٠٠ .

(١٥٩) المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(١٦٠) غرانكور ، التكتيك في الشرق الأوسط ، ص ٢٩ .

(١٦١) ك . يوست ، الصحافة الإنكليزية ، تبليسي ، ١٨٢٢ ، ص ١٧٧ .

طرحها فقط آنذاك عندما كانت التنازلات قائمة ، ومع إلغائها جرى حلّها بصورةٍ تلقائية وسقطت أهميتها »[١٦٢] وقد حُظرت صحيفة « البيرق » (« الراية الحمراء ») الاتحادية اليسارية في أوائل عام ١٩٢١ بسبب النقد الشديد لأعمال السلطات في قمع حركات الأكراد[١٦٣] .

اتخذ الكماليون تدابير تنظيمية ضد انتشار القومية الكردية ، فقد تعّرضت الصحافة الكردية للملاحقة وشنّت السلطات الكمالية حملة عنيفةً ضد الزعماء الأكراد الذين استقروا في استانبول ولم يحاولوا قيادة الحركة الكردية بنجاح كبير من هناك سواء في تركيا نفسها أم في خارجها . وبعد صلح مودان (١١ تشرين الأول عام ١٩٢٢) وفرض إشراف الكماليين الفعلي على استانبول وتراقيا الشرقية اضطر عدد كبير من الأعيان الأكراد إلى مغادرة العاصمة السابقة للإمبراطورية العثمانية والهجرة (وبصورةٍ رئيسة إلى الغرب)[١٦٤] ، ومنذ ذلك الحين تُركت الحركة الكردية في كردستان تركيا وشأنها على الأغلب ، الأمر الذي حاول الإنكليز الاستفادة منه[١٦٥] . ولم يفوّت الاستفزازيون المجربون والعاملون في دوائر الاستخبارات الإنكليزية وغيرهم من الذين يحيكون الدسائس ، فرصةً لتوتير العلاقات المتفاقمة بين الكماليين والقوميين الأكراد بغية إخضاع الحركة الكردية لأغراضهم . وكما سنبّين لاحقاً ، فإنهم لم يفلحوا في هذا الشأن كثيراً ، لكنهم قدموا مقابل ذلك أسباباً غير قليلة للأحاديث عن الطابع العميل للحركة القومية في كردستان تركيا وموالاتها لبريطانيا . كما أخذت مصادرنا العلمية تصدّق هذه الرواية التي لم تستند إلى وقائع ؛ فقد كتب لاهوتي ـ الذي كان يوماً ما خبيراً واسع الإطلاع في الشؤون الكردية بوجه عام ، وعلى ارتباط شخصي بها ـ يقول : « تقع في الوقت الحالي غالبية المثقفين الأكراد والشخصيات السياسية الكردية الرئيسية تحت التأثير البريطاني »[١٦٦] . وفي حقيقة الأمر استرشد القادة الأكراد وأيديولوجيّوهم بدوافعهم القومية وليس بدوافع مستوردة ، ولم يتلقوا مساعدة فعلية من الخارج تقريباً .

ولم تكن موجودة في كردستان تركيا الظروف المناسبةُ للقيام بحركةٍ قومية شعبية شاملة نتيجة الأسباب المشار إليها آنفاً في المرحلة المدروسة التي أعقبت سيفر ، بيْد أنه تراكمت هنا مادة حارقة بما يكفي لكي تشتعل بؤر المقاومة المسلحة في أكثر « النقاط الساخنة » وقد أصبحت إحداها ، وبصورة طبيعية ، ديرسم ومشارفها ، كما حدث ذلك مراراً في تاريخ كردستان ،حيث عانى سكانها من اضطهاد قومي شديد .

وأخذ التوتر يزداد في هذه المنطقة في صيف عام ١٩٢٠ ، وبالضبط في مرحلة عقد معاهدة سيفر ، ووقع عدد من الاشتباكات العفوية بين الأكراد والقوات الحكومية ، كما

---

(١٦٢) المصدر السابق ، ص ١٣٥ ، ١٤١ .

(١٦٣) المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(١٦٤) بقي سيد عبد القادر وحده في استانبول الذي اعتبر نصير الكماليين ، وربما بناءً على أساس أنه كان في خصام مع ابن شقيقه سيد طه الذي كان في عداء شديد مع الكماليين .

(١٦٥) لاهوتي ، **كردستان والأكراد** ، ص ٦٧ .

(١٦٦) المصدر السابق ، ص ٦٤ .

جرت محاولات لجعل النضال منظماً ، فقامت « جمعية انبعاث كردستان » (عبد القادر وغيره) بدعاية واسعةٍ في سبيل تطبيق بنود معاهدة سيفر المتعلقة بالأكراد ، وأجرت الاتصالات مع العقيد خالد بك الذي كان في ما مضى قائداً لفرقةٍ حميدية ، ومع غيره من العسكريين الأكراد الذين انضموا إلى الحركة القومية وقاموا بنشر الدعاية لفكرة الاستقلال الكردي(١٦٧) .

قامت سلطات أنقرة في محاولةٍ منها لعمل انفراج الموقف بإيفاد خالد بك إلى أرضروم وعينت عدداً من الأعيان ذوي النفوذ من ديرسم وغيرها من المناطق الكردية نواباً في المجلس الوطني التركي الكبير ، وتمكن الكماليون ، وإلى حدٍّ ما ، من شقّ صفوف القيادة الكردية ، لكنهم لم يستطيعوا منع وقوع الانفجار المحتوم : ففي أوائل آذار عام ١٩٢١ اندلعت في منطقة ديرسم ـ كوجكري انتفاضة كردية كبيرة ، حيث زُجّ بقواتٍ كثيرة لإخمادها ، بما فيها تلك القوات التي سُحبت من جهة اليونان ، وفي نهاية نيسان فقط تمكن نور الدين باشا قائد القوات التأديبية من إلحاق هزيمة حاسمة بالثوار الأكراد ، حيث شرعت السلطات بعدها ـ كما هو مألوف ـ في تنفيذ أقصى أنواع العقوبات(١٦٨) .

وقد اشتهر عثمان طوبال آغا أحد إقطاعيّي اللاز من كيراسوند في مجال قمع الأكراد وغيرهم من الأقليات القومية ؛ فلقد سار على رأس مفرزة جنّدها من المتطوعين اللاز بالحديد والنار في المناطق الكردية الثائرة في شرق الأناضول ، واليونانية في سنجق صامصون (محافظة) ، ضد الأتراك . وأعادت مفرزته النظام المناسِب وحسب القوانين الشرقية ، أي أن الأراضي التي مرّ فيها أصبحت جرداء خالية من السكان . وقال كاتب هذه الأسطر م . ف . فرونزه الذي تحدث في ما بعد عن « حالة النزاع القومي الوحشي التي تدفع بشعبٍ كامل ضد شعب آخر دون رأفةٍ بالجنس والعمر ، ولا يعرف الشفقة والرأفة »(١٦٩) .

وهكذا برزت منذ فجر عصر الكماليين ، وعلى مثال موقف السلطات الجديدة من الأكراد ، سمات حقيقية لنهج السلطان والأتراك الفتيان التقليدي إزاء التناقضات القومية المتفاقمة . ومع أنّ نطاقات الحركات الكردية في تركيا لم تكن كبيرة نسبياً (كان عدد الثوار في ديرسم لا يزيد عن ستة آلاف مقاتل ، وجرت العمليات على أراضٍ بلغت مساحتها حوالى ١٦ ألف كيلومتر مربع)(١٧٠) ، فإنها دليل آخر يشكّل تهديداً على أنقرة . وفي الوقت ذاته أصبح لدى الأكراد الإمكانية في أن يقتنعوا مرة أخرى بأنّ الرد الوحيد لحكّام البلاد الجدد على مطاليبهم القومية المشروعة هو القوة المجرّدة والمضاف إليها أحياناً مناورات سياسية غير ماكرة ومكائد خلف الكواليس والمعتمدة على تقديم الرشاوى للقيادة الكردية وشقّها ،

---

(١٦٧) أنظر بالتفصيل : غيساروف ، المسألة الكردية في تركيا ، ص ٥٥ ـ ٥٧ ؛ عبد القادر جبار غفور ، الحركة الكردية القومية في تركيا بين الحربين . أطروحة لنيل درجة مرشح في العلوم التاريخية ، موسكو ، ١٩٧٧ ، ص ٦٣ ـ ٦٤ .

(١٦٨) غيساروف ، ص ٥٨ ـ ٦٣ ؛ غفور ، ص ٦٥ ـ ٦٨ .

(١٦٩) فرونزه ، ص ٢٧٨ ، ٣٤٥ .

(١٧٠) غيساروف ، ص ٥٩ .

والعزف على وتر التأثير الخارجي بالحملات الدعائية. وبالتالي لم تتم خطوة واحدة لحل القضية الكردية في تركيا، فلم يكن بوسع الكماليين حلّها، بل ولم تكن لديهم الرغبة في ذلك.

وبهذا السبب ـ كما كان متوقعاً ـ لم يجلب إخماد الانتفاضة في منطقة ديرسم ـ كوجكري الانفراج الحقيقي إلى كردستان تركيا . فقد ساد التذمر بين السكان الأكراد في كل مكان ، إذ عبّروا عن استيائهم وشجبهم للإجراءات التعسفية الدامية وطالبوا بحق تقرير المصير ، وجرت في النصف الثاني من عام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ إنتفاضات كردية في غرزان (إلى الغرب من سيرت) وفي منطقة دياربكر وفي غيرها من مراكز أناضول الشرقية ، وقد كلف قائد الجبهة الشرقية كاظم كرابكر باشا الذي اتخذ ساريكاميش مقراً له بمحاربة حركة الثورة الكردية[١٧١] كأول مهمة له ، وفي منتصف عام ١٩٢٢ وصل إلى دياربكر مفتش الجيش الثالث جواد باشا[١٧٢] الذي كان لديه صلاحيات إستثنائية ، وذلك بسبب الاضطرابات الكردية ، كما عبرت السلطات في بدليس عن قلقها وانفعالها حيث كان الوضع متوتراً أيضاً[١٧٣] .

ومما يدل على الحالة الخطيرة في كردستان تركيا خلال هذه الفترة (النصف الثاني من عام ١٩٢١ وأوائل عام ١٩٢٢) رواجُ مختلف أنواع الشائعات التي كان لجزء منها ـ كما يبدو ـ أرضية ما ؛ فمثلاً شاع نبأ حول إعلان جمهورية كردية في دياربكر رئيسها مصطفى كمال ، وحسب نبأ آخر : أخذ كمال على عاتقه القيادة العامة لقمع الحركة الكردية ، لكنه قرر ، وفي آنٍ واحد ، عقد مؤتمر كرديّ ما[١٧٤] .

وكتبت الصحافة البريطانية أن رئيس المحكمة العسكرية مصطفى باشا في عهد حكومة الداماد فريد باشا توجه إلى كردستان وقام بانتفاضة كبيرة تثير « مخاوف كبيرة لدى أنقرة » ، مع أن الكماليين حاولوا التقليل من نطاقات الحركة الكردية في أنظار الرأي العام العالمي .وطالب الأكراد بالحفاظ على الخلافة ورفضوا الاعتراف بسلطة أنقرة ، وأقصى كمال قائد الجيش الأوسط (ومقره في سيواس) نور الدين باشا ، وقائد الجيش « العراقي » نهاد باشا عن منصبيهما بسبب اتصالاتهما مع أنور على حد زعمه ، أما في حقيقة الأمر فقد جاء ذلك لعدم

---

(١٧١) فاسيلييف « أسباب الانتفاضات الكردية والقوى المحركة لها » ، ص ١٠٥ . وفي الوقت الذي كان فيه أحد قادة المعارضة اليمينية لكمال ، لم يكن ضد استغلال القيادة الكردية بما في ذلك سمكو لأغراضه السياسية .

(١٧٢) أتاتورك ، طريق تركيا الجديدة . الجزء ٤ . انتصار تركيا الجديدة . ١٩٢١ ـ ١٩٢٧، موسكو ، ١٩٣٤ ، ص ٤٩ ، ٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

(١٧٣) عندما حاولت السلطات التركية بما في ذلك رئيس الوزراء رؤوف باشا الذي كانت له ميول يمينية « خلق جو مشاحنة » ، حسب أقوال أرالوف ، اتهمت دون أن تكون بحوزتها أية معطيات واقعية ، القنصل السوفياتي في بدليس يو . ف . مالتسيف بتحريض أكراد بدليس (أرالوف ، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي ، ص ١٦٢) .

(١٧٤) Oriente moderno. N° 2 , 15 Jugluo 1921 , P . 153 , 156 .

قـدرتها عـلى القضاء عـلى الأكراد ، كـما أنهم الإنكليز وملك العـراق الجديـد ـ وهذه «مسـألة معروفة ـ بتحريض الأكراد(١٧٥) .

كما انتشرت في المصادر الفرنسية رواية تقول بـأن رجال الاستخبـارات الإنكليزيـة (في سيـواس ، وملاطيـة وديرسم) قـاموا بـإثارة الأكـراد ضد الكـماليـين ، الأمـر الـذي حـاول الاتحاديون من أنصـار أنور) استغـلاله بغيـة إعادة الاعتبـار لسياستهم السـابقة ، وعـلى أمل كسب رأس مـال سياسي جـديد(١٧٦) ، وبـالطبـع في هذه الـروايـة الكثير من الاختـلاقات والأوهام ، ولكن لا دخان بلا نار . فقد كان التذمر قائماً في كردستان تركيا ، وكـان الإنكليز معنيـين باستغـلاله ضـد الحركـة الكمالية (مع أنـه لا توجـد وقائـع حول المشـاركة المبـاشرة والتحـريض) وليس عبثاً أن الكـماليـين أرسلوا في تشرين الثـاني عـام ١٩٢٢ لجنـة إلى كـوجكري ورفعـوا العقوبـات عن المقاتلين في الانتفـاضة الكـردية وذلـك بغية التخفيف من المشاعر المعادية لهم(١٧٧) .

إذن، سرعان ما نهضت، بعد عقد معاهدة صلح سيفـر ، الحركـة الكرديـة القوميـة في كردستان الشمالية والغربية الواقعة تحت إشراف الكماليين، وتنحصر الأسباب الجـذرية لـذلك في الاضطهاد القومي الذي عانى منه الشعب الكـردي في تركيـا ، بيد أن وعـد تقريـر المصير الـذي ورد في المعاهـدة كان بمثـابة دافـع لذلـك ، واتسمت الحركـة عادة بـطابـع عفـوي ، وانتشرت في البداية على نطاقات محلية ومحدودة . أضف إلى ذلك أنها لم تطرح أهدافاً سياسية واضحـة . وبصرف النظر عن جميـع هذه النـواقص وجوانب الضعف التي تعتـبر نموذجيـة ، بوجه عام ، للحركات الكردية القومية ، فإن الأحداث التي جرت في ديرسم -كوجكري كانت في غاية الأهمية ، طالما أنها وضعت بدايةً لعمليةٍ قويةٍ للنضال التحرري الذي اتسع نـطاقه في كردستان تركيا خلال عشرينات وثلاثينات هذا القرن ، بـل وإن المؤلف النمساوي كتب وهـو يعني الأحداث اللاحقة عن انتفاضة كردية واحدةٍ وكبيرة استمرت في تركيا منذ عـام ١٩٢١ ولغاية عـام ١٩٢٦ (١٧٨) . وعلى أية حال ، كشفت المسـألة الكـردية في تـركيا الجـديدة عن نفسها ، الأمر الذي كان له ، بلا شك ، صدىً دوليّ .

---

(١٧٥) The Near East . № 551 , December , P . 695 .

(١٧٦) أنظر مثلاً : Pernot M **Question turque** , P . 74 - 75 .

(١٧٧) أتاتورك ، **طريق تركيا الجديدة** ، الجزء ٣ ، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ .

(١٧٨) Norbert de Bischoff , **La Turquie dans le monde , L'empire ottoman - la republique turque** , Paris , 1938 , P . 174 .

لوزان

أولاً : مؤتمر لندن (شباط ـ آذار عام ١٩٢١)

استمرت التعقيدات الدولية بسبب قضايا الشرق الأوسط ، فلم تتوصل معاهدة سيفر إلى استنتاج عام حول المسألة التركية عامةً والمسألة الكردية خاصةً ، وكان الطريق إلى لوزان مصحوباً بصراع سياسي ودبلوماسي عنيف ، حيث كانت المسألة الكردية على الدوام في مركز المصالح المتضاربة .

ظلت « كردستان المستقلة » حتى بداية عام ١٩٢١ على راية الدبلوماسية البريطانية ، وفي وقت متأخر تحدثت صحيفة « الحبل المتين » المعبرة عن آراء الأوساط الإسلامية في الهند عن أنه اختفى وراءها ـ حسب رأيها ـ : « مشروع اللورد كيرزون حول استقلال كردستان تركيا وكردستان فارس الموحدة الذي يستند أيضاً على النزعة المشار إليها في الانقضاض على روسيا .

لقد تحدثنا مراراً ،ونواصل التأكيد على أن بريطانيا لن تتخلى عن هذا المشروع حتى وإن أُصيبت بالحيرة مائة مرة . ويستطيع العراق في حالة الضرورة تسليح الأكراد والآشوريين والكلدان وبسرعة فائقة وإرغامهم على شنّ هجوم على روسيا .

وما دام العراق وفلسطين تحت سيطرة بريطانيا فإنها سوف تقوم بتنفيذ هذا المشروع . ويظن البعض أنه سوف يُعطى لتركيا وفارس أراضٍ ما بدلاً من كردستان بحيث يمكن الانطلاق منها مباشرة نحو روسيا والقيام بعمليات عسكرية ضدها . وفي هذه الحالة الأخيرة سيتم رمي طلقة واحدة نحو عدة أهداف :

١ ـ بعد فصل تركيا وفارس عن روسيا وكذلك عن بعضهما البعض سيغدو ممكناً تحديد كل دولة من هاتين الدولتين (تركيا وفارس) وجعلها دولةً صغيرة وإرغامها على الانصياع التام لإرادة بريطانيا .

٢ ـ للقيام بهجوم على روسيا فإن كردستان تعد أقصر الطريق .

٣ ـ فيما إذا تحالفت بريطانيا وإيطاليا وسوف تصبح القسطنطينية تحت سيطرتهما ، فلن تتمكن فرنسا من إبقاء سوريا تحت سيطرتها »[١] .

ورغم بعض المغالاة وعدد من الأخطاء فقد التقط جوهر السياسة البريطانية بدقة في المسألة الكردية الرامية إلى استغلال مشروع منح الأكراد تقرير المصير بمثابة أداةٍ (لا أكثر) لسياسة لندن المعادية للسوفيات ، وكذلك لفرنسا (في المشرق العربي) .

وجرت سياسة دول الحلفاء الشرق أوسطية في خريف وبداية شتاء عام ١٩٢٠ ـ على ما يبدو ـ وفق ما رسمته معاهدة سيفر سابقاً . وفي الوقت الذي كان الإنكليز والفرنسيون يترقبون نهاية الهجوم اليوناني الظافر على ممتلكات الكماليين ـ القوميين (وشنّ الطاشناق الهجوم عليها من الشرق وفي آنٍ واحدٍ) فإنهم باشروا بتدقيق حدود التركة العثمانية المنقسمة ونطاقاتها .

وفي ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠ جرى في باريس التوقيع على المعاهدة الأنكلو ـ فرنسية التي حددت الأراضي الواقعة تحت حكم انتداب الدولتين العظميين في سوريا والعراق . واعتباراً من هذا التاريخ يبدأ اسمياً كردستان الجنوبية ـ الغربية ، ذلك أن الحدود الجديدة ضمت جزءاً من الأراضي الكردية إلى سوريا . وبالنتيجة وجدت عشائر كردية نفسها على جوانب الحدود المختلفة كانت قريبة من بعضها البعض ، وأحياناً بينها صلة القربى بما فيها العرقية التي ينتمي معظمها إلى العشائر اليزيدية في جبل سنجار[٢] التي تعتنق ديانةً واحدة . غير أن بريطانيا كانت وحدها معنية في حقيقة الأمر بالحفاظ على معاهدة سيفر وعدم المساس بها وبتطبيق بنودها بما فيها المتعلقة بالقضية الكردية .

ولقد وضع الإنكليز جميع حساباتهم على هزيمة الكماليين المحتملة ، ولو اتخذت الأحداث مثل هذا المنحى لتحقق حلم المستعمرين الإنكليز المنشود في إقامة « دويلات حاجزة متوسطة » ـ حسب أقوال الصحيفة التركية « شفق » ـ من البوسفور وحتى حدود الهند بما فيها دويلات كردية من شأنها ضمان أمن « درة الامبراطورية البريطانية »[٣] ، وقد أعدّ الإنكليز في العراق وإيران التربة لمثل هذه الإعادة لتنظيم خارطة المنطقة الجغرافية . وفي تركيا جرى التخطيط لتشكيل كردستان مستقلة . وكتب هوفمان يقول : « قامت بريطانيا إبّان محادثات معاهدة صلح سيفر بمحاولات عقيمة لإنشاء كردستان مستقلة »[٤] .

وكما ورد آنفاً ، لم يوافق المشاركان الرئيسيان الآخران فرنسا وإيطاليا على مخططات لندن هذه لتقسيم تركيا فحسب ، بل وبعثت لديهما أكبر المخاوف . فقد أقدمت هاتان الدولتان على صفقة سيفر فقط لأنهما كانا يأملان في أن تتم بهذه الطريقة وبصورة أسرع تلبية

---

(١) نشرة مطبوعات الشرق الأدنى ، العدد ١ ، ١٩٢٨ ، ص ٨ ـ ٩ .
(٢) A.J. Toynbee , **The Islamic World since the Peace settement** , P. 465 .
(٣) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية ، العدد ٦١ ، ١٢ ـ ١٣ ، ١٩٢١ ، ص ٣٥ .
(٤) هوفمان ، **السياسة النفطية والاستعمار الأنكلو ـ ساكسوني** ، ص ٣٦٠ .

مطامعهما الاستعمارية في تركيا ذاتها سواء كان ذلك على صعيد إشرافهما المالي والاقتصادي على البلاد كلها والحفاظ عليها ، أم على صعيد الإلحاق الفعلي لعدد من أكثر مناطقها غنىً ، وفضلاً عن ذلك كانت فرنسا تأمل في أن توطد معاهدة سيفر من مواقعها المتزعزعة جداً في سوريا .

ولا يجوز أن يغيب عن ذهننا أن بريطانيا مع أنها نالت حصة الأسد من مكاسب سيفر فقد كان لفرنسا وإيطاليا مصالح مشتركة معها في تركيا (الإبقاء على الإشراف المالي والاقتصادي ونظام التنازلات وغيرها) ، وأخيراً كانت فرنسا وإيطاليا ، ناهيك عن المشاركين الصغار في معاهدة سيفر، معنيّتين بتأييد بريطانيا لهما في المسائل الدولية الأخرى التي كانت تهم الدولتين (فرنسا في المسألة الألمانية بشكل خاص) ، وقد قام « نظام » سيفر على هذه الأسس ، وإلى حين .

إلا أنه سرعان ما تبين لإيطاليا وفرنسا أن أضراره تزيد كثيراً على الفائدة المرتقبة منه وكانت أول إشارة هي فشل المغامرة الطاشناقية . وبعد أن غيّر انتصار السلطة السوفياتية في الحرب الأهلية وفشل التدخل المعادي للسوفيات ، وبصورةٍ جذرية الوضع في منطقة القفقاس والبحر الأسود ، تم توجيه ضربةٍ مؤلمةٍ أخرى إلى نظام سيفر إذ أدّى تقارب الكماليين مع روسيا السوفياتية إلى فقدان قاعدته المعادية للسوفيات . وأخيراً أصابت النجاحات السياسية للسلطة الكمالية وانتصاراتها العسكرية الأولى على اليونانيين في أوائل عام ١٩٢١ الفرنسيين والطليان بخيبة أملٍ في سيفر.

ولم يعنِ ذلك أنه قد طرأت تغييرات مبدئية ما على موقف باريس وروما من المسألة الكردية فقد ظلت طبيعته الكولونيالية كما كانت ، وبقيت ضرورة الحفاظ على جبهة موحدة مع بريطانيا حول تسوية مسائل كثيرة هامة في الشرق الأوسط قائمة ، إنما أصبح هذا الموقف أكثر واقعية بما يتناسب وتقليص القدرة العسكرية والاقتصادية لكلٍ من فرنسا وإيطاليا بصورةٍ كبيرة ، كما لم يستبعد إمكانية استخدام وسائل التدخل العدوانية (الفرنسيين في جنوب شرق الأناضول) . وقد أدركت حكومات هذه الدول الكبرى ضرورة تغيير التوجه من استانبول نحو أنقرة وهي تأمل الحفاظ ، وبمساعدة الكماليين ، على امتيازاتها الاستعمارية الرئيسية في تركيا . ولكن مع ذلك تطلّب الأمر التنازل عن أشياء ما ، وقبل كل شيء كانت مستعدة للتخلي عن « كردستان المستقلة » التي لم تكن باريس ولا روما معنيتين بأي شكل كان من الأشكال بوجودها .

وبالطبع باتت عدم حيوية نظام سيفر واضحة للعيان سواء بالنسبة للندن أم بالنسبة للعواصم الأوربية الأخرى . واشتد انتقاد سياسة لويد جورج ـ كيرزون المغامرة في الشرق الأوسط في بريطانيا نفسها ، وحتى في مراتب السلطة العليا . وقد كتب ونستون تشرشل مقدراً الوضع الدولي بصورةٍ واقعية إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٢ شباط عام ١٩٢١ بصدد الهجوم الجديد الذي يخطط له اليونانيون (بعد الرد الذي تلقوه من إينونو) يقول : « تكون العواقب الممكنة غير ملائمة للغاية لنا ، ويقع الأتراك في أحضان البلاشفة ، وتندلع

الاضطرابات في ميسوبوتاميا في تلك المرحلة العصيبة بالذات عندما يتقلص عدد قواتنا في هذه الديار . وعلى الأرجح لن نتمكن من الاحتفاظ بالموصل وبغداد دون مساعدة جيش كبير وباهظ التكاليف . . . ويترتب على الأرمن تحمل ويلات جديدة أخرى »[٥] .

وينبغي الظن بأنه لم يكن واضحاً للمنتقدين فقط ، بل للنقاد أن الموقف أخذ يكتسب منحىً لا يلائم المصالح البريطانية ، بيد أن حكام لندن لم يسارعوا في استخلاص استنتاجات حاسمة منه ، وكانت الآمال على أن الإخفاقات في الشرق الأوسط عابرة ، وأن ثمة فرصاً واقعية لانتصار التدخل وان أكبر ما كان لدى الإنكليز الاستعداد للمضي به ، هو تحسين الاتصالات مع الكماليين على كل حال ، كي يتسنى لهم إمكانية التأثير على سياستهم الداخلية والخارجية بوجه خاص .

ولأجل ذلك كان لدى لندن الاستعداد للقيام بإجراء تعديلات جزئية في معاهدة سيفر دون المساس بجوهرها بوجه عام ، وفي هذه الأثناء أضحى مشروع كردستان « مستقلة » أو « ذات استقلال ذاتي » باهتاً بشكل ملحوظ مع أنه أُدرج اسمياً في جدول الأعمال . وعلى أية حال جرى شطب كردستان العراق من هذا المشروع فضلاً عن كردستان إيران ، أما الممتلكات الكردية في تركيا فقد جرى النظر إليها وبصورة رئيسة من منظار ممارسة ضغط متواصل على أنقرة .

وقصارى القول ، لم يمر نصف عام على توقيع معاهدة سيفر حتى طرحت مسألة إعادة النظر فيها ، وفي البداية ظهرت النزعات الأولى بصورة خفية ، ومن ثم تجلت وبصورة مكشوفة نزعة الفرنسيين والطليان إلى ذلك ، واضطر الإنكليز للانضمام إليهم في ما بعد . ولقد اتخذ المجلس الأعلى لدول الحلفاء قراره بهذا الشأن في باريس في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٢١ ، أضف إلى ذلك أنه وُجهت الدعوة إلى وفدٍ من أنقرة لحضور المؤتمر القادم ، الأمر الذي كان يعني الاعتراف بحكومة المجلس الوطني التركي الكبير فعلاً .

وقد كان ذلك نذير شؤم للأكراد الذين لم يترقبوا أية بادرة إيجابية من الكماليين . وجرت أعمال المؤتمر في لندن اعتباراً من ٢١ شباط ولغاية ١٤ آذار عام ١٩٢١ ، وقد نوقش فيه إلى جانب المسألة التركية ، مسألة التعويضات أيضاً ، وشكل وفدا استانبول وأنقرة وفداً تركياً واحداً برئاسة وزير خارجية المجلس الوطني التركي الكبير بكير سامي بك الرجعي والشوفيني الذي كان يدخل في صفوف المعارضة الموالية للغرب والمناهضة لكمال أتاتورك ، وقد استأثرت المسألة الكردية في مؤتمر لندن باهتمام غير قليل[٦] .

وعرض بكير سامي بك في ٢٤ شباط موقف الوفد التركي الموحد من المسألتين الكردية والأرمنية وطالب الأتراك بإعادة الحدود القائمة مع إيران وأرمينيا والقفقاس . وشرح بكير

---

(٥) تشرشل ، الأزمة العالمية ، ص ٢٧١ .

(٦) انظر : كلوجينكوف ، سيفر ولوزان . تاريخ المعاهدات الديبلوماسية ـ معاهدة صلح سيفر والاتفاقيات المبرمة في لوزان ، ص ١٩ ؛ ميللر ، دراسة تاريخ تركيا المعاصر ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ ؛ شمس الدينوف ، النضال الوطني ـ التحرري ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٥ .

سامي بك أن الجانب التركي يعترف بالحدود مع أرمينيا التي وضعتها معاهدة الكسندر بولسك بتاريخ ٢ كانون الأول عام ١٩٢٠ وبالحدود مع إيران القائمة قبل الحرب وحسب « مبدأ القوميات »(٧) .

كما تناول ممثلو الحلفاء المسألتين الأرمنية والكردية في الاجتماع الذي جرى في ٢٥ شباط وفي البداية بحثت وفود بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان المسألتين في ما بينها ومن ثم أعلن لويد جورج باسمها للوفد التركي بأن الأحداث التي أعقبت سيفر قد أثرت على هاتين المسألتين . ولهذا السبب قد تتم مناقشتها « وحلها بصورةٍ نهائية في هذا المؤتمر » ، وبذلك بينت دول الحلفاء الكبرى على أنها تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا موافقةً على مناقشة مستقبل أرمينيا وكردستان . وأعلن بكير سامي بك بأن « مستقبل هذين البلدين يستأثر باهتمام كبير من جانب تركيا بما أنهما مجاوران لحدودها الشرقية لكنه لم يسارع في تحديد موقف الجانب التركي رغبة منه ، كما يبدو ، في كسب الوقت للمناورة والمساومة .

بيد أن لويد جورج ألحّ على بحث هاتين المسألتين فوراً ، ورداً على ذلك لجأ رئيس الوفد التركي إلى أسلوب استخدمته الأوساط التركية على الدوام أثناء مناقشة القضية الكردية وهو أن وفده لا يمثل تركيا فقط بل كردستان أيضاً لأنه يضم في عداده وفوداً من المناطق الكردية في البلاد ، وكأن المسألة الكردية تحولت بذلك من مسألة دولية إلى مسألة داخلية لا تخضع للمناقشة مع الدول الكبرى الأخرى ، وفي هذه الحالة لم تترك مناورة بكير سامي بك انطباعاً على وفود الحلفاء ، لا سيما أنه لم يكن بين أعضاء وفد المجلس الوطني التركي الكبير مندوب واحد من ولايات شرق الأناضول (فقد مثّل بكير سامي بك أماسية ، وجامي بك - أيدين ، وخسروف بك - طرابزون ، ويونس نادي - إزمير ، وزكي بك من أضنة)(٨) . وفي اليوم التالي ، أي في السادس والعشرين من شباط جرى في المؤتمر بحث المسألة الكردية بصورةٍ خاصةً ومنفردة .

وتحدث وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون باسم الحلفاء وأكّد على رغبتهم في النظر من جديد إلى مواد معاهدة سيفر المتعلقة بالأكراد والأرمن ، وأعار كيرزون اهتمامه الأساسي لتوضيح مخططات الجانب التركي تجاه القضية الكردية ، ولم يكن ذلك فضولاً لا هدف له ، بل سعياً لمعرفة ما إذا كان الكماليون قادرين على تشكيل خطر حقيقي على السياسة البريطانية في كردستان .

وعرض بكير سامي بك بشكل واسع آراء الجانب التركي حول المسألة الكردية في البلاد ، مؤكداً على أن السكان الأكراد لهم « تمثيل كامل » في المجلس الوطني التركي الكبير ما دام كل سنجق ينتخب ٥ نواب يمثلون الأكراد والأتراك على السواء . ولقد « أعلن الأكراد على الدوام أنهم يشكلون وحدة تامة مع تركيا ؛ وللعِرقين شعور مشترك وثقافة مشتركة ودين واحد » .

---

(٧) DBFP. Vol. XV. International Conferences and Conversation 1921 , N°20, P. 175 .

(٨) المصدر السابق ، العدد ٢٤ ، ص ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .

صحيح أن بكير سامي بك اعترف بأن « عدداً غير كبير من الأكراد » رغب بعد الصلح في الانفصال عن تركيا ، وشكلت في القسطنطينية « جمعية صغيرة » ترأسها سيناتوران في الامبراطورية العثمانية (أحدهما كان شريف باشا) ، إلا أن هذه الجمعية لم تمثل أحداً « واسترشدت على الأغلب بدوافع شخصية أكثر من الدوافع القومية » ، ولم ينل أعضاؤها حتى موافقة أكراد القسطنطينية » . . وقد عبرت حكومة أنقرة عن استعدادها لاستقبال لجنة في كردستان تقوم بإجراء التحقيقات أو الاستفتاء العام . ويعطي « النظام العضوي الأساسي » الجديد للولايات الذي وضعه المجلس الوطني التركي الكبير استقلالاً ذاتياً محلياً . وعلى أية حال تقبل الحكومة بمبدأ الاستقلال الذاتي المحلي للمناطق « التي يُشكل فيها العنصر الكردي غالبية السكان » . إلا أن الحدود المرسومة في المادة ٦٢ من معاهدة سيفر « لا تطابق الوضع الأثنوغرافي الحقيقي » ، فالأجزاء الغربية والجنوبية من ولايات مامورت ـ ألعزيز وديار بكر وخاصة سنجق سيفرك هي تركية صرفة ، وفي ولاية ديار بكر فإن مقاطعة ديرسم هي فقط كردية ، ويقطن الأكراد « بكثافة » أكبر في ولايتي بدليس ووان وفي جزء من ولاية الموصل ، كما أنهم يشكلون الغالبية على طول الحدود الإيرانية ومن ثم إلى الشمال في ما بعد . وتعيش في مناطق إربيل وألتون كوبري وطوز ـ خورماطلي غالبية تركية .

وقد قاطع كيرزون الذي كان يحب الاستقصاء والدقة الوفد التركي سائلاً عن عدد السناجق التي يشكل الأكراد فيها الأكثرية وعن عدد النواب الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير ، وما هو الجزء الذي يؤلفونه فيه . ورفض بكير سامي بك تقديم المعطيات الدقيقة حول هذا الشأن وعرض نفسه مثالاً ، إذ إنه كان شركسياً لكنه انتُخب من قبل الآخرين ، ولذلك فإنه بوسع النواب الأتراك أن يُنتخبوا من قبل الأكراد وبالعكس ، وإن نسبة الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير أعلى مما هي في البلاد ، وقد صرح بكير سامي بك بذلك دون أن يستند إلى أية وقائع .

إلا أنه لم يتمكن من صرف كيرزون عن موقفه ، وأعلن كيرزون بأنه يترتب على الحكومة العثمانية منح الاستقلال الذاتي للولايات التي تعيش فيها غالبية كردية وتحديد حدودها بدقة ، فرد عليه بكير سامي بك قائلاً بأن الاستقلال لن يُمنح للأكراد وحدهم ، بل بوجه عام لجميع الولايات التي سيكون لها ميزانية خاصة وإدارة ذاتية ، أي أنه سيتم تطبيق لا مركزية واسعة . ورداً على ملاحظات كيرزون حول أن تلك إدارة ذاتية محلية فقط ، ولا تقدم شيئاً « للأكراد كأكراد » فأجاب رئيس الوفد التركي بأن الأكراد ليست لديهم رغبة أخرى سوى العيش مع الأتراك كإخوةٍ لهم ، فالفوارق بين الأكراد والأتراك ليست أكبر من الفوارق القائمة بين الإنكليز والاسكوتلنديين[٩] .

وهكذا حددت مناقشة المسألة الكردية في مؤتمر لندن موقف الأطراف منها وبدقة ، ووقف الكماليون الذين كان بكير سامي بك معبراً عن آرائهم في ميدان السياسة القومية (مع

(٩) المصدر السابق ، العدد ٢٦ ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

أنه تزعم المعارضة الموالية للامبريالية والمناوئة لكمال في المسائل الأخرى وخاصة في مسائل السياسة الخارجية) ضد تقرير مصير الأكراد ، وبالتالي وقفوا إلى جانب إلغاء المواد المناسبة في معاهدة سيفر[١٠] وتمسكت رسمياً دول الحلفاء التي تحدث كيرزون باسمها وبصورة رئيسة ، بموقفها السابق الذي يقضي بمنح الأكراد الحكم الذاتي ، إلا أنه تبين حتى أثناء هذه المناقشات الأولية أن دول الحلفاء الكبرى مستعدة للتنازل أمام الأتراك وبالتحديد في المسألتين الكردية والأرمنية . كما دل على ذلك استعداد ديبلوماسية دول الحلفاء بالذات أثناء بحث إمكانية إعادة النظر في مواد معاهدة سيفر المناسبة وغياب ذكر أي شيء يمتّ بصلة إلى كردستان الموحدة أو المستقلة لدى الوفود البريطانية . وكانت ردود كيرزون أثناء المناقشات كلها تشير إلى أن الحلفاء يوافقون على الاستقلال الذاتي الداخلي للأكراد في تركيا ، أي على أدنى درجات حق تقرير المصير . واغتنم رئيس الوفد التركي استعداد الحلفاء للتضحية بالأكراد ، ولذلك تهيأ له أن يتخذ موقفاً ينم عن التحدي في المفاوضات حول المسألة الكردية . وفضلاً عن ذلك أدرك بكير سامي بك بأن دول الائتلاف قد تقدم على تنازلات مقبلة ، ولم يخطىء في ذلك .

وقبل افتتاح مؤتمر لندن في « فورين أوفيس » أخذ يتكوَّن رأي حول ضرورة التغييرات في السياسة الكردية التي أعلنتها سيفر رسمياً ، ففي مذكرةٍ أرسلها أوسبورن العامل في الإدارة الشرقية لوزارة الخارجية إلى الديبلوماسي البارز هارولد نيكولسن بتاريخ ١٧ شباط عام ١٩٢١ بدت الشكوك حول « ما إذا كانت بريطانيا قادرة أن تأخذ على عاتقها أية التزامات نحو الأكراد عندما اتضح لها أن الالتزامات نحو العرب كانت صعبة التنفيذ . وتساءل أوسبورن ما إذا كان الأكراد يرغبون حقاً في الاستقلال الذاتي ، وما إذا كانوا متحدين بصورةٍ كافية بحيث يعقدون الأمل على النجاح ، وما إذا كان لديهم أي شكلٍ من أشكال الاستقلال الذاتي في ظل السلطة التركية » وكتب يقول : « على أية حال لا تبدو أية خطة كردية ـ أرمنية مرغوباً فيها أو قابلة للتحقيق » ، وينبغي حذف الأقسام الكردية من النص الجديد للمعاهدة القادمة مع تركيا واستبدالها بتعهد تركيا منح الأكراد « أي شكلٍ من أشكال الإدارة الذاتية المحلية » إذا جرى تقديم مثل هذا الطلب بعد قيام عصبة الأمم بدراسة المسألة[١١] .

ويظهر أن المسألة الكردية قد أُثيرت أثناء مؤتمر لندن مراراً بحد ذاتها وبصدد المسائل الأخرى في الشرق الأوسط ، وأعلن الحلفاء في المقترحات الموضوعة في نهاية المؤتمر والمقدمة في ١١ آذار عام ١٩٢١ عن أنهم على استعداد في ما يتعلق بكردستان «النظر في تغيير المعاهدة (سيفر ـ المؤلف) بمعنى تكييفها مع وقائع الموقف القائم». وكان ذلك يعني التخلي الفعلي عن

---

(١٠) وفي هذه الأثناء لم يعرض موقف حكومة « الباب العالي » القائمة شكلياً ، لأنها لم تكن موجودة ، فقد انحل وفد استانبول نهائياً في الوفد التركي العام .

(١١) DBFP. Vol. XVII. Greece and Turkey, January 1 , 1921 - September 2 , 1922. London, 1970 , N°41 , P. 62 .

مطلب الاستقلال الكردي على أقل تقدير ، وكانت دول الحلفاء جاهزة للاكتفاء بنظام حكمٍ ذاتي للولايات الكردية في تركيا ، زد على ذلك أنها كانت على الورق على الأغلب أكثر مما هي عملياً .

إلا أنه كما كتب تيمبرلي تعرضت في مؤتمر القاهرة « الأراضي التي كانت لها أهمية حيوية للخطر أكثر من كردستان أملاً في تحقيق المكاسب . وأصيبت هذه المخططات بالإخفاق تماماً »[١٢] . فقد باءت بالفشل محاولة تهدئة الكماليين وتحديث معاهدة سيفر مع الإبقاء على جوهرها . ولم يتم التوصل إلى مساومة ذلك أن شروط المعاهدة لم تكن ترضي أي طرفٍ من الأطراف ، فقد كانت قليلة الأهمية جداً بالنسبة للأتراك ولا تتساوى مع ما حققوه من نجاحات عسكرية وسياسية في الأشهر الأخيرة ، أما بالنسبة لليونانيين فقد كانت تنطوي على خطر ضياع المواقع التي استولوا عليها ، كما لم تحقق دول الائتلاف الكبرى أي شيء لأن خلافات عميقة كانت تمزقها (التي تم تسويتها وإلى حدٍ ما بالمصالح المشتركة في مسألة التعويض التي تمكنت الديبلوماسية الإنكليزية من ربطها بمسألة الشرق الأوسط) . ولم تحبذ بريطانيا دفع اليونانيين باتجاه تقديم التنازلات ، لأنها كانت تحلم بتغيير الخط العسكري لمصلحتهم . ولم تكن لديها القدرة أبداً على توجيه الأتراك الذين تمكنوا أثناء مؤتمر لندن بالذات من توطيد وضعهم السياسي الخارجي بشكلٍ كبير ، الأمر الذي وجّه أخطر ضربةٍ إلى معظم استراتيجية الشرق الأوسط وبالدرجة الأولى الاستراتيجية البريطانية .

وأثناء عمل مؤتمر لندن عقدت حكومة أنقرة في النصف الأول من آذار عام ١٩٢١ عدداً من الاتفاقيات الدولية التي دشنت مرحلة هامة في الشرعية الدولية القانونية للنظام الجديد في تركيا . فقد وضعت معاهدة الصداقة والتحالف بين تركيا وأفغانستان الموقعة في آذار في موسكو بدايتها ، وبالتالي أصبح لدى تركيا أول حليف في الشرقين الأوسط والأدنى ، كما أن مكان إبرام هذه المعاهدة كان رمزياً .

وفي ٩ آذار وقع بكير سامي بك مع وزير الخارجية الفرنسي بريان ، وذلك خارج إطار المؤتمر ، في لندن اتفاقيةً عسكرية وسياسية واقتصادية واسعة تحافظ فرنسا بموجبها على مواقعها الاقتصادية السائدة وإمكانيات التأثير السياسي في كيليكية وفي مناطق جنوب ـ شرق الأناضول المجاورة لها وذلك لقاء وقف وجودها العسكري فيها . كما تضمنت الاتفاقية تصوير الحدود التركية ـ السورية[١٣] . وليس صعباً أن نلاحظ أن هذه الاتفاقية سواء من حيث جانبها الجغرافي أم السياسي ـ الاقتصادي ، قد مسّت كردستان الجنوبية الغربية ، وأصبحت المسألة الكردية وللمرةُ الأولى موضوعاً مباشراً للمفاوضات التركية ـ الفرنسية ، وحصل الفرنسيون على إمكانية التغلغل في المناطق الكردية الواسعة والغنية .

ووقعت تركيا اتفاقية مماثلة مع إيطاليا في لندن (١٣ آذار)[١٤] ، لكنها كانت متعلقة

---

(١٢) A. History of the Peace Conference of Paris - Vol. VI , P. 91 ; A.J., **The Western Question in Greece and Turkey . A study in the Contact of Civilisation** , London 1922 , P. 95 .

(١٣) شمس الدينوف ، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(١٤) المصدر السابق ، ٣٩ .

بجنوب وجنوب غرب الأناضول بصورة أساسية ، كما تم التوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا في آنٍ واحد حول تبادل أسرى الحرب .

وقد رفض المجلس الوطني التركي الكبير جميع الاتفاقيات التي وقعها بكير سامي بك في لندن لتمسكها بما جاء في سيفر وإلحاقها ضرراً مباشراً بتركيا ، أما رئيس الوفد التركي نفسه ، الذي حاول الاتفاق مع دول الحلفاء في لندن وفق خطةٍ معادية للسوفيات فقد سُحبت الثقة منه ، وسرعان ما عُزل من منصبه . بيد أن هذا « السبب لم يحرم هذه الاتفاقيات أبداً من نصيب وافرٍ من الأهمية السياسية، فهي التي عزّزت دون شك سمعة حكومة أنقرة الدولية ، وفضلاً عن ذلك عمّقت الخلافات في جهة دول الحلفاء المعادية لتركيا وشدّدت من عزلة بريطانيا »[15] .

ومما اتسم بأهمية أكبر لتركيا الجديدة في هذه المرحلة العصيبة من تطورها عندما اقترن هجوم الحلفاء الديبلوماسي والسياسي بالتدخل العسكري هي معاهدة « الصداقة والأُخوَّة » بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية وتركيا الموقعة في موسكو بتاريخ ١٦ آذار عام ١٩٢١ التي وضعت أساس العلاقات السوفياتية ـ التركية خلال المرحلة التالية كلها والتي استمرت إلى يومنا هذا .

ولكن مؤتمر لندن في جزئه الشرق أوسطي (مثلما كان في جزئه الألماني) لم يسفر بهذا الشكل أو ذاك عن نتيجة ، وألحق موضوعياً أكبر ضرر ببريطانيا إذ لم تتمكن من وقف عملية انهيار نظام سيفر بالوسائل الديبلوماسية ، في حين أن الضرر الذي أُلحق بحلفاء بريطانيا الرئيسيين كان أقل بكثير لأنهم لم يكونوا أولاً ، معنيين مثل بريطانيا بالحفاظ على سيفر ، وثانياً لأنهم أفلحوا في إقامة علاقات متبادلة النفع مع أنقرة . أما بالنسبة للكماليين فلم تكن شروط السلام المعروضة في لندن مقبولة لديهم بوجه عام ، ذلك أنها لم تختلف مبدئياً عن شروط سيفر ، في حين أن النضال الأساسي في سبيل استقلال تركيا سيتم في مرحلة لاحقة .

ويبدو أن فشل مؤتمر لندن قد عاد بالمسألة الكردية إلى مواقعها الأولية ، وأدى إلى ارتياح كبير لدى بريطانيا صاحبة المبادرة في إنشاء كردستان المستقلة حيث كان ذلك بالنسبة للندن تعويضاً جزئياً عن إخفاقاتها في الشرق الأوسط . إلا أنه ـ كما ورد آنفاً ـ فقدت هذه الفكرة أهميتها ولدرجةٍ كبيرةٍ بالنسبة لبريطانيا فضلاً عن حلفائها في أوائل عام ١٩٢١ ، الأمر الذي كشف عن ذلك مؤتمر لندن . أما أنقرة فقد تمكنت من اتخاذ موقف ثابت من المسألة الكردية حيث لم يساهم في ذلك الاتفاقيات مع فرنسا وإيطاليا فحسب ، بل المعاهدة مع روسيا السوفياتية وبدرجة أكبر التي وفرت الحماية لحدود البلاد الشرقية .

وهكذا دوت في مؤتمر لندن الضربات الأولى بالناقوس الجنائزي على كردستان المستقلة ، مع أن الأمر كان على نحو آخر شكلياً . فقد أكد الحلفاء على بنود سيفر الأساسية ، وتبدو هذه المقترحات في العرض الذي قدمه مصطفى كمال حول المسألة القومية

---

(١٥) كلوجينكوف ، ص ٢٠ .

على الشكل التالي : « مقترحات آذار عام ١٩٢١ : تعلن دول الحلفاء الكبرى طبقاً للوضع الناشيء من جديد عن استعدادها لإدخال التعديلات المناسبة إلى معاهدة سيفر حول هذه المسألة ، ولكن شريطة أن تعلن تركيا من جانبها عن استعدادها لاتخاذ موقف حسنٍ من الحكم الذاتي المحلي وأن تضمن ، وحسب الإمكانية المتاحة ، مصالح الأكراد والآشوريين والكلدان »(١٦) .

بينما لم يعتزم الحلفاء عملياً بعد العمل وبنشاط في سبيل مصالح الأقليات القومية في تركيا والأكراد بالدرجة الأولى ، ولقد استوعب الكماليون ذلك بصورةٍ جيدة . ويستأثر بالاهتمام الحديث الذي جرى بين لويد جورج وبكير سامي بك في ١٦ آذار في مبنى مجلس العموم وبعد انتهاء مؤتمر لندن مباشرة . وعندما تحدث رئيس الوزراء البريطاني عن التنازلات التي سيكون بوسع بريطانيا تقديمها لتركيا فقد أورد ذكر كردستان وأرمينيا ، وأعلن بكير سامي بك من جانبه أن ميسوبوتاميا « ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية » ، وأضاف بأن أنقرة لا تريد إلحاق الأذى ببريطانيا في الموصل(١٧) . وكانت هذه الجملة الأخيرة من عنده ، وخلافاً لما أُمر به وبشكل واضح ومطابقة للخيانة (الأمر الذي أدى إلى سحب الثقة من بكير سامي بك) ، ذلك أن مطامع أنقرة في الموصل كانت بالتحديد في مركز الصراع الأنكلو-التركي الديبلوماسي ، لكن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في لندن حول عدم الرغبة في التنافس والصراع بسبب الأكراد في تركيا كان يستجيب لمصالح الطرفين .

ثانياً : على مشارف لوزان

وفي مثل هذا السياق تقريباً تطورت العلاقات بين لندن وأنقرة حول المسألة الكردية في تركيا لغاية لوزان وبعدها . وتمسك الكماليون بثبات بموقفهم الذي ينعدم بموجبه أيّ فارق جوهري بين الأكراد والأتراك ، وعلى أن تقام سيادة الدولة التركية التامة على أراضي تراقيا الشرقية وآسيا الصغرى وشرق الأناضول حيث يؤلف الأكراد والأتراك أكثرية سكانها(١٨) . ولم يعارض الإنكليز بوجه عام مثل هذه الفكرة ، لا بل أعربوا عن استعدادهم لتقديم تنازلات للأتراك في الجانب الإقليمي للمسألة الكردية وقد تحدث هوراتسي رامبولد السفير البريطاني والمندوب السامي في استانبول أثناء حديثه مع كمال حميد بك نائب رئيس الصليب الأحمر العثماني عن إمكانية « تغيير الحدود لصالح تركيا في المناطق الكردية على الأغلب والواقعة إلى الشرق من الفرات »(١٩) ولم يرد أي ذكر تقريباً « للاستقلال الكردي » أو « الحكم الذاتي » في الديبلوماسية البريطانية بعد مؤتمر لندن .

---

(١٦) مصطفى كمال ، طريق تركيا الجديدة ، الجزء ٤ ، ص ١٤٠ .

(١٧) DBFP . Vol. XV , N°65 , P. 441 .

(١٨) المصدر السابق ، العدد ٢٨٨ ، ص ٣٠١ ، من ي . و . المندوب السامي البريطاني في استانبول راتيغان إلى كيرزون ، ٦ تموز عام ١٩٢١ .

(١٩) المصدر السابق ، العدد ٤٢٢ ، ص ٤٥١ . من رامبولد إلى كيرزون ، ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٢١ .

والتزمت الديبلوماسية الإنكليزية خلال عام ١٩٢١ وفي مطلع عام ١٩٢٢ بخطة مؤتمر لندن المتعلقة بمسألة الشرق الأوسط بصورة أساسية . ولما لم يقطع الإنكليز الآمال على انتصار اليونانيين وبعد هزيمة الآخرين في ٣١ آذار ـ نيسان عام ١٩٢١ (« إينونو الثاني ») وفي معركة وقعت على نهر ساراقية (٢٣ آب ـ ١٣ أيلول عام ١٩٢١) لظنهم بعدم قدرة الأتراك على إحراز نصر حاسم وطرد المتدخلين بصورة نهائية من بلادهم ، فقد اعتمدوا وبشكل من الأشكال على فرض معاهدة سيفر التي جرى تحديثها وتغييرها بصورة طفيفة على تركيا وحلفائهم . وفي هذه الأثناء يجب الحفاظ على جوهر سيفر الذي يقضي بإبقاء تركيا شبه مستعمرة وتابعة . ولكن ، بالطبع ، يترتب على بريطانيا بمقدار إضعاف مواقعها في تركيا المضي في تقديم تنازلات معينة مسّت وقبل كل شيء الأقليات القومية في ولايات شرق الأناضول .

وكتب كيرزون ، مثلاً ، إلى السفير البريطاني في فرنسا اللورد هاردينغ عن المقترحات البريطانية بإعادة النظر في سيفر « كأساس للنقاش » . ولكن جوهر هذه المقترحات المبنية على مقررات مؤتمر لندن من الصعب إدراكها . وقد عرضها مدير « فورين أوفيس » بصورة مبهمة للغاية . ولكن يتضح من هذه الوثيقة شيء واحد وهو أن حكام لندن لم يكترثوا بعد بالمسألة الأرمنية دون شك ، في حين أنهم لم يروا ضرورة التذكير بالمسألة الكردية بوجه عام قاصدين من وراء ذلك المفاوضات القادمة التي لا مناص منها[٢٠] .

صحيح أن الجانب البريطاني حاول منذ البداية توضيح ما كان يتعلق بجانب واحدٍ من القضية الكردية ، والحديث يدور عن الموصل ، فلقد رفض الإنكليز جميع دعوات الأتراك في ولاية الموصل . وتشدق رامبولد بالحديث عن « الالتزامات الأخلاقية أمام الأكراد والمسيحيين في ولاية الموصل »[٢١] وأخذوا يعبرون في « فورين أوفيس » عن مخاوفهم حول إمكانية انتقال اهتمام الكماليين إلى شمال ميسوبوتاميا بغية استرجاع الموصل نتيجة هزائم اليونانيين . وقالوا بأن الحكومة البريطانية قد تصبح في هذه المنطقة في وضع شبيه بوضع فرنسا في كيليكية[٢٢] .

وفي الواقع كان وضع بريطانيا أسوأ من ذلك لأنها ربطت سياستها في الشؤون الكردية وبقوة مع قضية لا أمل فيها وهي خنق الثورة التركية الوطنية التحررية بأيدي الآخرين ، وحاولت فرنسا (مثلما حاولت إيطاليا) ، كما ورد آنفاً ، التملص في مؤتمر لندن من مثل هذه السياسة . ومع أن عداء المستعمرين الفرنسيين للحركة الوطنية التحررية لشعوب تركيا لم يكن أقل من عداء المستعمرين الإنكليز وغيرهم لها . ففي هذه الحالة كانت مطامع باريس الاستعمارية المغرضة والتنافس بين الدول الامبريالية في سلم الأولويات . وعلى الرغم من

---

(٢٠) المصدر السابق ، العدد ٤٩٦ ، ص ٥٣٥ ، ٥٤٢ ، من كيرزون إلى غاردينغ ، ٣٠ كانون الأول عام ١٩٢١ .

(٢١) المصدر السابق ، العدد ٤٧٢ ، ص ٥١٢ ، رامبولد إلى كيرزون ، ٦ كانون الأول عام ١٩٢١ .

(٢٢) المصدر السابق ، العدد ٥٢٦ ، ص ٩١٩ ، مذكرة حول جلاء القوات اليونانية من آسيا الصغرى بتاريخ ٩ شباط عام ١٩٢٢ .

جميع العوائق فقد واصلت باريس السير في طريق التقارب مع الكماليين ، الأمر الذي أدى إلى عقد معاهدة صلح تركية ـ فرنسية منفردة وقعها المفوض الفرنسي فرانكلين ـ بويون في أنقرة في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢١ .

وكان ما يسمّى « معاهدة فرانكلين ـ بويون » نقطة هامة على طريق سقوط نظام سيفر في الشرق الأوسط ، لأنها دلت عملياً على انهيار جبهة دول الحلفاء المعادية لتركيا والمتشكلة في بداية الحرب العالمية الأولى والتي تقوضت بشكل كبير بعد أن وضعت الحرب أوزارها . وحسب المعاهدة تم إنهاء حالة الحرب بين فرنسا وتركيا ، وتخلت فرنسا عن معاهدة سيفر ، واعترفت بحكومة أنقرة وحددت بصورةٍ نهائية الحدود التركية ـ السورية ، وأصبحت أنطاكية تابعة لتركيا . أما الاسكندرونة فلسوريا (مع حق تأليف نظام إداري خاص) ، زد على ذلك أن فرنسا انسحبت من كيليكية ومن المناطق الواقعة إلى الشمال من الحدود التركية ـ السورية وبقيت سكة حديد بغداد الهامة من الناحية الاستراتيجية والممتدة من تشوبان بك وحتى نصيبين داخل الحدود التركية ، ونالت تركيا حق نقل المعدات العسكرية عبر الخط الحديدي الذي يمر في الأراضي السورية ، وحصل الرأسمال الفرنسي على عددٍ من الامتيازات في جنوب شرق الأناضول ، لكن مضمونها الكولونيالي قد ضعف كثيراً بالمقارنة مع اتفاقية ٩ آذار[٢٣] .

وكان للمعاهدة الفرنسية ـ التركية في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٢١ صلة مباشرة بالمسألة الكردية بشكل عام ما دام أنها أبعدت أحد أعضاء دول الحلفاء الرئيسة من نظام سيفر وبالتالي حكمت على معاهدة سيفر نفسها وموادها الكردية بفشل محتوم ، ومن الجانب الإقليمي المحلي لأنها مست مباشرةً كردستان الجنوبية ـ الغربية . وأقرت المعاهدة وبصورة نهائية السيطرة الفرنسية على جزئها السوري ، ووطدت المواقع العسكرية ـ السياسية لحكومة الكماليين في المناطق الجنوبية من كردستان تركيا ، وفي آنٍ واحدٍ أصبحت لدى تركيا إمكانية تحسين مواقعها العسكرية ـ الاستراتيجية وبشكلٍ ملموس على حدود كردستان الجنوبية .

وأثرت معاهدة فرانكلين ـ بويون تأثيراً مباشراً على مصير القضية الكردية و ـ كما يقال ـ من جانب آخر فقد وجهت أقوى ضربةٍ أخرى لا يمكن إصلاحها إلى السياسة الإنكليزية في تركيا وجعلت طبقاً لذلك جميع الأحاديث القادمة عن كردستان المستقلة أو ذات حكم إداري لا غاية لها .

واعترضت بريطانيا بشدة على هذه المعاهدة ، ولكن دون جدوى . وأعلن تشرشل في مذكرة إلى الحكومة أن الفرنسيين وعدوا أثناء مفاوضات فرانكلين ـ بويون في أنقرة بمنح تسهيلات لنقل القوات التركية عبر قطاع كيليكية لخط بغداد الحديدي إلى كردستان (من الملاحظ إلى كردستان الجنوبية) ليقوم مصطفى كمال بالضغط على بريطانيا . ولقد شك وزير المستعمرات في مصداقية هذا النبأ ، لكنه رأى في الوقت ذاته إمكانية إقدام الفرنسيين على اتخاذ مثل هذا « الإجراء غير الودي » . وأردف تشرشل قائلاً وهو في غاية الشك أن الفرنسيين

---

(٢٣) J.C. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East** , Vol. 11 , P. 98-100 .

يقومون بضمان مصالحهم على حساب بريطانيا ، فهم اغتاظوا من فيصل ويرغبون في وضع العراقيل أمامه في العراق (وأمام بريطانيا) . وحسب رأي السير ونستون كانت الحالة خطيرة للغاية وينبغي الضغط على فرنسا(٢٤) .

وشارك كيرزون مخاوف وزير المستعمرات تماماً وطلب من الفرنسيين تغيير مادة معاهدة فرانكلين ـ بويون حول إعادة منطقتي نصيبين وجزيرة ابن عمر اللتين تمتلكان أهمية استراتيجية كبيرة إلى تركيا ، وكذلك الخط الحديدي من تشوبان بك وحتى نصيبين . وعلى أية حال أصر كيرزون على أنه ينبغي استشارة بريطانيا حول هذه المسائل(٢٥) .

وسارع الفرنسيون إلى طمأنة حليفهم البريطاني ، وتلقى كيرزون تأكيدات من أن المعاهدة مع الأتراك لن تلحق الضرر ببريطانيا ، ولن تسمح السلطات الفرنسية بأية نقليات على خط بغداد الحديدي الذي يمر عبر الأراضي السورية ، وعلى العموم لن يسمح بأي تهديد للأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني(٢٦) .

وبصرف النظر عن جميع هذه التأكيدات فقد أدت المعاهدة الفرنسية ـ التركية إلى تدهور العلاقات بين الحلفاء بسبب المسألة التركية . وضاعف جلاء الطليان من أنتاليا الخلافات بين دول الحلفاء حول المسألة التركية ووطد من مواقع الكماليين . « وبعد اتفاقية أنقرة (معاهدة فرانكلين ـ بويون) لم يكن بالمستطاع أن يجري الحديث أبداً ليس عن بقاء صلح سيفر الذي كان الجميع ما زالوا يعقدون عليه بعض الآمال في أثينا وأنقرة فحسب ، بل وعن إعادة النظر فيه في تلك الأطر الضيقة التي رسمها مؤتمر لندن في آذار »(٢٧) . وكتب هوفمان يقول : « تخلصت فرنسا عملياً في سياستها التركية من التزامات معاهدة سان ريمو ومعاهدة صلح سيفر ومن اتفاقية ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠ »(٢٨) .

وكتب موريس بيرنو الكاتب الاجتماعي الفرنسي الشهير آنذاك في نهاية الأزمة الشرقية يقول : « لن نقوم بالتجارب بعد على كردستان المستقلة ولا على أرمينيا المستقلة »(٢٩) . وليس بوسع هذا الاعتراف المتأخر (المشوب بفضح الذات) أن يخفي الحقيقة وهي أن سياسة فرنسا ، شأنها في ذلك شأن سياسة حلفائها ، كانت معادية على الدوام للأقليات العرقية في تركيا بما فيها الأكراد . واستمرت على هذا المنوال خلال سيفر وفي مرحلة التقارب الفرنسي ـ الكمالي عام ١٩٢١ . وقد ضاعفت اتفاقيات الفرنسيين مع الكماليين من الصعوبات القائمة أمام الحركة الكردية القومية أكثر من ذي قبل لأنها ساعدت أنقرة على

---

(٢٤) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » . مذكرة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٢١ .

(٢٥) المصدر السابق ، من كيرزون إلى الكونت سين أولير ، ٥ تشرين الثاني عام ١٩٢١ .

(٢٦) المصدر السابق ، من دي مونتيل إلى كيرزون ، ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٢١ .

(٢٧) كلوجينكوف ، ص ٢٢ ـ ٢٤ ، انظر أيضاً : ميللر ، **دراسة تاريخ تركيا المعاصر** ، ص ١١٦ ـ ١١٧ .

(٢٨) هوفمان ، ص ١٢٢ .

(٢٩) Maurice Pernot , **La Question Turque** , Paris , 1923 , P. 253 .

ترسيخ مواقعها السياسية ـ العسكرية وتوطيدها في ولايات شرق الأناضول وعرقلت بصورةٍ كبيرةٍ الصلات الطبيعية بين العشائر الكردية في تركيا وفي سوريا . وتلقت كردستان تركيا في شخص سوريا « الفرنسية » جبهة معادية في المؤخرة .

وعلى العموم لم تشغل المسألة الكردية تلك الأهمية بالنسبة لفرنسا كما كانت بالنسبة لبريطانيا ، فلقد عقد المستعمرون الفرنسيون الرهان أكثر على الأقليات المسيحية في بلدان المشرق العربي وأدى تخلي فرنسا الاضطراري عن اتفاقية سايكس ـ بيكو ، وبالتالي عن مكاسبها في كردستان الجنوبية والجنوبية ـ الغربية ، إلى إضعاف اهتمامها بتأييد السكان الأكراد . ومنذ عام ١٩٢١ تحددت المسألة الكردية بالنسبة لفرنسا بأطر محلية في سوريا وبمصالحها الاقتصادية في شرق الأناضول وفي شمال العراق .

صحيح أن الأوساط الامبريالية المتطرفة والمتنفذة في فرنسا بزعامة ريمون بوانكاريه (رئيس الوزراء منذ أوائل عام ١٩٢٢) لم تكن راضية عن التنازلات المقدمة للكماليين ، فلقد وجدت فيها ضرراً كبيراً على مصالح فرنسا الاستعمارية في الشرق الأوسط . وفضلاً عن ذلك خشيت هذه الأوساط من أن الخلاف مع بريطانيا بسبب القضايا التركية يضعف من مواقف فرنسا في المسألة الألمانية . (وسرعان ما جرى فعلاً) ، ووجه نقد لاذع إلى حكومة بريان السابقة[٣٠] .

وكانت مقالة أوغيوست غوفين الصحفي الشهير آنذاك في « جورنا دي ديبا » بتاريخ ٣١ كانون الثاني عام ١٩٢٢ نموذجية ، حيث تناول فيها القضية الكردية أيضاً ، وكتب غوفين وهو يشعر بالاستياء من أن الحكومة الفرنسية خانت الثوار الأكراد ضد السلطة التركية ، الذين أكدت لهم في ما مضى على أنها لن تنسحب من الأراضي التي أُعطيت لفرنسا حسب سيفر قائلاً : « وإليكم ما ينبغي أن يرفع من نفوذ فرنسا في الشرق ، إننا لا نعرف أمثلة شبيهة لهذه الدناءة في تاريخنا كله ، إذ يقوم السادة بريان وفرانكلين ـ بويون وصحبهما بإعطاء العدة العسكرية الفرنسية لاستعباد أولئك الذين عملت فرنسا على حمايتهم منذ غابر الأزمنة ، إن فرنسا في الشرق ليست ضحيةً لدسائس غريبة ، بل ضحيةً لأخطاء رعاتها الطالحين »[٣١] .

بيد أنه لم يكن بوسع وزارة بوانكاريه تغيير مجرى الأحداث على ساحة الشرق الأوسط والبحث عن مساومة مع انكلترا بغية تجنب عزل فرنسا ديبلوماسياً . وبدأت عملية حتمية لإعادة النظر في سيفر « وكان على وجهات نظر الحلفاء حول المسألة التركية التي اختلفت كثيراً أن يتم التقارب والتنسيق بينها من جديد »[٣٢] . وقد اتُخذت إحدى المحاولات لإعادة

---

(٣٠) كلوجينكوف، ص ٢٣ .

(٣١) نشرة دورية لمفوضية الشعب للشؤون الخارجية ، العدد ١١٦ ، ١٧ شباط ، ص ١٧ .

(٣٢) كلوجينكوف ، ص ٢٤ .

الوحدة المنهارة إلى معسكر دول الحلفاء بشأن المسألة التركية في مؤتمر باريس لوزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (٢٢ ـ ٢٦ آذار عام ١٩٢٢) .

وفي هذا المؤتمر وجدت المسألة الكردية انعكاساً لها كدليل إضافي فقط في الصراع الديبلوماسي بين الأطراف ، وبعد أن أعلن بوانكاريه أن الرأي العام الفرنسي يعارض إيثار اليونانيين بشكل خاص فسأل : « لماذا يجب أن يقام لهم نظام خاص وليس للأكراد والأرمن وغيرهم ؟ »[٣٣] . ومن جانبه اقترح كيرزون أن يضمن الحلفاء لأنفسهم الحق الدائم للتدخل في المناطق التي تجري فيها أكثر النزاعات حدةً بين القوميات ، ولهذا الغرض قاموا بتعيين المفوضين الذين يشمل نطاق صلاحياتهم « المسلمين غير الأتراك أي الأكراد » والمسلمين في تراقيا الشرقية[٣٤] . وأخيراً جرت الإشارة إلى الموقف في كردستان تركيا بصورة عابرة في المؤتمر وبخصوص « المسألة الآشورية ـ الكلدانية » التي أثارها بوانكاريه على الأغلب لإزعاج الإنكليز وبطلب من القائد العسكري آغا بطرس الذي تشاجر مع السلطات الإنكليزية في العراق، وكان يعيش في باريس آنذاك[٣٥] . ولقد نُصح آغا بطرس بالاعتماد على « الخدمات الجليلة » لكل من كيرزون ووزير خارجية إيطاليا شانتسر . ووعد كيرزون وشانتسر بدراسة هذه المسألة ، وبطبيعة الحال تركاها دون دراسة لفترة طويلة وغير محددة[٣٦] ، وبعدئذٍ لم يجرِ ذكر الأكراد وكردستان في مؤتمر باريس .

ولم تكن مقررات مؤتمر باريس المعروضة بالتفصيل في المذكرة بتاريخ ٢٦ آذار عام ١٩٢٢ تختلف كثيراً عن مقررات مؤتمر لندن ، واتصفت التنازلات المقدمة للأتراك بطابع إعلامي أكثر من اتصافها بطابع عملي فضلاً عن أنها كانت موجهة إلى حكومة السلطان التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة . واحتفظ اليونانيون بالمكافأة على العدوان رغم أنها كانت ناقصة ، وقصارى القول تمكن الإنكليز الذين عقدوا الآمال ، إن لم يكن على إحراز نصر على الكماليين فعلى الأقل على الاحتفاظ بالمواقع التي استولى عليها اليونانيون من تأجيل إعادة النظر في معاهدة سيفر ، حيث ساعدهم في ذلك بوانكاريه الذي كان خصماً لسياسة سلفه بريان الموالية للكماليين .

وفي الوقت الذي رغب فيه الحفاظ على الأهم ، وهو إبقاء روح فرساي ـ سيفر في معاهدة الصلح القادمة مع تركيا فإنهم مع ذلك اضطروا إلى تقديم بعض التنازلات ، وأولها كان إلغاء بند عن تقرير مصير الأكراد ، إذ لم ترد كلمة واحدة عنه في المذكرة . أما عن الأرمن فقد اضطُر الحلفاء مع ذلك إلى ذكرهم ، لكنهم وضعوا ذلك في صيغةٍ بحيث لا يفرض أيّة التزامات على أحدٍ : يجب أن يؤخذ وضع الأرمن بعين الاعتبار سواء بمقتضى الالتزامات التي تعهّد بها الحلفاء أثناء الحرب ، أم نظراً للويلات الفظيعة التي عانى منها هذا

---

(٣٣) DBFP , Vol. XVII , N°560 , P. 676 .

٣٤) المصدر السابق ، العدد ٥٦١ ، ص ٧٠٤ .

(٣٥) انظر : ماتفييف ، الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن .

(٣٦) DBFP , Vol. XVII , N°563 , P. 704 .

الشعب[٣٧] . ومن الواضح أن هذا التنويه كان ضريبة للتقليد لا أكثر . وفي ما يتعلق بالمسألة الكردية في تركيا فإن مؤتمر باريس عام ١٩٢٢ لم يحذفها عملياً ، بل وشكلياً من جدول أعمال التسوية السلمية في الشرق الأوسط . وفي حقيقة الأمر وضعت المسألة الأرمنية أيضاً في الأرشيف مع أن الحلفاء لم يقرروا الإعلان عن ذلك جهاراً .

ولم يسفر مؤتمر باريس حول مسألة الشرق الأوسط ، كسابقه مؤتمر لندن ، عن أية نتائج ، ذلك أنه قد توخى ، وقبل كل شيء ، هدفاً صعب التحقيق ، وهو الحفاظ على أساس نظام سيفر مهما كلف الأمر . وتطورت الأحداث على ساحة الشرق الأوسط خلافاً لسيفر ، مع أن بريطانيا لم تكن ترغب ، وبتعنت ، عمل حساب لها ، وهي تعقد الآمال على أن يتمكن الكماليون من وقفها والحدّ منها . أما مواقع حكومة المجلس الوطني التركي الكبير فعلى العكس ، توطدت بثبات رغم الوضع المتوتر أحياناً على جبهات القتال . ولقد ساهمت في ذلك ولدرجةٍ كبيرةٍ روسيا السوفياتية التي لم تقدم لتركيا الجديدة المساعدة المعنوية - السياسية والديبلوماسية فحسب ، بل المساعدة العسكرية المباشرة . وقد تطورت العلاقات السوفياتية - التركية باطراد في أعقاب التوقيع في قارص بتاريخ ١٣ تشرين الأول عام ١٩٢١ على المعاهدة بين تركيا والجمهوريات السوفياتية في ما وراء القفقاس . وأدت معاهدة قارص إلى استقرار الموقف بصورةٍ نهائية على الحدود التركية - القفقاسية . وبالمناسبة يقال إنها عرقلت بصورة كبيرة إمكانية حبك الدسائس الامبريالية في المنطقة الأرمنية - الكردية . واختتم تشكّل العلاقات السوفياتية - التركية في مرحلتها الأولى بتوقيع معاهدة بين تركيا وأوكرانيا السوفياتية في ٢ كانون الثاني عام ١٩٢٢ خلال وجود بعثة م . ف . فرونزه في أنقرة .

ثالثاً : القضية الكردية ومسألة الموصل في مؤتمر لوزان

كان للمدافع القول الفصل في أزمة الشرق الأوسط المتواصلة ، ففي نهاية آب وأوائل أيلول عام ١٩٢٢ مُني الجيش اليوناني بهزيمة نكراء وتم تطهير الأناضول كلها من المتدخلين خلال أيام معدوداتٍ وكان انتصار الحركة الوطنية التحررية في تركيا نصراً مؤزراً ونهائياً ، في حين أن هزيمة المتدخلين كانت مريرة ولا يمكن التعويض عنها ، ووضعت الحرب أوزارها بعد التوقيع على صلح موداني في ١٢ تشرين الأول . وحان وقت المفاوضات التي يترتب عليها إنهاء عملية التسوية السلمية بين تركيا ودول الائتلاف الكبرى التي استمرت أربع سنوات ونيّفاً ، وهكذا اتجه الأمر نحو إنهاء « المسألة الشرقية » الشهيرة التي لعبت دورا كبيراً في تاريخ العلاقات الدولية .

وقد بدا وضع تركيا حسناً وللمرة الأولى خلال قرنين وربع من وجود هذه المسألة ، فلم تبدُ في المؤتمر الدولي بمظهر « الرجل المريض » المألوف ، بل كدولة حققت على التو ثورة ظافرة ، وطردت من أراضيها الغزاة وكانت في حالةٍ صعود من مختلف النواحي ، فروسيا التي

(٣٧) كلوجينكوف ، ص ٢٤ - ٢٦ .

كانت خصماً تقليدياً لتركيا تحولت إلى صديق ، الأمر الذي عزز كثيراً من مواقف تركيا في علاقاتها الدولية ، ومن الناحية السياسية الداخلية تقررت نهائياً مسألة السلطة ، ففي ١ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ تم إلغاء السلطنة ومعها حكومة « الباب العالي » أما الخليفة عبد المجيد الذي ترك وشأنه فكان رمزاً دينياً فقط ، بل وإن أيامه كانت معدودة ، واستحالت الحكومة الكمالية للمجلس الوطني التركي الكبير إلى سيدة وحيدة دون منازع على الوضع في البلاد ، وبعد مرور عام أعلنت أنقرة في تشرين الأول عام ١٩٢٣ عاصمة للبلاد من الناحية الشكلية أيضاً وتركيا دولةً جمهورية ، وفي أوائل آذار عام ١٩٢٤ ألغيت الخلافة .

ولم يكن خصوم تركيا بالأمس الذين جلسوا في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ معها على طاولة المفاوضات في لوزان على أحسن حال ، وخاصةً أن بريطانيا تكبدت خسارة كبيرة ، وكانت سياستها في تركيا بين الأنقاض ، أما لويد جورج الملهم الرئيس لسيفر وللحملة على أنقرة فقد اضطر في تشرين الأول عام ١٩٢٢ إلى ترك المسرح السياسي (وإلى الأبد) ، وترتب على فرنسا التي كانت منهمكة بالشؤون الألمانية الاكتفاء ببرنامج الحد الأدنى المجسد في معاهدة فرانكلين - بويون ، ولم يكن بوسعها أن تعرض على تركيا مطالب كبيرة . كما أن إيطاليا لم تكن خصماً خطيراً التي خرجت من الأناضول سالمةً وعانت من أزمة سياسية داخلية حادةٍ بسبب استيلاء الفاشيست على مقاليد السلطة في البلاد ، وقد سمح كل ذلك للوفد التركي برئاسة عصمت باشا (اينونو) أن يكون واثقاً من نفسه في لوزان .

ومع ذلك لم يكن وضع تركيا سهلاً ، فرغم أنها ظافرة ، لكنها كانت دولة متخلفة وشبه إقطاعية حاربت بلا انقطاع منذ عام ١٩١١ . واستنفدت مواردها الاقتصادية والبشرية وواجهت أقوى دول الغرب الكبرى التي ، بصرف النظر عن تناقضاتها الشديدة، كانت معنية بتوحيد صفوفها لأجل الحفاظ على مواقعها الاقتصادية والعسكرية - السياسية في الشرق الأوسط . وكان عليها خوض غمار صراعات ديبلوماسية شديدة ، حيث كانت الأطراف الرئيسية المتصارعة - تركيا وبريطانيا وفرنسا معنية خلالها، وعلى السواء، بعقد صلح ثابت وتطلب الموافقة على حلٍ وسط ، مقدمةً وبصورةٍ اضطرارية أحياناً على تنازلات هامة جداً . وكانت المفاوضات في مؤتمر لوزان التي استمرت ثمانية أشهر مع انقطاع ثلاثة أشهر تقريباً طويلة ودائبة ، وقد تناولت بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة مصائر كردستان والأكراد الذين جرى الاستخفاف - كالعادة - بمصالحهم القومية .

ولم تطرح المسألة الكردية بالذات في مؤتمر لوزان ، وكما أُشير سابقاً فقد تخلى الحلفاء في عام ١٩٢١ عملياً عن مطالب تقرير المصير القومي للأكراد ، وهذا ما يجري الاعتراف به في المصادر العلمية في الغرب أيضاً ، فمثلاً كتب جورج داروين أن كيرزون كان على استعداد تحت تأثير الموقف المتغير منح تركيا الإشراف على « كردستان ذات الحكم الذاتي »[٣٨] . وهنا جرت الإشارة وبشكل صائب إلى أن الإنكليز في « عصر سيفر » الذي لم يدم طويلاً قد

---

(٣٨) J. Darwin , **Britain Egypt and the Middle East** , P. 209 .

حددوا تقرير المصير القومي للأكراد ضمن إطار كردستان تركيا عملياً . وعندما طرحت مسألة إعادة النظر في سيفر فإن التخلي عن شعار كردستان المستقلة أو (ذات حكم ذاتي) كان يعني التخلي عن مبدأ تقرير المصير القومي لجميع الأكراد . واعتباراً من الآن وكأن المسألة الكردية قد عادت إلى نقطة الانطلاق ، فقد استحالت ثانية من قضيةٍ نالت اعترافاً حقوقياً ـ دولياً ، ومصادقة عصبة الأمم إلى مسألةٍ موضوعة في أطر محلية لكل دولةٍ من الدول التي تقتسم كردستان باقية قضية داخلية لها . وبهذه الصفة بالتحديد أصبحت موضوعاً للعلاقات الدولية . وقد بُحثت المسألة الكردية في مؤتمر لوزان وبصورة رئيسة كجزء لا يتجزأ من مسألة الموصل الملحّة للغاية .

وقبل افتتاح مؤتمر لوزان (بل وحتى عقد صلح موادان) طرح الإنكليز مسألة الموصل بوضوح وشدة وهي أن تظل الولاية تابعة للعراق وليس لدولةٍ أخرى . فقد أبلغ الجنرال الإنكليزي والقائد العام لقوات الحلفاء في استانبول كمال أتاتورك أثناء تقدم جيش الكماليين السريع نحو المضائق (ما يسمى بأزمة جنقلة)[٣٩] بأن بريطانيا لا تتخذ أية خطواتٍ نحو الصلح فيما إذا واصل الأتراك أعمالهم العدوانية « ضد كردستان والعراق »[٤٠]، وجرى التنويه في مذكرة الأركان العامة البريطانية بعد التوقيع على صلح موادان في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٢٢ إلى أن الوضع في العراق يجب أن يستقر على « المستوى الحالي » ، وإن تقديم تنازل لتركيا ، ولو عن أجزاء من كردستان وولاية الموصل سينجم عنه عواقب سيئة للجيش العراقي وللحامية الامبراطورية . وينبغي إعاقة تقدم الأتراك على مسافةٍ من بغداد وأن تبقى العمادية داخل العراق أمّا سكانها من الآشوريين فيجب استخدامهم كقوةٍ ضد العدوان التركي[٤١] .

ومن حيث المبدأ وافقت لندن أثناء مرحلة الإعداد المباشر لمؤتمر لوزان عن مثل هذا الموقف بعد أن جعلته أكثر دقة وإلى حدّ ما فقط. ويسرد كيرزون في عداد شروط معاهدة الصلح القادمة مع تركيا تلك الشروط التي أصرّت عليها بريطانيا بلا قيدٍ أو شرط وكانت « على قناعة تامة » بأنها سوف تحظى بتأييد حلفائها (« فئة أ ») وهي :

٦ ـ ينبغي الحفاظ على حدود سوريا والعراق ، لكن المنتدبون يستطيعون التوصل إلى اتفاق للنظر « في إجراء تعديلات محلية » .

٧ ـ « لا يمكن السماح لأية تغييرات » بالنسبة لأراضي سوريا والعراق وفلسطين الواقعة تحت الانتداب » .

---

(٣٩) انظر : ميللر ، أزمة جنقلة ومسألة المضائق ـ تركيا . قضايا ملحّة في التاريخ الحديث والراهن .

(٤٠) DBFP , Vol. XVIII . Greece and Turkey . September 3 . 1922 - July 24 . London 1972 . N°81 . P. 122 .

من كيرزون إلى رامبولد ، رقم ٤٥٥ و٤٥٦ ، ١ تشرين الأول عام ١٩٢٢ .

(٤١) المصدر السابق ، ص ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ملحق ٢ .

وفي ما يتعلق بالشروط المرغوب فيها التي قد يجري النقاش حولها (« فئة ب ») فقد حددها كيرزون على النحو التالي :

١ ـ الأقليات القومية في آسيا : « الالتزام بمقررات آذار قدر الإمكان »[٤٢] ، أي مقررات مؤتمر باريس الرامية إلى « اتخاذ الإجراءات لحماية الأقليات الإسلامية والمسيحية سواء في أوروبا أم في آسيا »[٤٣] .

ولقد وافقت باريس على شروط الحكومة البريطانية هذه موافقةً تامةً ، وقال بوانكاريه بأنه « يعتبر شرفاً له » تأييد بريطانيا في مسألة الموصل وكذلك في قضية الأقليات[٤٤] .

وهكذا كانت نوايا الإنكليز ومؤيديهم الفرنسيين في مسألة الانتداب على العراق واضحةً ، وهي عدم السماح بأيّ شكلٍ كان لتطاولات الأتراك على ولاية الموصل ، أما قضية الأكراد وغيرهم من الأقليات العِرقية فإغراقها في بياناتٍ مغريةٍ لا يلزم بشيء .

وكانت الأخيرة تناسب أنقرة تماماً ؛ فقد أُتيح للوفد التركي خلال عمل مؤتمر لوزان إمكانية الإقناع بأنه ليست لدى دول الحلفاء الكبرى نية تحت مظهر الاهتمام بتقرير مصير الأقليات في تركيا تشجيع الانفصالية وتقسيم البلاد في المستقبل . بيد أنّ مسألة الموصل أصبحت حجر عثرة بين بريطانيا وتركيا والعقبة الرئيسة لصياغة قرارات منسقة في التسوية السلمية .

وبدا أنّ معظم الأوراق الرابحة في الجدل الشديد الناشيء في مؤتمر لوزان بسبب ولاية الموصل كانت بأيدي الإنكليز ، فقد سيطروا على الموصل بعد أن احتلوها حسب قانون الحرب وتمت المصادقة على الاحتلال باتفاقية بين الحلفاء في سان ريمو ، أما الأتراك فلم يكن بوسعهم الدخول في نزاع عسكري مع بريطانيا بسبب الموصل ، وبقي لديهم فقط القيام بالدعاية بين صفوف العشائر الكردية في شمال العراق ومدّهم بالسلاح وتجهيزهم ، الأمر الذي قاموا به . وبالطبع لم يكن ذلك كافياً للسيطرة على الموصل ، بيد أنه كانت لدى الأتراك مع ذلك لعبة مضادة ، فقد تمكن الكماليون من الاستفادة من الوضع الدولي الملائم الذي وجدت فيه بلادُهم نفسَها إثر الانتصار الباهر على المتدخلين . أما فرنسا وانكلترا ، الخصمان الرئيسان السابقان لتركيا ، فلم تكن حاجتهما إلى تسويةٍ سلميةٍ في الشرق الأوسط وإلى إنهاء « المسألة الشرقية » أقلّ من حاجة تركيا إليها . ولذلك استطاعت الديبلوماسية التركية الاستفادة وبنجاح من تشبثها في نزاع الموصل للحصول على تنازلات من دول الائتلاف في عددٍ من المسائل الهامّة لتركيا . وفي هذه الأثناء التجأت كلّ الديبلوماسية التركية

---

(٤٢) المصدر السابق ، العدد ١٩٣ ، ص ٢٧٤ ، من كيرزون إلى السفير رونالد غريغم في روما ، ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ .

(٤٣) كلوجينكوف ، ص ٢٥ .

(٤٤) DBFP , Vol. XVIII , N°196 , P. 278 .

من اللورد غاردينغ السفير في باريس إلى كيرزون ، ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ .

والديبلوماسية البريطانية المعادية لها في نزاع الموصل إلى تحكّم أوسع بالقضية الكردية في شمال العراق وبمثابةٍ حجةٍ رئيسة .

وكتب مون يقول : « أصر القوميون الأتراك على أنه طالما سكان الموصل أكراداً فإنه حسب حق تقرير مصير الأمم[٤٥] يجب أن تكون هذه المنطقة تابعة لتركيا »[٤٦] . وتقدم رئيس الوفد التركي عصمت باشا بدعواته في الموصل وبصورةٍ مكشوفة ، على ما يبدو في ٢٧ تشرين الثاني ، وحسب أقوال كيرزون جاء بدلائل عِرقية وغيرها . وقد ردّ كيرزون بالنفي بصورةٍ قاطعة[٤٧] .

وبعد أن اقتنع الوفد التركي بأن شنّ « هجوم مباشر » على الوفد الإنكليزي لن يرد له الموصل ، التجأ إلى أساليب المراوغة . واقترح المندوب التركي الثاني رضا نور بك في حديثه مع كيرزون الصفقة التالية : إن تركيا مستعدة لقطع صلاتها مع السوفيات إذا وافق الإنكليز على إعطائها الموصل ، وأدلى بحججٍ عرقية (رفضها كيرزون رفضاً مطلقاً) وتاريخية (علاقة الموصل مع تركيا التي استمرت قروناً) واقتصادية ، وأخيراً قرارات « الميثاق القومي » . **وعارض وزير المستعمرات ذلك قائلاً بأن : « ضياع الموصل يجرّ ضياع بغداد والعراق كله** والفشل النهائي للسياسة البريطانية في الشرق » .

لكن كيرزون اعتبر أن الصفقة التي عرضها الأتراك مغرية ، وطلب رأي الخبراء في « فورين أوفيس » بشأن المساومة التالية : يجب الموافقة على رغبات الأتراك مقترحاً عليهم « الجزء الكردي من ولاية الموصل » - في خط الجبال ، بما في ذلك كويسنجق ، وراوندوز ، والسليمانية تاركين للعراق العمادية (للآشوريين) ، والموصل ، وإربيل ، وكركوك والسهل الذي يسكنه العرب ، وإن حكومة بغداد موافقة على ذلك . وينبغي أخذ رأي وزير المستعمرات ، ويمكن وعد الأتراك بحصةٍ ما من نفط الموصل[٤٨] .

وجرت مناقشة ما قدمه كيرزون من معلومات وآراء بشأن المساومة في لجنة خاصةٍ للحكومة البريطانية وبحضور ممثلين عن الأركان العامة وأركان القوى الجوية ووزارة المستعمرات ، ورفضوا بالإجماع ما عرضه كيرزون في تأييد الاقتراح للقبول بالمطالب التركية ، كما رفضت اللجنة المساومة التي عرضها كيرزون وذلك للأسباب التالية :

١ - يضعف هذا التنازل من مواقف الوفد البريطاني في مفاوضات لوزان، أما الأتراك

---

(٤٥) كتب المؤرخ والديبلوماسي البريطاني هارولد نيكولسون يقول : « لم ينطبق مبدأ تقرير المصير على الأجناس الخاضعة لأوروبا فقط ، فقد تذرعوا به لحماية الاستقلال العربي والأرمني وحتى الكردي . وبناءً على هذا المبدأ سعت السيطرة البريطانية في إيرلندا والهند ومصر وحتى في ميسوبوتاميا المحررة حديثاً إلى تحقيق مكاسب .

(٤٦) مون ، الامبريالية والسياسية العالمية ، ص ١٦٦ .

(٤٧) من كيرزون إلى إ . كراو ، ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ . DBFP , Vol. XVII , N°228 , P. 338 .

(٤٨) المصدر السابق ، العدد ٢٥٧ ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، من كيرزون إلى كراو ، ٦ كانون الأول عام ١٩٢٢ .

فمن المستبعد أن يقبلوا به، فهم بحاجةٍ إلى مدن تتحدث سكانها باللغة التركية وليس الروابي الكردية المقفرة التي تجلب لهم مصاعب أكثر من المكاسب. وينبغي الدفاع عن حدود العراق الحالية.

٢ ـ من المشكوك فيه أن يتم الحفاظ على هذه المساومة طويلاً حتى وإن وافق الأتراك عليها، فهم رغم ذلك سوف يطالبون بالمدن الناطق سكّانها بالتركية، وسوف يزداد تأثيرهم ويتمكنون بسهولة من قطع خطوط المواصلات بين الموصل وبغداد في خط كيفري ـ كركوك ـ ألتون كوبري ـ إربيل.

٣ ـ ستشكل العشائر الجبلية خطراً على خطوط المواصلات بين الموصل وبغداد على مدى ٢٠٠ ميل.

٤ ـ لا يستطيع الأتراك فرض إشراف فعّال على المناطق الكردية، ولكن الإنكليز أيضاً يفقدون وسائل التأثير عليه ما عدا الوسائل الديبلوماسية فقط.

٥ ـ تصبح خطوط الاتصال بين بغداد والموصل عبر قازيل ـ ريبات وخانقين مهددة.

٦ ـ يؤدي تقسيم كردستان الجنوبية إلى نشوء مصاعب إدارية مختلفة.

٧ ـ ستتطلّب الحاميات المحلية تعزيزاً كبيراً.

وقصارى القول، لا يضمّ هذا الاقتراح «عناصر لمساومة واقعية»، وفي حال موافقة الأتراك عليها فإن الإنكليز يفقدون في نهاية المطاف ولاية الموصل كلها(٤٩).

واستؤنف النقاش في مؤتمر لوزان حول الموصل أكثر من مرة، ففي ١٢ كانون الأول عام ١٩٢٢ تقريباً أعلن عصمت باشا للورد كيرزون أنه لن يعود إلى أنقرة دون الموصل. ولقد رفض كيرزون بصورةٍ قاطعةٍ هذه الدعوات متذرعاً بأنها لم ترد في البند الأول من «الميثاق القومي»(٥٠). وبذلك أراد القول بأن الموصل (وليس بلا سبب) لا تعتبر أراضي تركية وطنية من الناحيتين العرقية والتاريخية.

وبعد مرور عشرة أيام تكرر الحديث، ولم يتم التوصل إلى تفاهم متبادل من جديد، وظلت الأطراف على مواقفها السابقة، بيد أن كيرزون التجأ في هذه المرة إلى التهديد معلناً بأن حكومته رغبت في تفادي خرق السلام الذي قد يحدث حال «قيام الحركات العسكرية على جبهة الموصل والاصطدامات المحتملة في تلك المنطقة، وأيّد المندوب الفرنسي بومبار، وكذلك المندوبان الإيطالي والياباني، كيرزون تأييداً قوياً، إلا أنّ هذا الضغط لم يسفر عن

---

(٤٩) المصدر السابق، العدد ٢٦٥، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١، من كراو إلى كيرزون، ٨ كانون الأول عام ١٩٢٢.

(٥٠) المصدر السابق، العدد ٢٧٣، ص ٣٨٦، من كيرزون إلى كراو، ١٢ كانون الأول عام ١٩٢٢.

شيء ، فاضطر كيرزون إلى الاعتراف قائلاً : « استطعت أن أخاطب ، وبنجاح مماثل ، أبو الهول المصري ومومياء توت عنخ آمون »[٥١] .

ولم يتمكن كيرزون وعصمت باشا على انفراد من إيجاد أية نقاط تماسّ في مسألة الموصل . وفي آنٍ واحدٍ أخذ الإثنان ، إلى جانب الأحاديث السرية حول مستقبل الموصل ، في (نهاية كانون الأول عام ١٩٢٢) يتبادلان المذكرات حول هذا الموضوع ، حيث عرضا فيها وجهات نظرهما التي من شأنها التأثير على الوفود الأخرى في المؤتمر ، ولم تترك هذه المذكرات انطباعاً خاصاً على الوفود ولم تقدم خطوة واحدة الجدل التركي ـ الإنكليزي بسبب الموصل[٥٢] .

وكان يوم الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٣ يوماً متوتراً في عمل مؤتمر لوزان إذ كان مكرّساً برمته لمسألة الموصل وللمسألة الكردية ، وبدأ كيرزون المناقشة بخطاب موسع استعرض فيه حجج الجانب البريطاني .

وقال رئيس « فورين أوفيس » في مستهّل كلمته إن القوات البريطانية قامت باحتلال ميسوبوتاميا كلها خلال الحرب ، وقد وعدنا شعوب البلاد بتحريرهم من النير التركي (كما أعطي وعد مماثل لشريف مكة حسين الذي تحدث باسم العرب جميعاً) ، ويجب تنفيذ هذا الوعد بعد النصر . وخلافاً لما أكّده عصمت باشا فإن سكان الموصل ، شأنهم في ذلك شأن سكان بغداد والبصرة ، قد عبروا عن رغبتهم في العيش سوية في الدولة العراقية الموحدة .

ومن ثم أعلن كيرزون ، بعد أن استشهد بفرساي وسان ريمو وسيفر ، أن انتخاب فيصل ملكا كان يعني ضمّ ولاية الموصل إلى المملكة العراقية ، مشيراً إلى المعاهدة المعقودة مع فيصل في تشرين الأول عام ١٩٢٢ حول عدم التنازل عن أي جزءٍ من الأراضي العراقية .

وأردف كيرزون يقول بأن القوات المحلية والألوية هي التي توزعت في الموصل ، وليست القوات البريطانية (وفي كردستان الألوية الكردية والآشورية فقط) . وعندما وقف في ما بعد على الإحصائيات العرقية المبنية على المعطيات التي جمعها الضباط السياسيون الإنكليز في عام ١٩١٧ (انظر حول ذلك حواشي الفصل السادس) ومعتمداً على ملاحظاته الخاصة ، فإنه أعطى اهتماماً خاصاً إلى الفوارق العرقية بين الأتراك والأكراد . وأشار إلى أن الأكراد عاشوا على الدوام « حياة مستقلة » ، أما الأتراك فلم يفرضوا أبداً « إشرافاً فعالاً » على كردستان الجنوبية ، وأثناء الحرب قام الأكراد بمساعدة الإنكليز وليس الأتراك .

ومن ثم توقف كيرزون بالتفصيل عند أدلة استياء الأكراد من الأتراك ؛ ففي السنوات الأربع الأخيرة وجّهت رسائل كثيرة إلى الحكومة البريطانية تتضمن مطالب الأكراد حول

---

(٥١) المصدر السابق ، العدد ٣٤٠ ، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٥ ، من كيرزون إلى لينسدس (العامل في وزارة الخارجية) ، ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٢٣ .

(٥٢) كلوجينكوف ، ص ٣٩ ـ ٤١ ، ي . أ . أدامـوف ، « القوميون الأتراك والدول الكبرى » ، الحياة الدولية ، العدد ١ ، ١٩٢٣ ، ص ١٣ .

منحهم الحكم الذاتي أو الاستقلال ، وقوبلت هذه المطالب بالعطف ولكن « دع الأتراك لا يتوهمون » بأن الإنكليز يرغبون في ضم الأكراد إلى النظام البريطاني » : « إن جميع معلوماتنا تبيّن أن الأكراد وتاريخهم المستقل وعاداتهم وتقاليدهم وطبعهم يجب أن يكونوا عرقاً يتمتع بحكم ذاتي » ؛ وأكد كيرزون على أننا نقرر حكماً ذاتياً محلياً مع جهاز إداري ومدارس باللغة الكردية ، وأنهى كيرزون قسماً من كلمته قائلاً : « أما من الناحية الاقتصادية فإن أكراد الموصل مرتبطون فقط مع بغداد » .

ورأى كيرزون من الضروري العمل بشكل خاص لتسويغ تقدم القوات البريطانية في ولاية الموصل بعد هدنة مودروس. وتناول وزير الخارجية البريطاني في الجزء الختامي من كلمته نفط الموصل ؛ فقد أشار إلى أن الصحافة الدولية هي التي أثارت مسألة النفط وليس عصمت باشا . فوجهة النظر البريطانية « مستقلة عن أية موارد معدنية » ، « إنني . . . لا أعرف كميات النفط في أطراف الموصل » ، وما هو دخله . « . . . إنني مرتبط بالشؤون الخارجية لبلادي ولم أتحدث أبداً باسم الاحتكارات النفطية » .

وأنهى كيرزون كلمته بملاحظة فكاهية : يقترح الأتراك الآن في لندن امتيازات نفطية (يقصدون المفاوضات مع المجموعة الأمريكية ـ الكندية) . إنني لا أعلم شيئاً عن ذلك ، وإذا جاؤوا في المرة القادمة سأصطحبهم إلى المتحف البريطاني . إلا أن كيرزون مع ذلك ذكر في الختام « تيركيش بتروليوم كومباني » وعن تأييد الحكومة البريطانية لها ، لكن ليست كاحتكار بريطاني ، بل بمثابة شركةٍ متعددة الجوانب ، ذلك أن « الجميع يهتمون بالنفط »(٥٣) .

وفي اليوم ذاته انعقد الاجتماع الحادي والعشرون والثاني والعشرون للجنة المسائل الإقليمية والعسكرية برئاسة كيرزون . وأول من تقدم بدعوات تركيا المدعمة بالبراهين في ولاية الموصل كان عصمت باشا ، فقد عرض رئيس الوفد التركي حججه المضادة الأثنو إحصائية والتاريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية ـ الاستراتيجية . وأولى اهتماماً خاصاً إلى ميول الأكراد المعادية للإنكليز بينما نسب الانتفاضات في كردستان تركيا (بما فيها انتفاضة بدليس الشهيرة عام ١٩١٤)(٥٤) إلى دسائس القنصليات الأجنبية فقط . وأكد عصمت باشا على أن الأكراد يتمتعون بجميع الحقوق ، فلا يرغب « كردي واحد » في أن تتحول كردستان إلى مستعمرة(٥٥) .

وفي الاجتماع الثاني والعشرين أعلن عصمت باشا متابعا كلمته بأن تركيا لا تعترف مبدئياً بنظام الانتداب ، وعارض من جديد الحجج البريطانية ورفض شكوك كيرزون في ما يتعلق بتمثيل الأكراد في المجلس الوطني التركي الكبير ، وأكد على أنه جرى في البرلمان التركي

---

(٥٣) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » .
(٥٤) لازاريف ، المسألة الكردية ، ص ٢١٥ ـ ٢١٧ .
(٥٥) أرشيف سياسة روسيا الخارجية قسم « أرشيف الهند الوطني » .

« انتخابات حرة وواقعية » ووصف الاستيلاء على الموصل بعد هدنة مودروس بأنه « احتلال لبلاد لا تقدر الدفاع عن نفسها » وأعلن عصمت باشا في الختام بأن تركيا ستقوم بتلبية المصالح النفطية لجميع البلدان وبصورةٍ قانونية وأيد إجراء استفتاء عامّ في ولاية الموصل .

وفضح كيرزون في ردّه عصمت لمخالفته المنطق في مسألة الانتداب ، ذلك أن الأتراك اعترفوا بالانتداب الفرنسي على سوريا . . . وانتقد كيرزون رئيس الوفد التركي لعدم الدقة في المعطيات عن الانتخابات في المجلس الوطني التركي الكبير وخاصةً في مسألة تمثيل الأكراد ، وقد عارض بشدة إجراء الاستفتاء العام في الموصل معلّلاً موقفه بوجود عددٍ كبيرٍ من الرّحل الذين لا يستطيعون التصويت بصورة طبيعية ، وبانتشار الأمية بين السكان (فهمْ لا يعرفون كيف يتم التصويت ولم يروا أبداً صندوق الاقتراع) ، وأخيراً عدم إمكانية التوصل إلى نتيجة إيجابية خلال الاستفتاء . فالأكراد سوف يصوِّتون إلى جانب كردستان المستقلة ، والعرب للدولة العربية ، والأتراك لمصلحة الاتحاد مع تركيا ، وسيصوِّت المسيحيون لكلّ من يحافظ عليهم بعيداً عن الأتراك . وبمثل هذا التصويت لا يمكن تعيين الحدود . واقترح كيرزون رفع مسألة الحدود التركية ـ العراقية إلى عصبة الأمم للنظر فيها وتشكيل لجنةٍ لذلك . وقد أيدت الوفود الفرنسية والإيطالية واليابانية كيرزون .

ورفض عصمت باشا الذي أنهى المناقشات جميع هذه الحجج رفضاً باتاً مؤكداً بشكل خاص على عدم اعتراف تركيا بالانتدابات على أي جزءٍ من أجزاء الامبراطورية العثمانية السابقة(٥٦) .

وفي هذا اليوم أصدر الوفد الأمريكي بياناً خاصاً ، وبعد أن أعلن عن عدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمسائل الإقليمية فإنه عبّر مع ذلك عن تضامنه مع موقف كيرزون وخاصةً في ما يتعلق بالامتيازات : فهي يجب أن تكون خارج المصالح الديبلوماسية . وأكد الأمريكيون على مناصرتهم لمبدأ « الأبواب المفتوحة» ، وعبروا عن اهتمامهم بمصير « تيركيش بتروليوم »(٥٧) .

ومما لا شك فيه أن الحجج الواردة في مجرى المناقشات قد اتسمت بنزعة معينة وكانت عارية عن الصحة عملياً ، وكان لذلك أسبابٌ موضوعية وإلى حدّ ما (وخاصةً غياب إحصاء ديموغرافي يستند على أساسٍ علمي) . بيد أن السبب الرئيسي لوجود نزعة معينة وللتزييف ينحصر في الأهداف السياسية التي تجلّت في الأدلة المقتبسة بوضوح بحيث لا تحتاج إلى تفسيرات . فقد كانت مواقف الأطراف في غاية الوضوح ، ويناقض بعضها البعض ، أي أنها كانت متعارضة من حيث المبدأ : فالأتراك يطالبون بالموصل ، ولا يرغب الإنكليز في إعطائها ، ولكن بصرف النظر عن أن الأتراك لم يستطيعوا أخذ ما كانوا يطالبون به عن طريق القوة ، فإن الأرضية لإجراء المفاوضات ظلت موضع الاهتمام المتبادل للأطراف بتوقيع

(٥٦) المصدر السابق .

(٥٧) المصدر السابق ؛ انظر أيضاً الملحق في نهاية الكتاب .

معاهدةِ صلحٍ بحيث لا يصبح الجدل بسبب الموصل عقبة في طريقها . وسرعان ما أصبحت المناقشة حول الموصل وسيلةً ، لا هدفاً ، بل سواء للتوصل إلى اتفاق عام أم إلى اتفاقية حول مسائل معيّنة خاصة .

ومن وجهة النظر هذه تستأثر برهنة الأطراف باهتمام مستقل ، ومما يسترعي الانتباه ، وقبل كل شيء ، خاصية واحدة وهي ذكر الجائزة الرئيسة لمن يحكم الموصل ، أي ثرواته النفطية . فإعلان كيرزون حول أن موقف بريطانيا من مسألة الموصل لا علاقة له بالنفط(٥٨) رياء وكذب من أوله إلى آخره ، فلقد كان كيرزون يعلم كل شيء عن نفط الموصل (وكان له ـ على ما يبدو ـ مصلحة مادّية فيه)(٥٩) ، بل وإن كمال أتاتورك كان يحيط بذلك إحاطةً جيدة . إلا أن الإنكليز لم يرغبوا ولا الأتراك في تعقيد المفاوضات الصعبة حول مسألة الموصل وحول موضوع « النفط » لأن الإنكليز لم يعتزموا إعطاء الأتراك حقول النفط في ولاية الموصل ولا الحق في استثمارها ، كما لم يرغب الأتراك ، إدراكاً منهم لاستحالة استرجاع الولاية الثانية ، ومطامعهم في نفط الموصل الخوض في المعركة الديبلوماسية التي لم يكن موقفهم فيها من المواقف السهلة .

وقد لاحظ كارل هوفمان جوهر القضية بشكلٍ صائب حين كتب يقول : « ارتدت الموصل أهمية إقليمية صرفة بمثابة مسألة أنكلو ـ تركية ، أما بصفتها مسألةً نفطية فقد أدت إلى النزاع الأنكلو ـ أمريكي ، وقد تجلت الأهميتان في السياسة الفرنسية التي اتخذت طابعاً مزدوجاً من الناحية السياسية النفطية أيضاً »(٦٠) . أما من الناحية الاقتصادية فقد قدمت تركيا إلى مؤتمر لوزان ومواقعها أكثر ضعفاً من الناحية العسكرية ـ السياسية ، وكان ذلك سبباً آخر لعدم طرح الوفد التركي المسألة النفطية في لوزان .

وعوضاً عن ذلك استغل الوفد التركي « الحجة الكردية » ، وبشكلٍ واسعٍ ، في المناقشات حول الجانب الإقليمي لمسألة الموصل . كما وضع الإنكليز ، وعن طيب خاطر ، هذه الورقة الرابحة على طاولة المفاوضات . وكان المتحدثون دهاة في البحث عن الحجج دون حساب للمبادىء التي أعلنوا عنها . ورغم أن الكماليين تخلوا رسمياً عن العثمانية وعن العصبية التركية فقد فسّر عصمت باشا تعبير « العثمانية » الذي ورد في « الميثاق القومي » بمثابة دعوةٍ لضم الأكراد العراقيين إلى عِداد تركيا ، وأكد على أن الأكراد في الأناضول على استعداد للنضال مع الأتراك سويةً ضد انفصال كردستان عن تركيا . وأعلن كيرزون ، وهو يعارض تماثل الأكراد مع الأتراك ، ومعتمداً على إقامته شخصياً في « بلاد الأكراد » ما يلي :

---

(٥٨) ي . م . ليمين ، سياسة بريطانيا العظمى من فرساي وحتى لوكارنو ، ص ٣٣٩ .

(٥٩) حسب أقوال مصطفى كمال كان كيرزون مساهماً في « تيركيش أويل » ، وبصورة أدق ـ « تيركيش بتروليوم » (أرالوف ، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي ، ص ١٦٨) ، ولم تؤكد هذه الواقعة في المصادر الأخرى) .

(٦٠) هوفمان ، ص ١٢١ ـ ١٢٣ .

« أفرّق بين الكردي والتركي في أي يوم من أيام الأسبوع ، وطالما لم أصب بالعمى فإنني أميز بينهما »[٦١] .

وفي حقيقة الأمر جُدِّد دورٌ مساعد للمسألة الكردية نفسها في معظم هذه المناقشات التي اتخذت طابعاً جاداً ، فلم تتحدث هذه الجهة أو تلك عن تقرير مصير الأكراد القومي ولا عن منحهم حقوقهم التي وُعدوا بها حسب سيفر . فلقد نفى الأتراك وجود هذه القضية بالذات ، واقتصر الإنكليز على إظهار عطف أفلاطوني نحو الأكراد وممثليهم ، لكنهم سلكوا في هذه الأثناء سلوكاً بحيث لا تتكون عند الأتراك الشبهات حول سعي بريطانيا العظمى إلى القيام بشيء ما واقعي لأجل الحركة الكردية القومية[٦٢] . وعبّر مصطفى كمال عن رأيه حول هذه المسألة بإيجاز ووضوح : «لقد رفضنا إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر »[٦٣] .

وهكذا لم يجرِ في مؤتمر لوزان بحث المسألة الكردية في تركيا في حقيقة الأمر ، بل المسألة الكردية في العراق . فقد رفض الوفد التركي رفضاً تاماً مناقشة وضع الأكراد في شرق الأناضول بشكل خاص ، ولم يتمسك الحلفاء بموقف آخر . وكما ولم تفلح محاولة وفود دول الائتلاف الكبرى ، (زد على ذلك أنها كانت محاولةً ضعيفةً وعابرةً) في طرح مشكلة الأقليات القومية (بما فيها الأكراد) في معاهدة الصلح التي جرى الإعداد لها . وأصر الوفد التركي على اعتبار معظم الأقليات الإسلامية تحت رعاية الأتراك ، واعترض الإنكليز لأن ذلك كان يعني حسب رأيهم « الخلط » بين العرب والأكراد والشركس ، بصرف النظر عن الفوارق . بيد أنهم تراجعوا عن موقفهم شريطة استبعاد أكراد الموصل من هذا « الخليط العشوائي »[٦٤] .

وبالتالي كانت الغلبة للأتراك في هذه المسألة ، فمن بين الأقليات القومية التي جرى الاعتراف بوضعها في مؤتمر لوزان كان اليونانيون فقط . وكتب م. ب. بافلوفيتش بهذا الخصوص : « خاض الأتراك صراعاً شديداً في مسألة الأقليات » لكنّ « الحلفاء قدموا أخطر التنازلات لتركيا ، ووافق الأتراك على اعتبار العناصر غير الإسلامية فقط أقليات قومية . وتمكنوا من نيل الاعتراف بوجهة نظرهم . وبهذا الشكل جرى استبعاد الأكراد والعرب من المعاهدة »[٦٥] .

صحيح أن قضية الأقليات المسيحية في شرق تركيا ، مثل الأرمن والآشوريين ، الذين عاشوا سوية مع الأكراد أو بجوارهم ظلت معلقة . ولم يكن بوسع المؤتمر تجاهل المسألة

---

(٦١) H. Curzon , Nikolson , P. 333 , 336 ; Henry A. Foster . **The Making of Modern** Iraq. A **Product of World Forces** . Norman , 1935 , P. 145 .

(٦٢) Earl of Ronaldshay , The Life of Lord Curzon . Being of Authorized Biography of George Nataniel Marquess Curzon of Kedlestone Vol. III . P. 336 .

(٦٣) مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء ٤ ، ص ٤٠ .

(٦٤) DBFP , Vol. XVIII , N°290 , P. 408 .

مذكرة فورس ـ أدامس بتاريخ ٢٤ كانون الأول عام ١٩٢٢ .

(٦٥) بافلوفيتش ، مؤتمر لوزان ، ص ١٢ ـ ١٣ .

الأرمنية شكلياً ، لأن الأمر احتاج إلى التعبير عن موقف ما إزاء مواد معاهدة سيفر المناسبة الخاضعة لإعادة النظر ، إلا أنه فعل ذلك عملياً . وفقدت المسألة الأرمنية حيويتها بالنسبة لدول الائتلاف التي اضطرت إلى الاعتراف بالوقائع الجديدة التي أنجبتها الثورتان الروسية والتركية ، وفقط ، حاول الأمريكيون إنعاش المسألة الأرمنية في مؤتمر لوزان مقدمين اقتراحاً حول إنشاء « وطن أرمني » ، إلا أنهم لم يتمكنوا من التأثير على حلفائهم السابقين لأنهم كانوا في وضع المراقبين . أما الأتراك فقد رفضوا ، وبضبط النفس ، جميع محاولات ضم ذكر حقوق الأرمن القومية إلى نص معاهدة الصلح الجديدة ، ولم يجدوا في ذلك أية معارضة هامة من جانب الوفود الأخرى بما فيها المراقبون الأمريكيون(٦٦) .

كما كانت محاولة طرح مسألة حقوق الآشوريين القومية في مفاوضات الصلح فاشلة ، فقد أقام وفد الآشوريين في جنيف على مقربة من لوزان واعترض على مشاريع إعطاء الموصل لتركيا وطالب بعودة الآشوريين إلى منطقة بحيرة وان . وقد تم البرهنة في المذكرة الموقعة من جان غوريك دي كيربوران الأمين العام للجنة القومية الآشورية ـ الكلدانية (المقيم في باريس) على حق الآشوريين في الحكم الذاتي لتكبدهم الضحايا أثناء الحرب (٢٧٠ ألف قتيل)(٦٧) . كما ظهر في الصحافة نبأ حول أن الجنرال آغا بطرس أعلن في الأول من شباط عام ١٩٢٣ عن قيام « جمهورية آشورية ـ كلدانية »(٦٨) . وحاول الإنكليز والفرنسيون خاصة (وربما لإزعاج حليفهم البريطاني) عرض المسألة الآشورية لأغراضهم الخاصة خلال مؤتمر لوزان . وجرى تشكيل لجنة فرنسية ـ آشورية في باريس تحت إشراف الكاردينال ديبوا والمفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان ، الجنرال غورو(٦٩) .

غير أن المسألة الآشورية ، شأنها شأن المسألة الأرمنية ، لم تنل الاعتراف في مؤتمر لوزان . فقد كان الإنكليز بحاجة إلى الآشوريين في العراق حيث أرادوا وضعهم في مواجهة الأكراد(٧٠) ؛ ولكن ليس في تركيا حيث يحتمل أن يؤدي توطينهم إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها . كما أن الحكم الذاتي للآشوريين لم يثر حقاً قلق الفرنسيين أيضاً ، ذلك أنه قد ينعكس ، وبصورة سلبية ، على الموقف في سوريا . أما الأتراك فبعد أن أدركوا سريعاً بأن دول الائتلاف أثارت قضية المسيحيين في الشرق لأغراض تكتيكية فقط ردّوا « بالنفي » القاطع على جميع المقترحات حول التذكير بحقوقهم في معاهدة الصلح .

وهكذا جرى تنحية مشكلة الأقليات القومية في مؤتمر لوزان عملياً ، الأمر الذي يجب

(٦٦) كلوجينكوف ، ص ١٢ ـ ١٣ .

(٦٧) **Oriente moderno** , N°8 , 15 gennaio 1923 , P. 483-484 .

(٦٨) أخذوا في صيف عام ١٩٢٢ يخططون لإقامة دولة في ولاية وان على الحدود مع إيران والعراق وعاصمتها العمادية . (**Oriente moderno** , N°4 , 15 settember , 1922 , P. 719-720) .

(٦٩) المصدر السابق ، العدد ١٠ ، 15 Marzo ، ١٩٢٣ ، ص ٦٠٩ ؛ ماتفيف ، **الآشوريون والقضية الآشورية في العصر الحديث والراهن**.

(٧٠) دحر الأكراد من عشيرة بارزان وزيباري في تشرين الأول عام ١٩٢٠ مفرزة آشورية قوامها ٤ آلاف شخص بقيادة آغا ـ بوتروس ، (مصطفى كمال ، **طريق تركيا الجديدة** ، الجزء ٣ ، ص ٤١٤) .

أن يسهّل بلا شك من عملية التسوية السلمية ، وكان موقف بريطانيا وفرنسا ضعيفاً في هذه المسألة لأنه كان قائماً على المقدمات الكولونيالية القديمة التي هدمها الواقع الجديد . ولم تكن إقامة نظام معروف للأقليات الدينية والعرقية هاماً بالنسبة لبريطانيا وفرنسا بقدر ما كان يهمها ، وفي ما بعد ، توفير إمكانية الإشراف على تركيا بهذا الشكل أو ذاك ، متذرعين بحماية الشعوب « المضطهدة »[٧١] . ولكن بالتحديد حرم الامبرياليون من هذه الإمكانية إثر الانتصار التاريخي الذي أحرزته الحركة التركية الوطنية التحررية ، مما سمح للوفد التركي في لوزان أن يكون واثقاً من نفسه ومستقلاً أثناء مناقشة قضية الأقليات بما فيها الأقلية الكردية في تركيا . وأصرّ المندوب التركي رضا نور بك في اجتماعات لجنة الأقليات في مؤتمر لوزان التي جرت في ١٥ و ١٦ كانون الأول عام ١٩٢٢ مشيراً إلى المفهوم المطّاط « للعِرق » على إبعاد الأكراد من عداد الشعوب التي لا تحتاج إلى الحماية . ويجري تفسير هذا التحفظ بشأن الأكراد ، مثله مثل الأهمية الاستثنائية التي أولاها الحلفاء لهذا الشعب ، وبصورة رئيسة بأن المسألة الكردية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الموصل »[٧٢] .

إلا أن موقف بريطانيا كان قوياً في مسألة الموصل بالذات ، أما موقف تركيا فقد كان ـ كما أُشير آنفاً ـ ضعيفاً ، فقد كان بوسع بريطانيا أن تتحكم ، وبحرية ، بحقوق الأقليات « وبصورة رئيسة بحقوق العرب ، ومن ثم الأكراد والأرمن والكلدان المسيحيين »[٧٣] . وكان القيام بذلك أصعب بكثير لتركيا في ظل النفي التام لوجود المسألة القومية في بلادها بالذات . وقصارى القول ، لم تتمكن تركيا وبريطانيا من التوصل إلى اتفاقٍ بينهما حول مسألة الموصل في مؤتمر لوزان . فقد رفض كل جانبٍ من الجانبين الخيارات المحتملة للخروج من المأزق ؛ فمثلاً : رفضت انكلترا اقتراح إجراء استفتاء عام في ولاية الموصل (وحسب أقوال كيرزون) فإن « الأكراد في هذه الحالة سوف يصوتون بلا شك لمصلحة كردستان المستقلة » والعرب لمصلحة الدولة العربية »[٧٤] . أما الأتراك فيقفون إلى جانب رفع النقاش كله إلى عصبة الأمم للنظر فيه[٧٥] . إلا أن الطرفين لم يكونا معنيَّيْن في أن يتحول الجدل حول الموصل إلى حجر عثرة قد يُحبط كل عمل مؤتمر لوزان . ولهذا السبب تم العثور في نهاية كانون الثاني وأوائل شباط عام ١٩٢٣ على مخرج من مأزق الموصل ، وذلك عندما وضعت معاهدة عن نظام المضائق بصورةٍ رئيسة وصياغة نص معاهدة الصلح . وقد شطبت مسألة الموصل من معاهدة الصلح باقتراح من عصمت باشا ، وطرحت على الحكومتين التركية

---

(٧١) ف . كروتكوف ، « حقوق الأقليات القومية في مؤتمر لوزان » ، الحياة الدولية ، العدد ١ ، ١٩٢٣ ، ص ٦٦ .

(٧٢) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧٣) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٧٤) Nikolson , **Curzon** , P. 339 .

(٧٥) كلوجينكوف ، ص ١٠ .

والبريطانية للنظر فيها ، وكان عليهما التوصل خلال عام إلى اتفاق ، وفي حال الفشل اتفق الجانبان على هيئة تحكيم عصبة الأمم(٧٦) .

وفي أعقاب ذلك أوقف المؤتمر ، وبمبادرة من كيرزون ، عمله دون التوقيع على معاهدة الصلح (٤ شباط عام ١٩٢٣) . ولم يكن فشل مفاوضات الصلح ، وباستفزاز من كيرزون ، بغية ممارسة الضغط سواء على تركيا أم على فرنسا يعني انهيارها(٧٧) ، بل مجرّد انقطاع مؤقت في عملية تسوية الشرق الأوسط . ولم يكن لهذا الحدث الذي جرى عشية انتهاء المعارك الديبلوماسية حول المعاهدة التركية أية علاقة بمسألة الموصل . وعندما استؤنفت المفاوضات في لوزان (في أواخر نيسان عام ١٩٢٣) فإن الجدل دار حول عدد الأشهر اللازمة لبلوغ الاتفاقية الأنكلو ـ التركية حول الحدود بين العراق وتركيا بعد التوقيع على معاهدة الصلح . وطلب الأتراك ٩ أشهر ، فوافق الإنكليز على ٦ أشهر ، لكنهم تراجعوا في نهاية المطاف(٧٨) ، وفقط بعد انقضاء هذه المدة برفع النقاش إلى مجلس عصبة الأمم للنظر فيه .

إذن خسرت تركيا في نزاعها مع بريطانيا حول الموصل . وفي الحقيقة فإن هذه الخسارة ـ كما ورد آنفاً ـ حدّدها احتلال بريطانيا الفعلي لولاية الموصل . ولم يكن بوسع جميع التقلبات اللاحقة في الصراع الديبلوماسي والسياسي حول مسألة الموصل ترك تأثير ملموس على هذه النتيجة الحاسمة .

كيف انعكس هذا الحدث على المصائر التاريخية للشعب الكردي ؟ من الصعوبة بمكان إعطاء جواب له مدلول واحد على هذا السؤال . فمن جهة ـ كما ذكر قبلاً ـ زاد احتلال بريطانيا لكردستان الجنوبية (وفرنسا لأجزاءٍ من كردستان الجنوبية ـ الغربية) من التجزئة القومية والإقليمية للشعب الكردي ، مقيماً عقبةً جديدةً على طريق وحدته القومية . ومن جهة أخرى ، وجد الأكراد في العراق ، خلافاً عن معظم أشقائهم في تركيا وإيران ، أنفسهم في منطقة نشاط الحركة المعادية للامبريالية ، الأمر الذي ساعد على تسريع تطورهم القومي وعلى تحويل كردستان في ما بعد إلى مركزٍ كردي كفاحي شامل للنضال التحرري ، فقد بدأ هنا تطور صناعة استخراج النفط والحياة الاقتصادية المناسبة . وبعد أن اصطدمت سلطات الانتداب البريطانية (والسلطات الفرنسية في سوريا) بنهوض حركة القومية العربية المناهضة للاستعمار اضطرت ولأغراضٍ تكتيكية إلى تكوين بعض الظروف لتطوير ثقافة الشعب الكردي . ولهذا السبب كان وضعُ الأكراد في العراق من الناحية السياسية (بالدرجة

(٧٦) DBFP , Vol. XVIII , N°370 , P. 505 .
من كيرزون إلى ليندس ، ٥ شباط عام ١٩٢٣ .
(٧٧) ميللر ، دراسة تاريخ تركيا المعاصر ، ص ١٣٥ .
(٧٨) DBFP , Vol. XVIII , N°606 , 632 , P. 859-891 .
من كيرزون إلى رامبولد ، ١٣ حزيران ، عام ١٩٢٣ ، من رامبولد إلى كيرزون ، ٢٣ حزيران عام ١٩٢٣ .

الأولى) ، وكـذلك من النـواحي الاجتماعيـة ـ الاقتصاديـة والثقافيـة ، إلى حدّ مـا ، أفضـل مقارنةً مـع أوضاع الأكـراد في تركيـا وإيران ، حيث كـانت معظم ظـروف وجودهم تحـددها الأنظمة التي كانت تنتهج سياسة صهر وشوفينية متعنتة في المسألة القومية .

ولم يتمّ تناول القضية الكردية في مؤتمر لوزان بصـدد العلاقـات الأنكلو ـ تركيـة فقط ، وحاولت إيران أن تقول كلمتها من جديد ، فبعد أن أُصيبت بالفشل في مؤتمر فـرساي نتيجـة دعواتها المفرطة في كردستان الجنوبية وفي جنوب غرب ـ كـردستان كلهـا[٧٩] ، رغبت إيران أن تثأر ، ولو جزئياً ، في لوزان ؛ ففي آواخر كانون الأول عام ١٩٢٢ توجهت الحكومة الإيرانية إلى ممثلي بريطانيا وفـرنسا وإيـطاليا في لـوزان بطلب إعـادة النظر في « الحـدود الكردستـانية » لإيـران مع تـركيا ولمصلحـة الأولى . وقد رُفضت مـطامع إيـران رفضاً قـاطعاً ، وبمبـادرة من بريطانيا . كما رفض كيرزون طلب إيران السـماح لممثليها بالـذهاب إلى مؤتمـر لوزان . وعنـد ذلك أشار الفرس إلى الوعد الذي قطعه لهم الإنكليز عام ١٩٢٠ ، عـلى حدّ زعمهم ، ومن المعاهدة الأنكلو ـ إيـرانية بتـاريخ ٩ آب عـام ١٩١٩ . وأعلن كيرزون أنـه لم يتم إعطاء أي وعـدٍ ، كما أنـه لا توجـد معاهـدة عام ١٩١٩ . وفي هـذه الأثنـاء أضـاف وزيـر الخـارجيـة البريطاني : « ليست ثمة مسألة حول قيام دولة كردية أو منـطقة إداريـة كرديـة في تركيـا ، كما افتُرض ذلك في معاهدة سيفر»[٨٠] .

وردّاً على ذلك وجهت الحكومة الإيـرانية مـذكرة إلى السفـارات الإنكليزيـة والفرنسيـة والإيطالية في طهران تضمنت احتجاجـاً ضد عـدم دعوة إيـران إلى مؤتمر لـوزان في حين أنـه جـرى السـماح لممثـلي « الكلدان » بحضـور المؤتمر (حيث لم يتم ذلـك) رغم اهتـمام إيـران « بالمسألة الكردية »[٨١] ، بيد أن هذا الإجراء الديبلوماسي لم يتمخـض عنه أية نتائج ، إذ لم ترغـب دول الائتلاف الكبرى إثارة « المسألة الكردستـانيـة » ثانيـة في المؤتمر ، ولا سيـما إشراك إيران في مناقشة هذا الموضوع أو ما هو قريب منه .

ولم تحاول إيران وحدها توسيع نفوذها في الأراضي التي يـسكنهـا الأكراد ، فقـد تقدمت دولة أخرى ، هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي أقوى بما لا يقاس ، بدعوات مماثلة في مرحلة انعقاد مؤتمر لوزان . فالانسحاب الفعلي للولايات المتحـدة الأمريكيـة من دول الحلفاء وتخلّيها عن المشاركة في تسوية الشرق الأوسط التي أملتها بواعـث سيـاسية مباشرة (في جانبيها الداخلي والخارجي) لم يكن يعني البتة فقـدان الاهتمام الاقتصـادي بمنطقـة الشرق الأوسط أو التقليـل منها ، بـلْ بالعكس ، فقـد سعى الأمريكيـون إلى التخلص عن طريق الالـتزامـات السياسية في المسألة التركية لكي يضمنوا لأنفسهم حرية النشاط في المجـال الاقتصادي . ومما استحوذ على اهتمامهم بشكل خـاص حقـول النفـط في الموصـل والمـوارد الـطبيعيـة الغنيـة في

---

(٧٩) Nikolson , **Curzon** , P. 339 .

(٨٠) DBFP , Vol. XVIII , N°289 , P. 405 .

من كيرزون إلى بيبس في باريس وغريخـم في روما ، ٢٤ كانون الأول عام ١٩٢٢ .

(٨١) The Near East , N°615 , February 22 , 1923 , P. 188 .

الأراضي المجاورة في جنوب شرق الأناضول ، أي كردستان الجنوبية والجنوبية ـ الغربية حيث حاولت كلّ من بريطانيا وفرنسا عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالدخول إلى هذه المنطقة .

ولا يدل ما جرى قوله على أنه لم تكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد فرساي وما بعد سيفر سياستها في المسألة التركية (وفي المسألة الكردية خاصةً) ، ناهيك عن مصالحها الاقتصادية والسياسية . وبالطبع كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية نهج سياسيّ معينّ إزاء التحولات الجارية في تركيا وحولها ، إلا أن هذا النهج اتسم بطابعٍ منفرد بالنسبة لدول الائتلاف وعصبة الأمم . فلقد دافع الأمريكيون ، خاصةً ، طويلاً وبشدة ، عن مشروع « أرمينيا المستقلة » الذي لا رجاء فيه (آخذين بعين الاعتبار الجالية الأرمنية الكثيرة العدد والنشيطة في الولايات المتحدة) . ولم يُبدِ الأمريكيون في آنٍ واحدٍ أي اهتمام بالاستقلال الكردي أو الحكم الذاتي كمشروع إنكليزي على الأغلب . وجاء في رسالة الرئيس ويلسن إلى المجلس الأعلى لدول الحلفاء بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ عن حدود أرمينيا (ما يسمى « بتحكيم ويلسن ») بصراحة ، أن الأراضي التي تسكنها غالبية كردية أو تركية يجب أن تبقى تابعة لتركيا . ومن بين المناطق الكردية الصرفة التي تخضع للانضمام إلى تركيا ذكر سنجق هكاري ونصف ولاية وان ، وسنجق سيرت ، ومن المناطق التي يعيش فيها خليط من السكان الأكراد والأتراك ويجب أن تظل تابعة لتركيا ورد ذكر المناطق الواقعة إلى الغرب من بدليس وموش . واستبعد من الدولة الأرمنية وادي الزاب الكبير ، أي ولاية الموصل التي يعيش فيها الأكراد والآشوريون بصورة رئيسة ، ولم تتحدد التبعية الحكومية لهذه الأخيرة . أما سائر الأراضي الأخرى التي عاشت عليها شعوب مختلفة بما فيهم الأكراد أيضاً (وبصورة رئيسة من ديرسم إلى الشمال وحتى البحر الأسود) فقد أصبحت لأرمينيا . ويجب أن تتمتع جميع المجموعات العرقية في الدولة الأرمنية ـ كما جاء في رسالة الرئيس الأمريكي ـ بحقوق مدنيّة متساوية(٨٢) .

كان مخطط نظام تركيا بعد الحرب المرسوم من قبل ويلسن الذي ترك العمل السياسي وكان من نشطاء السياسة الخارجية التي كانت في حالةٍ يرثى لها جداً لمصلحة امبريالية اليانكي ، لكنه كان صعب التنفيذ ، وعلى الدولة الأرمنية ، مثلها مثل تركيا ، مع عودة كردستان إليها بفضل أمريكا أن تذعن لإرادتها . وقد كفلت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها ، تحت ستار العناية بضمان حقوق الأقليات القوميةَ ، حقَّ التدخل في الشؤون الداخلية لكلٍ من تركيا وأرمينيا اللتين تحولتا بذلك إلى دولتين تابعتين لها . وينبغي أن يصبح عدم الوضوح في وضع ولاية الموصل نقباً تحت اتفاقية سان ريمو التي حرمت الأمريكيين من نفط الموصل وسمحت للتحكم بمسألة الموصل(٨٣) .

---

(٨٢) FR . 1920 . Vol. III , P. 792 , 795 , 804 .

(٨٣) ن . غ . كيرييف ، « فشل امتياز تشستر (من تاريخ تغلغل الامبريالية الأمريكية في تركيا) » . الاستشراق السوفياتي : العدد ٣ ، ١٩٥٨ ، ص ١٢٢ .

وتبينّ في لوزان ، وبصورةٍ نهائية ، أن هذه المخططات غير واقعية ، ولم تؤخذ محاولات المراقبين الأمريكيين (و . تشايلد وغيره) في التذكير بها على محمل الجد ، بيد أن الأمريكيين لم يرغبوا الاعتراف بهزيمتهم، فهم تعطشوا إلى الثأر وسعوا إلى الأخذ به في ذلك المجال الذي كانوا فيه أكثر قوةً ، أي في مجال التجارة . وتوفرت لهم فرصة سانحة أثناء انعقاد مؤتمر لوزان بالضبط عندما ظهرت إمكانية استغلال التناقضات الحادة الناشئة فيه سواء بين تركيا ودول الائتلاف عامةً أم بين الحلفاء أنفسهم . وتذكروا من وراء المحيط « امتياز تشستر » للخط الحديدي . وبعد أن اصطدمت « أوتومان ـ أمريكان ديولوبمنت كومباني » المتشكلة في عام ١٩١١ في نيويورك بمعارضة شديدة من المنافسين ، فإنها لم تتمكن حتى بداية الحرب من المصادقة وبصورة نهائية على شروط الامتياز .

وفي مطلع عام ١٩٢٢ عندما طرحت مسألة إعادة النظر في سيفر على أرضيةٍ عملية أبدى الرأسمال الأمريكي اهتمامه من جديد ببناء الخط الحديدي في شرق تركيا . وفي شباط عام ١٩٢٢ اقترح ماكدويلد ، ممثل شركة « فاونديشن » (التي كانت لها حصة في « أوتومان ـ أمريكان ») ، مشروعه في بناء شبكة الخطوط الحديدية في شرق الأناضول الذي حظي بموافقة حكومة أنقرة . إلا أنه سرعان ما تلقفت « أوتومان ـ أمريكان » المبادرة وعرضت مشروعاً أشمل ، بعد أن أزاحت عن طريقها الشركة المنافسة ، ووقعت أكثر الأراضي إغراءً من ولاية الموصل في مجال المصالح الاقتصادية الأمريكية ، وطمح الأمريكيون إلى بلوغ الهدف الرئيسي ، وهو الوصول إلى نفط الموصل . وحسب معطيات غير مؤكدة فقد جرت في صيف عام ١٩٢٢ اتفاقية تمهيدية بين المجموعة الفرنسية وممثلي تشستر حول هذه المسألة في ولاية وان(٨٤) .

وكما أشير آنفاً أصر المندوبون الأمريكيون في مؤتمر لوزان على الاعتراف بمبدأ « الأبواب المفتوحة » وإزالة الاحتكار عن نفط الموصل الواقع تحت إشراف الرأسمال الإنكليزي « تيركيش بتروليوم ك » وقد ووجهت المطامع الأمريكية بمقاومة شديدة من جانب بريطانيا بصورةٍ رئيسةٍ ، ولكن رغم ذلك اضطر الحلفاء إلى التنازل جزئياً أمام الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة النفطية مع أن ذلك لم يكن على الفور »(٨٥) . وواصل الأمريكيون الضغط ، فتمكنت مجموعة تشستر بقيادة نجل الأدميرال أرتور من إشراك الرأسمال الكندي الذي قدمه كلايتون كندي . وفي نهاية المطاف وضع كندي وتشستر شروط الامتياز التي نالت موافقة الحكومة الكمالية . وفي أيار عام ١٩٢٣ وافق المجلس الوطني التركي الكبير ، أثناء انقطاع عمل مؤتمر لوزان ، على معاهدة الامتياز .

ونال أصحاب الامتياز حسب شروطها حق بناء شبكة الخطوط الحديدية والموانىء وخطوط التلغراف واستثمار الثروات الباطنية في أراضٍ واسعة من شرق الأناضول وفي شمال

---

(٨٤) هوفمان ، ص ١٤٨ .

(٨٥) ن . غ . كيرييف ، تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٢٢ ـ ١٩٢٣) ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ١٥٤ ـ ١٥٦ .

العراق ، أي في كردستان الشمالية والغربية والجنوبية ، وبلغ طول شبكة الخطوط الحديدية العامّ حوالى ٤٥٠٠ كيلومتر ، حيث ربطت الخطوط الرئيسة البحر الأسود مع كردستان الجنوبية (من صامصون وعبر سيواس ، وديار بكر ، والموصل إلى السليمانية مع فرع إلى طرابزون) وخربوط مع خليج الاسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط . ومنحت شروط الامتياز الجانب الأمريكي بالذات حصةَ الأسد من الأرباح ، فأصبحت لديه عملياً إمكانيات غير محدودة لاستثمار المنطقة اقتصادياً ، وهذه المنطقة كان الأكراد يؤلفون بلا شك أغلبية سكانها[٨٦] .

وطبيعي أنه لو تمّ تنفيذ امتياز تشستر لكانت السيادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المشار إليها مضمونة ، وتبين أن الأتراك كانوا من الخاسرين ، وبوضوح ، من الناحيتين السياسية والاقتصادية على السواء .

ويبدو أن موقف تركيا الكمالية يكتنفه الغموض ، لأنه كان يعارض ، وبوضوح ، النهج الوطني الذي سلكته على الساحة الدولية ، وخاصةً في مؤتمر لوزان . أما في حقيقة الأمر فقد اهتم الأتراك بمشروع امتياز تشستر من جانب واحد فقط وكخطوةٍ في الصراع الديبلوماسي ضد الإنكليز والفرنسيين في مؤتمر لوزان . وكانت واقعة المفاوضات مع الأمريكيين ـ وخاصةً منح الامتياز في أراضي الموصل ، التي لم تكن تابعة لتركيا في الواقع (عملياً وشكلياً) ـ إجراء لممارسة الضغط الديبلوماسي على الإنكليز والفرنسيين ، سواء أثناء مناقشة المسائل « التركية العامة » أم قضية الموصل[٨٧] . وكتب ديني يقول : « كان هذا الامتياز في الواقع ما هو إلا امتياز خط بغداد الحديدي الألماني . ولعب هذا المشروع لصالح الأتراك خلال مؤتمر لوزان »[٨٨] .

وفي الواقع كان مشروع امتياز تشستر مبنياً على أساس هشّ (حيث ـ كما يبدو ـ كان الأتراك يتصورونه جيداً) ، ولم يكن خطر الاستعباد الكولونيالي الأمريكي على الأراضي الكردية والتركية والعربية في شرق الأناضول وفي شمال العراق قائماً فعلاً ، ولم تتوافر لدى و . تشستر وشركائه الموارد اللازمة لتنفيذ الامتياز ، بينما لم يجازف رجال الأعمال الكبار وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم العون والمساعدة لكي لا يزيدوا من تعقيد وضع الأمريكيين ـ الذي كان صعباً ـ في ساحة الشرق الأوسط[٨٩] . ومع ذلك فإن واقعة امتياز تشستر تشير إلى الاهتمام المتزايد للامبريالية الأمريكية بالمنطقة الكردستانية والأراضي المجاورة لها .

وبالتالي أظهر معظم المشاركين الأساسيين في مفاوضات لوزان إما عداءً مكشوفاً لمطالب

---

(٨٦) كبرييف ، « فشل امتياز تشستر » ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤؛ وأيضاً : تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ص ١٥٢ .

(٨٧) ميللر ، دراسة تاريخ تركيا المعاصر ، ص ١٤٠ .

(٨٨) ديني ، الصراع على الهيمنة النفطية ، ص ١١٣ .

(٨٩) انظر : كبرييف ، « فشل امتياز تشستر » ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ ؛ وأيضاً : تاريخ العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

الأكراد القومية (تركيا) وإما تجاهلوها تماماً ، وهم يتطلعون إلى كردستان من وجهة نظر مصالحهم الخاصة (بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية). فقط أبدى وفد واحد مقاربةً أخرى من حيث المبدأ نحو مصير الأراضي التي يسكنها الأكراد ، وكان هو وفد روسيا السوفياتية (وبشكل أدق الوفد الروسي - الأوكراني - الجيورجي الموحد) برئاسة المفوض الشعبي للشؤون الخارجية غ . ف . تشيشيرين والمدعو لمناقشة نظام مضائق البحر الأسود .

ولم تكن لدى الديبلوماسية السوفياتية في ذلك الوقت ، ولأسباب مفهومة ، إمكانية الإعلان بصورة علنية عن موقفها من قضايا عرقية معينة في الشرق الأوسط ، اتسمت بأهمية دولية ومسّت بصورةٍ مباشرة مصالح تركيا وإيران وأفغانستان . فقد اكتسبت علاقات الصداقة وحسن الجوار مع هذه البلدان بعد ثورة أكتوبر أهمية حيوية بالغة للجمهوريات السوفياتية الفتية . إلا أن الديبلوماسية السوفياتية تمسكت بموقف مبدئي من هذه القضايا التي كانت القضية الكردية تحتل المرتبة الأولى فيها من حيث أهميتها ، وأعاقت ، حسب الإمكانية المتاحة ، بروز النزعات الرجعية في سياسة هذه البلدان الخارجية والداخلية بخصوص تفاقم المسألة القومية فيها .

وهذا ما يبدو بوضوح من مثال المسألة الكردية في تركيا؛ فلقد حاولت أنقرة قبل لوزان بفترةٍ طويلةٍ، وبعد عقد المعاهدة السوفياتية - التركية بقليل ، تأليب الحكومة السوفياتية ضد الحركة الكردية القومية مصوِّرةً أنها ، برمتها ، حركة عميلة وموالية للامبريالية ، وجاء في مذكرة المفوض (الوزير) التركي للشؤون الخارجية يوسف كمال بك بتاريخ ٤ آب عام ١٩٢١ إلى غ . ف . تشيشيرين عن أهداف لندن في ميسوبوتاميا ما يلي : تشكيل حاجزٍ لحماية الهند والحصول على نفط الموصل . وخطّط الإنكليز لهذا الغرض « تشكيل دولة أو عدّة دويلات صغيرة بين ميسوبوتاميا والبحر الأسود تكون تحت الوصاية البريطانية . وبما أن أرمينيا التي أُنيط بها القيام بهذا الدور لا يمكن حتى الحديث عنها ، فإن بريطانيا تسعى - وبالمناسبة دون جدوى - إلى استخدام العصابات الكردية بزعامة الأنذال » للهدف ذاته . وجرى في المذكرة وضع الأكراد في مستوى واحدٍ مع الهاشميين من حيث دورهم الوظيفي ، وكان الرهان عليهم يتوخى هدف نزع الخلافة من الامبراطورية العثمانية « ويكون لهم النفوذ الديني للخلافة » ، وقام الإنكليز بكل ذلك لمقاومة « حركات شعوب الشرق الوطنية والتحررية واستخدامها . . . وقوى التحرر الوطني والبروليتاريا العالمية . . . لأهداف بناء عالم جديد » . وبصدد ما جرى قوله استفسر يوسف كمال بك من الحكومة السوفياتية عن استعدادها للتعاون « بغية عرقلة الأهداف التي تتعقبها بريطانيا في الموصل »[٩٠] .

ولا تثير نوايا الأتراك شكوكاً ، فقد رغبوا متشدقين بالعبارات الثورية والمعادية للامبريالية كسب دعم روسيا السوفياتية الديبلوماسي في الصراع على الموصل . ومن الملاحظ أنه كان في حساباتهم أيضاً إثارة الميول المعادية للأكراد لدى القادة السوفيات . وفي الوقت

---

(٩٠) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية ، الجزء ٤ ، موسكو ، ١٩٦٠ ص ٤٠٦ .

الذي قام القادة السوفيات بدعم الاتجاهات المعادية للامبريالية في سياسة حكومة الكماليين الخارجية ، وبكل السبل ، فإنهم لم يعتزموا أبداً ، وانطلاقاً من اعتبارات مبدئية وعملية ، تشجيع ودعم تلك النزعة فيها التي بوسعها أن تكتسب اتجاهاً توسعياً وشوفينياً . وقد جاء ذلك بصراحة في مذكرة تشيشيرين إلى سفير تركيا في جمهورية روسيا السوفياتية الاشتراكية بتاريخ ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢١ ، التي كانت رداً على المذكرة التركية الآنفة الذكر (كما نرى لم يستعجل المفوض الشعبي للشؤون الخارجية) : « تعتبر ميسوبوتاميا ـ حيث تشارك القوات البريطانية مشاركةً مباشرةً فيها ـ إحدى المناطق التي يسري فيها مفعول المعاهدة الأنكلو ـ الروسية على الفور[٩١] ، لكن الشعب الروسي والحكومة يتطلعان بأشد الغاية وبعطف أكبر إلى الوضع العام للشعوب الإسلامية التي يقع استقلالها في خطر ؛ ومما يثير قلقاً كبيراً لدى الشعب الروسي هو إمكانية استغلال الفكرة الدينية الإسلامية بصورةٍ غير شرعية بغية إلحاق الضرر بالمصالح الحيوية للشعوب الإسلامية ذاتها . ونعتقد أن أفضل وسيلة فعالة للوقاية من هذا الخطر هي أن يتم مواجهة الفكرة الدينية بفكرة الحركة التحررية التي تضع هدفاً معيناً لتلبية الحاجات الحيوية الأساسية لهذه الشعوب »[٩٢].

وعلى هذا النحو لم يعبر الجانب السوفياتي عن استعداده للتعاون مع الأتراك سواء في مسألة الموصل أم في المسألة الكردية ، وبالعكس فقد كان الموقف السوفياتي الذي عرضه تشيشيرين بحكم المقطع الوارد آنفاً متعاطفاً مع الحركة الكردية القومية (ومع أية حركة أخرى) إن تطورت في سياق النضال المعادي للامبريالية ، وكأنهم قالوا للأتراك : نحن معكم طالما تقفون ضد الامبريالية والرجعية ، وهكذا بالضبط عملت الدبلوماسية السوفياتية عشية لوزان وخلاله[٩٣] .

ومع أن الوفد السوفياتي دُعي إلى لوزان لإجراء المفاوضات فقط حول نظام المضائق ، فقد سعى إلى تقديم المساعدة للوفد التركي في تلك الحالات عندما تطلّب الأمر تزويده بالحجج ضد الدعوات الاستعمارية لدول الحلفاء . وهذا ما جرى خلال بحث مسألة الموصل رغم أن الوفد السوفياتي لم يشارك في المناقشة . وفي ١٥ كانون الأول عام ١٩٢٢ وجه تشيشيرين رسالة مرفقة بمذكرة « لجنة الاستقلال الوطني » في ميسوبوتاميا تسلّمها من طهران إلى عصمت باشا جاء فيها : « إن الشعب في ميسوبوتاميا مستاء بأجمعه من التدخل في شؤون

---

(٩١) أُبرمت هذه المعاهدة في لندن في ١٦ آذار عام ١٩٢١ وكانت تعني اعتراف بريطانيا بروسيا السوفياتية وتضمنت خاصةً التزاماً متبادلاً في الامتناع عن الدعاية والأعمال العدوانية : بريطانيا في المستعمرات السابقة للامبراطورية الروسية وجمهورية روسيا الاتحادية في الهند وأفغانستان قبل كل شيء ، وحسب مغزى الاتفاقية ، كما يبدو ، في العراق .

(٩٢) وثائق سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية ، العدد ٢٥٥ ، ص ٤٠٣ .

(٩٣) وفي الوقت ذاته استخدم الجانب السوفياتي الوسائل الدبلوماسية لمساعدة السكان الأكراد في المنطقة الحدودية من تركيا . وقضت معاهدة قارص بتسهيل عبور الحدود لأجل الاستفادة من المراعي الشتوية والصيفية .

ميسوبوتاميا ، هذا التدخل الذي انتهك استقلالها ، وهو لن يوافق أبداً على معاهدة الحلفاء بتاريخ ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢ التي ليس لها ـ بالتالي ـ مفعول قانونيّ .

وهو يحيط مؤتمر لوزان المحترم علماً من خلال حكومتكم الموقرة بأنه يحتج ضد تدخل بريطانيا غير الشرعي . وفي الختام نعلن بحزم أن شعب ميسوبوتاميا لن يبخل بالضحايا في سبيل الذود عن استقلاله ووضع حدٍ لمظالم الإنكليز وإلغاء هذه المعاهدة الجائرة »(٩٤) .

كما اتخذ الوفد السوفياتي في لوزان موقفاً مبدئياً من مسألة حيوية أخرى (حيث لم يسمحوا له بالاشتراك في مناقشتها أيضاً) كمسألة وضع الأقليات القومية . وهنا تجلت بشكل بارز الوظيفة السياسية الدعائية للديبلوماسية السوفياتية التي دافعت عن المصالح الجذرية للشعوب المضطهدة من قبل الامبريالية والرجعية . وقد جاء في مذكرة الوفد الروسي ـ الأوكراني ـ الجيورجي بتاريخ ٣٠ كانون الأول عام ١٩٢٢ الشاجبة لمعاهدة سيفر التي « توجت الاحتلال الاستعماري » ما يلي : « في ما يتعلق بمسألة الأقليات القومية فإن الوفد الروسي ـ الأوكراني ـ الجيورجي يعارض القرارات المعروضة حتى الآن على مؤتمر لوزان ، مثل القرارات الناقصة والمستخدمة للحفاظ على مصالح هذه الأقليات ، وفي الواقع فإن جميع هذه القرارات تخدم أمراً واحداً ، وهو تبرير وجود عصبة الأمم التي بتنظيمها الحالي ليست إلّا أداةٍ جديدة لدعم سيطرة الدول الامبريالية الكبرى » . واختتمت المذكرة قولها : « يتابع الوفد الروسي ـ الأوكراني ـ الجيورجي بعطف شديد نضال معظم الشعوب الإسلامية في سبيل استقلالها ووحدتها الوطنية »(٩٥) . لقد كانت مثل هذه الإجراءات الديبلوماسية عبارة عن مساعدة معنوية ـ سياسية لا شك فيها للأكراد وغيرهم من الأقليات القومية المضطهدة في الشرق الأوسط .

وأخيراً أيّد الوفد السوفياتي في لوزان طلب إيران بالسماح لها بالذهاب إلى المؤتمر بناءً على أنهم ـ كما جاء في مذكرة الحكومة الإيرانية ـ « يتحدثون في المؤتمر عن كردستان (الموصل) حيث تكون لفارس مصالح مشتركة مع تركيا فيها »(٩٦) . وهذا ما يدل على أن الوفد السوفياتي اعتبر طرح المسألة الكردية في المؤتمر السلمي شرعياً ، « ولو بصورةٍ جزئية » .

وهكذا خرجت مشاركة الوفد السوفياتي في عمل مؤتمر لوزان بعيداً عن إطار مناقشة النظام الجديد للمضائق ، فقد دافعت الديبلوماسية السوفياتية في لوزان عن مصالح شعوب الشرق الأوسط أيضاً ، وخاصةً عن مصالح تلك الشعوب التي عانت من الظلم القومي ، وعن الدول التي دافعت عن حقوقها المشروعة ضد تطاولات الامبريالية . ولم يتمكن ممثلو الجمهوريات السوفياتية في مؤتمر لوزان ، ولأسباب معروفة ، من تحقيق النجاح في أية قضية

---

(٩٤) المصدر السابق ، الجزء ٥ ، موسكو ، ١٩٦٢ ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(٩٥) المصدر السابق ، العدد ٦٠ ، ص ١٢٧ ، ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٩٦) المصدر السابق ، العدد ٧٣ ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ ، مذكرة الوفد الروسي ـ الأوكراني ـ الجيورجي إلى رئيس المؤتمر بتاريخ ١٣ كانون الثاني عام ١٩٢٣ .

من القضايا المذكورة ، بيد أن نشاط الوفد السوفياتي في المؤتمر لم يذهب سدىً ، ذلك أنه ساهم في تطوير الأسس المبدئية الجديدة للعلاقات السوفياتية ـ التركية (ولدرجةٍ ما السوفياتية ـ الإيرانية) الموضوعة بعد ثورة أكتوبر ، وترك تأثيراً معنوياً وسياسياً على شعوب الشرق الأوسط بما فيها الشعب الكردي بالطبع .

وفي ما يتعلق بالنتائج المباشرة لمعاهدة لوزان على الأكراد ونضالهم القومي ، فقد تبيّن أنها كانت ـ كما كان متوقعاً ـ مثبطة للعزائم . وكما كتب أرشاك سافرسيان أحد الباحثين الأجانب الموضوعيين في القضية الكردية : « بصرف النظر عن جميع وعودها وعن توقيع معاهدة سيفر فإن دول الحلفاء الكبرى خانت كردستان وأرمينيا (معاهدة لوزان مع تركيا عام ١٩٢٣) »(٩٧) .

ولم يتضمن نص معاهدة الصلح في لوزان الموقعة في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ بين دول الحلفاء وتركيا أي ذكرٍ للاستقلال الكردي أو الحكم الذاتي ولا للأكراد وكردستان على العموم . وقد مست المادة ٣ من المعاهدة كردستان إذ حددت حدود تركيا مع سوريا بصورةٍ مباشرة (حسب معاهدة فرانكلين ـ بويون بتاريخ ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٢١) ، وحدّدت مدة عشرة أشهر لتعيين الحدود التركية ـ العراقية ، إلا أن هذه المادة قد حددت عملياً الحدود على أساس الحالة الراهنة . وقد ألزمت هذه المادة تركيا وبريطانيا : « في انتظار القرار الذي سوف يتخذ بشأن الحدود » بعدم القيام بأية تحركات عسكرية أو غيرها قادرة على إدخال أية تغييرات في الوضع الحالي للأراضي التي سوف يرتبط مصيرها النهائي بهذا القرار »(٩٨) . وبهذا الشكل جعلت معاهدة لوزان التقسيم الجديد لكردستان شرعياً .

وتضمنت معاهدة لوزان « القسم الثالث الخاص . حماية الأقليات » (الموادّ ٣٨ ـ ٤٥) . فنصت المادة ٣٨ على أن : « الحكومة التركية تتعهد منح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق أو الدين . وسيكون لجميع المواطنين في تركيا الحق في حرية العبادة . . . وكل اعتقاد أو دين أو كل عقيدة ستكون تأديتها غير منافية للنظام العام والعادات الخيّرة »(٩٩) . وتضمنت المادة ٣٩ التزام الحكومة التركية بعدم إصدار « أية قيود على الاستخدام الحر لكل مواطن تركي لأية لغةٍ كانت »(١٠٠) .

ويبدو أن جميع هذه الالتزامات لها علاقة بالأكراد أيضاً ، وفي الواقع لم يكن الأمر كذلك . وفضلاً عن غياب ذكر أية ضمانات قانونية لحقوق الأقليات في المواد المشار إليها من معاهدة لوزان جرى في كل واحدةٍ منها ذكر الأقليات غير الإسلامية فقط(١٠١) . ويدل نص

---

(٩٧) Safrastion . **Kurds and Kurdistan** , P. 78 .

(٩٨) معاهدة صلح سيفر والاتفاقيات المبرمة في لوزان ، ص ١٤٥ .

(٩٩) المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

(١٠٠) المصدر السابق .

(١٠١) المصدر السابق ، ص ١٥٢ ـ ١٥٤ .

مواد هذا القسم والسياق الذي جاءت فيه على أن معاهدة لوزان ترفض - في حقيقة الأمر - إعطاء المسلمين غير الأتراك ، أي الأكراد بصورة رئيسة ، وضع « الأقليات » التي تتمتع ولو بحقوق ما شكلية .

ومما لا شك فيه أنه يمكن اعتبار معاهدة لوزان من وجهة نظر حقوقية - دولية عملاً معادياً للأكراد سدد ضربةً خطيرةً إلى طموحات الشعب الكردي القومية ، ولم يتم في علاقات تركيا المتبادلة مع الغرب إدراج المسألة الكردية عملياً في جدول الأعمال فحسب بل وشكلياً أيضاً ، وقد وضع حد نهائي للمسألة الشرقية دون التذكير بمصير الشعب الكردي الذي عانى كثيراً من الويلات ثم تُرك وشأنه .

وعندما قام المعاصرون باستعراض مجرى مؤتمر لوزان ونتائجه فإنهم أعاروا - بالطبع - الاهتمام إلى مسألة الموصل وإلى المسألة الكردية المرتبطة بها ، لكنهم اختلفوا في تقويم أهميتهما ودورهما ؛ فمثلاً اعتبر غ . ف . تشيشيرين أن بريطانيا خسرت في النزاع بسبب الموصل لأنها لم تتمكن ، وبصورة سريعة ، من رفعه إلى عصبة الأمم . إن نتيجة هذا النزاع وتأجيل المسألة كلها لمدة تسعة أشهر هي في الواقع تنازل خطير من جانب بريطانيا لأن تركيا ستكون بعد عقد الصلح أكثر قوة على جبهة الموصل مقارنةً مع ما كانت عليه في مرحلة مؤتمر لوزان »(١٠٢) . وتبين أن هذا التقويم كان خاطئاً ولم يصمد أمام الزمن .

وبالعكس من ذلك أكد المؤلف الألماني كارل هوفمان أن كيرزون في لوزان اتبع أسلوب المكر بنجاح في مسألة الموصل . وأهم ما حققه هو صرف الدعوات الأمريكية عن الموصل وتحويلها إلى مجال بناء الخط الحديدي في الأناضول . وأقر هوفمان - بهذا الشكل - أن تركيا فقدت الدعم الأمريكي(١٠٣) .

وفي الوقت ذاته أشاد معظم المراقبين والباحثين دون استثناء بأهمية « الجانب الكردي » لمسألة الموصل بالنسبة لتركيا ، وقال هوفمان : إن « كردستان الجبلية بالنسبة لتركيا هي عبارة عن حاجز إقليمي في الشرق ، ولكي تقوم تركيا بالالتفاف على كردستان غير الآمنة من الجنوب فإنها تحتاج إلى منطقة الموصل ، أو على أقل تقدير إلى الجزء الشمالي من هذه المنطقة وحتى كركوك وكيفري في الاتجاه الجنوبي - الشرقي . وهنا تنحصر الأهمية الإقليمية - السياسية لمنطقة الموصل بالنسبة لتركيا »(١٠٤) . وحسب رأي توينبي اتسمت المسألة الكردية على العموم بأهمية أولوية في نزاع الموصل . وأقرّ بأن الأكراد يعطوا « لنا » الامتيازات النفطية في الموصل ، إذا أعطينا « لهم » الأكراد . وتبدي أنقرة تعنتها تجاه المناطق الكردية ، ولكن بالنسبة للموصل والمناطق العربية على الضفة اليمنى لنهر دجلة فإن الأتراك سيكونون أكثر تساهلاً . وقد رأى توينبي أن القاعدة للاتفاقية هي تقسيم ولاية الموصل حسب الحدود

---

(١٠٢) غ . تشيشيرين ، « مؤتمر لوزان والوضع العالمي » ، **الحياة الدولية** : العدد ٢ ، ١٩٢٣ ، ص ٥ .

(١٠٣) هوفمان ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(١٠٤) المصدر السابق ، ص ٣٦٠ .

العرقية (على طريقة الحدود بين تركيا وسوريا وفق معاهدة فرانكلين أو تقسيم سيليزيا) . وأقر توينبي بأن صداقة تركيا ربما يتم كسبها فقط لقاء التضحية بكردستان الجنوبية ، وهذا ما يجعل الحدود التركية ـ العراقية في مأمن من الأعمال العدوانية من جانب تركيا(١٠٥) . وقد أشرنا إلى أن الرأي حول الرغبة في انفصال كردستان الجنوبية عن العراق الواقع تحت الانتداب رُفض ، وخاصّة اقتراح ضم الجزء الكردي من ولاية الموصل ، بل وأن توينبي نفسه كتب في ما بعد بأن الأكراد العراقيين كانوا على ارتباط أقل بتركيا (بسبب غياب « الخطر الأرمني ») من أكراد الأناضول(١٠٦) .

وتطلع الصحافي المحافظ فيليب غريفس إلى قضية الموصل كلها من منظار العلاقات الأنكلو ـ تركية في المسألة الكردية . وأشار إلى أن السبب الرئيسي لرغبة الأتراك في استرداد الموصل كان خشيتهم من أن الإنكليز يدفعون الأكراد الذين وعدتهم معاهدة سيفر بالحكم الذاتي للقيام بالانتفاضة . ولم يكن نشاط الإنكليز بين صفوف الأكراد « في الأيام الأولى للحركة القومية فعالاً جداً » ، لكنه أثار المخاوف من النوايا البريطانية « في الجزء الضعيف من آسيا الصغرى »(١٠٧) .

وتابع غريفس فكرته قائلا : « وقف الأتراك « بارتياب كبير » من الأهداف البريطانية في كردستان ، حيث حاولت الإدارة العراقية وأجهزة الاستخبارات « كسب تأييد الأكراد ضد القوميين الأتراك » . كما طرحت فكرة « تشكيل شبه دولة كردية ما التي ربما كانت تكون حاجزاً بين روسيا وتركيا وإيران » وتجسيداً لمعاهدة سيفر « العقيمة » .

وبعد أن أعاد غريفس إلى الأذهان واقعةً معروفة للجميع ، ألا وهي الموقف السلبي الذي اتخذه بيرسي كوكس وأنصاره في الإدارة الكولونيالية العراقية من فكرة تشكيل دولةٍ كرديةٍ وانفصال المناطق الكردية في شمال ميسوبوتاميا عن الدولة العراقية (فهم وافقوا على منح الأكراد « الحريات الثقافية ») ، قام باطلاع القراء على حجةٍ أخرى لخصوم « المملكة أو الجمهورية الكردية » : بعد إعادة قيام « الامبراطورية الروسية » من قبل البلاشفة قد تصبح الدولة الكردية « مسرحاً للدسائس الروسية » بسبب ضعفها وتجزئتها ، فهي تستطيع البقاء تحت الحماية أو الوصاية الأجنبية فقط (أي البريطانية) » .

ذلكم هو موقف « المتطرفين » الإنكليز من مسألة الموصل ومن المسألة الكردية المرتبطة بها في مرحلة لوزان في العرض الذي قدمه غريفس المتعاطف معهم . فقد ثبت ، وبحق تماماً ، أن الرجحان الحاسم في القيادة البريطانية كان لهم ، الأمر الذي لم يكن سراً على الأتراك . وما إن أدركت حكومة أنقرة بأنه ليست لدى الحكومة البريطانية « الرغبة في بسط نفوذها على كردستان تركيا » حتى أصبح حل مسألة الموصل « قضية سهلة نسبياً » ، هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه غريفس(١٠٨) .

ولقد توصل الباحث كيمخه إلى استنتاج يستحق الاعتبار ، إذ كتب يقول : « كان

(١٠٥) A. Toynbee , **Angora and the British Empire in the East** , P. 687 .

(١٠٦) A. Toynbee , **The Islamic World since the peace Settlement** , P. 492-493 .

(١٠٧) Philip P. Graves , **Britain and Turk** . London ; Melbourne 1941 , P. 207-298 .

(١٠٨) المصدر السابق ، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

بوسع الأكراد في ظل ظروف معينة أن يصبحوا كبسولة من شأنها نسف التسوية الفرنسية ـ البريطانية التي جرت بعد الحرب العالمية الأولى » ، ونظن أنهم لم يكونوا « كبسولة » فقط ، بل حشوةً مستقلة ، إلا أن ذلك لم يحدث .

وفي الختام ينبغي الإشارة إلى سبب آخر ـ وإن لم يكن رئيسا ، لكنه يستحق الذكر ـ لفشل الديبلوماسية التركية في نزاعها مع بريطانيا حول الموصل في لوزان . فلم يظهر الأكراد بالذات سواء في تركيا أم في العراق تأثيراً على الأحداث ، ولم يعبروا عن الرغبة في الاتحاد . ومع أن حركة الشيخ محمود برزنجي حظيت ببعض التأييد من الأتراك ، فهي لم تستلهم مُثُلاً وحدوية ، كما ظل الأكراد في تركيا في حالة من اللامبالاة ولم يحاولوا الاتحاد مع حركات الثائرين في كردستان العراق (لم يكن هذا الشكل من الاتحاد مقبولاً لدى أنقرة) ولم يقدموا أي دعم معنوي ـ سياسي للوفد التركي في لوزان . صحيح أنّ النواب الأكراد في المجلس الوطني الكبير اعترضوا على خطابات كيرزون في لوزان[١٠٩] ، لكنهم تحالفوا مع المعارضة اليمينية بالذات في المجلس ، واضعين بذلك العراقيل أمام الحكومة . فقد وجهوا اللوم إلى الحكومة لدفاعها عن مصالح تراقيا فقط ولـ « خيانتها لهم (أي الأكراد) وللمناطق الشرقية والجنوبية من البلاد ، وقال النواب الأكراد : أنتِ على استعداد لإعطاء الموصل بمجرد الحصول على تراقيا ليس إلا »[١١٠] . وبدهي أن المعارضة استغلت ذلك على الفور ، بل وإن الديبلوماسية البريطانية ما لبثت أن استفادت من اختلافات الرأي في القيادة التركية .

كانت معاهدة صلح لوزان ، خلافاً لمعاهدة سيفر ، طويلة الأجل ، ذلك أنها عكست من حيث الأساس ميزان القوى الفعلي في الشرق الأوسط . وقد تعرضت تلك البنود من المعاهدة التي تغير ميزان القوى هذا بالنسبة لها (في مسألة مضائق البحر الأسود وحول الاسكندرونة أو في النزاع الأنكلو ـ تركي حول الموصل) للمراجعة والإضافة خلال فترةٍ زمنية قصيرةٍ نسبياً وتنحصر الأهمية التاريخية لمعاهدة لوزان في أنها لم تضع حداً نهائياً لنتائج الحرب العالمية الأولى على المسرح التركي ـ الآسيوي فحسب ، بل وللأحداث اللاحقة التي أثارها نهوض حركة الشعب التركي الوطنية التحررية بعد ثورة أكتوبر . أما المدلول الحقوقي لمعاهدة لوزان فيكمن في أنها رمزت إلى إزالة الامبراطورية العثمانية التي استمرت ستة قرون ، وإلى شرعية قيام الدولة التركية الوطنية على أنقاضها وأنظمة الأراضي الكولونيالية والتشكيلات الحكومية وشبه الحكومية في شمال أفريقياوفي شرق البحر الأسود وفي المشرق العربي التابعة لبريطانيا وفرنسا .

ولم تقدم معاهدة لوزان للأكراد شيئاً ، لا بل وكأن المسألة الكردية عادت إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، عندما لم يكن وجود القضية الحقيقية مصحوباً باعتراف قانوني رسمي من وجهة نظرحقوقية ـ دولية ، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن القضية الكردية فقدت شيئاً ما من أهميتها ، ففي لحظة التوقيع على معاهدة لوزان تشكلت الظروف لغير مصلحة الحركة الكردية القومية ، بيْد أن الحركة نفسها استمرت تتوطد وتتطور وهذا ما كان ينبغي أن يترك تأثيراً ، من كل بد ، على الوضع الداخلي والدولي في منطقة الشرق الأوسط كلها .

---

(١٠٩) Oriente moderno, N°9 , 15 Febbraio , 1923 , P. 544 .

(١١٠) أرالوف ، مذكرات ديبلوماسي سوفياتي ، ص ١٦٨ .

الخاتمة

كانت السنوات الأولى التي أعقبت ثورة أكتوبر وانتهت بتوقيع معاهـدة صلح لوزان في تمـوز عـام ١٩٢٣ عهـد آمـالٍ كبيـرةٍ للشعب الكـردي ، لكنهـا لم تتحقق ، وبـدا أن عجلة التـاريخ بعـد أن دارت دورة أخرى قـد فتحت آفاقـاً ملائمـة أمـام الأكـراد . فقـد سقـطت الامـبراطوريـة الروسيـة التي سلكت سياسـة كولونيـاليـة في الشرق واحتلت جـزءاً كبيـراً من كردستان خلال الحرب العالمية الأولى ، وأعلنت روسيا السوفياتية التي قـامت على أنقـاضها ، ومن ثم الجمهـوريات السـوفياتيـة في ما وراء القفقـاس وآسيا الـوسـطى ، سيـاسـة المسـاواة والصداقة بين الشعوب وأخـذت تمارسهـا في الواقـع ، كما زال خـطر الاستعباد الكـولونيـالي الألماني . وأدت هزيمة الامبراطورية العثمانية وفقدان إيران الاستقـلال الفعلي إلى تحـرير مؤقتٍ لكردستان من سلطة استانبول وطهران اللتين اضطهدتا الأكراد بصـورة دائمة ، وأخيـراً وقف قادة دول الائتلاف الكبرى رسمياً وجهاراً إلى جانب تحرير الشعوب وتقريـر مصيرهم القـومي اللاحق .

إلا أن الأكراد لم يتمكنوا من تجسيد هذه الإمكانيات التـاريخية ، فقـد تحولت الـظروف ضدهم ، ولم يكن في اليد حيلة ؛ فكم من مـرةٍ جار التـاريخ عـلى هذا الشعب الـذي قاسى الكثير من الآلام .

أولاً : تكونت العوامل الخارجيـة ، عامـةً ، بصورة غـير ملائمـةٍ أبداً لـلأكراد ، فقـد وجـدت ـ كما كـان متوقعـاً ـ هوة بـين أقوال دول الائتـلاف الرئيسـة الكبرى وأفعـالها . فلم تكترث الدول الكبرى ـ المنتصرة ـ وفي مقدمتها بريطانيا ـ بتقرير مصير الأكراد ، بل بمصالحها الاستعمارية الخاصة في كردستان وفي منـاطق الشرق الأوسط المجاورة لهـا التي كانت لهـا آفاق اقتصادية وهـامة من النـاحية الاستراتيجية . فقـد كانت المسـألة الكـردية التي تستحـوذ على اهتـمامها كـرهان في صراع المزاحمـة ليس إلا من أجـل السيـطرة الاقتصـاديـة والعسكـريـة ـ السيـاسية . ومـا إن انتفت الحاجـة إلى دعم الحركـة الكـرديـة القـوميـة حتى وضـع مشروع « كردستان المستقلة » في الأرشيف .

أما روسيا السوفياتية فلم يكن بوسعها تقديم مساعدة فعلية للشعب الكردي ، وقد حالت دون ذلك جملة من الأسباب العسكرية والسياسية في غاية الأهمية ، أملتها ضرورة انتهاج خطة متزنة في ظروف الحرب الأهلية تجاه البلدان والشعوب المجاورة ، وخاصةً القريبة من تلك المناطق التي لم ترسخ فيها بعد دعائم السلطة السوفياتية (في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى) .

ثانياً : لم يساعد الوضع السياسي الداخلي في الدول التي عاش فيها الأكراد على نضال الشعب الكردي في سبيل تقرير المصير فحسب ، بل على النقيض من ذلك ، أقام عراقيل صعبة الاجتياز على طريق تجسيد هذه الفكرة الكردية القومية . فلقد واجهت القومية الكردية في تركيا القومية التركية (الكمالية) التي كانت أشد قوةً وأكثر تنظيماً منها ، «وكانت قومية شوفينية من وجهة نظر داخلية ، وكأية قومية بورجوازية أخرى ، لكنها اكتسبت في « تجليها » الخارجي نفوذاً كبيراً (ليس في تركيا وحدها بل وخارجها) وذلك بنجاحاتها الشهيرة في صد العدوان الامبريالي . وفي إيران واجه الأكراد الحركة الوطنية ـ القومية التي اشتد عودها (كانت قومية في مضمونها) والعاملة في سبيل إعادة السيادة الحكومية ووحدة أراضي البلاد التي ـ كما كانوا واثقين في طهران ـ تطاولت عليها الانفصالية الكردية . وفي العراق وسوريا وقف المحتلون الإنكليز والفرنسيون مباشرةً ضد الحركة الكردية، المحتلون الذين تمكنوا من زرع الميول المعادية لها بين الأوساط العربية الإقطاعية ـ العشائرية والإكليريكية والقومية البورجوازية الناشئة واستخدامها جزئياً في سياستهم « فرّق تسد » .

ووجد الأكراد أنفسهم غير قادرين على الصمود أمام هجوم القوى المعادية وتغلبوا على أمرهم ولم ينالوا حق تقرير المصير الذي وُعِدوا به .

ثالثاً : ظهر أن المجتمع الكردي نفسه لم يكن جاهزاً لخوض نضالٍ ناجحٍ في سبيل تلك المهام التي وضعها التاريخ أمام الأمة . فقد أعاق تخلفه الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي والثقافي توحيد جميع قوى الشعب وتضافرها في النضال من أجل الاستقلال وخاصةً لعب دوراً سلبياً التشتت العشائري التقليدي ـ لعنة التاريخ الكردي ـ الذي أثر تأثيراً ضاراً على الانتفاضات التحررية في كردستان ، ولم تقدم الحركة الكردية في سنوات ما بعد الحرب حزباً قيادياً ولا قائداً دون منازع قادرين على استقطاب الجماهير والسير بها . ولم يكن بين أيديولوجيّي القومية الكردية قادة الجمعيات الكردية السياسية الذين كان مقرهم في استانبول أو في مكان آخر أبعد منها عن كردستان وبين « الخبراء » ، زعماء الثائرين ضد مضطهدي العشائر أية صلة تنظيمية ـ سياسية ، فلقد قامت الانتفاضات بصورةٍ عفوية وجرى قمعها من دون صعوبة خاصةً ، كما أثر التفوق العسكري ـ التكنيكي للغزاة المحليين والأجانب ، ولا زالت القومية الكردية التي نشأت على التو وكانت قومية بُورجوازية بأفقها السياسي محاطة من رأسها وحتى أخمص قدميها بالرواسب والمؤسسات الإقطاعية العشائرية وهنا ينحصر السبب الرئيسي في ضعفها السياسي وعدم فعاليتها .

وبالتالي لم تتحقق الآمال المعقودة على تحرير كردستان من الاضطهاد الأجنبي وعلى

تشكيل دولة كردية قومية على أراضيها ، فقد حالت ظروف ذلك الوقت دون وضع أي أساس اقتصادي وسياسي وعسكري وطيد تحت صرح الاستقلال الكردي الذي جرى التصميم له .

ومع ذلك لم تمض السنوات الأولى التي أعقبت الحرب سدىً لا هدف لها بالنسبة للشعب الكردي ، فقد ارتسمت في هذه المرحلة القصيرة التي كانت حافلة بالأحداث مواقف جميع الأطراف المعنية ونواياها الحقيقية من المسألة الكردية ، وبات واضحاً ما كانت تخفيه الشعارات والإعلانات المختلفة ، ومن كان مدافعاً حقيقياً عن حرية الأكراد واستقلالهم ومن كان خصماً لهما ، وأصبح الأكراد في الظروف الجديدة بعد ثورة أكتوبر يتخرجون من مدرسة النضال السياسي ، ولم تذهب هذه الدروس هباءً منثوراً ، وقد حددت الأحداث التي جرى النظر إليها في هذا الكتاب مجمل التطور اللاحق للمسألة الكردية إلى أيامنا هذه .

ملحق

نعيد بشكلٍ ملخّص الحجج التي نظمها لودير التي تصِفُ بوضوح طرائق الأطراف المتصارعة سواءً كانت نحو قضية الموصل ، أم نحو القضية الكردية بوجه عام .

أولاً : إحصائيات أثنوغرافية لولاية الموصل
عشية الحرب العالمية الأولى

المعطيات الإنكليزية

المنطقة	الأكراد	الأتراك	العرب	المسيحيون	اليهود	المجموع
الموصل	١٧٩٨٢٠ (زائد ٣٠ ألف يزيدي)	١٤٨٩٥	١٧٠٦٦٣	٥٧٤٢٥	٩٦٦٥	٤٣٢٤٦٨
إربيل	٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٥١٠٠	٤١٠٠	٤٨٠٠	١٠٦٠٠٠
كركوك	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠	١٤٠٠	٩٢٠٠٠
السليمانية	١٥٢٩٠٠	١٠٠٠	—	١٠٠	١٠٠٠	١٥٥٠٠٠
المجموع	٤٥٤٧٢٠	٦٥٨٩٥	١٨٥٧٦٣	٦٢٢٢٥	١٦٨٦٥	٧٨٥٤٦٨

المعطيات التركية

المنطقة	الأكراد	الأتراك	العرب	غير المسلمين	المجموع
السليمانية	٦٢٨٣٠	٣٢٩٦٠	٧٢١٠	–	١٠٣٠٠٠
كركوك	٩٧٠٠٠	٧٩٠٠٠	٨٠٠٠	–	١٨٤٠٠٠
الموصل	١٢٢٠٠٠ (زائد ١٨ ألف يزيدي)	٣٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٢١٦٠٠٠
المجموع	٢٨١٨٣٠	١٤٦٩٢٠	٤٣٢١٠	٣١٠٠٠	٥٠٣٠٠٠

المصـــدر : (Y. de V. Loder , **The Truth about Mesopotamia , Palestine and Syria** , London , 1923 , P. 214) .

ثانياً : الحجـج الإنكليزية والتركية

أ ـ العرقيـة	
الحجـج الإنكليزية	**الحجـج التركية**
١ ـ تضم الإحصائيات الـواردة آنفاً الـرّحل الذين يتنقلون ضمن ولاية الموصل .	١ ـ لم يتمّ ضم ١٧٠ ألف من الـرّحـل ، ذلك أنهم يتنقلون في المناطق الأخرى .
٢ ـ الأرقـام التركيـة قديمـة وناقصـة . وثمة خلل في الإحصـائيات المبنيـة على معـطيـات الإدارة العسكرية .	٢ ـ يسيـطر الأتراك عـلى البلاد منـذ القـدم ولهم معـرفـة جيـدة بعـدد السكـان . وإن الأرقام الإنكليزيـة مشروطة بحماية المصـالح العربية .
٣ ـ يشكّل العرب ٢/٣ من سكـان مدينـة الموصل . والمناطق الواقعة إلى الغرب من نهر دجلة عـربية صرفـة . وإن الغالبيـة العظمى من السكان في المنطقة الواقعـة بين نهر دجلة وأربيـل ـ كـركـوك ـ كيفـرى عـربيـة وفقط المناطق الشمالية ـ الشرقية غير عربية ، ولكن يعيش هنا المسيحيون (الآشـوريون) الـذين	٣ ـ تشكـل الأكـثريـة الكـرديـة ـ الـتركيـة ٨٥٪ ، وإن الكثـيرين الـذين يتحـدثـون بالعربية هم أتراك فقدوا لغتهم أو يتحدثـون بلغتين . وللأتراك المحليين وشائج قـربى مع أتـراك الأناضـول ، كما تـوجد بـين الأكـراد والأتراك صلات قربى . وتعتبر الإنسكلوبيديا البريطانية أن الأتراك والأكـراد ينحدرون من

فروا من الأتراك ولا يرغبون في العودة إلى تركيا . ويؤلف الأتراك ١/١٢ من السكان وهم ينتمون إلى فروع مختلفة من العرق العثماني . وينتمي الأكراد من حيث اللغة إلى الإيرانيين ويختلفون عن الأتراك اختلافاً شديداً .	أصلٍ طوراني ، وليس من أصل إيراني .

ب ـ السياسية

١ ـ كانت ميول الأكراد معادية للقسطنطينية على الدوام ولم يتمكن الأتراك أبداً من فرض إشراف فعال على كردستان الجنوبية . وقد ساعد الأكراد أثناء الحرب الإنكليز أكثر من الأتراك . وصوَّت الأكراد في منطقة كركوك لفيصل .	١ ـ يرغب الأكراد في إعادة الوحدة مع تركيا ولا يريدون الانفصال أو الإدارة الذاتية ولا سيا الانضمام إلى بلاد تعد مستعمرة لدولةٍ أوربية كبرى . وإن الحكومة التركية بالنسبة للأكراد ليست حكومة أجنبية ، ولهم ممثلون في البرلمان التركي ، «وهم سعداء لو نالوا حق الجنسية التركية» ، واتسمت الانتفاضات ضد الأتراك بأهمية محلية وجرت بإيعازٍ من الدول الأجنبية الكبرى والأكراد معادون للإنكليز والعرب
٢ ـ توزعت القوات البريطانية في الموصل ، ويرغب السكان البقاء في عداد سكّان العراق . وكانت ثورة العشرين نتيجة للدعاية التركية . ويمر العراق حالياً في مرحلة انتقالية ويريد السكان إدارة ثابتة . والعرب يرفضون الأتراك .	٢ ـ لا توجد براهين على أن عرب الموصل يرغبون في الانضمام إلى عداد سكّان العراق ، فالإنكليز يضطهدون البلاد ولا نفوذ لهم في البلاد (ثورة العشرين) .
٣ ـ وعد الحلفاءُ العَرب بالموصل . وإن مبدأ الانتداب الذي وافقت عليه عصبة الأمم لا يمكن خرقه في بلد واحد دون نسفه كاملاً . اعترفت تركيا بنظام الانتداب دون قيد أو شرط (معاهدة فرانكلين ـ بويون) . وعقد الإنكليز اتفاقية مع فيصل التي بموجبها لا يمكن تجزئة البلاد .	٣ ـ ليست لدى الحلفاء تعهدات دولية من شأنها الحيلولة دون عودة الموصل إلى تركيا . وعد الحلفاء العرب بعدم الاستيلاء على الموصل . وإن اتفاقية سان ريمو التي تقضي بإعطاء الموصل لبريطانيا لا يمكن أن تكون أكثر ثباتاً من الاتفاقيات بين الحلفاء في زمن الحرب ، التي لا تستجيب للظروف المعاصرة . ولا يمتلك نظام الانتداب أسساً مشروعة ، ولذلك ليس بوسع الحلفاء أن تكون لهم التزامات أمام عصبة الأمم .

٤ ـ أثناء توقيع الهدنة كان الحلفاء على بعد عدة أميالٍ من الموصل . وتسمح مادة من مواد الهدنة بالسيطرة على الأراضي لاعتبارات أمنية . وليست للمواقع التي استولت عليها الجيوش عند نهاية العمليات العسكرية أي شيء مشترك مع الحدود حسب معاهدة الصلح . أما أنقرة فترفض الاعتراف بهدنة مودروس .	٤ ـ احتل الإنكليز الموصل بعد هدنة مودروس وخلافاً لها وإن حق السيطرة ليس دليلاً طالما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار رأي السكان .

ت ـ التاريخية

١ ـ إن الحجج التركية موجهة نحو بغداد أيضاً التي لا يطالب الأتراك بها . ومن الناحية الإدارية يمكن جعل الموصل ولاية مستقلة . إن روابط اليونان التاريخية والأثنوغرافية مع الأناضول ليست سبباً لإعطاء الأخيرة لليونان .	١ ـ حكمت تركيا الموصل أحد عشر قرناً ، فقد كانت تحت حكم السلاطين الأتراك والسلاجقة قبل نشوء الامبراطورية العثمانية وفي عصر الخلفاء العرب . وتسود الأسماء العرقية التركية في الموصل .

ث ـ الجغرافية والاقتصادية

١ ـ إن الموصل جغرافياً واقتصاديا جزء لا يتجزأ من العراق .	١ ـ يفصل الأناضول والعراق جغرافياً ومناخياً خط جبل حمرين ـ جبل فوخ الوادي وتاتار ـ جبل سنجار ، ولا تنمو إلى الشمال من هذا الخط شجر النخيل .
٢ ـ الموصل على ارتباط ضعيف بالأناضول وتمر الطرق التجارية عبر سوريا وفي شمالها وإن كردستان الجنوبية تميل نحو بغداد وليس نحو الأناضول .	٢ ـ تقع الموصل على الطرق التجارية بين الأناضول وسوريا وفارس . فهي منفذ لكردستان الجنوبية . وتتاجر الموصل وبصورةٍ رئيسية بالبضائع القادمة من الأناضول بالترانزيت . وعند بناء سكة الحديد للمواصلات مع البحر الأبيض المتوسط فإن الموصل ترتبط بأوروبا عبر أقصر طريق .

جـ ـ العسكرية

١ ـ سوف يشكل الجيش التركي في بغداد خطراً على بغداد .	١ ـ لا توجد لدى تركيا نوايا عدوانية .

٢ ـ جبل ـ حمرين ليس جبلاً وإنما رواب. وبوسع الأتراك السيطرة وبسهولة على بغداد التي تمد العراق بكل شيء ، وعلى الطرق التجارية المؤدية إلى إيران . تقع الحدود التركية على بعد ٨٠ ميلاً من القسطنطينية ، ويقول الأتراك بأن ذلك لا يكفي لأمنها ، ولكنهم يعتبرون أن ٦٠ ميلاً عن بغداد كافية . وإن أمن القسطنطينية تضمنها اتفاقية المضائق .	٢ ـ إن الحدود المقترحة ليست أقرب إلى بغداد من الحدود الفارسية . وإذا لم تكن ٧٠ ميلاً كافية ، فماذا يمكن القول عن القسطنطينية والمضائق وأدريانول وفراكيا ؟ .

المصدر : (Loder , **The Truth about Mesopotamia** , P. 215-218) .

هذا الكتاب

برزت المسألة الكردية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، ولم تفقد حدتها إلى يومنا هذا. ويكمن في أساس هذه المسألة النضال التحرري للشعب الكردي الذي عرف الصعود والهبوط لكنه لم يتوقف أبداً. فلم يتمكن الأكراد من تحقيق نجاح حاسم في كردستان كلها ولا في أجزاء معينة منها. كما أن أعداء حرية الأكراد لم يتمكنوا بدورهم من إخماد الحركة القومية الكردية نهائياً. وتظل جميع الأسباب الرئيسة التي تغذي هذه الحركة قائمة جاعلة من المسألة الكردية أحد العوامل الدائمة والمؤثرة على الوضع السياسي الداخلي والخارجي في الشرقين الأوسط والأدنى.

ويعالج هذا الكتاب، الأطر الزمنية للمسألة الكردية، والمحددة بالتحولات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، سواء في كردستان والمجتمع الكردي، أم في البلدان التي يعيش فيها الأكراد، وبالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم بأسره، والتغيرات الجارية في العلاقات الدولية، وخاصة البلدان التي لها مصالح في الشرق الأوسط.

مؤلف هذا الكتاب، الباحث السوفياتي، م. س. لازاريف، يعتبر من الكتاب البارزين الذين اهتموا بالمسألة الكردية، وعالجوها من مختلف جوانبها بأسلوب أكاديمي وعلمي، وقد وضع العديد من الكتابات والدراسات حول الأكراد من بينها هذا الكتاب الذي نضعه في متناول يد القارىء.

